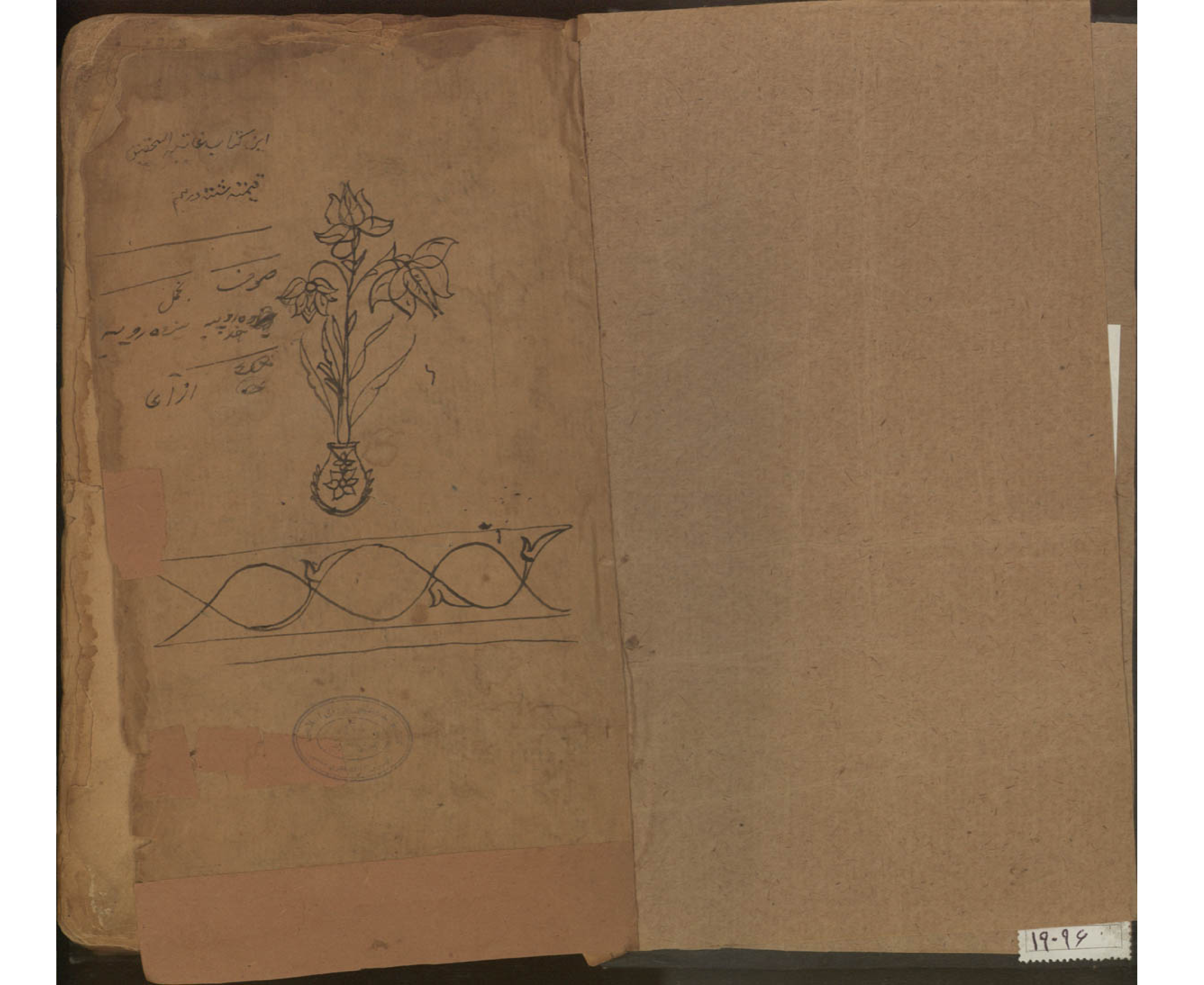





این کتاب غایة المحققین
قیمته ششه درهم
١٩٠٩٦

حسبنا الله
این کتاب غایة التحقیق از ملا جامی

رب یسر بسم الله الرحمن الرحیم وتمم بالخیر

الحمد لله الذی انعم علینا بنعمه العظام وتفضل علینا بمننه الجسام ورفع معالم العربیة ومنارها واشاع فیما بین الناس اضواءها وانوارها وجعل علم الاعراب قریبها فایدة واوفرها عایدة وارجحها معیارا واسناها عظمة ومقدارا حیث صیره مفتاحا بتاییده یستمد فی معرفة العلوم الاسلامیة ومصباحا بنوره یستضاء فی سایر الفنون الادبیة ونصبه سلما تیسیر الارتقاء الی علم البیان ویمکن الاطلاع علی نکت نظم القرآن والصلوة علی رسوله محمد الذی کسر بنا الجهل فی الانام وصرم الشکوک والشبهات عن نهج الاسلام وعلی آله واصحابه الکرام اما بعد فیقول العبد الحقیر صفی ابن نصیر نصر الله تعالی بعیوب نفسه وجعل یومه خیرا من امسه لما رایت ان الاحتیاج الی تحصیل علم الاعراب بین لا یدفع والافتقار الی تحقیقه مکشوف لا یتقنع وان المختصر المسمی بکتاب الکافیة فی هذا الفن جامع لفروع النحو وقواعد جلیل الاحکام ومعاقده متحل بحلیة التنقیح والتهذیب واحسن التنظیم والترتیب مقبول فیما بین شایع فی بلاد الاسلام وقد شرحه طایفة من العلماء واشتغل بکتابة حواشی زمرة الفضلاء غیر ان شروحهم وحواشیهم لم تکن وافیة فی ابراز محاسنه واخراج بدایعه وکشف معضلاته وحل مشکلاته الا حواشی شیخی واستاذی ومولای وهو الامام الشیخ ملاذ الاسلام قدوة ارباب التحقیق استاذ اهل التدقیق بانی مبانی فنون الادب کاشف غوامض کلام العرب مفتاح خزانة المعقول والمنقول عامر ابنیة الفروع والاصول حجة الاسلام والمسلمین وارث الانبیاء والمرسلین الا وهو الذی استضاء شمس المعانی من شهاب نظره واستنار ضیاء الاسلام من زبان فکره

والمختص بعنایة الله الهادی شهاب ابن شمس بن عمر الدولتابادی اعلی الله اعلام علومه واعطانا بفضله اتباع رسومه ونفع المسلمین بطول بقائه وادام علینا نعمة لقائه فانها کافیة فی ابراز معانیه واسراره وکشف مبانیه واستاره ولذلک توفرت رغبات المحصلین علی تعلمها وتحصیلها وامتدت اعناق هممهم نحو الاحاطة بجملها وتفصیلها غیر ان بعضها مشکلة زلت اقدام المحصلین فی کشف القناع عن جمال مخدراتها وانوارها وعجزت عن ادراک رموزها لغدراتها کثیر من الناس اکتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غیر ان یکون لهم اطلاع علی حقیقة الحال ووقوف علی ما فیها من مطویات الرموز والاسرار ومکنونات الغموض والاستار الغفة لمن رافعا عن نفایس لطایفها الحجاب وعن عرایس حقایقها النقاب کافلا بایضاح رموزها ومشکلاتها متضمنا لحل دقایقها ومعضلاتها مستوفیا فیه الکلام علی وجه یتجلی به الفاظها ومعانیها وینکشف به عباراتها ومبانیها وتتضح به حقیقتها طلبا للتسهیل علی الاخوان والاحباب ولم ازد فیه شیئا اجنبیا الا ما توقف علیه حل الکتاب ولم اطو ذکر ما فیها من درر الفواید وغرر العوائد الا ما لا یخفی من الزواید وسمیته لاشتماله علی تحقیق المعانی وتدقیق المبانی غایة التحقیق والله ولی التوفیق والهادی الی سواء الطریق سائلا من الله الکریم املا من لطفه القدیم ان یجعله خالصا لوجهه الکریم وسببا للوصول الی جنات النعیم ونافعا للاصحاب الذین هم شرفوه بالمطالعة توجه الاذهان ان ینظروا فیه بعین الرضا والاحسان وان یصلحوه بقدر الوسع والامکان لو اطلعوا علی الخطاء والنسیان او جریان القلم بالطغیان اذ لا مصون من الخطاء والنسیان الا کلام الرحمن والانسان لم یخل من النسیان والخطاء قد یقع من المجتهدین فی بعض الازمان والاعراض عن کل عیب ونقصان فعل الله الکریم المنان علمنی الله وایاکم بالعفو والغفران ورزقنی اللقاء والرضوان وسهل علینا وعلیکم تحقیق الکلام فی جمیع ما یتعلق بهذا الکتاب وتحقیق المقاصد والمرام قال الشیخ رحمه الله تعالی علیه فی بدایة کتابه بسم الله الرحمن الرحیم الکلمة لما کان ینبغی ان یبدا بعد التسمیة بالحمد لله اقتداء بالسلف وعملا بقوله علیه الصلوة والسلام

اسرارها

افهامهم

ودقائقها

علی الطالب

[illegible]

كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع لكنه ترك ذلك هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من
حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يبدأ فيه على سنتها وليس ذا بال حتى يكون تركه
اقطع ثم لما كان النحوي يبحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الاعراب والبناء وما
يتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع
ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوع هذا العلم بدأ الشيخ اولا بذكر الكلمة وثانيا بذكر الكلام
لان معرفة احوال الشيء مسبوقة بمعرفة ذلك الشيء يجوز ان يكون الموضوع امرا متعددا
بشرط اشتراكه في امر ملاحظ في سائر العلم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس
فانها موضوعة لعلم اصول الفقه لاشتراكها في كون كل واحد منها دليلا شرعيا لاثبات الحكم
شرعي والكلمة والكلام كذلك لانهما مشتركان في كون كل واحد منهما لفظا موضوعا لمعنى
على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما
التعدد بالنظر الى نوعيه وانما قدم الكلمة على الكلام لانها جزء والكلام مركب ومعرفة المركب
موقوفة على معرفة المفرد والموقوف عليه متقدم طبعا على الموقوف فقدم وضعا ليوافق
الوضع الطبع ولان العوارض الذاتية للشيء هي التي تلحقه اما لذاته او لجزئه او لامر
خارج مساو له وقد عرفت ان العوارض الذاتية للكلمة والكلام هي الاعراب والبناء
والاعراب لا يلحق الكلام بالنظر الى ذاته وانما يلحقه بالنظر الى جزئه وهو الكلمة لقيامه
مقامها اذ لا محل له من الاعراب الا اذا قام مقام المفرد على ما عرف فكانت احق بالتقديم
ولقائل ان يقول النحوي كما يبحث عن احوال المركب الاسنادي يبحث عن احوال المركب
الاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغير ذلك ايضا كوجوب بناء الجزئين في احد عشر واعراب
احدهما دون الآخر في اثنا عشر وكصحة اضافة احد عشر الى غير مميزه نحو احد عشرك وامتناع
اضافته الى مميزه ونحو ذلك من الاعراب فلم لم يذكر هذه المركبات كما ذكر ذلك
الا ان يجاب عنه بان ذكر الكلمة يغني عن ذكرها لان النحوي انما يبحث عن احوالها من حيث

اعراب الجزئين او بناؤهما او اعراب احدهما وبناء الآخر ونحو ذلك فكانت مباحث هذه المركبات
بهذا الاعتبار مندرجة تحت مباحث الكلمة فلا حاجة الى ذكرها بخلاف المركب الاسنادي
فانه مبني وقد يقوم مقام المفرد فيكتسي اعرابه فحينئذ يكون مجموعه معربا محلا فالنحوي باحث عن
احواله من حيث البناء باعتبار ذاته ومن حيث الاعراب باعتبار جزئه فلا يكون مباحثه مندرجة
تحت مباحث الكلمة فلا بد من ذكره وفي الجواب ضعف لا يخفى فان قيل اللام في الكلمة لا يخلو
اما ان يكون للجنس او للاستغراق او للعهد الخارجي او الذهني ولا يستقيم كل واحد منها
اما لام الجنس فلانها تشير الى الماهية من حيث هي هي بقطع النظر عن الفرد والافراد اي من غير
اشعار بالوحدة والكثرة والتاء التي في الكلمة تشعر بالوحدة وهي توجب اعتبار الفرد فكان
بينهما منافات واما لام الاستغراق فلانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في
جميع الافراد اللغوية والعرفية والتاء توجب وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضا منافات
ولانها لا تلائم المحل لان المحل محل التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد واما لام
العهد الخارجي فلانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم والسامع
في الخارج وليس هنا كلمة معهودة في الخارج ولم يجر لها ذكر يشار به الى تعيينها وعهديتها الى
تلك الكلمة واما لام العهد الذهني فلانها توجب جهالة المدخول لانها تشير الى الماهية من
حيث هي موجودة في فرد غير معين معهود بين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان المعرف بها
في المعنى كالنكرة قيل يمكن ان يكون اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان
الكلمة بدون التاء اسم جنس يصح وقوعه وضعا على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى الكلمة المنطقية
وهي الفعل وحده وعلى الكلمة اللغوية وهي ما يتكلم به الانسان مفردا او مركبا وعلى الكلمة النحوية
اي كل لفظ وضع لمعنى مفرد فاذا دخلت التاء افادت وحدة النوع الغير المتعين واريد بها
بمقام التعريف النوع المعين وهو الكلمة النحوية ثم دخلت لام الجنس للاشارة الى نفس ماهية الكلمة
النحوية فلا تنافي بين لام الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد كلي بالنظر الى افراده كما ان الجنس كلي

كلي بالنظر الى انواعه فيكون المراد جنس الكلمة النحوية ويمكن ان يكون التاء للوحدة الفردية ولا منافاة
ايضا بينهما لان الكلمة الواحدة كلية باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه
والتعريف باعتبار المفهوم لا باعتبار ما صدق عليه وقال بعض الشارحين في تصحيح لام الجنس
ان التاء جردت عن معنى الوحدة وجعلت متمحضة للتانيث بدلالة مقام التعريف لما قلنا ان
التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد ولا للافراد وانما اتى بها تحرزا عن وقوع المجرد على الثلثة
فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها لئلا يكون التعريف للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فانها حينئذ
يقع على القليل والكثير وفيه نظر لانا قد عرفنا ان الاسم المفرد يصح تجريده عن معنى الوحدة كما
قيل في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ان الانسان جرد عن معنى الوحدة واريد به الاستغراق
بقرينة الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين آمنوا واما تجريد التاء عن معنى الوحدة فغير معهود في
كلامهم لكونه نصا في الوحدة اللهم الا ان يجاب بان التاء بحسب الوضع يفيد معنى الوحدة و
التانيث جميعا واريد ههنا التانيث فقط على سبيل المجاز بقرينة محل التعريف على طريق
ذكر الكل وارادة البعض والمجاز لا يحتاج في ثبوته الى النقل والسماع بل يحتاج في صحته الى الاصل
المنقول والمسموع عن العرب وفي فهم السامع الى القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة وقد تحقق
ههنا كلاهما كما ان لام الابتداء تفيد بحسب الوضع معنى الحال والتاكيد ثم قال اصحابنا ههنا
جردت عن معنى الحال وجعلت متمحضة للتاكيد كما في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك اذ لو كان
فيها معنى الحال لما جامعت سوف الموضوعة للاستقبال وكما ان الاسراء وضع للاذهاب
بالليل ثم اريد به الاذهاب فقط في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا بقرينة ليلا و
كذلك كل لفظ اريد به بعض معناه واذا ثبت ان التاء للوحدة النوعية والفردية والكلمة
المتصفة بالوحدة كلية من حيث المفهوم ثبت انها لا تنافي لام الاستغراق لان المراد
ههنا استغراق فرد لا جمع اي بمعنى كل الافرادي دون المجموعي كالاستغراق المستفاد
من كلمة كل وذلك لان اللام التي للاستغراق الفردي بمعنى كلمة كل فيكون معناه كل كلمة

لفظ و

لفظ وضع لمعنى مفرد لكذا او لا شك في صحته كما لا شك في صحة قولك كل فرد وكل واحد
ليس معناه جميع كلمة لفظ وضع لكذا حتى ينافي الاستغراق لكن محل التعريف يأباه لما
ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يمنع كون المحل محل التعريف ويقال بان المقصود
ههنا بيان الطرد اللازم للتعريف والتعريف يفهم من هذا التركيب ضمنا وانما لم يعرف
الكلمة قصدا لان اول نظر النحاة الى افراد الكلمة لا الى ماهيتها فذكر لام الاستغراق بمعنى
الكل الافرادي ليكون ذكر الافراد قصدا والتعريف ضمنا وعلامة استقامة بيان الطرد
ان يصح دخول كلمة كل في الحد والمحدود وههنا كذلك حيث صح ان يقال كل كلمة لفظ وضع
لمعنى مفرد وكل لفظ وضع لمعنى مفرد فهو كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد الخارجي والمعهود الكلمة
الجارية على السنة النحاة بقرينة ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه ولا يلزم في العهد الخارجي
ان يكون المعهود متقدم ذكره بل يلزم ان يكون معلوما يصح الاشارة اليه والكلمة المذكورة
على السنة النحاة معلوم للمخاطب بالقرائن كما يقال خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير
واحد ويمكن ان يكون اللام للعهد الذهني ولا توجب جهالة المحدود لحصول تعين الكلمة النحوية عند
السامع باعتبار المقام وفيه نظر لانك اذا اعتبرت التعيين باعتبار المقام صار اللام
للعهد الخارجي دون الذهني صرح الامام سعد الدين الهروي في شرح التلخيص في بحث لام
العهد الخارجي وقد يستغنى عن تقدم ذكره بعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذ
لم يكن في البلد الا امير واحد هذا لفظه فهذا تصريح منه على ما قلنا والاولى ان يحمل على الجنس والعهد الخارجي
على ما بينا ويمكن ان يقال اللام للجنس والكلمة مع التاء صار في الاصطلاح اسما للفظ وضع لمعنى
مفرد فتكون منقولة اصطلاحية فلم يبق في التاء معنى الوحدة فلا يرد شيء فافهم واضبط ثم
اختلفت النحاة في الكلم المجرد عن التاء فقيل انه جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل جريان احكام المفرد
فيه من تذكير صفة كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان جمعا لوجب ان يقال الطيبة
ومن تصغيره على كليم بلا رد الى واحد مع كونه على غير صيغ القلة ولو كان جمعا لوجب رده الى

واحد في التصغير فقيل كليمة ومن وقوعه تميز النحو احد عشر يقال احد عشر كلما ولو كان جمعا لما وقع
تميزا له لان تميز لايكون الا مفردا فعلم انه جنس لا جمع وانما لم يقع على الكلمة والكلمتين بحسب
الاستعمال لا بالوضع وقيل انه جمع بدليل انه لايقع في الاستعمال الا على الثلث فصاعدا و
لو كان جنسا لوقع على الواحد فصاعدا والآية محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد
بعض الكلم الطيب والقول بتصغيره على كليم ووقوعه تميز النحو احد عشر ممنوع عند من ذهب الى
انه جمع بل يقال عنده في التصغير كلمة وفي التميز احد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على
قيود احدها كونها ملفوظا بها والثاني كونها موضوعا للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفردا
اشار الشيخ الى القيد الاول بقوله لفظ وهو جنس قريب للكلمة احترز به عن الدوال الاربع الخط
والاشارة والنصب وعقد الاصابع فاذا كتب زيد مثلا فالحروف المكتوبة وهي الزاء
والياء والدال وان كانت تشارك الكلمة في كونها موضوعة لمعنى مفرد لكن لا تسمى كلمة اذ ليست
بملفوظة فان قيل الاحتراز بالجنس لايصح لانه يذكر في الحد للشمول لا للاخراج قلنا سلمنا ذلك
لكن اذا كان بين الجنس والفصل عموم خصوص من وجه جاز الاحتراز بالجنس لكن لا لكونه
جنسا بل لكونه فصلا من وجه وههنا كذلك فان اللفظ عام بالنسبة الى الموضوع اذ هو قد
يكون موضوعا كالمستعملات وقد لايكون كالمهملات والموضوع ايضا عام بالنسبة الى اللفظ
لانه قد يكون لفظا كزيد وقد لايكون كالدوال الاربع ثم اللفظ في اللغة رمي شيء من الفم يقال
اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها من الفم وفي الاصطلاح صوت يعتمد على المخارج
من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الاول ان الصوت فعل الصائت لانه مصدر صات
يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر فكيف يصح الحمل واجيب
بان الصوت يستعمل بالمعنيين بمعنى مصدر الذي هو فعل الصائت وبمعنى الاثر الذي
وهو الكيفية الحاصلة من المصدر والمراد ههنا هو الثاني والثاني ان الاعتماد على الشيء من خواص
الاعيان والصوت عرض لايتصور فيه ان يعتمد على شيء فكيف يقال صوت يعتمد على

المخارج واجيب بان معناه صوت يحصل باستعانة المخارج وهذا معنى مجازي لاعتماد الصوت
على المخارج فلا يرد ما قيل ان هذا المعنى ليس بحقيقي لعدم الوضع ولا مجازي لعدم الاتصال
وان استعمل المجاز الغير المشهور غير شايع في التعريف الثالث ان هذا الحد دوري
حيث اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخذ النوع في
تعريف الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع موقوفة على معرفة الجنس اذ النوع
عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرف الجنس بالنوع لزم الدور لامحالة واجيب بان المراد
من الحرف الماخوذ في تعريف اللفظ حرف الهجاء دون المعنوي الذي هو احد انواع
اللفظ ومعرفة حرف الهجاء لاتتوقف على معرفة اللفظ لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرفه
من لايعرف اللفظ فلا دور الرابع ان المخارج جمع واقل افراده ثلثة فوجب ان
لايكون لفظ بدون ثلثة احرف كل واحد منها معتمد على مخرج واجيب بان اللام فيه للجنس
فيبطل معنى الجمعية فيكون المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع على الواحد فصاعدا و
قيل اللفظ ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعدا وفيه ايضا نظر بوجوه الاول انه عرف
اللفظ بالتلفظ وهما بمعنى واحد فيلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وهذا
ممتنع واجيب بان تعريف اللفظ الاصطلاحي بالتلفظ اللغوي اي تكلم به الانسان والثاني
ان هذا التعريف يصدق على اللسان لانه مما يتلفظ به الانسان واجيب بان الباء
للتعدية دون السببية والاستعانة والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لايكون
ما يتلفظ به الملك والجن لفظا وليس الامر كذلك واجيب بانه تعريف ما يكون لفظا بالنسبة
الينا لا مطلقا فما يتلفظ به الملك والجن ليس بداخل في المحدود فلا ضير في خروج امثال
ذلك عن الحد والرابع ان هذا التعريف يصدق على الحروف النائبة مناب الحركات
الاعرابية كالواو في ابوك والالف في اباك والياء في ابيك وهي ليست بلفظة لانها
اخذت حكم الحركات الاعرابية التي ليست بلفظة بالاتفاق واجيب بان المراد من

الحروف الماخوذ في تعريف اللفظ حرف الهجاء دون المعنى الذي هو احد انواع اللفظ
ومعرفة حرف الهجاء لا يتوقف على معرفة اللفظ لانه اشتهر بانها لفظ عند البعض وان لم يكن الحركات
الاعرابية لفظا فلنا نمنع بعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقة وحكما وهي
ليس بحرف حكما لقيامها مقام الحركات الاعرابية وقيل اللفظ هو الحاصل من صوت تقصد
حصول حرف فصاعدا وفيه ايضا نظر بوجوه الاول ان المتكلم لو قصد حصول الحرف ولم يحصل
حرف بل حصل صوت ساذج ينبغي ان يكون لفظا لصدق هذا الحد عليه اذ لا يلزم من قصد
حصول حرف حصوله البتة بالفعل وايضا يصدق هذا الحد على صوت الاخرس لانه يقصد
حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون صوته لفظا والامر بخلافه واجيب بان المراد
القصد المعتد به باعتبار حصول الحرف المبني على اعمال القوة اللافظة والثاني ان صوت
النايم من نحو اخ اخ وكذا صوت صاحب السعال من اح اح لفظ بدليل انهم احترزوا
عنها بقيد الوضع من اللفظ ولم يصدق عليها هذا الحد لعدم قصد حصول الحرف فيهما
واجيب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة او حكما والقصد الحكمي صادق عليهما
والثالث ان الحاصل صفة فلا بد له من تقدير موصوف وهو لا يخلو اما ان يكون اللفظ
والصوت او الحرف اذ لا يتصور غيرها ولا يستقيم الاول حيث يلزم ذكر المحدود في الحد
وذا غير جايز وكذلك الثاني حيث يلزم حصول الصوت من الصوت وحصول الشيء
من نفسه محال وكذا الثالث حينئذ كان الانسب حينئذ ان تقول حصوله بالضمير لتحقق
معاده واجيب بانه يمكن تقدير الصوت لان المراد بالصوت الثاني المصدر وبالاول
الاسم ولا شك انه يحصل بالمصدر فلا يلزم حصول الشيء من نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف
ولا نسلم تحقق معاد الضمير لان الموصوف لما حذف واقيمت الصفة مقامه لم يبق
للضمير معاد ولئن سلمنا ذلك بناء على ان المقدر كالملفوظ قلنا هذا من باب وضع المظهر
موضع المضمر لنكتة والنكتة ههنا التنبيه على انه لا يشترط في اللفظ ان يحصل حرف معين

يقصد

يقصد اللافظ حصوله بل الشرط حصول حرف ما اي حرف كان وشق على الالسنة بعض الناس صح
لو قصد اللافظ حصول حرف وحصل مكانه حرف آخر يكون لفظا الا يرى ان بعض الحروف
لم تحصل في السنة بعض الناس لآفة فيها بل يحصل مكانها حروف اخرى وكلامهم لفظ يجري
فيه احكام اللفظ من ثبوت البيع والاجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار
النبي عليه الصلوة والسلام بقوله سين بلال عند الله شين والرابع انه لا يصدق على
فرح يحصل من سماع صوت طيب يقصد به حصول حرف فصاعدا وكذا يصدق على
حرف يحصل من سماع صوت كريه يقصد به حصول حرف فصاعدا واجيب بان المراد
بالحاصل من ما يحصل منه بلا واسطة على ان اشال ذلك وقد خرجت من تقدير موصوف
الحاصل فان قيل المنوي في زيد ضرب وفي اضرب ليس بلفظ لانه ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلا فينبغي ان لا يكون كلمة وهو كلمة بالاتفاق قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظا به حقيقة
او حكما وهو ملفوظ به حكما حيث يجري عليه احكام اللفظ من اسناد الفعل اليه وتاكيده والعطف
عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق بين المنوي في زيد ضرب واضرب وبين المحذوف في
قوله تعالى واسال القرية في كون الاول لفظا حكما والثاني حقيقة مع ان كل واحد منهما غير مذكور
قيل الفرق بينهما ان المنوي لا يكون لفظا حقيقة لان ماهية اللفظ لم يصدق عليه حقيقة لما
ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه
باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت للفهم لكنهم اجروا فيه احكام اللفظ فيصدق
عليه ماهية اللفظ اعتبارا وحكما فكان لفظا حكما بهذا الاعتبار بخلاف المحذوف فان ماهية اللفظ
صادق عليه حقيقة لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان حقيقة ولا يقال لما صدقت عليه
ماهية اللفظ كان موجودا لا محذوفا فكيف يقال انه محذوف لانا نقول ان صدق الماهية
لا يقتضي الوجود حقيقة فالحذف لا ينافيه فان قيل الكلمة محل تاء الوحدة فوجب ان يكون
لفظة محل تاء الوحدة ايضا ليوافق الحد والمحدود قيل انما لم يقل لفظة لان الوحدة في

اللفظ غير مراده لان حق اللفظ بالتاء ان لا يقع الا على حرف واحد لان نسبتها من اللفظ
مثل نسبة الضربة من الضرب وهو غير مراد بالاجماع بخلاف التاء في الكلمة فانها
مجردة عن معنى الوحدة او مفيدة وحدة نوعية او فردية على ما سبق ذكره فكانت الوحدة فيها
مراده لا يقال المطابقة بين المبتدا والخبر واجبة فوجب ان يقول اللفظة لانا نقول المطابقة
انما وجبت بينهما اذا كان الخبر مشتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مراده
والمطابقة غير واجبة واللفظ اخصر من اللفظة كان اللفظ اولى ثم اشار الى قيد الثاني
بقوله **وضع لمعنى** الجار والمجرور مفعول به بالام والجملة الفعلية صفة قوله لفظ
وفيه احتراز عن المحرفات والاصوات والمهملات وما يدرك بالعقل كوجود الالفاظ المدرك
من اللفظ المسموع من وراء الجدار فانها ليست بموضوعة للمعنى وكذا عن حروف الهجا
فانها وضعت لغرض تركيب الالفاظ لا للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا
الغرض كان هذا الغرض معنا ما ولا حاجة للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض
من الشي لا يكون معنى ذلك الشي اذ المعنى ما يعنى من اللفظ لا ما لاجله اللفظ والالفاظ
حروف الهجا كلها مترادفات ثم الوضع في اللغة التعيين وفي الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى
اولا وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج منه اللفظ المشترك باعتبار المعنى الثاني وكذا المنقولات
باعتبار المعنى الثاني وهذا انما يرد اذا اريد بالوضع مطلقة سواء كان لغويا او اصطلاحيا
او عرفيا كما ذهب اليه البعض حتى قالوا ان المنقول باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا مجاز وان تسمية الكلمة
باعتبار الوضع الثاني واجيب بان المراد الاولية عند الواضع فان السبب الغالب في
الاشتراك اما نسيان الواضع الاول او تعدد الواضع فكل وضع بالنسبة اليه اولا كونه ثانيا
او ثالثا وهلم جرا فيدخل المشترك والمنقول والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الدوال الاربع
مع كونها موضوعة للمعنى واجيب بانه تعريف للفظ الموضوع لا تعريف كل موضوع فلا يكون الدوال
الاربع داخلة في المحدود وقيل الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لانه يخرج منه الحروف

لاحتياجه الى الضميمة واجيب بانه انما يحتاج الى الضميمة في تحقق دلالته على المعنى لا في تعيينه للمعنى
وههنا قد ذكر التعيين دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص شي بشي بحيث متى اطلق المخصص او
احس فهم المخصص له وفيه نظر بوجوه الاول انه يدخل فيه المحرفات حيث يفهم معناها متى اطلقت
واجيب بان المراد بالتخصيص تخصيص الواضع فلا تدخل والثاني انه يدخل فيه المنقولات
الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والدابة حيث يفهم منهما معنى الشرعي والعرفي في
اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقتا مع انهما ليستا بموضوعتين وهذا انما يرد اذا اريد بالوضع
الوضع اللغوي كما ذهب اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار المعنى الثاني مجاز لا حقيقة
وان تسمية الكلمة باعتبار محل الحقيقة واجيب بان المراد بالتخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة
فيخرج تخصيص الشرع والعرف العام ويمكن ان يعترف فيهما بالوضع عند من عرف الوضع بهذا
التعريف فيراد به مطلق الوضع لغويا او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه المنقولات اصلا
والثالث انه يخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اطلق مع ضميمة واجيب
بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولا شك ان الحرف متى اطلق اطلاقا صحيحا فهم معناه
لا محالة واطلاقه الصحيح اما اذا اطلق مع ضميمة لان اطلاقه بلا ضميمة غير صحيح فان قيل يخرج
من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض تركيب
الالفاظ وقد بينا ان الغرض الشي لا يكون معناه فكيف يستقيم قيد المعنى في حد الوضع
قيل هذه التعريفات تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الهجاء داخلة تحت
المحدود ثم اشار الى القيد الثالث بقوله **مفرد** والمعنى المفرد ما لا ينقسم عليه اللفظ كمعنى
زيد وعبد الله علما وفيه احتراز عن المعنى المركب حيث ينقسم عليه لفظ كمعنى الرجل وضرب
ثم قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ وبالجر صفة المعنى وبالنصب حال من ضمير وضع كذا في الحواشي
لا يقال ان الجر راجح على الرفع للقرب وعدم الفصل ولا يسوغ العدول عن الاقرب
بلا مانع لانا نقول بل كلا الوجهين متساويان لان كلا منهما راجح على الآخر من وجه اما رجحان

الجر فلما ذكرتم واما رجحان الرفع فلان الكلام على تقديره يجرى على سنته بناء على ان الافراد
حقيقة صفة اللفظ وانما يكون صفة للمعنى بتبع اللفظ لان المفرد من اللفظ ما لا يقصد بجزء
ذلك على جزء معناه حين هو جزءه والمعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا فاذن افراد المعنى لا يستقل
بدون افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ يستقل بدون افراد المعنى
فاستوى الوجهان ولقائل ان يقول لا يترجح الجر بما ذكر لان قوله وضع لمعنى صفة للفظ
ومفرد صفة بعد صفة وتقديم الصفة الاولى على الثانية لا يسمى فصلا وكذا لا يترجح الرفع
بما ذكر لانما ذكر ان الافراد حقيقة صفة اللفظ الى آخره اذ هو اصطلاح المنطقيين دون
النحويين لانا قد وجدنا في جميع تصانيفهم المعتبرة انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى دون اللفظ
فعلم ان اصطلاحهم هذا فيا بعهم المصنف في ذلك لان كل متكلم يتكلم باصطلاحه فلا يترجح
احد من الجر والرفع على ان جعل صفة اللفظ بما قيل ما ذكر اولا لان الوحدة غير مراد وقال
قيل نحو قائمة ويضرب وبصري كلمة بدليل انها اعربت اعراب كلمة واحدة مع ان جزء
لفظها يدل على جزء معناها فان التاء في قائمة تدل على التانيث وحرف المضارعة في
يضرب يدل على المضارعة والياء في بصري يدل على النسبة فيجب ان يكون كل واحد منها
مركبا ولا يكون كلمة بل كلمتين قيل ان حسب ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة امتزاجهما
كالكلمة الواحدة اعراب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة
في الكلم المذكورة وانما قلنا انها كلمتان لانها لو لم تكن كلمتين لزم في حسنة توالي اربع حركات
في كلمة واحدة وفي عدارة ابدال الواو في الوسط ولا يلزم بالتركيب في قائمة اجتماع التذكير
والتانيث اذ لو لزم اجتماعهما فيه بعد لحوق التاء للزوم في الرجل بعد دخول اللام اجتماع
التعريف والتنكير وليس في الرجل اجتماع التعريف والتنكير بالاتفاق فليس في قائمة اجتماع
التذكير والتانيث فثبت انه مركب فهذا شرح القيود المذكورة في تعريف الكلمة فان
قيل هلا ذكر القيد الرابع هو كونها دالة على المعنى كما ذكره الزمخشري وغيره قيل لان قيد الوضع

يعني

نغني عنه لانهم انما قيدوا بالدلالة لاخراج المهملات وذلك حاصل بقيد الوضع لان
الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة لئلا
يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق وفيه نظر لان المراد
بالدلالة الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل والحرف قبل ضم الضميمة يدل على المعنى بالقوة
لحصول الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعل فلا يخرج واجيب بانه لو كان المراد بالدلالة
الدلالة بالقوة لدخلت المهملات في تعريف الكلمة لانها ايضا تدل على المعاني بالقوة
لحصول الدلالة فيها بعد الوضع بالفعل وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة بلا تغير
شيء والدلالة في المهملات بشرط الوضع على ان دلالة المهملات على المعنى قبل الوضع ليست
دلالة بالقوة لان دلالتها بالفعل بعد الوضع انما تحصل بعد تغير ماهيتها لانها بعد الوضع
لا تبقى مهملات الا ترى انك لا تقول للجماد انه ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان
جعله الله تعالى انسانا لحصول النطق فيه بعد تغير ماهيته لانه بعد ما صار انسانا لا يبقى
جمادا بخلاف دلالة الحرف قبل ضم الضميمة فانها تسمى دلالة بالقوة لان دلالته بالفعل
بعد ضم الضميمة تحصل بدون تغير ماهية الحرف فاتضح الفرق بين دلالة المهملات قبل الوضع
ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع في بيان تقسيمها و
انحصارها في الانواع الثلثة فقال **وهي اسم وفعل وحرف** الضمير عايد الى الكلمة فان
قيل الكلمة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي اعم من كل واحد من هذه الثلثة
فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير اذا كان معاده مذكرا وخبره مونثا او على العكس كان
رعاية الخبر احسن والخبر هنا مذكر وان كان المعاد مونثا فكان تذكير الضمير احسن قيل الخبر
محذوف وتقديره وهي منقسمة الى اسم وفعل وحرف او وهي صادقة على اسم وفعل و
حرف فان قيل الواو للجمع والجمع كالجمع بلفظ الجمع فيجب ان تكون الكلمة مجموع هذه الثلثة
بحرف الجمع
لا كل واحد منها قيل التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل

وحل بها والواو فيه يوجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في وجود يترتب الحكم على المجموع فلا يصح
اطلاق المقسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فان السكنجبين لا يطلق حقيقة على الخل ولا على العسل بل على
المجموع وثانيهما تقسيم الكلي الى جزئياته كما تقول الحيوان انسان وفرس وغنم وغير ذلك ولابد
فيه ان يكون مورد التقسيم مشتركا فيصح اطلاق المقسوم على كل جزئي بطريق الحقيقة فان الحيوان
يطلق على كل واحد من الانسان والفرس والغنم والواو فيه لمطلق الجمع اللاوي الثابت في كل [illegible]
والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيصح اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام
الثلثة ثم الاسم مشتق من السمو عند البصريين بدليل امثلة اشتقاقه نحو سمي يسمي واسماء وسُمّي فانها
تدل على انها معتل اللام فاصله عندهم سِمْوٌ على وزن فِعْل بكسر الفاء وسكون العين فحذفت
اللام التي هي الواو على خلاف القياس وجعلت همزة الوصل عوضا عنه فوزنه افع وعند الكوفيين
من الوسم لوجود التناسب بينهما لان الوسم في اللغة العلامة والاسم ايضا علامة يعرف
بها المسمى فاصله وِسْمٌ بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التي هي الواو وجعلت همزة الوصل
عوضا عنه وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب فاصل سمي يسمي وسم يوسم واصل اسماء
اوسام واصل سُمّي وسيم ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف الظاهر والفعل ماخوذ من التفعيل وهو التضمين
وسمي الفعل لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر تسمية الدال باسم المدلول والحرف ماخوذ
من حرف الوادي اي طرفه سمي به لانه يكون في طرف من الاسم والفعل ثم لما قسم الكلمة وحصرها
في انواع الثلثة شرع في تعليل انقسامها وحصرها فيها فقال **لانها** فان قيل الدليل في الكلام
دعوى الحصر وما يتعلق به اللام حتى يتوجه طلب الدليل على الحصر ويتعلق به اللام قيل الموضع
موضع بيان انحصار اقسام الكلمة والسكوت في معرض البيان بيان وقد سكت على
الثلثة فكانه قال انحصرت الكلمة على هذه الثلثة لكونها كذا فيكون اللام متعلقا بمفهوم
الكلام والضمير راجع الى الكلمة اي لان الكلمة **اما ان تدل على معنى** ودلالة اللفظ
كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه او تخيله

او احساسه وفيه نظر لان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى مصدر المبني للفاعل
اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان بمعنى المصدر المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة
المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة التي هي صفة اللفظ وتفسيرها به واجيب بان هذا
التعريف باثر الدلالة وعلامتها ولا شك ان فهم المعنى من اللفظ اثر الدلالة وعلامتها
فالحمل مجازي او على حذف مضاف ويمكن ان يقال الفهم بمعنى المصدر المبني للمفعول وهو صفة
المعنى حقيقة وصفة اللفظ سببا اذ اللفظ سبب لانفهام المعنى منه وكما جاز تعريف صفة
الشيء بصفة قائمة به جاز بصفة قائمة بمتعلقه اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح فان قيل
الضمير في قوله لانها لما كان راجعا الى الكلمة وهو اسم ان وقوله ان تدل بتاويل المصدر
خبره فيصير معنى الكلام لانها اما دلالتها على معنى في نفسه او لا وهو غير مستقيم لان الدلالة مصدر
وحمل المصدر على الذات غير صحيح لانه حمل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح
حمل الدلالة على الكلمة قيل في الكلام حذف مضاف اما من الاسم اي لان حالها اما دلالة
او من الخبر اي لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يحمل قوله ان تدل بتاويل المصدر مبتدأ
محذوف الخبر والجملة خبر ان اي لانها اما دلالتها على معنى في نفسه ثابتة او لا ويمكن ان
يأول المصدر باسم الفاعل اي لانها اما دالة ولا يلزم المجاز في المجاز لان الفعل مع ان
المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلي [illegible] كان فعلا صورة وكذا الضمير في قوله **في
نفسها** راجع الى الكلمة والجار والمجرور صفة لقوله معنى اي يدل على معنى حاصل في نفس الكلمة
او لا عطف على قوله تدل اي لا تدل على معنى في نفسها فان قيل لو كان الضمير راجعا
الى الكلمة لكان في ذكر قوله في نفسها تكرار لان معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولها فيصير
الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى هو مدلول لها وهو تكرار لا طائل تحته قيل لا تكرار في ذكره لان
الكلمة قد تدل على معنى هو مدلول لها كالاسم والفعل وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها كالحرف
فانه يدل على معنى حاصل في غيره اي مدلول الغير كاللام تدل في الرجل على تعريف تضمنه الاسم

لم تدل على معنى تضمنه الفعل وعلى هذا فقس وسيأتي تمام الكلام في تعريف الاسم ان شاء الله تعالى
ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرفا لقوله في تعريفه تدل وفي معنى الباء اي تدل بنفسها لا بضم ضميمة
بخلاف الحرف فانه يدل بضم ضميمة وفي بعض النسخ وقع في نفسه بتذكير الضمير فعلى هذا ارجع الى
اللفظ المذكور ضمنا لدلالة الكلمة عليه او الى المعنى وعلى الآخر يكون بمعنى الباء لئلا يلزم اتحاد الظرف
والمظروف فعلى هذه النسخة لكان الجار والمجرور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل
في نفسه اي بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم وفعل بخلاف الظرف فانه دل
على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم او فعل لا والكان ظرف تدل كان المعنى اما ان تدل على
معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه تدل في غيره لا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على
معنى في نفسها كالموصولات واسماء الاشارات وضمير الغائب فانها تحتاج الى الصلة والمشار
اليه والمعاد قيل المراد بالدلالة على معنى في نفسها دلالتها بحسب الوضع وهذه الاسماء تدل على
معنى في نفسها بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال والمراد بقوله
الثاني هو ما لا يدل على معنى في نفسه وهو مبتدأ خبره **الحرف** والجملة مستأنفة لانه
لما قال اما ان تدل على معنى في نفسها او لا حرك السامع ان يسأل ما الاول وما الثاني فقال الاول
كذا والثاني كذا وانما قدم الحرف في الدليل والكان آخره في الدعوى لانه في اللغة الطرف
فذكره مرة في طرف ومرة في طرف وللشروع في البيان من القريب ولان الكلمة التي
لا تدل على معنى في نفسها لا يحتاج الى التقسيم في دليل الحصر بخلاف التي تدل على معنى في نفسها
لانه يحتاج الى التقسيم او لانه عدمي لكونه عبارة عن عدم الدلالة على معنى في نفسها والعدم مقدم
على الوجود فان قيل العدم لا يكون مقوما اي محصلا ومثبتا للماهية فكيف يكون عدم الدلالة
فصلا مقوما للحرف وكذا عدم الاقتران كيف يكون فصلا مقوما للاسم قيل هذا التعريف
رسمي للماهية او يقال العدم المحض لا يكون مقوما للماهية واما العدم المضاف اليه
الوجود فلا نسلم انه لا يكون مقوما للماهية الا ترى انهم قالوا العمى عدم البصر عما شانه ان

يكون بصيرا والموت عدم الحيات عما من شانه الحيوة والجهل عدم العلم عما من شانه العلم
والعدم هنا مضاف الى الوجود وهو الدلالة فيصلح ان يكون فصلا مقوما لماهية الحرف فالمراد
بقوله **والاول** هو ما يدل على معنى في نفسه وهو مبتدأ خبره **اما ان يقترن**
معناه **باحد الازمنة الثلثة** اي الماضي والحال والاستقبال الى آخره
على طريقة اما ان تدل بحذف المضاف من المبتدأ اي حال الاول اما اقتران او من الخبر اي والاول
اما ذات اقتران او يجعل قوله اما ان يقترن مبتدأ محذوف الخبر والاول اما اقترانه باحد الازمنة
الثلثة ثابت اولا او باول المصدر باسم الفاعل اي والاول اما مقترن باحد الازمنة الثلثة
او لا عطف على قوله يقترن اي لا يقترن باحد الازمنة الثلثة وتقييد الاقتران باحد الازمنة
الثلثة يمنع خروج نحو الصبوح والغبوق والسرى والتأويب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل لانه
مقترن بزمان مطلق والفعل ما اقترن باحد الازمنة الثلثة فان قيل يخرج المضارع عن تعريف
الفعل لانه مقترن بالزمانين الحال او الاستقبال قيل انه مقترن باحدهما عند الوضع
والاشتراك انما عرض بغفلة الواضع او تعدده او يقال انه لما كان مقترنا بالزمانين صدق
عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد في المثنى لكن لا يصدق عليه انه مقترن باحد
فقط والمراد ههنا الاقتران باحدها لا بقيد فقط فلا يخرج المضارع او يقال المراد بالاقتران
الاقتران باحدها لا بشرط التعيين بل باحد مطلقا سواء كان ذلك الاحد معينا كما في
الماضي وغير معين كما في المضارع لا يقال فعلى هذا يدخل نحو الصبوح والغبوق والتأويب
والسرى في حد الفعل لانا نقول انها اقترنت بزمان مطلق لا باحد الازمان مطلقا
والفعل ما اقترن باحد زمان مطلق والوجه هو الجواب الاول فان قيل حد الفعل منقوض
طردا وعكسا اما طردا فلانه صادق على نحو هيهات وصه زيد ضارب الآن او غدا
او امس فانها مقترنة باحد الازمنة الثلثة مع انها ليست بافعال واما عكسا فلانه
لم يصدق على الافعال الجامدة نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيد لانها غير مقترن باحد

الازمنة الثلثة مع انها افعال قيل المراد بالاقتران بحسب الوضع فخرج هيهات وزيد ضارب
الآن او غدا او امس لانهما غير مقترنة بحسب الوضع بدخول خصائص الاسم عليها وانما
اقترنت بالاستعمال العارض ويدخل نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا لانها مقترنة بحسب الوضع
بدليل دخول خصائص الفعل عليه وانما خرجت عن الاقتران بالاستعمال العارض ولقائل
ان يقول سلمنا عدم الاقتران بحسب الوضع في زيد ضارب الآن او غدا او امس لكن
لا نسلم ذلك في اسماء الافعال فان هيهات مثلا يدل على معنى بعد وضعا وكذا صه على معنى
اسكت واجيب بان المراد بالوضع الوضع الاول واقتران اسماء الافعال بحسب الوضع الثاني
وهو الوضع الاعتباري الاستعمالي وذلك لان هذه الاسماء منقولة عن المصادر سواء
كان النقل صريحا نحو رويد فانه قد استعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان
لم يستعمل مصدرا فانه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن الظرف او الجار والمجرور نحو
امامك زيدا وعليك زيدا ولم يقترن بالزمان شيء من هذه الكلمات بحسب الوضع
لكنها استعملت بمعنى الافعال ووضعت موضعها وسياق الكلام في موضعه ان شاء الله تعالى
فان قيل يدخل لفظ الماضي والمستقبل في حد الفعل لانهما تقترنان باحد الازمنة الثلثة وهما
اسمان قيل معنى اقتران الفعل ان يدل بمادته اي بجوهر حروفه على الحدث وبصيغته على زمان
معين من الازمنة الثلثة ولفظ الماضي والمستقبل يدلان بالمادة على الزمان لا بالصيغة
لانهما اسم الفاعل والمفعول وليس فيهما صيغة الاقتران اذ لو كان فيهما صيغة الاقتران
المعين لما انفك الاقتران عنهما وقد وجدناهما منفكين عنه في موارد الاستعمال فعلمنا
ان اسمي الفاعل والمفعول ليس فيهما صيغة الاقتران بخلاف ضارب بفتح الراء فان فيه
صيغة الاقتران حيث لم نجد هذه الصيغة في موارد الاستعمال منفكا عن الاقتران فلا يرد
ما قيل ان القول بكون صيغة فاعل بفتح العين صيغة الاقتران وصيغة فاعل بكسر العين غير
صيغة اقتران تحكم محض لا دليل عليه او يقال انهما لا يدخلان في حد الفعل لانهما لا يطلقان

عرفا على الفعلين المعهودين بل هما الفعل الماضي والفعل المستقبل نحو ضرب يضرب مثلا او على
الزمان فقط اي على الزمان الماضي والزمان المستقبل فان اريد بهما الفعلان المعهودان فمعناهما
اللفظ والاقتران فيه وانما اقتران معنى معناهما فلا يصدق عليهما حد الفعل وان اريد بهما الزمان
فقط فمعناهما الزمان ولا شيء آخر يقترن بذلك الزمان فلا يصدق عليهما الحد ايضا لان الفعل
ما دل على شيء مقترن بزمان من الازمنة الثلثة ولم يوجد فيهما على هذا التقدير شيء يقترن بالزمان
فان قيل لا نسلم ذلك بل يوجد فيهما شيء يقترن بالزمان وهو المضي والاستقبال كما في
مضى يمضي واستقبل يستقبل قيل اذا اريد بهما الزمان فقط لم يوجد فيهما الا الزمان الموصوف
بالمضي والاستقبال لا المضي والاستقبال المقترنان بالزمان بخلاف مضى يمضي
واستقبل يستقبل حيث اريد بهما شيء يقترن بالزمان وذلك الشيء هو المضي والاستقبال
وهذا مما لا يخفى على من له ادنى فهم فان قيل اذا اريد بهما الفعلان المعهودان فلا نسلم
ان معناهما غير مقترن بل مقترن لان معنى الماضي مثلا لفظ ضرب الدال على اقتران الحدث
بالزمان فيكون معناه ثلثة اجزاء اللفظ والحدث والزمان ولا شك ان الحدث مقترن
بالزمان ولما كان احد اجزائه مقترنا بالزمان يصدق عليه ان معناه مقترن بالزمان
فكيف يقال فمعناهما غير مقترن قيل ان الحدث والزمان وان كانا داخلين في معنى لفظ الماضي لكنهما
غير مقصودين في جزئيته بل المقصود في جزئيته هو اللفظ فقط فصح قوله فمعناه غير مقترن والمراد بالجزء

الثاني هو ما لا يقترن باحد الازمنة الثلثة وهو مبتدا خبره **الاسم** والجملة استئنافية
ايضا لانه لما قيل اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني
فقال الثاني الاسم والاول الفعل وانما لم يتعرض المصنف لانه معلوم بالضرورة كما في
قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث فهذا من باب الاختصار ثم هذا الدليل اعني قوله لانها
اما ان تدل على معنى الى آخره يسمى في اصطلاح اهل المنطق قياسا اقترانيا مركبا من الشرطيتين
المنفصلتين كما يقال العدد اما زوج واما فرد والفرد اما مركب من زوج وفرد او غير مركب منهما

ينتج العدد اما زوج او فرد او مركب او غير مركب وهذا الدليل يوجب الحصر لان هذه قسمة دائرة بين النفي
والاثبات فيوجب الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين واجتماعهما لاختصاص كل صورة من الدلالة
وعدم الدلالة والاقتران وعدم الاقتران بقسم فلم يبق المزايد على هذه الاقسام الثلثة الا انتفاء
الاثبات والنفي اي انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وانتفاء الاقتران وعدم الاقتران وهو الذي يسمى
بشمول العدم فيلزم ارتفاع النقيضين وهو ايضا محال فانحصرت الاقسام على هذه الثلثة
فان قيل هذا الدليل عقلي او نقلي لا سبيل الى الاول لان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الثاني يحتمل التقسيم
عقلا اذ العقل لا يابى ان ينقسم غير الدال الى المقترن باحد الازمنة والى غير المقترن باحدها وكذا كل
قسم من قسمي القسم الاول يحتمل التقسيم ايضا عقلا اذ العقل لا يابى ان ينقسم المقترن بالزمان الى
الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضي ان ينقسم الى الماضي القريب والبعيد
وكذا المقترن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا والاخرة وكذا غير المقترن لا يمنعه
الفعل ان ينقسم الى مشتق وغير مشتق الى ما لا يتناهى وكذا لا سبيل الى الثاني لان الدليل
ما يكون منقولا الا من احد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب قلنا يكون
مجموع هذا الدليل عقليا ومقدماته اصطلاحية نقلية بيانه انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة
منحصرة الى قسمين احدهما ما دل على معنى في نفسه وثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا
في اصطلاحهم ان ما دل على معنى في نفسه منحصرة على قسمين احدهما ما يقترن باحد الازمنة الثلثة
وثانيهما ما لا يقترن باحدها من هذه المقدمات حكم العقل بالحصر لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرة
بين النفي والاثبات فتوجب الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين واجتماعهما وكل منهما
المحال عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون عقلية بل قد يكون نقلية وقد تكون حسية وقد
تكون تجربية على ما عرف في المنطق **وقد علم بذلك** اي بالدليل المذكور وهو دليل
الحصر **حد كل واحد منها** اي من الانواع الثلثة لانه قال الثاني الحرف والمراد
بالثاني ما لا يدل على معنى في نفسه وهو حد الحرف ثم قال الثاني والمراد بالثاني ما يدل

او وجود الاثبات والنفي اي وجود الدلالة وعدم الدلالة
ووجود الاقتران وعدم الاقتران وهو المسمى بشمول الوجود
فيلزم اجتماع النقيضين وهو ايضا محال ١٢

منقولة عن الاصطلاح واذا
ثبت هذه المقدمات م

على معنى في نفسه ولم يقترن باحد بالازمنة الثلثة وهو حد الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول
الفعل وهو ما يدل على معنى في نفسه ويقترن باحد الازمنة الثلثة وهو حد معنى الفعل فان قيل الحد ما
يذكر فيه ذاتيات المحدود وامتياز الحرف عن اخويه بقيد عدمي وهو عدم الدلالة وكذا امتياز
الاسم عن الفعل به ايضا وهو عدم الاقتران والقيد العدمي لا يكون فصيلا مقوما للماهية
كما مر فكيف يسمى حدا قيل ليس المراد بالحد ههنا الحد الحقيقي بل المراد القول الجامع لافراد المحدود
المانع لغيرها المعرف لشيء سواء كان من الذاتيات والعرضيات او منهما فلا يتوجه ما ذكر ثم
الواو في قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضية والجملة معترضة لمدح الدليل المذكور ترغيبا
للطالب وتنبيها على ان هذا الدليل مما يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد وتنبيه من لا يكفي بالاشارة
بل يحتاج الى التنبيه وذلك لان طباع الناس على ثلث مراتب المرتبة الاولى ان يفهم
معنى الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبيه والتصريح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد
الاشارة بل يحتاج الى التنبيه والثالثة ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة والتنبيه بل يحتاج
الى التصريح والمصنف حيث اشار الى الحدود في ضمن الدليل ثم نبه عليها بقوله وقد علم
بذلك حد كل واحد منها ثم صرح من بعد بقوله الاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا بناء على اختلاف
مراتب الطبائع ليلا يخلو طبيعة من الطبائع عن الاستفادة وهذا اولى مما قيل ان هذه الجملة
معترضة لردّ من ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام وانه باطل لانه وقع كثيرا في
تصانيفهم ولان مجيء الجواب مع واو العطف قليل جدا فلا يحمل عليه بدون الضرورة ويمكن
على ان يكون عاطفة على محذوف اي قد تبين وقد علم بذلك وكلمة قد للتحقيق او للتقريب
الماضي الى الحال فيفيد ان العلم بحد كل واحد منها بدليل الحصر قريب من زمان التكلم فكانه قال
وقد علم بذلك حد كل واحد منها علما متصلا بزمان التكلم وانما اختار علم دون عرف لان
المعرفة ادراك الجزئي والعلم ادراك الكلي ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة
الادراك المسبوق بالعدم والاخير من الادراكين شيء واحد فتحلل بينهما عدم بين

معنىً

منها

لا يقال الله عالم دون عارف
وهاهنا ادراك الكلي لان الحد كلي

ويقال الله عالم دون عارف وهنا ادراك الكلي لان الحد كلي ادراك اولا ثم ذهل
عنه ثم ادراك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا اثار
اختار ذلك دون هذا مع ان المشار اليه وهو دليل الحصر قريب لتعظيم دليل
في الذهن وانه الحصر وتفخيم شانه باعتبار تنزيل بعده درجة ورفعة محله منزلة
بعد المسافة كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب وانما استحق التعظيم
لانه بديع الشان عجيب البيان لانه دليل حصر تضمن جنس كل واحد منها
وفصله انما قدم المفعول الثاني على الاول اهتماما بشانه بهذا الدليل لانه الامر الغريب والشيء
العجيب فان قيل اضافة كل الى واحد لا يخلو من ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من ولا يستقيم شيء
منهما اما الاول فلان الاضافة بمعنى اللام تقتضي المغايرة بين المضاف والمضاف اليه ولا مغايرة
ههنا لان كلمة كل لاحاطة افراد ما اضيفت هي اليه واما الثاني فلان الاضافة بمعنى من
تقتضي صحة حمل المضاف اليه على المضاف ولا يصح الحمل ههنا اذ لا يصح ان يقال
الكل واحد قيل يمكن ان يكون الاضافة بمعنى اللام لان كلمة كل جزئي لانها لاحاطة جزئيات
ما اضيفت هي اليه على سبيل الانفراد وهو ان يعتبر كل مسمى بانفراده كان ليس معه غيره
ومفهوم واحد منها كلي لانه يصدق على الاسم والفعل والحرف والجزئي مغاير للكلي فاذا ثبت
التغاير بين المضاف والمضاف اليه كانت الاضافة بمعنى اللام لكنه يمتنع اظهارها
الا بعد التاويل بالجزئيات والا يلزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز لانه لازم
الاضافة فيصير بعد التاويل وقد علم بذلك احد جزئيات لهذا الكلي ولا يلزم فيما يكون
الاضافة بمعنى اللام ان يصح اظهار اللام بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول
اللام الا يرى ان الاضافة في قولهم طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها
في مثله وههنا تفيد الاختصاص اي احد جزئيات مختصة لهذا الكلي ثم لما فرغ عن تعريف
الكلمة وبيان انحصارها في الانواع الثلثة شرع في بيان الكلام فقال **الكلام ما تضمن**

علي

الانفصال

كلمتين وانما لم يعطف هذه الجملة على جملة قوله الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب
لكون كل منهما موضوع علم النحو وجملة اسمية لعدم قصد الربط وعادة كخطبة بعد خطبة و
فصل بعد فصل وكتاب بعد كتاب وانما اختار تضمن دون تركب لانه اخصر لاستغنائه
عن الصلة من بخلاف تركب فانه يحتاج اليها ولانه صادق على نحو اضرب حقيقة بخلاف
تركب فانه صادق عليه حكما كذا قيل وفيه نظر لان المصطلح عليه بينهم لفظ الافراد
والتركيب دون التضمن بصحة الاولى التلفظ بالمصطلح عليه ولان تركب اخصر من تضمن
لصحة الاكتفاء عن قوله كلمتين حينئذ بان يقول ما تركب بالاسناد اذ التركيب
لا يكون بدون الكلمتين بخلاف تضمن فانه يحتاج الى الكلمتين حينئذ ان حمل اضرب متضمنا
للكلمتين حقيقة محل تامل اذ لم يفهم ذلك من اللغة بل يفهم منها كما انه يشترط لحقيقة التركيب
كلمتان ملفوظتان حقيقة كذلك يشترط لحقيقة التضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة
وذلك ان الكلمة حقيقة ما يكون ملفوظا حقيقة والمنوي في اضرب ليس ملفوظا حقيقة
كما عرفت من قبل فلا يكون اضرب متضمنا للكلمتين حقيقة بل حكما مثل تركيب يكون
اضرب مركبا من كلمتين حكما ومتضمنا لهما حقيقة تحكم خارج عن مفهوم اللغة اللهم الا
ان يقال المراد بالحقيقة الحقيقة العرفية دون اللغوية فان لفظ تضمن في العرف قد
يطلق فيما كان فيه احد الجزئين ملفوظا والآخر مقدرا بخلاف لفظ تركب فانه
لا يطلق في العرف الا فيما كان كلا الجزئين ملفوظا فكان هذا اللفظ يوهم اختصاص
الكلام بكلمتين ملفوظتين لانه هو المتعارف فيه وكان لفظ تضمن اظهر دلالة على
دخول نحو اضرب في حد الكلام فكان اولى فان قيل لفظ تضمن يوهم اتحاد غير المتضمن نحو زيد
قائم غير ما تضمن الكلمتين فلو كان كلاهما يلزم ان يكون المركب من كلمتين نحو زيد
قائم كلاما لان المتضمن يلزم ان يكون المتضمن قيل الصورة المجموعية الحاصلة
من تركيب الكلمتين متضمنة لكل واحد من جزئي المركب فالمتضمن الكلمتان من حيث الاجتماع

الانفراد فزيد قايم بصورة المجموعية متضمن لزيد قايم بصورتها الافرادية فلا يلزم اتحاد
المتضمن والمتضمن فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد وما فيه الاسناد لكان اخصر
اذ الاسناد لا يكون الا في الكلمتين فما له اطنب قيل لو قال ذلك لتوهم صدق الحد على
الجزئي ايضا لان الاسناد صفة تتعلق بكل جزء وما قال لزم الاختصار على الفعل فيكون
الحد ناقصا لا تاما وفيه نظر لانه انما يلزم الاقتصار على الفعل لو جعلت كلمة ما موصولة
لكون الموصول مع الصلة كشيء واحد ما لو جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث يكون
كلمة ما جنسا والجملة التي وقعت بعدها صفة فصلا فلا يكون الحد ناقصا واجيب بانه
وان امكن ذلك الا انه لا يخرج عن التوهم الاقتصار على الفصل باعتبار ان كلمة ما
يحتمل ان يكون موصولة فان قيل لو قال اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر فما
فائدة الاطناب قيل انه يمكن وان كان اخصر لكن ما ذكره المصنف اصوب واوضح اما
كونه اصوب فلما فيه من تعريف الكلام اولا ثم التقسيم ثانيا ولو قال ما ذكرتم لزم
الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق الاجمال والتفصيل
فهو باب من البلاغة لانه امكن في الذهن فان قيل يخرج من الحد نحو زيد ابوه قايم مما
تضمن اكثر من كلمتين قيل لا يخرج لانه لما صدق انه متضمنه اكثر من كلمتين صدق انه تضمن
كلمتين لوجودهما في الاكثر لكنه لا يصدق عليه تضمن كلمتين فقط والمراد تضمن لا بقيد
فقط ثم لما كان قوله ما تضمن كلمتين شاملا على التركيب الاسنادي والاضافي
والتوصيفي والامتزاجي وغيرها قيده بقوله **بالاسناد** احترازا عما وراء التركيب
الاسنادي الاسناد وهو الحكم المفيد باحد جزئي المركب على الآخر وقيل النسبة المفيدة
فائدة تامة وانما اختار الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم من جنب الانشاء
الانشاء والاخبار والباء للاستعانة او السببية او الالصاق او المصاحبة والجار
والمجرور متعلق بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمنا متلبسا بالاسناد او صفة

كلمتين

كلمتين اي كلمتين متلبسين بالاسناد والمراد بالاسناد الاسناد الاصلي المقصود لذاته فخرج
الصفات مع مرفوعها فانها ليست بكلام ولا جملة لكون اسنادها غير اصلي وكذا خرج
الجملة القائمة مقام المفرد والواقعة صلة او شرطا او جزاء فانها جملة وليست بكلام
لكون اسنادها لم يقصد لذاته بخلاف الاسناد الماخوذ في حد الفاعل فان المراد
اعم من ان يكون اصليا او لا مقصودا لذاته اولا وبهذا اسقط ما قيل ان هذا الحد غير مطرد
لانه صدق على نحو رجل قام ابوه والذي قام ابوه لتحقق الاسناد بين قام وبين
والموصوف مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة ليسا بكلامين بخلاف عبارة
المفصل من قوله هو المركب من الكلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صدق
على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق على ما تضمنه وجه الجواب ما قلنا ان المراد بالاسناد
المذكور في الحد الاسناد الاصلي المقصود لذاته والاسناد الذي تحقق بين الموصوف
والصفة وكذا بين الموصول والصلة ليس بمقصود لذاته فيكون الحد مطردا ثم اعلم ان
كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لانه متضمن الكلمتين بالاسناد
وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى
يشير الى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه الا ان يقال المراد بالكلمتين
اما حقيقة نحو ضربت او حكما نحو ضربت زيدا قائما لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة
كلمة والمسند اليه مع توابعه بمنزلة كلمة فلا مخالفة بين الكلامين ثم لما فرغ عن تعريف
الكلام شرع في تقسيمه وبيان انحصاره في النوعين فقال **ولا يتاتى**
ذلك الا في اسمين او اسم وفعل استثناء مفرغ اي لا يحصل
الكلام او ما تضمن بالاسناد والتضمن المذكور او الاسناد في تركيب الا في
احد هذين التركيبين نظير المركب من اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم
وفعل نحو قام زيد فان قيل اذا كان ذلك اشارة الى الكلام او الى ما تضمن كلمتين

بالاسناد فصير المعنى ولا يتاتى الكلام الا في الكلام او لا يتاتى ما تضمن كلمتين بالاسناد الا
فيما تضمن كلمتين بالاسناد وقيل الكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين والاسمان جزئي والكلي
يصلح مظروفا للجزئي وانما انحصر الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد ماخوذ في
حده وهو يقتضي المسند والمسند اليه وهما لا يحصلان الا في هذين التركيبين لان الحرف
لا يقع مسندا او لا مسندا اليه والفعل لا يقع مسندا اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب
الاسم والفعل لاستحقاق التقديم جزئه وانما قدم الاسم على الفعل في تركيب الاسم
والفعل لاستحقاقه التقديم وفي بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجهه لان المركب من
فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر فان قيل ما الحكمة في ان المصنف صرح في
تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح به في تقسيم الكلمة قيل لان التركيب العقلي يرتقي الى ستة
اقسام الاسمان والفعلان والحرفان والاسم مع الفعل والاسم مع الحرف
والفعل مع الحرف فالكلام لا يتاتى الا في اثنين منها لعدم جريان الاسناد في
غيرهما فاحتاج الى الحصر لاخراج ما وراءهما بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك مزاحم حتى
يحتاج الى الحصر فان قيل حصر الكلام في هذين التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف
واسم نحو يا زيد وقد يتركب من جملتين نحو ان تكرمني اكرمك قيل نحو يا زيد في التقدير مركب
من الفعل والاسم اذ التقدير ادعو زيدا والمعتبر في الجملة الشرطية هو الجزاء والشرط قيد
له فلا يبطل الحصر فان قيل ما السر في ان المصنف اخر المسند اليه حيث قال ولا يتاتى ذلك الا في
اسمين او في اسم وفعل والزمخشري قدمه حيث قال في ذلك لا يتاتى قيل انما اخره المصنف
اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لان السامع خالي الذهن غير متردد في هذا الخبر ولا منكر
فلا يحتاج الى التقوي والتاكيد اي الى تقوي حكم هذا الخبر وتاكيده بتكرير الاسناد بل يحتاج الى
اصل حكم هذا الخبر وانما قدمه الزمخشري اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر لتنزيل غير المتردد
بمنزلة المتردد السائل عن حكم هذا الخبر لتقديم ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد الاسناد فان

نحو ما الظرف والمظروف لان التركيب من الحرف مع الكلام
او تتضمن كلمتين بالاسناد

في ان هذا القيد ان يشير اشارة الى حكم هذا الخبر حتى ان النفس تقتضي تكاد تتردد في ان الكلام
هل هو مركب من اسمين او من اسم وفعل ام لا فيسال حكم هذا الخبر لزوال تردده فقدمه
ليفيد التقوي والتاكيد بتكرير الاسناد ونظيره قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون
فان الله تعالى جعل نوحا عليه السلام كالسائل المتردد حيث تكلم معه كلام السائل المتردد
ومعلوم انه لم يسبق منه عليه السلام سوال ولا تردد غير انه قدم اليه ما يلوح مثله بحكم الخبر
وقوله واصنع الفلك باعيننا فانه يلوح بانزال العذاب من جنس الماء فجعل كانه سائل متردد
في ان قوله هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فيجيء تقوية هذا الخبر وهو انهم مغرقون موكد

ثم لما فرغ عن بحث الكلمة والكلام شرع في تعريف الاسم فقال **الاسم ما**
دل على معنى فان قيل تعريف الاسم قد علم بدليل الحصر كما قال الشيخ وقد
علم بذلك حد كل واحد منها فذكره ثانيا تكرار قيل انما لزم التكرار لو ذكره في كلا الموضعين
بالمطابقة وليس كذلك حيث ذكر ثمه بالالتزام وههنا بالمطابقة ولم يكتف بما ذكره
بالالتزام تعليما وتفهيما لمن لم يكتف به الاشارة ولم يتنبه بالتنبيه واحتاج الى التصريح الكلام
على ما سبق ذكره على ان الضمير مما لا يعتد به في التعريف وانما لم يعطف هذا الكلام
على ما سبق من الكلام لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد خطبة وكلمة ما موصوفة او موصولة
وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار على الفعل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شيء
واحد فكان ذكر الفصل الاول لاخراج الحرف وذكر الفصل الثاني لاخراج الفعل ومن
غير مذكور في الحد بخلاف ما اذا جعلت موصوفة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنسا وما بعده
فصلا فيكون الحد تاما وقوله دل فعل ماض اريد به الاستمرار لان الماضي الواقع في الحد يراد به
الاستمرار اي كلمة ذات دلالة على المعنى **في نفسه** الجار والمجرور صفة معنى
والضمير راجع الى كلمة ما هو عبارة عن الكلمة اي الاسم كلمة دلت على معنى
حاصل في نفسها فان قيل لو كان الضمير عائدا الى ما لكان في ذكر نفسه تكرار اذ معنى حصول المعنى

في الكلمة لكونه مدلولا لها فيصير معنى المتن الاسم كلمة دلت على معنى هو مدلول لها وهو تكرار كما
ترى قيل ليس تكرارا اذ الكلمة قد تدل على معنى هو مدلول لها وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها اذ
الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ آخر مطابقة او تضمنا او التزاما كنعم فانه يدل على معنى
تدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة فان نعم تدل على تقدير ما سبقها الذي يدل على
ذلك التقدير الجملة الواقعة بعدها مطابقة وكلام في الرجل فانه يدل على معنى اي على
تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعده تضمنا باعتبار الوضع التركيبي لان رجل يدل على
ذكر من بني آدم جاوز عن حد الصغر فاذا دخل عليه اللام يدل على ذلك مع وصف كونه
معينا باعتبار الوضع التركيبي فيكون دلالة هذا الاسم على التعيين تضمنية وكذا لم في لم يضرب
يدل على المعنى الذي اي على الذي تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبي لان يضرب يدل
على الضرب المقترن بالزمان فاذا دخل عليه لم يدل بالوضع التركيبي على نفي الضرب
المقترن بالزمان فيكون دلالة هذا الفعل على النفي تضمنية وكذا من في سرت من البصرة
تدل على معنى اي على ابتداء تضمنه البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على الوضع التركيبي
لان البصرة تدل على بلد معين فاذا دخل عليه منه يدل باعتبار الوضع التركيبي على
بلد معين منه ابتداء السير فيكون دلالة مع هذا البلد على الابتداء من ح تضمنية وكذا الياء
والهاء والكاف والتاء في اياي واياه واياك وانت تدل على ما يدل عليه الضمير
من الصفات التي تضمنها باعتبار الوضع التركيبي لان الضمير يدل على ذات
مطلقة فاذا اتصل به احد الحروف المذكورة يدل على ذات بصفة المتكلم والغيبة
والخطاب فظهور هذه الصفات في الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء
في البصرة وكان التنوين فانه يدل على صفات يدل عليها اللفظ التزاما لان اللفظ
الذي لحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات وهي التمكن
والمقابلة والتنكير والعوض التزاما فافهم ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرف دل

وفي معنى الباء اي دل بنفسه لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه دل بضم ضميمة وقيل الحرف
ليس في نفسه معنى بل هو علامة حصول معنى في لفظ آخر فان في قولك في الدار علامة
حصول معنى الظرفية في الدار ومن في قولك خرجت من البصرة علامة لحصول معنى
الابتداء في البصرة وعلى هذا فقس سائر الحروف وانما قيد بقوله **غير مقترن**
ذلك المعنى **باحد الازمنة الثلثة** احتراز عن الفعل فانه دل على
معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة وغير بالجر صفة معنى وبالنصب حال منه وبالرفع خبر مبتدا
محذوف والجملة صفة معنى او حال منه والمراد بالاقتران الاقتران الوضعي لا العارضي
فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس
فان قيل دلالة اللفظ على المعنى اما مطابقية او تضمنية او التزامية وههنا لا يستقيم
ارادة شيء منها اما الاولى فلان دلالة المطابقة دلالة اللفظ على جميع معناه الموضوع
له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فلو اريدت ههنا هذه الدلالة دخل الفعل في
هذا الحد لان ما دل عليه الفعل مطابقة وهو الحدث والزمان غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
والا لزم اقتران الزمان بالزمان اذ اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران الشيء بنفسه والا لزم ان
الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء
معناه الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان فقط او الناطق فلو اريدت ههنا
هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن الحد كالعناصر الاربعة وهي النار والماء والطين
والريح اذ ليس لمعانيها اجزاء اصلا فلا يتحقق فيها دلالة التضمن واما الثالثة فلان دلالة
الالتزام دلالة اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على قابل صفة
الكتابة والاسم من اقسام الكلمة التي تدل على ما بالوضع فهو ورد التقسيم بما في ارادة هذه الدلالة
قيل المراد هو الاولى ولا يدخل الفعل لان اسناد قوله مقترن الى الضمير المستكن العائد الى
المعنى المجازي اي غير مقترن جزؤه فيخرج الفعل لان جزءه هو الحدث مقترن باحد الازمنة الثلثة

ولا يخرج البسايط لان قوله غير مقترن سلب معنى اذ المعنى ما دل على معنى في نفسه
ولم يقترن بجزء ذلك المعنى باحد الازمنة الثلثة والسلب لا يشترط له وجود الموضوع
فيصدق سلب اقتران الجزء عند عدمه او يقال ان جزء المعنى المطابقي في الفعل لما كان
مقترنا جعل الكل مقترنا على وجه التسامح ثم لما فرغ عن حد الاسم شرع في بيان خواصه فقال

ومن خواصه اى خواص الاسم جمع خاصة وهي كلية مقولة
على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وفي قولنا حقيقة واحدة فقط احتراز عن الجنس والعرض
العام فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقايق مختلفة وفي قولنا قولا عرضيا احتراز عن النوع
والفصل فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولا ذاتيا وانما قال من خواصه
لم يقل من خصايصه كما قال الزمخشري اختيارا للفظ المصطلح عليه فيما بين الباحثين على
الحدود الخاصة وانما اختص **دخول اللام** بالاسم لافادة التعريف المختص
وحملت على اللام المعرفة اللام الزائدة للتحسين وفيه نظر لان اللام الزائدة هي اللام
المعرفة غاية ما في الباب انه لم يرد به التعريف فلا حاجة الى الحمل ولانه لما حملت اللام الزائدة
على اللام المعرفة ينبغي ان يحمل تنوين الترنم والغالي على التنوين الاربع فالحمل في بعض المواضع
دون البعض تحكم فافهم **و** انما اختص **الجر** بالاسم لكونه اثر حرف الجر وهو مختص
بالاسم فكذا الجر والا يلزم تخلف المؤثر على الاثر وفيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص المؤثر
اختصاص الاثر فان الاثر قد يثبت بمؤثرات شتى الا ترى ان لن مثلا مختصة بالفعل و
اثرها وهو النصب ليس بمختص بل يدخل في الاسم بمؤثر آخر فيمكن ان يدخل الجر في الفعل بمؤثر
آخر غير حرف الجر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان
له مؤثر خاص فلا وهنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر قيل انما اختص الجر لانه
علم المضاف اليه وهو مختص به وكذا الجر وفيه نظر لان الرفع والنصب علما للفاعل والمفعول
وهما مختصان بالاسم فينبغي ان يختص الرفع والنصب به ايضا وليس كذلك فانهما

يدخلان

يدخلان الاسم والفعل المضارع وقيل انما اختص الجر به لان الاسم اصل في الاعراب
والفعل فرع فحط اعراب الفرع من اعراب الاصل يجعل ما هو اصل البناء اعرابا فيه وهو الجزم
ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلثة وقيل انما اختص به لان الاصل في الاعراب
هو الحركة فحط اعراب الفرع بمنع شيء مما هو الاصل في الاعراب فيه وخص الجر بالمنع من الحركات
لتوسط رتبته توفيقا للاعتبارين وانما توسط رتبته لان الرفع اقوى الحركات واثقلها والنصب
اضعف واخفها والجر متوسط بينهما في القوة والضعف والثقل والخفة **و** انما اختص
التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل يوجب الاتصال بالفاعل
فيتنافيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي الفاعل ايضا ومع ذلك يدخل التنوين فيها
واجيب بان اقتضاءها الفاعل فرعي فلا يعتد به وقيل انما اختص التنوين به لانه اما للتمكن
او للعوض عن المضاف اليه او للفرق بين المعرفة والنكرة في اسماء الافعال او لا دخلة
في جمع المؤنث بمقابلة نون جمع المذكر وكل ذلك لا يتصور الا في الاسم والتنوين
الذي هو عوض عن حرف العلة في نحو جوار محمولا على ما هو عوض عن المضاف اليه طردا
للباب والمراد بالتنوين التنوين الذي لم يختص بالقافية وفيه احتراز عن تنوين الترنم والغالي
فانهما غير مختصين بالاسم ولقائل ان يقول لم لا يحمل تنوين الترنم والغالي عن التنوينات
المختصة بالاسم طردا للباب كما حمل التنوين الذي هو عوض عن حرف العلة على
ما هو عوض عن المضاف اليه فالحمل بما يحمل في موضع دون موضع تحكم محض على ان تنوين ترنم
عوض عن حرف العلة ايضا مثلها في جوار **و** انما اختص **الاضافة** اى كونه
مضافا بتقدير حرف الجر بالاسم لانه يستلزم معاقبة التنوين او ما في حكمه من نون
التثنية والجمع وهو مختص بالاسم كما عرفت فكذا ما يعاقبه ولان الاضافة يستلزم
التعريف والتخصيص ان كانت معنوية والتخفيف بحذف التنوين او ما في حكمه ان كانت
لفظية وهذه اللوازم مختصة بالاسم فكذا الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية

تحققه في نحو الحسن الوجه ولم يتحقق فيه التخفيف بحذف التنوين وما في حكمه لانه محمول على
ما تحقق فيه التخفيف طردا للباب وفيه نظر لانه على هذا ينبغي ان لا يحمل عليه نحو الضارب
الرجل لان ذلك بمنزلة الاستعارة من المستعير والسوال من الفقير فالاولى ان يقال
ان التخفيف في نحو الحسن الوجه حكمي حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعله الذي هو
الجز منه والمضاف اليه قايم مقام التنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل
المضاف اليه فكانه حذف من المضاف لمكان الجزئية ونحو الضارب الرجل
محمول عليه طردا للباب وسياتي هذا البحث في موضعه انشاء الله تعالى **وانما اختص**
الاسناد اليه اي الى الاسم اي كونه مسندا اليه بالاسم لان الفعل في
لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان قيل قوله ومن
خواصه لا يصح ان يكون خبرا عن قوله والاسناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيده
المبتدء والاسناد عرض والعرض القايم بمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل اخر فالاسناد لما قام
بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره فخصوصيته كون الاسم مسندا اليه مستفادة من تقييد الاسناد
بقوله اليه فلا فايدة في قوله ومن خواصه قيل ان الشي قد يكون له اعتبارات مختلفة
يكون الحكم عليه بشي مفيدا بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون البعض كما يقال
الانسان الكوفي كاتب بالامكان العام فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار الطبيعة
النوعية وهي طبيعة الانسان دون الصفة المستفادة من وصفه بالكوفي وكما يقال
مشي الانسان عرض عام فالحكم بالعرضية انما يصح باعتبار الطبيعة المشي لا باعتبار
طبيعة المشي المضاف الى الانسان فان المشي المضاف اليه خاصة لا عرض عام
ومثل هذا الاعتبار في الكلام شايع فكذا هذا الحكم بالخصوص انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية
وهو الاسناد الى الشي دون الصفة المستفادة من اليه المختصة بالاسم على ان في
الاسناد الى الاسم فيفيد الخبر فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك في حل كثير من التركيبات

فان قيل

فان قيل بعد تقييد الاسناد بقوله اليه لم يبق النوعية بل صار صنفية فكيف يحكم عليه
بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية وكذا بعد وصف الانسان بالكوفي قيل لا نسلم
ذلك فان الصنفية اخص من النوعية مطلقا والاخص يستلزم الاعم لا محالة فكانت
الصنفية متضمنة للنوعية لا محالة فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السوال بانه لا يلزم
من الاسناد الى الاسم ان يكون خاصة البتة بل يحتمل ان يكون في اتياله كما هو وهم
قول البعض فالاسم ما جاز ان يحدث عنه فكان ذكر الخبر مفيدا وهو قوله من خواصه
لدفع ذلك الوهم لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيفيد الخبر فاعرف وكذا
يمكن ان يجاب عنه بان كلمة من في الخبر للتبعيض لصحة استعمال لفظ بعض مكانه
فكان ذكر الخبر يفيد ان الاسم له خواص كثيرة غير منحصرة على هذه الخمسة فيفيد الخبر فافهم
فان قيل للاسم خواص كثيرة فلم اختار هذه الخمسة بالذكر قيل لكونها من معظمات
الخواص تتضمن كل منها خواص كثيرة اذ اختصاص اللام يتضمن اختصاص انواع
التعريفات سوى المضمرات والمبهمات والمنادى واصناف اللام من لام الجنس
والاستغراق والعهد وكذا يتضمن الميم كقوله عليه السلام ليس من امبر امصيام
في امسفر واختصاص الجر يتضمن اختصاص حروف الجر واختصاص التنوين يتضمن
اختصاص اضافتها ومعانيها واختصاص الاضافة يتضمن اختصاص كونه مضافا ومضافا
اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف بما ذكر به ونحو ذلك واختصاص المسند
اليه يتضمن اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا وتميزا ونحو ذلك من اختصاص
اضافة المسند اليه فيما يجري ان يختارها بالذكر وانما قدم العلامات اللفظية وهي
اللام والجر والتنوين لانها في الدلالة اظهر ثم قدم ما يدخل في الاول وهو اللام
واخر ما يلحق الاخر وهو الجر والتنوين ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركة وجودا
فكذا ذكرا ثم قدم من المعنوية الاضافة لتضمنه العلامة اللفظية ايضا وهي

وهى الجر وحرف الجزم ثم لما فرغ عن تعريف الاسم وخواصه شرع فى تقسيمه فقال **وهو**
معرب ومبنى اى الاسم منقسم الى هذين القسمين انقسام الكلى
الى الجزئيات ثم المعرب ماخوذ من الاعراب وهو الاظهار يقال اعرب الرجل عن حجته
اذا اظهرها فالهمزة للتعدية والمعرب ظرف اى محل اظهار المعانى المقتضية للاعراب وهى
الفاعلية والمفعولية والاضافة وقيل الاعراب هو ازالة الفساد يقال عربت معدة
اذا فسدت والهمزة للسلب والمعرب ظرف ايضا اى محل ازالة الفساد والمبنى ماخوذ
من البناء المقصود منه القرار وعدم التغير ثم لما فرغ عن بيان حصره فى النوعين شرع فى تعريف
كل واحد منها فقال **المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى**
الاصل اى الغالب للتغير وقوله المركب كالجنس حيث يشمل كل مركب وخرج به ما ليس
بمركب كالاصوات ونحو الف با تا وزيد عمرو وقوله الذى لم يشبه مبنى الاصل كالفصل حيث
خرج عنه ما ناسب مبنى الاصل اى الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام وهو المشهور
وقيل الجملة ايضا وستعرف معنى مبنى الاصل فى تعريف المبنى ان شاء الله تعالى واضافة
المبنى الى الاصل بيانية اى لم يشبه مبنيا هو اصل المبنيات وليس هو من قبيل اضافة اسم المفعول
الى مفعول ما لم يسم فاعله بمعنى لم يشبه مبنيا اصله كما فى زيد مضروب الغلام ولا من
قبيل اضافة المظروف الى الظرف بمعنى لم يشبه مبنيا فى اصله كما فى زيد مضروب الدار
لان الاول تقتضى ان لا يكون مبنى الاصل مبنيا لنفسه بل يكون اصله مبنيا والثانى تقتضى
ان لا يكون مبنى الاصل مبنيا الآن بل يكون مبنيا فى الاصل وفى كل من ذلك فساد
لا يخفى فليس الاصل ههنا بمعنى القانون اذ لا معنى لقولك لم يشبه مبنى القانون و
اختلف الشارحون فى تفسير المركب فقال بعضهم المراد بالمركب الذى ركب
مع غيره تركيبا اسناديا لانه هو العلة للاعراب اذ به يحدث المعانى المقتضية للاعراب
وفيه نظر على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب الاسنادى كما يقال غلام زيد بسكون

الميم وكسر الدال لانه غير مركب مع غيره تركيبا اسناديا وهو معرب صرح به صاحب الرضى
وقال بعضهم المراد بالمركب الذى ركب مع عامله فيتناول التركيب الاسنادى والتركيب
الاضافى لان المضاف عامل فى المضاف اليه والحرف المقدر وفيه ايضا نظر لانه على
هذا يخرج المبتدا والخبر فان كلا منهما غير مركب مع عامله لان عامله معنوى ولا يمكن تركيبه مع العامل المعنوى
واجيب عن الاول بان من فسر المركب الذى ركب مع غيره تركيبا اسناديا كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادى
على قوله مبنيا ويشهد بهذا اعتبارة الوانية والتركيبى ومن فسره بالذى
ركب مع عامله كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادى على قوله
معربا لانه ركب مع عامله وهو المضاف وحرف الاضافة على حسب الاختلاف ويشهد بهذا الفطار
وعن الثانى بانه لما كان تاثير العامل المعنوى فى المبتدا والخبر مثل تاثير العامل اللفظى فى
غيرهما جعل فى حكم العامل اللفظى وكانهما ركبا مع العامل حكما واعتبارا فان قيل المركب الاسنادى
من حيث هو مبنى حتى ذهب البعض الى انه من مبنيات الاصل فكيف عرف المعرب بالمركب الذى
ركب مع غيره تركيبا اسناديا قيل ليس المراد بالمركب ههنا ما هو فى مقابلة المفرد بل المراد به جزء المركب اى
جزء المركب الذى ركب مع غيره تركيبا اسناديا ولم يشبه مبنى الاصل قيل المراد بقوله لم يشبه لم يناسب مناسبة له حدا تنفى
وهو قوله لحدا وهو قوله ما ناسب مبنى الاصل والمناسبة تتناول المشابهة والتضمين والوقوع موقعه واضيف اليه فان قيل قد يوجد فى
كثير من الاسماء مناسبة بمبنى الاصل مع انها معربة كمناسبة اسم الفاعل الذى بمعنى
الماضى ومناسبة غير المنصرف للماضى والامر فى النوعين ومناسبة سقيا سقاك الله فى افادة معناه ومناسبة غير بمعنى
الا الحرف ومناسبة المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة فى
افادة معناها ومناسبة آخر اللام ومن لكونه معدولا عن الاخر او اخر من ومناسبة اى
الشرطية حرف الشرط والاستفهامية حرف الاستفهام وتضمن اثنين
والمجموع حرف العطف لان الزيدان بمعنى زيد وزيد والزيدون بمعنى
زيد وزيد وزيد وغير ذلك مما لا يوثر فى منع الاعراب فلا يكون الحد منعكسا ولو استدل على

عدم المناسبة بهذه الاشياء لكونها معربة ويكون تلك الاشياء مبنية يلزم الدور لان
كونها معربة توقف على عدم المناسبة فلو توقف عدم المناسبة على كونها معربة لزم
الدور وقيل المراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة وما ذكرتم من المناسبات غير معتبرة
لضعف او معارض اما المعارض ففي غير المنصرف فانه يناسب الفعل مطلقا في الفرعيتين
فمناسبة الماضي والامر يقتضي البناء ومناسبة المضارع يقتضي الاعراب فلا يوثر
في البناء بهذه المناسبة مع المعارضة وكذا اي وشبل وغيره المضاف فانه يحقق
في مناسبتها معارض وهو الاضافة المانعة للبناء لكونها لازمة الاضافة واما
الضعف ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جار
على المضارع اي يوازيه في حركاته وسكناته فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف
له في اللفظ فكان مناسبة الماضي ضعيفة ولذا لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي فلم
يوثر هذه المناسبة مع الضعف في البناء كما لم يوثر في العمل وكذا في سقيا فانه لا يفيد
معنى الجملة يستفاد منها وانما هو قايم مقامها فيكون مناسبة الجملة ضعيفة وكذا مناسبة
اخر الامر فانه بمعناها بالنظر الى الاصل واما الان فلان اخر نكرة صار بمعنى الغير ولم يبق
فيه معنى التفضيل فكان مناسبة الامر من ضعيفة وكذا مناسبة المثنى والمجموع لان كونهما
بمعنى واو العطف اعتبار محض لان المثنى لفظ واحد وكذا المجموع والواو تقتضي المعطوف
والمعطوف عليه ولو كان فيهما معنى واو العطف حقيقة لكان فيهما معاملة المعطوف
والمعطوف عليه في الاحكام وليس الامر كذلك فظهر انه ليس فيهما معنى واو العطف حقيقة
بل اعتبارا محضا فيكون مناسبتهما واو العطف ضعيفة جدا فلا يوثر في البناء
وفيه نظر لان المراد بقوله غير معتبرة لا يخلو من ان يراد به غير معتبرة في منع الاعراب او في
اثبات البناء وعلى التقدير الاول يلزم تعريف الشي بنفسه اذ المعرب ما فيه الاعراب وعلى
التقدير الثاني يلزم اخذ المنافي في التعريف لان البناء ينافي الاعراب كلاهما ممتنعان

واجيب بان المراد الذي ولا امر ان اخذ المنافي في التعريف ممتنع حيث قال العمى عدم البصر
عما من شانه البصر والموت عدم الحيوة عما من شانه الحيوة ولان المراد بالمعتبرة الملائمة
لاثبات حكم ما والمناسبة مع الضعف والمعارض غير ملائمة لاثبات حكمه من احكامها
وفيه نظر لانه على هذا يكون المناسبة مجهولة وذكر الامور المجهولة في الحدود لا يفيد التعريف
وارادة المناسبة القوية لا يخرجها عن الجهالة لكون القوة والضعف من الامور النسبية فكم
من قوي يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفا وكم من ضعيف يكون بالنسبة الى ما دونه قويا وذكر الامور
النسبية يورث الجهالة فلا بد من بيان القوة والضعف في المناسبة اللهم الا ان يقال المراد
بالمناسبة المناسبة بوجه من الوجوه المعتبرة كاين ومتى وكيف او بالمشابهة في الافتقار
ونحوه كالمبهمات او بوقوعه موقعه كنزال او بمشاكلة للواقع موقعه كفساق او بوقوعه موقع ما شابهه
كالمنادى المضموم او بالاضافة الى ما شبهه نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وهذه
الوجوه معلومة في باب البناء فكون الشي من الامور النسبية لا ينافي العلم به فلا يرد الاشياء
المذكورة لان المناسبات التي يتحقق فيها لم يعتبر وها في هذا الباب فان قيل هذا الحد صادق
على مبني الاصل لانه مركب لم يشبه مبني الاصل اذ الشي لا يشبه بنفسه قيل يخرج ذلك
من موصوف المركب لان المراد الاسم المركب بدلالة مورد التقسيم او يخرج ذلك بدلالة
قوله لم يشبه مبني الاصل لان غيره لما كان مبنيا بمشابهة فلان يكون مبنيا بنفسه بالطريق الاولى

على ان كل واحد من مبنيات الاصل يشبه صاحبه في كون كل واحد منهما مبني الاصل فلم يصدق
عليه قوله لم يشبه مبني الاصل ثم لما فرغ عن تعريف الاسم المعرب شرع في بيان حكمه
فقال **وحكمه** اي حكم المعرب **ان يختلف آخره لاختلاف**
العوامل المراد باختلاف آخره اختلاف صفته والا فآخر المعرب ما في آخره من الحروف
وهو لا يختلف واللام في قوله لاختلاف العوامل للعلة او بمعنى الوقت وانما قيد اختلاف
الآخر باختلاف العوامل احترازا عن اختلاف آخر غلامي بهما فانه ليس من حكم المعرب

بل حكم المعرب فيه هو الاختلاف التقديري وقيل انما قيده احترازا عن اختلاف آخر
من الرجل ومن ابنك ومن زيد فانه لا يكون من حكم المعرب وفيه نظر لان المراد
ههنا بيان حكم الاسم المعرب بدلالة مورد التقسيم فالحرف خارج عن مورد التقسيم
فلا حاجة الى الاحتراز عنه واجيب بان كلام الشارح يحتمل حيث يحتمل ان يراد به
من الاستفهامية وهو حيث اسم فلا بد من الاحتراز عنه لكونه مبنيا لا معربا
فان قيل حكم الشيء هو الاثر الثابت بذلك الشيء واختلاف آخر المعرب
اثر العامل لا اثر المعرب فكيف جعل الاختلاف حكم المعرب قيل اضافة الحكم الى
ضمير المعرب بمعنى في كضرب اليوم اي حكم فيه ولا شك ان الاختلاف حكم
في المعرب او بمعنى اللام والاضافة بادنى ملابسة اي حكم له اختصاص بالمعرب
بملابسة الوقوع فيه او المراد بالحكم الخاصة دون الاثر فان قيل العوامل جمع
واقله ثلثة فيلزم منه ان لا يتحقق المعرب الا باختلاف ثلثة عوامل والامر بخلافه
قيل اللام للجنس لان اللام يبطل اذا دخل على الجمع ولم يكن ثمه معهودة يحمل على الجنس
فيبطل معنى الجمعية فان قيل جاءني زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل
وهو معرب قيل المراد صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل
فيصدق على جاءني زيد اذا وقع في اول الامر لانه يصلح اختلاف آخره عند حصول
اختلاف العوامل او يراد في كل الموضعين حصول الاختلاف بالفعل ويحمل الكلام
على كونها مفارقة لا لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع الاحوال او يراد
بالاختلاف الثاني الوجود اي للملازمة بينهما اذ اختلاف العوامل يستلزم
وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وانما قال لاختلاف
العوامل ولم يقل لوجود العوامل للمشاكلة قوله ان يختلف وصحة المشاكلة
من محسنات الكلام وهو ان تذكر لفظا بصورة غيره لوقوعه في صحبته فيكون المعنى

ان يختلف صفة آخره لوجود جنس العامل فلا يرد شيء مما ذكر قوله لفظا او
تقديرا تفصيل لاختلاف العوامل او لاختلاف الآخر فيكون هذا من باب
التنازع بين الفعل والمصدر وهما منصوبان على انهما صفة مصدر محذوف اي
اختلافا ملفوظا او مقدرا او على انهما خبر كان المحذوف اي سواء كانت العوامل
ملفوظة او مقدرة والجملة من باب التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها
للتأكيد فان قيل ما بال المصنف جعل اختلاف الآخر لاختلاف العوامل حكما للمعرب
ولم يجعل حدا له كما جعله ساير النحاة قيل لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان معرفة
اختلاف الآخر يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم الدور وهو
باطل واجيب عنه بانا لا نسلم ان معرفة اختلاف الآخر موقوفة على معرفة المعرب اذ يجوز
ان يعلم من الاستعمالات العرب قبل ان يعلم المعرب ان هذا النوع من الالفاظ
يختلف آخره باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم ان المعرب على اي من
هذين النوعين يطلق فاذا لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب لم يلزم الدور
وفيه نظر لان معرفة اختلاف الآخر انما يحصل من استعمالاتهم اذا كان المعرب مما
اختلف آخره لفظا اما اذا اختلف تقديرا كالعصا فلا يحصل معرفة ذلك واجيب بانه
يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالواحد وبالجمع اما الاول فمثل جرحى فانا لما عرفنا ان
واحده وهو جريح يختلف آخره باختلاف العوامل استدللنا على ان عدم الاختلاف
في الجمع لاجل المانع وهو الالف وعلى ان الاختلاف فيه يتحقق تقديرا واما الثاني فمثل حبلى
فانا لما عرفنا ان جمعه وهو حبليات يختلف آخره باختلاف العوامل استدللنا على
ان عدم الاختلاف في الواحد لاجل المانع وعلى ان الاختلاف فيه تقديري فان قيل لما تميز
اختلاف الآخر بالاستعمال او بالاستدلال بالواحد فما فائدة اضافة اختلاف الآخر
الى اختلاف العوامل قيل اضافة اليه للسببية فان العامل مدار للاختلاف وجودا وعدما

حيث يوجد الاختلاف عند وجود العامل وينعدم عند عدمه والشي اذا دار مع شي وجودا
وعدما يضاف اليه وفيه نظر فان المدارية قد وجدت في هذان واللذان حيث يوجد اختلاف
آخرهما لا يضاف الى العامل عند الاكثر بل هما مبنيان والاختلاف فيهما صيغي وضعي على
ما ياتي بيانه في الاسماء الاشارة انشاء الله تعالى واجيب بانه لا يضاف اختلاف آخرهما
الى العامل وجود الدوران بناء على الواحد والجمع فان واحدهما وهو هذا والذي وجمعهما
وهو هولاء والذين لما لم يوجد فيهما الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استدلنا
على ان الاختلاف في مثناهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل كالاختلاف في صيغ
الضماير مثل انا واياي وقيل انما لا يضاف اختلافهما الى العامل بناء على بناءهما لانهما لما وجدا
مبنيين علمنا ان اختلافهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل وفيه نظر لان بناءهما مبني
على عدم اضافة اختلافهما الى العامل فلو بني عدم اضافة اختلافهما الى العامل على بناءهما لزم
الدور ثم لما فرغ من بيان المعرب وحكمه شرع في بيان الاعراب **الاعراب**
ما اختلف آخره به الضمير في آخره عايد الى الاسم والمعرب وفي
قوله به عايد الى ما والباء للسببية اي الاعراب شي يختلف آخر الاسم او المعرب
بسبب ذلك الشي فان قيل يدخل في الحد العامل لانه شي يختلف المعرب بسببه وكذا
الاسناد والمقتضي للاعراب قيل كلمة ما عبارة عن حركة او حرف فيخرج الاشياء
المذكورة او يقال المراد بالسبب السبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب
البعيد وهو ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانه اسباب بعيدة لحصول
الاختلاف لان العامل سبب قريب لحصول الاسناد وهو سبب قريب لحصول
المقتضي وهو سبب قريب لحصول الاعراب وهو سبب قريب لحصول الاختلاف
فكان العامل سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة فكان هذا قريبا فان قيل
الاختلاف آخر المعرب لا يحصل الا بسببها اختلاف آخر المعرب بلا اختلاف آخر

المبني لان الاسم قبل تحقق الحركة الاولى مبني لا معرب فينبغي ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا قيل المراد
بالسبب السبب القريب غير التام اي ماله نوع تاثير في المسبب لا التاثير التام فيدخل الحركة الاولى
لان لها نوع تاثير في الاختلاف لان الحركة الثانية لا يوجب الاختلاف الا بعد تحقق الاولى
ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون مما تتم به علة الاختلاف فيصدق عليها انها مما
اختلف آخر المعرب لان الاسم بعد تحققها معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل اختلف بها
آخره من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاعراب اي في حال الاختلاف
من السكون الى الحركة ونظيره ما يقال ارضعت هذه المراة هذا الشاب فان هذا الكلام صادق
وان لم يكن الرضيع المشار اليه شابا في حال الارضاع فكذا ههنا يصدق على الحركة الاولى
انها اختلف بها آخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال السكون
فتامل فانه دقيق واذا عرفت هذا فاعلم ان الاعراب عند المصنف عبارة عما يتحقق به الاختلاف
من الحركات والحروف وعند غيره عبارت عن الاختلاف واحتج المصنف بانهم اتفقوا على
ان انواع الاعراب الرفع والنصب والجر وانما يتحقق بها الاختلاف لا انها نفس الاختلاف
واحتج غيره بان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات بالاتفاق بل الحركات
ما به البناء فكذا الاعراب لا يقع على الحركات بل الحركات ما به الاعراب وقوله **ليدل**
على المعاني المعتورة عليه علة غائية للاختلاف اي ليدل الاختلاف او
ما به الاختلاف على المعاني المتداولة على ذلك المعرب او على ذلك الاسم وهي الفاعلية
والمفعولية والاضافة اذ لولاه لالتبس بعضها ببعض ويخرج بهذه العلة حركة نحو غلامي لانها
مما اختلف به آخر المعرب لان غلامي على اختيار المصنف على ما ياتي لكنها لا تدل على معنى
من المعاني المذكورة وان جعلت العلة خارجة عن الحد وكان ذكرها للاشارة الى نفع
الاعراب في الاسماء يخرج حركة نحو غلامي باعتبار الحيثية فانها ليست مما جي بها
من حيث انها يختلف بها آخر المعرب بل من حيث انها توافق الياء ثم الاعتوار

متعدية يقال اعتور الشي وتعاوروه اذا تداولوه وعلى هذا يكون قوله المعتورة على صيغة اسم المفعول
لان المعاني متداولة على المعرب لا متداولة حيث تداولها المتكلم على المعرب وان ثبت
الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية اي راض صاحبها فيكون المعنى على المعاني
المعتورة مظهرها اياها على المعرب ومظهر المعاني هو العامل ويمكن ان يراد بالاعتوار الدخول
على وجه التناوب ويراد به الاعتراض اي المعاني المعترضة عليه ثم لما فرغ من بيان الاعراب شرع
في بيان انواعها فقال **وانواعه رفع ونصب وجر** اي انواع اعراب
الاسم منحصرة على هذه الثلثة لان الاعراب وضع للدلالة على المعاني وهي ثلثة فكذا
الاعراب الدال عليها ليكون الدال على حسب المدلول والا لزم الاشتراك لو كان الاعراب
اقل من المعاني او الترادف لو كان الاعراب اكثر منها وكلاهما خلاف الاصل وانما لم يذكر الالف
والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر يكون بهذه الحروف
ايضا لان الرفع والنصب والجر عند المصنف يقع على الحركات والحروف جميعا وانما
سمي الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعه ومرتبته من بين اخويه لكونه
علم العمدة وعمدة الكلام وانما سمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالها عند التلفظ به
ولانه نصب الفضلة اي يقيمها في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وانما سمي الجر
جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم ولان الشفة السفلى تجر الى الاسفل عند التلفظ به
فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
الفاء للتفسير اي فالرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية والجر علامة الاضافة
وانما قال الفاعلية والمفعولية دون الفاعل والمفعول وما لحق بهما مطابقة لان الياء
فيهما للنسبة جيء بها للايذان بان لهما ملحقات والتاء للتانيث جيء بها للمطابقة للموصوف
المؤنث فيكون المعنى فالرفع علم الخصلة المنسوبة الى الفاعلية والنصب علم الخصلة
المنسوبة الى المفعول والجر علم الخصلة المنسوبة الى المضاف اليه والخصلة المنسوبة

الى الفاعل في المبتدأ كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة وفي خبر باب ان كونه جزءا
ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية للاسماء ولم يقتصر على مجرد كونه جزءا ثانيا لان
المقتضي للاعراب يلزم ان يكون حاصلا بالعامل كما قال المصنف في حد العامل وكونه جزءا ثانيا
غير حاصل بان بوجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا لحصوله بان كما ترى وكذا القول في اسم ما
ولا المشبهتين بليس كونه مسندا اليه واقعا بعدهما وفي خبر لا التي لنفي الجنس كونه
جزءا ثانيا واقعا بعد ما يقتضي الاسماء والخصلة المنسوبة الى المفعول في الحال والتميز
والمستثنى المنصوب كونها فضلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا التي لنفي الجنس وفي خبر باب
كان وما ولا المشبهتين بليس كونه واقعا بعد ما لا يتم بالمرفوع من حيث ~~يتم~~ على المنصوب لا
من حيث صيرورته كلاما فان الفعل لا يتوقف في صيرورته كلاما على المنصوب ويمكن
ان يكون الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية والاضافة للمصدرية لما عرف ان ياء النسبة
مع التاء يفيد معنى المصدرية اي فالرفع علم كون الشي فاعلا والنصب علم كون الشي مفعولا
فعلى هذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب في غير المفعول مما الحق بهما على وجه التنبيه والتقريب
او يكون المعنى فالرفع علم كون الشي فاعلا حقيقة او حكما والنصب علم كون الشي مفعولا
حقيقة او حكما فيدخل الملحقات وانما قال علم الاضافة ولم يقل علم الاضافية لان الياء
والتاء في الفاعلية والمفعولية ان كانتا للمصدرية فالاضافة مصدر بنفسها فلا حاجة الى
جعلها مصدرا باتيان الياء والتاء وان كانت التاء للمطابقة الموصوف المؤنث والياء
للنسبة للايذان بان له ملحقات فليس للجر المعتد به ملحقات كالرفع والنصب فلا حاجة الى
الياء المؤذنة بالالتحاق وانما قيدنا بالجر المعتد به احترازا عن الجر الغير الاصلي في نحو بحسبك
درهم وكفى بالله شهيدا فانه جر حصل بواسطة الحرف الزائد الغير المعتد به فلم يعد ملحقا وانما
جعل الرفع علم الفاعلية لمناسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية لمناسبة بينهما في الضعف
والجر علم الاضافة لمناسبة بينهما في التوسط لان المضاف اليه تارة يكون فاعلا نحو اعجبني

دق القصار الثوب واخرى مفعولا نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد وكذا الجر على ما بينا من قبل
ثم لما فرغ عن بيان المقتضى للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة شرع في بيان ما
يحصل به المقتضى وهو العامل فقال **والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى**
للاعراب اى عامل الاسم شي بسببه يحصل المعنى المقتضى للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية
والاضافة كضرب في ضرب زيد فانه يحصل فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيدا فانه يحصل
مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد فانه يحصل به الاضافة في زيد وانما قدم الجار
والمجرور على الفعل للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج اليه في الحد فان قيل
يدخل في الحد الاسناد لانه ايضا يتقوم به المعنى المقتضى لانه ليس بسبب بل هو شرط
او لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضى الاعراب وفيه نظر لان السبب البعيد مجاز و
ارادة المجاز في التعريف لا يجوز لانه يورث الجهالة في التعريف لسبق الفهم عند
الاطلاق الى المعنى الحقيقي دون المجازي واجيب بانه مجاز مشهور في الاصطلاح
فتعين السبب البعيد ههنا او يقال ان كلمة ما عبارة عن العامل اى عامل الاسم
عامل بسببه يحصل المعنى المقتضى للاعراب فلا يرد الاسناد فان قيل ان واخواتها
عامل في خبرها عند بصريين ولم يصدق عليه حد العامل لان فاعليته في خبرها كونه جزء
ثانيا من الجملة وهو لم يحصل بان واخواتها بل يتحقق قبل دخولها قيل ليس الفاعلية
في خبرها كونها جزء ثانيا من الجملة فقط بل كونه خبرا ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية
او رباعية مقتضية للاسماء وهو مما يحصل بان واخواتها والمفعولية في خبر
كان وما ولا المشبهتين بليس واسم ان واخواتها ولا التي لنفي الجنس وقوعها لا
تتم بالمرفوع وهو حاصل بهذه العوامل اذ لولم توجد لما كان خبرها واقعا بعد
ما لا يتم بالمرفوع وعلى هذا فقس هذا الجواب وان كان مذكورا من قبل لكنه ذكر في الحواشي
ثمه وههنا فذكرته كذلك اتباعا للحواشي فان قيل العامل في المبتدا هو التجرد

للاعراب قيل الباء للسببية فيخرج الاسناد

كذلك العامل [illegible] بعيد [illegible] بناء على حصول الاعراب

في العوامل

عن العوامل اللفظية للاسناد ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسندا اليه قيل لا نسلم انه لا يحصل
به فاعلية لانه لو لم يجرد عن العوامل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه الفاعلية البتة بل تحققت
به العوامل اللفظية فيتحقق في المبتدا ح ما يقتضيه العوامل اللفظية لا الفاعلية البتة ولو لم يكن المبتدا
مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد فعدم تحقق الفاعلية فيه ظاهر لا يحتاج الى البيان لان
الفاعلية فيه كونه مسندا اليه ولا يتحقق ذلك بدون الاسناد اصلا لانه بدون الاسناد تعدد
مثل الف با وعدد وان زيد عمرو وصار في حكم الاصوات التي لا تركيب فيها وحقها ان
تنعق بها غير معربة كغاق ونح فعلم ان الفاعلية في المبتدا يحصل بالمجموع اى بالتجرد والاسناد
جميعا فالحاصل ان الفاعلية فيه بدون التجرد لا يتحقق البتة بل قد يتحقق وقد لا يتحقق وبدون
الاسناد لا يتحقق اصلا فعلم ان المجموع موثر في حصول الفاعلية فيه ثم ما ذكره المصنف
ههنا فهو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة مطلق العامل اذ العلم بالمقيد
مسبوق بالعلم بالمطلق فنقول العامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان
قيل ما تريد بالوجه المخصوص ان اردت الوجه المخصوص على الاطلاق سواء كان اعرابا او بناء وغير
ذلك يلزم ان يكون في يا زيد والياء في غلامي عاملا وليس الامر كذلك وان اردت
وجها مخصوصا من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العامل في حد الاعراب قلنا الاعراب
ان تختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وان اردت وجها مخصوصا من المقتضى من الاعراب
يا باه ذكر آخر الكلمة لان الكلمة بتمامها موصوفة بالفاعلية والمفعولية والاضافة لا آخرها
ويخرج عامل الفعل لان عامله لا يوجب الفاعلية ولا المفعولية ولا الاضافة قيل المراد
وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضى او شبه التام بالاسم فلا يا باه ذكر آخر الكلمة لان ما اقتضاه
المقتضى يتحقق في آخر الكلمة دون اولها واوسطها ولا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل لان
اعرابه مما اقتضاه شبه التام بالاسم على ما عرف ثم لما فرغ عن بيان الاعراب وتقسيمه الى
الرفع والنصب والجر شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار الحركات والحروف وبيان محالها

وذلك ستة اقسام لان الاعراب اما بالحركة او بالحروف والاعراب بالحركة اما مستوفي في
الحركات الثلث اولا والثاني اما محمول فيه الفتحة على الكسرة او على العكس والاعراب بالحروف
اما بالحروف الثلث او بالحرفين والثاني اما رفعه بالالف او بالواو فقال **فالمفرد**
المنصرف الفاء جواب شرط محذوف اي اذا عرفت هذا فنقول المفرد المنصرف
والمراد به ههنا ما يقابل التثنية والجمع دون الجملة والمضاف وفي تقييده بالمنصرف
احتراز عن المفرد الغير المنصرف كاحمد **والجمع المكسر المنصرف** اما تقييد الجمع
بالمكسر احتراز عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون او بالياء والنون و
قوله المنصرف صفة اخرى للجمع وفيه احتراز عن الجمع المكسر الغير المنصرف كمصابيح فان قيل
لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرف لكان اخصر فما وجه العدول عنه الى الاطناب **قيل**
انما كان اخصر الا انه لما كان يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطناب وقوله **بالضمة**
خبر لقوله فالمفرد والجمع المذكوران وقوله **رفعا** اما ظرف اي كائنا بالضمة وقت رفع
العامل او حال اي كائنا بالضمة حال كونهما مرفوعين او مصدر نوعي اي يعربان بالضمة رفعا
او تمييز عن نسبة اي الضمة رفعه وقوله **والفتحة نصبا** من باب العطف على
معمولي عاملين مختلفين بتقديم المجرور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وقوله **والكسرة جرا**
كالفتحة نصبا ثم الفتحة والضمة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها
اعرابية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء والمراد بالضمة والفتحة
والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا يلزم التكرار في ذكر قوله واللفظي فيما عداه
وانما اعرب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالحركات الثلث لان الاصل
هو الاعراب بالحركات والاصل فيه استيفاء الحركات الثلث ولا مقتضي للعدول
عنه وانما قدم الاعراب بالحركات الثلث لاصالته فان قيل تدخل في هذه الضابطة
كلا واسماء الستة لما مر ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية والجمع وكلا واسماء

الستة

الستة مفردات بهذا المعنى فيصدق عليها المفرد المنصرف مع ان اعرابها ليس بالحركات
الثلث فينبغي ان يذكر قيدا آخر لاخراجها **قيل** المراد بالمفرد من كل وجه فيخرج به المثنى
والمجموع وما الحق بهما وكلا واسماء الستة ملحقات بالمثنى على ما سيعرف او يقال اللام في
قوله فالمفرد اما للجنس فيكون الجملة قضية مهملة ولا يلزم بالحكم على الجنس على الاهمال الحكم على
كل فرد لان القضية المهملة في حكم المسورة الجزئية واما للاستغراق فيكون الجملة قضية مسورة
كلية وهي توجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها وكلا واسماء الستة معربات بالحركات
الثلث ايضا وان لم يكن كذلك في كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز بالقضية المهملة
اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية باسرها ولم يبق حكم كلي ولان ذو مال غير معرب بالحركة
في حال من الاحوال فلا يتيسر الاستغراق اصلا ولان الاستغراق لو كان مع حيال اشتمال الافراد
دون احوالها لما احتيج الى تقييد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف ايضا معرب بالحركات
الثلث وان لم يكن كذلك في كل حال واجيب ايضا بان التقييد بالمنصرف وان لم يكن محتاجا اليه
البتة لكن المصنف انما ذكره لانه يفيد تحقيقا حسنا مع الاعراب بالحركات لانه يفيد ان كل واحد من
المعرب بالحركة والحرف ثلثة اقسام اذ لولا هذا القيد لكان المعرب بالحركة على قسمين والمعرب
بالحرف على ثلثة اقسام فذكره يدل على انبساط التقسيم او عن قوله المنصرف اذ الا ويمكن الجواب
عن اصل السوال بان كلا والاسماء الستة خارجة عن قوله فالمفرد اذ المراد بالمفرد المعرب بالحركة
بدلالة مورد التقسيم او عن قوله المنصرف اذ الاسماء المعربة بالحروف لم توصف بالانصراف
وعدم الانصراف بل هي واسطة بينهما يشهد عليه كلام الزمخشري في المفصل والاسم المعرب
على نوعين نوع يستوفي حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يختزل
عنه الجر والتنوين ويسمى غير المنصرف ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحركات الثلث شرع في
بيان ما يعرب بالحركتين ويحمل فيه الفتحة على الكسرة فقال **جمع المؤنث السالم**
بالرفع على انه صفة جمع المؤنث وليس بمعرف من الموصوف لان المضاف الى
ذي اللام في باب الصفة له حكم ذي اللام عند سيبويه وهو الذي اختاره المصنف

على ما يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى وفي هذا القيد احتراز عن جمع المؤنث المكسر كحمر في جمع حمراء
فان اعرابه بالحركات الثلث بخلاف جمع المؤنث السالم فان اعرابه **بالضمة**
رفعا **والكسرة** جرا ونصبا نحو جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات
وانما حملت الفتحة على الكسرة فيه لانه فرع الجمع المذكر السالم وقد حمل فيه الفتحة على الكسرة
فجعل في الفرع ايضا كذلك لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل فان قيل المزية لازمة بعد لان الاصل معرب
بالحرف والفرع بالحركة قيل المزية تكون للاعراب الفرع بالحركة متحملة ضرورة لعدم الصالح
للاعراب في آخره بخلاف الاصل حيث يوجد في آخره حرف العلة الصالحة لاقامتها مقام الحركة
او يقال الاعراب بالحرف في الجمع صار اصلا ممهدا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب
بالحرف ايضا فرع واعطاء الفرع للفرع بحكم التناسب اصل ممهد معتبر عندهم فصار الاعراب بالحركة
كانه فرع فيها فان قيل اعراب بعض جموع المذكرين ايضا بالضمة والكسرة نحو سجلات
سفرجلات فما فائدة تقييد الجمع بالمؤنث قيل في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المؤنث
السالم او حذف معطوف اي جمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالالف
والتاء من جموع المذكرين لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وان كان
بالتحقيق جمع المذكر او نقول ان المصنف لم يلتفت بما جمع بالالف والتاء من جموع المذكر
لقلة مجيء ذلك ووضع المالوف بيان ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر او نقول
المراد بجمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان
جمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية تكفي
لصحة المجاز وبهذا حصل التفصي عما قيل لو قال الجمع بالالف والتاء لكان اشمل وانما قدم جمع
المؤنث على غير المنصرف مع ترك احدى الحركات فيهما لانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث
حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط
وليتأتى ذكرهما على ترتيب احترازه عنهما في قوله فالمفرد المنصرف ولان غير المنصرف
بمنزلة المتعدد ولانه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بحركتين

يحمل فيه الكسرة على الفتحة فقال **غير المنصرف بالضمة** رفعا **والفتحة** نصبا وجرا
وانما حملت الكسرة على الفتحة فيه لانه لما ترك جره بشبه الفعل باعتبار الفرعيتين كما سيعرف
حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما في الصورة ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحركة شرع في
بيان ما يعرب بالحرف فقال **ابوك واخوك وحموك** بكسر الكاف لانه خطاب
للمؤنث لان الحم ابو الزوج او عصبته على الاختلاف فلا يضاف الا الى المرأة اي ابو زوجك و
هنوك وهذه الاربعة منقوصات بالواو ودل عليه تثنيتها ابوان واخوان وحموان وهنوان
واصلها ابو واخو وحمو وهنو على وزن فعل بفتح الفاء والعين **وفوك** وهذا اجوف واوي
ولامه هاء واصله فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين ودل جمعه افواه كثوب واثواب فحذفت
الهاء على سبيل الشذوذ فاذا قطع عن الاضافة ابدلت الواو ميما وقيل فم واذا اضيف قيل فوك
وذو مال لانه مقرون بالواو ايضا واصله ذوو على وزن فعل بفتح الفاء والعين وانما اضيف
ذو الى ظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة وقوله **مضافة**
الى غير ياء المتكلم بالنصب على انه حال من قوله ابوك واخواته لانه مفعول من حيث
الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام او حال من ضمير قوله بالواو والعبارة
محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي وفي جعلها خبر كانت
المحذوفة نظر لان حذفه بغير حرف الشرط سماعي فلا يحمل كلام المصنف عليه بلا ضرورة ولا يقال كانت
هنا محذوف مع حذف حرف الشرط اي ان كانت مضافة فيكون حذفه قياسا لانا نقول ليس الامر كذلك
بل حذفه مع ذكر حرف الشرط قياسي نحو ان خيرا فخير وهنا ليس كذلك وما وقع في بعض الشروح انه منصوب
على انه مفعول اعني ففيه نظر لان حذفه لا يعرف الا في مقام المدح والذم وقوله **بالواو** خبر قوله ابوك
واخواته اي كائنة بالواو رفعا **والالف** نصبا **والياء** جرا فان قيل قوله ابوك واخوك
الى قوله بالواو والالف والياء من باب الحكم على الجزئي والمقصود هنا الحكم على الكلي وهو الحكم على
الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت الى الاسم الظاهر نحو ابو بكر او الى ضمير الغائب

نحو ابوه او الى ضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على الجزئي لا يستلزم الحكم على الكلي فكيف يتناول الحكم على ابوك
واخواته الحكم على ابو بكر واخوه قيل المراد بقوله ابوك واخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال الاسماء الستة
المكبرة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم لا هذه الالفاظ فان قيل من اي نوع هذه الارادة قيل اللفظ اذا
اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة اشتهر مسماه بها كما عرف في رب حاتم ولكل فرعون موسى
اي رب جواد ولكل جابر قاهر عادل فيصح ان يراد ابوك واخوك الى آخره بالصفة التي اشتهر بها
ويمكن ان يقدر مثل مضافا وتجعل الصفة التي اشتهرت هي بها وجه الشبه اي مثل ابوك واخوك الى آخره
فيكون الحكم على الكلي ثم الاسماء الستة في اعرابها على وجوه منها اعرابها بالحروف الثلث اذا كان في
آخره حرف يصلح للاعراب في ذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم وانما اعربت حينئذ بالحروف
اما بالحروف الثلث فلانه الاصل ولهذا قدمه على المثنى وجمع المذكر السالم ولا مقتضى للعدول واما
بالحروف فلان هذه الاسماء تشبه المثنى في الدلالة على امرين من حيث انها من الاسماء الاضافية فان
الاخ يستلزم الاخ والاب يستلزم الابن وكذا البواقي وامكان العمل بالشبه في هذه الحالة لوجود حروف
العلة الصالحة لاقامتها مقام الحركات في آخرها في هذه الحالة سماعا بخلاف حالتي الافراد والاضافة
الى ياء المتكلم لعدم الحروف الصالحة للاعراب في آخرها في هاتين الحالتين وكذلك حالة التصغير لان في
آخرها في هذه الحالة حرف علة قبلها ساكن وهو في حكم الحرف الصحيح على ما عرف والحرف الصحيح يصلح للاعراب
فكذا هذا وبخلاف نحو يد ودم فانه وان كان يشبه المثنى في الدلالة على امرين بسبب لزوم الاضافة لكن لا يكون
في آخره حرف يصلح للاعراب في حالة الافراد والاضافة حيث لا يعود حرف العلة فيهما في حالة الاضافة
سماعا حيث يقال يدك ودمك كذا في سائر المحذوفات الاواخر فاعرف فان قيل لما كان اعراب هذه
الاسماء بالحروف بشبه المثنى وجب ان لا يستوفي الحروف الثلث لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل قلنا
انها وان تفرعت على المثنى في الاعراب بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلث بناء على اصالتها في انها
لكونها مفردة ولذلك قدمها على المثنى فان قيل ما ذكره الشيخ ان اعرابها في حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم
بالواو والالف والياء فهو لا يخلو اما ان يحمل على الوجوب او على الجواز فان حمل على الوجوب يرد ذوك وهو

وحموك

اي رب جواد

وحموك فان اعرابها بالحروف في هذه الحالة جائز لا واجب حيث يقال ابك وهنك وحمك ايضا
فوك وهنوك وحموك وكلاهما لغتان مشهورتان وان حمل على الجواز يرد ابوك واخوك وذو مال
فان اعرابها بالحروف في هذه الحالة واجب اما على الاتفاق كما في ذو واما على الصحيح كما في ابوك و
اخوك قيل قوله بالواو والالف والياء محمول على الامكان العام فيتناول الوجوب والجواز
لان الممكنة العامة هي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب المخالف للحكم فان كان
الحكم في القضية بالايجاب كان مفهوم الامكان العام ارتفاع الضرورة عن جانب السلب لان
المخالف للايجاب هو السلب وان كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهومه ارتفاع الضرورة
عن جانب الايجاب لان المخالف للسلب هو الايجاب فاذا قلت كل نار حارة بالامكان العام
كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري واذا قلت لا شيء من الحار ببارد بالامكان
العام كان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس بضروري وقول الشيخ ابوك واخوك الى قوله
بالواو والالف والياء قضية موجبة فاذا حملت هذه القضية على الامكان العام كان مفهومها
ارتفاع الضرورة عن جانب السلب فيكون معناه ان سلب اعراب هذه الاسماء بالحروف
ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز ويمكن ان يحمل الكلام على الصحة دون الوجوب والجواز اي يصح
بالواو والالف والياء فيتناول الوجوب والجواز ايضا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحروف الثلث
شرع في بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالالف ونصبه وجره بالياء فقال المثنى وكلا
وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا فذكر الاصل يغني عن ذكره وفيه نظر لانه ذكر اثنتان مع انه فرع اثنان
والجواب ان ذكره لنكتة وهي ان حكم التذكير والتانيث في باب العدد لما كان على خلاف جميع
الاشياء صرح بلفظ المذكر والمؤنث فيهما للتنبيه على ان التذكير والتانيث فيهما على ما عليهما سائر
الاشياء كما في الواحد والواحدة على انه مذكور في بعض النسخ متروك في بعضها قلنا ان منع صحة
الاولى ولا يلزم علينا تصحيح كل نسخة على ان الذكر عمل بالاصل فلا يتوجه نقضا على ان هذا اراده على
المناسبة وهو غير مسموع وقوله مضافا الى مضمر حال عن كلا وفيه احتراز عما اذا كان مضافا

الى غير مضمر فان حكمه حكم العصا نحو جاء كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وقوله
اثنان واثنتان عطف على المثنى وقوله بالالف والياء خبر لقوله المثنى وما عطف
عليه اي كائنة بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وانما اعرب المثنى والمجموع بالحرف لان كلا منهما
فرع الواحد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فتحققت المناسبة بينهما وفي الفرعية
والحروف الصالحة للاعراب ثلثة فاعطي الالف للتثنية لخفتها وكثرة التثنية لانها لا تختص بذكور
العقلاء او لان الالف في الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان ولو قف آخر ضميرها في الفعل وهو هما
واعطي الواو للجمع لثقلها وقلة الجمع لانه يختص بذكور العقلاء او لان حصولها بجمع الشيئين او لانها
ضمير الجمع في الفعل نحو فعلوا ويفعلون ولو قف آخر ضميره في الفعل وهو هم فاخذتا حالة الرفع
فيهما لقوتها وبقي الحالتان في كل واحد منهما فاشتركت الياء للضرورة وفرق بين التثنية والجمع
بحركة ما قبلها ففتح في التثنية لوقوعه قبل الالف وكسر في الجمع لوقوعه قبل الياء ثم زيدت النون عوضا عن
حركة الواحد والتنوين الثابتين في الواحد هذا مذهب سيبويه فان قيل حرف الاعراب فيهما عوض
عن حركة الواحد فلو كان النون عوضا عنها لزم تكرار العوض قيل النون عوض عن حركة الواحد من حيث
انها حركة لا من حيث انها اعراب وحرف الاعراب عوض عنها فلا يلزم تكرار العوض او يقال ان
النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه وحرف الاعراب اعراب المثنى والمجموع لا عوض عن حركة الواحد
فلا يلزم تكرار العوض فصار اعراب المثنى بالالف رفعا والياء جرا ونصبا والجمع السالم
بالواو رفعا والياء جرا ونصبا فان قيل الدليل الذي ذكرتم في اعراب المثنى والمجموع بالحرف يوجد بعينه
في المصغر والمنسوب والمكسر ايضا لانها فرع المكبر والمنسوب اليه والواحد كما ان الاعراب
بالحروف فرع فينبغي ان يعطى الفرع للفرع ههنا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضي اعرابها
بالحرف لكن تركنا العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح للاعراب في آخرها وقيل اعراب المثنى
والمجموع بالحرف لان في آخرهما حرفا دالا على التثنية والجمع فامتنع اعرابهما بالحركة لفظا فاما ان
يعرب بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة

من الاعراب تقديرا والثاني بالحركة فان قيل هذا الدليل بعينه يوجد في عصا فانه ايضا متردد بين ان يعرب
بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا فينبغي ان يعرب بالحرف لفظا لانه في الدلالة اظهر من المقدر والثاني
بالحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد فيه لكن تحقق فيه مانع من جعل اعرابه بالحرف لانه لو جعل اعرابه بالحرف
يلزم احد المحذورات الثلث لان اعرابه بالحرف حينئذ لا يخلو اما ان يكون بالالف الملفوظة مع حذف
التنوين من الاسم المتمكن وهو غير جائز او بالالف الملفوظة مع بقاء التنوين فيلزم التقاء الساكنين وهو
ممتنع ايضا او بالالف المقدرة مع اثبات التنوين فيلزم خلاف الاصلين الاعراب بالحرف و
تقدير الحرف وقد ابيت عن تقدير الحركة فوقعت في تقدير الحرف فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف
اعربناه بالحركة تقديرا ضرورة مع اثبات التنوين وحذف الالف لفظا لئلا يلتقي الساكنين بخلاف المثنى
والمجموع حيث لا مانع من اعرابهما بالحرف لفظا فاعربناهما به لذلك وقيل اعراب المثنى والمجموع بالحرف
لانه وجد في آخر كل واحد منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع فلو جعلنا كل واحد من هذين
الحرفين لكل واحد من المثنى والمجموع لزم الترادف وهو خلاف الاصل فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص
كل واحد منهما بمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب ووجه تخصيص الالف بالمثنى والواو بالمجموع
واشتراك الياء فقد مر وانما اعرب كلا مضافا الى مضمر بالحرف لانه موحد اللفظ مثنى المعنى
فعملنا بالاعتبارين في الحالتين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية في حال الاضافة الى مضمر واعربناه
بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ في حال الاضافة الى المظهر ولم يعكس لمناسبة المضمر مع المعنى
في الخفاء ومع الاعراب بالحرف في الفرعية ومناسبة المظهر مع اللفظ في الظهور ومع الاعراب بالحركة
في الاصالة ولانه اذا اضيف الى مضمر يكون تاكيدا للمثنى البتة فحمل على متبوعه ولانه اذا اضيف الى
مضمر متصل صار معه لامتزاجه ككلمة واحدة فتقوى امر التثنية فيه لفظا ومعنى فاجري مجرى المثنى
في الاعراب وانما اعرب اثنان واثنتان بالحرف في كل حال لشبههما بالمثنى لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود
الالف والياء في آخرهما واما معنى فلدلالتهما على شيئين بخلاف كلا فانه يشبه المثنى معنى لا لفظا
فاعرب اعرابه في حال دون حال ثم لما فرغ من بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالالف شرع في بيان ما

يعرب بالحرفين ورفعه بالواو فقال **جمع المذكر السالم** في قيد المذكر احتراز عن جمع المؤنث
وفي قيد السالم احتراز عن جمع المذكر المكسر نحو مسلمات ورجال **واولو** جمع ذو لا من لفظه فان
قيل قد قالوا لم يوجد في العرب كلمة في آخرها واو قبلها ضمة وهذا اللفظ كذلك قيل الواو فيه معرض التغير
فلم يعتد به او يقال الواو فيه لما قام مقام الضمة كانها ضمة لا واو **وعشرون واخواتها**
اي مثال عشرون ونظايرها من ثلثين الى تسعين وارادة الامثال والنظاير بالاخوات على وجه الاستعارة
المصرح بها لتشبيه النظاير والامثال بالاخوات وقوله **بالواو والياء** خبر قوله جمع المذكر
وما عطف عليه اي كاينة بالواو رفعا والياء نصبا وجرا قدم الدليل على اعراب جمع المذكر السالم
بالحرف وانما اعرب اولو بالحرف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود ما يصلح
للاعراب في آخره واما معنى فلدلالته على الافراد ولانه محمول على واحده وهو ذو طرد للباب
وفي كلا الدليلين نظر اما الاول فلانه منقوض في نحو ادل وقلنس لوجود شبه فيما ذكر فينبغي ان يحمل على
جمع المذكر السالم واما الثاني فلان الحمل دليل ضعيف والاعراب بالحرف حكم ثبت على خلاف
الاصل وما ثبت على خلاف الاصل لا يثبت بدليل ضعيف ولان الحمل لو كان علة للاعراب
بالحرف لوجب اباوك واخوتك على ابوك واخوك فالقول بالحمل في بعض الجموع دون البعض تحكم
محض واجيب عن الاول بان الواو في ادل وقلنس قد جعل ياء على قاعدة التصريفية فلو اعرب بالحرف
كالجمع السالم الرفع بالواو فيلزم قلب الياء واوا فيكون ثقيلا وفيه نظر لان الواو في معرض التغير
فلم يعتد به ولان الواو قايمة مقام الضمة فصارت كانها ضمة لا واو فلا يكون ثقيلا كما قلتم
في اولو وعن الثاني بان الاعراب بالحرف صار اصلا ممهدا معتبرا في الجموع لكون كل واحد منهما فرعا
فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيهما فجاز ان يثبت بدليل ضعيف وان الحمل ما يحمل في اباوك
واخوتك غير ممكن لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخرهما بخلاف اولو حيث وجد في آخره حرف
صالح للاعراب فامكن الحمل بالحمل والاولى ان يقال ان اولو لما لم يجد في موارد استعماله الا معربا
بالحرف دعت الضرورة الى اعتبار شبه الجمع او الى حمله على واحده والا كان ذلك في ليلا

تسعيا اولا وجه لاعرابه بالحرف سوى ذلك بخلاف ادل وقلنس واباوك واخوتك فانا لم نجد مادة مواد
استعمالها معربة بالحروف فلم تمس الضرورة الى اعتبار التشبيه والحمل على الواحد وانما اعرب
عشرون واخواتها بالحرف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظا ومعنى ايضا على ما مر في اولو فان قيل
اعراب بعض جموع المؤنثات ايضا بالواو والياء نحو سنين وقلين وغيرهما من جموع المؤنثات فما
فايدة تقييد الجمع بالمذكر قيل هذا على طريقة جمع المذكر السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالواو والياء
من جموع المؤنثات لان صيغتها صيغ جمع المذكرين في عرف النحاة وان كانت جمع المؤنثات او
يقال ان المصنف لم يلتفت بما جمع بالواو والياء من جموع المؤنثات لقلته ودابهم المالوف بيان
ما هو الاغلب او يقال المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو والياء والنون مجازا بطريق ذكر الملزوم
وارادة اللازم لان جمع المذكر في عرف النحاة واقع على الجمع بالواو والياء والنون والملازمة العرفية
يكتفي لصحة المجاز وبهذا اسقط ما قيل لو قال الجمع بالواو والياء والنون لكان اشمل ثم لما فرغ عن تقسيم
الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره فقال **التقدير**
اي التقدير الاعراب على حذف مضاف اليه او الاعراب التقديري على حذف الموصوف ويا النسبة على
خلاف القياس بقرينة قوله واللفظي والاعراب المقدر على حذف الموصوف وجعل المصدر بمعنى المفعول
وانما قدم الاعراب التقديري على اللفظي لانه قليل فقدمه رعاية للاختصار وتقسيم اللفظي في كل
ما عداه كلمة ما في قوله فيما تعذر مصدرية حقيقة التقدير كاين في وقت تعذر عايد الى الموصوف والموصول
اي في معرب او في معرب الذي تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضافين من ضمير تعذر ايضا **كعصا**
الكاف في محل الجر على انه بدل من ما اي في مثل عصا او في محل الرفع على انه بدل من خبر مبتدأ محذوف اي
هو كعصا او في محل النصب على انه صفة مصدر محذوف اي تعذر اشد تعذر عصا **وغلامي مطلقا**
صفة زمان محذوف اي زمانا مطلقا اي في جميع الاحوال او صفة مصدر محذوف تعذرا محذوفا
مضافا الى عطلا اي كتعذر اعراب عصا وغلامي تعذر مطلقا من غير تقييد ببعض الاحوال والمراد مثل
عصا كل اسم مقصور ومثل غلامي كل معرب بالحركة مضافا الى ياء المتكلم وانما تعذر الاعراب في

عصا لتعذر الحركة على الالف وفي غلامي لان ما قبل الياء يستحق الكسر قبل مجئ الاعراب لموافقة الياء لان الاضافة سابقة على دخول العامل اذ المفرد قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب ودخول العامل وجد محل الاعراب
وجوده وجب تقديره اذ لو اعرب بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفين في حال الرفع
والنصب ومتماثلين في حال الجر وهو محال فاعربناه بالحركة تقديرا في جميع الاحوال وهو مذهب المصنف وذهب
قوم الى انه معرب لفظا في حال الجر اذ يمكن ان يجعل كسرة جرا كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعا والا على
الفاعلية واجيب بانه يلزم توارد المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف التثنية
وواو الجمع حيث تلزم توارد المؤثرين احدهما لفظي وهو العامل والآخر معنوي وهو التثنية والجمع
وذهب قوم الى انه مبني في الاحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف
العلة واجيب بان الاضافة تمنع البناء لانها نازلة منزلة التنوين المنافي له لكونه دالا على المكنة الاسم
فكذا ما هو نازل منزلته وهو الاضافة فلا تؤثر في البناء الا يرى انهم لم يبنوا المضاف من المنادي ولا المنفي
بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبت لها البناء في مفرديهما قائمة وفيه نظر لان بعض المبنيات مضافة
كحيث واذ واذا وغيرها فانها اضيفت الى الجملة مبنية واجيب بان الاضافة فرض مانعة لا رفعه ويعني
ان الشيء اذا كان معربا قبل الاضافة فالاضافة تمنع بناءه واما اذا كان مبنيا قبلها فهي لا ترفع البناء والمبنيات
والمضافة من هذا القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبنية فالاضافة
لا تمنع بناءه وسره ان الاضافة تبنى نازلة منزلة التنوين المقدرة المفروضة والتنوين المقدرة لا تنافي
البناء لعدم دلالتها على المكنة الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلتها لا تنافيه بخلاف اضافة المعرب
فانها نازلة منزلة التنوين المحققة تنافي البناء لدلالتها على المكنة الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلتها تنافيه
فان قيل اضافة المعرب قد يكون علة للبناء كما في يوم يخرج ويومئذ فان اليوم كان معربا قبل الاضافة
ثم صار مبنيا بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ فكيف تكون منافية للبناء والشيء لا يكون
علة لما ينافيه وقيل الاضافة تمنع تاثير علة اخرى في البناء لا تاثيرها بنفسها اذا كانت داعية اليه
بنفسها كانت مقارنة له اذ العلة مقارنة لحكمها فكانت نازلة له اذ العلة مقارنة لحكمها فكان نازلة

الاضافة لا يمنعه

التنوين المقدرة فلا تكون مانعة له كما ان البناء المتقدم على الاضافة كذلك فان قيل فالخصم ان
يقول ان اضافة غلامي ايضا داعية الى البناء بنفسها فكيف يكون مانعة له قيل لا نسلم ان الاضافة
فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال الخصم المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة الى المبني فاتصال الضمير وسكون
حرف العلة فكانت الاضافة الى المبني جزء علة البناء والعلة اذا كانت ذات اجزاء لا يضاف الحكم
الى جزء من اجزائها ولهذا لا يبنى غلام بالاتفاق لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحققت
الاضافة الى المبني واتصال الضمير وفيه نظر لان الحكم اذا تعلق بعلة ذات اجزاء يضاف الى آخرها وجودا
على ما عرف والاضافة في غلامي آخرها وجودا لان الاتصال الضمير وسكون حرف العلة سابقان على
الاضافة فيبنى ان النحاة فلا يكون حجة في النحو وفيه نظر لان الاصل من الاصطلاحات التوافق ما لم ينقل
مخالفة بالتصريح وههنا لم ينقل ذلك وذهب بعضهم الى ان غلامي ليس معرب ولا مبني لتوسط الحرف الآخر
بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب ان توسط الآخر يوجب انتفاء الاعراب والبناء
في حرف المتوسط ولا يوجب انتفائهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ بالحركة تقديرا فالقول
بكون غير المعرب والمبني غلط وقوله **او استثقل** على بناء المجهول عطف على تعذر اي التقدير كان في
وقت استثقال تلفظ اعرابه او في معربه والمعرب الذي استثقل تلفظ اعرابه على ما مر **كقاض**
صفة مصدر محذوف او خبر المبتدا محذوف اي استثقالا مثل استثقال تلفظ اعراب قاض او هو مثل
قاض والمراد مثل قاض كل اسم متمكن في آخره ياء قبلها كسرة وقوله **رفعا وجرا** ظرفان اي وقت رفع
العامل وجره او حالان اي في حال رفع العامل وجره وانما استثقل الاعراب في قاض رفعا وجرا لثقلهما
على الياء بخلاف النصب فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصل ولا مانع للنصب لخفته قال جاني قاض ومررت
بقاض ورأيت قاضيا وقوله **ونحو مسلمي** يحتمل ان يكون مرفوعا ومنصوبا على انه عطف على
قوله كقاض على انه خبر مبتدا محذوف او صفة مصدر محذوف ويحتمل ان يكون مجرورا على انه عطف
على قاض ويكون التقدير وكنحو مسلمي **رفعا** فان قيل فعلى هذا يلزم تكرار ارادة التشبيه وهو الكاف ونحو
قيل لا تكرار اذ التشبيه الاول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى

ياء المتكلم واصله مسلموي فابدلت الواو ياء وادغمت في الياء كما في مرضي وانما تستثقل الاعراب في مسلمي
رفعا لان علامة الرفع فيه الواو وقد ابدلت في حالة الرفع بالياء لاجتماع الياء وسبق احديهما بالسكون
فلم يبق الواو لفظا قدر ضرورة واما نصبه وجره فلفظي لان علامتهما الياء وهي ثابتة وبالادغام لا يخرج
الحرف عن حقيقته اذ المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة فان قيل الحكم بتعذر
الاعراب في عصا وبالاستثقال في مسلمي غير متضح لانه ان اعتبر التعذر والاستثقال بعد الاعلال فلا شك
ان اعراب مسلمي بعد الاعلال متعذر مثل اعراب عصا حيث تعذر اللفظ بالواو وبعد الاعلال وان
اعتبر قبل الاعلال فلا شك ان اعراب عصا قبل الاعلال مستثقل لا متعذر مثل اعراب مسلمي وبهذا ظهر ان القول
بالتعذر في عصا وبالاستثقال في مسلمي تحكم محض قيل اعتبار التعذر والاستثقال باعتبار المؤثر في تقدير
الاعراب ولا شك ان المؤثر في تقدير الاعراب في عصا ما بعد التعليل من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال
لان اعراب مسلمي في حال الرفع بالواو وثقل قبل الاعراب يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة
وثقل قبل الاعلال يوجب ابدال الواو بالالف الا الاسكان وتقدير الحركة بل الموجب في تقديرها ما بعد
الاعلال من التعذر فافهم فانه فرق دقيق ويمكن ان يجاب عنه بان الاعلال على نوعين نوع يسبق اعتباره
على حالة التركيب الذي يبحث عنه النحاة ونوع متأخر اعتباره عن حالة التركيب فالنوع الاول مثل
عصا فان الاعلال لم يتوقف على التركيب بدليل انه يعل في حالة التعداد ايضا والنوع الثاني
مثل مسلمي فان اعلاله يتوقف على التركيب الذي يبحث عنه النحاة ولا يبتني على اجتماع الواو والياء
واجتماعهما مبني على اعتبار الاضافة بين مسلمون عصا بلغ النحاة عن واضع المفردات معلا
بابدال الواو الفا فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد تعذر فيه الاعراب اذ الالف لا تقبل
الحركة فحكموا بتعذر الاعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب او بعده بخلاف مسلمي فانه بلغهم
من واضع المفردات بالواو رفعا غير معلل بالابدال والادغام فلما استحق الاعراب بالتركيب فقد
امكن الاعراب فيه بالواو رفعا والياء نصبا وجرا لان الرفع ثقيل فيه حالة الاضافة الى ياء المتكلم
لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فحكموا بالاستثقال الاعراب فيه رفعا

وجعله معلا بالابدال والادغام للموضع الكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعان وسبقت احديهما بالسكون
يلزم قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء واما نصبه وجره فلفظي لما مر ان علامتهما الياء وهي
باقية بعد الادغام والله اعلم بالصواب ثم لما فرغ عن بيان التقديري شرع في بيان الاعراب اللفظي فقال
واللفظي فيما عداه اي فيما عدا ما تعذر وما قيل الضمير عائد الى السابق بتاويل المذكور لان
الضمير الواحد لا يعود الى الاثنين ففيه نظر لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه يجب افراده
لان لاحد الامرين غير معين يقال زيد او عمرو قائم ولا يقال قائمان فلا حاجة الى التاويل ثم لما ذكر غير المنصرف
قبل من غير تعريف قصد الآن تعريفه فقال **غير المنصرف ما فيه علتان** كلمة
ما موصولة مبتدء متقدمة الجزاء او خبر غير المنصرف وهو مبتدء وغيره ان لم تتعرف بالاضافة الى
المعرفة لتوغلها في الابهام الا انه يصير المعرفة عند اشتهاره بمغايرة المضاف اليه بان يكون له ضد واحد
نحو عليك بالحركة غير السكون وههنا كذلك لان غير المنصرف له ضد واحد وهو المنصرف فيصير معرفة
ويمكن ان يكون كلمة ما موصوفة خبرا وقوله غير المنصرف مبتدء وغيره ان لم يكن تتعرف بالاضافة الى
المعرفة فلا اقل من التخصيص في نحو لعبد مؤمن خير من مشرك لكنه قد تتعرف الخبر فلا يكون
حينئذ موصوفة وقوله علتان فاعل فيه لاعتماده على الموصول او الموصوف او مبتدء وفيه خبره والجملة
الظرفية او الاسمية صلة او صفة وقوله **من تسع** صفة علتان اي علتان كائنتان من تسع والتنكير
في مقام العدد في التسع معهودة معينة لكن يكون للتفخيم اي من تسع مفخمة تفخيم شأنها حيث بلغ
قوة تاثيرها الى غاية صار الاصل وهو الاسم فرعا لفرعه او هو للفعل ومنعه عما يستحقه على الاختصاص
وهو الجر والتنوين **او واحدة منها تقوم مقامهما** عطف على قوله علتان
والجار والمجرور صفة واحدة والجملة الفعلية صفة بعد صفة اي او ما فيه علة واحدة كائنة من تسع
تقوم مقام العلتين وانما عدل من تعريف المتقدمين وهو ما يمتنع عن الجر والتنوين لان الحكم بامتناع
الجر والتنوين موقوف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور ووجب بان امتناع
الجر والتنوين امر يعرف بالاستعمالات العرب قبل ان يعرف غير المنصرف فلا دور فان قيل

الحكم لا يثبت الا بعلة واحدة الا ترى ان الملك اذا ثبت بالشراء لا يثبت بالهبة والوصية والارث
وذلك لان العلتين اما ان يكفي كل واحد منهما للتاثير ام لا فان يكفي لزم توارد المؤثرين المستقلين على
اثر واحد وان لم يكن كافية فليست بعلة تامة فكيف يثبت هذا الحكم وهو منع الصرف بالعلتين قيل كلام
الشيخ مأول اي ما فيه جزء علة اي ما فيه علة اي ذات جزئين على الكل ذكر العلل واراد الجزء او محمول
على حذف صيغة اي ما فيه علتان ناقصتان فالعلة التامة لمنع الصرف هو مشابهة الفعل وذلك
لا يتحقق الا بمجموع العلتين فكان كل واحدة منهما جزء علة او علة ناقصة لان احدى العلتين معارضة باصالة
الصرف فاذا وصلت بالاخرى ترجحت وصارت تامة قالوا وفيه نظر لان اشتراط العلتين
لا يخلو اما ان يكون للفرعية او لمنع الصرف لو اريد الاول لا يغني عن التاويل بجزئي علة او علتين ناقصتين
او الفرعية بجهتين وكل علة لكل جهة علة تامة فلا يلزم ما ذكرتم وان اريد الثاني لزم تعريف الشيء بما
يساويه في المعرفة والجهالة لان منع الصرف يساوي في المعرفة والجهالة فان قيل هذا الحد صادق
على هند وسلاسل وسلمات علم امرأة حيث وجد فيها علتين مع ان واحدة منهما تقوم مقامهما
مع انها منصرفات قيل المراد علتان معتبرتان والعلتان فيها غير معتبرتين لمعارض ومانع فان
هند وان وجد فيه علتان لكن خفة سكون الاوسط يعارض ثقل احد العلتين وكذا سلاسل الا
وان وجد فيه علتان لكن التناسب المقصود والاهم عندهم يعارضهما وكذا سلمات علم امرأة وان
وجد علتان لكنا لو قلنا بعدم انصرافه فات المقابلة المقصودة في المنقول عنه لان التنوين دخلت
فيه بمقابلة نون مسلمين ولزم قلب تبعية نصبه لان النصب في المنقول عنه تابع لجره وفي غير المنصرف
على العكس ففوات المقابلة بمنع التنوين ولزم قلب تبعية النصب بمنع الجر يعارضان كلتا العلتين
فعدم الحكم هاهنا لمانع وفيه نظر لانه لا يخلو اما ان يراد به علتان معتبرتان للفرعية او لمنع الصرف
واختزال الجر والتنوين على التقدير الاول لا يحتاج الى التاويل بجزئي علة وعلى الثاني يلزم تعريف
الشيء بما يساويه وعلى الثالث يقع المصنف فيما ابى عنه وهو لزوم الدور ثم لما ذكر العلل التسع في
حد غير المنصرف بجملة والتعريف الاجمالي مخل بالغرض شرع في بيانها مفصلة فقال **وهي**

اي العلل التي سبق ذكرها للفرعية الاسم او لمنع الصرف مذكورة في هذين البيتين وهما عدا من في
كلام المصنف خبر لقوله وهي الخارج من البيتان وهي هذا المجموع وهذا قياس حيث جعل البيتين من
كلامه ولم يصح كونهما من كلام الغير وفي كلام شاعر بل من قبيل تسع المذكور في البيت الذي قبله و
موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تقريبا او خبر مبتدأ محذوف اي و

عدل ووصف وتانيث ومعرفة بالتنوين الا لا يستقيم الوزن **و**
عجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة بالرفع والنصب اما الرفع

صفة النون بحمل لانها زائدة بالدليل ذكر سائر العلل نكرة والنون زائدة او على انه بدل من النون في
موصوف اي والنون زائدة او على انه خبر مبتدأ محذوف اي النون هي زائدة او بحذف
المبتدأ والجملة المعترضة او صفة النون بحمل لانها زائدة اي والنون هي زائدة او بحذف الموصول اي
والنون التي هي زائدة واما النصب فعلى انه حال مؤكدة من مضمون الجملة الاسمية وهي قوله وهي
النون لان النون المعهود من علل غير المنصرف مشتهرة بكونها زائدة اذ لم يتحقق الفرعية بغيرها فكانت الجملة
السابقة متضمنة لمعنى الزيادة فصح قوله زائدة ان يكون حالا مؤكدة للمقرر مضمون تلك الجملة على
نحو قول من كان مشهورا بالشجاعة انا فلان بطلا شجاعا او على انه منقلبة من النون اذ هي فاعل في المعنى
لانه اذا قيل موانع الصرف كذا وكذا كانه قيل يمنع الصرف كذا وكذا والنون زائدة وما قيل ان النصب
على انه حكاية عن محل في مثل قولنا يمنع الصرف كذا وكذا والنون زائدة اذ لا عامل هاهنا ينصبها ففيه نظر
لان الاعراب المحكي انما يصح اذا كان معهودا كقولك رفعت زيد بعد قولك هذا زيد اما اذا
لم يكن معهودا فلم يصح لانه حينئذ تقتضي الى فتح باب الهذيان وسد باب التخطئة في الكلام العربي
لان الكل مرفوع ومنصوب ومجرور ويحتمل حكاية من الفاعل والمفعولية والاضافة فوجب ان لا يكون
تركيب من التراكيب العربية مخطئا [illegible] من شيء قوله **من قبلها الف** يعني في لما عرفت ان
الكلمة من كونها ظرفية في الظروف بمعنى ولا يدخل على قبل وبعد وعند ولدى ولدن من حروف الجر
الا من وقوله الف فاعل من قبلها على الاعتماد على الموصوف او على ذي الحال او مبتدأ تقدم الخبر

والجملة الظرفية او الاسمية صفة او حال **ووزن الفعل هذا القول تقريب** اي
القول بانها تسع تقريب الى الصواب وفيه احتراز عن قول من قال بانها عشرة فزاد ثنية الفا التانيث
في ارطى علما وعن قول من قال بانها احدى عشرة وزاد موازنة الجمع في سراويل وعن قول من قال بانها ثمث
عشرة وزاد تكرار التانيث في حمرا وحبلى وتكرار الجمع في مساجد ومصابيح ولمح الصفة الاصلي في
نحو احمر علما وانما كان قول هذه الفرق بعيدا عن الصواب لما فيه من جعل التبع اصلا وهذا او القول
المنظوم مقرب للحفظ لما ان النظم ايسر حفظا من النثر او القول بانها تسع تقريب لا تحقيق اذ العلل
في التحقيق ثمانية لان الالف والنون المضارعتين لالفي التانيث ملحقان بالفي التانيث للمضارعة
بينهما كما ان الالف للالحاق في ارطى ملحق بالالف والتانيث كذلك ثم لما فرغ عن بيان العلل التسع
في البيتين شرع في بيان امثلتها على ترتيب ذكرها في البيتين فقال **مثل عمر** مثال العدل **واحمر**
مثال الوصف **وطلحة** مثال تانيث بالتاء او المعرفة **وزينب** مثال التانيث المعنوي
والمعرفة وانما ذكر المثالين لنوعي التانيث اهتماما بشانه لمظنة الاشتباه في اعتبار التانيث
في طلحة مع التذكير الحقيقي ولذا يعتبر تانيثه في تانيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة **و**
ابراهيم مثال العجمة والمعرفة **ومساجد** مثال الجمع **ومعديكرب**
مثال التركيب **وعمران** مثال الالف والنون **واحمد** مثال وزن الفعل ثم
لما فرغ عن تعريف غير المنصرف وبيان العلل وامثلتها شرع في بيان حكمه فقال **حكمه** اي
وحكم غير المنصرف **ان لا كسرة ولا تنوين** كلمة ان مخففة من المثقلة وضمير
الشان اسمها وكسرة بالفتح على انه اسم لا وخبره محذوف اي فيه وهي مع اسمها وخبرها خبره و
حكمه ولا تنوين بالفتح عطف على كسرة ويجوز في قوله لا كسرة ولا تنوين خمسة اوجه على ما عرف في
لا حول ولا قوة وانما لا يدخل في غير المنصرف الكسرة والتنوين لانه شابه الفعل في الفرعيتين لان الفعل له
فرعيته من جهة افتقاره الى الفاعل وفرعية من جهة اشتقاقه من المصدر وكذا غير المنصرف لان فيه علتين
وكل علة فرع اصل لما عرف ان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع

التذكير والمعرفة فرع النكرة والعجمة فرع العربية والجمع والتركيب فرع الافراد والالف والنون
فرع الفي التانيث ووزن الفعل فيه فرع وزن الاسم فاعتبر الشبه منع الاعراب المختص بالاسم
وهو الجر ما لم يدخل ما يقوي الاسمية من اللام والاضافة ومنع علامة التمكن وهو التنوين وانما
لم يكتف في الشبه بفرعية واحدة حاصلة من علة واحدة لما مر ان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة و
لا قوية فاحتاجت في حصولها الى معاضدة ومعاونة بفرعية اخرى مثلها فان قيل قد يدخل
الكسرة والتنوين في غير المنصرف مع تحقق الفرعيتين الحاصلتين بالعلتين كما في الضرورة والتناسب
وكما في مسلمات علما لمونث عند من جعله منصرفا فكيف يستقيم قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين
قلنا انما منع الكسرة والتنوين فيها لمانع يمنع اما في الضرورة والتناسب فظاهر لان الضرورات
تبيح المحظورات او التناسب امر مقصود واهم عندهم واما في مسلمات فلان منع تنوينه يفوت
المقابلة المقصودة في المنقول عنه ومنع جره يحمله على النصب بقلب تبعيته اذ النصب فيه تابع لا متبوع و
قيل بانصرافه كما ذهب اليه البعض فلا يرد شي واذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن
غير المنصرف اختلافا مشهورا قال قوم انه ممنوع تبعا للتنوين وقال قوم انه ممنوع قصدا كالتنوين
ودلائل الفريقين مذكورة في المطولات وفي كلام المصنف اشارة الى مذهب الفريق الثاني
حيث قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ عن بيان حكمه شرع فيما هو ضده لان الشي يتبين بضده
فقال **ويجوز صرفه** اي صرف غير المنصرف **للضرورة** اي الاضطرار الشاعر
لان الضرورات تبيح المحظورات كقول امرا القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك
الويلات انك مرجلي وكقول صاحب المنظومة ثم فتى زفر بعده ما هو قول الشافعي
وحده **او التناسب** لان التناسب مقصود اهم عندهم **مثل سلاسل**
واغلالا وسعيرا صرف سلاسلا لتناسب اغلالا وسعيرا وانما ذكر مثال التناسب
دون الضرورة لشهرة نظائر بخلاف نظائر التناسب فان قيل صرف غير المنصرف
لاجل اضطرار الشاعر واجب ولاجل التناسب جائز حتى قرئ قوله تعالى سلاسل منونا وغير منون

هذا اصل ... [illegible]

فكيف يستقيم قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب قيل المراد ههنا بالجواز الامكان العام
فيكون معناه ان سلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز
وقد مر تفسير الامكان العام في الاسماء الستة او نقول المراد بالجواز ههنا عدم الامتناع اي لا يمتنع صرفه
للضرورة او التناسب فيتناول الوجوب والجواز ايضا فان قيل عدم الصرف عند المصنف عبارة
عن عدم وجود العلتين وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجر والتنوين فالصرف عنده عبارة
عن انتفاء علتين وعندهم وجود الجر والتنوين وما خالف المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم
ههنا حيث اطلق الصرف ههنا على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين لان غير المنصرف
عند الضرورة والتناسب يدخله الجر والتنوين ولا ينتفي فيه العلتان قيل يمكن ان يحمل كلامه على
حذف المضاف اي يجوز جريان حكم صرفه وهو وجود الجر والتنوين للضرورة والتناسب فلا
مخالفة ويمكن ان يحمل الصرف ههنا على معناه اللغوي دون الاصطلاحي فيكون المعنى يجوز صرف
هذا الحكم عنه للضرورة والتناسب فلا مخالفة فعلى هذا كان الضمير في قوله صرفه عائدا الى الحكم دون
غير المنصرف ويمكن ان يراد بقوله صرفه جره وتنوينه مجازا على طريق ذكر الملزوم وارادة اللازم
فلا مخالفة بين كلامه وكلام المتقدمين ثم لما ذكر في حد غير المنصرف وواحدة منها تقوم مقامهما
ولم يبين انه اية علة تقوم مقامهما شرع في بيان ذلك فقال **وما تقوم مقامهما**
الجمع والفا التانيث اي العلة التي تقوم مقام العلتين لفرعية الاسم او لمنع
الصرف شيئان الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع والالف المقصورة والممدودة
انما يقوم الجمع مقام العلتين لان صيغة منتهى الجموع لازمة للجمع بحيث لا ينفك هذه الصيغة
عنه بحال فجعل لزومها بمنزلة جمع ثان وكلا الفا التانيث انما يقومان مقامهما للزومهما الكلمة
ايضا بحيث لا ينفك الكلمة عنهما فجعل لزومهما بمنزلة تانيث ثان ثم لما بين العلل التسع مجملة
لم يتعرض لحدودها وشرائط تاثيرها شرع في بيان ذلك **فالعدل** الالف للتفسير واللام للعهد
اي العدل الذي سبق ذكره **خروجه عن صيغته الاصلية** اي خروج الاسم

عن صيغته اي من صيغته الاصلية الى صيغة اي الى صيغة اخرى والعدل مصدر مجهول اي كون الاسم
معدولا ولهذا فسره بالخروج دون الاخراج ولو كان بمعنى مصدر معروف لم يصح تفسيره [illegible]
والمراد بخروج الاسم خروج مادة الاسم او خروج معناه كذا في الحواشي اعلم ان الكلمة في قوله او خروج
معناه للترديد في العبارة اي سواء اريد بخروج الاسم خروج مادة الاسم او خروج معناه كعمر مثلا فانه يصح ان
يقال انه قد خرج مادته وهو العين والميم والراء عن صيغته الاصلية وهي عامر الى صيغة اخرى وهي
عمر وعلى هذا سائر امثلة العدل فان قيل هذا الحد صادق على التغيرات التصريفية تمامها قياسية او شاذة
قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجا غير تصريفي وخروجا يبحث عنه في النحو بقرينة
ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج التغيرات التصريفية تمامها فان قيل يصدق هذا الحد على
الترخيم والتصغير والتقدير ونحوها قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجا غير تصريفي لا
لمعنى وتخفيف فلا يرد الترخيم والتصغير ونحوهما او يقال المراد بخروج الاسم خروج مادة عن صيغتها الاصلية
فيخرج الترخيم لانه تغير المادة لا خروجها عن الصيغة والمقدر ليس داخلا في الصيغة فلا يصدق عليه خروجه
عن صيغته الاصلية قوله **تحقيقا** صفة مصدر محذوف اي خروجا تحقيقا وهو ما لا يقال بعدليته
لضرورة منع الصرف ولا تسبيع الاخوات ولا تحقق البناء والعدل الاخر قوله **كثلث**
ومثلث صفة اخرى للمصدر اي خروجا كائنا محققا كخروج ثلث ومثلث وثلث خبر مبتدا
محذوف اي هو كخروج ثلث ومثلث فانهما معدولان عن ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرار
من غير تكرير في اللفظ وكذا احاد وموحد وثناء ومثنى ورباع ومربع لا غير على المختار وقيل الى عشار ومعشر
تمسكا بقولهم خماسي وسداسي والجواب ان النسبة لفظية اي صورية لا معنوية كالكرسي **واخر** فانه
معدول عن الاخر بضم الهمزة او عن آخر بفتح الهمزة ممدودة لانه جمع اخرى وهو تانيث آخر وهو
افعل التفضيل وهو مما اشتق منه مما يلزمه احد الامور الثلثة الاضافة او اللام او من وتقدير الاضافة
يوجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها حينئذ وقيل اما تميم عدي وليس في آخر شيء
من ذلك فتعين انه معدول لا عن احدى الاخرين فان قيل لو كان معدولا عن الاخر لوجب ان يكون معرفة

كالاخر اذ العدل تغيير الصورة بدون تغيير المعنى وهو نكرة نحو جاء زيد ورجال اخر قيل لا ضير في
اختلاف آخر والاخر تعريفا وتنكيرا لبقاء اصل المعنى والتعريف امر طارئ فلا يشترط بقاؤه فان
قيل لو كان معدولا عن الآخر لوجب ان يكون مبنيا لتضمن معنى اللام كامس فانه معدول عن الامس
فكان امس مبنيا قيل امس معرفة فكان بناؤه باعتبار انه معدول عن الامس بخلاف آخر فانه
نكرة فكان معدولا لا متضمنا فلم يبن فان قيل لو كان معدولا عن آخر من لوجب ان يكون مبنيا
لتضمنه معنى من نحو لا رجل قيل انه ليس متضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيل فيه حيث صار
بمعنى غير فمعنى جاءني زيد ورجل آخر رجل غير زيد وان كان معناه في الاصل اشد تأخرا من زيد في
معنى من المعاني ولهذا اوجبت المطابقة مع موصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
يقال جاءني زيد ورجل آخر ورجلان آخران ورجال آخرون ولو كان معنى التفضيل باقيا لا ثني
وجمع لان افعل التفضيل اذا استعمل بمن يكون مفردا مذكرا لا غير فان قيل اخر بضم الهمزة جمع آخر
بفتح الهمزة ممدودة مفرد ولا يجوز ان يكون الجمع معدولا عن المفرد فكيف اخر معدولا
عن آخر من بمعنى الجماعة دون المفرد كافضل في قولك علماء افضل من غيرهم وانما لم يجمع
لما مر ان افعل التفضيل اذا استعمل بمن كان مفردا مذكرا لا غير ثم اعلم ان بين العدل والتضمن
عموما وخصوصا من وجه اذ قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو لا رجل فانه متضمن معنى من وليس
بمعدول وقد يوجد العدل ولا يوجد التضمن نحو اخر فانه معدول عن الآخر او آخر من وليس بمتضمن
وقد يوجد العدل والتضمن جميعا نحو امس فانه معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئة ولقابل معنى
التعريف بعد العدل وقد لا يوجد شيء منهما نحو يوم الجمعة وصمت يوم الجمعة فانه ليس بمعدول
من صمت في يوم الجمعة لكون في داخلة في النية بجواز الفصل بين الجار والمجرور بالحرف الزائد
ولا متضمن لان معنى في نعم بتقدير ما لا يتعين في يوم الجمعة **وجمع** فانه معدول عن جمع
بضم الجيم وسكون الميم او عن جماعى او عن جمعاوات لان جمع جمعاء وجمعاء ان كانت صفة
كان حقها ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع في التكسير على

متضمن معنى اللام لا باعتبار انه

قيل آخر من

نعم

فعالى وفي التصحيح على فعلاوات كصحراء وصحراوات ولما جاء على فعل بضم الفاء وفتح العين ثبت انه معدول
عن احد ما ذكر فان قيل فقد انتقض بجميع الجموعات الشاذة كانيب واقوس اذ القياس انياب واقواس
على ما عرف ان الاجوف واويا او يائيا لا يجمع على افعل فينبغي ان يكونا معدولين عما هو القياس قيل اوزان
العدل مشهورة محصورة استقراء وهما ليسا على اوزان المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل وقوله
او تقديرا عطف على قوله تحقيقا فيكون صفة مصدر محذوف مثله اي حسنه وجاء معدولا اي
مفروضا اما الضرورة تمنع الصرف **كعمر** حيث قدر فيه العدل لضرورة منع صرفه لانه
لم يوجد في الاستعمال الا على غير منصرف وغير المنصرف لا يكون من دون العلتين ولم يوجد فيه علة سوى
العلمية فقدر العدل فيه لامكانه وتعذر غيره حفظا لقاعدتهم فكانه عدل عن عامر وهو العلم واما لتحقق البناء نحو
حضار وطمار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة حيث قدر فيه العدل لغرض البناء
على الكسر الذي هو سبب الامالة الواجبة لثقل الراء لانها من حروف التكرار وانما ياتي البناء فيه بعد
العدل لتحقق شبهه بفعال التي هي بمعنى الامر في العدل او الوزن نحو نزال وتراك واما للحمل على الاخوات نحو خذام
وقطام وفي اكثر النسخ وقع وباب قطام **في تميم** حيث قدر فيه العدل عندهم لان اخواته
من نحو حضار وطمار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة قدر فيه العدل لغرض
البناء على الكسر فلما قدر فيه العدل قدر في غيرها من باب اعلام الاعيان المؤنثة من نحو خذام وقطام حملا عليها
طردا للباب ولم يحتاجوا في حق منع الصرف بهذا الباب الا تقدير العدل كما احتيج في عمر لوجود التعريف والتانيث الا
انهم يقدرونه فيه من غير ضرورة حملا على الاخوات ولا يبنونه مع تحقق شبهه بفعال التي هي بمعنى الامر من حيث الوزن
والعدل لان العدل التقديري لا يكون مؤثرا في البناء عندهم لضعفه وانما يؤثر في حضار وطمار لثقل الراء
فوجب التخفيف فيه بالامالة وهي لا تاتي بدون البناء على الكسر وانما قال تميم لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر
كذوات الراء لتحقق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عندهم
ايضا للحمل على الاخوات فالتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه لاثبات العدل التقديري وانما هو محتاج اليه
لكونه معربا غير منصرف والمراد بباب قطام ما كان من اعلام الاعيان المؤنثة على وزن فعال معدولا عن فاعلة

ولا يكون في آخره راء، وبعض الشارحين زعموا أن تقدير العدل في باب قطام محمول على نزال وتراك وفيه نظر لأنه
إن اعتبر شبهه بها في الوزن فقط يلزم العدل في نحو ذات وسحاب وكلام وسلام وإن اعتبر الوزن
في العدل جميعا لزم الدور حيث قدر العدل فيه لأجل المشابهة في العدل الأثري أنك لو اعتبرت الوزن
شبه الألف والنون في سكران بألفي التأنيث في حمراء في منع الصرف فكان باطلا لأنه يستلزم الدور
وهو ممتنع لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه على ما عرف في المنطق فكان باطلا وهو محال فالصواب ما ذكرنا
أن تقدير العدل فيه للحمل على نحو حضار باعتبار كون كل واحد من أعلام الأعيان المؤنثة ثم لما فرغ عن بحث
العدل شرع في بحث الوصف فقال **الوصف شرطه** أي شرط الوصف في منع الصرف
أو المراد الوصف المانع من الصرف **أن يكون في الأصل** أي في الوضع
الوصف في الاصطلاح يطلق على المعنيين أحدهما كونه تابعا يدل على معنى في متبوعه وثانيهما دالا على ذات
باعتبار معنى هو المقصود هو المراد ههنا وبه الأول لما قيل كونه موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود لأنه حينئذ
يكون الشرط المذكور مستغنى عنه لا فائدة في ذكره والمراد أن يكون في الأصل حرّا لا وجها وفيه احتراز عن قول
من قال إن أفعى للحية وأجدل للصقر وأخيل للطائر غير المنصرف لتوهم الوصف الأصلي فيهما على ما سيأتي
فإن قيل الوصف مؤثر في منع الصرف ثلث وليس فيه وصف أصلي لأنه وضع للعدد لا للوصف قيل
الوصف فيه أصلي حكما لأنه لم يستعمل بعد العدل إلا وصفا فإنه موضوع للوصف فكان غير المنصرف للعدل والوصف
الحكمي فإن قيل الوصف مؤثر في منع صرف جمع على قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع أن
الوصف فيه ليس بأصلي لأنه وضع للتأكيد دون الصفة قيل الوصف فيه أصلي تقديرا لأن فيه معنى الاجتماع فهو
في الأصل وصف إلا أنه لا يجري على موصوفه فقدر فيه الوصف والقائل أن يقول إنه في الأصل من باب
إما من باب أفعل الصفة كأحمر حمراء أو من باب التفضيل كالأفضل والفضلى لا يستقيم الأول لجمعه على جمعون
ولو كان من باب أحمر لما جمع بالواو والنون بل كان جمعه بالنظر إلى أصله على جمع مثل سود ودهم في جمع
أسود وأدهم بالنظر إلى النقل إلى الاسم بالغلبة على أجامع مثل أساود وأداهم أما جمعون فلا يجوز لا
قبل الغلبة ولا بعدها وكذا لا يستقيم الثاني لكون مؤنثه على فعلاء ولو كان من باب أفعل التفضيل

لكان

لكان مؤنثه على فعلى كالفضلى والأكبر والجواب أنه يحتمل أن يكون من باب أحمر بدليل تأنيثه على فعلاء إلا أن
جمعه على جمعون شاذ ويحتمل أن يكون من باب أفضل بدليل جمعه على أجمعون وعدم كونه من الألوان والعيوب
والحلى إلا أن تأنيثه على جمعاء شاذ فكان غير منصرف لأن الفعل والصفة التقديرية أما على قول من اعتبر
التعريف التوكيدي فأجمع غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي كما يجيء في قوله المعرفة شرطها أن
تكون علمية فإن قيل الوصف مؤثر في أدير تصغير أدور جمع دار مع أن الوصف فيه ليس بأصلي لأنه تصغيرها
ليس فيه وصف أصلا بل باعتبار عارض التصغير قيل لما كان الوصف فيه بناء على قانون وصفي فكأنه وضع
للوصف اعتبارا فكان غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاعتبارية والفاء في قوله **فلا تضره**
الغلبة جواب شرط محذوف أي إذا كان كذلك فلا تضر الوصف غلبة الاسمية العارضة
على الوصفية الأصلية لأن العارض لا يعارض الأصل ولأن معنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض
ما وضع له فلا يخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وإنما تخرج عن الوصف العام
فلذلك أي فلأجل اشتراط كون الوصف في الأصل وعدم مضرة الغلبة أيا **صرف أربع**
في مررت بنسوة أربع وإن اجتمع فيه الوزن والوصف لعروض الوصف لأن وضعه للعدد
وامتنع عن الصرف **أسود وأرقم** اسمان **للحية** السوداء وذات الرقم على
سبيل الغلبة العارضية **وأدهم** اسم **للقيد** على سبيل الغلبة لأصالة الوصف وعدم مضرة
الغلبة لأن أسود في الأصل بمعنى ذي سواد وأرقم بمعنى ذي أرقم وأدهم بمعنى ذي دهمة أي سواد فإن
قيل ما لهم اعتبروا الوصف الأصلي بعد غلبة الاسمية ولم يعتبروا ما بعد العلمية في نحو أحمر علما قيل لأن
العلمية وضع ثان فوجب اعتبارها وإذا اعتبرت ذهب الوصفية للتضاد بينهما بخلاف الغلبة الاسمية
فإنها عارضة فلا تعارض الأصل على أن غلبة الاسمية لا تخرج الصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف
ضرورتها علما فإنها تخرجها عن الوصف بالكلية فحاصل الفرق أن الغلبة لا تنفك عن ملاحظة معنى
الوصفية وفي العلمية عدم ملاحظته غالبا فكم من أسود يسمى بأحمر وبالعكس فإن قيل ما وجه اجتماع الفاء التي للتعليل
في قوله فلذلك قيل الفاء للنتيجة واللام للتعليل لأنها تدل على ابتناء صرف أربع وامتناع أسود وأرقم

واد هم على المشار اليه بلفظ ذلك وهو اشتراط كونه في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وبهذا الاعتبار اثر
لاشتراط المذكور فيصح فاء النتيجة ولام التعليل فعلى هذا كان قوله صرف راجعا الى اشتراط كونه في الاصل
وقوله وامتنع الى عدم مضرة الغلبة اياه فيصير التقدير فصرف اربع في مررت بنسوة اربع لاجل اشتراط
كون الوصف في الاصل وامتنع اسود وارقم وادهم لاجل عدم مضرة الغلبة اياه فيكون في قوله فلذلك
لف وفي قوله صرف كذا وامتنع كذا نشر فان قيل كيف يمتنع اسود وليس فيه سببا الا الوصف
الاصلي ووزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حيث قال للحية الانثى اسودة فكيف يصح
التفريع الثاني قيل لا عبرة لقبوله التاء اذ المراد بعدم قبول التاء عدمه باعتبار الذي امتنع عن الصرف
واسود ممتنع عن الصرف باعتبار الوصف الاصلي وهو بهذا الاعتبار لا يقبل التاء اصلا حيث
مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع عن الصرف
فتحقق فيه الوصف ووزن الفعل وقوله **وضعف** عطف على قوله صرف اي لاجل اشتراط كون
الوصف في الاصل خبرا ولا وهما ضعف **منع افعى** من الصرف وهو اسم للحية **واجدل**
اسم **للصقر واخيل** اسم **للطائر** الذي سواد وبياض لتوهم الوصف
فيها بناء على توهم اشتقاق افعى من الفعوة بمعنى الخبث فيكون واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل من
الخيلان بمعنى يحتمل ان يكون افعى مشتقا من الفعوة وهو الخبث فيكون افعى بمعنى الخبيث وسمي الحية بها
واجدل من الجدل وهو القوة فيكون اجدل بمعنى القوي وسمي الطائر به لقوته واخيل من الخيلان جمع خال
جمع تاج وهو ما يكون على الجسم من النقوط والنقوش فيكون اخيل بمعنى ذي خيلان وسمي الطائر الذي يسمى ولا
ذو خيلان اي ذو نقوط وذو نقوش فان قيل هذه الاسماء منصرفات عند المصنف كما هو مذهب
الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم فكيف قال وضعف منع افعى الى آخره قيل الحق في صرف
افعى او يقول وامتنع يعني قيل معناه وضعف منع من منع افعى من الصرف لانه مخالف لقول الجمهور
فكان ضعيفا ثم لما فرغ عن بحث الوصف شرع في بحث التانيث فقال **التانيث با**
لتاء الجار والمجرور صفة التانيث اي التانيث الكائن بالتاء **شرطه في منع الصرف**

العلمية

العلمية اي علمية المؤنث على قوله التانيث مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله العلمية خبر المبتدأ
الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول وانما شرطت العلمية في التانيث ليصير التانيث لازما بالعلمية لانه
لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فيكون معدوما من وجه فلا يوثر في منع الصرف
ولا بد لمنع الاسم عن اصله وهو الانصراف من دليل قوي وذلك هو التانيث من كل وجه والعلمية توجب
لزوم التانيث لانه وضع ثان مانع عن التغيير كما عرف ولذلك صرف قائمة في مررت بامرأة قائمة مع
تحقق الوصف والتانيث بالتاء غير العلمية فان قيل لم اعتبر اللزوم في علة منع الصرف ولم يعتبر ذلك
في علة البناء حتى بني نحو لا رجل واحد عشر ويا زيد ونحو ذلك مع عروض علة البناء مع كون البناء على خلاف الاصل
في خلاف الاصل لان سلب اعراب الاسم بالكلية من سلب الجر والتنوين قيل لان علة البناء قوية حتى تؤثر
منفردة بخلاف علل الصرف فانها ضعيفة حتى لا يوثر بغير معاضدة ومعاونة وانما قيد قوله بالتاء احترازا
عن التانيث بالالف المقصورة والممدودة كحمراء وحبلى فان العلمية لا تشترط فيهما لان التانيث بالالف لازم
بدون العلمية فيقوم مقام العلتين **والتانيث المعنوي** وهو الذي لم يظهر تاؤه **كذلك**
كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية في منع الصرف لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال
فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح في مررت بامرأة جريح مع تحقق الوصفية
والتانيث المعنوي من غير العلمية وكذا صرف اربع مع تحقق وزن الفعل والتانيث المعنوي من غير العلمية ثم لما
شارك الشيخ المؤنث المعنوي واللفظي في كونهما مشروطا فيهما العلمية وذكر ما هو المشترك بينهما وفرغ من بيانه شرع
في بيان ما هو مختص بالمؤنث المعنوي فقال **وشرط تحتم تاثيره** اي شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي وفيه اشارة الى ان العلمية فقط شرط جواز تاثيره اما شرط وجوب تاثيره فان يجمع مع العلمية الزيادة
على الثلثة اي ثلثة احرف **او التحرك الاوسط** اضافة المصدر الى الفاعل **او**
العجمة وانما اشترط في تحتم تاثيره احد هذه الامور الثلثة لان منع الصرف لاجل الثقل الحاصل من
تحقق العلتين ولو لم يكن احد هذه الامور الثلثة لكان المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط غير عجمي فيكون غاية الخفة
التي تنافي ان يعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره فاشترط هذه الامور ليكون المؤنث ثقيلا فيحج

ثقل عن الخفة وثقل الامر الاول ظاهر وكذا الثاني لان حركة الاوسط في حكم الحرف الرابع في افادة الثقل وكذا
الثالث لان لسان العجم ثقيل على العرب والقايل ان يقول لما جعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوي في المؤنث المعنوي ولم يجعل ذلك شرط العلمية التي فيه مع ان الخفة في مثل هند ودعد كما تعارض
ثقل التانيث تعارض ثقل العلمية ايضا ولو جعل ذلك شرط تحتم منع الصرف المؤنث المعنوي لكان
اصوب قلت اللهم الا ان يجاب بان العلمية سبب قوي حتى كانت سببا بنفسها في بعض المحال وشرطا في البعض واثرت
منفردة في منع الصرف عند الكوفية فيجوز ان لا يعارض الخفة ثقلها بخلاف التانيث المعنوي فانه سبب ضعيف
فتعارض الخفة ثقله فاشترط تحتم تاثيره احد الامور الثلثة وانما اختص تحتم تاثير المؤنث المعنوي بهذا الشرط
دون التانيث بالتاء لان التانيث بالتاء مع العلمية واجب التاثير على كل حال لقوته بظهور علامته في اللفظ
فان قيل تتابع الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اورده المصنف في قوله وشرط تحتم تاثيره قيل انما يخل
ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلا وههنا غير ثقيل فلا يخل بها كما في قوله تعالى مثل داب قوم نوح **فهند يجوز
صرفه** لخلوه عن جميع شرائط التحتم ولم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية **وزينب**
اسم امرأة كهند **وسقر** اسم جهنم **وماه وجور** اسما قريتين **ممتنع** خبر لقوله زينب
وما عطف عليه اي ممتنع كل واحد منها عن الصرف لوجود شرط وجوب التاثير وهو الزيادة على الثلثة في زينب
وتحرك الاوسط في سقر والعجمة في ماه وجور فان قيل شرط تاثير العجمة العلمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة
على الثلثة ولم يوجد واحد من هذين الامرين في ماه وجور فكيف يوثر العجمة فيهما قيل ان احد هذين الامرين شرط كون العجمة
سببا موثرا في منع الصرف والعجمة في ماه وجور غير معتبرة لكونه سببا موثرا في منع الصرف بل اعتبرت لترجيح
التانيث والتقوية له اذ لولاها لكان الاسم في غاية الخفة التي من شانها ان تعارض ثقله ولا يلزم من
كونها مرجحة متقوية كونها سببا موثرا في منع الصرف فالحاصل ان تاثير الشي على نوعين على طريق الشرطية
كالزيادة على الثلثة في التانيث المعنوي او على طريق السببية كالعدل في ثلث والعجمة في الاسم العجمي
الثلاثي الساكن الاوسط من القسم الاول اذ لو كانت سببا فيه لمنع نحو لوط ونوح غير منصرف في كلام فصيح او
غير فصيح ولم يمنع **فان سمي به مذكر** اي بالمؤنث المعنوي مذكر

فشرطه الزيادة على الثلثة ليكون الحرف الرابع في حكم تاء التانيث **فقدم** ان سمي به
مذكر **منصرف** لفوات التانيث لفظا لكونه خاليا من علامة التانيث وحكما لفوات الحرف
الرابع الذي هو حكم تاء التانيث ومعنى لكونه اسما مذكرا فان قيل ينبغي ان يكون غير منصرف لوجود تاء التانيث
حكما لان حركة الاوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث ولهذا قالوا في النسبة الى جملى
وجيلى وجيلوي بحذف الالف وقلبها ولم يجوزوا في نحو حبارى الا الحذف لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا
نحو جيرى بمنزلة حبارى فلم يجوزوا فيه الا الحذف وان كانت الالف رابعة لتنزل حركة الاوسط
منزلة الحرف الخامس فهذا دليل على ان حركة الاوسط في حكم الحرف عندهم قيل لم يعتبر ههنا تحرك الاوسط لان
اعتبار الثاني بعيد **وعقرب** ان سمي به مذكر **ممتنع** لوجود الزيادة التي في حكم تاء
التانيث فان قيل نحو كلاب مؤنث معنوي ولو سمي به مذكر صرف مع وجود الزيادة وكذا نحو رباب علم
ايضا مؤنث معنوي ولو سمي به مذكر صرف ايضا مع وجود الزيادة قيل المراد بالمؤنث المعنوي الذي
لم يفتقر تانيثه الى تاويل ولم يكن منقولا عن مذكر فيخرج نحو كلاب لان تانيث الجمع بتاويل الجماعة لا
بنفس اللفظ فلا يعتبر تانيثه وكذا يخرج نحو رباب لانه في الاصل مذكر اسم سحاب ثم نقل منه وجعل علم
امرأة فاذا جعل بعده علم رجل لا يكون غير منصرف لانه رجع بعد تسميته المذكر به الى ذكوريته الاصلية
ولم يعتبر التانيث المتخلل بين الذكورتين كما لم يعتبر الطهر المتخلل بين الدمين ثم لما فرغ عن بحث التانيث
شرع في بحث المعرفة فقال **المعرفة شرطها ان تكون علمية**
اراد بالمعرفة التعريف اذ العلة المانعة للصرف هي التعريف لا المعرفة اذ المعرفة هو الاسم الذي
فيه التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذي فيه التنكير وانت تعلم ان الاسم الذي فيه التعريف ليس بعلة
كما ان الاسم الذي فيه التانيث والعجمة وهو المؤنث والاعجمي ليس بعلة بل العلة هي التانيث والعجمة وانما
اختار المعرفة لموافقة ما ذكره في التعداد وانما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن وللقائل ان يقول ان بناء المصدرية
مع التاء في قوله علمية يفيد معنى المصدرية اي كونها علما وان المصدرية في قوله ان تكون ايضا يفيد معنى المصدرية
اي كونها علما فيلزم تكرار الكون حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها كونها علما فلا يستقيم حمل قوله علمية على الخبر

المستكن في قوله ان تكون فتحتاج ان يطرح قوله ان تكون ويقول المعرفة شرطها علمية اي كونها علما واجيب بانه لو طرح
قوله ان تكون لم يكن مستقيما لانه لو قال المعرفة شرطها علمية فهنية لا يخلو اما ان يجري قوله المعرفة على حقيقته
او يراد به التعريف لا يستقيم الاول حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علما وقد عرفت من قبل ان المعرفة
ليست بسبب وكذا الثاني حيث يصير المعنى المعرفة شرطه كونه علما وقد تعلم ان التعريف ليست بعلم
التعريف صفة توجد في العلم فلا يستقيم على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله ان تكون ومن ارادة التعريف
من المعرفة ولا يلزم تكرار الكون لان الياء التحتانية في العلمية للنسبة والتاء الفوقانية للتانيث دون المصدرية
فيصير المعنى التعريف شرطه كونه منسوبا الى العلم لا الى غيره من المضمرات والمبهمات واللام والاضافة
فيصح سببية التعريف ويستقيم الحمل ولا يلزم تكرار الكون فافهم وانما شرطية التعريف ان تكون بالعلمية لانه
ان تكون يكون بالاضمار والابهام كان الاسم مبنيا منافيا للازم منع الصرف وهو الاعراب المبني في اللازم
مناف للملزوم وان تكون باللام او الاضافة كان مؤثرا في الصرف او في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلزم ان
يؤثر في منع الصرف فيلزم فساد الوضع فلم يبق الا التعريف بالعلمية وبعضهم عمم و التعريف المبهم المعرف
المقطوع عن الاضافة كانه تانيث اي وقالوا انه غير منصرف للتانيث والتعريف الابهامي وهو عند المصنف
نكرة منصرفة كما ذهب اليه البعض بدليل سكوته عن تعريف المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبروا
تعريف التوكيد كما في اجمع وقالوا انه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع
للمعارف قبل علامة التعريف يقال قرأت الكتاب اجمع وعند المصنف لم يعتبر التعريف التاكيدي
اصلا كما هو مذهب الجمهور بدليل سكوته عن هذا التعريف ولهذا جاء في الشعر تاكيد النكرة كقوله قد صرت
البكرة يوما اجمعا لكن منع الصرف لوزن الفعل والوصفية المقدرة على ما بينا في بحث الوصف وانما جعل
المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر
من فرعية العلمية على التنكير فان قيل لما كانت العلمية غير مؤثرة في منع الصرف عنده كيف قال اخرا وفيه
علمية مؤثرة بل الواجب ان يقول وفيه معرفة مؤثرة قيل هذا كلام جار على اصطلاح غيره على التجوز بارادة التعلق
بالعلمية ذكر الملزوم وارادة اللازم اذ العلمية يستلزم التعريف العلمي ثم لما فرغ عن بحث المعرفة شرع في

بحث العجمة فقال **العجمة** وهو كون اللفظ من غير اوضاع العربية **شرطها ان تكون**
علمية اي كونها منسوبة الى العلم **في العجمية** اي في اللغة العجمية **وتحرك الاوسط**
عطف على قوله ان تكون **او الزيادة على الثلثة** اي ثلث احرف اي العجمة شرطها مع العلمية
كونها علما في اللغة العجمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلثة وانما اشترطت العلمية في تاثير العجمة
لانها لو كانت جنسا لتصرف فيها العرب مثل تصرفات كلامهم من اضافة وادخال لام التعريف وتنوين ونحو
وغيرها فتصير كالاسماء العربية فلا تعتبر العلمية وان وجدت بعد ذلك نحو لجام ومرند بخلاف ما اذا كانت
علمية في العجمية فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف لوجود العجمة والعلمية وانما اشترط
مع العلمية تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة اذ لولا ذلك لكان الاسم في غاية الخفة التي من شانها
ان تعارض احد السببين تاثيره فان قيل العجمة مؤثرة في قالون اسم واحد رواة قراءة نافع مع انه لم يكن علما
في العجمية بل كان اسم جنس لكونه اسما للجيد ثم سمي احد رواة القراء نافع لجودة قراءته قيل انه لما جعل علما
بعد النقل انه يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية فان قيل العجمة مؤثرة في ماه وجور مع انه ليس فيهما
تحرك الاوسط ولا الزيادة على الثلثة قيل جوابه ما بينا من قبل من ان العجمة فيهما معتبرة في كونهما سببا
مؤثرا فان قيل لم جعل تحرك الاوسط والزيادة على الثلثة في العجمة شرط جواز تاثيرها حتى كان نوح منصرفا البتة
وفي التانيث المعنوي شرط تحتم تاثيره حتى جاز صرف هند وترك صرفه قيل لما ان الزيادة موجودة
في المونث الثلاثي تقديرا لان التاء مقدر فيه بدليل رجوعها في التصغير نحو هنيدة ودعيدة فكان
مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان التانيث اقوى من العجمة فترجح زيادة الثقل في حق جواز
التاثير على ان العجمة لو جاز تاثيرها بدون التحرك والزيادة لسمع نحو نوح ولوط غير منصرف في كلام
فصيح كما سمع ذلك في نحو هند ودعد ولم يسمع فعلم ان التحرك والزيادة في العجمة شرط تاثيرها وفي
التانيث المعنوي شرط تحتم تاثيره والعجمة كما انها شرط تحتم تاثير المونث المعنوي وما ذهب اليه المصنف
اصح **فنوح منصرف** لعدم تحرك الاوسط والزيادة على اختيار المصنف وعند غيره نوح
ولوط كهند ودعد **وشتر** بفتح الشين والتاء اسم بقعة **وابراهيم ممتنع** كل واحد منهما

عن الصرف لتحرك الاوسط في شتر والزيادة على الثلثة في ابراهيم تمتنع لكان الاولى ان يكون في نظير فوات
الشرط والثاني وهو تحرك الاوسط والزيادة على الثلثة وقد ذكر نظير فوات الشرط وهو كونها علمية في
العجمية في ذكر نتيجة الشرط الاول نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض لذكر نتيجة الشرط الثاني لانه مختلف فيه لان العجمة
مع الثلاثي الساكن الاوسط موثرة عند البعض فذكر نتيجته اهتماما بشانه بخلاف الشرط الاول فانه متفق عليه
لا نزاع فيه لاحد لان العجمة النكرة غير موثرة في منع الصرف بالاتفاق فلم يصرح بذكر نتيجته ثم لما فرغ
عن بحث العجمة شرع في بيان الجمع فقال **الجمع شرطه في منع الصرف صيغة**
منتهى الجموع وهي صيغة التي اولها مفتوح وثالثها الف وبعدها حرفان او ثلثة اوسطها
ساكن وقيل هي الصيغة التي لا تجمع مرة اخرى جمع التكسير ويجوز ان تجمع جمع السلامة نحو اصاحب جمع
صواحب وقيل هي صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد ومصابيح فان قيل يخرج من هذا التعريف نحو ضوارب
جعافر واساور واغانيم فانها ليست على وزن مفاعل ومفاعيل بل وزن الاول فواعل ووزن الثاني
فعالل ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع افاعيل مع ان هذه الجموع موثرة في منع الصرف اجيب
بان المراد الوزن العروضي وهو المساوات في الحركات والسكنات كما تقرر وهو تغيير الزايد بالزايد
والاصلي بالاصلي فلا يخرج امثال هذه الجموع وقوله **بغير هاء** حال من صيغة منتهى الجموع اي حال
كون تلك الصيغة ملتبسة بغير هاء والمراد بالهاء تاء التانيث اي بغير تاء التانيث الا انه اطلق عليها الهاء
لانها تصير في الوقف هاء وانما اشترط في تاثير الجمع صيغة منتهى الجموع ليكون صيغة لازمة ممتنعة
عن قبول التكسير والتصغير فتوثر وانما اشترط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء لانها اذا كانت مع هاء كانت على
زنة المفردات كفرازنة على وزن كراهية وطواعية فيدخل في قوة جمعيته فتور فلا يقوم مقام العلتين فان قيل
لو قيل بغير هاء وياء النسبة لكان اولى ليخرج مدائني اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجموع قيل انه
ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو بياء النسبة اسم بلد بعينه مفرد محض وانما الجمع مدائن وهو لفظ
آخر اذ لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد لما عرف ان الشيء اذا نسب الى الجمع رد الى الواحد فلفظه
جمع ومعناه مفرد كالانصاري والانباري والاعرابي فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة فانه جمع

وقيل يخرج بقوله بغير هاء ياء النسبة لان تاء التانيث وياء النسبة من واحد من حيث ان تاء التانيث كما يدخل في
المونث الحقيقي واللفظي كفاطمة وطلحة فكذا ياء النسبة يدخل في المنسوب الحقيقي واللفظي كبصري و
كرسي ومن حيث ان كل واحد منهما يكون فارقا بين الجنس والواحد نحو تمر وتمرة وروم ورومي ومن حيث ان
كل واحد محل الاعراب نحو بصري وقايمة ومن حيث ان كل واحد من المونث والمنسوب يصير ملحقا
لهما فرعا فان المنسوب فرع المنسوب اليه كما ان المونث فرع المذكر وقيل المراد بالجمع جمع حروف
الواحد فيخرج مدائني لانه جمع بعض حروف الواحد حيث حذف عنه التاء التي في واحده وفيه من الجواب ما
ذكرنا انه ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض وانما الجمع مداين وهو لفظ آخر فلا تعلق له بوجود
شرط الجمع وعدمه ثم قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظير في الآحاد حيث
يرد عليه الكلاب واجمال فانهما جمعان لا نظير لهما في الآحاد واجيب بان المراد عدم النظير في الآحاد
من كل وجه ونحو الكلاب واجمال وان عدم نظيرهما في الآحاد صورة الا انهما ماثلا الآحاد في قبول التكسير والتصغير
على لفظه لانهما على صيغة قلة وجمع قلة في حكم المفرد الواحد في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما
عدم نظيرهما في الآحاد من كل وجه **كمساجد** مثال الجمع الذي بعد الفه حرفان
ومصابيح مثال الجمع الذي بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن **واما فرازنة**
جمع فرزان وهو الشيء من الشطرنج **فمنصرف** لفوات شرط تاثير الجمع بسبب التاء وانما ذكر
مثال انتفاء القيد الاخير وهو قوله بغير هاء دون مثال انتفاء القيد الاول وهو صيغة منتهى الجموع نحو رجال و
حمر لشهرة امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك وانما قال فمنصرف على صيغة المذكر ولم يقل فمنصرفة مع
تانيث المبتدا وهو فرازنة لان المراد به مجرد اللفظ وهو مذكر فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون
علما فيكون ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف لتحقق العلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قيل هو
ههنا غير منصرف وتنوينه للمشاكلة بمسماه والممنوع في غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل
لما كان هو غير المنصرف ههنا فكيف يصح الحكم عليه بانه منصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار
مسماه دون اسمه ومسماه منصرف وليس فيه سبب سوى التانيث فان قيل التاء في فرازنة تمامه

والعوارض تعتبر في حكم العدم فلم لا يعتبر هذا التاء في حكم العدم فلا يدخل في قوة جمعية فلا ينبغي ان يؤثر صيغة
منتهى الجموع مع التاء العارضية قيل انما لم يعتبر التاء في حكم العدم لانها وان كانت عارضة لكن لها اثر
في تغيير الاوزان كما في وزن الفعل ونحو يعملة فانه منصرف وان كانت التاء عارضة لما ان لها اثرا في تغير الاوزان
على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعة وفرازن وفيه نظر لان عدم الاستعمال
لا يعرف الا بعد الاحاطة باحوال المتكلم وذا مستحيل ولذا لا يسمع الشهادة على النفي ما لم يكن مبنيا على دليل
واجيب بانهما لو كانتا مستعملين لسمعا في موارد في استعمالهما ولما لم يسمع حكمنا بانهما مستعملين فيكون
هذا النفي مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله فاما فرازنة لا يخلو اما ان يكون لتفصيل ما اجمله كما هو اكثر استعمالاته
او للاستيناف لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما التي للتفصيل يجب تعدده وكذا الثاني لسبق كلام
آخر واما التي للاستيناف يجب عدم سبق كلام آخر عليه قيل في بعض الشارحين الاستيناف بعدم سبق
الاجمال وههنا كذلك فصح ان يكون للاستيناف ثم يرد ههنا اشكال وهو ان صيغة منتهى الجموع لا
يؤثر فيها الا الجمع **وحضاجر علما للضبع** اي لجنس الضبع وهي انثى الضبعان **غير
منصرف** اتفاقا مع انتفاء معنى الجمع فيه والحكم منتفي بانتفاء العلة المنحصرة فينبغي ان يكون منصرفا
فاجاب عنه بانا لا نسلم ان العلة وهي الجمع منتفية فيه بل هي موجودة اعتبارا **لانه** اي لان
حضاجر **منقول عن الجمع** لانه في الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن سمي به الضبع لعظم
بطنها على المبالغة فهي غير منصرف بالجمع الاصلي القائم مقام العلتين مع وجود الشرط كما ان اسود
اسما للحية غير منصرف بالوصف الاصلي ولقائل ان يقول فعلى هذا يلزم ان يقال من شرط الجمع ان
يكون في الاصل كما قال في الوصف واجيب بانه يمكن اعتبار مطلق الجمع بارادته في الحال وفي الاصل بخلاف
الوصف فانه لا يمكن اعتبار مطلقه ولقائل ان يقول لم لا يعتبر في حضاجر الجمعية الاصلية ولم يعتبر فيه
التانيث مع العلمية لانه علم الضبع وهي لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان واجيب بان الجمعية تثبت
من التانيث مع العلمية لان حضاجر غير منصرف معرفة ونكرة ولم يوجد في النكرة العلمية بخلاف الجمعية
فانها توجد في المعرفة والنكرة فالحاصل ان حضاجر غير منصرف بعد التنكير ايضا فلا بد من اعتبار سبب

لا يزول

لا يزول بالتنكير وهو الجمع ثم اعلم ان قوله وحضاجر مبتدأ وقوله علما حال من الضمير في قوله غير منصرف
ومعمول المضاف اليه لا يتقدم المضاف الا في غير فانه في حكم لا النافية حيث يجوز انا زيدا غير ضارب
كما يجوز انا زيدا لا ضارب وهو ما وقع في بعض الشروح انه مفعول اعني فيه نظر لان النصب بتقدير اعني
لم يعرف الا في مقام المدح او الذم او الترحم او الاختصاص وهنا لم يوجد شيء منها وفي بعض النسخ
وقع علم بالرفع فيكون خبرا لاثنا او خبر مبتدأ محذوف اي هو علم والجملة معترضة ثم هنا سؤال آخر وهو ان
هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع والمنقول عن الجمع **وسراويل اذا لم يصرف و
هو الاكثر** اي عدم صرفه الاكثر وهو مذهب اكثر النحاة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه
مفرد بمعنى سروالة فاجاب عنه بالوجهين احدهما اشار اليه بقوله **فقد قيل انه** لفظ **اعجمي**
وقع في كلام العرب **حمل على موازنه** اي ما يوازنه اي يوافقه في الوزن من العربية نحو انعام
وقناديل لان الاعجمي دخيل والدخيل لا بد ان يلحق بنوع والموازن بالالحاق اليق واحرى لانه جنسه و
الدخيل ميل الى جنسه فيكون جمعا حكما وهذا قول سيبويه وثانيهما اشار بقوله **وقيل انه** لفظ **عربي
جمع سروالة تقديرا** اي فرضا لانه لما وجد غير منصرف وعرف من القواعد العربية ان
هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع او المنقول عنه ولم يوجد شيء منهما فقد قيل انه جمع تقديرا اي فرضا
جمع سروالة تستعمل بمعنى السروالة او جمع قطعة كل قطعة من سراويل سروالة حفظا لقاعدة العرب كتقدير العدل
في عمر ثم اعلم ان قوله وسراويل مبتدأ وكلمة اذا ظرف وقوله لم يصرف للشرط وقوله وهو الاكثر جملة معترضة
وقوله فقد قيل جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر لقوله وسراويل وقوله اعجمي خبر مبتدأ محذوف اي هو اعجمي
والجملة بتاويل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله والا فمفعول ما لم يسم فاعله لقيامه مقام الفاعل لا يكون جملة
كالفاعل وقوله حمل على موازنه صفة اعجمي محمول على موازنه وقوله عربي خبر مبتدأ محذوف اي هو عربي
وقوله جمع سروالة خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف وقوله تقديرا مصدر محذوف العامل اي قدر تقديرا
او مصدر لقيل اي هذا القول قول لا تقدير وفرض او منقول اي قيل جمع سروالة بفرض ذلك **واذا
صرف** سراويل وهو الاقل وعليه قوله وهو الاكثر **فلا اشكال** ولا حاجة حينئذ الى التكلف

و قوله غير منصرف خبره

السروالة قطعة خرقة

والتقدير فان قيل يشكل حينئذ منع مصابيح وقناديل عن الصرف حيث وجد في الآحاد نظيرهما والجمع مشروط
بعدم النظير في الآحاد فكيف ينفي جنس الاشكال قلنا خبر لا محذوف اي فلا اشكال فيه اي في سراويل على اعتقاد
انتفاء الجمعية والاشكال في مصابيح وقناديل لا فيه واما الجواب عن اشكال مصابيح وقناديل فمشكل اللهم
الا ان يقال ان مجيء المفرد على هذه الصيغة قليل غاية القلة اذ لم يعرف على هذه الصيغة مفرد سوى سراويل
فلا يعبأ به وللقائل ان يقول ان الكلمة اذا اشتملت على ان صرف سراويل كثير الوجود لانها تدخل على شرط كان
منقطع الوجود وليس الامر كذلك فلو قال وان صرف فكان فاذا صرف لكان اولى ليدل على ان صرفه
قليل الوجود لان كلمة ان تدخلت على شرط مشكوك الوجود ونحو جوار والمراد بجوار كل جمع
على وزن فواعل سواء كان يائيا كجوار او واويا كدواع ولم يتعرض للواوي لصيرورته بعد الاعلال مثل
اليائي نحو هذا الجمع رفعا وجرا منصوبان على الظرفية اي في الرفع والجر كقاض
خبر لقوله ونحو جوار اي مثل قاض في اسكان الياء لثقلها عليهما وحذفها لاجتماع الساكنين وتعويض التنوين
عنها بجبر النقصان وفي النصب كضوارب لخفته وهو غير منصرف في الاحوال الثلث عند الجمهور وهو
اختيار المصنف لان الياء ثابتة تقديرا فيكون هذه الصيغة ثابتة تقديرا وذهب الزجاج الى انه
منصرف في الرفع والجر والتنوين للتمكن لانتفاء صيغة منتهى الجموع لفظا لانه صار بعد الاعلال مثل
كلام وسلام وهذا بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف عنده وعند الجمهور منع الصرف مقدم
على الاعلال ودلائل الفريقين مذكورة في المطولات ثم اختلف الجمهور في اصله فقال اكثرهم اصله في الرفع والجر
جواري وجواري بتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت لالتقاء الساكنين
وجعلت التنوين التي كانت للتمكن عوضا عن الياء المحذوفة واضمحل عنها معنى التمكن وخلصت للتعويض
فلم تسقط عن غير المنصرف اذ الممنوع فيه تنوين التمكن دون العوض نظيره تاء اخت وبنت فانها كانت
للتانيث حيث كان اصلهما اخوة وبنوة بالتحريك فجعل بعد حذف اللام عوضا عنها حتى ثبتت في
الخط ولا تصير في الوقف هاء وقيل اصله في الرفع جواري مرفوعا غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء
استثقالا وحذفت اكتفاء بالكسرة ما قبلها كما في يوم يدع الداع وعوضت عنها التنوين فلزم حذفها

لئلا يلزم

لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض وفي الجر جواري ممنوعا عن الصرف فنزلت الفتحة الواقعة في موضع الكسرة
في الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوض عنها التنوين وبعضهم يحرك الفتحة نظرا الى صورة الفتحة متمسكا
بقول الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا والصواب موال لان العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة
جر معنى والبيت وارد على خلاف القياس او محمول على الترخيم بان يكون اصله موالي بفتح ياء المتكلم فرخم موال
بحذف اللام لانها صارت آخر الطول مدة فحذفت الياء ثم اشبعت فتحة باء ليفصل هو الياء وقد جاز الترخيم
في غير المنادى لضرورة الشعر وقيل عوضت التنوين في الرفع والجر عن حركة الياء وحذفت للساكنين ثم لما
فرغ عن بحث الجمع شرع في بحث التركيب فقال التركيب وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية
احد الجزئين فلا يرد النجم وبصرى علمين شرطه في منع الصرف العلمية ليسلم التركيب او
ليتحقق السبب الثاني وان لا يكون التركيب اضافة لان التركيب الاضافي
يخرج الاسم الى الصرف او الى حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يؤثر في منعه ولا اسنادا
لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف الملزوم للاعراب السابق فان قيل
كان الواجب عليه ان يقول ان لا يكون باضافة ولا اسناد ولا الجزء الثاني صوتا ولا متضمنا للحرف ليخرج نحو
سيبويه وخمسة عشر علما قيل عدم اشتراط كون الجزء الثاني صوتا ظاهر لانه مبني وكلامنا في المعرب فترك
اعتمادا على ظهوره وخمسة عشر علما غير منصرف عند البعض بتاثير التركيب فلعل المصنف اختار هذا المذهب ولذا
لم يشترط عدم كون الجزء الثاني متضمنا للحرف وقوله مثل بعلبك خبر مبتدا محذوف اي
وهو مثل بعلبك فانه مركب من بعل وبك اسم صنم والبك الكسر ثم جعل علما لبلدة بالشام ثم لما فرغ عن بحث
التركيب شرع في بيان الالف والنون فقال الالف والنون اذا كانا
في اسم غير صفة فشرطه اي فشرط ذلك الاسم العلمية اي كونه علما ليتحقق السبب الثاني
او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث ويلزم الزيادة بالعلمية كعمران اي مثل عمران
او صفة عطف على قوله اسم اي اذا كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي فشرطه انتفاء
فعلانة لئلا يتحقق شبه الفي التانيث بدخول التاء الممتنعة عنها فيه كما يتحقق في حمراء و يتحقق في سكرانة وقيل شرطه

وجود فعلى به ان كان على فعلان يتحقق شبههما بالفى التانيث باختلاف صيغتى المذكر والمونث
ولينتفى فعلانة بوجود فعلى لان كل فعلان يجى مونثه فعلى لا يجى مونثه فعلانة وفيه نظر بوجوه الاول انه منقوض فى
رحمن حيث تنتفى فيه فعلانة بدون وجود فعلى فلا حاجة الى وجود فعلى لانتفاء فعلانة واجيب بانه نادر والنادر
كالمعدوم على ان انتفى فعلانة لعروض اختصاصه بالله تعالى والعارض غير معتبر والثانى انه لو كان المقصود من
وجود فعلى انتفاء فعلانة فقد حصل هذا المقصود فى رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل انهم خصصوا هذه اللفظة بالله تعالى
فلم يصنعوا اسنه مونثا لا من لفظه بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلى فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق والثالث
انا لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب لاجل انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجوده مشابهة بين الالف
والنون وبين الفى التانيث لاختلاف صيغة المذكر والمونث واجيب عن هذا بان فى الوجه والكان
يحصل به منهما مشابهة الا انه ليس وجها المشابهة ضروريا بحيث لا يوثر الالف والنون بدونه شرط انتفاء
التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاء التاء من غير وجود فعلى وكلمة من فى قوله
من ثم اختلف فى رحمن للسببية وثم بفتح الثاء وتشديد الميم للاشارة الى
المكان البعيد وهنا اشارة الى المكان ويزاد فيه هاء السكتة عند الوقف ويكتب فى الوصل ايضا مع الهاء
لان الاصل فى كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب
ره زيدا وقه عمرا بالهاء لانك اذا وقفت عليهما قلت ره وقه ولذلك يكتب ثمه مع الهاء وان لم يوقف
عليها وقوله ثمة بالتاء من غلطة العامة اى لاجل ان بعضهم شرطوا فى تاثير الالف والنون انتفاء فعلانة
وبعضهم وجود فعلى اختلف فى رحمن حيث يصرفه من اشترط وجود فعلى لعدم رحمى ويمنعه من اشترط انتفاء
فعلانة لانتفاء رحمانة وهو الحق لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات بل لاستلزامه انتفاء فعلانة الذى هو شرط
بالذات فلا يحتاج الى الغير ولان انتفاء فعلى فى رحمن لاختصاصه بالله تعالى وهو عارض فوجب الرجوع الى
الاصل قبل الاختصاص وهو القياس على النظائر ودون فى نحو سكران و
ندمان ظرف اختلف يعنى اختلف فى رحمن ولم يختلف فى سكران وندمان بل اتفق على منع سكران
لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانة ووجود فعلى وعلى صرف ندمان لانتفاء الشرط على كلا القولين

بوجود ندمانة وعدم ندمى واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او فى قوله او صفة محل نظر لانها لاحد الشيئين فيقتضى ان
لا يتحقق المشروط وهو الالف والنون الا فى احد الشرطين اى فى الاسم او فى الصفة وليس الامر كذلك بل
يتحقق فى كلا الشرطين اى فى الاسم والصفة فكيف يصح الترديد بين الشرطين واجيب بانه ترديد بين الشرطين
باعتبار ما صدق عليه المشروط حيث لا يتحقق فى الخارج الا احد الشرطين لا باعتبار ماهية المشروط حيث انه يتحقق فى
المحل كلا الشرطين فيصح الترديد ثم لما فرغ عن بحث الالف والنون شرع فى بحث وزن الفعل فقال ووزن
الفعل فى منع الصرف ان يختص به اى شرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل بان لا يوجد فى
الاسم الا منقولا من فعل او اعجميا فان قيل لا فائدة فى هذا الخبر لان الاضافة فى قوله وزن الفعل بمعنى اللام فيكون
المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته قيل كثيرا ما يضاف الشى
الى الشى لمجرد النسبة بينهما دون الاختصاص كما تقول زيد ابو عمرو او اخوه او استاده ونحوها من الاضافات
لا يراد بها الاختصاص والاضافة ههنا من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة لا الاختصاص
بدليل الشرط الثانى وهو وجود زيادة فى اوله كزيادة الفعل اولا اختصاص فيه لانه قسيم الاختصاص فيقيد الجزء معروف
كشمر مبنيا للفاعل مشددا وضرب مبنيا للمفعول مشددا او مخففا وكذا استخرج وتقدر
ونحوها مما لم يوجد فى الاسم الا منقولا او اعجميا نحو خضم وبقم او يكون عطف على قوله
او يختص به وقوله فى اوله خبر يكون قدم على الاسم وهو قوله زيادة اى مزيد واطلق على حقيقته وقوله كزيادته
صفة زيادة اى كائنة كزيادة الفعل وهى احدى حروف اتين نحو يزيد وتغلب واحمد ونرجس فالحاصل ان
شرط وزن الفعل فى منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل ووجود زيادة كزيادة الفعل فى اوله ليتحقق
الفرعية وانما قال او يكون فى اوله زيادة كزيادته ولم يقل او يغلب فيه كما قال البعض لان وجود زيادة كزيادة
الفعل فى اوله سبب الغلبة فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هى المبنية على السبب ويقال انما قال
هذا دون ذلك لئلا يكون الوزن غالبا فى الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة
الفعل فى اوله فلا يرد وزن ضارب علما لان وزنه وان كان غالبا فى الفعل فى الواقع لكن الغلبة اتفاقية
غير مبنية على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اى لم يوثر فى منع الصرف ولو قال او يغلب فيه ورد ذلك لان وزن فاعل

ذ الافعال اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس الغلبة معتبرة لكان وزن الفعل معتبرا في ضارب علما ولم يعتبر
بالاجماع فان قيل قد يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في افعل فان وزنه ليس بغالب في الفعل
لانه في الاسم ثلثة انواع افعل التفضيل نحو افضل وافعل الصفة نحو احمر وافعل الاسم نحو ارنب وفي الفعل نوعان افعل الامر
من باب الافعال نحو اخرج وافعل المتكلم من المضارع نحو افتح فكيف يكون وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل سببا
للغلبة ودليلا عليها قيل ليس الامر كما زعمتم بل وزنه غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو وجود
زيادة كزيادة الفعل في اوله وبيان الغلبة ان افعل في الاسم ثلثة انواع كما ذكرتم وافعل في الفعل خمسة انواع افعل
التعجب نحو احسن زيدا وافعل المتكلم من المضارع من باب افعل الصفة نحو احمر من حمر يحمر وافعل المتكلم من باب
آخر نحو افتح وافعل الماضي من باب الافعال كما جاء لابتداء الفعل غير مبني على الثلاثي نحو الجح واشخ وافعل
الماضي من باب الافعال مما له ثلاثي نحو اخرج فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة يعارضه افعل
المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ محصورة يعارضها افعال الماضي لما جاء في باب الافعال ابتداء الفعل فبقي
افعل المتكلم من المضارع من باب آخر وافعل الماضي لما جاء في باب الافعال مما له ثلاثي سالما من المعارض
فثبت غلبته في الفعل فان قيل ظرفية الاول الزيادة مشكل لان اول احمر عين الزيادة فيلزم اتحاد الظرف
والمظروف قيل ليس الامر كذلك بل بينهما عموم وخصوص من وجه فان الزيادة قد يكون في الاول وقد لا يكون
وكذا الاول قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصلح ظرفا للاخص او يقال معناه اول حروفه الاصول
او يقال معناه في اول صيغته الزيادة قوله غير قابل للتاء حال من الضمير المتصل في اوله واشار الى شرط
كونه غير قابل للتاء لانه قبلها خرج عن وزنه فلا يتحقق شبهه فان قيل اسود وارقم قابل للتاء الحية السوداء
للحية الانثى مع انه ممتنع من الصرف للوصف ووزن الفعل قيل قد مر جوابه فان قيل ربع قابل للتاء مع ان
فيه وزن الفعل وانما لم يمتنع عن الصرف لعدم سبب آخر قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا بخلاف
اربعة فانها يقبلها على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكر ومن ثم
اي ولاجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف للزوم وجود المشروط عند وجود الشرط
وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء فيوجد المشروط وهو الامتناع عن الصرف

وفي جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لان وجود الشرط لا يؤثر في وجود المشروط اذ المشروط يوجد بعلة عند وجود الشرط
لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احمر الا ان يقال ان الشرط في حكم العلة كجزء السبب في الطريق يؤثر في
وجود الحكم وانصرف يعمل مع الوصف الاصلي يقال جمل يعمل اي قوي على العمل وانما انصرف للزوم
عدم المشروط عند عدم الشرط لاسيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط وقد عدم الشرط ههنا
لان يعمل يقبل التاء نكرة حيث يقال ناقة يعملة اي قوية على العمل فعدم المشروط وهو الامتناع عن الصرف
اما اذا سمي كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ ثم لما فرغ عن بيان علل منع الصرف شرع في بيان ما ذهب تاثير
هذه العلل بذاته فقال وما فيه علمية مؤثرة كلمة ما موصولة اي الاسم الذي فيه علمية موجبة
مع غيرها منع الصرف سواء كانت بطريق الشرطية كما في التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف
والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن الفعل وفيه احتراز عن نحو مساجد وحمراء وحبلى
اذا سمي بها فان العلمية غير مؤثرة فيها لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان منع صرفها لاجل الجمع
الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على التانيث والجمعية امر لفظي يتحقق بعد العلمية وقبلها فان قيل قد
جعل المصنف من قبل التعريف مؤثرا والعلمية شرطا وههنا قد جعل العلمية مؤثرة ولم يقل وما فيه تعريف
مؤثر فهذا الا تناقض قيل اما جعل العلمية ههنا مؤثرة اما بناء على اصطلاح غيره او التجوز بارادة التعريف
العلمي من العلمية على ما مر في بحث المعرفة وكلمة اذا في قوله اذا نكر للشرط وهو الظاهر او للظرف
فان كانت للشرط كان قوله صرف جواب الشرط والجملة الشرطية وقعت خبرا للموصولة
وان كانت للظرف كان قوله صرف خبرا للموصولة وقوله اذا نكر ظرف لقوله صرف اي الاسم الذي فيه علمية
مؤثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيره نحو رب سعاد وقطام لقيته وتنكير العلم اما بتاويله بواحد
من جنسه وذلك اذا وقع في الشركة الاتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلا فتقول كم من زيد ورب زيد لقيته
واما بتاويله باسم جنس وذلك اذا اشتهر صاحبه بصفة من الصفات فحينئذ جاز تاويله باسم جنس دال على
تلك الصفة كما يقال لكل فرعون موسى اي لكل جبار مبطل قهار محق وكما يقال رب حاتم اي جواد حاتم وانما
صرف وقت تنكيره لما تبين اي بدليل ظهر في هذا الطريق الاستلزام من انضمام

أي من أن العلمية **لا تجامع حال كونها مؤثرة إلا ما هي شرط فيه** كلمة ما
عبارة عن سبب منصوبة المحل على أنه مستثنى مفرغ مفعول تجامع أي لا تجامع سببا من الأسباب حال
كونها مؤثرة إلا سببا هي أي العلمية شرط فيه وذلك السبب وهو التأنيث بغير الألف والعجمة والتركيب
والألف والنون إذا كانا في اسم وقوله **إلا العدل ووزن الفعل** استثناء مما بقي
بعد الاستثناء الأول أي لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل كعمر وأحمد فإنها تجامعهما
مؤثرة حيث امتنع عمر للعدل والعلمية وأحمد لوزن الفعل والعلمية مع أنها ليست بشرط فيهما حيث امتنع
ثلث وأحمر من غير العلمية ثم قال وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف كأنه لو هم أن يتوهم أن هذه القضية
ليست بكلية لجواز أن يفرض اسم يجتمع فيه ثلث أسباب العدل ووزن الفعل والعلمية فإذا نكر ذلك
الاسم بقي فيه سببان العدل ووزن الفعل لأن العلمية ليست بشرط فيه حتى ينعدم المشروط عند عدم الشرط
فدفع وهمه بقوله **وهما** أي العدل ووزن الفعل **متضادان** لاختلاف أوزانهما **فلا يكون**
إلا أحدهما أي فلا يوجد إلا أحدهما إذ المتضادان لا يجتمعان فلا يبقى بعد التنكير سببان وفي
في هذا الاستثناء نظر لأنه إن قيل في معناه فلا يوجد سبب إلا أحدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد
في الخارج سبب غيرهما وإن قيل في معناه فلا يوجد سبب منهما إلا أحدهما كما هو الظاهر كان استثناء
الكل من الكل لأن قوله أحدهما لم يرد به أحد معين وهو أيضا بمعنى أحد منهما فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب
منهما إلا سبب منهما ويمكن أن يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هي شرط فيه إلا أحدهما فيستقيم
المعنى واللفظ وفيه نظر لأن استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لأن ما صدق عليه قوله غير ما هي
شرط فيه ليس إلا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب من العدل ووزن الفعل إلا أحدهما
أو أحد منهما وأجيب بأن مفهوم قوله غير ما هي شرط فيه عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وإن كان
المراد منه ههنا العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم كاف لصحة
الاستثناء وإن كان ما صدق عليه خاصا ألا ترى أن الرجل إذا كان له أربع نسوة فقال نسائي طوالق
إلا فلانة وفلانة وفلانة وفلانة صح الاستثناء حتى لم تطلق واحدة منهن مع أنه استثناء الكل من الكل من

بحسب

حيث المعنى لأن ما صدق عليه قوله نسائي ليس إلا هذه الأربع المستثناة لكن جعل استثناء البعض من الكل باعتبار
أن مفهوم قوله نسائي يتناول الأربع المستثناة وغيرها وإن كان ما صدق عليه هي الأربع المستثناة
فالحاصل أن استثناء الكل من الكل لفظا باطل وحكما صحيح وذلك لأن الاستثناء لما كان تصرفا في التكلم شرط
صحة التكلم لاحتمال الحكم فافهم **فإذا نكر** ذلك الاسم الذي كانت العلمية فيه مؤثرة **بقي بلا**
سبب فيما هي مؤثرة فيه بطريق الشرطية حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب **أو**
على سبب واحد فيما هي مؤثرة فيه بطريق السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن
الفعل **وخالف سيبويه الأخفش** بنصب الأخفش لا غير **في مثل أحمر** المراد
بمثل أحمر كل ما كان صفة في أصله متقررا بسبب آخر فيه تحقق الحكم مثل سكران **علما** حال من مضاف في التقدير أي في
أي خالف سيبويه الأخفش فيما مثل أحمر حال كونه علما أو تمييز عن التام بالإضافة مزال عن الموصوف أي
علم مثل أحمر على نحو على التمرة مثلها زبدا أي على التمرة زبد مثلها وليس متعلق بقوله خالف لفساد المعنى
حيث يلزم حينئذ خلاف سيبويه حال العلمية وليس كذلك بل الخلاف حالة التنكير دل عليه قوله **إذا نكر**
فإنه ظرف خالف أي خالف سيبويه الأخفش في مثل أحمر وقت تنكيره وذكر في شروح الأولى رفع الأخفش
لأن الأخفش ثلثة أحدها أستاذ سيبويه وهو أبو الخطاب والثاني تلميذه وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة والثالث
قرينه وهو أبو الحسن علي بن سليمان والمراد ههنا تلميذه وكذا صرح المصنف في شرح المفصل فلو نصب الأخفش لكان نسبة
المخالفة قصدا إلى الأستاذ وهي غير لائقة برتبته وفيه نظر لأن نسبة المخالفة إلى التلميذ أبعد من الملائمة لأنها
توجب العقوق ولو كانت المخالفة لإظهار الحق فلا بأس بها من كلا الجانبين ألا ترى وردت نسبتها
إلى الأستاذ والتلميذ جميعا في عبارة الفقهاء في قولهم قال أبو حنيفة كذا خلافا لأبي يوسف بمعنى خالف
أبو حنيفة أبا يوسف وقولهم قال أبو يوسف خلافا لأبي حنيفة رضي الله عنه فلا وجه لما ذكره بعض الشروح
من أولوية رفع الأخفش بل الصواب هو النصب فقط وهذا يكون هذا الكلام من حيث المعنى استثناء من القاعدة
المذكورة كأنه قال وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف إلا مثل أحمر فإنه إذا نكر بعد العلمية يبقيه سيبويه غير منصرف
اعتبارا للصفة الأصلية بعد التنكير كما اعتبرت الصفة الأصلية في أسود اسما

للحية بالاتفاق والاخفش لم يعتبر الان الساقط بالعلمية التي هي وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار
بخلاف اسود اسما للحية فان الوصف فيه معتبر عنده لان غلبة الاسمية عارضة فلا تعارض
الاصل ولان غلبة الاسمية لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية علما مر بخلاف ما لو جعل علما
فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز تسمية الاسود بالاحمر وبالعكس
واجيب بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وللاخفش ان يقول ان الوصفية
تزول بالعلمية للتضاد بينهما والعلمية لا تزول بالتنكير لان تنكير العلم اما بالشركة الاتفاقية
بان يسمى جماعة باحمر او بان يجعل اسم جنس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى كلا التقديرين
لا يرجع احمر بعد التنكير الى معناه الاصلي وهو من له الحمرة فكيف يعتبر الوصف الاصلي
بعد زوال المانع واجيب بانه ليس المراد بالاعتبار ان الوصف يرجع بعد التنكير
بل المراد انه كالثابت لكونه اصليا مع زوال ما يضاده ولذلك قالوا في جمع احمر حمر
وان كان علما وفي جمع احمد احامد فلولا اعتبار الوصفية فيه لما ساغ لهم ذلك واذا عرفت
هذا فاعلم ان سيبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان نصبه قوله اعتبارا على انه مفعول له اي
خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الصفة الاصلية او على انه تميز عن نسبة مثل احمرا اي
خالف سيبويه الاخفش من حيث اعتباره الصفة الاصلية او على انه حال بحذف مضاف
اي خالف سيبويه الاخفش حال كونه ذا اعتبار الصفة الاصلية او على انه ظرف زمان لان المصدر
قد يجعل ظرفا اي خالف سيبويه الاخفش وقت اعتباره للصفة الاصلية او على انه مفعول مطلق
لكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة مثل رجع القهقرى او بحذف مضاف اي
خالف سيبويه الاخفش مخالفة اعتبار للصفة الاصلية فاضافة المخالفة الى الاعتبار
من قبيل اضافة المسبب الى السبب وان كان مفعولا كما زعم بعض الشارحين كان نصب
قوله اعتبارا بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا له لعدم اتحاد فاعل الفعل المعلل و
فاعل المفعول له لان المخالف ح هو الاخفش والمعتبر للصفة الاصلية هو سيبويه

وهو شرط

وهو شرط نصبه ويمكن ان يكون مثل احتمال من قوله سيبويه ايضا بحذف الضمير اي خالف الاخفش
سيبويه اعتباره للصفة المذكورة الاصلية والجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به لقوله
اعتبارا واللام مقوية للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبارا يعني ان سيبويه يعتبر الصفة الاصلية في
نحو احمر بعد التنكير لا في حال العلمية ثم هنا اشكال يرد على سيبويه في وجه المسألة المذكورة وتقريره ان يقال انه
ان اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا فيلزمه ان يعتبر في حال العلمية لاصالته ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه بقوله **ولا يلزمه** اي سيبويه
باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصلي والمراد بباب حاتم كل علم كان في
الاصل وصفا مع بقاء العلمية **لما يلزم من اعتباره اعتبار متضادين** وهو الوصف
والعلمية **في حكم واحد** وحدة فردية وهو منع صرف لفظ واحد وذا ممتنع لانه
ان اعتبر كل ضد مؤثرا تاما لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين
لان علة الشيء اذا كانت ذات جزئين يلزم عند ثبوتها اجتماع كلا الجزئين معا فيلزم مصاحبة الضدين
لا محالة فعدم اعتبار الوصف الاصلي ههنا لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين في حكم واحد وحدة
فردية بخلاف اعتبار الوصف الاصلي والعلم في منع الصرف فانه ايضا اعتبار الضدين في حكم
واحد لكنه واحد وحدة نوعية وهو جائز ووجه التضاد بين العلمية والوصفية ان العلم للخصوص والوصف
للعموم فان قيل اعتبار الضدين في حكم واحد في حاتم انما يلزم لو كان اجتماع بالعلمية والوصفية القائمتين
وليس المدعى هذا بل المدعى ان سيبويه ان اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير في احمر والحال انه زائل فيلزمه
ان يعتبره في حال العلمية لاصالته ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للصفة الاصلية الزائلة والعلمية
القائمة لما ان الوصف الاصلي معتبر عنده لاصالته وان كان زائلا كما في احمر بعد التنكير وكما في اسود
بعد غلبة الاسمية ولا تضاد بين العلمية القائمة والصفة الاصلية الزائلة اذ لا تنافي بين كون الشيء
وصفا وبين كونه علما في الحال فيجوز ان يعتبر في لفظ واحد الوصف الزائل والعلمية القائمة قيل سلمنا ان
العلمية قائمة والوصف زائل لكن لكون الوصف زائلا والعلمية قائمة تنافي الاجتماع ولا ينافي التضاد

فتحققت بالضدية بينهما فلو امتنع نحو حاتم من الصرف لزم اعتبار الضدين في حكم واحد وهو محال

فان قيل قد جاز اعتبار متضادين في حكم واحد كثيرا كاعتبار الحركتين المتضادتين في حصول

اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك قيل الصفة والعلمية ليستا بعلتين حقيقيتين

طبيعيتين لمنع الصرف بل هما علتان جعليتان اعتباريتان لمنع الصرف واعتبار الضدين وجعلهما علة

لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية لحصول الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف آخر الكلمة

وتحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك اذ لا مرد للعقل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود

التاثير الطبيعي اعتبارهما بدون التاثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار او يقال التغير والاختلاف وان كان

كل واحد منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه متضمن لحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى فيلزم

من حيث المعنى اعتبار الضدين في حكمين لا في حكم واحد فان قيل قوله لا يلزم متعلق بقوله ولا يلزمه والنفي

اذا دخل على فعل فيه قيد يوجه ما توجه ذلك النفي الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا كقولك لم يأتك

القوم اجمعون ولو بقي اصل الفعل ههنا مثبتا لفسد المعنى حيث يلزم منه ان يلزم سيبويه باب حاتم ان

لم يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وليس الامر كذلك قيل انه متعلق بنفي الفعل لا بالفعل المنفي اي انتفى

لزوم باب حاتم على سيبويه لما يلزم من اعتبار المتضادين فصح المعنى **وجميع الباب باللام**

او بالاضافة اللام في الباب واللام للعهد والباء للسببية متعلق بقوله ينجر اي جميع باب

غير المنصرف بسبب لام التعريف والاضافة **ينجر بالكسر** الجملة خبر لقوله وجميع الباب

اي ينجر بصورة الكسر اذ الكسر من القاب المبني فيحمل الانجرار به فلا بد من حذف او تجوز فان قيل لا فائدة

في قوله بالكسر اذ يكفي ان يقول وجميع الباب باللام والاضافة ينجر قيل ليس الامر كذلك بل هذا القيد مناط

الفائدة ومدارها اذ غير المنصرف بغير لام واضافة ينجر لكن بصورة الفتحة وبعد اللام والاضافة ينجر

بصورة الكسر نحو مررت بالاحمر وباحمركم واختلف في تعليل انجراره بصورة الكسر فمن قال ان الجر والتنوين

كلاهما يسقطان من غير المنصرف معا قال انما ينجر لان اللام والاضافة لكونهما من معظم خواص الاسم

يقويان جهة الاسمية ويبعدانه عن معنى الفعل فيضعف تاثير شبهه فصار الاسم منصرفا وانما كانتا من معظم

من خواص الاسم لانهما لا يمتزجان امتزاجا تاما ويجعلان الاسم النكرة معرفة ويقومان مقام التنوين الذي

هو زيادة تنافي مع الفعل لدلالته على القطع عما بعده والفعل متصل بفاعله بخلاف حرف الجر وكونه

مسندا اليه فانهما لا يمتزجان امتزاجا ولا يحدثان في معنى الاسم شيئا ولا يقومان مقام التنوين فلم يقويا

جهة فلم ينجر غير المنصرف بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجر يسقط عنه تبعا للتنوين قال انما

ينجر لان الجر يسقط منه تبعا للتنوين الساقط لشبه الفعل وههنا لم يسقط التنوين لشبه الفعل بل للام

والاضافة فلم يتبعه الجر فبقي الاسم غير منصرف لبقاء السببين ثم لما فرغ عن تقسيم المعرب باعتبار

الانصراف وعدمه شرع في تقسيم آخر للمعرب باعتبار اقسام الاعراب فقال **المرفوعات**

هو ما اشتمل كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب والجملة الفعلية صفتها اي هو

اسم او معرب **اشتمل على علم الفاعلية** اي علامتها وهي الرفع والواو والالف نحو

جاءني زيد وابوه والزيدان سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا فيدخل الاعراب اي اللفظي

والتقديري لان اللفظ يشملها دون المحلي اذ الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء

مرفوعا ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا ثم قوله المرفوعات مبتدا وهو ضمير الفصل

لا محل له من الاعراب وهو عايد الى المرفوعات وانما ذكره ووحده مع ان المرفوعات جمع مؤنث نظرا الى

خبر المرفوعات او لانه عايد اليها باعتبار كل واحد او لانه عايد الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه

لان المرفوعات جمع المرفوع دون المرفوعة لان افراده الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث

يكون للصفات غير العقلاء ايضا نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات وانما اعاد الضمير الى

المرفوع دون المرفوعات لان التعريف انما يكون للجنس والحقيقة دون الافراد وانما ذكر المرفوعات

على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع مسائلها ويمكن ان يكون قوله المرفوعات

خبر مبتدا محذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات وقوله ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات

فكأن سائلا قال ما المرفوعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية تحتمل ان يكون للمطابقة الموصوف

والياء للنسبة اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل فيدخل الملحقات وانما قال على علم الفاعلية ولم يقل على الرفع

يتناول الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وليشير الى اصالة الفاعل في
باب الرفع كما هو الصحيح من المذهب **فمنه الفاعل** مبتدأ تقدم خبره والفاء للتفسير اي فمن
اشتمل على علم الفاعلية او فمن المرفوعات الفاعل وتذكيره وتوحيده بما عرف من التاويلات في اسم
وانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات لانه اصل المرفوعات وسائر المرفوعات ملحقة به على الصحيح لان
وضع الكلام للاخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملتين في الاخبار اذ الاصل ان يخبر بالفعل
لكونه لم يوضع الا له واذا كان الفعل هو الاصل فما يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل ايضا يكون اصلا بخلاف
المبتدأ فانه ليس بهذه المثابة ولان عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي واللفظي اقوى من المعنوي واذا
كان عامله اقوى كان هو اقوى ضرورة ولان الفاعل اشد في الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده
بخلاف المسند اليه وفيه نظر لان الركنية لا تنافي الحذف الا ترى ان المبتدأ والخبر ركنان وقد جاز حذفهما
نعم حذف الفاعل لا يدل على ركنية فكيف يدل على كونه اشد في باب الركنية ولان رفع الفاعل لا ينسخ
بخلاف المبتدأ فان رفعه قد ينسخ بدخول باب ان وعلمت وكان وفيه ايضا نظر لان رفع الفاعل قد ينسخ
ايضا بدخول الحروف الزائدة نحو كفى بالله وما جاءني من احد واجيب بان الزائدة مما لا يعتد به وقيل اصل
المرفوعات المبتدأ وهو مذهب سيبويه لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم
عليه بكل حكم جامدا او مشتقا فان الخبر اشتقاقه وجوده على الصحيح نحو هذا حجر وزيد قائم فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لان عامله لا يكون الا مشتقا ولان المبتدأ يحكم عليه
باحكام متعددة في تركيب واحد نحو زيد عالم عاقل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان حكمه واحد وليس الا

المسند اليه م

وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه اي الفاعل اسم الفعل او شبهه
كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل وللقائل ان يقول قد يسند اليه معنى الفعل ايضا كالظرف
نحو زيد في داره عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحته ما هو بمعنى الفعل
كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله في المحال ان العامل فيهما او شبههما ومعناه وان
لم يندرج كان حقه ان يذكر هنا ايضا او معناه واجيب بان العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف هو

الظرف

هو الظرف عند البعض لقيامه مقام العامل المعنوي المقدر او هو الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما كان
مذهب المصنف رحمه الله تعالى ما هو مذهب الجمهور لم يقل في تعريفه او معناه او شبهه وانما قال او شبهه
ليتناول نحو زيد قائم ابوه وعمرو حسن وجهه **وقدم عليه** عطف على قوله اسند او حال بتقدير قد اي
وقد قدم ذلك الفعل على ذلك الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكنه
مؤخر عنه وقيل الفعل فيه مسند الى الضمير دونه وقيل بل اسند اليه ايضا والاسناد فيه مكرر حيث اسند الفعل
اولا الى الضمير ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى زيد اسند الفعل اليه ثانيا فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم
كذا في المفتاح وغيره وما قيل من ان قوله وقدم عليه لدفع وهم من توهم ان الفعل فيه مسند الى زيد لا الاحتراز
عنه فعلى تقدير تسليم ان الفعل فيه مسند الى الضمير فقط لا الى زيد وفي بعض النسخ وقع مقدما عليه مكان قدم
عليه وقوله **على جهة قيامه به** حال بعد حال اي واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل بذلك
الاسم وطريقة قيامه به بان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اي لا يكون على صيغة المجهول وفيه احتراز عن
مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وزيد مضروب غلامه فانه مما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه لكن لا
على جهة قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر والزمخشري وغيرهما هذا القيد في حد الفاعل
لان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به وقياما به ليتناول نحو
مات زيد وطال عمرو فان الموت ليس بقائم بزيد وكذا الطول ليس بقائم بعمرو ولكنهما على جهة انهما
قائمان بهما فان قيل يدخل في هذا الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا نحو جاءني زيد اخوك وقام زيد وعمرو حيث
اسند الفعل اليهما على جهة قيامه بهما قيل المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة
غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه المرتبات فيكون المعنى ما اسند اليه الفعل لا تبعية او غير
تابع **مثل قام زيد** مثال الفاعل الذي اسند اليه الفعل وزيد في بعض النسخ **وزيد قائم ابوه**
ليكون مثالا للفاعل الذي اسند اليه شبه الفعل ثم لما فرغ عن بحث تعريف الفاعل شرع في بيان احكامه فقال
والاصل ان يلي الفعل اي الاولى ان يتصل الفاعل الفعل الذي اسند اليه بحيث لا يتخلل
بينه وبين الفاعل شيء من المفاعيل ولو احدها لان الفاعل كالجزء منه لان الفعل لا يفيد بدونه ولو

قال والاولى ان يليه لكان احصر واوضح اما الاول فلترك الفعل واما الثاني فلان الاصل يحتمل المعاني بخلاف
الاولى فانه لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلمراعات الاشتقاق وهي من المحسنات على ما عرف
في علم البديع فلذلك الفاء للنتيجة واللام للتعليل على ما مر في مبحث الوصف اي لاجل ان الاصل
في الفاعل ان يلي الفعل جاز ضرب غلامه زيد بنصب غلامه ورفع زيد اي
جاز هذا التركيب لتقدم معاد الضمير وهو زيد حكما لتقدم الفاعلية فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وامتنع
ضرب غلامه زيدا برفع غلامه ونصب زيد اي وامتنع هذا التركيب للزوم الاضمار
قبل الذكر لتاخير المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم الفاعل عليه وهذا عند الجمهور خلافا
للاخفش وابن جني فانهما جوزاه تمسكا بقول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل فان ضمير ربه عايد الى عدي وهو متاخر والجواب ان الضمير للمصدر لا لعدي اي جزى رب
الجزاء له لانه جزء المقدم عليه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر
بشرط التفسير فلم لم يعتبر التفسير بزيد كما اعتبر في تنازع الفعلين عند اعمال الثاني قيل الاضمار قبل الذكر بشرط
التفسير مختص بالعمدة والضمير في غلامه مضاف اليه وهو غير عمدة الا ترى انه لا يضمر المفعول في الاول اذا
اعمل الثاني عند تنازع الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسرا او ما قيل ان الضرورة قد دعت الى الاضمار
قبل الذكر في التنازع لشدة اقتضاء الفعل ولا كذلك ههنا اذ المفعول فضلة وفيه نظر لان الفعل المتعدي
في اقتضاء الفاعل والمفعول سواء فانه كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل يتوقف تصور ماهيته على المفعول
كالضرب مثلا فانه استعمال آلة التاديب في قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك
الآلة لا يتصور بدون ذلك المحل غاية ما في الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث يفوت بفواته والمفعول
ليس بركن فتحققت الضرورة في كلتا الصورتين واجيب بان المراد بالضرورة ضرورة تصحيح الكلام
دون ما ذكرتم من الضرورة يعني ان الاضمار قبل الذكر في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث وجد
التنازع في كلام العرب فيحتاج في تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة ههنا لصحة محل
ما روي على غير الاضمار ثم لما فرغ عن بيان بعض الاحكام الفاعل شرع في بيان حكم بعض آخر وهو وجوب

تقديمه وتاخيره فقال واذا انتفى الاعراب فيهما اي في الفاعل والمفعول لفظا
تيزا اي من حيث اللفظ والقرينة عطف على الاعراب اي انتفى القرينة حالية كانت او
مقالية على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر نحو ضرب موسى عيسى واكرم هؤلاء هؤلاء او كان
الفاعل مضمرا متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا
ضربت الا اياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل
بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها اي معنى الا وهو انما فانه يعني
الا في افادة القصر على ما هو المشهور عند النحاة نحو انما ضرب زيد عمرا ثم انما بمعنى ما والا بمعنى الا فقط
لكان في حمل انما بمعنى الا استعمال ثم كون انما بمعنى ما والا اختيار المصنف والا فالمذكور في المفتاح وغيره
هو ان انما متضمنة بمعنى ما والا لا انه بمعنى ما والا وقوله وجب تقديمه جزاء لقوله واذا
مع ما عطف عليه اي وجب تقديم الفاعل على المفعول اما في الصورة الاولى اي في صورة انتفاء الاعراب
فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس بخلاف ما لو وجدت قرينة مقالية نحو ضرب سعدى موسى وضربت
سعدى وضربت موسى العاقل عيسى العاقل بنصب العاقل الاول ورفع الثاني فان فيها قرينة مقالية
وهي تذكير الفعل في المثال الاول وتانيثه في الثاني واعراب الصفة في الثالث او حالية نحو اكل الكمثرى
عيسى فان فيه قرينة حالية وهو عدم صلاح الكمثرى للفاعلية فلا يجب تقديم الفاعل لعدم الالتباس فان
قيل قد اعتبر لزوم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة نحو موسى ضرب عيسى
واجيز الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتدأ والجملة الفعلية خبره والثاني ان يكون موسى مفعولا مقدما على
الفعل وكذا في اقائم زيد اجيز الوجهان احدهما ان يكون اقائم مبتدأ وما بعده فاعلا سادا مسد الخبر
والثاني ان يكون اقائم خبر المبتدأ اخره وكذا في غيرهما اجيز فيه الوجهان او الوجوه فلا بد من بيان الفرق
بين صورة الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه قيل الفرق مبني على تمهيد اصل وهو ان احد الوجهين
اذا كان على خلاف الاصل والآخر في الاصل فقصد ما يخالف الاصل ممتنع للالتباس اذ السامع
يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستقيم فيخل بالمقصود وان استويا اصالة ومخالفة

لا صل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق الذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل
والاستفسار فيكون جوازهما من باب الاجمال دون الالتباس والاجمال جائز والالتباس ممنوع واذا
عرفت هذا فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية او مقالية وقصدت فاعلية عيسى
كنت ملبسا حيث لا يسبق الذهن السامع الى تأخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى
فاعلية موسى وانت لم تقصده فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف موسى ضرب عيسى حيث يجوز في
موسى الوجهان لاستوائهما على المخالفة للاصل والابتدائية توجب تقديم المفعول على الفعل وهو خلاف
الاصل والابتدائية توجب تقديم كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف الاصل اذ الاصل في الخبر الافراد
فيستويان في خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وكذا اقائم زيد حيث يجوز في اقائم الوجهان لاستوائهما
على مخالفة الاصل على ما يتبين في تلك في موضعه ان شاء الله تعالى وعلى هذا فقس سائر الامثلة هذا هو الفرق
بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين والوجوه واما في الصورة الثانية اي في صورة كون الفاعل
ضميرا متصلا فلان اتصاله مانع من تأخيره لامتناع الفصل مع الاتصال والمراد بتقديم الفاعل ان لا يتخلل
المفعول بينه وبين الفعل فلا ينتقض بنحو زيدا ضربت واما في الصورة الثالثة اي في صورة وقوع المفعول
بعد الا او معناها فلانه لو اخر لانقلب الحصر وذلك لان المقصود منه قصر الفاعل على المفعول فلو قدم
المفعول على الفاعل تنقلب ذلك الى قصر المفعول اذ معنى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا ان زيدا ليس ضاربا
لاحد الا لعمرو فاما عمرو فيجوز ان يكون مضروبا بالغيره وبتقديم المفعول اي بقولك ما ضرب عمرا الا زيد
ينعكس ثم هذا اذا وقع المفعول فقط بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما نحو ما ضرب
الا عمرو الا زيد جائز عند المحققين سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الا عمرا على الفاعل بقرينة او قصد
استثناء امرين اي ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد حيث لا ينقلب الانحصار المقصود وذلك لان
الانحصار انما يقع فيما يلي الا فلو ذكر الفاعل بعد الا فالانحصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا
فكانك قلت الضارب زيد لا غيره ولو ذكر المفعول بعدها فالانحصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا
عمرا زيد فكانك المضروب عمرو لا غيره وذهب بعضهم الى انه لا يجوز ذلك سواء قصد استثناء عمرو

وتقديم الا عمرا على زيد او قصد استثناء امرين من امرين اما الثاني فللزوم استثناء شيئين من شيئين باداة
واحدة بلا عطف وهو لا يجوز لضعف الحرف واما الاول فللزوم الالتباس بالثاني ثم لما بين المواضع
التي وجب فيها تقديم الفاعل على المفعول شرع في بيان المواضع التي وجب فيها تأخيره عنه فقال
واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير عائد الى مفعول نحو قوله تعالى واذا
ابتلى ابراهيم ربه او وقع الفاعل بعد الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد او بعد معناها
اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به اي بالفعل مفعوله اي مفعول الفعل و
هو اي الفاعل غير متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني الا انت وقوله وجب
تأخيره جواب الشروط السابقة اي وجب تأخير الفاعل عن المفعول اما في الصورة الاولى
اي في صورة اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما في الصورة الثانية
اي في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب القصر المقصود لان المقصود منه قصر المفعول
على الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول لانقلب ذلك اي قصر الفاعل على المفعول اذ قولنا ما ضرب
عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا لاحد الا لزيد واما زيد فيجوز ان يكون ضاربا بالغيره وتقديم الفاعل
اي بقولك ما ضرب زيد الا عمرا ينعكس ثم هذا اذا وقع مجرد مفعوله بعد الا او معناها اما اذا وقع
بعد الا او معناها كلاهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا فانه جائز لبقاء الانحصار المقصود على حاله وقيل لا حاجة
وقيل لا حاجة الى هذا التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف لان مثل هذا التركيب محمول على كلامين فيكون عمرا
معمول فعل محذوف ليس فيه تقديم فاعل على مفعول واما في الصورة الثالثة اي في صورة اتصال
المفعول لان اتصال المفعول مانع عن تأخيره لمنافاة الاتصال الفصل وانما قال وهو غير متصل احترازا
عما اذا كان الفاعل متصلا ايضا مثل ضربتك فانه يجب تقديم الفاعل على المفعول كما مر وقد يحذف
الفعل كلمة قد للتقليل واللام للعهد اي قلما يحذف الفعل الرافع الفاعل لقيام
قرينة اللام بمعنى الوقت لا العلة لان قيام القرينة شرط للحذف لا علة بل العلة الايجاز
والاختصار اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف وقوله جوازا

صفة مصدر محذوف اي وقد يحذف حذفا جايزا للايجاز والاقتصار مع حصول الغرض كقولك
زيد خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول اي هو مثل مقولك وزيد بدل من المقول اي زيد او
محكي وفي بعض النسخ في مثل زيد في موضع كقولك زيد وهو ظرف لقوله جوازا فعلى هذا يكون زيد مضافا
اليه والرفع محكي على التقديرين وقوله لمن قال الجار والمجرور صفة زيد وكلمة من موصولة وقال صلة
اي زيد المقول للذي قال من قام كلمة من استفهامية مبتدأ وقام خبره والجملة الاستفهامية
مقول قال فزيد الواقع في الجواب فاعل فعل محذوف اي قام زيد فحذف الفعل لوجود القرينة و
هو قام المذكور في السوال فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير زيد قام ليطابق الجواب
السوال وهو من قام لانه جملة اسمية فوجب ان يكون الجواب كذلك قلت لم يكن ذلك الا بتقدير الخبر
قيل لو جعل هذا من باب حذف الخبر يطابق السوال صورة ولا يطابقه معنى لان قولك من قام سوال عن
فاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يحتمل (?) الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق الجواب السوال من حيث المعنى
او يقال حذف الخبر يوجب حذف الجملة يوجب شطرها والقليل في الحذف اولى ثم حذف الفعل كما
يكون بقرينة السوال المحقق كما في المثال المذكور يكون بقرينة السوال المقدر كقول ضرار بن نهشل في مرثية
بن نهشل ليبك يزيد ضارع لخصومة الواو في قوله وليبك ليست بجزء من
في البيت بل هي عبارة المصنف لعطف مثال على مثال لقوله ليبك وقوله ليبك امر غايب مبني
للمفعول وقوله يزيد غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ليبك و
قوله ضارع فاعل فعل محذوف لان الشاعر لما امر بالبكاء بقوله ليبك يزيد اي على يزيد على صيغة
المجهول حرك السامع ان يسال قائلا من يبكيه وجعل هذا السوال المقدر كالمحقق فاجاب بقوله ضارع
اي عاجز من خصمه عند الخصومة فحذف الفعل لدلالة السوال المقدر عليه واللام في قوله لخصومة بمعنى
الوقت متعلق بقوله ضارع وان لم يعتمد لان الجار والمجرور يكفيه رايحة الفعل اي يبكيه من يعجز
عند الخصومة او بقوله يبكيه المقدر والمراد بالخصومة خصومته غيره معه اي خصومته مع غيره وانما يبكيه
وقت الخصومة لضعف حاله وقلة اخوانه وان يزيد كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء وقيل اللام

للعلة ان اريد خصومته غيره معه وفيه نظر لان الخصومة لا تصلح علة للبكاء بل العلة عجزه وقت
خصومته غيره اياه لكون يزيد ظهير الضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى الوقت على كلا التقديرين
واجيب بان حمل اللام على العلة على تقدير ان يكون قوله لخصومة متعلقا بقوله ضارع لا بقوله يبكيه المقدر
اي ضارع لاجل خصومة غيره معه هذا البيت من كتاب سيبويه آخره ومختبط مما تطيح الطوائح
قوله ومختبط على ضارع اي يبكيه ضارع ومختبط وهو سائل العطايا من غير وسيلة وانما مختبط يبكيه
لان يزيد معطي السائلين من غير وسيلة وقوله مما تطيح الطوائح اي مما تهلك الحوادث ما متعلق
بقوله يبكيه المقدر او بقوله مختبط وكلمة من للسببية وما مصدرية والمضارع بمعنى حكايت حال ماضية
الاطاحة هو الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على خلاف القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطيحات
والمطيحة هي الحادثة المهلكة اي يبكيه مختبط لاجل اطاحة الطوائح ماله لاجل اهلاك المهلكات
ماله او متعلق بقوله ليبك يزيد لاجل اطاحة الطوائح يزيد اي لاجل اهلاك المهلكات يزيد ومعنى البيت
ينبغي ان يبكي على يزيد كل ذليل لا ناصر له وكل فقير سايل اصابته حوادث الزمان واهلكت ماله ولم يجد
من يعيشه فان يزيد ناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير وقوله ووجوبا عطف على قوله جوازا
اي ويحذف حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك اي
في مثل هذا الكلام وقوله احد مرفوع على انه فاعل فعل محذوف يفسره استجارك وتقديره وان استجارك
احد من المشركين استجارك والمراد بالمثل كل ما فسر فيه المحذوف فيجب فيه الحذف لئلا يلزم الجمع
بين المفسر والمفسر فان قيل فليكن الجمع كما في المفسر بأي وان وعطف البيان نحو رايت
غضنفرا اي اسدا ونحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم ونحو جاءني ابو الفضل زيد قيل ذلك تفسير
المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثمه ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى
المفسر محذوفا فلا يكون المفسر تفسير المحذوف ثم لما فرغ عن بحث حذف الفعل وحده شرع في
بحث حذف الفعل والفاعل جميعا فقال وقد يحذفان معا (?) اي الفعل والفاعل لقيام قرينة نحو
مثل نعم لمن قال صفة نعم الجار والمجرور صفة نعم اي نعم المقولة لمن قال او حال اي مثل نعم قوله

ثم قال اقائم زيد تقديره نعم قام زيد وحذف الفعل والفاعل بدلالة نعم التي للتصديق ما سبق وحذف
الجملة ههنا جائز لا واجب ونعم قرينة لا ساد مسد الجملة كذا قالوا وللقائل ان يقول ان سد الشيء مسد غيره
قد يكون بان يفيد فائدته كما في اقائم الزيدان ولا شك ان نعم يفيد فائدة الجملة المحذوف فيكون السؤال
قرينة الحذف ونعم ساد مسد المحذوف فينبغي ان يكون حذف الجملة ههنا واجبا على ان الحكم لم يحتمل بعد
حرف التصديق في موضع وذا امارة الوجوب والجواب عنه ظاهر فليتامل ثم لما فرغ عن بيان بعض
احكام الفاعل شرع في بيان حكم آخر له وهو الاضمار عند التنازع وذكر سائر احكام التنازع تطفلا
فقال اذا تنازع الفعلان اسما ظاهرا بعدهما اي بعد الفعلين قوله ظاهرا مفعول تنازع
لان تنازع متعد الى مفعولين تقول نازعته الثوب فيتعدى تنازع الى واحد فيكون من باب تجاذبنا
الثوب لا من باب تضارب زيد وقوله بعدهما صفة ظاهرا اي ظاهرا واقعا بعدهما وانما ذكر
الفعلين لاصالة الفعل والتنازع لا يختص بالفعلين بل يجري في غيرهما من الصفات ايضا نحو
زيد ضارب ومكرم عمروا وبكر شريف وكريم ابوه وغير ذلك وهذا بيان لاقل ما يتحقق فيه التنازع
ولا يختص التنازع بالفعلين بل يجري في اكثر منهما ايضا نحو ما جاء في الصلوات الماثورة كما صليت
وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابرهيم فان هذه الخمسة تنازعت في على ابرهيم وانما
قيد بالظاهر احترازا عن الضمير فان التنازع لا يجري فيه بل يتحقق ما يليه وليس فيه جواز اعمال كل واحد
منهما فاذا قلت ضربت واكرمت على صيغة المتكلم او ضرب واكرم على صيغة الغائب او ضربك
واكرمك على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل به ما يقتضيه ولا يمكن اعمال احدهما فيما اتصل
بالآخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر فلما يجري في المتصل لم يجر
في المنفصل ط و اللباب وانما قيل بعدهما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما يتعلق بالفعل
الاول لانه يستحقه هو القبل المتكلم بالثاني فلا يكون فيه محال نزاع فلا يكون من هذا الباب
كقولك زيدا ضربت واكرمت وضربت زيدا واكرمت فان قيل التنازع لا يتحقق في
تركيب ما عند احد لان البصريين ذهبوا الى اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول وحذف

المفعول

وحذف المفعول ان استغنى عنه والا اظهر والكوفيين الى الاعمال الاول واضمار الفاعل والمفعول
في الثاني الا لمانع مانع فيظهره على ما سيأتي في المتن فكيف قال واذا تنازع الفعلان الى آخره قيل المراد
بالتنازع التنازع في الطلب دون التركيب فيكون المعنى واذا توجه الفعلين الى اسم واحد في الطلب
والفاء في قوله فقد يكون جواب اذا فعلى هذا يكون الفاء في قوله فان اعملت للتفسير ويحتمل ان
يكون الفاء للتفسير والجزاء محذوف تقديره واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما جاز اعمال كل واحد
منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فان اعملت ايضا للتفسير ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير وجزاء الشرط
قوله فان اعملت الثاني الى آخره اي قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية اي فاعلية الاسم
الظاهر وياء النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اي في كونه فاعلا نحو ضربني واكرمني
زيد وقد يكون واقعا في المفعولية اي مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا نحو ضربت
واكرمت زيدا وقد يكون واقعا في الفاعلية والمفعولية مختلفين في الاقتضاء بان تقتضي
احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والآخر مفعوليته ايضا نحو ضربني واكرمت زيدا وانتصاب
قوله مختلفين على انه حال من الفعلين اللذين هما فاعل المصدر المضاف اليها المدلول عليهما بالضمير المستكن
في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف اي وقد يكون تنازع الفعلين واقعا
في الفاعلية والمفعولية معا حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك
هو المصدر فيتحد عامل الحال وصاحبها وللقائل ان يقول لو كان في ذلك حالا من الفعلين المقدرين وعامله
المصدر المدلول عليه بالضمير ظاهر المستكن في قوله فقد يكون يلزم اعمال الضمير العائد الى المصدر في الحال
وصاحبها لا محالة وهو ممتنع ويمكن ان يجاب بانه حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير فيكون
حالا من مفهوم الكلام وعامله المصدر المفهوم من الكلام والحال يصح ان يكون عاملها معنوي
مفهوما من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب مفهوم الكلام لا من باب اعمال الضمير ويمكن
ان يقال انه خبر كان محذوف اي لكان الفعلان مختلفين على ان كان احدهما فاعلا والآخر مفعولا
وقوله ويختار البصريون بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسر لايقاع الفصل بين المنسوب

الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمنع المجاورة اى يختار النحاة المنسوب الى البصرة اعمال
الثانى عطف الجزء المحذوف اى اذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل واحد
منهما ويختار البصريون اى نحاة البصرة اعمال الثانى مع تجويز اعمال الاول فالاختلاف فى الاختيار
والاولوية دون الجواز واحتجوا بان الفعل الثانى اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذه اقدر و
اعمال الفعل الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول وهو خلاف الاصل اذ الاصل فى المعمول
ان يلى عامله وباستفاضة الاستعمال على ذلك فى القران وكلام الفصحاء رضى الله عنهم ومما ورد فى كتابه
حيث اعمال الثانى [illegible] اذ لو اعمل الاول قيل اقرءوه لاختيار اضمار المفعول فى الثانى
عند اعمال الاول ومنه قوله تعالى اتونى افرغ عليه قطرا حيث اعمل الثانى اذ لو اعمل الاول لقيل افرغه
لما مر ومنه قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهبا
حيث اعمل الثانى والا لقيل واستشعرته كما ذكر ومنه قول الاخر قضى كل ذى دين فوفى غريمه
وعزة ممطول معنى غريمها حيث اعمل الثانى فى كلا المصراعين اما فى المصراع الاول فلانه لولا
ذلك لقيل فوفاه لما قلنا واما فى المصراع الثانى فلانه لولا ذلك لقيل معنى هو غريمها
باظهار الضمير فى معنى لانه صفة جرت على غير من هى له حيث وقع خبر العزة وهو صفة الغريم حيث
اسند اليه والصفة اذا اجرت على غير من هى له يجب فيها ابراز الضمير اذ لم يضمر على شريطة
التفسير فلما لم يبرز الضمير دل انه قد اعمل الثانى بخلاف ما لو كان الغريم معمولا لقوله معنى فانه
لا يجب ابراز الضمير فى ممطول لانه وان كان صفة جرت على غير من هى له حيث وقع خبر لعزة
وهو صفة الغريم الا ان ضميره اضمر بشريطة التفسير لان الغريم تفسير الضمير فلا يجب فيه ابراز
وقع خبر لعزة وهو صفة الغريم الضمير ويختار الكوفيون اى نحاة الكوفة اعمال الفعل الاول
مع تجويز اعمال الثانى واحتجوا بان الاول اسبق الطالبين فهو باعطاء المطلوب اولى ولان فى اعمال الثانى
يلزم الاضمار قبل الذكر وكذلك اعمال الاول لكان اولى وبقول امرء القيس شعر فلو انما
اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال فان كفانى ولم اطلب تنازعا فى قليل و

اعمل كفانى فيه حتى ارتفع به مع امكان اعمال الثانى وهو لم اطلب اذ لا تفاوت فى النظم
بين رفع قليل ونصبه مع ارتكابه خلاف الاصل وهو حذف المفعول الى الاتفاق فلولا ان اعمال الاول
مختار لما اختاره الشاعر الفصيح اذ الفصيح لا يختار الا الوجه المختار فلما اختاره دل على ان
اعمال الاول هو المختار وجوابه يأتى فى المتن ثم لما بين ان المختار اعمال الثانى عند البصريين
واعمال الاول عند الكوفيين شرع فى تفسير مذهبهما وبيان كيفية الاعمال فقال فان اعملت
الثانى الفاء للتفسير وانما بدأ بتفسير اعمال الثانى لانه الاولى والاكثر استعمالا اى فان اعملت
الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين سواء كان الثانى مقتضيا للفاعل او المفعول اضمرت
الفاعل فى الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر اى على موافقة
الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو ضربنى
واكرمت زيدا وضربانى واكرمت الزيدين وضربونى واكرمت الزيدين وضربتنى واكرمت
هندا وضربتانى واكرمت هندين وضربننى واكرمت الهندات قوله دون الحذف
ظرف اضمرت اى دون حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله
بدونه الا اذا سد شيء مسده كما فى ما جاءنى الا زيد وفى ضرب زيد على صيغة المجهول بخلاف اضمار
قبل الذكر فانه جائز فى العمدة بشرط التفسير نحو قل هو الله احد ونعم رجلا فان قيل لم لا يظهر الفاعل
فى الاول عند اعمال الثانى لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قيل لو اظهر ذلك لزم التكرار
وهو قبيح ولا يصار اليه مع امكان الاضمار خلافا للكسائى مفعول مطلق لفعل محذوف
اى يخالف القول بالاضمار دون الحذف خلافا للكسائى فانه يقول بحذف الفاعل دون اضماره
تحرزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فى العمدة فى الجملة جائز نحو
نعم رجلا وقل هو الله احد بخلاف حذف الفاعل من دون سد شيء مسده نحو قوله تعالى اسمع
وابصر حيث حذف بهم فى الثانى وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما قام وما قعد الا انا حيث حذف
الا انا فى الاول وهو فاعل ونحو [illegible] واو ونحو اكرموا القوم حيث حذف

فان قيل قد جاز حذف الفاعل بدون [illegible] شيء مسده [illegible]

الفاعل وهو الواو لفظا لئلا يلتقي الساكنان وان ألقيت خطًا لئلا يلتبس الجمع بالواحد
ونحو اطعام في يوم ذي مسغبة حيث حذف الفاعل المصدر قيل ان المصدر قاصر في
العمل لا يجب فيه وجود الفاعل فقوله تعالى اطعام في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم
الاقتضاء كما في الجوامد لا من باب حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من
باب حذفه نسيا منسيا والمحذوف في باب التنازع نسيا منسيا ويظهر اثر الخلاف بين القائلين
بالاضمار وبين القائلين بالحذف في التثنية والجمع دون الواحد لكون الضمير بارزا فيهما ومستترا فيه
فيقال في الاضمار ضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون وفي الحذف ضربني واكرمني
الزيدان والزيدون بخلاف ضربني واكرمني زيد حيث لا يظهر اثر الخلاف فيه صورة بل معنى فان
الفاعل في الفعل الاول مضمر مستتر عند القائلين بالاضمار محذوف عند القائل بالحذف وقوله وجاز
جملة معترضة لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية اي وجاز اعمال الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل وقوله
خلافا للفراء مفعول مطلق اي بخلاف القول بالجواز خلافا للفراء فانه منع جواز ذلك للزوم
احد المحظورين الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وروي عن الفراء تشريك الرافعين او الاضمار
بعد الاسم الظاهر كما في صورة تاخير الناصب يقال ضربني واكرمني زيد وضربني واكرمته زيد هو
ورواية المتن غير مشهورة عنه وقوله وحذفت المفعول عطف على قوله اضمرت الفاعل
اي وان اعملت الثاني حذفت المفعول ان اقتضى الفعل الاول المفعول ان استغني عنه
بهذا الاشتراط استغني عن الخبر لتقديم ما يغني عنه والجار والمجرور اعني عنه مفعول ما لم يسم فاعله اي
حذفت المفعول ان كان مما استغني عنه بان لم يكن مفعولا لافعال القلوب نحو ضربت واكرمت له
ضربني زيد واعطيت واعطاني زيد درهما لان المفعول فضلة فلا ضرورة في الاضمار قبل الذكر مع عدم
دلالة الاسم الظاهر عليه وانما لم يذكر مثل هذا المفعول تحرزا عن سماجة التكرار وانما لم يظهر ذلك
تحرزا عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة واما الاضمار في قولهم ربه رجلا فتيانا والا اظهرت
اي وان لم يستغن عنه اي عن المفعول كان مما لم يستغن عنه بان كان مفعولا ثانيا من باب علمت

وكان الاول

وكان الاول مذكورا اظهرت المفعول نحو حسبني زيدا منطلقا وحسبت زيدا فان حسبني وحسبت
لما تنازعا في منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت وجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلق الاول لئلا
يلزم الاقتصار على احد المفعولين ثم لما فرغ عن تفسير مذهب البصريين اي بيان كيفية اعمال الفعل الثاني
شرع في تفسير مذهب الكوفيين وبيان كيفية اعمال الفعل الاول فقال وان اعملت الاول عطف
على شرطية السابقة وهي قوله فان اعملت الثاني اي وان اعملت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين
سواء كان مقتضيا للفاعل او المفعول اضمرت الفاعل في الفعل الثاني اذا اقتضى الفاعل على
وفق الظاهر نحو ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين
واضمرت المفعول ايضا في الفعل الثاني اذا اقتضى المفعول على القول المختار على وفق الظاهر
نحو ضربني وضربته زيد وضربني وضربتهما الزيدان وضربني وضربتهم الزيدون وانما اضمرت المفعول
في الثاني لان اضماره قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو مقدم على الضمير في الفعل الثاني
حكما فلا يحذف مع امكان اضماره الا ان يمنع مانع فيظهر استثناء مفرغ اي اضمرت
المفعول على المختار في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار فيجب اظهار المفعول وهو
ما اذا كان مفعولا ثانيا من باب علمت مع ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر مثل حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا في منطلقا واعمل الاول وهو حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني
وهو منطلقين لمانع يمنع اضماره وهو انه لو اضمر مفردا خالف سيبويه لمن هو له وهو المفعول
الاول وذا غير جائز لوجوب اتحادهما فيما صدقا عليه في هذا الباب ولو اضمر مثنى خالف المعاد
وهو قوله منطلقا فلما امتنع الاضمار وجب اظهاره وان كان للظاهر بضمير نحو حسبني وحسبته
اياه زيد منطلقا ثم لما فرغ من ذلك شرع في بيان جواب ما تمسك به الكوفيون بقوله
امرء القيس من اكتفائي ولم اطلب تنازعا في قليل واعمل كفاني فقال وقول امرء القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال الى آخر القول يعني المقول اي مقول بيت

باب التنازع لفساد المعنى اى لاجل فساد معنى البيت على تقدير توجههما الى قليل لزم التناقض من المال حينئذ

وخلاف المقصود لان كلمة لو تجعل المثبت من شرطه وجزائه او عطف على احدهما منفيا والمنفى من

كل واحد من ذلك مثبتا فاذا قلت لو اكرمتنى اكرمتك فان الاكرامان منفيا واذا قلت

لو لم تكرمنى لم اكرمك فان الاكرامان ثابتان فعلى هذا قوله فلو انما اسعى لادنى معيشة يستلزم انتفاء

سعيه لادنى معيشة اى انتفاء طلبه لتعليل من المال لانه ثبت وقع فى سياق لو وكذا قوله كفانى فى

من المال لا كما زعموا يلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب متوجها الى قليل من

المال كما زعموا استلزم كونه طالبا لتعليل من المال لانه صار مثبتا بالعطف على جواب لو فيلزم

من المصراع الاول ان لا يكون طالبا لتعليل من المال ومن الثانى ان يكون طالبا له وهو تناقض من المذكور ان

وكذا يلزم من الاول انتفاء كفاية قليل من المال وهو اقتضاء ثبوت طلبه وهو غير مقصود فثبت ان الفعل الاول

غير متوجه الى ما توجه اليه الفعل الثانى بل الاول متوجه الى قليل من المال والثانى متوجه الى المجد المؤثل وهو

ملك العظيم ودلالة البيت الثانى وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى فيكون

المعنى لو ثبت سعيى لادنى معيشة كفانى قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثل ولكنما اسعى لمجد مؤثل فلا

يكون من باب التنازع اذ شرطه ان يكون الفعلان متوجهين الى شىء واحد وقال الفاضل الهندى

فى قوله ولم اطلب للحال دون العطف فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف

المقصود ويكون المعنى ما ثبت سعيى لادنى معيشة وما كفانى قليل من المال والحال انى لم اطلب

قليلا من المال فيكون من باب التنازع باعمال الاول فيه نظر لان الحال قيد العامل فيستلزم

كون الشرط ملزوما للكفاية مقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك لتحقق السعى لادنى معيشة مع

كفاية قليل من المال مطلقا سواء طلبه او لم يطلبه نعم يمكن ان يكون البيت من هذا الباب باعمال

باعمال الاول وحذف المفعول من الثانى على غير المختار ان كان قوله ولم اطلب عطفا على

الجملة الشرطية دون الجزاء او كان حيث لا يكون حينئذ فى سياق لو فلا يصير مثبتا فلا يفسد

المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امرء القيس مبتدا وقوله وليس منه خبره وقوله

لكن

كما فى البيت جواب لو وفى الكافية بدل من قوله قول امرء القيس واضافة الفساد الى المعنى

اضافة المصدر الى الفاعل ثم المصنف لما اخرج مفعول ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل الذى هو

على جهة قيامه به شرع فى تعريفه بحده على حدة فقال مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل لم

يذكر فاعله وانما لم يفصل بينه كما فصل المبتدا لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين

فاعلا كل مفعول حذف فاعله واقيم كلمة كل لبيان الاطراد فلا يكون ذكره هنا مستنكرا

وقوله فاعله حذف صفة مفعول وهو تاكيد للضمير المستتر فى اقيم اى واقيم ذلك المفعول مقام

وانما اكده لئلا يتوهم اسناد اقيم الى قوله مقامه فان قيل هذا الحد صادق على الربيع فى قولهم

انبت الربيع البقل حيث كان فى الاصل مفعولا فيه اى انبت الله البقل وقت الربيع فهو

مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا فصدق

حد الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول ثم لما فرغ عن تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع

فى بيان شرطه فقال وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل

الى فعل او يفعل وصيغة الصفة الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل فى هذا الشرط نحو

افتعل واستفعل وغيرهما مما بنى للمفعول قيل فى هذا الكلام حذف معطوف اى الى فعل و

يفعل او نحوهما مما بنى للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويفعل مجرد اللفظ واللفظ اذا اريد به

مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر مسماه بها كما فى لكل فرعون موسى

اى لكل جبار عادل قاهر والصفة المشتهرة لمسمى فعل ويفعل كونه ماضيا مجهولا او مضارعا

مجهولا او كونه صيغة المبنى للمفعول فيكون المعنى ان تغير صيغة الفعل الى الماضى المجهول والمضارع

المجهول او ان تغير صيغة الفعل المبنى للفاعل الى صيغة الفعل المبنى للمفعول ثم لما فرغ

كان تعريف مفعول ما لم يسم فاعله موهما بان كل مفعول صالح للاقامة مقام الفاعل

شرع فى بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال ولا يقع المفعول الثانى من

باب علمت مقام الفاعل لان المفعول الثانى مسند الى الاول اسنادا تاما فلو اسند المفعول

هو مقامه

الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد
عمرو اذ فاعل ضرب وان كان مسندا ومسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام وكذا لا يقع المفعول
الثالث من باب علمت مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا
وكذا مفاعيل عند البعض نحو اعلم موسى عيسى فاضلا بخلاف اعلمت زيدا اشنؤه ذاهبة والمفعول
له والمفعول معه كذلك اي المفعول له والمفعول معه كذلك مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث
من باب علمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما الاول فلان المفعول له جواب لم ويبطل الجواب
عن اللمية قبل تمام الحكم وفيه نظر لان هذا الدليل يوجب ان لا يجوز اقامة المفعول له بعد اظهار
اللام ايضا لانه جواب لم وقد جاز ذلك بالاتفاق يقال ضرب للتاديب وما يقال لا نسلم انه
بعد اظهار اللام جواب لم فقبيح لانه لا يخفى لان المفعول له باللام انما يقع جوابا للم لكونه صالحا للجواب
للجواب بلم ولا يتفاوت تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب
يصلح جوابا لمن قال لم ضربت كما ان تاديبا يصلح لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا بالبرهان
وعلل بعض الشارحين بان النصب فيما قصد عليته مشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا
فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظر لانه يلزم من هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة تشعر
بالعلية وليس الامر كذلك بل المنع مطلق ولان هذا الدليل يقتضي امتناع اقامة الظرف
ايضا لان النصب والاشعار فيما قصد ظرفيته مشعر بالظرفية فلو اقيم مقام الفاعل فات النصب
والاشعار وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو اسند اليه
الفعل فلا يخلو اما ان يحذف الواو عند اسناد الفعل اليه او لم يحذف
ام لا فان حذف فات ماهية المفعول معه ويخرج عن كونه مفعولا معه وان لم يحذف يمتنع الاسناد
اذ الواو يمنع الاسناد ولما تم بيان المفاعيل التي لا تقع موقع الفاعل شرع في بيان ما يقع موقع
الفاعل فقال واذا وجد المفعول به بلا واسطة في الكلام مع غيره من سائر المفاعيل التي تقع
موقعه وهي المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول به بواسطة

حرف جر تعين له اي تعين المفعول به لاقامته مقام الفاعل لكون اسناد الفعل اليه واما تعين
لان الفعل المجهول مبني لمن هو مسند اليه حقيقة والى غيره من الملابسات مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة
مع امكانه فان قيل لم لا يترجح المفعول المطلق والزمان على المفعول به باعتبار ان كل واحد منهما جزء
مدلول الفعل لان الفعل يتضمن المصدر والزمان وكذا المكان باعتبار انه مستلزم مدلوله لان كل
مصدر يستلزم المكان بخلاف المفعول به فانه لا يقتضي مدلوله من حيث ان المصدر يقتضي
المحل من جهة وقوعه عليه ولا يستلزم فان الضرب في ضربت زيدا مثلا وان استلزم المحل من جهة
وقوع المصدر على ذلك المحل لكن لا باعتبار المصدرية بل باعتبار صفة التعدية فان المصدر يمكن ان يكون
بدون المفعول به كالقيام والقعود وغيرهما من المصادر اللازمة فيثبت ان احتياج الفعل الى
هذه المفاعيل اشد من احتياجه الى المفعول به فلم لا يترجح هي عليه قيل انما لا يترجح هي عليه لان
فعل المجهول غير مبني لواحد من هذه المفاعيل فكان مجازا عليها فلذلك تقول ضرب زيد
يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد
الفاء للتعليل وهذا تعليل على التمثيل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكان قائلا قال كذا
لانه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غيره من المفاعيل التي لا تصلح للاقامة فان قوله يوم الجمعة
ظرف زمان وقوله امام الامير ظرف مكان وقوله ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
وقوله في داره مفعول به بواسطة حرف الجر مع المفعول به بلا واسطة حرف الجر اقيم مقام الفاعل
ولقائل ان يقول ان قوله في الدار مفعول به بواسطة حرف الجر مع ان المفعول به بواسطة حرف الجر
على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث جعل تقدير في شرط نصب
المفعول فيه لا شرط نفس المفعول فيه فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير مفعول به بالواسطة
وايضا ان يقول ان كلام المصنف غير منتظم فان قوله اذا وجد وقوله فتعين وقوله
تقول امور مستقبلة وقوله تعين زيد ماض اللهم الا ان يحمل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله
تعالى يوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات والارض فان لم يكن تامة لانا قلنا اي فان لم توجد

نفس

المفعولين بلا واسطة فی الکلام فالجمیع سواء ای فجمیع المفاعیل مستویة فی الاقامة ای
الجمع فی عدم بناء الفعل المجهول له وکون الاسناد الیه مجازا فان قیل فی کلام الشیخ رحمه الله نوع
اشکال وهو انه لو ارید جمیع المفاعیل مع المفعول به لا یستقیم لاقتضائه علی قوله فان لم یکن وان ارید جمیع ما سوی
المفعول به فهی سواء مطلقا وجد المفعول به اولم یوجد قیل المراد وان لم یوجد المفعول به فجمیع ما سواه سواء
فی جواز الاقامة وعند وجوده کانت سواء فی عدم جواز الاقامة او یقال المراد ان لم یوجد المفعول به
فجمیع ما ذکر فی الترکیب المذکور من المفاعیل سواء وان لم یوجد فجمیع ما ذکر مستحقا فیه لیس سواء
لترجیح المفعول به ولو قال والا فالبواقی سواء لکان اخصر لترک فعل الشرط واوضح لان لفظ الجمیع یوهم
خلاف المقصود علی ما عرفت **والمفعول الثانی من** مفعولی **باب اعطیت** والمراد بباب اعطیت
کل فعل متعد الی المفعولین ثانیهما غیر الاول فیتنا و**ل** الفعل المفعول الاول من الفعل متعدی الی
مفعولین ثانیهما غیر الاول **اولی** من المفعول الثانی فی اقامته مقام الفاعل لان المفعول الاول
من اعطیت زیدا درهما فیه معنی الفاعلیة اذ هو عاط ای آخذ وکذا المفعول الاول من کسوت زیدا
جبة فیه معنی الفاعلیة فهو مکتس وفی الثانی منهما معنی المفعولیة لانه ماخوذ ومکتسی وما فیه معنی الفاعلیة
فهو انسب واولی باقامته مقام الفاعل ویجب اقامته عند اللبس نحو اعطی زید عمرا فان کل واحد
من مفعولیه یصلح ان یکون آخذا وماخوذا بخلاف اعطیت زیدا درهما فان الثانی لا یصلح ان
یکون آخذا بل تعین لکونه ماخوذا فلا لبس فی اقامته ثم لما فرغ عن بحث الفاعل ومفعول ما لم یسم فاعله
شرع فی بحث المبتدا والخبر فقال **ومنها المبتدأ والخبر** مبتدا تقدم الخبر والجملة
عطف علی قوله ومنه الفاعل ای من المرفوعات المبتدا والخبر انث الضمیر باعتبار تانیث
المعاد وذکره لتذکیر الخبر وفی بعض النسخ ومنه المبتدا والخبر ای ومما اشتمل علی علم القاعدة
المبتدا والخبر وفی بعض النسخ المبتدا والخبر فعلی هذا یکون المبتدا مبتدا محذوف
الخبر ای ومنها المبتدا والخبر او منه وانما حذف الخبر اکتفاء بما ذکر فی المفاعیل وکذلک
ولک فی سائر المرفوعات الآتیة وانما جمع المبتدا والخبر فی فصل واحد لمکان التلازم بینهما

علی ما هو الاصل

علی ما هو الاصل او الاصل فیهما اذ ذکرا احدهما ذکر الآخر واما لحذف احدهما فخلاف الاصل و
لاشتراکهما فی کون عاملهما معنویا وغیر ذلک **فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل**
اللفظیة قوله المبتدا مبتدا وهو ضمیر الفصل لا محل له من الاعراب وقوله الاسم خبره وقوله المجرد
صفة الاسم وقوله اللفظیة صفة العوامل ای یکون اللفظ بمعنی التلفظ ای العوامل المنسوبة الی اللفظ
نسبة المفعول الی المصدر ونسبة الجزئیات الی الکلیات وعلی الاول یکون اللفظ بمعنی التلفظ ای
العوامل المنسوبة الی لفظ اللفظ وتلک العوامل فیکون العوامل ملفوظة وعلی الثانی بمعنی الملفوظ ای
العوامل المنسوبة الی الاشیاء الملفوظ ولاشیاء الملفوظة کلیة والعوامل بعض جزئیاتها وفی قید الاسم
احتراز عن الفعل فانه لا یقع مبتدا والمراد بالاسم اعم من ان یکون اسما لفظا او تقدیرا فیدخل فیه
سواء علیهم انذرتهم ام لم تنذرهم وتسمع بالمعیدی خیر من ان تراه وجوه ان زیدا منطلق وفی قید المجرد
عن العوامل اللفظیة احتراز عن الاسم الذی یدخل فیه عامل لفظی وانما اطلق العوامل اللفظیة ولم یقیدها بما
کان وان وعلمت کما فسره العلامة جار الله فی المفصل لانه عرف المبتدا وحده فالحری ان یطلق بخلاف
جار الله حیث قصد بیان ما هو المشترک بین المبتدا والخبر فقال هما الاسمان المجردان عن العوامل اللفظیة
للاسناد فالمشترک بینهما التجرد عن العوامل التی من شانها ان تدخل علیها وهی الابواب الثلثة ودود
الاول لا یرد علی المصنف قولهم بحسبک درهم فان قولهم بحسبک مبتدا ولیس بمجرد عن مطلق العوامل اللفظیة
لان الباء زائدة والحروف الزائدة مما لا یعتد به وقوله **مسندا الیه** حال من الضمیر المستکن فی قوله المجرد
والجار والمجرور مفعول ما لم یسم فاعله لقوله مسندا وهو ای العامل لانه حال یعتمد علی ذی الحال وفیه احتراز
عن خبر المبتدا والقسم الثانی من المبتدا فانه خارج من هذا القسم فان قیل ما له الی الفصل فی حد المبتدا دون
حد الفاعل والمفعول ما لم یسم فاعله قیل اکتفی فی بعض الحدود بالحصر لیستفاد من المقام لکان الاطراد
والانعکاس صرح بالحصر هنا ردا علی من زعم ان اسم الفعل مبتدا وفاعله ساد مسد الخبر کاقائم الزیدان
لانه مسند الی المسند الیه ولانه اسم لا صفة واقعة بعد حرف النفی والاستفهام وفیه نظر لان ضمیر الفصل
تقتضی قصر الخبر علی المبتدا دون العکس فاذا قلت زید هو المنطلق کان الانطلاق مقصورا علی زید

لان زيدا مقصور على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المسند اليه والصفة الواقعة
بعد حرف النفي والاستفهام مقصورين على المبتدا لان المبتدا مقصور على الاسم المذكور والصفة المذكورة
فلا يحصل لضمير الفصل دخل لان الاسم والصفة المذكورة مبتدا بخلاف واجيب بانه قد يجي لقصر المبتدا
على الخبر كما يقال الكرم هو التقوى ومنه قوله تعالى واولئك هم المفلحون اي اولئك هم المقصورون على الفلاح
لا يتعدى الفلاح منهم الى غيرهم وما نحن فيه من هذا القبيل فيكون المبتدا مقصورا على الاسم المذكور والصفة المذكورة
فلا يكون المبتدا غيرهما فيحصل به رد زعم فان قيل التجرد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها كما في قولك زيد
مجرد عن الثياب يقتضي سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتدا عامل قط قيل سلمنا ذلك لكن قد ينقضي ما
ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك لمن حفر ضيق فم الركية واليد وقوله سبحان الذي صغر جسم
البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين بقية العدم الاصلي اماتة وما نحن فيه من هذا القبيل
فان التجريد نفي الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى المبتدا هو الاسم الذي لم يوجد
فيه كل عامل لفظي ونفي الكل يوجب نفي العموم كقولك لم تقم كل انسان لا عموم النفي كقولك كل انسان لم يقم
وقد عرفت ان نفي العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل نفي الحكم عن جملة
افراده فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون لشمول العدم
يكون بالاقتران ايضا قيل هذا انما يرد واذا كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نم ذلك بل هو سلب على وجه
العدول اذ النسبة الايجابية كقولك لجماد لا حي واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل لفظي
او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفي العموم ونفي العموم يحتمل شمول العدم والاقتران فتعين
احدهما وهو شمول العدم بالدليل الخارجي كما في قوله ان الله لا يحب كل مختال فخور وان الله لا يحب كل افاك
اثيم ولا تطع كل حلاف وذلك الدليل ههنا ثمرة الاصطلاح على ان المبتدا هو الاسم الذي لم يوجد فيه
عامل لفظي ويمكن ان يقال اللام في قوله العوامل للجنس دون الاستغراق فيبطل معنى الجمعية اي الاسم المجرد عن جنس
العامل اللفظي فلا يرد ما ذكرنا اصلا وقوله **او الصفة** عطف على قوله الاسم اي المبتدا اما هو الاسم المذكور
او الصفة **الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام** والمراد بالصفة

اسما الفاعل

والمراد بها اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والجاري مجراها كالمنسوب نحو ما قرشي اخوك وانما قيد الصفة
بكونها واقعة بعدهما ليحصل الاعتماد وفيه احتراز عن قولك قائم زيد فان الصفة ليست بمبتداة لعدم الاعتماد
خلافا للاخفش والكوفيين وكلمة او لمنع الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف
اذ هي لتقسيم المحدود دون الحد او ضابطة تقسيم المحدود ان يذكر في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وههنا
كذلك فان قوله الاسم يتناول كلا القسمين اذ المراد بالاسم ما هو قسيم الفعل كما دل عليه كلام المصنف
في شرحه لا قسيم الصفة كما زعم بعض الشارحين فان قيل ان اريد به قسيم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين فالظاهر
ان المراد به قسيم الصفة ليحصل التقابل قيل التقابل بين القسمين يحصل بالنظر الى المجموع اي بقوله مسندا اليه
فان المبتدا في القسم الاول وفي الثاني المسند ولا يصح ان يراد قسيم الصفة لانه يلزم حينئذ تقسيم الحد
اذ ليس في صدر الحد ما يتناول القسمين وقوله **رافعة** حال من الضمير الواقعة اي حال كون تلك الصفة
رافعة **لظاهر** بان كانت الصفة مفردة والظاهر الذي بعدها مثنى او مجموعا وانما قيد بالظاهر
احترازا عن الصفة الرافعة للمضمر نحو اقائمان الزيدان فانها رافعة لضمير عائد الى الزيدان ولو كانت رافعة
للظاهر لم يجز تثنيتها لما عرفت ان رافع الظاهر اذا تقدم عليه لا يثنى ولا يجمع فكانت خبرا ليس الا
فان قيل يخرج من هذا الحد مثل اقائم انتما فان الصفة رافعة للمضمر مع انها مبتدا قيل المراد بالظاهر
معناه اللغوي وهو خلاف المستتر فلا يخرج من ذلك فان قيل الصفة الرافعة بعد هل الاستفهام
الرافعة لظاهر مبتداة ايضا بالاعتماد على هل الاستفهامية نحو هل قائم زيد اختلفوا في ابتدائه فقال
بعضهم انها خبر فالمصنف ان اختار الاول كان ذكر الالف لاصالته وان اختار الثاني كان ذكرها
تقييدا او احترازا عن هل فان قيل الصفة الواقعة بعد لام الموصولة الرافعة لظاهر مبتداة ايضا بالاعتماد
على الموصول نحو القائم ابوه زيد فلو قال بعد حرف النفي والف الاستفهام او لام الموصول لكان اشمل
قيل انما لم يعتبر وقوع الصفة بعد لام الموصول لان هذا القسم من المبتدا ضروري لصار اليه لعدم وجه
آخر ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الصفة باعراب اللام الموصولة كما عرفت بعد الاسمية غير معرب
توضيحه ان حق الاعراب ان يكون على الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية وانحو

مبتدا، وقال بعضهم انها

لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى ما بعدها كان الاسمية الكائنة بمعنى في صورة الالف الحرفية فاعربت باعرابها عارية
كان الا الاسمية الكائنة بمعنى غير لما كانت في الحرفية نقل اعرابها الى ما بعدها فاعربت باعرابها عارية مثل
زيد قائم مثال من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم
الزيدان مثال صفة الواقعة بعد الف الاستفهام فالصفة في هذين المثالين مبتدأة وليست مسندة
اليها والزيدان فاعلها الساد مسد الخبر اتمام الجملة فان طابقت مفردا اى فان وقعت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما مرفوعا مفردا واقعا بعدها بان كانت الصفة
والاسم المرفوع الواقع بعدها مفردين جاز الامران احدهما كون الصفة مبتدأة وما بعدها
فاعلها الساد مسد الخبر في اتمام الجملة والثاني كون الصفة خبرا وما بعدها مبتدأ بخلاف ما اذا طابقت
شيئا او مجموعا نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا فان قيل هذا القسم من المبتدأ
ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه آخر فلما كان وجه آخر تحققت الضرورة هنا على تقدير مخصوص مطلقا
وهو على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلا فاذا جعلت الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة سوى
رفعها على الابتداء فتحقق الضرورة فان قيل الخبر في منع تاخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس
بالفاعل ولم يجز وجهان ولم يعتبر الالتباس هنا وجواز الوجهان فلا بد من بيان الطرف بين جميع صور
الالتباس وجواز الوجهين قيل الفرق بينهما قد ذكرنا من قبل وهو ان احد الوجهين ان كان على خلاف
الاصل والآخر على الاصل فقصد ما يخالف الاصل ممتنع للالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق
ذهنه اليه ولا يتامل فلا يستقيم فيخل بالمقصود وقام زيد من هذا القبيل لانك لو قصدت ابتدائية
زيد كنت مبهما حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخير المبتدأ عن الخبر مع صلاحية الفاعل
لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعلية وانت لم تقصده فيلزم التباس المقصود بغيره فلا يجوز فيه
الا الفاعلية بخلاف ما نحن فيه لم تخالف الاصل وان استوى الوجهان اصالة ومخالفة للاصل كانا جائزين على
الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون
من باب الاجمال والاهمال جوازهما جائز والالتباس ممنوع وذلك مثل اقائم زيد فان وجه ستويا بان التخالف الاصل

قيل الضرورة

حتى يبقى فهمن

اوابتدائية

او ابتدائية توجب وقوع المسند اليه مبتدأ وهو خلاف الاصل وخبرية توجب تقديم الخبر على
المبتدأ وهو ايضا خلاف الاصل فاستوى الوجهان يجوز الوجهان هذا هو الفرق بين جميع
صور الالتباس وجواز الوجهين ثم لما فرغ عن بيان المبتدأ شرع في بيان الخبر فقال والخبر
هو المجرد من العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة اى
الاسم الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر فقوله
المجرد شامل للمبتدأ بقسميه وقوله المسند به احتراز عن القسم الثاني وانما لم يقل هو الاسم المجرد لان
الخبر قد يكون جملة والجملة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف فترك ذكر الاسم ليتناول
الاسم والجملة وقيل انما لم يقل هو الاسم المجرد اكتفاء بما قال في المبتدأ ... التي وقعت خبرا
في تاويل الاسم فان قيل من خلل في الحد يضرب في زيد يضرب ابوه فليس بخبر بل الخبر هو الجملة ... المسند
الى المبتدأ فيخرج ذلك لانه مسند الى الفاعل دون المبتدأ وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة
لان القسم الثاني من المبتدأ يخرج بهذه الكتابة ثم الخبر مبتدأ وهو ضمير الفصل والمجرد خبر والمسند
صفة المجرد والمغاير صفة ثم لما بين المبتدأ والخبر شرع في بيان احكامه على الترتيب واصل
المبتدأ التقديم اى الاولى في المبتدأ ومقتضى الدليل فيه ان يكون مقدما على الخبر لانه
موصوف معنى والخبر صفة والموصوف مقدم على الصفة ولانه عمدة البيان والخبر عمدة الافادة
والبيان اهم والاهم اليق واحرى بالتقديم بخلاف الفعل والفاعل فان الاهم هو الفعل دون الفاعل
لان الفعل موضوع التجدد والحدوث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة على التجدد والحدوث بخلاف
المبتدأ والخبر فان الاهم هو المبتدأ لان الغرض من الجملة الاسمية الدلالة على الثبات والدوام
ومن ثم اى لاجل ان اصل المبتدأ التقديم جاز في داره زيد مبتدأ متقدم
الخبر والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل جاز وانما جاز ذلك مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر
لفظا لتقدمه رتبة لكان اصالة تقدمه وامتنع صاحبها في الدار الخبر
والمجرور خبر قوله صاحبها والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل امتنع وانما امتنع هذا العود الضمير الى الدار

وهو في حيز الخبر الذي محله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام المبتدا
شرع في حكم آخر له فقال وقد يكون المبتدا نكرة كلمة قد للتقليل اي قد
يكون المبتدا نكرة وفيه اشارة الى ان الاصل في المبتدا التعريف لكونه محكوما عليه والاصل فيه التعريف
بخلاف الفاعل فانه انما جاز تنكيره مع كونه محكوما عليه لتقدم حكمه عليه فالفاعل المنكر تخصص بتقدم
الحكم عليه وذلك اي التنكير اذا تخصصت اي قل شيوعها وابهامها وحصل فيها
نوع تعين بوجه ما كلمة ما زائدة او صفة وجاي وجه اي وجه كان فان قيل بان التنكير عند بيان
اصالة التقديم غير ملايم فكان الاولى ان يذكر ههنا قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر
الكلام الى آخره مما وجب فيه هذا الاصل او تخلف قيل في المبتدا اصلان التقديم والتعريف فبين
احدهما بالتصريح والآخر بالالتزام لان بيان قلة التنكير يستلزم اصالة التعريف فكانه قال
وقد يكون المبتدا نكرة والاصل التعريف ويقال لما بين اصالة تقديم المبتدا شرع في بيان ما يلزم فيه
تاخيره وتخلف هذا الاصل وذلك اذا كان مصححا له نحو في الدار رجل فعلى هذا المقصود من بيان وجوه
تخصيص النكرة قوله في الدار رجل وذكر سائر الوجوه استطرادا فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم انسب
بهذا التلفيف والملائمة وفيه نظر لان ذكره بعد ذكره لو كان بهذا التلفيف لكان ينبغي ان يقدم
قوله في الدار رجل على سائر امثلة وجوه التخصيص بل يؤخره عن سائر الامثلة بهذا التلفيف مثل و
لعبد مومن خير من مشرك فان قوله ولعبد مبتدا تخصص بالصفة لان قوله
لعبد يحتمل المومن والكافر فاذا وصف بالمومن صار مخصوصا وحصل فيه نوع تعين وارجل في
الدار ام امراة فان قوله رجل مبتدا تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحدهما تخصيص عند المتكلم
المتصل المعادلة الهمزة للسوال عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لاحدهما عنده فاذا كان الخبر معلوما
صار بمنزلة الصفة من شانها ان تكون معلومة للسامع قبل اجرايها على الموصوف
بخلاف الخبر فان شانه ان يكون مجهولا قبل اجرايه على المخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل
العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات فصار المبتدا لهذا تخصيصا بالصفة

وفيه نظ

وفيه نظر لانه يلزم من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظة ام التي
تدل على ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقال المجوز لذلك وقوعها في سياق
الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المفرد اذ المعنى ا هذا الجنس في الدار ام
ذلك الجنس وليس المراد واحدا بعينه او لا بعينه كذا في العباب وما احد خير
منك فان قوله احد مبتدا عند بني تميم تخصص بصفة العموم لان النكرة في سياق
النفي تعم وفيه نظر لانه جمع بين الضدين لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص
مع العموم وكيف وصف اللفظ الواحد بالخصوص والعموم جميعا واجيب بانما يلزم الجمع
بين الضدين لو اريد بالتخصيص ههنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك
بل المراد تقليل الشيوع والابهام الى حصل في النكرات وههنا كذلك لانه نفي عن كل واحد
من جميع الناس ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه لان الاشتباه انما
يكون اذا اريد واحد من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك الاحد من هو
فالتخصيص ههنا يحصل بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا التمثيل
للمبتدا على مذهب بني تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عندهم على ما عرفت
وشر اهر ذا ناب فان قوله شر مبتدا تخصص بالصفة المقدرة تقديره شر عظيم
اهر الكلب لا شر حقير وذلك لان التنوين فيه للتعظيم فيدل على الصفة او تخصص بكونه فاعلا
في المعنى حيث كان في الاصل اهر شر ذا ناب فجعل شر بدلا من الضمير المستتر في اهر والبدل
من الفاعل فاعل معنى ثم قدم الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيكون المعنى
ما اهر ذا ناب الا شر وانما قدر التقديم والتاخير مع انه وجه بعيد عن الفهم لضرورة
تصحيح وقوع النكرة مبتدا ثم اعلم ان الهرير للكلب بالنباح المعتاد وقد يكون خيرا بان يكون
الجاني حبيبا او تاجرا ومخبرا بالخير مرة وقد يكون شرا بان يكون الجاني لصا وعدوا
والهرير له نباح غير معتاد يتشاوم به ويخشى منه السوء وهذا لا يكون الا شرا فعلى

الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يصح القصر لانه لا يكون الا شرا فقدر
الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا على قول من قال
بان التقييد بالوصف يدل على نفي ما عداه فنحو رجل طويل جاءني معناه لا قصير وقيل ان
هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر في مثله الا لسوء
فكان مورده هريرا يتشاءم ويخشى منه السوء والمراد بذي ناب الكلب وفي
الدار رجل فان قوله رجل مبتدا تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه
حكما لانه اذا قيل في الدار علم ان ما بعده موصوف باستقراره في الدار فكانه تخصص
بالصفة بخلاف نحو قائم رجل فانه لم يتعين لكونه حكما لجواز ان يكون قائم مبتدا
ورجلا بدلا منه فلو قلنا بانه خبر يلزم الالتباس فلم يجز ذلك وفيه نظر حيث يصح اقائم
رجل مع ان هذا الالتباس موجود فيه وسلام عليك فان قوله سلام مبتدا الى
تخصص بكونه منسوبا الى المتكلم اذ معناه سلمت سلاما عليك فحذف كما يحذف افعال
المصادر فصار سلاما عليك سلاما فعدل من النصب الى الرفع فصار سلام لقصد
استمرار والدوام في الدعاء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما
عليك لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سبحت قلت سبحان الله ولبيت
وقلت لبيك فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك في قولك قلت
سلام عليك ايضا مبتدا منكر فاحتاج في تخصيصه الى تقدير اخر مثل الاول بالاجتناب
فيلزم التسلسل وان زعمت ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت سلاما عليك الاول
لزم الدور حيث يحتاج سلمت سلاما عليك في بيان معناه الى قلت سلام عليك
والمقول محتاج في تخصيصه اليه واحتياج الجزء يوجب احتياج الكل لكون الجزء محتاجا اليه
واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بينا قيل لا نسلم ان معنى سلمت قلت سلام عليك
بل معناه سلمك الله او قلت السلام عليك وذا لا يحتاج الى تقدير ولا يلزم التسلسل

والدور فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت الذي معناه قلت السلام عليك كان معنى
قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لان قوله سلام عليك مقول قولي
فلابد من ذكر خبر قولي لئلا يكون المبتدا بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى
قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه
تعيين المخاطب للارادة من اللفظ الصالح له وقدر صاحب العباب سلمك الله
معرضا عن تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد استيفاء الفعل
المفعول مرة ثم لما فرغ عن احكام المبتدا شرع في احكام الخبر فقال والخبر اللام للعهد
اي خبر المبتدا قد يكون جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان حد الخبر صادق
عليها وفي كلمة قد اشارة الى ان الاصل في الخبر الافراد لكونه احد جزء الكلام ثم قوله والخبر مبتدا
وقوله قد يكون جملة خبر فيصلح مثالا لوقوع الخبر جملة والمراد بالجملة مطلقا سواء كانت خبرية او انشائية
وهو الصحيح وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين الخبر لا يكون جملة انشائية بدون تاويل نظرا الى
الخبرية مثل زيد ابوه قائم فزيد مبتدا وابوه مبتدا ثان وقائم خبر المبتدا الثاني
والجملة الاسمية خبر المبتدا الاول وزيد قام ابوه فزيد مبتدا وقام فعل وابوه فاعل و
الجملة الفعلية خبر المبتدا الاول ونظير الجملة الانشائية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك نعم
الرجل زيد على قول من جعل المخصوص بالمدح مبتدا متقدم الخبر وعند المحققين الجملة الانشائية
انما تقع خبرا بالتاويل اي بل انتم مقول في حقكم لا مرحبا بكم وزيد مقول في حقه نعم الرجل وفيه تعسف
واذا كان الخبر جملة فلابد من عائد يعود من الجملة الى المبتدا لان الجملة من حيث
هي هي مستقلة بنفسها فاذا تعلق بشيء تحتاج الى عائد اي الى رابط يربطها ضميرا كان
ذلك الرابط او غيره كاللام في نعم الرجل فانه اما للاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض
والجنس مشتمل على المخصوص وغيره فجرى استعماله مجرى الذكر اللفظي واما التعريف للعهد
كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير وكوضع المظهر موضع المضمر

نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وكون الخبر نفس المبتدأ في قوله تعالى قل هو الله احد ثم قوله بد مفتوح لانه
اسم لا لنفي الجنس وقوله من عائد خبر لا وزعم بعض الشارحين ان الجار والمجرور متعلق بقوله بد وخبر لا محذوف
تقديره لا بد من عائد فيها وفيه نظر لانه على هذا يصير قوله بد مضارعا للمضاف فيكون منصوبا لا مفتوحا
على نحو لا حافظا للقرآن عندي ولا بد هو الفراق اي الافتراق من عائد وقد يحذف العائد
بقرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم منه اي الكر والمنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن
لا يسعر غير ذلك ومنه المحذوف حال من الضمير المستكن في بستين وبدرهم والحال لا يتقدم على العامل المعنوي
الا انها اذا كانت ظرفا تقدمت عليه حيث اتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره وفي المثال الثاني في
محل الرفع على انه صفة المرفوع وهو منوان كانه منوان منه ولذا صح وقوع منوان مبتدأ. وما وقع
ظرفا فالاكثر على انه مقدر بجملة اي الخبر الذي وقع ظرفا نحو زيد في الدار وعمرو
من الكرام فالاكثر النحاة على انه مقدر بجملة متعلق بفعل محذوف من الافعال العامة لدلالة الظرف
عليه وذلك لان اصل العمل للفعل فتقديره عاملا في الظرف احرى ولانه اذا وقع صلة يقدر بجملة
لا محالة فكذا اذا وقع صفة يقدر بجملة لا محالة ثم خبرا ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله
فجعله فرع الفعل الذي هو الاصل في العمل اولى من جعله فرعا الفرعه وقال الكوفيون هو مقدر
باسم الفاعل فتقديره زيد في الدار زيد حاصل في الدار لان الاصل في الخبر الافراد ولان المقدر لو كان
فعلا لافاده نحو زيد في التقوى وليس كذلك ولان المقدر خال عن الضمير لانتقاله الى الظرف والقول بخلو
الفعل عنه ثم قوله مبتدأ وقوله ظرفا حال وقوله فالاكثر مبتدأ وقوله انه مقدر بجملة خبر المبتدأ الثاني
بحذف على اي على انه لان حذف الجار من ان وان قياس مستمر والجملة خبر المبتدأ الاول وانما
دخلت الفاء في الخبر لان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط لكونه موصولا بالفعل فان قيل ما معنى الباء في
قوله بجملة وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف قيل المقدر بمعنى المفروض
وقوله بجملة حال اي فالاكثر انه مفروض متصفا بجملة ثم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر
لا الظرف ساد مسده وقال بعضهم هو الظرف ساد مسده وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل المقدر

وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدر اي الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي
ومن تابعه انه منتقل واليه اشار صاحب اللب في اللباب وقال السيرافي انه محذوف واليه
يشير كلام المصنف فاعرف ثم لما قال اولا واصل المبتدأ التقديم شرع في موجبات تقديمه وتاخيره
فقال واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام
كالاستفهام نحو من ابوك والشرط نحو من يكرمني فاني اكرمه وضمير الشان نحو هو
زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتدأ نحو لزيد منطلق والتعجب نحو ما احسن زيدا ثم قوله ما
موصولة او موصوفة وقوله صدر الكلام فاعل للظرف وهو قوله له او مبتدأ متقدم خبره والجملة صلة
او صفة ومن في قوله من ابوك مبتدأ وابوك خبر فان قيل من نكرة وابوك معرفة ولا يجوز ان يكون المبتدأ
نكرة والخبر معرفة قيل من نكرة ظاهرا او معرفة معنى لان معناه ابذا ابوك ام ذاك فان زيد ابوك ام عمرو ام
غيرهما مثل قولهم ما رايت منذ يوم الجمعة فان منذ مبتدأ مع كونه نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة
لان منذ معرفة من حيث المعنى وان كان نكرة من حيث الظاهر لان معناه اول المدة التي انتفت
فيها الرؤية يوم الجمعة او كانا معرفتين اي او كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو
زيد المنطلق او المنطلق زيد او كانا نكرتين متساويين في رتبة التخصيص نحو افضل
منك افضل مني فان افضل منك مبتدأ وافضل مني خبره وكلاهما متساويان في
رتبة التخصيص لان كل منهما افعل التفضيل مع من وانما لم يقل او متساويتين وان كان موصوفه مؤنثا
لان تانيث لفظ النكرة غير مترتب على التذكير والتانيث فلا يجب مراعاته فان قيل لو قال او كانا
متساويين فيتناول التساوي في التعريف والتخصيص فيستغني عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطناب
قيل لو قال ذلك لتوهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف كما اشترط التساوي في رتبة التخصيص وليس
كذلك فان قولك زيد المنطلق احدهما معرفة بالعلمية والآخر باللام وكذا زيد ابوك احدهما
معرفة بالعلمية والآخر بالاضافة وقد وجب فيهما تقديم المبتدأ على الخبر فصرح بقوله او كانا معرفتين
تحرزا عن هذا الوهم وتنبيها على وجوب التقديم في المعرفتين مطلقا او كان الخبر

فعلا له عطف على قوله او كانا معرفتين واللام للعهد اى او كان الخبر فعلا للمبتدا نحو
زيد قام فان قام خبر وهو فعل للمبتدا، وقوله **وجب تقديمه** جزاء الشرط
السابقة اى وجب تقديم المبتدا على الخبر فى هذه المواضع اما فى الاول فلئلا يبطل صدارته ولا يرد
زيد من ابوه لتصدر من على جملة فلا يبطل صدارته واما فى الثانى والثالث فلئلا يلتبس المبتدا
بالخبر واما اذا لم يلتبس بان قام قرينة على تعيين المبتدا فلا يجب التقديم نحو بنونا بنو ابنائنا
وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان بنو ابنائنا مبتدا وبنونا خبر لانه لو جعل بالعكس لانقلب المعنى
لان ابناء الابناء منزلون منزلة الابناء لا ان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء وكذا نحو قولهم ابو حنيفة
ابو يوسف فان قوله ابو يوسف مبتدا وابو حنيفة خبره لان ابا يوسف منزل منزلة ابى حنيفة
لا ان ابا حنيفة منزل منزلة ابو يوسف وذهب الامام فخر الدين الرازى رحمه الله الى ان تقديم
المبتدا فى نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعين للابتداء والصفة للخبر
لانها تدل على المعنى النسبى المشروط فى الخبر فلا يلتبس المبتدا بالخبر وهذا ليس بسديد لان الخبر يصح
ان يكون جامدا او مشتقا فى الصحيح مع ان الجامد لا يدل على المعنى النسبى ولان الاسم يصح وقوعه
خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدا بمعنى الذات الذى اتصف بكذا فالمنطلق زيد بمعنى الذات
الذى اتصف بالانطلاق مسمى بزيد واما الرابع فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل فان قيل الخبر فى اقائم
زيد فعل للمبتدا ولم يجب تقديمه قيل المراد بالفعل الفعل الاصطلاحى وفيه شبهة فان قوله يابى
هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل اللغوى فى ضمن الاصطلاحى فيخرج اقائم زيد فان قيل الخبر
فى قولك الزيدان يقومان فعل للمبتدا مع انه لم يجب تقديم المبتدا بل جاز يقومان الزيدان
لعدم اللبس لان الفاعل هو الضمير المستكن المتصل فى يقومان فلا يصلح الزيدان فاعلا اذ الفاعل
واحد ليس الا قيل المراد بالفعل الفعل المفرد فيخرج الزيدان يقومان لان الخبر جملة وفيه نظر لانه على
هذا يخرج نحو زيد قام ويخرج الزيدان يقومان ايضا عن هذه الضابطة فان قام مع فاعله جملة فاجيب
بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان يقومان او يكون معناه اذا كان الخبر

فعلا لا جملة

فعلا لا جملة باعتبار الصورة فيخرج نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف زيد قام
فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة اذ الضمير المستكن امر اعتبارى لا صورى ولهذا جعل اين فى اين زيد خبرا مفردا
مع ان فيه ضميرا مستكنا ثم لما فرغ عن بيان موجبات تقديم المبتدا شرع فى بيان موجبات تاخيره فقال
واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام ونحوه
نحو اين زيد فان اين خبر مفرد مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان قيل الخبر
فى اين زيد جملة لانه ظرف وقد قال وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة فكيف قال انه خبر مفرد قيل جوابه
ما مر من ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة واين مفرد صورة اذ الضمير المستكن امر اعتبارى لا صورى
او كان الخبر ظرفا **مصححا له** اى للمبتدا المنكر ومصححا له **مثل فى الدار رجل**
فان قوله فى الدار خبر مخصص للمبتدا وهو رجل تقديمه **او كان لمتعلقه ضمير فى المبتدا**
اى لمتعلق الخبر ضمير كاين فى المبتدا بان يتصل بالمبتدا ضمير يعود الى متعلق الخبر والمراد بمتعلق الخبر متعلقه
الساد مسده **مثل على التمرة مثلها زبدا** فان قوله مثلها مبتدا وقد اتصل به ضمير عايد
الى متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل الذى هو خبر وفى المتعلق ساد مسده الخبر او يقال
الخبر هو مجموع قوله على التمرة ومتعلق الخبر هو التمرة فقط تعلق الجزء بالكل والضمير المتصل بالمبتدا عايد الى التمرة الذى
هو متعلق الخبر وقوله زبدا تمييز عن التام بالاضافة مزال عن الموصوف اى حصل او حاصل على التمرة مثلها زبدا
فى المقدار وانما قيل فى هذا الكلام لان التمرة تحمل فى العرب مع الزبد فاسم المبهم المحتاج الى التمييز هو المثل لابهامه
او كان الخبر **خبرا عن ان** اى عن مفرد ان المفتوحة بان يقع ان مع اسمها وخبرها المأول
بالمفرد مبتدا **مثل عندى انك قائم** فان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد وعندى خبر
عندى قيامك وقوله وجب تقديمه جزاء لقوله واذا تضمن مع ما عطف اليه اى وجب تقديم الخبر على المبتدا
فى هذه المواضع اما فى الاول فلئلا يبطل صدره ولا يرد عليه علمه زيد اين ابوه لتصدر اين على جملة فلا يبطل
صدره واما فى الثانى فلئلا يلتبس المبتدا بالتخصيص واما فى الثالث فلئلا يلزم اضمار قبل الذكر واما اذا
لم يكن كذلك وذلك اذا لم يسد متعلق الخبر مسده فلا يجب التقديم كما فى قولهم على الله عبده متوكل

فان قوله عبده هو الكائن مبتدأ اتصل به ضمير عائد الى متعلق الخبر وهو الله لتعلق الجار والمجرور
بقوله متوكل الذي هو خبر لكن لا يجب تقديم الخبر حيث لا يلزم الاضمار قبل الذكر لعدم عوده الى متعلق الخبر
بعده واما في الرابع فلئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة اللهم الا اذا لم يلتبس نحو لولا انك قائم حتى
لكان كذا وقد يتعدد الخبر كلمة قد للتقليل او للتحقيق اى قد يتعدد الخبر المبتدأ فيكون الاثنين فصاعدا
وذلك اى التعدد جائز لا واجب فالجائز ان تم المعنى بدونه مثل زيد عالم عاقل فان زيد
مبتدأ تعدد خبره وقد تم المعنى بدونه والواجب ان لم يتم المعنى بدونه نحو الحلو حامض والا
بلق اسود ابيض وهذا عالم وجاهل ثم لما فرغ من بيان الاحكام يختص بكل واحد منهما شرع في بيان ما
يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو كون الثاني لازما للاول و
قيل كون الاول سببا للثاني ويرد عليه نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله ما مبتدأ
متضمن لمعنى الشرطية وقوله فمن الله خبره اى ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله تعالى مع ان
النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب لصدور النعمة من الله بل الامر على العكس فان
فان صدورها من الله تعالى سبب لاتصالها واتصالها بهم الان سبب للحكم بها او للاخبار
عنه اى ما حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة التي حصلت
بهم سبب للحكم او الاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفاء في قوله فيصح دخول الفاء
في الخبر للعطف وهو معطوف على قوله تضمن واللام في الخبر للعهد اى فيصح دخول الفاء في
الجزائية في خبر المبتدأ اذا قصد سببية الاول للثاني او ملازمة الثاني للاول والا فلا اى وان
او قصد سببيتها والملازمة فالفاء واجبة في الخبر ليدل على قصد السببية او الملازمة والا لم يجز ولكن
ان يحمل كلام الشيخ على هذا وانما قال فيصح ولم يقل فيجب لان قصد السببية والملازمة في حيز
الجواز دون الوجوب او يراد بقوله يصح الممتنع والصحيح والفاء عند قصد السببية او الملازمة جائز
لا واجب لان الخبر كالجزاء من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية
او الملازمة نحو الذي يأتيني له درهم وذلك اى المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط هو الاسم

الموصول

الموصول اى الاسم الذي وصل بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما
اى و النكرة التي وصفت بالفعل او الظرف ولقائل ان يقول ينبغي ان يحمل ان النكرة الموصوفة
به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او مفرد ويقال ان زيدا او عمرا قائم لا قائمان
الا ان يحمل على حذف المضاف من الضمير اى الموصوفة باحدهما اى باحد المذكورين نظير الموصول
مثل الذي يأتيني او في الدار فله درهم الفاء في جواب المبتدأ الذي تضمن
معنى الشرط وقوله او في الدار ليس ترديدا بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة اى
يقال يأتيني او يقال في الدار مكان يأتيني و مثله نظير النكرة الموصوفة وهو كل رجل يأتيني
او في الدار فله درهم اى يقال يأتيني او يقال في الدار موضع يأتيني فان قيل عبارة الشيخ تشير
الى ان المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط منحصر في هذين القسمين اى في الاسم الموصول بفعل او ظرف و
في النكرة الموصوفة بهما لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضي الحصر والمبتدأ الداخل عليه اما نحو انا زيد
فمنطلق والمبتدأ المتضمن لمعنى الشرط نحو من يأتيني فله درهم وما عملت اليوم فانت تجزى به عند المبتدأ
الموصوف بالاسم الموصول او ظرف كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم من هذا الباب
ايضا فكيف يستقيم الحصر قيل كلا اسنا فيهما اذ دخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط والفاء في
القسمين الاولين بحرف الشرط لا لتضمن المبتدأ معنى الشرط اما الاول فظاهر واما الثاني فلان كلمة من
من وما تضمن معنى حرف الشرط ويجري فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في موضع اللزوم الحتم
والجواز والامتناع في مكانها وجعل الماضي مستقبلا وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدأ المتضمن
لمعنى الشرط فانه لا يلزم في خبره الفاء وان كان جزاء حقيقة لما ذكرنا ان قصد السببية والملازمة امر جائز
لا واجب ولا يجعل الماضي بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين الاولين
وفي هذا الباب ليس بسديد واما القسم الثالث فملحق بالموصول بفعل او ظرف فيصح الحصر وليت
ولعل اذا دخلا على المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط مانعان دخول الفاء في الخبر بالاتفاق
اى باتفاق النحويين فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم وكذا لا يقال ليت او لعل كل رجل يأتيني

في الدار فله درهم ثم انهم بعد ما اتفقوا على كونهما مانعين دخول الفاء اختلفوا في تعليله فقال بعضهم ان الفاء انما
يدخل الخبر المتضمن المبتدا معنى الشرط وقد بطل لان الشرط وهو الصدارة بدخولهما فبطل الشرط لان الشيء
ينتفي بانتفاء لازمه وعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتدا معنى الشرط وقد بطل ذلك بدخولهما
لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير وجود المبتدا وهما يغيران الجملة من القطع الى الشك لافادتهما
التمني والترجي فان قيل باب كان وعلمت ايضا مانعان دخول الفاء في الخبر بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت
ولعل قيل تخصيصهما بيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا فالمعنى ليت ولعل
من بين الحروف المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق فان قيل فما وجه تخصيص بيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة
بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان بالاتفاق قيل وجه التخصيص ان باب كان وباب علمت لا
يفارق بعضها بعضا في المنع والاتفاق بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض
والحق بعضهم ان بهما اي الحق بعض النحويين وهو سيبويه ان المكسورة المشددة
بليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر لبطلان صدارة الشرط بدخولها خلافا للاخفش فانه يجوز دخول الفاء
لانها لا تغير معنى الشرط بل يؤكده ونقل بعضهم الخلاف على العكس والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم واجاب عنه المانع بان الفاء في مثل هذه الآيات ليست بجزائية بل هي زائدة وهي للتعليل
والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الآيات نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم
اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار فيكون
التقدير في الآية الاولى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا لهم خزي في الآخرة فلان لهم عذاب
جهنم وفي الآية الثانية قل ان الموت الذي تفرون منه لا ينفعكم الفرار منه لانه ملاقيكم وفي هذا الجواب
وهن لا يخفى لان حملها على الزيادة على خلاف الاصل فلا يحمل عليها بلا مانع وضرورة وان حملها على التعليل
باباه الشيء التعلق وتركها مع ان في بعض الآيات لا توجب كونها مانعة ولا يدل على كونها
زائدة او للتعليل لان دخولها في المبتدا الذي تضمن معنى الشرط في خبر الجواز لا في خبر الوجوب فان قيل لما اختلف

في ان المكسورة اختلف في ان المفتوحة وفي كان ولكن فما وجه تخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف
لعل القول بالمنع في ان المكسورة مرجوح بدليل الاستعمال القرآني فيها ففيها خلاف لا اختلاف
وفي غيرها اختلاف فبين في ان المكسورة اي الحاقها بهما قول البعض على خلاف الاكثر لكنه قيل وفيه نظر
لانه يمكن ان يكون الحاق ان المفتوحة وكان ولكن ايضا قول البعض على خلاف الاكثر فلا وجه لتخصيص ان
المكسورة ببيان الاختلاف واجيب بانه وجد الاستعمال القرآني في ان المكسورة دون غيرها فجعل
القول بالمنع على انه مرجوح وفيه نظر لان الفاء في الاستعمال القرآني يحتمل الزيادة والتعليل واجيب بانه
خلاف الظاهر فلا يحمل عليه بدون ضرورة لما فرغ عن بيان ذكر المبتدا والخبر شرع في بيان حذفهما و
قد يحذف المبتدأ لقيام قرينة اللام بمعنى الوقت اي وقت حصول قرينة
لفظية او عقلية جوازا صفة مصدر محذوف اي حذفا جائزا للايجاز والاقتصار مع حصول
الغرض بالقرينة كقول المستهل خبر مبتدا محذوف والقول بمعنى المقول اي
نظيره مثل مقول طالب الهلال او رافع الصوت عند رؤية الهلال الهلال والله
اي هذا الهلال والقرينة حال ترى الناس الهلال فان هذا الكلام انما يقال اذا اجتمع الناس للنظر
الى مطلع الهلال فلا حاجة الى المبتدا ولو ذكره كان عبثا لاستغنائه عنه بالقرينة فان قيل
لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا قيل لان المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالاشارة و
انما وقع بالقسم لئلا يتوهم ان آخر الهلال ساكن لاجل الوقف وحينئذ لا يتعين ان يكون مرفوعا
بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير الخبر وانما اختص القسم خبرا على عادة العرب فان عادتهم ان
يذكروا القسم كثيرا فان قيل كما جاء حذف المبتدا بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كما في
المخصوص بالمدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وتقديره هو زيد عند من ذهب الى ان المخصوص
خبر مبتدا محذوف وكما في الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد وانما وجب
حذف المبتدا ههنا ليعلم ان النعت كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم
فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك وكما في زيد نعم الخبر اكله بنصب الخبر اذ لا بد من اضمار ناصب

للخبر لكون اسم الفاعل الذي بعده مشتغلا عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعا بانه خبره والتقدير
زيد اكل الخبز اكله واذا كان هو خبرا لايكون اكله ايضا خبرا له لاستغناء المبتدء عنه ولا يجوز ان يكون
تاكيدا للخبر المحذوف لان المؤكد لا يحذف فيكون خبر مبتدء محذوف ضرورة اذ لو لم يحذف المبتدء
لا يكون في رفع اكله وجه وانما لزم حذف المبتدء ههنا لئلا يتوهم انه كلام اخر عن مفسر فلم يذكرها
اعني حذفه بطريق الوجوب قيل حذفه بطريق الوجوب قليل جار في مواضع معدودة فلم يذكره الحاقا للقليل
بالمعدوم فكانه لم يجئ وزعم البعض ان حذفه بطريق الوجوب لم يجئ في كلامهم وعلله بكون المبتدء
ركنا في الكلام وحذف الركن غير سائغ وهذا ليس بسديد لان الركنية لا تنافي وجوب الحذف الا ترى
ان الخبر ركن في الكلام ايضا وقد يجب حذفه ثم لما فرغ عن بحث حذف المبتدء شرع في بيان
حذف الخبر **وقد يحذف الخبر جوازا** اي حذفا جائزا لقيام قرينة ونظيره **مثل خرجت**
فاذا السبع واقف فان السبع مبتدء وخبره محذوف اي فاذا السبع موجود او حاصل
والقرينة لحذف هذا الخبر هي اذا المفاجاة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالموجود والحصول و
لا يصح ان يكون اذا خبرا لانه ظرف زمان عند الزجاج وهو اختيار العامة وهو لا يصح خبرا عن الجثة
والعامل فيه معنى المفاجات والفاء للعطف وهو معطوف على قوله خرجت اي خرجت ففاجات في زمان وجود
السبع موجود والجملة المضاف اليها الزمان بمعنى المفرد اي خرجت ففاجات زمان وجود السبع فيكون
من حيث المعنى عطف الفعلية على الفعلية فان قيل المفاجاة المقدر متعدية فيكون اذا مفعولا به لا ظرفا
فلا دلالة على الخبر المقدر عاما قيل المفاجات المقدر ههنا تنزل منزلة اللازم فلا ينقلب اذا مفعولا به
بل يبقى ظرفا ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدر خاصا اي خرجت فاذا السبع واقف او حاضر فلا يكون
ظرفا مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجثة بل يكون ظرفا لغوا والظرف اللغو يصح خبرا عن الجثة وفيه نظر
لان حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة خاصة ولا قرينة ههنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص
فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وهو لا يجوز وذهب المبرد الى ان اذا المفاجات ظرف مكان فيصلح خبرا
عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففي ذلك المكان السبع فان قيل هذا لا يطرد

بجوازا

في نحو قولك خرجت فاذا السبع بالباب قيل يجوز ان يكون الخبر حذفا واجبا وذلك لان قوله بالباب لغو
لا خبر **وقوله وجوبا** عطف على قوله جوازا اي وقد يحذف الخبر حذفا واجبا وذلك **فيما التزم**
في موضعه غيره كلمة ما موصولة اي في تركيب التزم فيه غير الخبر في موضع الخبر اي في تركيب
سد فيه غير الخبر مسد الخبر مع قرينة او مصدرية اي وقت التزام غير الخبر في موضع الخبر نظيره **مثل لولا**
زيد لكان كذا فان زيدا مبتدء محذوف الخبر اي لولا زيد موجود وانما حذف لوجود القرينة
وسد غيره مسده اما القرينة فلولا لانها لامتناع الشيء لوجود غيره فيكون مشعرا بهذا الخبر واما ان
وسده فجواب لولا والمراد بمثل لولا زيد لكان كل اسم واقع بعد لولا كان خبره عاما يجب حذفه
لسد جوابها مسده واذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه كقول الشافعي رحمة الله عليه
لولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وقال الكوفيون ان قولك لولا زيد لكان كذا [illegible]
حذف الفعل اي لو لا وجد لكان كذا لشبه لولا بحرف الشرط والاختصاص لولا التحضيضية بالفعل فحمل
لولا الامتناعية عليه **ومثل ضربي زيدا قائما** ففيه مذاهب فذهب البصريون الى ان تقديره
ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فضربي مبتدء مضاف الى الفاعل وزيدا مفعول ضربي وحاصل خبر المبتدء او قائما
حال من الضمير المستكن في كان العائد الى زيد فيكون كان عاملا فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم حذف
الخبر وهو حاصل بدلالة الظرف المستقر لانه يدل على متعلقه العام ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا
وهو يصلح خبرا لغير الجثة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال وهي قائما عليه لان الحال يدل على
الوقت والزمان فبقي ضربي زيدا قائما وانما وجب حذف الخبر لحصول القرينة وسد غيره مسده
لما مر ان قائما يدل على لفظ اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف
على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء فيثبت حال سادة
مسده والضرب عاما على الاصل لان معناه كل ضرب مني وقع على زيد فانه حاصل في حال قيامه وذلك
لان المصدر واسماء الاجناس والجموع اذا اضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون معنى ضربي
زيدا قائما اخبارا عن عامة الضربات في حال القيام فيلزم منه فانه لم يضربه في غير حال القيام

هو في ذلك المكان

فيلزم منه فانه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي
زيدا قائما ويجوز ان يكون كان المقدر ناقصة وقائما خبره لانه لو كان خبره لم يكن فيه دلالة على الظرف و
لا يجوز ان يكون قائما حالا من زيد لانه يكون العامل فيه ضربي فيكون من تتمة المبتدأ ومتعلقاته وما كان من
تتمة المبتدأ لا يسد مسد الخبر لان مقام الخبر بعد تمام المبتدأ بخلاف ما اذا كان حالا من ضمير كان لانه حينئذ
كان من تتمة او متعلقاته فيصح ان يسد مسده وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما حالا من زيد او
متعلقا بقوله وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم حذف الخبر بدون سد شيء مسده لما ذكرنا ان قائما
لو كان معمولا لضربي كان من تتمة للمبتدأ وما كان من تتمة المبتدأ لا يسد مسد الخبر واما معنى فلانه يلزم تقييد
المبتدأ المقصود به عمومه بدلالة الاستعمال لان قائما لما كان متعلقا بقوله ضربي كان المعنى كل ضرب مني وقع
على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام
يكون مناقضا بقوله ضربي زيدا قائما وايضا يعرف بالوجدان لا بالبرهان وقال الاخفش تقديره ضربي زيدا
ضربه او ضربه قائما فحذف المصدر مثله واقعا خبرا وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود ولان
الحال الدال على هذا الخبر المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وقال ابن درستويه هو مبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل
كاقائم الزيدان فمعنى ضربي زيدا قائما ضربته قائما وهو ضعيف ايضا لانه لو كان كذلك لتم الكلام بضربي او بضربي
زيد بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل ضربي زيدا قائما كل مبتدأ كان مصدرا صورة او تأويلا مضافا
اي منسوبا الى الفاعل او الى المفعول او كليهما وبعده حال مفردة او جملة نحو ضربي زيدا قائما او قائمين او ان ضرب
زيدا قائما او قائمين ومن ضربك زيدا قائما او قائمين وان ضربك زيدا قائما او قائمين ومصادر جئنا زيدا قائما
او قائمين لكون المفاعلة للمشاركة ضمنا فكان ضمير المتكلم كناية عن الفاعل والمفعول جميعا او كان
اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر نحو اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما ا
افصح الكوان الامير حاصل اذا كان قائما وانما يجب حذف الخبر في مثله لسد الحال مسده على ما عرفنا
وفي مثل كل رجل وضيعته وكل رجل هو مبتدأ مضافا الى رجل وضيعته معطوفة على كل والواو
بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته اي حرفته مقترنان او متقارنان وانما وجب حذف

الخبر

الخبر ههنا لحصول القرينة وقيام غيره مقامه لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر
وهي المقارنة وان غير الخبر وهو ضيعته قائم مقام الخبر وقيل حذف ههنا غالب لا واجب لان
الخبر المحذوف من نحو مقترنان او متقارنان خبر المبتدأ فلا يسد مسد الثاني وهو قوله وضيعته
مسد اذ المبتدأ لا يكون سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر المحذوف
من حيث ان الخبر المحذوف خبر المبتدأ الاول فيجب حذفه من هذا الوجه لا من حيث انه خبر المبتدأ
الثاني ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشيء مسده من كل وجه والاولى ان يقدر الخبر مفردا او بعد العطف
وضيعته على ضميره ويكون تقدير الكلام كل رجل مقارن هو وضيعته والمراد بمثل كل رجل وضيعته
كل مبتدأ عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع وانما وجب حذف الخبر في مثله الاغناء الواو التي بمعنى مع
عنه وسده مسده وقال الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف عنه الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته
لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا هذا والجواب ان جعل الواو بمعنى
مع لا يخرجها عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدأ
فلابد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر بخلاف مع ضيعته فانه ظرف حقيقة قائم مقام
متعلقه وهو كائن فلا يحتاج الى تقدير الخبر وفي مثل لعمرك لافعلن كذا العمر بالفتح والضم البقاء الا انه
استعمل في القسم بالفتح حتى لا يجوز غيره لايثار الاخف فيه لكثرة دوران الحلف به على السنتهم وكذلك
حذفوا الخبر وتقديره لعمرك اي بقاؤك قسمي او ما اقسم به واستعماله في القسم على وجهين بغير اللام ومع اللام
فان لم تأت باللام نصبته نصب المصادر وقلت عمرك الله لافعلن كذا ومعنى عمرك الله بقاءك
واذا دخلت عليه اللام رفعته بالابتداء وقلت لعمرك لافعلن كذا واللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر
محذوف وانما وجب حذف الخبر لوجود القرينة والساد مسده لان المقسم به وهو لعمرك يدل على
خصوصيته هذا وان جواب القسم قائم مقام الخبر والمراد بمثل لعمرك لافعلن كذا كل مبتدأ يكون مقسما به ثم لما
فرغ من بحث المبتدأ والخبر شرع في بحث خبر ان واخواتها فقال خبر ان واخواتها عطف على
ان اي خبر ان وخبر اخواتها اي اشباهها ونظائرها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة

بالفعل وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل قوله **خبر ان** مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق اي ومنه
خبر ان واخواتها وقوله هو المسند بعد دخول احدى هذه الحروف ابتداء الكلام او يقال اي قوله خبر ان
مبتدأ وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل وقوله بعد ظرف المسند واحترز بقوله المسند عن كل ما هو ليس بمسند وبقوله بعد
دخول هذه الحروف من غير خبر ان واخواتها فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في ان زيدا يضرب ابوه
فانه مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان
فيخرج ذلك لانه ليس مسندا اليه بل الى فاعله فعلى هذا يكون قوله بعد دخول هذه الحروف تاكيدا حيث
خرج بهذا القيد ما خرج بقوله بعد دخول هذه الحروف فان قيل يدخل في هذا الحد حسن في ان رجلا حسنا قائم
وهو صفة اسم ان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك **مثل**
ان زيدا قائم فان قائم مسند بعد دخول ان وانما قدم خبر ان على خبر لا النفي للجنس مع كلاهما من متعلقات
العامل لان خبر لا فرع خبر ان لانها تعمل بمشابهة ان على ما عرف وعلى اسم خبرها ولانه ليس لها نظائر مع معمول
الفعل الجامد مع شذوذه في لا بخلاف خبر ان **وامره كامر خبر المبتدأ** اي حكم خبر ان مثل حكم خبر المبتدأ
او شأنه في اقسامه وشرائطه واحكامه **الا في تقديمه** استثناء مفرغ من كلام موجب نحو قرأت
الا يوم كذا او امره كامر خبر المبتدأ في جميع الاحكام الا في حكم التقديم حيث يفترقان فيه جوازا
وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها الا في تقديمه قلب صورة
علة المقصود به الانحطاط من عمل الفعل في تأخير المنصوب على المرفوع وللقائل ان يقول الضمير في قوله
تقديمه لا يخلو اما ان يكون عائدا الى خبر المبتدأ او الى خبر ان وكل ذلك غير مستقيم اما الاول فلانه يلزم
انتشار الضمير لان الضمير في امره عائد الى خبر ان وكذا الثاني فان حكم التقديم غير متحقق في خبر ان
فلو قال الا في التقديم بدون الضمير لكان اصوب ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحكم اعم من ان يكون
ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق في خبر ان فيستقيم عود الضمير اليه وقوله **الا اذا كان**
ظرفا استثناء مفرغ من كلام المنفي اي الا في تقديمه فانه لا يجوز في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا
فيجوز ان يتقدم على الاسم حيث يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره ثم لما فرغ عن بحث خبر ان واخواتها

الا انحطاطه كم كردي

شرع في بحث خبر لا التي لنفي الجنس فقال **خبر لا التي لنفي الجنس** الجار والمجرور صفة لا اي خبر لا التي الكائنة
لنفي الجنس اي لنفي حكم الجنس اذ لا رجل قائم مثلا نفى الكلام القيام عن جنس الرجل لا نفي جنس الرجل وقوله
خبر لا مبتدأ محذوف الخبر اي ومنه خبر لا وقوله **هو المسند بعد دخولها** استيناف او قوله هو ضمير الفصل
والمسند خبره واحترز بقوله المسند عن اسم لا وعن كل ما ليس بمسند وبقوله بعد دخولها اي بعد دخول لا
عن غير خبر لا والمراد بالمسند المسند الى اسم لا بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يدخل في حده يضرب في
نحو لا رجل يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر لا بل الخبر مجموع الجملة ولا حسن في نحو لا رجل حسن في
الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل صفة **مثل لا غلام رجل ظريف فيها** فقوله ظريف مسند بعد
دخولها وقوله فيها خبر بعد خبر ولها عائدة الى الدار اي في الدار هو مذكور لان هذا الكلام جواب سائل
سأل هل في الدار غلام رجل ظريف كذا قيل وللقائل ان يقول لو كان جوابا له لكان كلمة لا واحدة يكفي
الا ترى انه اذا قيل هل في الدار رجل فالجواب ان يقال نعم ولا وانما تعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة
كل غلام رجل فيكون قوله فيها من باب تعدد الخبر لزوما على نحو الابلق اسود ابيض للزوم الكذب بالعدم
ويمكن ان يكون من باب تعدد الخبر جوازا على نحو زيد عالم عاقل ان قيل باشتغال لزوم الكذب في العلمان
من حيث انهم علمان بالمبالغة والادعاء او يقال انما وقع تعدد الخبر ليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره
ولا يصح ان يكون قوله فيها ظرفا لقوله ظريف او حالا لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اختار
هذا المثال وعدل عن المثال المشهور وهو قوله لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة رجل محمولة
على المحل والمثال وان صلح محلا ولا يتبع اذا ترجح المقصود ولكنه اذا استوى الاحتمالان فهو قبيح واذا انحط المقصود
كان اقبح فيكون المثال المشهور قبيحا لان حذف خبر لا كثير شايع كما قال الشيخ **ويحذف كثيرا** اي يحذف خبر لا
حذفا كثيرا او زمانا كثيرا بخلاف المثال الذي اختاره لان غلام رجل معرب لا يجوز ارتفاع صفة حملا على المحل
على الاصح وهو اختيار المص فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو متعين للخبرية و
قوله **وبنو تميم لا يثبتونه** اي لا يثبتون خبر لا لا مجملا ولا مبينا اي مطلقا انهم لا يثبتون خبرها اصلا لا لفظا ولا تقديرا ويقولون
منع الا اهل وقال الشيء الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر والثاني انهم لا يثبتون خبرها لفظا قائلين بوجوب الحذف

فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرا مثل لا رجل قايم ومثل قول حاتم الطائي وهو من بني تيم ولا كريم من الولدان
مصبوح قيل انهم يحملون امثال ذلك على الصفة المحمولة على محل لا مع النفي دون الخبر ثم لما فرغ عن
بحث لا لنفي الجنس شرع في بحث اسم ما ولا المشبهتين بليس فقال **اسم ما ولا المشبهتين**
بليس في النفي المجرد لا بطريق المبالغة وفي الدخول على المبتداء والخبر ثم قوله اسم ما مبتدا محذوف الخبر
اي ومنه اسم ما ولا وقوله المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس متعلق بقوله المشبهتين وقوله هو المسند اليه
بعد دخولهما استيناف وقوله هو ضمير فصل والمسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد ظرف المسند اليه واحترز
بقوله هو المسند اليه بليس مسند اليه وبقوله دخولهما اي بعد دخول ما ولا عن اسم ما ولا والمراد بالمسند اليه
الذي اسند اليه خبره بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل في الحد ابوه في ما زيد ابوه قايم حيث
لم يسند اليه خبرها اذ الخبر مجموع الجملة فعلى هذا يكون قوله بعد دخولهما تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما
اخرج بقوله بعد دخولهما وكذا يدخل اخوك في ما زيد اخوك قايما لانه تابع اي مثل من جملة زيد نحو ما زيد قايما
ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه تعمل في النكرة والمعرفة
وهو في لا شاذ اي اجراء حكم ليس او عمل ليس او التشبيه بليس في لا شاذ لقصور شبهها بليس لان ليس لنفي
الحال ولا لنفي الاعم من الاستقبال في المضارع وللحال في الاسم فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر من صد
عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح ثم لما فرغ عن المرفوعات شرع في المنصوبات فقال **المنصوبات**
هو ما اشتمل اي اسم او معرب اشتمل **على علم المفعولية** فقوله المنصوبات مبتدا وهو ضمير فصل لا محل له من
الاعراب وقوله ما اشتمل خبره ويحتمل ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتدا محذوف والتقدير هذا
ذكر المنصوبات وقوله ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سايلا سال ما
المنصوبات فقال هو ما اشتمل على علم المفعولية وهو النصب والالف والياء نحو رايت زيدا او
اياه او الزيدين والتاء في المفعولية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اي الخصلة المنسوبة
الى المفعول فتدخل الملحقات وانما قدم المنصوبات على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب **فمنه**
المفعول المطلق مبتدا متقدم الخبر والفاء للتفسير اي فمما اشتمل على علم المفعولية او فمن المنصوبات

المفعول

المفعول المطلق سمي مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف ساير المفاعيل وانما قدم المفاعيل على ساير
المنصوبات لانها اصل المنصوبات وساير المفاعيل ملحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول منتصب
بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخره عنه ثم قدمه على المفعول فيه والمفعول له
والمفعول معه لان كلا منهما مقيد بالحرف جميعا لكنه في المفعول فيه قد يكون محذوفا وما كان في اللازم نصب
وقد يكون في اللفظ بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع افراده ثم قدمه
على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا **وهو** اي المفعول المطلق **اسم ما فعله فاعل فعل مذكور**
بمعناه كلمة ما عبارة عن حدث لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس الا كذا ورد عليه نحو تربا وجندلا فانه
مفعول مطلق وليس بحدث لان معنى الترب التراب ومعنى الجندل الحجر وهما اسما عين واجيب بانه حدث
حكما لان قولهم تربا وجندلا دعاء وفي الدعاء لم يرد بهما المعنى الحقيقي بل اريد المعنى المجازي وهو الهلاك
لان الدعاء يستدعي الفعل فاجريا مجرى المصدر فاذا قال الداعي تربا وجندلا فكانه قال هلكت هلاكا
بالتراب والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضربت ضربا على صيغة المجهول فانه مفعول مطلق ولم
يفعله الفاعل اذ المصدر مجهول ما فعله مفعول فعل مذكور وكذا يرد عليه مات موتا وجسم جسامة وشرف
شرفا فان كلا منها مفعول مطلق وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان
المفعول لما قام مقام الفاعل اخذ حكمه فكانه فاعل حكما وعن الثاني بان الفاعل لما كان قابلا للموت
والجسامة والشرف عد فاعلا لها حكما ويرد على قوله نحو زيد ضارب ضربا فانه مفعول مطلق
ولم يفعله فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب بان المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا
الاصطلاحي وهو قسيم الاسم اي هو اسم حدث فعله فاعل حدث مذكور ليتناول الفعل الاصطلاحي
والصفات ويرد على قوله مذكور قوله تعالى فضرب الرقاب من حيث انه فعل غير مذكور واجيب بانه
مذكور تقديرا اذ التقدير فاضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته سوطا فانه مفعول
مطلق وليس ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان اصله ضربته ضربا بالسوط او ضربته ضرب
سوط فكان مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه تقديرا فظهر لك ان جميع الفاظ هذا الحد واقع عليه

التسامح وان الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحيثية والحكمى من ذلك يرد على
هذا الحد انه منطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتى اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا واجيب بانه
يخرج باعتبار الحيثية اى ما فعله فاعل لم يقصد فيه فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه
وان كان حدثا فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه لم يقصد فيه هذه الحيثية بل قصد فيه محل وقوع الفعل كما
كما فى كرهت قيامى لكن اعتبار الحيثية يغنى عن بعض القيود الاخر لخروج ما اخرج بها باعتبار الحيثية وقد
يكون المفعول المطلق للتاكيد حيث لا يزيد دلالة على دلالة الفعل والنوع حيث دل على بعض انواع
الفعل والعدد وحيث دل على العدد نحو جلست جلوسا نظير التاكيد وجلست جلسة بكسر الجيم نظير
النوع اى جلست نوعا من الجلوس وجلست جلسة بفتح الجيم نظير العدد اى جلست مرة واحدة
فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على ماهية المعراة عن الدلالة على العدد والتثنية
والجمع يستلزمان التعدد ولان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو بمعناه مفعول لا
اخويه اى اخوى الاول وهما الذى للنوع والعدد فان كلا منهما يحتمل التعدد
فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى لفظ الفعل هذا عند المبرد
والكسائى وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه فقولك جلوسا
فى نحو قعدت جلوسا منصوب بقعدت عندهما وعليه الاكثرون
وبجلست المقدر عنده ويشكل مذهبه فى نحو خلقت بيتا اذ لا فعل له من لفظه الا ان
يكون يقول المفعول المطلق يجب ان يكون من غير لفظ الا اذا لم يكن من لفظه فيكون
من غير لفظه مقدره فلا يرد ذلك اذ ليس للبيت فعل يجرى عليه فان قيل ان اريد بقوله
بغير لفظه بغير صيغته يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لتغاير الصفة وان
اريد به تغاير مادته يجب ان لا يكون نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل
لعدم اتحاد قيل يمكن ارادته بغير مادته ولا يحصل نحو قوله تعالى انبتكم من الارض نباتا
من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظ مادة او بابا فيندرج فيه نحو قعدت جلوسا وانبتكم

من الارض

من الارض نباتا اما الاول فلتغاير المادة واما الثانى فلتغاير الباب فافهم وانما ابرز
هذا القسم مع كون صدق حد المفعول المطلق عليه ظاهرا منها على قلة هذا القسم وقد يحذف الفعل
الدال عليه اى الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة
حالية او مقالية جوازا صفة مصدر محذوف اى يحذف حذفا جائزا للايجاز والاختصار
مع حصول الغرض بالقرينة كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم فان خير اسم تفضيل و
مصدرية اما باعتبار الموصوف اى قدمت قدوما خير مقدم ثم حذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه واما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له
حكم ما اضيف اليه وانما حذف الفعل لان هذا الكلام لا يقال الا لمن ظهر عليه علامة
القدوم وقوله ووجوبا عطف على جوازا اى يحذف حذفا واجبا وقوله سماعا صفة
لقوله وجوبا اى حذفا سماعيا او حذفا مسموعا او مفعول مطلق اى حذف سماع نحو
سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة وجدعا
اى جدع جدعا وهو قطع الانف وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا
اى عجبت عجبا فان عامل هذه المصادر حذف سماعا بمعنى انهم لم يستعملوا اظهاره فى كلامهم
فان قيل كيف زعمت انه يجب حذف الفعل ومشهور بين الناس قولهم حمدت الله حمدا
وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا قيل ذلك من استعمال المولدين لا من استعمال العرب
وكلامنا فى استعمالهم لا فى استعمال المولدين على ان البعض قيد وجوب الحذف فى
نحو حمدا وشكرا باستعماله مع اللام فلا يتوجه الاشكال اصلا وقوله وقياسا عطف على سماعا
وقوله فى مواضع خبر مبتدأ محذوف اى وذلك فى مواضع منها اى من تلك المواضع ما وقع
نكرة ما موصوفة والجملة صفة بحذف الضمير اى موضع وقع المصدر فيه حال كون ذلك المصدر
مثبتا فيه احتراز عن نحو ما زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله لقول ما زيد يسير سيرا
بعد نفى ظرفه وقع وفيه احتراز عن نحو زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله نحو زيد يسير سيرا

او بعد معنى نفي اي بعد ما هو متضمن للنفي كما في انما داخل قيل ضمير داخله عائد الى النفي
ومعنى النفي بتاويل كل منهما وفيه نظر لان الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه
بكلمة او يجب افراده يقال زيد او عمرو قائم ولا يقال قائمان فلا حاجة الى التاويل
بل هو عائد اليهما بدون تاويل اي داخل ذلك النفي ومعنى النفي على اسم فيه احتراز
عن نحو ما سرت الا سير البريد لا يكون خبرا عنه اي لا يصح ذلك المصدر خبرا عن ذلك الاسم
بان يكون ذلك الاسم اسم عين وذلك لان المصدر اسم معنى وباسم المعنى لا يخبر عن
الجثة وفيه احتراز عن نحو ما سيري الا سير شديد فانه لم يجب نصبه او وقع المصدر مكررا
بعد اسم لا يكون خبرا عنه وانما لم يذكر هذا القيد اكتفاء بما ذكر اولا وانما جمع بين الضابطتين
وامكان كل واحد منهما ضابطة على حدة لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا
عنه نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد هذا مثال لان لوقوع المصدر مثبتا بعد نفي
داخل له اي ما انت الا تسير سيرا ويقال هذا المسافر الذي لا يزال يسافر وما انت
الا تسير سير البريد اي لا تسير سيرا مثل سير البريد والبريد البغلة المربطة في الرباط بعد
دم بريد ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من
الملوك انهم يبنون الربط ويقفون البغال فيها ويعطون اذنابها وكانت موقوفة
فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبريد ههنا المسرع من بلد الى آخر لاداء الرسالة
يقال بالفارسية پيك وانما اورد نظيرين لان الاول نظير المصدر النكرة والثاني نظير
المصدر المعرفة ففيه تنبيه على ان الحكم لا يفترق بين المصدر المنكر والموصوف وانما انت
سيرا مثال لوقوع المصدر مثبتا بعد معنى نفي داخل عليه لا اي ما انت الا تسير سيرا وزيد
سيرا سيرا مثال لوقوع المصدر مكررا اي زيد يسير سيرا فان قيل المصدر في قوله دكت الارض
دكا دكا وقع مكررا ولم يحذف الفعل قيل هذا انما اذا وقع المصدر المكرر في موضع الخبر عن
اسم لم يصلح ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان وقع مكررا لكنه لم يقع في

موضع

موضع الخبر عن اسم لم يصلح ان يكون خبرا عنه والمصدر .. في الآية وان وقع مكررا لكنه لم
يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ وانما وجب حذف الفعل في الضابطتين لوجود
القرينة والساد مسد المحذوف اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها
تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو الا
واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد
مسد المحذوف فهو المصدر الاول وكلمة او في قوله او وقع مكررا مانعة الخلو دون الجمع
بدليل قولهم ما انت الا سيرا سيرا ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع
المصدر فيه حال كونه تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة اي سابقة على المصدر في قيد
الاثر احتراز عما يقع تفصيلا لمضمون جملة دون اثر مضمونها نحو زيد يسافر فسفره
القريب او البعيد وفي قيد الجملة احتراز عما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون
مفرد نحو زيد اما يسافر سفرا قريبا او بعيدا كذا قيل وفيه نظر لان المصدر
في هذا المثال تفصيل لاثر مضمون قوله يسافر وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل الاولى
ان يقال نحو امثال لزيد سفر فاما يصح صحة او يغتنم اغتناما او لزيد ضرب فاما ان
يتادب تاديبا او يهلك هلاكا وفي المتقدمة احتراز عن المتاخر نحو اما يتادب زيد
بالضرب تاديبا او يهلك هلاكا فاضربه واما تمنون بالسد منا وتفدون فداء
فشدوا وقال بعض الشارحين التفصيل انما يكون للجملة المتقدمة لان المفصل لا
متاخر عن التفصيل فذكر قوله متقدمة توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لاثر
مضمون جملة متاخرة ايضا ولا يجب الحذف فلا بد لمحترز عنه وذلك مثل قولك نحو
قولك اما يتادب زيد بالضرب تاديبا او يهلك هلاكا فاضربه على ان التفصيل قد يكون
متقدمة على المفصل اما للاهتمام بشانه او رعاية السجع كما قال صاحب التلخيص وعلم
من البيان ما لم يعلم فان في قوله من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه

رعاية السجع واجب بان هذا الكلام في مثل هذه المواضع محمول على التقديم والتاخير فيكون
ذلك التقديم في حكم التاخير مثل قوله تعالى حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق اي السلاسل
والاغلال فاما منا بعد واما فداء وقع فقوله فاما منا بعد واما فداء وقع تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة لان قوله فشدوا الوثاق جملة متقدمة ومضمونها شد
الوثاق وذلك التفصيل وهو القتل والاسترقاق او المن او الفداء فوجب
حذف فعلها اي فاما تمنون منا واما تفدون فداء والفداء مصدر الثلاثي
من فدى يفدي مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لسد
الجملة مسد المحذوف لمناسبتها له من جهة انه تفصيل لاثر مضمونها ومنها اي ومن
تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع فيه المصدر للتشبيه اي لاجل تشبيه شي
بذلك المصدر والتشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى وفيه احتراز
عن نحو مررت به فاذا له صوت صوت حسن فان الصوت الثاني ليس
للتشبيه بل هو بدل من الاول علاجا حال اي حال كون ذلك المصدر دالا
على الحدوث كالفعل وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا له زهد زهد الصلحاء
او علم علم الفقهاء فان الواجب فيه الرفع لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث
لان الزهد والعلم يمدح به فلا يدل على الحدوث بعد جملة ظرف وقع وفيه
احتراز عن نحو صوت زيد صوت حمار مصدر وقع للتشبيه دالا على الحدوث
لكنه ليس بعد جملة مشتملة صفة جملة على اسم متعلق مشتملة بمعناه صفة اسم اي مشتملة
على اسم كائن بمعنى المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت بزيد فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة
ليس بمعنى الصوت وعلى صاحبه عطف على على اسم اي ومشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو
الذي صدر منه ذلك المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار
لعدم اشتمال الجملة على صاحب المصدر وهو الذي قام به المصدر فالوجه فيه الرفع على الوصف

او على

او على البدل نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار قوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة وهي قوله وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على صاحب
الصوت وهو الذي صدر منه الصوت وهو الضمير في قوله له لانه راجع الى الشخص الذي
صدر منه الصوت فوجب حذف فعله اي يصوت صوت الحمار بمعنى يصوت صوتا مثل
صوت الحمار وصراخ عطف على الصوت الاول اي فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ
صراخ الثكلى بمعنى يصرخ صراخا مثل صراخ الثكلى الصراخ هو الصوت والثكلى المراة التي مات
ولدها وانما اورد مثالين لان المصدر الاول مضاف الى النكرة والثاني الى المعرفة ومنها
اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع فيه المصدر في حال كون ذلك المصدر مضمون
جملة لا محتمل لها غيره الجملة صفة جملة اي لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر او غير ذلك
المضمون فيه احتراز عما سيأتي في الضابطة الآتية نحو له اي لفلان علي الف درهم اعترافا
فالف درهم مبتدأ وعلي خبره وله متعلق الخبر او على العكس فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة
وهي قوله علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف الاقرار بالشيء عن معرفة وفي بعض
النسخ وقع عرفا مكان اعترافا وهو اسم من الاعتراف وهو منصوب بنصب المصادر
ويسمى هذا المصدر توكيدا لنفسه اي تقريرا لذاته لاتحاد مدلول المصدر والجملة
ومنها ما وقع مضمون جملة اي من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه مضمون جملة
لها محتمل غيره الجملة صفة جملة اي لتلك الجملة محتمل غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون
مثل زيد قائم حقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم لان مضمونه الصدق
والحق ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب حذف فعله اي احق هذا الكلام
او هذا الخبر حقا اي صدقا ويسمى هذا المصدر توكيدا لغيره اي تقرير الغير اللام فيها للتعليل
دون الصلة والمضاف محذوف اي توكيدا للجملة لرفع غيره وهو الكذب والباطل
ولاجل احتمال غيره بخلاف اللام في قوله لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن ان يكون اللام

هنا ايضا للمصنف لان قولنا زيد قايم حقا محكم وزيد قايم محتمل والحكم يغاير المحتمل وصفاته
وان الحق امراد انيكون المعنى ويسمى توكيد المايغايره وصفا ومنها ما وقع مثنى اي من
المواضع وقع المصدر فيه حال كونه دالا على التكرير والتكثير مثل لبيك اي الب لطاعتك الباباً
اي اقيم لطاعتك اقامة بعد اقامة اي مرة بعد اخرى اي مرادا وسعديك اي اسعدك
اسعاداً اي اعينك اعانة والمصادر في هذا الباب سماعية والكان الحذف قياسا
لانه مبني على ضابطة كلية ثم لما فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع في بحث المفعول به
فقال المفعول به الجار والمجرور في الاصل كان مفعول ما لم يسم فاعله لقول المفعول لان
معناه الذي فعل به وصار الان جزء الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عايد الى اللام
الموصولة في المفعول وكذا المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه
فعل الفاعل ولم يذكر الاسم هنا اكتفاء بما سبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد
المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا كل منهما مفعول به ولم
يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع الموقوع عليه حقيقة او عبارة بان جعلت عبارته
كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم وزيدا وان لم يكن فيهما
حقيقة الوقوع الا انه جعلت العبارة في التقدير كان الفعل وقع عليهما كذا قيل وفيه
نظر لان هذا اسلم في خلق الله العالم لا في ما ضربت زيدا فانه عبارة عدم الوقوع لا عبارة
الوقوع واما عبارة الوقوع ضربت زيدا واجيب بانا لا نسلم ذلك بل هو عبارة
الوقوع في الاصطلاح لكان ان ما ضربت زيد عبارة المصدور في الاصطلاح فافهم وقيل
معنى قوله ما وقع عليه الفعل ما تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفيا كان او اثباتا فلا يخرج
ذلك فان العالم وزيدا مما تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما فان قيل ذكر الوقوع
وارادة التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم
الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل الشيء في عرف النحاة عبارة عن تعلقه به بحيث لا يعقل

الا به

الا به فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع وبيان الاتصال
او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم وارادة
اللازم فان قيل ان اريد بالوقوع التعلق يخرج من الحد المفعول فيه في ضربت زيدا حيث لا يتوقف
تصور الضرب عليه على البداهة وان لم يتوقف عليه باليقين فان قيل يدخل في الحد المفعول
فيه الزماني لان الزمان مما تعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا به قيل الزمان لازم لوجود
الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه وجود الفعل لزوما كان او معتقدا لا تعقل ماهيته
بخلاف المفعول به فانه انما يتوقف عليه تصور ماهية الفعل المتعدي كضربت زيدا فان
الضرب استعمال آلة التاديب في محل قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدونها من يستعمل تلك الآلة
فكذا لا يتصور بدون ذلك المحل او يقال انه يخرج بقيد الحيثية فانها ملحوظة في جميع الحدود ولا سيما
الحدود النحوية فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث وقع عليه فعل الفاعل والمفعول فيه الزماني
لم يذكر بحيث وقع عليه فعل الفاعل ولقايل ان يقول لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر الا ان يقال التصريح في مقام التعريف انسب نحو ضربت زيدا
مثال المفعول به ثم لما فرغ عن تعريف المفعول به شرع في بيان احكامه فقال وقد يتقدم
على الفعل اي يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لانه معمول قوي تعلقه بعامله فيتعلق به
متقدما ومتاخرا الا ان يمنع مانع كوقوعه في حيز ان ونحو ذلك وانما خص الفعل للاصالة
والا كان التقدم لا يختص بالفعل بل يجري في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع او اراد بالفعل
العامل او في الكلام حذف معطوف اي على الفعل وغيره من عوامله مثل زيدا ضربت
وعمرا مررت ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام المفعول به شرع في بيان حكم آخر فقال وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف
وتعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا كقولك زيدا لمن قال اضرب والجار والمجرور صفة
زيدا اي زيدا المفعول لمن قال من اضرب مفعول قال تقديره اضرب فحذف الفعل بقرينة

السؤال ووجوبا عطف على جوازا اي ويحذف الفعل حذفا جائزا او واجبا
في اربعة ابواب وفي بعض النسخ في اربعة مواضع مكان ابواب وفي الحصر على
الاربعة نظر لتحقق وجوب الحذف في المنصوب على الاغراء بتقدير نحو الزم وحافظ
نحو شانك والحج والصلوة الصلوة وكذا في المنصوب على المدح او الذم او الترحم بتقدير
نحو الحمد لله الحميد واتاني زيد الفاسق ومررت به المسكين الاول سماعي مبتدا وخبر اي الباب
الاول سماعي اي مقصور على السماع وانما قدم السماعي على القياسي لانه اقل منه مثل قول العرب
امرأ ونفسه اي اترك امرا مع نفسه اي اترك كل امرء مع نفسه ومثل قوله تعالى
انتهوا خيرا لكم اي انتهوا يا معشر النصارى عن التثليث اي عن قولكم ان الله ثالث
ثلثة واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدر محذوف اي انتهاء
خيرا لكم وفيه نظر لانه غير مطرد في نحو قولهم انته امرا قاصدا الان قوله امرا لا يحتمل ان يكون
صفة لانه اسم جنس فتعين انه مفعول به لفعل محذوف اي انته عن الافراط والتفريط
وايت امرا قاصدا اي متوسطا بين الافراط والتفريط اي بين الغلو والتقصير وقال
الكسائي هو خبر يكن المحذوف اي انتهوا عن التثليث يكن الانتهاء خيرا لكم وفيه
نظر لان حذف كان بلا حرف شرط شاذ فلا يحمل عليه مع امكان الوجه القياسي
واما اخر هذا النظير وان كان عظيم القدر لانه من القرآن لان له اساس وجود
وجه يا اخي يصدع على ما فيه الاختلاف ومثل قول العرب اهلا وسهلا اي اتيت
اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا الحزن بفتح الحاء وسكون الزاء
المكان الخشن والصلب هذا الكلام يقوله المزور والمضيف للزائر والضيف لتطييب
قلبه واصابة الانس من جهة يعني اتيت اهلك واتيت اهلك لا اجانب ومنزلي لك سهل
لين لا مشقة عليك في منزلي ثم لما فرغ من السماعي شرع في القياسي فقال الثاني
اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به

المنادى

المنادى وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نائب منابه فلو ذكر الفعل لزم
الجمع بين النائب والمنوب وهو المطلوب اقباله مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المطلوب
اي وهو الاسم الذي يطلب احضار مسمى ذلك الاسم بحرف متعلق بالمطلوب
اي بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة
وقوله نائب صفة حرف مناب ظرف نائب وانما حذف في فيه مع انه ليس من
الجهات الست لكونه جاريا مجرى لفظ المكان لكونه ذا ميم فيه معنى الاستقرار اي
بواسطة حرف قائم مقام لفظ ادعوا وانادي وفيه احتراز عن اطلب اقبال
زيد وانادي زيدا وادعوك ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال لكن
لا بواسطة حرف نائب مناب ادعوا فان قيل يخرج من هذا الحد قولنا يا الله فانه
منادى ولا يصدق عليه كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه
مطلوب الاجابة فيكون منادى بهذا الاعتبار وقيل ان نداءه تعالى استعارة
تخييلية وطلب الاقبال منه ادعائي كاثبات المنية في قول الشاعر واذا المنية
انشبت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع وفيه نظر لانه يستلزم تشبيه الله تعالى
بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخييلية لا تنفك عن الاستعارة
المكنى عنها فيلزم تشبيه الله تعالى اولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء
له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي الاقبال لا مطلوبه
وكذا نحو يا جبال ويا سماء ويا ارض ويا بلاد ويا لدواهي ونحو قول احد المنافقين
لصاحبه يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله قيل في الجواب عن الاول بانه
مطلوب الاقبال لسماع النهي ومنهي عن الاقبال لسماع النهي بعد توجهه فاختلف الجهتان
وبانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسؤول الاجابة كما قيل في يا الله وعن الثاني

يا بهنا من باب الاستعارة بالكناية حيث شبهت ياء الاشياء بما يكون مطلوب الاقبال
وندا او ها استعارة تخييلية وطلب الاقبال بينها او معاني وقوله لفظا او تقديرا تفصيل للمنادى
او للحرف وهو الاظهر اي وذلك الحرف اما ان يكون ملفوظا مثل قوله يا زيد او مقدرا
مثل قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادى شرع في بيان
حكمه فقال ويبنى المنادى وجوبا على ما يرفع به قبل النداء اي حالة الاعراب من حركة
او حرف اي يبنى على الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضمة وعلى الالف ان كان
رفعه بالالف وعلى الواو ان كان رفعه بالواو فان قيل الضمير في يرفع عائد الى المنادى
فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف وانت تعلم ان المنادى
لا يرفع بحال قبلا نه مسند الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه فيكون المعنى ويبنى على ما يقع
به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل يمكن ان يكون فيه ضمير عائد الى الاسم دون
المنادى فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع الاسم قبل النداء من حركة او حرف قيل انه يمكن
لكنه بعيد لان الضمير في قوله ويبنى عائد الى المنادى فلو كان الضمير في يرفع عائدا الى الاسم
لزمت انتشار الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مسند الى به ولا ضمير فيه اي يبنى
على ما يقع به الرفع من حركة او حرف ان كان المنادى مفردا كما لا يلتبس فيه اضافة
ولا شبهة بالاضافة وفيه احتراز عن المضاف والمضارع له معرفة صفة مفردا
مفردا او خبرا اخر لكان لازم التعدد اذ الحكم لا يتم باحد الجزئين وفيه احتراز
عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة اعم من ان يكون معرفة قبل النداء
او بعده ولهذا اورد المثالين للمبني بالضم فيكون مثل يا زيد مثال المعرفة
قبل النداء ويا رجل معه مثال المعرفة بعد النداء اذ قصد به الرجل المعين
ويا زيدان فمثال المبني بالالف ويا زيدون مثال المبني بالواو في الالف

والواو

والواو فيها ليست للاعراب بل لمجرد التثنية والجمع فان قيل العلم اذا ثني وجمع لزم
فيه اللام فكيف يصح يا زيدان ويا زيدون بلا لام قيل اجيب ذلك لقيام يا مقام
اللام وكونهما في حكمها في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا يلزم اجتماع اداتي
التعريف وهو محذور جدا او انما بني المنادى المفرد المعرفة لشبهه بكاف ادعوك
في وقوعه موقعها وانما بني كاف ادعوك لشبهه بكاف اياك وهو حرف مبني الاصل
لا حظ له في الاعراب لفقد المعنى الموجبة للاعراب الا اذا كان علما موصوفا بابن
مضافا الى علم فيختار فتحه كما سيجيء ويجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة عند ضرورة
الشعر نحو سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام حيث نون المطر الاول
وهو قبيح والمطر اسم رجل والضمير في عليها راجع الى امراة المطر وهي جميلة ثم
لما فرغ عن بيان بناء المنادى شرع في بيان ما يعرف عليه ويصير معربا فقال ويخفض
المنادى بلام الاستغاثة او التعجب او التهديد يحمل الكلام على حذف المعطوفين
ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف اي بنحو لام الاستغاثة اي بلام
يدخل المنادى وقت الاستغاثة مثل يا لزيد ووقت التعجب نحو يا للماء ووقت التهديد
نحو يا لبكر لاقتلنك وانما اعرب المنادى بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة لخروجه
عن ما فيه شبه الحرف لقوة جهة الاسم بدخول الجار ولان يا مدا وشبه المنادى
بالحرف وبدخول اللام صار المنادى بعيدا عن مدار الشبه وهو يا ولان المنادى
يخرج عن الافراد بالتركيب مع اللام وفي كل نظر اما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم
عن تاثير شبه الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مررت باحمد فكيف
يخرجه عن تاثير شبه الحرف ولهذا كان الاسم مبنيا والحرف جميعا لان البناء وعدم
الانصراف كلاهما خلاف الاصل فالقول بخروجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون
شبه الفعل تحكم محض على ان اللام الجارة كثيرا ما تدخل على الاسم المبني ولم يصر معربا

بدخولها كقولك يا لهذا الماء للخمسة عشر رجلا ولهؤلاء الرجال واما الثاني فلان لام الاستغاثة
تدخل على كاف الخطاب الذي هو منادى مستغاث نحو يا لك لزيد فعلم ان المنادى
المستغاث المظهر قائم مقام كاف الخطاب يصح القول بصيرورته بعيدا عن [illegible]
بدخول اللام واما الثالث فلان المفرد يشابه بمقابلة المضاف والمضارع له ويا لزيد
يشبه المشابهة فلا يخرج المنادى عن الافراد بالتركيب مع اللام على ان التركيب مع
الجار غير معتبر حيث جاز الفصل بينه وبين المجرور بالحرف الزائد في السعة
التركيب في المضاف والمضاف اليه وقيل انما اعرب المنادى بعد دخول اللام
لان حرف الجر دخل عليه فلا يمكن العامل وان كان زائدا وفيه ايضا نظر لانه انما لا يمكن
العادة في المعربات دون المبنيات بدليل انه يصح جئتك من قبلك ومن بعد واما
فتحت اللام الجارة فضلا عن انها تكسر اذا دخلت على الاسم الظاهر لان المنادى واقع
موقع خطاب كاف الخطاب واللام الداخلة انتهوا يا معشر النصارى عن التثليث اي
عن قولكم ان الله ثالث ثلثة واقصدوا خيرا لكم وفيه نظر لانه غير مطرد في نحو قولهم انته
امرا قاصدا لان قوله امرا لا يحتمل ان يكون صفة لانه اسم جنس فتعين انه مفعول به
لفعل محذوف اي انته عن الافراط والتفريط رايت امرا قاصدا اي متوسطا بين
الافراط والتفريط اي بين الغلو والتقصير وذلك الثاني هو خبر يكن المحذوف اي انتهوا
عن التثليث يكن الانتهاء خيرا لكم وفيه ايضا نظر لان حذف كان بلا حرف شرط
شاذ فلا يحمل عليه كلام الحكيم الوجه القياس واما اخر هذا النظر وان كان عظيم القدر
لانه حقه من القرآن لان له مساغا من وجه دون وجه كما لا يخفى بصدده على [illegible]
من الاختلاف ومثل قول العرب اهلا وسهلا اي اتيت اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا الحزن بفتح الحاء وسكون الزاء المكان الخشن واصل
الكلام بقوله المزور والمضيق للزائر والضيف ليطيب قلبه واصابة الانس من جهة [illegible]

على الضمير كانت

على الضمير كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخل على ما هو واقع موقعه ولهذا انفتحت على
اللام الثانية نحو لزيد لعمرو ويا لله للمسلمين وانما اختير اللام من بين الحروف للاستغاثة
والتعجب لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستغراب
لغرابته ثم هذه اللام متعلق بادعو المقدر وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها لا تزاد
الا في مواضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعا ويلحق المنادى للحاق الفها اي الف
الاستغاثة لموافقة الالف مثل يا زيداه وكذا الضم والكسر بواو الاستغاثة
ويائها الا حتى لدى اللبس كما في المندوب نحو يا من هو في المسجد يبنه ويا نبكي في
المسجد نبكي ولا لام فيه اي حين اذ دخلت الالف تحرزا عن الجمع بين حرفي
في الاستغاثة وعن الجمع بين العوض والمعوض منه لان اللام عوض عن الالف
كذا روى عن الخليل وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب ولطلب الاختصار بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة
من كل وجه والمستغاث سواء كان مع اللام الاستغاثة او مع الفها كما في الشرح
ويرد عليه المنادى المتعجب منه والمهدد لانه ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وليس بمنصوب
فالاولى ان يقال ان الضمير عائد الى المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة
او نحوها او الف الاستغاثة فلا يرد المنادى المتعجب منه والمهدد وما سواهما نكرة
موصوفة او غير موصوفة والمضاف والمضارع له نحو يا عبد الله نظير المضاف ويا طالعا
جبلا نظير المضارع للمضاف والمراد بالمضارع بالمضاف كل اسم غير مضاف تعلق به شيء
هو من تمام معناه اما معمول الاول كالمثال المذكور واما معطوف عليه على ان يكون المعطوف
مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين اولا واما صفة هي جملة او
ظرف نحو يا حافظا لا ينسى ويا شاعرا لا شاعر اليوم مثله الا بالحلة من ذات عرق فان كلا من
ذلك مضارع للمضاف بخلاف الموصوف بصفة هي مفرد فانه نكرة وليس بمضارع للمضاف

نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين الموصوف بصفة هي مفرد وبين الموصوف بصفة
هي جملة او ظرف في كون الاول نكرة وكون الثاني مضارعا للمضاف مع ان كلا منهما موصوف
بصفة قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف بقطع النظر عن الوصف ثم
ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادى فلا يحصل التعيين ولا بقيد التعريف
بخلاف امثلة الموصوف بالجملة او الظرف فان المنادى فيها هو الموصوف بالوصف
المذكور فيه والوصف فيها سابق على النداء او ذكر للتاكيد فكانه من تمام المنادى لا صفة فيحصل
التعيين وبقيد التعريف فاعرف فانه فرق دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون
الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة فكيف عمل قوله طالعا في قوله جبلا قيل المعتمد
لا يلزم ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدرا ايضا وههنا مقدر تقديره يا رجلا
طالعا جبلا الطريق بخلاف يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل امتناع نعت صفة لانه لا يقال
يا رجلا الصالح ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل نعت
صفة والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع آلتي
التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال
على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
ويا رجلا لغير معين الجار والمجرور حال من قوله يا رجل اي يا رجلا حال كونه مقولا
لرجل غير معين كما يقول هذا مثال النكرة آخر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع
له لان النكرة خرجت عن المعرفة بقيد التعريف المؤخر بخلاف المضاف والمضارع
له فانهما خرجا بقيد الافراد المقدم ثم لما فرغ عن بحث المنادى شرع في بحث توابعه
وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب فانها ان كانت غير البدل
والمعطوف غير ذي اللام فهي لا تكون الا منصوبة كتوابع المضاف او النكرة او كتوابع
المنادى المستغاث باللام والمراد بالمنادى المبني غير المستغاث بالالف فانه

مبني

مبني على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم لان صفته لازمة الرفع ولا نصب كما سيجيء وقوله
المفردة مرفوع على انه صفة لقوله توابع والمراد بالمفرد المفرد من كل وجه وفيه احتراز عن
التوابع المضافة والمضارعة لها وقوله من التاكيد صفة توابع اي التوابع الكائنة
من التاكيد والمراد من التاكيد التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم
الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا كقول الشاعر شعر اني واسطار
سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وهو غالب ويحتمل ان يكون المختار عند المصنف اعرابه
رفعا ونصبا كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التاكيد ولم يقيده بالمعنوي فقال من التاكيد
والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع مجرور على انه صفة سببية لقوله
المعطوف بالحرف وفاعله قوله دخول يا عليه اي المعطوف بالحرف الذي يمتنع دخول يا على
ذلك المعطوف باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه وهو المعطوف
بغير اللام نحو يا زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل كما سيجيء وقوله
ترفع خبر لقوله توابع المنادى اي ترفع تلك التوابع حملا على اللفظ اي لفظ المنادى لشبه
ضمه بالرفع في العروض والاطراد اما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة
مضموم كما يقال كل فاعل مرفوع واما العروض فلان ضمة المنادى عرضت بدخول يا عليه وجودا وعدما
في الفاعل بدخول العامل فان قيل لا بد من رابع وههنا اي شيء هو قيل رافعه بالاهمال اما
ضمة المنادى بالرفع في العروض والاطراد شبه موجب الضمة بالرفع في كونه اثر كل عامل
مطردا ولم يظهر اثر هذه الشبه في المنادى لمكان البناء فظهر في التابع لاحتياجه الى المؤثر
وتنصب تلك التوابع على محله اي محل المنادى لان محله النصب على المفعول فان قيل انهم نزلوا
صفة اسم لا لنفي الجنس لبناء موصوفها نحو لا رجل ظريف فيها فلم لم يبن صفة المنادى
لبنائه قيل العلة في بناء الصفة في لا رجل طريق امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة
المنادى لعدم توجه النداء اليها لمكان الفصل بلام التعريف ولان وجه بناء الصفة في لا رجل ظريف

كون الصفة هي المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى به لعدم توجه النداء اليها
نظير الصفة مثل يا زيد العاقل بالرفع ويا زيد العاقل بالنصب ونظير التأكيد يا تميم اجمعون
واجمعين ونظير عطف البيان يا غلام بشر وبشرا ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه
نحو يا زيد والحارث والحارث وانما اقتصر المص على النظير الواحد للاقتصار وانما ذكر نظائر الصفة
من بين التوابع ردا لقول من قال ان المنادى لما قام مقام المضمر والمضمر لا يوصف فكذا
المنادى لا يوصف فرفع الصفة عنده على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه بتقدير اعني والصحيح جواز
وصفه لانه وان وقع موقع المضمر لكنه ما خرج عن كونه ظاهرا ثم لما بين جواز الوجهين في
توابع المنادى المبني شرع في بيان الاختلاف الواقع في احد الوجهين في واحد منها وهو
المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فقال والخليل ابن احمد استاذ سيبويه في المعطوف
المذكور اي المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع الجملة خبر لقوله الخليل اي يقول الخليل باولوية
الرفع وانما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه ايضا مطلوب اقباله والحرف نائب مناب
ادعو الا ان الواو قامت مقام يا لانه يقتضي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه
فكان باشره يا فيختار فيه حركة هي اثر يا تنبيها على انه منادى ثان معنى ولم يمنع الا ان
اللام يمنع دخول يا عليه صريحا وابو عمرو ابن العلاء يختار النصب لان ذا اللام لا يباشره
يا حقيقة فامتنع فيه حركة هي اثر يا فيختار فيه حركة هي اثر ادعو لا اثر يا وابو العباس
المبرد يقول ان كان المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه كالحسن في جواز نزع اللام
منه وقيل في كونها علما ذا اللام ويدخل نحو الرجل علما على الاول دون الثاني ونحو النجم
يدخل الثاني دون الاول فكالخليل خبر مبتدأ محذوف اي فهو كالخليل في اختيار
الرفع في مثل الحسن لان اللام لما كان في معرض النزع لم يعتد بها او لان اللام في العلم
لا معنى لها فلا يعتد لوجودها والا فكابي عمرو اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن بان لم
يجز نزع اللام منه او بان لم يكن علما ذا اللام فهو مثل ابي عمرو في اختيار النصب في سيافه

من لطائف

من لطائف هذا الكلام ثم لما فرغ عن بحث التوابع المفردة شرع في بحث التوابع المضافة
المضافة فقال المضافة تنصب اي توابع المنادى المبني المضافة اضافة معنوية
تنصب لانها لو وقعت منادات لا يجوز فيها الا النصب فكذا اذا كانت تابعة لان
التوابع لا يكون اقوى من متبوعها تقول في الصفة يا زيد صاحب الفرس ويا بشر ذا الجملة
والجملة بالضم الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وفي التأكيد يا خالد نفسه وفي عطف
البيان يا غلام ابا عبد الله وفي المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله وانما
قيدنا الاضافة بالاضافة المعنوية احترازا عن اللفظية فان حكمها وحكم
التوابع المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية في حكم
الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف مفرد حقيقة وصورة فتقول يا زيد
الحسن الوجه بالرفع والنصب وكذا تقول يا زيد خير من عمرو بالرفع والنصب قال الشاعر
يا صاح يا ذا الضامر العنس فان اسم الاشارة وهو ذا مفرد معرفة والضامر مرفوع
على انه صفة ذا وان كان مضافا لان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا ذا
الضامر عنسه والضامر من الضمر بالضم وهو الهزال يقع على الناقة والجمل والعنس
بالفتح الناقة الصلبة اي الشديدة فان قيل انهم اعتبروا في الاسماء المضافة
بالاضافة اللفظية والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت منادات حتى
اوجبوا فيها النصب وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب
قيل ان الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية المضارعة صورة ومفردة حكما والمضارعة
للمضاف مضافة حكما ومفردا حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبارين في الحالين وقد عليك
ان تحققت وجه عدم العكس في كل منهما والبدل من المنادى المبني والمعطوف
على المنادى المبني غير ما ذكر صفة المعطوف او بدل منه اي غير المعطوف الذي
ذكر من قبل اي غير ممتنع دخول يا عليه بان لم يكن ذا اللام حكمه اي حكم كل واحد منهما

حكم المنادي المستقل اعرابا وبناءً فقوله والبدل مبتداء وحكمه مبتداء
ثان وقوله حكم المستقل خبر مبتداء الثاني والجملة الاسمية خبر مبتداء الاول وما عطف
وقوله مطلقا ظرف اي زمانا مطلقا اي سواء كانا مفردين او مضافين
او مضارعين للمضاف او نكرتين او مختلفين لكونهما في حكم تكرير العامل فتقول في
البدل يا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا وفي المعطوف
يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا
فان قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى المبني وبين المعطوف على اسم لا المبني
في ان الاول يجب فيه البناء ولكن الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب الاعراب
رفعا ونصبا مثل لا اب وابا ولا ام قيل جوابه باتي في موضعه ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ
عن بحث التوابع وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال
والمنادى الذي هو العلم الموصوف بابن اي بلفظ ابن او بنت
لا بوابنة حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه اي فتح
المنادى الذي هو العلم المذكور لموافقة حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة استعمال العلم
وطول الكلام ويسقط ح الف ابن ومونثه خطا فتقول يا زيد بن عمرو ويا هند بنت بكر
وفي قوله يختار فتحه اشارة الى جواز البناء على الضم ايضا واما قيد بقوله الى علم احتراز
عن نحو يا زيد بن اخنا ويا هند بنت عمنا فانه يبقى على الضم ولا يسقط ح الف ابن
ومونثه خطا ثم لما فرغ عن التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث التوابع
الصورية فقال واذا نودي المعرف باللام اي اذا قصد
نداءه ونظيره قوله تعالى واذا قرات القرآن فاستعذ بالله اي اذا اردت قراءة القرآن
قيل يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها والتنبيه ويا هذا الرجل بتوسط
هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط اي وهذا جميعا فالرجل صفة هذا

وهذا صفة اي لمشاركته اسم الاشارة لاي في الابهام بل اي ادخل في الابهام لتناوله
المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث بلفظ واحد فان قيل الجملة الشرطية لا تتم
لان الشرط كلي يتناول نداء المعرف باللام اي معرفة كان نحو الرجل والغلام
والانسان ونحوها والجزاء جزئي وظاهر ان الجزئي لا يترتب على الكلي حيث يلزم
لزومية الكلي بالجزئية قيل الكلام محمول على حذف المعطوف اي قيل يا ايها
الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ونحوها او على المجاز لان المراد بقوله يا ايها الرجل
ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل هذه الالفاظ واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون
علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر بها صاحبه نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار
قاهر عادل ونحو لا هيثم الليلة للمطي اي لا داعي الليلة فيكون المعنى لكل كلام
وسط فيه اي مع ها التنبيه وكلام وسط فيه كلا الامرين فيكون الشرط والجزاء كليين
فيتم الشرطية ولا يلزم لزومية الكلي للجزئي وانما وسط اي مع اسم الاشارة تحرزا
عن اجتماع الة التعريف صورة والكان في احدهما من القايح ما ليس في الاخر
فان قيل التحرز من ذلك يحصل بتوسيط احدهما فلا حاجة الى المبهم الثاني في ايهذا
الرجل قيل المبهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه لكن في اتيان مبهم بعد مبهم و
تاخير البيان فائدة وهي زيادة التشويق والتوجه في البيان بزيادة التشويق
والتاخير فيه والتزموا اي التزم النحاة رفع الرجل
في يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل والكان صفة فكان حقها جواز الوجهين
كما مر لانه المقصود اي لان الرجل هو المقصود الاصلي بالنداء اي لا اي ولا اسم
الاشارة بل هما وسيلتان لندائه الا ترى انك لو حذفت الرجل بطل النداء ولو حذفت
الضمير لم يبال فالتزموا رفعه تنبيها على انه منادى حقيقة والكان صفة لاي صورة
فان قيل فعلى هذا يصدق عليه حد البدل دون الصفة قيل انه مقصود واقعا لا لفظا

حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر بحيث انه بيان للمعنى في المتبوع لا بحيث
انه منادى مستقل فلا يثبت بدليته على ان البدل في حكم تكرار العامل فلو كان الرجل بدلا
لزم دخول يا في المعرف باللام حكما فظهر انه ليس ببدل **وتوابعه** مجرور معطوف على
الرجل اي التزم النحويون رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة نحو يا ايها
الرجل الكريم ويا ايها الرجل صاحب الفرس **لانها توابع** اي لان توابع الرجل
توابع اسم **معرب** مرفوع فيكون مرفوعة كمتبوعها بخلاف يا زيد الظريف
فانه توابع مبني فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب قد تحمل على اللفظ وقد
تحمل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعا بل يجوز ان يكون المتبوع منصوبا
والتابع منصوبا او مرفوعا حملا على اللفظ والمحل كما في ان زيدا قائم وعمرو وان يكون
المتبوع مجرورا والتابع مجرورا او منصوبا كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو وكما في قوله
ابوه في نجاد وغور غائرا وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا او محلا قيل معناه
توابع معرب لا محل له سوى الرفع او يقال ان الكل ما يتبع المعرب لفظا ومحلا فالمتبوع
هنالك باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد بخلاف توابع الرجل ههنا
فانها توابع معرب واحد فلا يتبع غير اعرابه او يقال ان احدى المقدمتين من الدليل
محذوف اي لانها توابع معرب وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه
اذ لا محل له سوى ذلك الاعراب **وقالوا يا الله بقطع الهمزة خاصة** هذا جواب
سؤال يرد نقضا على قاعدتهم المذكورة وهو ان حيث الحكم مستثنى من القاعدة
المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها لوجهين **احدهما** ان التوسط بينهما
لان ايا يستلزم التعدد وما للتنبيه والله تعالى منزه عن التعدد والتنبيه وهذا الاشارة
الحسنة والله تعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله ربي كان
محمولا على اي طرد الكتاب والثاني ان اللام فيه ليست للتعريف بل صارت جزء

الكلمة

الكلمة بالعلمية وكانت في الاصل عوضا عن همزة اله فاجتمع فيه جهة التعريف
بوجهين فلم يعتبر بخلاف النجم فان اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بالعلمية
لكنه في الاصل ليس بعوض عن شيء وبخلاف الناس فان اللام فيه وان صارت
جزء الكلمة بكونها عوضا عن همزة اناس بضم الهمزة ولكنه ليس بعلم فان قيل فعلى هذا
لو صار الناس علما وجب صحة ان يقال يا الناس وليس ذلك بصحيح بدليل قوله خاصة
قيل ان علميته لا توجب هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية يستعمل بمعناه الاصلي
الجنسي وهو جماعة الاناسي استعمالا شائعا بخلاف يا الله فان علميته توجب هجران
اصله بالكلية لانه بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الاصلي اصلا فهو مطلق المعبود حقا كان
او باطلا فافترقا وقوله خاصة مصدر اقيم مقام الحال من يا الله اي حال كونه
قد خص بذلك القول خصوصا ثم لما فرغ عن بحث المنادى غير المكرر شرع في بحث
المنادى المكرر **فقال ولك** اي اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون
لغير معين وههنا كذلك اي جاز او جائز **لك في مثل قول جرير يا تيم**
تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر اي فيما كرر فيه المنادى في حالة الاضافة
الضم فاعل جاز المقدر او مبتدأ او مقدم الخبر اي يجوز لك اي جائز لك الضم
والنصب اي ضم الاول ونصبه اما الضم فعلى انه منادى مفرد معرفة واما النصب
فعلى انه مضاف الى عدي المذكور ويتم الثاني تاكيد لفظي ولما كان حكم التاكيد
اللفظي في الاغلب حكم المنادى المذكور في الاعراب والبناء كما مر حذف التنوين
من الثاني وان لم يكن مضافا لان الاول محذوف التنوين للاضافة وانما جاز
الفصل بها بين المضاف والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة
الشعر بالظرف لانه لما كرر اللفظ الاول بلا تغير صار الثاني هو الاول فكانه لا فصل
بينهما ولهذا اجاز ضرب ضرب زيد عمرا هذا المراد وانه مذهب سيبويه والخليل وذهب المبرد

اي انه مضاف الى عدي المحذوف لدلالة الثاني عليه تقديره يا تيم عدي تيم عدي على
نحو بين ذراعي وجبهة الاسد اي بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد فعلى هذا كانت
الاضافة الثانية تاكيدا لفظيا للاضافة الاولى هذا هو الظاهر ولا يجوز في تيم الثاني
الا النصب لان الاول ان كان مضموما على انه منادى مفرد معرفة كان الثاني
تابعا مضافا فكان نصبا وان كان منصوبا على انه منادى مضاف الى عدي المذكور
او المحذوف كان الثاني تابعا للمنادى المضاف فكان نصبا ايضا والمنادى
المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة اوجه نحو الاول يا غلامي بسكون الياء والاصل في
الفتح لان الاسم الذي بني على حرف واحد كان مفتوحا ككاف الخطاب والسكون
للتخفيف لكون الياء حرف علة ويا غلامي بفتح الياء على الاصل والثالث
يا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة لكثرة دوره والرابع
يا غلاما بقلب الياء الفا والكسرة فتحة لخفة الالف والفتحة او بحذف
الياء وتعويض الالف عنها وشذ فيه يا غلام بحذف الالف والاكتفاء
بالفتح فالحاصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه التراكيب مفتوح الياء
وساكنها ومحذوفها ومقلوب الياء الفا وبالهاء وقفا اي يكون بالحاق
هاء السكت في الوقف لبيان حرف المد وهي الالف فيقال يا غلاماه كذا في
بعض الشروح وقيل معناه ويكون بالحاق هاء السكت في الكل وقفا وهو الصواب
لان هاء السكت كما يجيء لبيان الالف يجيء لبيان الحركة بان يزاد في اخر الكلمة
ليبقى حركة الكلمة في الوقف بحالها فيقال يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه ثم قوله
وبالهاء وقفا عطف على الجملة الفعلية اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا
ويكون بالهاء حال كونه موقوفا او على محذوف اي يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء
في الوقف او خبر مبتدا محذوف اي وهو بالهاء وقفا او متعلق بفعل محذوف

اي

اي يوقف عليها بالهاء وقفا فيكون قوله وقفا حالا او ظرفا او مصدرا للفعل
المحذوف وفي اكثر النسخ لم يذكر الثاني وهو فتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه
الا الثلثة كما جاز في يا غلامي فتح الياء واما شبهت تلك الثلثة بدلالة
الاصل وقالوا يا ابي ويا امي يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظ
اب وام يجوز فيه ما جاز في ساير الاسماء المضافة اليها نحو يا غلامي مع زيادة
وجوه آخر لكثرة استعمال ندائهما وورود السماع على ذلك فقالوا يا ابي و
يا امي على القياس وقالوا يا ابت ويا امت بابدال الياء
تاء على غير القياس وقوله فتحا وكسرا حالان اي حال كونهما مفتوحين
او مكسورين اما الفتح فلموافقة حركة الياء المبدل منه التاء اذ الاصل في الياء
الفتح على ما مر واما الكسر فلموافقة طبيعة الياء المبدل منه التاء اذ الكسر يناسب
الياء فالفتح لكونها بدلا من حرف متحرك بالفتح والكسر لكونها بدلا من حرف
يناسب الكسرة ويجوز فيهما ضم التاء ايضا لاجرائهما مجرى المفرد ولم يذكره لقلته
اعلم ان التاء فيهما للتانيث مع كونها عوضا عن الياء ولهذا فتح عن الياء ما قبلها
ويوقف عليها بالهاء واما جواز تاء وان كانت للتانيث لكونها عوضا عن الياء
كما في اخت وبنت عن الواو ولكن تاء ابت وامت تصير في الوقف هاء وذلك لان
الاصل في التاء اي تاء اخت وبنت اصل لانها عوض عن الواو الاصلية واصل تلك
التاء زائدة لانها عوض عن الياء الزائدة فيفترقان وذكر في تقرير الجار البيان
ان تاء التانيث في ابت للمبالغة كعلامة وبالالف عطف على
محذوف اي قالوا يا ابت ويا امت بغير الالف وبالالف فقالوا يا ابتا
ويا امتا بابدال الياء تاء والالف مرة فيكون فيه جمع بين البدلين وهو جائز
وقيل هذا الالف الف الاشباع قوله دون الياء حال اي قالوا ذلك متجاوزين

عن الياء يعني لم يقولوا يا ابني ويا امتي تحرزا عن الجمع بين البدل والمبدل منه لان التاء
فيهما عوض ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة اخبر انهما مخصوصان باب
يا غلامي في جميع وجوه يعني اذا كان المنادي لفظ ابن المضاف الى لفظ ام
او عم مضافين الى ياء المتكلم جاز فيه ما جاز في المنادي المضاف الى ياء المتكلم من
الوجوه فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بالسكون ويا ابن امي ويا ابن عمي بالفتح
ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسر ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال
الياء الفا وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بحيث مع زيادة وجه آخر فيهما
في المضاف الى ياء المتكلم وهو حذف الالف والاكتفاء بالفتح بحيث لم يقولوا يا غلام
بحذف الالف والاكتفاء بالفتح لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف
وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادي المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما فلا يقال
يا ابن اخي ويا ابن خالي على الوجوه المذكورة في المنادي المضاف الى ياء المتكلم بل
ما جاز في غير المنادي المضاف الى ياء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو غلامي
وذلك لانهم اكثر استعمالا لكثرة يا غلامي فعومل المعاملة بخلاف غيرهما فانه لم يكن
كذلك فلم يعامل معاملته ثم لما كان الترخيم من خصائص النداء شرع في بيانه فقال
وترخيم المنادي جائز في سعة الكلام اي من غير ضرورة الشعر وفي غيره
ضرورة منصوب على انه مفعول له اي الترخيم في غير المنادي جائز لضرورة
الشعر ولا يجوز فيه الرفع لانه يكون المعنى والترخيم في غير المنادي ضرورة ولا معنى
كذا قيل فان قيل لا يصح النصب فيه لان شرط حذف اللام في المفعول له ان يكون
فاعله وفاعل عامله واحدا وههنا ليس كذلك لان المضطر هو الشاعر والجائز صفة
الترخيم قيل انه مفعول له بفعل الترخيم في غير المنادي للاضطرار اي اضطرار الشاعر
والمرخم والمضطر واحد ويمكن رفعه على انه خبر مبتدا محذوف بحذف مضاف

اي هو

اي هو في غير المنادي اثر ضرورة او هو خبر على المبالغة على نحو زيد عدل فاذا صح
جزئيته لم يصح منع رفعه كما ظن بعض الشارحين وهو اي الترخيم حذف في
آخره اي في آخر الاسم تخفيفا مفعول له اي لاجل التخفيف فان قيل
هذا الحد يصدق على يد ودم وقاض وداع قيل معناه حذف في آخره تخفيفا
لا لقانون تصريفي وسماع لغوي او يراد بالحذف في آخره في حال التركيب دون
الافراد فلا يرد حذف حرف الآخر في يد ودم وغيرهما ثم لما فرغ عن تعريف
الترخيم شرع في بيان شروطه فقال وشرطه اي شرط جواز الترخيم في
المنادي ان لا يكون المنادي مضافا لان آخر المضاف وسط حكما والترخيم
يختص بالآخر والمضاف اليه غير المنادي فلا مساغ للترخيم في آخرهما وقولهم
في يا صاحبي شاذ ولا يكون مستغاثا ولا مندوبا
لان المطلوب فيهما مد الصوت ولهذا زيد في آخرهما الالف لاظهار الاستغاثة
والتفجع والحذف ينافيه ولم يذكر المندوب لانه غير منادي عند المصنف بدليل
انه عرف المنادي على نمط خرج منه المندوب لانه غير مطلوب الاقبال
ولا يجوز ترخيم غير المنادي في السعة فلا حاجة الى ذكره ولا يكون
جملة نحو يا تابط شرا ويا برق نحره لان الاعلام المنقولة عن الجملة
تحكى كما هي ثم لما فرغ عن بيان شرط العدمي شرع في بيان شرط الوجودي
فقال ويكون اي وشرطه ان يكون المنادى اما علما زائدا
على ثلثة احرف اما كونه علما فلعدم الاشتباه فيه لشهرته بخلاف
غير العلم واما كونه زائدا على الثلثة فلئلا يلزم اخلال ابنية الثلاثي واجاز
الكوفيون ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط نحو يا عم في يا عمر لقيام حركة
الوسط مقام الحرف الزائد كما في منع الصرف نحو سقر وهو ضعيف لان جعل

الحركة بمنزلة الحرف غير مطرد في كل مكان والالحاق مثل جدبد وعلبط وحماسا
وليس كذلك واجاب بعضهم ترخيم الثلاثي الساكن الاوسط ايضا في ذي في يا زيد
لان الاخلال ثبت جابرا من الترخيم فلا يعتبر وهو اضعف من ذلك واما تاء
التانيث فلا يشترط العلمية ولا الزائد على الثلاثة نحو يا ثب علما او غير
علم لان اختلال البنية لو كان لكان من قبل الواضع لان تاء التانيث ليست
بداخلة في البنية بل هي كلمة اخرى فالاخلال ليست لاجل الترخيم بل مع التاء
وايضا كذلك فلا يشترط الزيادة على الثلاثة ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث
بقي ما قبل التاء على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما ثم لما فرغ
من بيان شرائط الترخيم شرع في كمية المحذوف فقال فان كان في اخره
اي اخر الاسم الذي اريد ترخيمه زيادتان اسم كان في حكم
الواحدة صفة زيادتان اي زيادتان كائنتان في حكم الواحدة بان تكون
زيدتا معا لمعنى واحد وفيه احتراز عن نحو ارطاة لان التاء والالف زيدتا
ولكنهما ليستا في حكم الواحدة لان الالف زيدت اولا للالحاق ثم زيدت
التاء للتانيث فلا يقال يا ارط فان قيل حكم الواحدة في زيادتان وليس
الزيادتان في حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قيل هو ظرف اعتباري
لا حقيقي او العبارة محمولة على القلب كاسماء وزنه فعلاء واصله وسماء
الوسامة فقلبت الواو همزة كما في احد واناة ففي اخره زيادتان وهي الالف
والهمزة في حكم الواحدة وكذا الالف والنون في مروان يعني
الالف والهمزة في اسماء زيدتا معا لمعنى التانيث والالف والنون
في مروان زيدتا معا لمعنى التذكير وكذا ياء النسبة في بصري والالف والنون
في مروان زيدتا معا لمعنى التذكير وكذا في زيدان والواو والنون في زيدون

والالف

والالف والتاء في هندات فيقال فيها يا اسم ويا مرو ويا زيد ويا زيد
ويا بصر ويا هند او عطف على قوله زيادتان اي او كان في اخر الاسم الذي
اريد ترخيمه حرف صحيح قبله اي قبل ذلك الحرف مدة
والمدة حرف علة ساكنة حركة ما قبلها يوافقها والمراد بالمدة ههنا المدة
الزائدة لئلا يرد نحو مختار فانه لو رخم لا يحذف منه الا الراء لان الالف اصلي فهو
اكثر الواو للحال اي والحال ان الاسم الذي في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر
من اربعة احرف نحو منصور وعمار وادريس وفيه احتراز عن نحو
سعيد وثمود وعماد فانه لا يحذف منها حرفان لئلا يلزم اختلال البنية بحذف
حرفين وقوله حذفتا جزاء الشرط اي حذفت الحرفان فاذا رخم نحو منصور وعمار
وادريس قيل يا منص ويا عما ويا ادر فان قيل يدخل في هذا الاسماء ومروان
ايضا لان في اخرهما حرف صحيح قبله مدة فما وجه ذكر القسمين قيل بين القسمين
عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم الاول دون الثاني كبصري
وربما يصدق الثاني دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كاسماء ومروان ولذا
لم يكتف بذكر احد القسمين وان كان الاسم الذي اريد ترخيمه مركبا غير
الاضافي والاسنادي كبعلبك وخمسة عشر علما حذف الاسم
الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزيل الاسم
الاخير منزلة تاء التانيث في كونها كلمة على حدة فصارت بمنزلة الجزء من الكلمة
وان كان الاسم المرخم غير ذلك اي غير ما فيه زيادتان في حكم الواحدة وغير ما فيه
حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف فالمحذوف حرف واحد اي فالمحذوف
منه حرف واحد لحصول المقصود وعدم ما يوجب حذف اكثر من حرف واحد وانما
اتى ههنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستمرا فيقال في حارث يا حار ونحو

اي المحذوف للترخيم من اي منادى كان في حكم الثابت اي الموجود على الاستعمال
الاكثر فيبقى ما قبله كما كان **فيقال** الفاء للتعليل اي لانه يقال او جواب شرط
محذوف اي فاذا كان كذلك فيقال او للعطف على الاسمية السابقة
بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال **يا حارِ** بكسر الراء في
يا حارث **ويا ثمو** بواو ساكنة بعد ضمة في يا ثمود ويجعل المحذوف منسيا
والواو آخر الواجب قلبها ياء وكسر ما قبلها لوقوعها طرفا بعد ضمة كادلٍ **ويا كرو**
بواو مفتوحة بعد فتحة ولا تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لتحقق
المانع وهو وقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذي هو في حكم الثابت
ولو لم يكن في حكم الثابت لتقلب الواو الفا ولقيل يا كرا لارتفاع المانع وقد يجعل
المرخم اي ما بقي بعد المحذوف اسما برأسه اي اسما مستقلا بنفسه غير مبني على
ما كان يجعل المحذوف نسيا منسيا كانه لم يحذف منه شيء فيكون له بناء
واعلال وتصحيح حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم **في يا حارث**
على انه اسم برأسه كانه اسم مفرد معرفة فيضم **ويا ثمي** في يا ثمود لانه لما
جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضم فلا جرم قلبت ياء وكسر ما
قبلها كادلٍ **ويا كرا** في كروان لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **وقد استعملوا**
اي استعمل العرب **صيغة النداء** اي حرف النداء وهو يا فقط **في**
المندوب اي في الاسم الذي يندب مسماه اي يبكى عليه لاشتراكهما
في الاختصاص بكون كل منهما مدعوا **فهو** اي المندوب الاسم **المتفجع عليه**
اي الاسم الذي يتفجع اي يحزن لاجله **بيا او وا** والجار والمجرور صفة المتفجع
عليه والباء للالصاق اي المتفجع عليه الملصق بيا او وا في جعل الباء للسببية او الاستعانة

نظر لان يا او وا ليسا للتفجع اذ لا تاثير لهما فيه فلا يكونان للسببية وان الباء للاستعانة
يدخل في آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ولا يتوهم كون يا او وا آلة التفجع فان قيل لم ذكر
المتفجع منه نحو يا او ابلاه ووا معصيتاه ووا غربتاه ووا حسرتاه ونحو ذلك فلو قال هو
المتفجع عليه او منه بيا او وا لكان اولى قيل هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى
ذكره على حدة **واختص المندوب بوا** يحتمل ان يكون الباء داخلة
في المختص دون المختص به اي انفرد وا بالمندوب يعني لا يدخل وا غير المندوب ويحتمل
ان يكون الباء داخلة في المختص به دون المختص كما هو الاصل اي انفرد المندوب
بوا غالبا لكونه نصا على المندوب بخلاف يا فانه ليس بنص عليه فكان المندوب
به قليلا **او حكما** اي حكم المندوب **في الاعراب والبناء**
تميزان اي من حيث الاعراب والبناء مثل **حكم المنادى** اي حكم اعراب
احكام المنادى وبنائه لانه لما جرى مجرى المنادى صيغة جرى مجراه في المندوب
وبنائه مثل حكم اعراب لاشتراكهما في الاختصاص بكون كل واحد منهما مدعوا يعني ان كان
المندوب مفردا معرفة يضم وان كان مضافا او شبهه ينصب ولا يقع نكرة لانه يندب
الا المعروف وكذلك توابعه تكون كتوابع المنادى **ولك زيادة الالف** اي
جائز لك او جاز لك زيادة الالف **في آخره** اي آخر المندوب لامكان مد الصوت باو
والمد الصوت المطلوب في الندبة فقوله زيادة الالف مبتدأ مقدم الخبر او
فاعل جاز المقدر واضافة الزيادة الى الالف من باب اضافة المصدر الى المفعول
فان خفت بزيادة الالف **اللبس** بزيادة الالف اي لبس ذلك اللفظ
بغيره عدلت عنها الى غيرها من حروف المد مناسبا لما في آخر الاسم من كسرة
او ضمة فاذا ندبت غلامك بخطاب المؤنث **قلت واغلامكيه** بالياء
اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب

المذكر فزيدت الياء لمناسبة حركة الكاف واذا ندبت غلامكم بخطاب الجمع قلت
واغلامكموه بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لزم التباس
خطاب الجمع بخطاب التثنية فزيدت الواو لمناسبة حركة الميم اذ الميم اصله
الضمة وقيل زيدت الواو لمناسبة الجمع ولك الهاء في الوقف اي
جاز لك او جائز لك زيادة الهاء اي هاء السكت لبيان حرف المد وهي الالف
لانه الابين واخفى مع زيادة الالف والواو والياء فيقال وازيداه واغلامكماه واغلامكموه
والهاء مبتدأ متقدم الخبر او فاعل جاز المقدر قوله في الوقف ظرف قوله لك اي ثبت
جاز المقدر او ظرف الزيادة المقدرة مضافا الى الهاء ولا يندب الا المعروف
مستثنى مفرغ اي ولا يندب اسم الا الاسم المشهور والمعلوم وهو الذي عرف
ذاته ومسماه سواء كان علما او غير علم فلو كان علما غير مشهور لم يجز ندبته ولو كان
معروفا غير علم جاز ندبته فلذلك جاز وامن حفر بير زمزماه لانه بمنزلة واعبد
المطلباه من حيث انه حافرها وقد اشتهر بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان
معروفا كان النادب معذورا في ندبته والتفجع عليه ولان الندبة لاظهار الجزع
والالم وذلك يحصل بالمعروف فلا يقال وارجلاه اي رجل غير معين
اي فلا يقال بهذا اللفظ وامتنع عطف على قوله لا يندب لا على قوله فلا يقال
لانه نتيجة لما سبق فلو عطف هذا عليه لزم ان يكون نتيجة لما سبق فلو عطف هذا
عليه لزم ان يكون نتيجة لما سبق الخ وليس كذلك اي امتنع هذا القول وهو
وازيد الطويلاه بالحاق الف الندبة في صفة المندوب لان الالف الندبة
انما يلحق الاسم المتفجع عليه وقد تم بالموصوف والصفة ليست من جملته بل هي امر
آخر جيء به للتوضيح ولانها غير ممتزج بالموصوف حيث جاز الفصل بغير الظرف بينهما
في سعة الكلام كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم فلو الحق ذلك في الصفة الحق في غير

فلا يقال

فلا يقال وازيد الطويلاه بل يقال وازيداه الطويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق
الف الندبة به فيقال واامير المؤمنيناه وواعبد المطلباه ولان المضاف والمضاف
اليه جعلا دالين على المسمى بجملته فالمضاف اليه مع المضاف ككمال زيد وشدة
امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما في السعة ولهذا قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم
وهو برفع قتل ونصب الاولاد وجر شركائهم والفصل بالمضاف والمضاف اليه
وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم نوادر على الشذوذ خلافا ليونس
اي يخالف هذا القول يونس خلافا فانه اجاز الحاق علامة الندبة في صفة
المندوب كالمضاف اليه لان اتحاد الصفة والموصوف معنى لا يقتصر في ذلك عن
الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك لان الصفة عين الموصوف بالذات
لان الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد وزيد في غلام زيد غير الغلام والامتزاج
المعنوي اقوى من الامتزاج اللفظي فلما جاز لحوقها فيما كان مغايرا له معنى باعتبار
الامتزاج اللفظي فلان تلحق فيما كان عينا له بالامتزاج المعنوي بالطريق الاولى
وجوابه ان الالحاق لفظي والامتزاج اللفظي في المضاف اليه لا في الصفة ويجوز
حذف حرف النداء لقيام قرينة الا مع اسم الجنس ظرف
اي في جميع الازمان الا زمان مقارنته اسم الجنس او حال اي في جميع الاحوال الا في حال
مع اسم الجنس نكرة اي والمراد من اسم الجنس ما لا يكون فيه الالف واللام
اي ما كان نكرة قبل النداء لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف فيه
حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى فيلتبس المنادى بغيره ولان
المعرف للجنس هو حرف النداء فلو حذف لزم لبس المعرفة والنكرة ولان
يا فيه نائبة عن اللام فلو حذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب ولقائل
ان يقول فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز حذف حرف النداء فيما يجوز حذفه كان حرف

تائب تائب ادعوا فاذا حذف حرف النداء لزم حذف التائب والمتوب
اللهم الا ان يقال ان حذف حرف النداء ليس من باب حذف التائب والمتاب
بل من باب التقدير كما في المستثنى المفرغ نحو ما جاءني الا زيد ولا مع اسم الاشارة
لانه كاسم الجنس في الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يا رجل ويا هذا ولا مع
الاستغاثة والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت لاظهار
الاستغاثة او التفجع والحذف ينافيه واعلم ان حرف النداء يجوز حذفها
من العلم ومع المضاف ومع الموصولة مثل قوله تعالى يوسف اعرض
عن هذا اي يا يوسف بقرينة المقام ومثل ايها الرجل اي يا ايها
الرجل لان صورة ايها تختص بالنداء ومثل من لا يزال محسنا احسن الي اي يا من
لا يزال محسنا ومثل قوله تعالى ربنا اتنا في الدنيا حسنة اي يا ربنا وشذ
قولهم اصبح ليل وقولهم افتد مخنوق واطرق كرا ان النعام
في القرى هذا جواب سؤال يرد وهو ان الليل في قول العرب اسم
جنس مع انهم حذفوا منه حرف النداء وكذا المخنوق وكذا كرا وجوابه انه شاذ
لا يقاس عليه ومعنى اصبح ليل ادخل في الصبح يا ليل اي صر صباحا يا ليل فالهمزة
للدخول او للصيرورة هذا في الاصل قول المراة التي طلقها امرؤ القيس مستغيثة
الى الليل بالانقضاء لتخلص منه ثم صار مثلا يضرب في شدة طلب الشيء ومعنى
افتد مخنوق افتد نفسك اي اعط الفداء وخلص نفسك يا مخنوق اي يا من يخنق
حلقه الفم هذا مثل في التحريض على تخليص النفس من الشدائد ومعنى اطرق كرا اخفض
عنقك يا كروان للصياد فان من هو اكبر منك وهو النعامة قد صيد وحمل من
البدو الى القرى وقيل معناه اسكت وانظر الى الارض يا كروان فان من هو
اعلى واقوى منك قد صيد وحمل من البدو الى القرى يقال اطرق الرجل اذا سكت

وانظر الى الارض

العرب

وانظر الى الارض والكروان طائر ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية
يصاد به الكروان وذلك لان الكروان ان يخاف من النعامة اذا لم ير النعامة
يمشي على هيئته يرفع عنقه ويرفع رأسه فاذا راه يلتصقوا بالارض كيلا يراه فصار
مثلا يضرب فيما اذا امر شخصا ضعيفا بالانقياد واذا انقاد ممن هو اعلى واقوى
منه وقيل لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه وفي كرا شذوذ ثلثة اوجه
حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم اسما برأسه
على طبق بابه وقد يحذف المنادى لقيام قرينة دالة على حذفه
وتعينه جوازا اي حذفا جائزا مثل قراءة الكسائي الا يا اسجدوا فانه
يخفف الا على انه حرف تنبيه ويقف على يا وهو حرف النداء ويبتدأ اسجدوا
بضم الهمزة ففي هذه القراءة كان المنادى اي الا يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع
دخول حرف النداء على الفعل بخلاف من قرأ الا يسجدوا بتشديد الا ويسجدوا
على صيغة المضارع فانه ليس من هذا الباب والباب الثالث من الابواب الاربعة
التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به ما اضمر عامله على شريطة
التفسير الاسم الذي اضمر اي قدر عامله اضمارا واقعا على شرط تفسير ذلك العامل بلفظ
ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده او بلازم معنى لفظ ما بعده فيجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين
المفسر والمفسر واضافة شريطة التفسير بيانية اي على شرط هو تفسيره بما بعده
وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم منصوب ثبت بعده
فعل مبتداء وقوله بعده جزاء فاعل قوله بعده والجملة صفة اسم او شبهه
عطف على قوله فعل اي شبه الفعل وهو اسم الفاعل والمفعول دون المصدر والصفة
المشبهة وافعل التفضيل والشبه بمعنى المشابهة كالمثل بمعنى المماثلة وقوله مشتغل
عنه صفة فعل وحده بدليل افراد الضمير كذا قيل وفيه نظر لان الاشتغال صفة شبهه ايضا

شرط انه فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب انه صفة فعل او شبهه وانما
افرد الضمير لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان او
لاحد الامرين غير معين فيكون صفة لاحد من المذكورين ابهاما كان اي معرض كل واحد
منهما عن نصب ذلك الاسم بضميره اي بسبب نصبه في ضمير ذلك الاسم نحو زيدا
ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم او بسبب نصبه
في متعلقه الضمير عايد الى الاسم اي متعلق ذلك الاسم نحو زيدا ضربت
غلامه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل منه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام
وقيل الضمير عائد الى الضمير وهو اولى لقربه اي لمتعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام
الى ضميره فان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق ضميره قد يكون مضافا اليه
كما في هذا المثال او موصوفا بجملة نحو زيدا ضربت رجلا يحبه او موصولا بجملة نحو زيدا
ضربت الذي يحبه وغير ذلك من المتعلقات لو سلط الجملة الشرطية صفة ثانية
لفعل او شبهه ذلك الفعل او شبهه لفظا عليه اي على ذلك الاسم هو تاكيد الضمير
سلط وانما اكده ليصح ان يعطف عليه قوله او مناسبه اي ولو سلط مناسب
ذلك الفعل او شبهه ذلك الاسم ومناسبه هو ما معناه او لازمه فيدخل نحو زيدا ضربت
غلامه زيدا او مررت به وزيدا حبست عليه فان كل واحد منها لم ينصب ذلك زيدا
بعد التسليط ولكنه نصبه مناسبه وهو اهنت وجاوزت ولابست وانما قيد بالجواز لم
لفظا لان كلمة لو تقتضي انتفاء ما دخلت عليه والتسليط ثابت تقديرا ولابد من تقييده
وفي قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط
الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل الناصب
حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام واحدى الحروف المشبهة بالفعل
وحرف الشرط والتحضيض ولام الابتداء ونحوها مثل قولك زيد ما ضربته وزيد اضربته

بحث

واما زيد

واما زيد فاني اكرمه وكذا البواقي فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكن لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه
في الزبر كما سيجيء مثل زيدا ضربته نظير ما اشتغل عنه بضميره لو سلط عليه نفسه
لنصبه وزيدا ضربت غلامه نظير ما اشتغل عنه بمتعلقه لو سلط عليه لازمه وهو اهنت
لنصبه وزيدا مررت به نظير ما اشتغل عنه بضميره بحرف جر لو سلط عليه معناه
وهو جاوزت لنصبه وزيدا حبست عليه اي انتظرت لاجله نظير ما اشتغل عنه
بضميره لو سلط عليه لازم معناه وهو لابست لنصبه ينصب تفصيل لقوله مثل زيدا ضربته
الخ اي لانه ينصب بفعل اي محذوف يفسره صفة اي يفسر ذلك الفعل بعده
من فعل او شبهه او مناسبه المشتغل بضميره او متعلقه اي يفسر ما بعده يعني المراد
بما بعده ضربت في زيدا ضربته بمكان تقديره واهنت في زيدا ضربت
غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه لانه لازم معناه لان الاهانة اللازمة من لوازم
ضرب غلامه وان قدرت ضربت كذبت لانك ما ضربت غلامه لا زيدا وجاوزت
في زيدا مررت به لانه معناه لان معنى مررت به المتعدي بالباء جاوزت اي جاوزت
زيدا مررت به وان قدرت مررت لا يجب لانه لا يتعدى بنفسه ولابست في
زيدا حبست عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجله يستلزم كونه ملابسا او ملازما
له فالاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير الفعل
معنى المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر قدر لازم الفعل المفسر
ويختار الرفع فيه اشارة الى جواز النصب اي ويجوز النصب ويختار الرفع
في الاسم المذكور اعني الاسم الذي بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه
بالابتداء اي بكونه مبتدا عند عدم اي عند انتفاء قرينة خلافه اي
خلاف الرفع وفيه نظر لان عند انتفاء قرينة خلاف الرفع يجب الرفع لا انه يختار

...... الرفع

واجيب بان المضاف محذوف اى عند عدم قرينة خلاف اختيار الرفع من قراين وجوب النصب واختياره ومساواة الرفع ووجوب الرفع لانه اذا عدم قراين خلاف اختيار الرفع كان الرفع راجحا نحو زيدا ضربته فان الرفع والنصب جايزان فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منهما لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منتف وقرينة اختيار الرفع متحقق وهى السلامة من الحذف اذ فى النصب يلزم حذف الفعل الناصب والاصل عدم الحذف **او عند وجود قرينة اقوى منها** اى من قرينة خلاف الرفع يعنى يوجد قرينة الرفع وخلافه ولكن قرينة الرفع اقوى من قرينة خلافه **كاما** المخففة **مع غير الطلب** نظير قوله عند وجود اقوى منها نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فان الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب لان على تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية فيناسب الجملتان واما التى تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع لانها لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها لفظا الا الاسم لكن قرينة الرفع اقوى لسلامته عن الحذف الذى يلزم فى النصب فكان الرفع مختارا وانما قيد بقوله غير الطلب احترازا عن اما مع الطلب نحو رايت القوم واما زيدا فلا تكرمه فان فى هذه الصورة يختار النصب لان قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضته كون الانشاء خبرا سلامة الحذف لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا لان الحذف كثير شايع ووقوع الانشاء خبرا بعيد جدا حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبرا بدون تاويل فكان قرينة النصب اقوى منها فاختير النصب لان من اعطى بلبنين يختار ابو نهما فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهى والاستفهام والتمنى والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهى والدعاء فكيف اطلق الطلب قيل شرط بالامر عاملة على شريطة التفسير ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهى والدعاء يمنع تسليطها على قبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة

الى التقييد

الى التقييد فان قيل لو قال كاما مع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب قيل لان فى قوله غير الطلب اشارة الى انتفاء المعنى المؤثر فى اختيار النصب لان المعنى المؤثر فى اختيار النصب بعد اما هو الطلب حيث يلزم فى الرفع وقوع الطلب خبر المبتدا وهذا المعنى منتف ههنا اى فى غير الطلب فاختير الرفع **واذا المفاجاة** عطف على كاما اى وكاذا المفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته فان الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب واذا المفاجاة التى يقع بعدها الجملة الاسمية غالبا قرينة الرفع لكن هذه القرينة اقوى للسلامة عن الحذف فاختير الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ فى بحث الظروف ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا رجحانها لا لزومها وبينهما تناقض قيل اراد باللزوم فيه الغلبة واللزوم الاستعمالى الاغلبى مبنى على الترجيح لا اللزوم الحقيقى فلا تناقض او نقول ان القياس يقتضى وجوب الرفع بعد اذا المفاجاة للزوم الاسمية بعدها فى غير هذا الموضع لكن النصب فى هذا الموضع انما جاز بناء على السماع **ويختار النصب** مع جواز الرفع فى الاسم المذكور **بالعطف** اى بعطف الجملة التى وقع فيها الاسم الذى بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره **على جملة فعلية للتناسب** بين الجملتين اى بين الجملة المعطوفة عليها نحو خرجت وزيدا لقيته فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية قرينة النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان الحذف وان كان خلاف الاصل لكنه كثير شايع بخلاف المخالفة بين الجمل فى الاسمية والفعلية فانها قليلة جدا فاختير النصب **ويختار** مع جواز الرفع فى الاسم الذى وقع **بعد حرف الاستفهام** نحو ازيدا ضربته **وبعد حرف النفى** نحو ما زيدا ضربته **وبعد اذا الشرطية** اى المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيدا ضربته يضربك **وبعد حيث** نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وانما اختص اذا وحيث من ساير ادوات الشرط

لان سائر ادوات الشرط يجب النصب بعدها لو دخلت على مثل هذا الاسم كما يأتي والمرجح

اوجب النصب بعد اذا الشرطية الخ لكان الشرطية و في الامر عطف على قوله بعد اي

يختار النصب في وقت وقوع الامر والنهي بعد الاسم المذكور نحو زيدا اضربه و زيدا لا تضربه

اذ هي اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث و ما قبل الامر والنهي

مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل لان النفي والتردد الداعي الى الاستفهام

في الغالب يتعلقان بالافعال دون الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا و حيث

مع عدم رسوخها في الشرط وكذا ما قبل الامر والنهي موضع وقوع الفعل لئلا يقع الانشاء

خبرا فلا جرم يختار النصب بتقدير الفعل بخلاف سائر الادوات فانها راسخة في الشرط

فوجب الفعل بعدها فلا جرم يجب النصب بعدها بتقدير الفعل اذا دخلت على مثل هذا

الاسم لانحطاط رتبة ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه و عند عطف على

قوله في الامر اي و يختار النصب في هذا الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بالصفة

يعني ان ما يكون مفسرا على تقدير النصب يلتبس بالصفة على تقدير الرفع و بالصفة

لم يلبس المفسر نحو قوله تعالى ان كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على انه

مفعول لخلقناه المحذوف الذي يفسره المذكور و قوله بقدر حال و لا محل لخلقناه

المذكور لان المفسر لا محل له من الاعراب والمعنى انا خلقنا كل شيء حال كونه كائنا بقدر

فيفيد الاية المعنى المقصود وهو عمومية القدر في جميع المخلوقات اما لو رفع على الابتداء

او جعل قوله خلقناه خبرا لقوله كل شيء و بقدر حالا او بمجموع خبرا فيفيد الاية المعنى المقصود

ايضا حيث يصير معناه كل شيء مخلوق لنا حال كونه كائنا بقدر وهو المقصود ولكنه يحتمل

ان يتوهم ان يتوسط بعض فيجعل خلقناه صفة مخصصة لكل شيء على ما هو الظاهر في الصفة

و بقدر خبرا لقوله كل شيء فيكون المعنى كل شيء هو مخلوق لنا كائن بقدر وهو ليس بمقصود حيث

يكون قوله خلقناه قيدا على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض الاشياء الموجودة

غير

غير مخلوقة له تعالى كما هو مذهب المعتزلة في افعال العباد الاختيارية فالحاصل

انه على تقدير الرفع يحتمل ان يكون قوله خلقناه خبرا لكل شيء فلا يفوت المقصود ويحتمل ان

يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرفع اولى لما فيه من التباس المقصود بغيره

فكان النصب اولى لما فيه من النص على المقصود وبهذا احصل الجواب عن الاشكال الذي

اورده صاحب الرضي في هذا المثال حيث قال في المثال الذي اورده المصنف من الكتاب

العزيز اعني قوله انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى لو جعلت الفعل خبرا او صفة

فلا يصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كلا او رفعته

و سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه و ذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء

بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية

ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى ان الله على

كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناهية فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى

كل شيء خلقناه وهو المخبر وكل مخلوق مخلوق بقدر و على ان خلقناه صفة له كل شيء مخلوق

كائن بقدر و المعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه

صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني الى هنا عبارته

فان قيل ينبغي ان يجوز الوجهان على سبيل التساوي اي النصب على انه مفعول به

باضمار عامله على شريطة التفسير والرفع على انه مبتدا و خلقناه خبره و بقدر حال كما

جاز الوجهان في اقائم زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره

فان قيل ينبغي ان يجب النصب اذ التحرز عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس لا اللبس

ولذا سماه خوف اللبس و يستوي الامران اي الرفع والنصب في الاختيار ايا قصد

منهما يكون مختارا في مثل زيد قام و عمرا اكرمته اي فيما اذا عطف الجملة التي

وقع فيها ذلك الاسم على جملة ذات وجهين وهي الجملة الاسمية التي خبرها الجملة

الفعلية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا مع الخبر والثاني كونها جملة فعلية اعني الفعل والفاعل على
فيصح رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان متساويان لحصول التناسب
فيما بين الجملتين في الاسمية والفعلية ففي الرفع يكون الجملة الاسمية فيعطف على الجملة
الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان
قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى يلزم حذف الفعل وعلى تقدير الرفع والعطف
على الكبرى لا يلزم ذلك فكان الرفع راجحا لسلامته عن الحذف قيل قد عورضت سلامة
الحذف بقرب المعطوف عليه على تقدير النصب فاستوى الوجهان كذا في الشروح
وفيه نظر لانها اذا عطفت على الكبرى فهي ايضا قريبة غير مفصولة بين الجملة المعطوفة
والمعطوف عليها بشيء آخر فلا تفاوت في القرب والبعد والاولى ان يقال ان
قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى
لا يخلو اما ان رفع على انه عطف جملة اسمية على فعلية او نصب على انه عطف فعلية
على فعلية وفي كلا الوجهين خلاف الاصل اذ في عطف الاسمية على الفعلية لزم عدم
الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب بين الجملتين وفي عطف
الفعلية على الفعلية لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب لان
حذف كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود في كلام العرب فالحذف الذي
هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي هو قليل الوجود فاختير النصب ولم يعتبر
هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم فان قيل لا يصح العطف على الصغرى
في المثال المذكور لاشتراط صلاحية المعطوف على الخبر ان يكون خبرا وههنا ليس كذلك
لان الجملة اذا وقعت خبرا وجب فيها الضمير العائد الى المبتدا وليس في المعطوف
ههنا ضمير يعود اليه اذ التقدير واكرمت عمرا فهذا بعض التركيب وتمامه ان يقال
زيد قام وعمرا اكرمته عنده او في داره او نحو ذلك وانما ذكر التركيب ولم يذكر الضمير

لان توضيحه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد
فيه على علم السامع على ان المناقشة في المثال ليس من دأب المحصلين ويجب النصب
في الاسم المذكور بعد حرف الشرط سواء كان صريحا كما في ان ولو وغيرهما او متضمنا كما في
مهما وايما وحيثما بخلاف اذا لم يكن راسخا في الشرطية كاذا الشرطية وجب وانما يجب
النصب بعدها لان الشرط يستلزم الفعل وذلك لان الشرط انما يدخل فيما كان فيه احتمال
وتردد وما ذلك الا في الافعال بخلاف اما فانها وان كان حرف الشرط الا ان الرفع
مختار بعدها على ما تقدم وبعد حرف التحضيض وهي هلا والا ولولا ولوما وانما يجب
النصب بعدها لاختصاصها بالفعل لانها وضعت للوم والتوبيخ على ترك الفعل اذا دخلت
على الماضي وعلى الحث والتحريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها اسم
وجب ان يقدر فعل ناصب له بقرينة ما بعده لئلا يخرج عن وضعها وهو اختصاصها بالفعل
نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال حرف الشرط اي ان ضربت زيدا ضربته يضربك
والا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض اي الا ضربت زيدا ضربته وليس مثل ازيد
ذهب به منه خبر ليس اي ليس التركيب من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه
انه لو سلط الفعل الواقع بعده او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب به على ما
اللفظ الماضي المجهول لو سلط على زيد لم ينصب هو زيدا وكذا لو سلط مناسبه ولذا كان كذلك
فالرفع مبتدا محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف اي فالرفع واجب او فيجب الرفع
على الابتداء او وكذلك اي مثل قوله ازيد ذهب به قوله وكل شيء فعلوه
في الزبر اي في انه ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وفي وجوب الرفع
لانه لم يتحقق فيه معنى التسليط لو سلط عليه قوله فعلوا فسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا كل شيء
في الزبر اي في كتب الحفظة وهي صحف اعمالهم وهم لم يفعلوا فيها شيئا فيكون كل شيء مبتدا
وفعلوه صفة له وفي الزبر خبرا والمعنى وكل شيء هو مفعولهم كائن في الزبر وهو المقصود

ونحو عطف على قوله وكلمتني اي وكذلك قوله تعالى الزانية والزاني في لزوم الرفع
الزانية والزاني فاجلدوا والفاء بمعنى الشرط عند ابي العباس
المبرد ويحتمل ان يكون قوله ونحو مبتدأ وقوله والفاء مبتدأ ثانيا وقوله بمعنى الشرط
خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول وعند ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه ظرف
مستقر ويحتمل ان يكون قوله نحو عطف على قوله كلمتني وقوله الفاء مبتدأ وقوله بمعنى
الشرط خبره والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية والزاني اي ومثل في زيد ذهب
به قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا في انه ليس من هذا الباب اي من باب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير وان كان جميع شرائط هذا الباب حاصلة فيه لانه اسم بعده فعل
مشتغل عنه بما تعلق بضميره لان قوله منهما صفة لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى التسليط
لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبله كقوله تعالى وربك فكبر فينبغي ان يختار فيه النصب
لوجود قرينة اختيار النصب وهو الطلب الا ان القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع
ولم يقرؤا بالنصب الا شاذا فحمل النحاة لاخراجه عن الضابطة المذكورة اي ضابطة
ما اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزمه اتفاق القراء على غير المختار من حيث ان
الرفع في الطلب غير مختار على ما تقدم فقال ابو العباس المبرد الفاء بمعنى الشرط وليست
بزائدة لان اللام في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا بمعنى والذي
والمبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل تضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا الباب
لامتناع تسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على انه مبتدأ متضمن
بمعنى الشرط وقوله فاجلدوا اخره بتاويل مقول اي التي زنت والذي زنى فمقول
في حقهما اجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة والكلام جملتان عند سيبويه
ظرف لمفهوم الكلام اي حكم بكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتدأ
والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم او خبر

مبتدأ

مبتدأ محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية والزاني
وقوله فاجلدوا بيان لحكمهما وهو ابتداء كلام والفاء فيه عنده زائدة او للتفسير فيمتنع
تسليط قوله تعالى فاجلدوا على قوله الزانية لان جزء جملة لا تعمل في جزء جملة اخرى
فلا يدخل في الضابطة المذكورة وفيه نظر لان حمل الفاء على الزيادة لا يليق بجزالة نظم
القرآن وحملها على التفسير غير ظاهر لكنه غير محتاج اليه والا فالمختار النصب
اي وان لم يحمل على ما حمل المبرد وسيبويه بان يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة
واحدة كان النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لوجود الطلب الموجب لاختيار
النصب لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل
الكلام على ما حمل من ان يكون الفاء بمعنى الشرط او كان الكلام جملتين ليمتنع التسليط
لان ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها وكذا جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
هذا دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف وهو قوله
لكنه ليس بمختار سلب التالي وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء
الحمل على ما ذكر وسلب انتفاء الحمل على ما ذكر في قوة اثباته على نحو قولك ان لم يكن
الشمس طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة فان الاستثناء
ههنا وقوله لكن الليل ليس بموجود سلب التالي وهو وجود الليل فيلزم سلب المقدم
وهو انتفاء طلوع الشمس وسلب انتفاء طلوع الشمس اثباته الباب الرابع
من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به التحذير وانما وجب
حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره واقتضاء المقام حذفه لان ذلك
يقال فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والقائل يخاف ان اشتغل باظهار
الفعل يقع المحذر في البلية فيحذف الفعل ويكتفي بذكر المحذر منه ثم قوله الرابع
اسم فاعل لبيان الحال اي رابع الاربعة المذكورة التحذير والتعبير ان اريد به

الى الثلثة السابقة اى رابع الثلثة المذكورة اى مصير الثلثة المذكورة اربعا التحذير وهو
فى الاصل مصدر ثم صار فى الاصطلاح اسما لنوع من انواع المفعول به وهو معمول اى
مفعول به بتقدير اتق او نحوه من احذر وباعد وجانب واجتنب وفى تقدير
اتق سماحة اذ لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى نحيته ولو قال بتقدير نحِّ
او باعد لكان اولى تحذيرا مما بعده انتصاب تحذيرا اما على انه مفعول مطلق وكلمة
ما موصولة او موصوفة والظرف صلته او صفته والجملة صفة لقوله معمول اى فرد ذلك
المعمول تحذيرا من الاسم الذى او من اسم ثبت بعد ذلك المعمول واما مفعول له
للتقدير او لقوله ذكر المحذوف اى ذكر ذلك المعمول المحذر تحذيرا مما بعده واما ظرف اذا
المصدر قد يجعل حينا اى قدر وقت تحذير المعمول مما بعده وفى قوله بتقدير اتق احتراز
عن المعمول الذى بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده نحو اياك فى جواب من قال انحنى
فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله او ذكر المحذر منه مكررا اروى قوله ذكر على
لفظ المصدر والماضى المجهول وفى كلتا الروايتين نظر اما الاولى فلان التقدير اسم
من انواع المفعول به والذكر ليس بمفعول به بل المفعول به هو المحذر منه المذكور مكررا
واما الثانية فلانه ليس فيما يعطف عليه الفعل ولان المعطوف باو اذا كان
مخالفا للمعطوف عليه فى الفعل والاسم او كان فيه زيادة على تقدير صحة العطف يكون
يكون او اضرابية بمعنى بل نظير الاول نحو انا مقيم او ماش فانه بمعنى بل ماش ونظير الثانى
فيما قال سيبويه فى قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اذ قيل او لا تطع كفورا انقلب
المعنى وكانت او بمعنى بل لان اظهار الفعل فى المعطوف زائد على تقدير صحة العطف عليه
وههنا لو عطف قوله او ذكر على قوله معمول يخالف المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل
والاسم فيكون بمعنى بل ومع بعد المعنى هذا ظاهر لا يحتاج الى البيان ويمكن تصحيح كلا
الروايتين اما الاولى فلان المصدر ان كان على لفظ المصدر المرفوع كان الذكر بمعنى المفعول

التحذير

اى او مذكور المحذر منه مكررا وهذه الاضافة من باب جرد قطيفة اذ الاصل او محذر منه مذكور
مكررا فحذف الموصوف وبقى الصفة مبهمة فاضيف الى ما كان موصوفا للتخصيص
والبيان بقطع النظر عن كونه موصوفا فكان عطفا على قوله معمول فان قيل لو كان عطفا
على قوله معمول لزم ان لا يكون القسم الثانى معمولا بتقدير اتق على قضية كلمة او التى توجب
التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من القسمين معمول
بتقدير اتق قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا
مما بعده فان التحذير فى القسم الثانى وان كان فيه معمولا بتقدير اتق لكنه ليس بمحذر مما بعده
وان كان على لفظ المصدر المنصوب كان عطفا على قوله تحذيرا بجعل كل واحد من المصدرين حينا
اى قدر وقت تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا واما الثانية فلان الماضى
المجهول يمكن ان يكون عطفا على فعل ناصب لقوله تحذيرا وهو ذكر المحذوف الكائن ذلك
مفعول له او حذر المحذوف الكائن ذلك مفعولا مطلقا اى سواء ذكر المفعول
المحذر تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا او حذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او ذكر
المحذر منه من نوعيه مكررا والحاصل اعنى حذر وذكر مع معمول لها فى محل الصفة لقوله
معمول فان قيل الجملة الثانية ليست فيه ضمير يعود الى المبتدا فكيف يكون صفة قيل
الرابطة للجملة ما ذكرنا من المتعلق مع من البيانية وهو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون
عطفا على قوله تحذيرا على جعل المصدر حينا وتنزيل الفعل منزلة المصدر الحينى اى قدر وقت
تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا ويمكن ان يكون عطفا على الجملة الظرفية
المقدرة بالفعلية وهى قوله بتقدير اتق اى ثبت بتقدير اتق فكان التقابل بين المعطوف
والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قول تحذيرا مما بعده واللازم ان لا يكون القسم الثانى
بتقدير اتق وفى قوله او ذكر المحذر منه مكررا احتراز عن قوله الطريق من غير التكرار فانه ليس
من هذا الباب نحو اياك والاسد هذا نظير القسم الاول ولعله اتقك والاسد

الا ان ضميري الفاعل والمفعول اذا كان لشيء واحد وجب ابدال الثاني بالنفس
في غير افعال القلوب فصار اتق نفسك والاسد فلما حذف اتق لضيق المقام وحذف
النفس لزوال ضرورة اجتماع ضميري الفاعل والمفعول ابدل المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به
وقوله والاسد معطوف على اياك ومعناه اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك
اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلك فان قيل لفظ الاسد
في اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك بل هو داخل في التحذير
قيل هو تابع للتحذير والتابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرنا بعد ما يوف واياك ان
تحذف هذا نظير القسم الاول اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف واتق الحذف
ان يتعرض لنفسك ثم التحذير في القسم الاول اما ان يكون ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يكون
الا مضافا الى ضمير المخاطب نحو راسك والسيف والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا كما
في المثالين المذكورين وقد يجيء متكلما كقول عمر رض اياي وان يحذف احدكم الارنب
الحذف الرمي بالعصا كما ان الخذف بالخاء والذال المعجمتين الرمي بالحصا اي اياي وان
يرمي احدكم العصا الى الارنب وانا نهي عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها
فلا يحل **والطريق الطريق** نظير المحذر منه مكررا اي اتق الطريق او بعدها
وكذا الصبي الصبي والجدار الجدار والاسد الاسد اي اتق الصبي ان تطاه واتق
الجدار ان يسقط عليك واتق الاسد ان يهلك وتكرار المحذر منه للتاكيد **وتقول**
اي ولك ان تقول فيه عبارة اخرى وهي **اياك من الاسد** اي بعد نفسك من
الاسد **وتقول اياك من ان تحذف** اي بعد نفسك من ان تحذف
وتقول اياك ان تحذف بتقدير من الجار والمجرور حال اي ثبت
بتقدير من اي اياك من ان تحذف اذ حذف حرف الجر من ان وان كثير شائع
ولا تقول اياك الاسد بتقدير اياك من الاسد لامتناع تقدير

من في الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف اما قول الشاعر اياك اياك المراء
فانه الى الشر دعاء وللشر جالب بتقدير اياك من المراء فشاذ او محمول
على ضرورة الشعر والكلام في السعة او على حذف الفعل واياك من باب الاسد الاسد
والتقدير اتق نفسك واترك المراء اي الجدال وهذا قول سيبويه والخليل او جار مجرى ان
تماري لان المراد مصدر والمصدر بتقدير الفعل مع ان فان تقدير اعجبني ضرب زيد اعجبني
ان ضرب زيد وهذا قول ابي اسحاق الزجاج وفيه نظر لانه على هذا يلزم ان يجوز ذلك في
سائر المصادر نحو اياك الضرب لاشتراك العلة لان كل مصدر بتقدير الفعل مع ان وليس
بجائز اللهم الا ان يقال هذا وجه او لكتاب الشذوذ وليس بوجه قياسي وما ثبت
بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره ولقائل ان يقول ان المراد معرف باللام فلا يصح
ان يقدر بان والفعل ولهذا لا يجوز المصدر المعرف باللام على الاكثر لامتناع تقديره بان
والفعل ثم لما فرغ عن بحث المفعول به شرع في بيان المفعول فيه فقال **المفعول**
فيه الجار والمجرور في الاصل مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عايد الى اللام الموصولة
وقوله المفعول فيه اما مبتداء فحذف الخبر اي منه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر
مبتداء محذوف اي هذا بيان المفعول فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله **هو**
ما فعل فيه جملة مستانفة واما مبتداء خبره ما فعل فيه اسم ما فعل فيه اذ المفعول
فيه في الاصطلاح اللفظ الذي مسماه شيء فعل فيه فعل مذكور المراد بالفعل الفعل
اللغوي وهو الحدث لا الفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم الاسم والحرف فيتناول
الفعل واسمي الفاعل والمفعول والمصدر وفي قوله مذكور احتراز عن نحو يوم الجمعة
طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور وقوله **من زمان**
او مكان بيان ما والزمان ما يصلح جواب متى والمكان ما يصلح جواب اين
والمراد بالزمان والمكان ههنا اعم من ان يكون حقيقيين او اعتباريين فالحقيقيان

نحو قولك سرت يوم الجمعة خلفك فان يوم الجمعة زمان حقيقي وخلفك مكان حقيقي
والاعتبار زماني نحو قولك جلست قدوم زيد الشمس بغيب الشمس فان قدوم زيد
زمان اعتباري اذ المصدر قد يجعل حينا والشمس مكان اعتباري اذ العين قد يجعل
مكانا اي جلست وقت قدوم زيد وفي مكان ظهور اثر الشمس فان قيل يدخل في هذا
الحد نحو اغتنم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وليس هو
مفعولا فيه لفعل الصوم قيل يخرج هذا بقيد الحيثية فانها منظورة في جميع الحدود لا سيما
الحدود التعريفية فيكون المعنى ما ذكر لحيث فعل فيه فعل مذكور واليوم في المثال
المذكور لم يذكر لحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال معناه ما فعل فيه فعل عامل فيخرج ذلك
لان فعل الصوم ليس بعامل فيه كذا قيل ولقائل ان يقول فحينئذ في الوجهين كان ذكر
قوله مذكور مستغنى عنه الا ان يحمل على التأكيد ثم لما فرغ عن تعريف المفعول فيه شرع
في بيان نصبه فقال وشرط نصبه اي نصب المفعول فيه تقدير في لانها لو اظهرت
لزم الجر لان الثاني حرف الجر شايع وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت في نحو قولك صمت
في يوم الجمعة كان مفعولا فيه لكنه ليس بمنصوب وهذا عند المصنف حيث عرف المفعول فيه بما
فعل فيه ذلك وذهب الجمهور الى ان تقدير في شرط المفعول فيه واذا ظهرت كان
مفعولا به بواسطة حرف الجر لا مفعولا فيه اذ المفعول فيه عندهم هو المقدر بفي من زمان
او مكان فعل فيه فعل مذكور وظروف الزمان كلها اي مبهما او محدودا
سواء كانت معرفة او نكرة تقبل ذلك اي تقدير في او النصب بتقدير في نحو صمت
حينا او حين قدومك وخرجت يوما او يوم الجمعة واضافة الظروف الى الزمان من
باب اثواب الساج والسوار الذهب بمعنى من اي الظروف التي هي الزمان وكلها
تاكيد الظروف واللام في الزمان للجنس اي ظروف هذا الجنس وكذا اللام في المكان
وذلك مفعول تقبل وفاعله ضمير العائد الى الظروف والجملة خبر لقوله وظروف الزمان

وظروف المكان اي الظروف التي هي المكان ان كان مبهما اي الكائن
من الجهات الست وما الحق بها على تفسير المصنف قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلفك
والا فلا اي وان لم يكن مبهما فلا يقبل النصب بتقدير في فلا يقال جلست المسجد بل يقال
في المسجد وذلك لان المبهم من ظروف الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الذات اي في الزمانية والمبهم
من المكان محمول على المبهم من الزمان لاشتراكهما في الوصف اي في الابهام ولم يحمل
المكان المحدود على الزمان المبهم لاختلافهما في الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان
المبهم مع اتحادهما في الذات لان المكان المبهم محمول على الزمان المبهم فلو حمل عليه
المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير وفسر المبهم من المكان
عند الاكثر بما من المتقدمين وهو الذي اختاره المصنف بالجهات الست سواء كان معرفة
او نكرة وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وذلك لان قولك جلست خلف
زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض وكذا البواقي وفسر البعض المبهم
من ظروف المكان بما هو النكرة منها فيخرج منه خلفك وامامك فانه منصوب على
الظرفية بلا خلاف وانه محصور لانه مقدر باثني عشر الف خطوة والبعض بما له
اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان
بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات ولان ذلك التحت غير داخل في مسمى الفوق
وكذا اجزاء ويندرج في هذا التفسير نحو عند ولدى لان اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار
ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماه فلا حاجة الى الحمل
ولما فسره الاكثرون والمصنف بالجهات الست ورد عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد
دخلت فانها تقبل النصب بتقدير في على الظرفية مع انها غير الجهات الست
فاجاب عن كل ذلك بقوله وحمل عليه اي على المكان المبهم ومعنى الجهات الست

عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى نحو جلست عند زيد
زيداً ودون عمرو وربما وجاء القوم سوى زيد لابهامهما اى لابهام عند ولدى وكذا
ما هو شبيههما اى لمشابهتهما فى الابهام بالمكان المبهم فان قولك جلست عندك لا يتناول
مكانا معينا بل يتناول جميع الامكنة التى حواليك كما يتناول قولك جلست خلف زيد
جميع ما يقابل ظهر زيد الى انقطاع الارض وحمل عليه لفظ مكان وما هو بمعناه اذا كان
الفعل مناسبا له فى افادة معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك ووقفت مقامك ورمقت
مرمى فلان الى غير ذلك من ودوات المبهم مما يجرى هذا المجرى لكثرته دون ابهامه
اى لكثرة استعماله فيناسبه التخفيف بخلاف فى فيقال جلست مكانك وحمل عليه
ما بعد دخلت وما يقاربه معنى نحو نزلت وسكنت نحو دخلت الدار ونزلت
الخان وسكنت الغرفة على الاصح اى حملا واقعا على القول الاصح لانه كثير الاستعمال
فيطلب فيه التخفيف بالحذف وانما قال على الاصح تنبيها على ما قاله الجرمى وان دخلت
وما يقاربه افعال متعدية وما بعدها مفعول به لا مفعول فيه واجيب بان كون مصادرها
على صيغة المفعول التى هى فى الغالب مصدر اللازم وهى الدخول والنزول والسكون
وكون ضدها الخروج والتحرك والارتحال التى هى لازمة اتفاقا رجحان لزومه وقيل
معنى قوله على الاصح اى على الاستعمال الاصح وذلك ان دخلت يستعمل تارة بفى وتارة
بغير نحو دخلت فى الدار ودخلت الدار وعند سيبويه اظهار فى شاذ وحمل ما بعده
على الاستعمال الاصح دون الشاذ وانما ترك التاء فى العدد اى فى لفظ الست
بالجهات الستة لان الجهات مؤنثة وتأنيث العدد من الثلثة الى العشرة
على عكس تأنيث جميع الاشياء وينصب المفعول فيه بعامل مضمر بلا جواز اظهاره بشريطة
التفسير كقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعة اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر
وجوبا نصبا واقعا على شريطة التفسير كما ينصب المفعول به وضابطه كل

ظرف

ظرف بعده فعل مشتغل عنه بضميره او بمتعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة
صمت فيه او يوم الجمعة اكلت فى غداته او يوم الجمعة نويت الصوم فى ليلته وهو فى
كون نصبه على شريطة التفسير واجباً ومختاراً او مساوياً للرفع ومرجوحاً مثل المفعول به فيجب بعد
حرف الشرط والتحضيض نحو ان يوم الجمعة اسرت فيه وهلّا يوم الجمعة سرت فيه ويختار بعد
اذا الشرطية وحرف النفى وحرف الاستفهام نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف
على جملة فعلية نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه وعند خوف لبس المفسر بالصفة
نحو كل يوم صمت فيه فى الصيف ويستوى الامران فى نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه
ويترجح الرفع على الابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاذا المفاجات
نحو يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيداً فاذا يوم الجمعة صام فيه فى الصيف واما الظرف
الذى يتوسط بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام
ونحوهما نحو يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس اسرت فيه فيحتمل ان يكون النصب ممتنعا
والرفع واجبا كما فى المفعول به للمانع وهو بطلان صدارة ما النافية وحرف الاستفهام
اذ لو نصب يلزم تقديم ما خبرهما عليهما ويحتمل ان يكون النصب مختارا حيث يتسع فى
الظروف ما لا يتسع فى غيره بخلاف المفعول به ثم لما فرغ من بحث المفعول فيه شرع
فى بيان المفعول له فقال المفعول له مبتدا محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدا
اى هذا باب المفعول له هو ما فعل لاجله اى اسم ما فعل لاجله مع اللام
فى المفعول المطلق وفى هذا القيد احتراز عما لم يفعل لاجله فعل كـ[illegible]
والمراد بقوله فعل مذكور الحدث لا الفعل الاصطلاحى فيتناول الفعل وما يشبهه
من اسمى الفاعل والمفعول والمصدر وفى هذا القيد احتراز عن نحو اعجبنى التاديب
فانه لاجله فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او
حكما فلا يرد صورة كون الفعل محذوفا ثم المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم

من ان يكون علة موثرة او علة غائية وهي اثر ولهذا اورد المثالين ليكون مثل ضربته
تاديبا نظير العلة الغائية لان التاديب علة غائية اي غرض للضرب حيث فعل
لاجله الضرب وقعدت عن الحرب جبنا نظير العلة الموثرة فان الجبن علة
موثرة لا مقصود ولو قال في موضع قعدت جبنا حاربت شجاعة لكان احسن وللقائل
ان يقول يدخل في هذا الحد كرهت التاديب الذي ضربت لاجله وضربت واعجبني
التاديب فانه فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد الجنبية او يراد فعل عامل
لا تستغني عن قيد مذكور ايضا والحق ان يقول ما فعل لاجله مضمون عامله ليدخل الفعل
وشبهه لان العامل اعم ويخرج نحو كرهت التاديب الذي ضربت لاجله وضربت
واعجبني التاديب لان الضرب ليس بعامل في التاديب واجيب بان المراد
من قوله فعل مذكور الفعل اللغوي وهو الحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج نحو
كرهت التاديب الذي ضربت لاجله بقيد الجنبية وفيه نظر لان الفعل عند
الاطلاق يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فارادة اللغوي ايهام
في التعريف فالحق ان يقول مضمون عامله ليتناول وللكلا الفعلين في اول الوهلة
من غير تامل في القراين وان قصد الجنبية يغني عن قيد مذكور خلافا للزجاج
اي لابي اسحاق الزجاج اي يخالف هذا القول الزجاج خلافا والجملة معترضة
للتنبيه على بيان الخلاف فانه اي فان المفعول له عنده اي عند الزجاج
مصدر من غير لفظ الفعل للنوع بقرينة تاديبا وجبنا ش رح التهنوي
وله وجهان احدهما ان قولك ضربته تاديبا بمعنى ادبته بالضرب تاديبا وقعدت
عن الحرب جبنا بمعنى جبنت في القعود عن الحرب جبنا او بمعنى ضربته ضرب تاديب
وقعدت قعود جبن وقيل لا يقال قعود جبن الا مجازا وفيه نظر لان الجبن سبب
القعود واضافة المسبب الى السبب ليست بمجازية كصلوة الظهر وثانيهما ان

ادبته بالضرب

المفعول

رب يسر وتمم بالخير

المفعول له علة المصدر فيقام مقامه كما اقيمت الة المصدر مقامه في ضربته سوطا بمعنى
ضربته ضربا بسوط او بمعنى ضربت ضرب سوط والجواب عن الاول بان صحة تاويل شي
بشي لا يدرجه في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول
به من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب ومعنى ضربت ضربا
احدثت ضربا مع ان ذلك لم يخرجا عن حقيقتهما وعن الثاني بان الالة لازم للفعل دون
العلة لاحتياجه اليها ذاتا حيث لا يتصور الكتابة بدون قلم ولا الضرب بغير الة
من سوط وغيره ولا النجر من غير قدوم وكذا سائر الافعال المتعلقة بالالات بخلاف
العلة فان الفعل لا يحتاج اليها ذاتا لتحقق العبث اي لوجود الفعل بلا علة ولذا
جعل المفعول له مستدعى للفعل لا مستلزمه فلا يلزم من اقامة ما هو لازم للفعل من
العلة اقامة ما ليس كذلك لما فرغ عن تعريف المفعول له شرع في بيان شرط نصبه فقال وشرط
نصبه اي نصب المفعول له تقدير اللام لانه اذا ظهرت لزم الجر وفيه اشارة الى
انه اذا ظهرت نحو جئتك للسمن كان مفعولا له لكن لم يكن منصوبا وهذا اختيار
المصنف بدليل عليه حده لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب
الجامع للشرائط وانما يجوز حذفها اي تقديرها فقوله حذفها من باب وضع المظهر
موضع المضمر باطلاق كلا اللفظين اي لا يجوز حذف اللام عن المفعول له الا اذا
كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعل المفعول
له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان غيرها وعما اذا كان فعلا لغير الفاعل الفعل
المعلل يجب اظهار اللام نحو جئتك للسمن او لمحبتك اياي و اذا كان مقارنا
له اي للفعل المعلل في الوجود اي اتحد زمان المفعول له وزمان الفعل المعلل له
وفيه احتراز عما اذا لم يكن مقارنا في الوجود فيجب اظهار اللام نحو اكرمتك
اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط حذف اللام عنه بهذه الشرائط

لان المفعول له عند استجماع هذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فانه فعل لفاعل عامله
ومقارنا لعامله في الوجود يتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المفعول المطلق بخلاف ما
اذا اختل شيء منها ولان اكثر علل الافعال كذلك وجودها يكون ظاهرا في العلية
موافقا بما هو الغالب فيستغنى عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختل شيء منها كذا ذكر
المصنف في شرح المفصل وقيل شرط في حذف اللام حينئذ ان يكون نكرة لانه يشبه الحال
والتمييز وهما نكرتان ورد بان ادخاره في قول الشاعر واغفر عوراء الكريم ادخاره
واعرض عن شتم اللئيم تكرما معرفة وقد حذف منه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه
ثم في قوله وانما يجوز حذفها اشارة الى جواز اظهار اللام مع حصول هذه الشرائط
لكن ينبغي ان يكون اظهار اللام مع التنكير ضعيفا وقيل غير جائز ثم لما فرغ عن بحث
المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال المفعول معه اللام في المفعول اسم
فاعله والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله المفعول معه اما مبتدا محذوف الخبر اي ومنه المفعول
لقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدا اي هذا باب المفعول معه فيكون قوله هو مذكور
مستانفا او مبتدا وخبره مذكور وهو ضمير فصل اي المفعول معه الذي ذكر بعد الواو
التي بمعنى مع وفيه احتراز عن سائر القبائل لمصاحبة معمول فعل
المسند الى المفعول وفيه احتراز عن نحو كل رجل وضيعته فان وضيعته مذكور بعد الواو
التي بمعنى مع لكن لا لمصاحبة نحو حسبك وزيدا درهم معمول فعل وانما لم يقل لمصاحبة
فاعل فعل كما قال الآخرون ليتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيدا درهم
فان قوله وزيدا مفعول معه وانه ليس لمصاحبة الفاعل بل صاحب المفعول لان معناه
يكفيك وزيدا درهم ومنه قول الشاعر اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك
بين مهند اي اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة كفاك والضحاك بين مهند
اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة يكفيك والضحاك سيف مهند اي مصنوع من حديد

المهند

المهند وقوله لفظا ومعنى خبر كان المحذوف اي لو كان الفعل لفظا او معنى
فان قيل يرد على هذا الحد نحو ضربت زيدا وعمرا وفي ضربت زيدا وعمرا الواو
الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه قيل معناه مذكور بعد الواو
لمصاحبة معمول فعل قصد فيه هذه الجنسية فيخرج ذلك فانه لم يقصد فيه هذه الجنسية وانما
عدل عن المفعول معه الى العطف في هذه المسئلة فان كان الفاعل للتغيير وكان تاما
وتامة اي فان وجد الفعل اللام للعهد اي الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول
معه لمعموله لفظا خبر كان او حال اي لفظيا او ملفوظا او تمييز اي من حيث اللفظ
وجاز العطف حال اي وقد جاز او عطف جملة على جملة او حال بتقدير قد اي
وقد جاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل فالوجهان جائزان اي العطف وكونه
مفعولا معه اذ لا مانع من واحد منهما مثل خبر مبتدا محذوف اي نظيره ثابت في مثل
جئت انا وزيدا بالنصب والرفع فالنصب على انه مفعول معه والرفع على
وجواز العطف فيه لتاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل والا تعين النصب اي
وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب على انه
مفعول معه حيث لا وجه سواه مثل جئت وزيدا وامتنع فيه العطف لعدم تاكيد
الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه وان كان ناقصا اي وان
وجد الفعل معنى حال اي معنويا او تمييز اي من حيث المعنى وجاز العطف عطف
كان او حال اي وقد جاز العطف اي عطف ما ذكر بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع تعين
العطف لتعذر النصب مثل ما لزيد وعمرو وكلمة ما استفهامية مبتداه ولزيد خبره
اي اي شيء حصل لزيد وانما تعين العطف فيه فيكون العامل فيه لفظيا وهو اللام
الذي في المثال لانه في حكم تكرير العامل فلا حاجة الى جعله معمولا للعامل المعنوي الذي
هو عامل ضعيف فلا يصار اليه بلا حاجة وضرورة وذهب الزمخشري الى انه

مختار لا متعين وإلا تعين النصب اي وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى
تعين النصب على انه مفعول معه لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما لينتظم مثل ما لك
وزيدا كلمة ما استفهامية مبتدأ ولك خبره اي اي شيء حصل لك مع زيد وما شانك
وزيدا كلمة ما استفهامية وشانك خبره اي اي شيء امرك مع زيد وانما لم يجز العطف
في المثالين لان الكاف ضمير مجرور ولا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار
وانما تعين النصب على المفعول معه اذ لا وجه سواه فان قيل لم لا يكون وزيدا في المثال
الثاني عطفا على الشان قيل لانه خلاف المعنى لان المقصود ما شانك وشان زيد وسؤال
السائل عن شانهما لا عن شان احدهما وشان الآخر وقوله لان المعنى ما تصنع دليل على
كون المثال الثاني من باب العامل المعنوي وانما خص هذا المثال بالدليل دون الاول لان
دلالة الظرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك لفظ الشان لانه اسم لا يلزم تضمنه معنى
فعل بل يتضمن معنى الفعل بقرينة الشان لانه بمعنى الفعل والصنع فيكون معنى المصدر الذي
فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدلان على الفعل والصنع ثم لما فرغ عن بيان المفاعيل
الخمسة شرع في بيان الملحقات بها وهي الحال والتمييز والمستثنى والمنصوب بلا التي
لنفي الجنس وخبر كان واسم ان وخبر ما ولا المشبهتين بليس فشرع الآن في بيان الحال فقال
الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وفيه احتراز عما يبين عن
التمييز فانه يبين الذات لا الهيئة كلمة او مانعة الخلو دون الجمع فيقع الحال عن الفاعل
والمفعول به على الجمع والتفريق نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته مصعدا منحدرا اي كان
احدهما مصعدا اي مرتقيا الى موضع مرتفع والآخر منحدرا اي نازلا من موضع مرتفع وقوله لفظا
او معنى تفصيل الفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيد قائما اخوك لم يجز لعدم
الفاعلية والمفعولية في زيد لا لفظا ولا معنى فان قيل قد يقع الحال عن المفعول معه نحو
جئت انا وزيدا راكبين قيل انما يقع الحال منه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به حينئذ

اياه في صدور الفعل او وقوعه فان قيل قد يقع الحال عن المفعول المطلق مثل ضربت الضرب
شديدا قيل الحال من غير الفاعل والمفعول به لا يقع الا مؤولة في معناهما فلا يقال ضربت
الضرب شديدا الا بتأويل احدثت الضرب شديدا فيكون حالا عن المفعول به فان
قيل قد يقع الحال عن المضاف اليه نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وقوله تعالى
ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قيل الحال عن المضاف اليه انما يجوز اذا كان
المضاف فاعلا او مفعولا به وهو بحيث لو حذف واقيم المضاف اليه مقامه
لاستقام المعنى فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل ان
ان ياكل اخاه ميتا لان اللحم بعض اخيه فيكون المضاف اليه في مثل هذا الموضع
في حكم المضاف فيكون مفعولا به حكما فان قيل يدخل في الحد صفة الفاعل والمفعول به
نحو جاء زيد الراكب ورايت زيدا الراكب فانها ايضا تبين هيئة الفاعل والمفعول
به قيل معناه ما يبين هيئة الفاعل وقت صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت
وقوع الفعل عليه فيخرج الصفة لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقا غير مقيد بوقت
الصدور والوقوع او يقال انها تخرج بقيد الحيثية فانها دالة على هيئة الذات من حيث
هو الذات من حيث هو فاعل او مفعول به مثل ضربت زيدا قائما مثال
عن الفاعل او المفعول به اللفظيين لان قائما يحتمل ان يكون حالا عن التاء وهو فاعل
لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول به لفظا وزيد في الدار قائما
مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظر لان قائما حال من الضمير المستكن في قوله
في الدار لما عرف ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظي
مثل قولك زيد خرج قائما اللهم الا ان يجاب بان الظرف المستقر عامل لما فيه معنى الفعل
فيكون الضمير المستكن فيه فاعلا معنويا بخلاف الفعل فانه عامل لفظي فكان الضمير
المستكن فيه فاعلا لفظيا وهذا زيد قائما مثال المفعول المعنوي اذ المعنى اشير الى

زيد قائما لما بين ان الفاعل والمفعول به قد يكونان معنويا شرع في بيان ما يكون
الفاعل والمفعول لفظيين ومعنويين فقال وعاملها اي عامل الحال الفعل
لانه الاصل في العمل نحو ضربت زيدا قائما او شبهه اي شبه الفعل لمكان المشبه
بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر نحو زيد ذاهب راكبا وزيد مضروب قائما وزيد
حسن ضاحكا وهذا البسر اطيب منه رطبا وضربي زيدا قائما او معناه اي معنى الفعل
وهو يعنى الفعل المستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغة كالظرف المستقر واسم
الاشارة واسم الفعل وحرف النداء والتمني والترجي والتشبيه وغير ذلك مثال العامل في
معنى الفعل نحو زيد في الدار قائما وهذا زيد قائما وعليك زيدا قائما ويا زيد قائما وليت
عندنا قائما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا والحال في المثالين مختلف فيه فجاز
البعض منهم المبرد واستقبحه الاكثرون منهم المازني والعامل المعنوي لا يعمل في غير
الحال والظرف ثم لما فرغ عن تعريف الحال وما يعمل فيها شرع في بيان شرائطها فقال
وشرطها ان تكون نكرة اي شرط الحال كونها نكرة لئلا يلتبس بالصفة في
حال النصب نحو ضربت زيدا الراكب في حملته حالة الرفع والجر على حالة النصب طردا للباب
ولان النكرة اصل والغرض يحصل والتعريف زائد على الغرض وصاحبها معرفة
اي صاحب الحال معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدأ او لانه اذا كان
نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال لاستحكام الاتحاد
بالموافقة بين الحال وصاحبها في جميع الاحوال او في جعلها صفة للاذواق الصفة
على وفق الموصوف في الاعراب خبرا ومعلوم ان في اثبات الموافقة والهرب
عن المخالفة دخولا في حد المناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع على انه مبتدأ وقوله
معرفة على انه خبر والجملة عطف على الجملة السابقة ولا يستقيم ان يكون قوله وصاحبها

مجرورا

مجرورا عطفا على الضمير المتصل بقوله وشرطها وقوله معرفة منصوبا عطفا على قوله
نكرة لان تعريف صاحب الحال ليس بشرط بل غالب بدليل قوله غالبا فان هذا
قيد راجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب وهو ظرف متعلق
بمفهوم قوله وصاحبها معرفة اي يتعرف صاحبها في غالب الاحوال او صفة مصدر محذوف
او زمان محذوف اي يتعرف صاحبها تعرفا غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالبا لان
صاحبها قد يجيء نكرة عند تقديم الحال عليه كما ذكر في المتن وعند كونه نكرة موصوفة
او مضافة الى النكرة نحو مررت برجل عالم قائما ومررت بغلام رجل جالسا وغير ذلك
مما يوجب تخصيص النكرة وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول
جواب سؤال مقدر وهو ان العراك في قوله وارسلها العراك ووحده في قوله
مررت به وحده حالان وهما معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما متأول بالنكرة
وفي تاويله وجهان احدهما انهما حالان نكرتان معنى ولكنهما معرفتين لفظا والتقدير
وارسلها معتركة ومررت به متوحدا اي منفردا والثاني انهما مصدران اقيما مقام
الحال والتقدير وارسلها تعترك العراك ومررت به ينفرد انفرادا والجملة حال
وتمام البيت وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال والمراد بالارسال
ههنا البعث والايراد والضمير المستكن في ارسلها العير وهو الحمار والمراد ههنا حمار
الوحش والبارز للاتن وهي جمع اتان وهي انثى الحمار والعراك مصدر عاركه يعاركه
معاركة وعراكا وقيل اصله مصدر اعترك يعترك اعتراكا الا انه جاء فيه العراك بمعنى
الاعتراك والاعتراك الازدحام والذود وهو الطرد يعني والذب والاشفاق الخوف
والضمير المستكن في قوله ولم يشفق عائد الى العير ونغص الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب
يقال نغص ينغص نغصا اذا لم يتم مراده والبعير اذا لم يتم شربه والدخال في الشرب
هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين

يشرب منه ماءه ولم يكن ليشرب يعني ارسل حمار الوحش الاتن الى الماء معتركة اى مزدحمة
مرة واحدة ولم يطردها ولم يخف ان لا يتم شرب بعضها بالمزاحمة والازدحام والضمير
في قوله ونحوه راجع الى كل واحد من المثالين اى ونحوه من الاحوال التى جاءت معرفة فانه
من نحو قولهم جاؤوا قضهم بقضيضهم فانه متاول بالنكرة ايضا اى جاؤوا كلهم وذلك ان
القض الحصى الكبار والقضيض الحصى الصغار فمعنى جاؤوا قضهم بقضيضهم اى جاؤوا كبيرهم مع
صغيرهم وهو حال بمعنى جميعا وقاطبة يعني جاؤوا جميعا وقاطبة وقيل القض هو الكسر
التوبيخ وههنا بمعنى القاض اى الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض اى المكسور يعني جاؤوا
الكثيرين مزدحمين بحيث يكسر بعضهم بعضا لكثرتهم وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين و
بعضهم مكسورين ونحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانه ايضا متاول بالنكرة اى ساترين
وجه الارض لكثرتهم وذلك ان الجماء بالمد اسم بمعنى الجميع من الجم وهو الجمع والغفير بمعنى
الغافر وهو الساتر من الغفر وهو الستر والغفير صفة الجماء كانك قلت مررت بهم
جامعين غافرين اى جامعين اقاربهم وعشائرهم ساترين وجه الارض لكثرتهم وان كان
صاحبها اى صاحب الحال **نكرة** محضة **وجب تقديمها** اى تقديم
الحال على صاحب الحال ليتخصص النكرة بتقديمها فيقال جاءني راكبا رجل بخلاف ما
اذا كان صاحبها نكرة مخصصة نحو جاءني رجل كريم راكبا حيث لم يجب تقديمها ولئلا
يلتبس بالصفة في النصب نحو رايت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر الاحوال طردا
للباب وفي كلا الدليلين بحث اما الاول فلان صاحبها النكرة قد تخصص بتقديم الحكم
مرة فلا يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم آخر الا انه وقع فاعلا والفاعل محكوم عليه والاصل
فيه التعريف فلو لم يكن مثل هذا المنكر مخصصا بتقديم الحكم عليه لما صح وقوعه فاعلا لان
ما ذكر المص في شرحه في بيان تخصيص المبتدا في قوله في الدار رجل ان الخبر في معنى الصفة
لانا حكمنا عليه قبل ذكره فعلم ان الابتداء مما ركب ثم موصوفة الا نرى ان الفاعل لما كان

الحكم عليه بقدر ما جاز معرفة ونكرة الى هذا اللفظ وما ذكر في اللباب ان الضمير الراجع الى نكرة وهي
غير مخصصة قبل الحكم يحكم عليها من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهي مخصصة بحكم من الاحكام
نحو جاءني رجل فضربته فانه معرفة لان هذا الضمير بهذا الرجل الجائي دون غيره الى آخر الكلام وما ذكر
في الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة
كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعهود اليه بحكم اولا انتهى لفظه وهذا كله دليل على
ان الفاعل المنكر قد تخصص بتقدم الحكم عليه فمن انكر هذا التخصيص فهو متعنت واما الثاني
فلانه اذا التبس بالصفة فليجز الوجهان كونه حالا وصفة كما جوز كونه ذا حال ومبدلا منه
عند تقديم الحال اى في قولك رايت راكبا رجلا وكما جوز كونه حالا وتمييزا في طاب زيد
فارسا واجيب عنه بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه
مع صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقديم لان
كليهما خلاف الاصل اما كونه ذا حال فللتنكير واما كونه مبدلا منه فلكونه في حكم التنحية
والتكرار فيستويان في كونهما على خلاف الاصل فلا يلزم اللبس بخلاف الوجهين في
طاب زيد فارسا لاستوائهما في كونهما على الاصل **ولا يتقدم الحال على**
العامل المعنوي اى عامل معنوي كان عند سيبويه لكونه ضعيفا فلا يقال زيد
قائما في الدار ولا قائما مالك درهم الا اذا كان العامل المعنوي ذا الحدثين اى والا اذا كان ذا الحدثين
وتعلق به الحالان فيلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه اى بحدثه نحو زيد قائما كعمرو قاعدا
فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو يدل على الحدثين حدث المشبه وحدث المشبه
به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام تعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود
تعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو فيصح كون قوله كعمرو عاملا في الحالين لكن في قائما
باعتبار حدث المشبه وهو معنى التشبيه وفي قاعدا باعتبار حدث المشبه به وهو
معنى التشبيه بالنسبة وقال الاخفش ويجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان الحال

المعنوي ظرفا او جارا او مجرورا الخبر بشرط ان يكون المبتدا مقدما على الحال نحو زيد قائما في الدار
اما مع تاخيره موافق سيبويه في المنع فلم يجز الفه قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد
بخلاف الظرف الذي لم يقع حالا فانه يتقدم على العامل المعنوي نحو ازيد اليوم
في الدار وكل يوم لك ثوب فثوب مبتدا ولك خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل
فيه لك وانما جاز تقديمه لان الظرف اتسع فيه ما لا يتسع في غيره لكثرة دوره في الكلام
قوله بخلاف الظرف خبر مبتدا محذوف اي وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة
وقيل انه حال من فاعل لا يتقدم اي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها ملتبسة
بخلاف الظرف وفيه نظر لان الحال قيد العامل فيلزم ان يتقيد عدم تقدم الحال على العامل
المعنوي بمخالفة الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي مطلقا اللهم الا ان يقال
انه حال دائما فلا يعتبر التقييد ولا على المجرور عطف على قوله على العامل المعنوي
ولا زائدة لتاكيد النفي على نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين اي ولا يتقدم
الحال على صاحبها المجرور فلا يقال مررت راكبة بهند ولا راكبا بزيد في الاصح
ظرف لقوله لا يتقدم على المجرور وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار
لزم الفصل بين الجار والمجرور وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال قبل المجرور
المتبوع وهو ذو الحال لان المجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث
لان هذا الدليل يقتضي ان لا يتقدم راكبا على جاءني في جاءني زيد راكبا لانه تابع لزيد
وزيد لا يتقدم على جاءني فكيف يتقدم تابعه واجيب بان الفاعل من حيث هو مسند اليه محله
قبل الفعل لانه لا يجوز تقديمه عليه الا لئلا يلتبس بالمبتدا بخلاف المجرور فان محله بعد الجار
فكذا محل تابعه واجاز ابن كيسان تقديم الحال على صاحبها المجرور تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس فان كافة حال من الناس المجرور اذ المعنى ما ارسلناك للناس الا كافة
واجيب بان كافة حال من الكاف فان قيل الكاف مذكر والكافة مؤنثة والحال

ان يكون

ان يكون مطابقا لصاحبه قيل التاء فيه للمبالغة لا للتانيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك
الا جامعة كافة اي مانعة للناس عن الشرك والكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب
كافة على المصدر اي وما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم الاحاطة
في تقديمها على المجرور وكذا المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق نحو
ضارب هند قائمة لما كان اكثر النحاة شرطوا في الحال ان يكون مشتقة وما ورد
غير مشتق اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع في رد قولهم فقال وكل ما دل
على هيئة كلمة مبتدا وما موصوفة وما بعده صفة اي وكل لفظ دل على هيئة
مشتقا او غير مشتق صح ان يقع حالا الجملة خبر لقوله كل اي صح وقوعه حالا
لصدق اسم الحال عليه لان الحال ما بين هيئة الفاعل والمفعول به وهو كذلك فلا حاجة
الى ما ذهبوا مثل قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا فان بسرا ورطبا
وقعا حالين لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية مع انهما ليسا بمشتقين ومعناه هذا التمر
المشار اليه مفضل حال كونه بسرا على نفسه حال كونه رطبا ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه
لانه مفضل باعتبار حالة البسرية مفضل عليه باعتبار حالة الرطبية ولاختلاف الاعتبارين جاز
ذلك ثم انهم اختلفوا في العامل في بسرا بعد ما اتفقوا على ان العامل في رطبا اطيب قال
بعضهم العامل فيه اطيب وهو الاصح فان قيل اسم التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله
عليه لا يقال زيد منك احسن فكيف يتقدم هاهنا قيل اكتفي في الحال اختصاص بعمل العامل
الضعيف فيها متاخرا عنها كالظرف توسعا وانما اخر العامل ان عمل فيهما لان اسم
التفضيل عامل ذو حدثين اي دال على حدث المفضل وحدث المفضل عليه اعني التفضيل
والتفضيل على الشيء لاشتماله على معنى التفضيل وهو نسبة يقتضي طرفين وقد ذكرنا
من قبل ان العامل اذا كان ذا حدثين اي دالا على حدثين وتعلق به الحالان يلزم
ان يلي كل واحد منهما متعلقه اي يجاوره والحسية متعلق بحدث المفضل فيجب

فيجب ان يليه وهو هذا اذ الاطيبية تعلق بحدث المفضل عليه فيجب ان يليه وهو بسرا المتعين
لذكر المفضل عليه كون اطيب عاملا في الحالين لكن في بسرا باعتبار حدث المفضل وهو
معنى التفضيل وفي رطبا باعتبار حدث المفضل عليه وهو معنى التفضيل على انه
وعلى هذا كان معناه هذا التمر المشار اليه اطيب حال كونه بسرا منه نفسه حال
كونه رطبا وقال بعضهم العامل فيه اسم الاشارة وهو فاسد بوجهين الاول انه
لو كان كذلك لتقيدت الاشارة بحال البسرية لان الحال قيد العامل فلا يستقيم
ان يقال هذا الكلام الا في حال البسرية وليس كذلك بل لو قيل فيه كون المشار اليه
بلحا او رطبا او تمرا لكان مستقيما والثاني انه لو كان كذلك لكان بسرا في
هذا فيبقى اطيب عاملا في رطبا وحده فيكون الاطيبية باعتبار حالة واحدة
وهي حالة الرطبية لان البسرية لم تتعلق باطيب فكانه قال هذا التمر المشار اليه
في حال البسرية اطيب منه نفسه حال كونه رطبا فيلزم تفضيل الشيء على نفسه
باعتبار حالة واحدة وقال بعضهم العامل فيه كان المحذوفة التامة والمعنى هذا اذا
وجد بسرا اطيب منه رطبا وانما كانت تامة لعدم مجيء بسرا ورطبا معرفة
ولو كانت ناقصة لجاز استعمالها معرفة وهو فاسد بالوجهين المذكورين انفا
تامل تفرق ثم لما فرغ عن بحث الحال المفردة شرع في بحث الجملة الواقعة
حالا **ويكون الحال جملة خبرية** لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون
بالجملة وانما قيد بالخبرية لان الجملة الانشائية لا تقع حالا ولا صفة ولا صلة وكذا
لا تقع خبرا الا عند البعض بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها
واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه ولما بين ان الحال يكون جملة وهي متنوعة
تارة تكون اسمية وقد تكون فعلية اما مصدرة بالمضارع او بالماضي وكل واحد منهما مثبتا
او منفيا شرع في تفصيلها وبيان اي جملة فيها الواو واي جملة يمتنع فيها الواو واي جملة

يستوي فيه الامران فقال **فالاسمية بالواو والضمير** اي الجملة الاسمية
التي وقعت حالا ملتبسة بكل الرابطين نحو جاءني زيد وابوه قائم وانما احتاجت الى الضمير
لان الجملة من حيث هي هي مستقلة فاذا وقعت تبعا تحتاج الى الرابط وانما احتاجت الى
الواو لان الاسمية بعيدة عن وقوعها حالا لدلالتها على الثبوت والدوام وخرجت عما
هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فاحتاجت الى زيادة رابط وهو الواو
الموضوعة للربط لكونها للجمع **او بالواو** وحدها نحو لقيته والجيش قادم واتيته و
الشمس طالعة لان الحال في المعنى لقيته في حال قدوم الجيش واتيته في حال طلوع الشمس
فكما جاز ان يخلو الظرف عن الضمير جاز ان يخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير ولقائل
ان يقول الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو في هذين المثالين لم يبين
هيئة شيء منهما واجيب بانها تبين هيئة الفاعل معنى اذ المعنى لقيته مقارنا لقدوم
الجيش واتيته مقارنا لطلوع الشمس او يقال انها لما بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل
وهو لازم الفاعل فكانها تبين ذاته فهي مبينة لهيئة لازم الفاعل فافهم **او بالضمير**
وحده على **ضعف** متعلق بقوله او بالضمير يعني الاقتصار على الضمير وحده ضعيف
نحو كلمته فوه الى في ومنه قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم
يمزق وانما ضعف ذلك لان الضمير رابط عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية مع تحقق
ما يابى ذلك وهو فوت ما هو الاصل في الحال بحذف الواو وحدها لانها دالة على الارتباط
الخاص وهو الارتباط الحالي ثم هذا في الجملة الاسمية التي تقع حالا منتقلة اما اذا وقعت
حالا مؤكدة فلا يجوز فيها الواو بل يجب فيها الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون
كلمة تقع تاكيد الاخرى **والمضارع المثبت** الواقع حالا ملتبس بالضمير يعني الجملة
الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت الواقعة حالا ملتبس بالضمير وحده حال بتاويل مفرد
او مفعول مطلق اي منفرد بالضمير انفراده والجملة حال نحو جاءني زيد يضرب غلامه

لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول صفة غير ثابتة مقارنة
للعامل اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه مضارعا والاصل فيه الحال اذ الاستقبال
مجاز على الاصح فاجرى مجراه في الاستغناء عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاولى
ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول
الواو فيه واما ما جاء مع الواو من قوله تعالى اتامرون الناس بالبر وتنسون انفسكم وانتم ومن
قول بعض اعراب العرب قمت واصك وجهه اي ارفع واضرب وجهه فمحمول على حذف المبتدا
اي وانتم تنسون انفسكم وانا اصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا
وما سواهما بالواو والضمير اي ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من المضارع
المنفي والماضي المثبت والمنفي ملتبس بالواو والضمير جميعا وباحدهما بلا ضعف وقيل
فيه ترك الابلغ والماضي فيه جمع بين الابلغين والاقتصار على احدهما الا المضارع
والماضي المنفيان قد قيل ان فيهما جهتين جهة من غير اسم الفاعل المنفي وجهة منه
للفعلية فاذا اعتبرت كلتا الجهتين جئ بهما معا واذا اعتبر الاول وحده جئ بالواو
وحدها واذا اعتبر الثاني جئ بالضمير وحده واما الماضي المثبت فلانه تخالف الحكم الحال
الحال بواسطة قد المقربة له الى الحال يوافقه فباعتبار المخالفة جئ بهما معا وباعتبار
الموافقة باحدهما **ولابد في الماضي المثبت الواقع حالا** اي الجملة الفعلية
المصدرة بالماضي المثبت **من قد سواء كان ظاهرة او مقدرة** فيه
لا يقع المثبت حالا الا ان يكون ذلك الماضي قريبا من زمان العامل مقرونا بكلمة قد
لفظا او تقديرا لان الماضي الواقع سابق على زمان الحال لا محالة اذا قلت جاءني زيد
ابوه كان راكب مقدما على المجيء وقد منع اختلاف الحال تقربه الى زمان العامل
فيتحد زمانهما حكما لان القريب من الشيء في حكم المقارن له ولكن لا يصح وقوع الماضي
حالا فيما لا يصح استعمال قد فيه فلا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا وقال فلان الكريم

كذا وقد قال

بتأويل

كذا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا لعدم القرب وعدم صحة استعمال قد فيهم الا
ويجوز حذف العامل اي عامل الحال اذا دلت القرينة عليه حالية كانت
او مقالية اضافة الحذف الى العامل اضافة المصدر الى المفعول **كقولك للمسافر**
اي لمن يريد السفر **راشدا مهديا** اي اذهب حال كونك من ولا على الطريق المستقيم
الموصل الى المقصود فحذف اذهب بقرينة حال المخاطب **ويجب** في الحال المؤكدة
وهي التي تؤكد ما في الجملة السابقة من المعنى الذي هو موجود في الحال وانما وجب حذف عاملها
لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دل
عليه الجملة السابقة **مثل زيد ابوك عطوفا** فانه حال مؤكدة لما في الجملة السابقة
من معنى العطف لانه من لوازم الابوة اي زيد ابوك **احقه** عطوفا فانه حال
مؤكدة لما في الجملة السابقة من معنى العطف لانه من لوازمها اي اثبته والضمير راجع
الى الابوة اي اثبت الابوة حال كونه عطوفا قال صاحب المفتاح احق التقدير في
عندي ان يقدر يحبي عطوفا فان قيل قائما في قوله شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة
واولو العلم قائما بالقسط وقوله مدبرين في قوله تعالى ثم وليتم مدبرين حال مؤكدة ولم يحذف
عاملها قيل قد اختلف النحاة في ان الحال المؤكدة هل تكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية
ام لا قال الجمهور لا يكون وقال بعض المحققين تكون الا انه لا يحذف في تلك الفعلية
عاملها فمذهب المصنف كمذهب الفريق الاول كان الضمير في قوله **وشرطها**
عائد الى المؤكدة بدون حذف اي وشرط الحال المؤكدة **ان تكون مقررة**
لمضمون اي لمفهوم **جملة اسمية** فلا يرد الآيتان لان الحال فيهما غير مؤكدة
لعدم الاسمية وانما سمي حالا دائمة في قولهم تكون الحال الدائمة واسطة بين المنتقلة
والمؤكدة اذا المنتقلة متجددة لا تقرر مضمون ما قبلها سواء كان ما قبلها مفردا او جملة
اسمية او فعلية والمؤكدة تقرر مضمون جملة اسمية والدائمة تقرر مضمون جملة فعلية

والكاف كما ذهب اليه الرضي الثاني بان كان عائدا الى المؤكد مع حذف مضاف بينهما اي شرط وجوب
حذف عاملها ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية واما حذف المضاف بدلالة ذكر هذا
الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها ولا يرد الايجاب لان الحال فيهما مؤكدة لم يوجد شرط
وجوب حذف عاملها وهو الاسمية فحا قولهم لا واسطة بين المنتقلة والمؤكدة ثم المراد
بالجملة الاسمية الجملة الاسمية التي عقدها من اسمين لا عمل لهما في الحال بل في شيء ثم لما فرغ
عن الحال شرع في بيان التمييز فقال **التمييز** مبتدأ ما بعده خبره او مبتدأ محذوف
الخبر اي من المنصوبات التمييز او خبر محذوف المبتدأ اي هذا باب التمييز وعلى هذين التقديرين او
يكون قوله **ما يرفع الابهام** خبر مبتدأ محذوف اي هو ما يرفع الابهام **المستقر**
اي الثابت في الوضع وفيه احتراز عن الصفة التي يرفع الابهام عن قوله عينا لانه يحتمل
الجارية والباصرة وغيرهما لكنه غير مستقر في وضعه لان العين لم يوضع مبهمة بل نشأ
في الاستعمال بالنسبة الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع او اختلافه
عن ذات فيه احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن الذات
والجار والمجرور يتعلق بقوله يرفع الابهام عن ذات **مذكورة** نحو عندي رطل زيتا
فان قوله زيتا يرفع الابهام عن ذات رطل او عن ذات **مقدرة** اي عن ذات
منتزعة عن النسبة في الجملة او شبهها او في اضافة نحو قولك طاب زيد نفسا
فان نفسا يرفع الابهام عن ذات المقدرة اذ لا ابهام في طاب ولا في ذات زيد
ولا في اصل النسبة فانها معلومة متحققة وانما المبهم هو الامر المقدر فان المعنى طاب امر
من امور زيد ثم تفسير ذلك الامور قوله نفسا فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب
اليه الا النسبة وقوله نفسا تفسير المنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة الا انهم قالوا
بانه تمييز عن النسبة نظرا الى ان الابهام ما نشأ عن جهة النسبة وكذلك قولك زيد
طيب نفسا واعجبني طيبه نفسا ولقائل ان يقول بعض هذا في بحث صفة المبهم نحو رأيت

هذا الرجل وعطف البيان نحو جاءني زيد ابو عبد الله والبدل من ضمير الغائب او مبهم آخر
نحو ضربته زيدا وضربت هذا زيدا والمجرور في خاتم فضة وغير ذلك مع ان كل منهما ليس بتمييز
وان اجيب بان المعنى ما يذكر بعد ان يرفع الابهام المستقر وانما لم يذكر بهذه الحيثية فلا يدخل
في الحد فلا نسلم في صفة المبهم وعطف البيان والمجرور في خاتم فضة وان اجيب بالتزام
ان المجرور في خاتم تمييز ولكن مجرورا بالاضافة ولا يلزم في التمييز ان يكون ابدا منصوبا
بل قد يكون مجرورا بالاضافة وسيأتي ذكر توابع ويقسم بهما غير التوابع بدلالة ذكر التوابع
بعد ذلك يضاع قيد المستقر لاخراج الصفة لخروجها بما ذكر **فالاول** اي ما يرفع الابهام المستقر
عن ذات مذكورة **عن مفرد** تام بالتنوين لفظا او تقديرا او بنون التثنية او بنون
يشبه نون الجمع او بالاضافة والمراد بالمفرد ما يقابل النسبة في الجملة او في شبهها او في
الاضافة ثم ما يرفع الابهام عن مفرد قد يكون عن مفرد **مقدار** صفة مفرد وهو ما يعرف
به قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والقياس **غالبا** مفعول مطلق او ظرف
اي يرفعه عن مفرد مقدار رفعا غالبا او زمانا غالبا **اما في العدد** صفة لقوله
مفرد اي مفرد كائن اما في العدد هذا من باب ظرفية الجزئي للكلي **نحو عندي عشرون**
درهما تمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هي مفرد مقدار وهو العدد
هذا مثال العدد والتام بنون الشبه لان الجمع والمثال عشرين درهما دون الكثر
ليكون مثالا للامرين العدد والتام بالنون **وسيأتي** بيان العدد او ذكر غير العدد
واما في غيره اي غير العدد مع كونه مقدارا **رطل عندي رطل زيتا** مثال
الكيل والتام بالتنوين والرطل بفتح من فتح الراء وكسرها والكسر هو الافصح
والمراد بالرطل ما يكال به لا الخشبة المخصوصة وهو مبهم قوله زيتا يرفع ابهامه **وعندي منوان**
سمنا مثال الموزون والتام بنون التثنية والمنوان تثنية منا وهو مرادف المن
وعلى التمرة مثلها زبدا مثال القياس والتام بالاضافة فقوله مثلها مبتدأ

وقوله على التمرة خبر واجب التقديم لانه معاد الضمير في المبتدأ ومعنى هذا التركيب فهذا انما
في المرفوعات **فيفرد** التمييز عن المفرد وجوبا **ان كان** ذلك التمييز **جنسا** فيقال
عندي رطل او رطلان او ارطال زيتا لان الجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن التاء والوحدة
على القليل والكثير كالماء والزيت والتمر والضرب بخلاف رجل وفرس **الا ان يقصد**
الانواع مستثنى مفرغ والمراد بالانواع ما فوق الواحد ويفرد في جميع الاوقات
الا وقت قصد الانواع المختلفة فيجوز ان يثنى لقصد النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع
المختلفة فيقال عندي رطل زيتين او زيوتا وفي استثناء قصد الانواع دون قصد
الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين بفتح الجيم يجوز باعتبار قصد الافراد كما يجوز
جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد الانواع او الافراد لكان
اولى ويمكن ان يجاب بان حكم ذلك يفهم بالدلالة لانه لما جاز التثنية والجمع بقصد الانواع
فلان يجوز بقصد الافراد اولى لان كل ما جاز في الاعم جاز في الاخص لوجود الاعم في الاخص
ويجمع التمييز ويثنى جوازا **في غيره** اي في غير الجنس فيقال عندي عدل ثوبا او ثوبين
او اثوابا وانما ترك ذكر التثنية لان المراد بالجمع الجمع اللغوي فيشمل التثنية والجمع الاصطلاحي
اذ معنى الجمع لغة يشملها ولان حكم التثنية يفهم بدلالة قوله ويجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية
اولى **ثم ان كان الاسم** المميز المقدار **ملتبسا بتنوين** لفظا او تقديرا **وبنون**
التثنية جاز الاضافة البيانية الى التمييز لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة
بترك التنوين والنون فيقال عندي رطل زيت ومنوا سمن واما التزمت الاضافة
في ثلثة رجال ومائة رجل طلبا للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد **والا**
فلا وان لم يكن ملتبسا بتنوين او بنون التثنية بل بنون شبيه بنون الجمع او بالاضافة
نحو عشرين درهما وملؤه عسلا فلا يجوز الاضافة اما في الاول فلان النون لا يجوز ان
يحذف عند الاضافة اولا فان لم يحذف يلزم بقاء نون شبيه نون الجمع وان حذف

نون وصفة

نون وصفة مع الكلمة واما جاء من عشر درهم وستوك فذلك قليل جدا لكن يرد عليه الاضافة في
نحو الزيدون حسنو وجه فان المميز لم يكن ملتبسا بتنوين ولا بنون التثنية وقد اضيف لما
وجه واجيب بان كلامه في تمييز المفرد وهو تمييز النسبة واما الثاني فلانه يلزم اضافة
المضاف فان قيل بعد الشرطية اعني قوله والا فلا غير مستقيم لان المميز المفرد اذا كان ملتبسا بنون
الجمع جازت اضافته نحو ستو عمرو وبشر رجل في ستون عمرا وبنون رجلا قيل يجئ التمييز عن
مفرد تام بنون الجمع جازت اضافته قليل لان الغالب في التمييز عن المفرد فيما كان من
المقادير وفي غيرها قليل فلا يعبأ به **وعن غير مقدار** عطف على قوله عن مفرد مقدار
اي في الاول عن مفرد مقدار وعن غير مفرد مقدار مما هو مفرد ليس بكيل او وزن او عدد
او مساحة او مقياس **مثل خاتم فضة** فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين
في تقتضي تمييز غير المقدار **والخفض** بالاضافة **اكثر** استعمالا من النصب لحصول
الغرض وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب التمييز الذي نصبه لان الابهام
في المبهمات المقادير نعم اوطبها بالتمييز الذي نصبه بناء على كونه مميزا بخلاف غير المقادير فانه
ليس بهذه المثابة لان ابهامه ليس بنص على كون المضاف اليه مميزا **والثاني**
اي ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة برفعه عن ذات **ثابت عن نسبة**
حاصلة **في جملة** فعلية **او** عن نسبة حاصلة في ما ضاهاها من المضافات وهو
المشابهة اي يشابه به الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم
المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو
زيد افضل ابا، فان شبه الفعل مع معمولاتها ليست بجملة لكن شابهها لانها منسوبة
الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله **نحو طاب زيد نفسا** مثال التمييز الذي
وقع بعد الجملة وهو نقل عن الفاعل اي طاب نفس زيد **وزيد طيب ابا و**
ابوة ودارا وعلما مثال التمييز الذي وقع بعد ما ضاهى الجملة **او** عطف

عطف على قوله في جملة اي غير ذات نشأت عن نسبة حاصلة **في اضافة مثل**

يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما مثال التميز الذي بعد

الاضافة وهو غير صفة وانما كثر مثله ما يضاهي الجملة والاضافة اشارة الى كثرة

اختلاف التميز حيث يكون اسما لما انتصب عنه او لمتعلقه عينا او وصفا من الامور

الاضافية او غيرها فالاب يحتمل ان يكون له ويحتمل ان يكون لمتعلقه وهو عين اضافي

والابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار عين اضافية والعلم

عرض اضافي واما عرض مثال النوع الثاني اعني ما يضاهي الجملة والاضافة بذكر امثال التميز

يستدل به على ذلك في الاصل اعني الجملة لانها اصل في النسبة **ولله دره فارسا**

مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة وهو صفة فان قيل ما النكتة في ذكر هذا المثال مثالا

للتميز عن النسبة في الاضافة وصاحب المفصل ذكره مثالا للتميز عن مفرد قيل للاختلاف

الوجهين في الضمير في دره فان كان مبهما لا يعرف المقصود منه كضمير ربه رجلا او نعم رجلا

او ساء مثلا لان التميز عن المفرد كما ذهب اليه صاحب المفصل لان الضمير في نكرة وان كان

معينا معلوما يعرف المقصود ثم الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير للعرب اذ به معاشهم فاريد

به الخير اي لذات خيره فارسا اي لله خيره ولبنه وهذا القول انما يستعمل في التعجب

اي الخير الصادر من الممدوح ليس مما صدر منه بل هو من صنع الله تعالى اي لله ما صدر عن الممدوح

من خير ثم **ان كان التميز عن النسبة اسما** اي غير صفة **يصح جعله لما انتصب عنه**

الجملة الفعلية صفة لقوله اسما اي اسما يصح جعله اسما لما انتصب التميز عنه وعبارة عنه

وهو المنسوب اليه عامل التميز كزيد في طاب زيد ابا وجعله منتصبا عنه من باب المجاز

لان التميز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا للنصب حيث انتصب باعتبار نسبة اليه سمي

منتصبا عنه مجازا ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف من غير عنه اي لما نصب التميز

عن عامله كزيد في امثال المذكورة **جاز ان يكون له** الجملة جزاء الشرط اي جاز

ان يكون

ان يكون اسما لما انتصب عنه وعبارة **ولمتعلقه** اي لمتعلق ما انتصب عنه **والا فهو**

لمتعلقه اي ان لم يصح جعل التميز اسما لما انتصب عنه فهو اي التميز اسم لمتعلق ما انتصب عنه

مثال الشرطية الاولى طاب زيد ابا فان قوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد وعبارة عنه ويترجم

بقولنا خوش است زيد از روى كه او پدر است ويصح ان يجعل اسما لمتعلقه ويترجم

عنه ويترجم بقولنا خوش است زيد از آن روى كه پدر او بدر است ومثال الشرطية الثانية

طاب زيد علما فان قوله علما لا يصح ان يجعل اسما لزيد فتعين كونه اسما لمتعلقه قيل فان

الشرطية الاولى منقوضة بقولك نفسا في طاب زيد نفسا فانه يصح ان يجعل اسما لما

انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما لمتعلقه قيل لا نم ذلك لان النفس يجوز ان يجعل اسما

لما انتصب عنه ولمتعلقه اي طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس او من حيث

ان له نفسا من النفوس تعلقت به فثبت ان كل موضع يصح جعله اسما لما انتصب عنه

جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه لمتعلقه وان كان موضع لم يصح جعله لما انتصب عنه تعين

كونه لمتعلقه فالسؤال ليس بشيء واستاذي فيه نظر وروي هذا الكلام وذكره كثير من الشارحين هو

حين يريد ان الكلام في تصحيح الشرطين بامور لا تخلو الكل من ذلك عن الاستبعاد فقال

بعضهم ان الكلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط اي ثم ان كان اسما يصح جعله لما

انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه فلا يرد طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه لمتعلقه

وفيه نظر لانه حينئذ يصير الشرط والجزاء واحدا واجيب بان اختلاف الشرط والجزاء باعتبار

الحيثية لان الصحة في جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد وحيثية غير التميز والجواز في جانب

الجزاء باعتبار حيثية التركيب او حيثية التميز فيكون المعنى ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه

ولمتعلقه افرادا او بغير تميز جاز كونه لكل منهما تركيبا او تميزا ولقائل ان يقول ان هذا التكلف

والتمحل لا يستقيم كلام الشيخ بعد لانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف في

الشرطية الثانية اعني قوله والا فهو لم يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه فهو فاسد حيث

لا يترتب عليه قوله فهو لمتعلقه اذ نفي المجموع كما يكون بنفي كل جزء يكون بنفي البعض اي بعض
كان والمنفي في الشرط انما هو صلاحه له وصلاحه لمتعلقه ولا شك ان على تقدير انتفاء
هذا المجموع بنفي صلاحه لمتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه **فيطابق فيهما ما قصد**
اي فيطابق التمييز في الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اي ان كان
المقصود المثنى يؤتى به وان كان المقصود الجمع يؤتى به **الا ان يكون التمييز جنسا**
استثناء مفرغ فيطابق التمييز في صورتين ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التمييز
جنسا يقع على القليل والكثير نحو طاب زيد علما فيفرد لما مر من ان الجنس يقع على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه **الا ان يقصد الانواع** استثناء مفرغ ايضا والمراد ما فوق
الواحد اي يفرد التمييز اذا كان جنسا في جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع المختلفة فيطابق
لما قصد من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد علمين او علوما ولقائل ان يقول
لما قال فيطابق فيهما ما قصد كان كل واحد من هذين الاستثنائين مستغنى عنه لانه ان قصد الجنس
فالجنس وان قصد النوعان فالمثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير مطابق لما
قصد **وان كان التمييز** عن نسبة **صفة** بان كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة
او اسم تفضيل **كانت له** اي كانت تلك الصفة صفة للمنتصب عنه لان الصفة تقتضي
موصوفا فالمذكور اولى بجعل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد هو
زيد ولا يحتمل ان يكون له اب كان هو **وكانت طبقه** عطف على له والطبق بمعنى المطابق
كالجنس بمعنى المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابه اي وكانت تلك الصفة مطابقة
للمنتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره فيقال طاب
زيد فارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فوارس **واحتملت الحال**
عطف على قوله كانت له واحتملت تلك الصفة الحال لان المعنى كما يستقيم على التمييز
يستقيم على الحالية نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او لان المعنى حال كونه

فارسا

فارسا **ولا يتقدم التمييز على عامله** اذا كان العامل اسما تاما بالاتفاق
فلا يقال عندي زيتا رطل ولا سمنا منوان ولا درهما عشرون لانه عامل ضعيف فلا يعمل
مؤخرا **والاصح** اي اصح المذهب **ان لا يتقدم التمييز على الفعل** العامل مع
قوته في العمل وذلك لان التمييز بيان والبيان قبل الاجمال ممتنع ولان التمييز ان كان
معمولا لمعنى الفعل فهو ضعيف العمل فلا يعمل مؤخرا وان كان معمولا للفعل فهو من حيث المعنى
فاعل للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه وفي كل الدليلين بحث اما الاول فلان
البيان قد يكون مقدما على الاجمال للاهتمام بشانه او رعاية السجع كما قال صاحب التلخيص
وعلم من البيان ما لم تعلم فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم تعلم قدم عليه رعاية للسجع
فاجيب بان الكلام في مثل هذا الموضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم
في حكم التاخير واما الثاني فلان الدليل يقتضي امتناع تقديم التمييز هو فاعل من حيث
المعنى اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان معناه وفجرنا عيون
الارض فلا يقتضي امتناع تقدمه واجيب بان التمييز الذي هو مفعول من حيث المعنى
وان لم يكن فاعلا للفعل الذي عمل فيه لكنه فاعل لمطاوع ذلك الفعل كانه قيل وفجرنا
عيون الارض فتفجرت عيونها **خلافا للمازني والمبرد** اي لابي عثمان المازني
وابي العباس المبرد وهو تلميذ ابي عثمان المازني وهو تلميذ ابي الحسن الاخفش الذي هو
تلميذ سيبويه وهو استاذ البصرة فانهما اجازا تقديمه على العامل اذا كان فعلا او اسمي
الفاعل والمفعول ووافقهما الفراء وهو تلميذ الكسائي وهو استاذ لكونه احد القراء
السبع نظرا الى قوة العامل واستدلالا بقول الشاعر الفصيح اتهجر ليلى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب وجه الاستدلال ان في كاد ضمير الشان لتذكيره وفي تطيب
ضمير سلمى لتانيثه وتطيب خبر كاد اي وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا
بالفراق فقدم نفسا على تطيب والجواب ان المروي في تطيب النفس الى نية فلم يكن البيت دليلا

قطعيا لهم لجواز ان يكون الضمير في كاد و يطيب للباء الحبيب ونفسا تمييز من نسبة كاد
وهو الى ما فيه ويطيب خبر كاد اى ما كاد الحبيب يطيب بالفراق فلما احتمل هذا الوجه
لا يتعين الاستدلال وان كان المروى فيه التاء الفوقانية فيحتمل ان يحمل على هذا الوجه
ايضا ويكون التانيث باعتبار النفس اى وما كادت نفس الحبيب تطيب ويحتمل ان
يحمل على اضمار الشان في كاد فحذف خبر كاد وتطيب مقدما على التمييز وتفسيره
بالمذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب الى سلمى اى وما كاد والشان تطيب سلمى نفسا
بالفراق اى تطيب نفسه سلمى بالفراق فلا يكون التمييز مقدما على العامل فلما احتمل هذا
لا يتعلق الاستدلال به على رواية التاء الفوقانية ايضا فلا يصح التمسك به ثم لما
فرغ عن ابحاث التمييز شرع في المستثنى وذكر سائر احكام المستثنى استطرادا فقال المستثنى
متصل ومنقطع وليس منفصلا ايضا واما قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه
لانه صار في الاصطلاح كالمشترك بينهما وهما حقيقتان مختلفان لان احدهما مخرج عن متعدد
والآخر غير مخرج فلم يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما ولقائل ان يكون جمعهما في تعريف
جامع بينهما بان يقال هو المذكور بعد الا غير الصفة واخواتها واجيب بانه وان امكن ذلك
الا انه ليس الى هذين القسمين لانه اما ان يكون من باب تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم
الكلي الى الجزئي ثبات لا يستقيم الاول لان المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع
من حيث المجموع وكذا الثاني لانه يكون لفظ المستثنى متواطيا اى كليا يصدق على كل واحد
منهما على السوية لا مشتركا وقد سبق انه صار في الاصطلاح بمنزلة المشترك قيل يمكن
ان يكون من الاخير ويراد بالمستثنى ما هو المشترك بين القسمين على بعد عموم على
المستثنى لا مدلوله ويكون حمل المتصل والمنقطع عليه من باب حمل المدلول على الدال
لان لفظ المستثنى واجيب بانه على هذا التقدير يمكن ان يراد بالمستثنى اللفظ وبغيره
هو المشترك بين القسمين على طريقة صنعة الاستخدام واما على التقدير الاول فلا استخدام في الكلام

اصلا

اصلا فالمتصل الفاء للتفسير وهو مبتدا وخبره قوله المخرج اى الاسم المخرج من متعدد
احتراز عن غير المخرج عن شيء ويرد عليه ان الاخراج لا يكون الا من متعدد فيكون قوله من متعدد
مستدركا واجيب بانه وان كان مستدركا لكنه ذكره لبيان التفصيل وهو قوله لفظا
او تقديرا فانه تفصيل المتعدد مثال المتعدد لفظا جاءني القوم الا زيدا ومثال
المتعدد معنى ما جاءني الا زيد وقرات الا يوم كذا والباء في قوله بالا واخواتها
متعلق بالمخرج اى بواسطة الا واخواتها اى اخوات الا وهي غير وسوى وحاشا
وليس ولا يكون فيه احتراز عما اذا اخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه نحو جاءني
القوم استثني عنهم زيدا او استثني عنهم زيد فانه ليس مستثنى اصطلاحا وان كان
مخرجا عن متعدد والمراد بالا غير الصفة او ما بعد الا التي للصفة ليس بمستثنى كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان قيل الاستثناء المتصل مشكل لانك اذا قلت نحو
جاءني القوم الا زيدا فزيد لا يخلو اما ان يكون داخلا في العموم القوم ام لا فان كان
داخلا يكون المجيء منسوبا اليه فاخراجه بنفي المجيء عنه يكون كذبا وهو باطل لان هذا
الاستثناء موجود في القرآن وهو متعال ان يوجد في كلام الكذب والتناقض
وان لم يكن داخلا فيه لم يتحقق الاخراج عن متعدد وهو شرط كما ذكر المصنف انه
داخل فيه من حيث الافراد اللفظ فاخرج عنه في التركيب والحكم لان الاستثناء
تغيير وكل كلام التحق باخره التغيير توقف حكم صدره على آخره كما في ضربت زيدا
راسه واعجبني زيد علمه فلا يلزم شيء مما ذكر لاختلاف الجهة المنقطع مبتدا وخبره
قوله المذكور اى الاسم المذكور بعدها اى بعد الا غير الصفة واخواتها غير
مخرج عن متعدد نحو جاءني القوم الا حمارا ثم لما كان المستثنى في اعرابه منقسما
على اربعة اضرب شرع في بيان كل واحد منها التفصيل فقال وهو منصوب
في عود الضمير تفصيل ان اريد المستثنى المذكور لفظه وكان حمل المتصل والمنقطع

عليه حمل المدلول على الدال كان الضمير عائدا الى المستثنى وان اريد به ما هو المشترك بين المتصل
والمنقطع على سبيل عموم المجاز لا لفظا وكان في الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام وان اريد
به ما هو المشترك بين المعنيين على وجه عموم المجاز كان الضمير عائدا اليه ولم يكن في الكلام استخدام
وقد سهى سبقت الى هذا التفصيل اشارة وقيل الضمير عائد الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن
كونه متصلا ومنقطعا وفيه نظر لانه يلزم عموم المشترك وهو غير جائز واجيب بانه ليس من
عموم المشترك بل من قبيل عموم المجاز حيث يراد به ما هو اعم من المتصل والمنقطع **اذا كان**
المستثنى واقعا بعد الا غير الصفة احتراز عن الا التي للصفة فانه لا يجب النصب
بعدها اذ ما بعدها تابع لما قبلها في الاعراب نحو جاءني رجال الا زيد ورايت رجالا
الا زيدا ومررت برجال الا زيد وفيه نظر لانه لا حاجة الى هذا القيد بهما لان قوله وهو
راجع الى المستثنى وكذا الضمير في قوله كان والا التي للصفة لا يستثنى بها فلا يكون بعدها مستثنى
فلا يحتاج الى اخراج الا الاسم الا ان يقال انه قيد واقعي لا احترازي ويقال ايضا اخرج مثل هذا
ملاحظة لصورة الاستثناء **في كلام موجب تام** فخرج نحو مر بي الا يوم كذا على
صيغة المجهول ورفع اليوم فانه وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتام والمراد بالموجب هاهنا
ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا وفيه احتراز عما اذا وقع في كلام
غير موجب لانه ليس واجب النصب بل يختار البدل ان كان تاما ويجب على حسب
العوامل ان كان ناقصا على ما يجيء ان شاء الله تعالى **او مقدما** عطف على قوله بعد الا
واذا كان المستثنى مقدما **على المستثنى منه** سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني
او ما جاءني الا زيدا احد والجار والمجرور اعني منه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير المجرور
عائد الى الالف واللام الموصول في المستثنى **او منقطعا** عطف على قوله مقدما اي او كان المستثنى
منقطعا عن المستثنى منه بان يكون خارجا عن جنس المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره
وانما وجب النصب في المستثنى في المواضع الثلثة المذكورة لاستحقاقه النصب بنفسه

للمغول

بالمفعول في كونه فضلة ولشبهه الخاص بالمفعول معه لتعلقه بواسطة الحرف مع امتناع البدل
في هذه المواضع اما وقع بعد الا في كلام موجب فلان البدل في حكم تكرير العامل فلو قدر تكراره
يلزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك جاءني القوم الا زيدا جاءني القوم الا
جاءني زيد وهو عكس الغرض وخلاف المقصود لان المقصود الاخبار عن مجيء القوم غير زيد بخلاف
غير الموجب حيث لكن فيه تكرير اعمال العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم النفي
في المستثنى والمستثنى منه فلان البدل منه في حكم التنحية فيكون المستثنى في حكم التفريغ وهو
ممتنع في الايجاب لعدم استقامة المعنى بيانه ان القوم لو سقط في جاءني القوم الا زيد يبقى
جاءني الا زيد اي جميع الناس الا زيد وهو محال وفي كل الوجهين نظر اما الاول فلانا لا نسلم لزوم الايجاب
في المستثنى والمستثنى منه حيث لكن تكرير العامل المنفي بقرينة ان الا بعد الاثبات
موجب النفي لان حكم ما بعدها ابدا يخالف ما قبلها بالاتفاق كما في قرات الا يوم كذا
فانه في تقدير ما قرات يوم كذا فلا يلزم عكس الغرض وخلاف المقصود واما الثاني فلانه يوجب
ان لا يصح التفريغ في الايجاب لكنه نحو قرات الا يوم كذا ليس كذلك واما
فيما اذا كان المستثنى مقدما فلامتناع تقديم البدل على المبدل منه لانه تابع ولا يجوز
تقديم التابع على المتبوع واما في المنقطع فلانه ان كان بدله فلا يخلو اما ان يكون بدل الكل
او بدل البعض او بدل الاشتمال او بدل الغلط والكل منتف اما الاول والثاني
فلانهما لا يتحققان بدون الاتحاد والجنس اي بدون المجانسة بين البدل والمبدل
منه والاتحاد بينهما اي الا بينونة بينهما في المنقطع واما الثالث فلانه لا يتحقق بدون
الملابسة بين البدل والمبدل منه ولا ملابسة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل البدل
المبدل منه او يشتمل المبدل منه البدل واما الرابع فلعدم وقوعه في الكلام الفصيح وفيه نظر
لان النحو يبحث عن احوال الجائز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال في الدليل
على امتناع ابدال المنقطع انه لو كان في الايجاب نحو جاءني القوم الا حمارا لزم

الا بايجاب المستثنى منه لانه في حكم تكرير العامل فيصير معناه جاءني القوم الا جاءني
حمار وهو خلاف الغرض ولو كان في النفي نحو ما جاءني القوم الا حمار لزم الغلط في العامل
والمعمول جميعا لو كررنا فيه العامل وتركنا النفي العارض لئلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى
منه فيلزم الغلط في العامل والمعمول جميعا حيث يصير معناه ما جاءني القوم الا جاءني
حمار والغلط في هذا البدل في المعمول فقط فاعرف **في الاكثر** ظرف منصوب المقدر
المسحب على قوله او كان منقطعا بواسطة العطف اى وهو منصوب اذا كان منقطعا
في قول اكثرهم وهو خبر مبتدأ محذوف اى هو اعنى النصب في المنقطع في الاكثر والجملة
اعتراضية للتنبيه على الخلاف وانما قيد المنقطع بقوله في الاكثر احترازا عن قول بعض
النحاة فانهم يجوزون الرفع على البدل تمسكا بقول الشاعر وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا يتناولهما لاختلاف
الجنس والجواب انه جعل مستثنى متصلا على وجه الاستعارة حيث شبه اليعافير
والعيس لما يكون من انس المجاور بهما بهذا المكان فكأنهما مونسان او يقال انه
مستثنى مفرغ وعامله محذوف تقديره ليس بها انيس ولا شيء فيها الا اليعافير والعيس
او كان عطف على قوله كان الاول اى هو منصوب اذا كان واقعا **بعد**
خلا وعدا لكونهما ناصبين عند البعض وحكمها بعد الاتصال بحذف من والمستثنى بعدهما
مفعول نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا عمرا وانما قال **في الاكثر** احترازا عن قول بعضهم
فانهم يجوزون الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر **او كان بعد ما خلا وما عدا**
وانما لزم النصب بهما لتعين فعليتهما بما المصدرية نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا اى
في الكلام في محل النصب على الظرفية اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او
مجاوزة مجيئهم عمرا وروى ابن الباد عن الاخفش الجر بهما بجعل ما زائدة وروى ذلك الجرمي
ايضا عن العرب لم يثبت عند المص ولم يعتبر خلافه حتى لم يقل في الاكثر **او بعد ليس**

ولا يكون

ولا يكون لكونهما من الافعال الناقصة الخبر نحو جاءني القوم ليس زيدا ويجيء اهلك لا يكون
بشرا لانهما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو
الراجع الى البعض مضاف الى ضمير المستثنى منه اى بعضهم زيدا لكن لزم اضمار فاعل خلا وعدا
ثم لما فرغ من بيان المواضع التي يجب فيها نصب المستثنى شرع فيما يجوز فيه النصب ويختار
البدل فقال **ويجوز فيه** اى في المستثنى **النصب على الاستثناء ويختار البدل**
اى بدل البعض اذ البدل لا يكون الا كذلك **فيما بعد الا** كلمة ما موصولة او موصوفة
اى في مستثنى وقع بعد الا وفي المستثنى الذي وقع بعد الا **في كلام غير موجب وذكر**
المستثنى منه الجملة الفعلية وقعت حالا بتقدير قد اى وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ
المستثنى فيه مذكور فالجملة الاسمية حالا ايضا مثل قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا بالنصب على الاستثناء
والا قليل بالرفع على البدلية من الواو في فعلوه وفي قوله بعد الا احتراز عما اذا وقع في كلام
غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا او عدا او ليس او لا يكون او غير ما سواه او نحو
ذلك وفي قوله في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كما مر وفي قوله وذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى المقدم على المستثنى المنقطع
مع انه لا يجوز فيها الوجهان بل يجب النصب كما مر تقديرا معناه ويجوز النصب ويختار البدل في مستثنى
متصل متأخر او في المستثنى المتأخر بعد الا بدلالة تمثيل المصنف بقوله **مثل ما فعلوه الا**
قليلا او الا قليل او بدلالة ما تقدم وانما يجوز فيه النصب ويختار البدل بالنصب على الاستثناء
لمثل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلانه مقصود في الكلام بحذف ما اذا كان
منصوبا حيث يكون فضلة فان قيل بدل البعض يجب فيه ضمير عائد الى المبدل منه ولا ضمير فيهما
قلنا بدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب فيه الضمير بقرينة الاستثناء والمتصل لان الرابع
المستثنى منه كذا في العباب فان قيل البدل تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه والمستثنى
في الكلام غير الموجب اذا كان بدلا كان كل واحد من التابع والمتبوع مقصود التابع بالنسبة

في المتبوع مقصود بالنسبة السلبية لان حكم ما بعد الا بخلاف ما قبلها بالاجماع قيل لعل البدل الكل محمول على حذف المضاف اي تابع مقصود بما نسب الى المتبوع ولا يخفى ان النسبة الثبوتية اصلا والنسبة السلبية عارضة والبدل ههنا مقصود بالنسبة الثبوتية او يقال التعريف بحسب الاثبات فاما السلب محمول عليه فان قيل لم ضعف النصب في لا الا السدس مع انه مستثنى بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه قبل لانه يوهم وجها ممتنعا وهو الابدال من لفظه اذ انما امتنع الابدال من اللفظ لان المستثنى منه في الاثبات فلو ابدل من اللفظ لزم عمل الا في الاثبات فيكون بدلا من محله ان محله الرفع على الابتداء وعامله معنوي وكذا قولك لا رجل في الدار الا زيد ثم لما فرغ من بحث المستثنى التي يجب فيها النصب ويجوز فيها الوجهان شرع فيما يجوز فيه الاوجه الثلاثة فقال

ويعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويسمى هذا المستثنى مفرغا لتفريغ العامل الذي قبل الا له وعدم اشتغاله بالمستثنى منه والحسب القدر اي ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي قبل الا اذا كان العامل رافعا نحو ما جاءني الا زيد وينصب اذا كان العامل ناصبا نحو ما رأيت الا زيدا ويجر اذا كان العامل جارا نحو ما مررت الا بزيد وفي القسم الاخير نظر لان قوله بزيد مجرور بعامله الا بعامل المستثنى منه فكيف يكون مستثنى وفي القسم الاخير نظر لان قوله بزيد مجرور بعامله الا بعامل المستثنى منه فكيف يكون مما يعرب على حسب عوامل المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على حسب عوامله لو كانت عوامل المستثنى منه كما في المثالين الاولين او الا لكان في المثال الاخير فان قيل فيما اذا كان المستثنى منه مذكورا ان يعرب على حسب العوامل فيقال ما جاءني احد الا زيد وما رأيت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد فما وجه تخصيص هذا القسم بكون معربا على حسب العوامل قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبدل المذكور وان اعرب بحسب العوامل لكن

يس كذلك

ليس ذلك البتة بل يجوز فيه اعرابه بحسب العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرابه بتبعية لان بدل الكل المبدل منه في البدل المذكور جائز لا واجب فاعرف والاولى في قوله وهو لتحال اي والحال ان ذلك المستثنى منه واقع في غير الموجب وانما اشترط ذلك ليفيد الكلام او الاستثناء معقولا لان مثل ما ان يعطي ويمنع والمعنى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه الا يقدر الا عاما لا في النفي نحو ما ضربني الا زيد اي ما ضربني احد الا زيد او عدم ضرب جميع الناس يمكن بخلاف جاءني الا زيد بتقدير جاءني كل واحد الا زيد فانه ممتنع لانه لا يفيد لمكان الاستحالة ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذلك ضربني الا زيد بتقدير ضربني كل واحد الا زيد فان قيل لم لا يجوز ذلك عند قيام القرينة على الخاص كما يقال في جواب من قال اهل جاءك جميع اهل بني جاءني الا ابنك فان المعنى جاءني جميع اهل بيتك الا ابنك والجواب لا يجوز ذلك على وجه مبالغة الغلو كقول الشاعر اهلك اهل الشر حتى اذ لبي كمثل النفق التي لم تخلف قيل لانه عدم الجواز على هذين الاعتبار لاندارجه في صورة الاستقامة وفيه نظر لان منع المصنف مطلق على ان صاحب المفتاح قد صرح بعدم صحة الاستثناء المفرغ عند قيام القرينة على تقدير الخاص الا ان يستقيم المعنى مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله وهو في غير الموجب اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى في الموجب يكون الحكم مما يصح ان ثبت في الكل فيعرب في الموجب ايضا مثل قرأت الا يوم كذا اي قرأت في جميع ايام الاسبوع الا يوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان القراءة حكم يصح ان يثبت في جميع الايام وكذا قطعت الاحجار الا من الحد اي قطعت الاحجار كلها بعد الا من الحد ومن ثم الاشارة الى كان الاعتباري اي من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوامل بعدم الايجاب والاستقامة المعنى في الايجاب لم يجز ما زال زيد الا عالما لانه استثناء من موجب لان ما في زال للنفي في الايجاب وزال النفي فيه معنى

النفي والنفي اذا دخل على النفي صار معناه الاثبات الدائم فيكون المعنى زيد ابدا على جميع
الصفات الا على صفة العلم ولا يستقيم ذلك المعنى لاستحالة فان قيل انا لا نسلم
المعنى على العموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا لخروجات الا زيد ولا خلف الا بشر فالنفي
والاثبات سيان في ذلك فينبغي ان يدار الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب قلت
بعد اعتبار الغالب اي الغالب في الايجاب والنفي على العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة
الواقع وعدمها وليس كذلك وطائفة النحو الازي انه يجوز قولك رايت بحرا من المسك ونفت
القعقاد والسما تحتك والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز جاءني
الا زيد وضربني الا زيد كذلك ثم قوله ما زال زيد الا عالما يتأول بهذا التركيب او بهذا الكلام
كامل لم يجز **واذا تعذر البدل على اللفظ** الجار والمجرور اما متعلق بالحمل المحذوف
اي واذا تعذر حمل البدل على اللفظ اي لفظ المستثنى منه واما حال عن البدل اي واذا تعذر
البدل محمولا على لفظ المستثنى منه **فعلى الموضع** اي يحمل اي فهو محمول على الموضع اي على
محل المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان **نحو ما جاءني من احد الا زيد**
فانه محمول على محل الاسم لا التي لنفي الجنس لانه مرفوع المحل على الابتداء **وما زيد شيئا
الا شيء** فانه محمول على محل خبر ما التي بمعنى ليس لانه مرفوع المحل على انه خبر مبتدا اي زيد
شيئا الا شيء حقير لان التنكير للتحقير وزيد في بعض النسخ **لا يعبا به** اي لا يبالى به
ولا يلتفت اليه وهو صفة شيء وهذا اي تعذر البدل في الامثلة الثلثة المذكورة **لان
من لا تزاد بعد الاثبات** والمستثنى من النفي اثبات فلو ابدل قوله
الا زيد من لفظ احد اذ محله الرفع على الفاعلية وعامله الفعل دون من الزائدة **وما
ولا** عطف على قوله من اي ولان ما المشبهة بليس ولا التي لنفي الجنس **لا تقدران**
اي لا تقويان عاملتين نصبا او رفعا في خبر او حال او مفعول لما تقرر ان عاملين ضعيفين لا تقدير المعنى
الحمل اي لا تعملان **عاملتين بعده** اي بعد الاثبات **لانهما** اي ما ولا المذكورين

عملتا

عملتا للنفي اي لاجل النفي لانه علة عمل لا على ان وجه علة عمل ما على ليس
لما عرف ان لا التي لنفي الجنس انما تعمل لانها نقيضة ان لانها لتأكيد النفي كما
ان ان لتاكيد الاثبات فحمل عليه حمل النقيض على النقيض وما انما تعمل لانها مشبهة بليس
في النفي والدخول على الاسمية فحمل عليه حمل النظير فثبت ان النفي علة عمل لا على ان وجه علة
عمل ما على ليس وهو علة منحصرة له **وقد انتقض** ذلك **النفي بالا** في المثال
الثاني والثالث لانها بعد النفي توجب الاثبات وانتفاء العلة المنحصرة توجب انتفاء
الحكم فلو ابدل قوله الا زيد في المثال الثاني من لفظ احد كانت عاملة في البدل
وان لم يعمل في البدل المبنى فيلزم عملها في الاثبات لما ذكرنا ان البدل في حكم تكرير العامل
وكذا لو ابدل قوله الا شيء في المثال الثالث من لفظ شيئا لكانت ما عاملة في الاثبات
فتعين ابدالهما من المحل او حمل البدل منه في المثال الرفع على الابتداء وفي الثالث الرفع
على الخبرية وعاملها معنوي **بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا** حيث يجوز ابداله
من اللفظ **لانها** اي لان ليس **عملت للفعلية** اي لكونها فعلا لا للنفي **فلا اثر
فيها لنقض معنى النفي** النقض هنا مصدر مبني للمفعول اي لانتقاض معنى النفي
لبقاء الامر العاملة هي لاجله متعلق بمفهوم قوله فلا اثر اي انتفى اثر نقض
معنى النفي لبقاء الامر التي عملت ليس لاجل ذلك الامر وهو الفعلية وانما ابرز ضمير العامل
لانها صفة جارية على غير ما هي له ولذا انثت **ومن ثم** للاشارة الى الاعتباري
اي من اجل ان ليس عملت للفعلية وانه لا اثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها **جاز
ليس زيد الا قائما** بالنصب على انه خبر ليس على انتقاض نفيه بالا لبقاء الفعلية
بخلاف ما زيد الا قائم حيث لا يجوز الا قائما بالانتقاض عمل ما بانتقاض النفي الموجب
لانتقاض الشبه بليس ثم قوله ليس زيد الا قائما يتعلق بهذا الكلام او بهذا التركيب فاعل
جاز ثم لما فرغ من ذلك شرع في بيان المواضع التي يجب فيها الجر قال **ومخفوض**

اى المستثنى مخفوض وفى بعض النسخ ويخفض بعد غير وسوى وسواء بالاضافة

لان كلا منها لازم الاضافة ثم قوله سوى مقصور وفيه لغات كسر السين وهو المشهور

وضمها وسواء ممدود بفتح السين ورسمها ههنا غير منونين على الحكاية وان نونهما جاز

ايضا وبعد حاشا لكونه حرف جر فى الاكثر اى فى قول اكثر النحويين وانما

قال فى الاكثر احترازا عن قول المبرد فانه على قوله قد يكون فعلا بمعنى جانب كما فى الحديث

المنقول اللهم اغفر لى ولمن يسمع دعائى حاشا الشيطان ثم لما ادخل كلمة غير فى

فى الاستثناء وهو اسم متمكن لابد له من الاعراب شرع فى بيان اعرابه فقال

واعراب غير فيه اى فى الاستثناء كاعراب المستثنى بالا

اى مثل اعراب الاسم الذى استثنى بالا على التفصيل الذى سبق ذكره فى المستثنى

بالا من وجوب النصب فى المستثنى عن الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار

البدل فى غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل فى الناقص نحو جاءنى القوم

غير زيد وما جاءنى غير زيد احد وما جاءنى القوم غير حمار بالنصب وما جاءنى احد غير زيد

بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاءنى غير زيد على التفريغ وانما اعرب

غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فينبغى ما بعده اعراب

المستثنى وهو مشغول عن اعرابه لانه له وجها آخر لاجل الاضافة وغير لا يقبله للاعراب

فيما الحرى ان يوجد اى يجوز ما بعده على قرينة المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى

فان قيل لم بنى غير لكونه بمعنى الحرف قيل للمخالفة المانعة للبناء ثم لما ذكره

فى الاستثناء بين ان ذلك بطريق الشفاعة دون الاصالة فقال وغير صفة اى حقه ان يكون

لفظ غير وخبره قوله صفة فى الاصل اذ هو بمعنى مغاير تقول مررت برجل غير زيد اى

مغايرة حملت كلمة على الا الغير للصفة او لغير ... الكلمة او باعتبار حمل الصفة

عليه والجملة الفعلية صفة قوله صفة او مستانفة لان لما قال هو صفة كان سائلا

لقائل

لقائل فكيف يكون استثناء فقال حملت على الا اى لانه حملت على الا انه فى الاستثناء

حال اى حال كونه واقعة فى الاستثناء او تمييز اى من حيث انها واقعة فى الاستثناء

فى الاستثناء بمحل المشاركة بينهما كما حملت الا صفة مصدر محذوف اى حملا

مثل حمل الا عليها اى على غير فى الصفة حال او تمييز او ظرف على طريقة قوله فى الاستثناء

اذا كانت تابعة لجمع منكور ظرف لقوله حملت اى كما حملت الا عليها فى الصفة

اذا كانت تابعة لجمع منكور اى واقعة بعد جمع منكور غير محصور اى غير متعين متناول

المستثنى وعدم تناوله وانما حملت الا على الصفة لتعذر كل النوعين من الاستثناء

اذ المتصل يلزم دخوله خبرما والمنقطع يلزم عدم دخوله خبرما والجمع المنكور غير المحصور

جماعة غير متعينة لا يجزم فيها بتناول المستثنى ولا بعدمه فيتعذر فيه كل النوعين من الاستثناء

وفى قوله جمع منكور احتراز عن الجمع المعرف حيث يراد به الاستغراق او العهد فانه

اذا يراد به الاستغراق يعلم التناول خبرما فلم يتعذر الاستثناء مثل قوله تعالى لو كان فيهما

آلهة الا الله لفسدتا اى لو كان فى الارض ام الجنة او اثر قدرة الجنة خبر اسمه

لا تخرجا عن النظام فالا فى الاية واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهو قوله الهة فحملت على

الصفة بمعنى غير وفى هذه الضابطة لتطرد او يكسا اذ ربما يتعذر الاستثناء فى المحصور

ايضا نحو ما جاءنى مائة رجل الا زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء

لعدم تيقن دخوله فى المائة وعدم تيقن عدم دخوله فيها وربما لا يتعذر فى منكر غير محصور نحو

ما جاءنى رجال الا حمارا لتصحيح الاستثناء المنقطع لكون المستثنى خلاف جنس المستثنى

منه فالاولى ان يدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعا منكورا غير محصور اللهم الا

ان يقال انه اعتبر الغالب اذ الغالب عند وجود هذه الشرط تعذر الاستثناء وعدم

عدم صحة الاستثناء وضعف حمل الا على الصفة فى غيره اى فى غير الجمع

المنكور المذكور نحو قول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فانه لم يتعذر

ههنا الاستثناء لا استغراق كل إلخ ومع ذلك حملا الا على الصفة اى غير الفرقدين لانه
مستثنى من الكلام موجب وفى البيت آخران احدهما توصيف المضاف دون المضاف
اليه والقياس توصيف المضاف اليه لانه المقصود وكل جيئ به لاحاطة افراده والثانى
الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو مفارقه اخوك ثم لما فرغ عن بحث اعراب
غير شرع فى بيان سوى فقال واعراب سوى وسواء النصب بناء على الظرف
اى على انها ظرف مكان من حيث المعنى لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد كانك
قلت جاءنى القوم مكان زيد اى بدله فهو ظرف صار استثناء لان المبدل والمبدل
منه لا يجتمعان فكان اخراجا لزيد من المجئ فكانه قيل جاءنى القوم ولم يجئ زيد والذى
يدل على الظرفية وقوعها صلة للموصول تقول رايت الذى سواك كما تقول رايت الذى
عندك ظرف لم يلزم الظرفية لانها وقعت صلة وانما قال على الاصح نفيا لقول من اجراها
مجرى غير فى جواز وقوعها غير ظرف فيجوز فى السعة مررت بسواك وجاءنى سواك ثم
لما فرغ عن المستثنى شرع فى خبر كان واخواتها فقال خبر كان مبتدأ محذوف الخبر
بقرينة الخبر ما سبق اى ومنها خبر كان واخواتها اى واحد اخوات كان وقد مرّ ذكرها
فى قسم الفعل وقوله هو المسند بعد دخولها ابتداء كلام اى دخول كان واحد
اخواتها وفى المسند احتراز عن كل ما هو مسند اليه وفى قوله بعد دخول احتراز عن خبر المبتدأ
والمفعول الثانى من باب علمت ونحو ذلك فان قيل يدخل فى هذا الحد يضرب فى كان زيد يضرب
اخوه فانه مسند بعد دخول كان وليس خبر كان بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند
الى اسم كان فيخرج ذلك لانه ليس مسندا اليه بل الى فاعله فان قيل يدخل فى الحد صالح
وهو صفة خبر كان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم كان بلا تبعية بدليل ذكر الثوانى
بعد ذلك مثل كان زيد قائما فان قائما مسند بعد دخول كان وانما ذكر خبر كان
واخواتها فى المنصوبات ولم يذكر اسم ما فى المرفوعات لانه فاعل لا يلحق به فلم يذكره

علامة

علامة بخلاف خبرها فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره علامة وقال بعضهم ان
ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل لا نقض ولا لازم الفاعل وهو تمام الكلام
وامره اى حكم خبر كان وشانه على نحو خبر المبتدأ فى اقسامه واحكامه
وشرائطه ويتقدم معرفة ظاهرة الاعراب اى يتقدم خبر كان واخواتها على اسمها
حال كونه معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لانفرازها بالقرينة وهى النصب نحو كان المنطلق
زيد بخلاف ما اذا لم يكن ظاهرة الاعراب فانه لا يتقدم على اسمها بدون قرينة لئلا يلزم
اللبس نحو كان موسى عيسى بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب فانه لا
يتقدم على المبتدأ لمكان اللبس وقد يحذف عامله اى عامل خبر كان وهو لفظ كان واخواتها
عند قيام قرينة وانما اختص كان بالحذف لكثرتها ولا يحذف ذلك الا فى مثل
قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اى ان كان
عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر فحذف كان واسمها لدلالة حرف
الشرط التى لا يليها الا الفعل عليه وحذف المبتدأ ايضا لدلالة الفاء التى هى جواب
الشرط عليه لاقتضائها جملة اسمية ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة
او فيما هو مثلها وهو كل موضع يجئ بعد ان الشرطية اسم وجزاؤها بالفاء وبعدها اسم
مفرد اربعة اوجه الاول نصب الاول والثانى بتقدير كان مع الجزء الاول
ورفع الثانى اى كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير والرابع رفع الاول ونصب الثانى اى ان كان
فى عملهم خير فيكون جزاؤهم خيرا ويجب الحذف اى حذف عامل خبر كان فى مثل
اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت اى لاجل
انطلاقك انطلقت محذوف اللام الجارة لكثرة حذف الجر من ان المصدرية ثم حذف
كان بدلالة ما المصدرية فانها تستدعى الفعل كاستدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل على
الخامس فقدر العام الناصب لوجود النصب فى منطلقا وهو كان فابدل الضمير المتصل بالضمير

المنفصل ثم ادغمت النون في الميم لقرب مخرجهما فصار اما انت منطلقا فوجب الحذف لئلا
يلزم اجتماع العوض والمعوض فبقي الخبر منصوبا وخففت ما الزائدة للجهاز ابن كما في قوله تعالى
فبما رحمة من الله ولكثرة مشابهتها بانت كان وجهه ليس ثم لما ذكر في التقدير في المتن فهو على
تقدير فتح همزة اما واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا ثم اعلم ان سيبويه لم
يجوز حذف الفعل مع الكسرة وجوزه المبرد لانها تشبه المفتوحة في السببية ثم لما فرغ
من بيان خبر كان واخواتها شرع في بيان اسم ان واخواتها فقال اسم ان مبتداء
محذوف الخبر اي ومنها اسم ان واخواتها اي انها على الاستعارة المصرح بها هو
المسند اليه مستانفة احتراز عما ليس مسند اليه بعد دخولها اي دخول
ان واحدى اخواتها فيه احتراز عما هو مسند اليه لا بعد دخول ان واحدى اخواتها فانه
قيل يدخل في الحد الحال في ان زيدا اخاك في الدار فانه مسند اليه بعد دخول ان قيل
المراد والذي اسند اليه خبره بلا تبعية بدليل ذكر التابع بعد فيخرج ذلك لانه تابع اي بدل
من قوله زيدا مثل ان زيدا قائم فان زيد مسند اليه بعد دخول ان وانما انتصب
اسم ان واخواتها لشبهه بالفعل في وقوعه بعد ما يقتضي ما وراء المرفوع لانه كونه فضلة حيث
بالشركة فيه الحال والتمييز والمستثنى المنصوب ثم لما فرغ من اسم ان واخواتها شرع
في المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال المنصوب بلا التي لنفي الجنس قوله
لنفي التي وهو موصول مع الصلة صفة لا اي المنصوب بكلمة لا التي هي لنفي الجنس صفة
التي والموصول مع الصلة صفة لا اي المنصوب بكلمة لا التي هي لنفي الجنس صفة اسم
اي لنفي الحكم عن الجنس وانما قال اسم لا لان اسم لا على الاطلاق ليس من المنصوبات
بل قد يكون مبنيا نحو لا رجل في الدار وانما لم يقل المنصوب من المفعول به والمنصوب بكان
واخواته والمنصوب بان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد بالمنصوب
اعم من ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا او محلا والمبني من المفعول به وخبر كان واسم

ان منصوب

ان منصوب محلا فلا يكون من المنصوبات بخلاف المبني من اسم لا فانه ليس بمنصوب محلا عند
سيبويه واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع
ونصب لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبني رفع ونصب لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبني
رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتداء محذوف الخبر وقوله هو المسند اليه استيناف
فيه احتراز عما لم يكن مسند اليه وقوله بعد دخولها ظرف المسند اليه فيه احتراز عن
المبتداء وسائر اصناف المسند اليه من غير دخول لا الثانية لنفي الجنس وقوله يليها الضمير المستكن
عائد الى المسند اليه الى لا والجملة الفعلية حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها
لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لان الولي فعل المسند اليه وقد جرى
على الضمير في دخولها حيث وقع حالا عنه لعدم اللبس لاختلاف الموصوفين تانيثا وتذكيرا
نحو هند زيد يضربه بخلاف ما لو كان الصفة جارية على غير ما هي له فانه يجب ابراز الضمير وان لم
عند اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو وعند عدمه لا نحو هند زيد تضربه وقوله نكرة حال من الضمير
المستكن في يليها اي حال كون ذلك المسند اليه مضافا او مشابها اي بالمضاف
في تعلق شيء به من تمام معناه احترز بقوله يليها نكرة عما لا يكون مفعولا بينه وبين لا وعما
يكون معرفة فانه يجب الرفع والتكرير وبقوله مضافا او مشابها به عن النكرة المفردة فانها مبنية
والمراد بالمسند الذي اليه خبره غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يرد خارج الدار ابوه في نحو
لا غلام رجل ابوه قائم حيث لم يسند اليه خبر لان الخبر مجموع الجملة وكذا لا يدخل ظريفا
في لا غلام رجل ظريفا عندك لانه تابع مثل لا غلام رجل ظريف فيها
نظير المضاف وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك
نظير المشبه بالمضاف ثم لما فرغ عن تعريف المنصوب بلا شرع في بيان فايدة القيود
المذكورة في ذلك التعريف فقال فان كان اسم لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير
مضاف ولا مشبه به ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى المنصوب بلا حيث لا يستقيم الحمل

لان المنصوب بلا ليس بمفرد ولا يترتب على هذا الشرط قوله **فهو مبني** لان هذا الضمير
كان عائدا اليه ايضا فيفسد المعنى بل الضميران عائدان الى اسم لا المذكور اذ المطلق
المذكور يدل لانه المقيد فاسم لا المبني **على ما ينصب به** الفعل مسندا الى الضمير اي على
ما ينصب هو به او الى قوله به والاول اصوب لان اسم ينصب اذا كان نكرة مضافا
او مشابها به اي على ما ينصب هو به حالة للاعراب من حركة او حرف على ما بينا
يعني ان كان نصبه بالحركة بني عليها نحو لا رجل في الدار وان كان نصبه بالحرف بني عليها نحو
لا غلامين ولا ناصرين والنون في المثنى والمجموع لا ينافي البناء على الصحيح كما في زيدان
ويا زيدون وذهب المبرد الى اعرابهما مستدلا بان النون فيهما شابهت التنوين
وكانت منافية للبناء كالتنوين ثم اعلم ان نصب اسم لا لنفي الجنس قد يكون بالفتحة
نحو لا غلام رجل وقد يكون بالالف نحو لا ابا رجل ههنا وبالياء وذلك لان بناءه اذا كان
مفردا او الاسماء الستة انما هو لتضمنه من الاستغراقية لان نحو لا رجل في الدار مبني على
سؤال كانه قيل هل من رجل في الدار اي لا من رجل فيها **وان كان اسم لا معرفة**
او مفصولا بينه الظرف مفعول ما لم يسم فاعله اي بين الاسم **ولا واجب الرفع**
على الابتداء **والتكرير** نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا في الدار
رجل ولا امرأة اما الرفع في المعرفة فلامتناع اثر لا فيها لانها لنفي الجنس وذلك لا يتحقق
الا في النكرة واما الرفع في المفصول فلضعف عليها لكونها عاملة بحملها على ان فلا يؤثر
مع الفصل فاذا لم يكن مؤثرا فيهما رجعت الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما التكرار
فلمطابقة السؤال لان قوله لا زيد في الدار ولا عمرو جواب من قال ازيد في الدار ام عمرو وقوله
لا في الدار رجل جواب من قال أ في الدار رجل ام امرأة **ومثل قولهم قضية ولا**
اباحسن لها متاول جواب سؤال وهو ان يقال ابو الحسن معرفة لكونه علما
فانه كنية علي ابن ابي طالب رض ولا رفع فيه ولا تكرار فاجاب بانه متاول بالنكرة

اي تقدير

اي تقدير المثل اي هذه قضية ولا مثل ابي حسن لها وفي المعنى نكرة فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه او بصفة اشتهر هذا العلم بها اي هذه قضية ولا حاكم
لها وذلك لان عليا رض كان مشهورا بالحكومة قال عم اقضاكم علي ونظيره قولهم لكل فرعون
موسى اي لكل جبار قاهر عادل قيل هو قول الصحابة رض كانوا يقولون عند القضاء ومعناه هذه
قضية مشكلة لا يبين الحكم فيها غير ابي الحسن رض او معناه حكم وليس ابو الحسن حاضرا فيه **و**
في مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كرر النكرة مع لا من غير فصل
يجوز في المعطوف والمعطوف عليه **خمسة اوجه الاول فتحهما** اي فتح الاسمين
اي المعطوف والمعطوف عليه على ان لا فيهما لنفي الجنس والثاني فتح الاول على ان لا فيه
لنفي الجنس ونصب الثاني بفتحة النصب في العوارض والاطراد كفتحة المنادى اما الاطراد فانه
يصح ان يقال كل اسم لا مفرد نكرة مفتوح كما يقال كل منصوب واما العوارض فلان
فتحة اسم لا حدثت بدخول لا عليه كما حدثت في المفعول بدخول العامل والثالث فتح الاول
على ان يكون فيه لنفي الجنس **ورفعه** اي رفع الثاني على ان لا فيه زائدة لتاكيد النفي
او على انه معطوف على محل الاول لان محله الرفع على الابتداء **والرابع رفعهما**
اي رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال لانه في جواب
من قال احول لنا ام قوة رفعهما في النكرة غير المفصول لمناسبة السؤال وان كان فيه
مخالفة قياس **والخامس رفع الاول** على ان لا بمعنى ليس وهذا ثابت على ضعف
لان لا بمعنى ليس ضعيف لقصور شبهه على ما سبق ذكره **وفتح الثاني** على ان
لا فيه لنفي الجنس فان قيل لم ترك الوجه السادس من الفعل ذكره الزمخشري في المفصل وهو
فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس ورفع الثاني على ان لا فيه بمعنى ليس قلنا انه
لان هذا الوجه وهم لانه باعتبار الصورة عين الوجه الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجه
لازدادت الوجوه على الستة لان النصب في الثاني يحتمل ان يكون بالحمل على اللفظ ويحتمل ان

ان يكون لتكون لا زائدة لتاكيد النفي لمحال على عمله ويحتمل ان يكون لا زائدة لتاكيد النفي
او لكون لا بمعنى ليس كما قيل في تفسير قولنا لا حول ولا قوة الا بالله مرفوعا الى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لا حول عن معصية الله الا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله الا بتو[فيق الله]
اي لا رجوع لنا عن معصية الله الا بعصمة الله ولا طاقة لنا في طاعة الله الا بتوفيقه **واذا**
دخلت الهمزة على لا النافية للجنس **لم يتغير العمل** اي لم يتغير تاثيره لا في
المتبوع ولا في التابع لان الهمزة لا يبطل عمل عامل تقول الا رجل في الدار ولا غلام رجل
فيها كذلك ما لو ادخل الجار فانه يتغير العمل نحو ادبتني بلا جرم وجئته بلا مال فان
قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وقولك لا رجل في الدار مبني فكيف
يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعمل هنا العمل اللغوي وهو التاثير دون الاصطلاحي او المراد
بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا كما في غلام رجل او شبيها كما في لا رجل فان فتحة شبيهة بالنصب
في المعرب واما قول الشاعر الا رجل جزاه الله خيرا فبتقدير الا ترونني او محمول على الضرورة
ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة **الاستفهام** نحو الا ماء تشربه **والعرض**
نحو الا نزول بنا فتصيب خيرا فان قيل ذكر المذهب ان لا في العرض مختص بالفعل فكيف يدخل
ههنا على الاسم قيل انه الله لعله خالف في ذلك **والتمني** نحو الا بيان منك فتزيدني وفيه
قول الشاعر الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج ونحوهما كالانكار والتقرير
وغيرهما ثم اعلم ان نحو العرض والتمني من مولدات الاستفهام وجعل سيبويه متغير الحكم
حتى منع حمله على المحل بحمل الاسم مفعول تمني والمصنف اختار قول المازني والمبرد كما اختاره
الجزولي ثم لما فرغ عن بحث اسم ما شرع في توابعه فقال **ونعت اسم لا المبني**
الاول بلا فصل على انه صفة للنعت **مفردا** حال عن قوله مبني اي حال كون
النعت مفردا **يليه** حال مترادفة او متداخلة اي حال كون النعت على المبني
من غير فصل منهما مبني حملا على الموصوف لكون الاتحاد بينهما معنى لان لا لنفيهما على

واحد ولكون الانفصال بينهما لفظا اذ الكلام في النعت غير المفصول ولتوجه النفي اليه
الصفة هي المتعلقة من حيث المعنى **ومعرب رفعا** حملا على محله **ونصبا**
حملا على لفظه من حيث ان فتحة يشبه النصب في المعرب والاعراب لحركة المنادى
وقوله رفعا ونصبا مصدران جعلان لقوله معربا وهذا بيان على نوع الخافض اي معرب
برفع ونصب **مثل لا رجل ظريف** فقوله ظريف بالفتح والرفع والنصب وفي قوله الاول
احتراز عن نعت المعرب فانه معرب رفعا ونصبا لا غير نحو لا غلام رجل ظريفا فيها لكون المنعوت
معربا وفي قوله مفردا احتراز عن الاول احتراز عن النعت الثاني وما بعده فانه معرب رفعا ونصبا
وليس مبنيا نحو لا رجل ظريف عربيا في الدار والقياس انه يقول لانه قوله يليه يغني عن قيد الاول
وقوله مفردا احتراز عن المضاف والمشبه به فانه معرب لا غير نحو لا رجل حسن الوجه عندي فلا
احسن منك لان ابهم لا اذا كان مضافا او مشابها لا يكون الا معربا فالنعت اذا كان مضافا اولى
كان اولى بالاعراب وفي قوله يليه احتراز عن المفصول بينهما فانه معرب لا غير نحو لا غلام فيها
ظريف لان الاصل يمنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا **والا** اي لم يكن النعت
كذلك بان كان غير اول او مضافا او شبيها به او مفصولا **فالاعراب** مبتدا محذوف
الخبر والجملة جزاء الشرط اي فالاعراب واجب رفعا ونصبا لعدم علة البناء كما ذكرنا
نحو لا رجل ظريف كريم فيها ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل خيرا منك في البلد ولا
في الدار كريم ثم لما فرغ عن بيان حكم نعت المبني شرع في بيان حكم المعطوف على اسم لا فقال
والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز اي حمل المعطوف على اسم لا المبني
على لفظه ومرفوعا حملا على محله هذا اذا كان المعطوف نكرة واما اذا كان معرفة وجب رفعه
نحو لا غلام لك والعباس لعدم تاثير لا النافية للجنس في المعرفة فوجب حمله على المحل ومحله الرفع
على الابتداء او عامله معنوي ويتغير حمل العطف على اللفظ وعلى المحل ثابت في مثل
قول الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان **نحو لا اب وابنا وابن**

مثل مروان وابنه اذ هما بالمجد ارتديا وتأزرا قوله وابن يجوز بالنصب والرفع حملا على اللفظ
والمحل ولا يجوز في المعطوف البناء لمكان الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
وان يجعل في حكم المنفصل كيا زيد وعمرو ومظنة الفصل بل المؤكد اذا المعطوف على المنفي
تراه فيه كثير نحو لا حول ولا قوة ولا بيع فيه ولا خلة واضعف ما [illegible] لا حتى يجوز في
اسمها الرفع عند التكرار بدون التعريف والفصل كما مر في لا حول ولا قوة [illegible]
ذلك عند التعريف والفصل وبدون شرط التكرار والتعريف والفصل يجوز
ذلك عند المبرد بخلاف [illegible] فان قيل لم ذكر حكم النعت والعطف دون حكم توابع اسم لا
سائر التوابع قيل لان حكم سائرها لا يختلف عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع
المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له باثبات الالف ولا غلامي
له ولا ناصري له بخلاف النون جائز مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف [illegible]
الشائع لا اب له ولا غلامين له ولا ناصرين له على البناء على ما ينصب به كما هو القياس على المفرد
تشبيها له بالمضاف مفعول له بالفعل المفهوم اي اجري تشبيها بمثل لا ابا له
ولا غلامي له ولا ناصري له بالمضاف او مفعول مطلق اي شبه تشبيها والجملة معللة
لكونه شبيها بالمضاف لمشاركته له اي لمشاركة لا ابا له ولا غلامي ولا ناصري
له للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف وهو الاختصاص وكذلك كان موجبا
لان الاضافة مانعة للبناء فكذا ما يشبهها فكان كل منهما موجبا لكان اثبات الالف
في لا ابا لا علامة النصب وهو النون في غلامين له ولا ناصري له لشبه الاضافة ومن
ثمة اي ولاجل ان جعله للتشبيه بالمضاف للمشاركة في اصل معناه وهو الاختصاص
لم يجز لا ابا فيها وليس لا ابا له ولا غلامي له ولا ناصري له بمضاف
الى الهاء لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا لانه لو كان مضافا لكان معرفة
فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو لا ابا له وبين النكرة وهو لا اب له في المعنى وهو

فاسد

فاسد لامتناع اتحاد معنى اللفظين مع اختلافهما تعريفا وتنكيرا وفيه نظر لان الاستواء
بينهما في المعنى باعتبار وقوع النكرة ههنا على المعين لعدم تعدد الاب والاستواء بينهما في
المعنى لعارض وقوع النكرة على المعين لا يستلزم الاتحاد بينهما في الوضع والممتنع الاتحاد
بينهما وضعا لا الاستواء بينهما بعارض الا ترى ان وجهك ووجه لك متساويان في المعنى
بعارض وقوع النكرة على المعين لعدم [illegible] المخاطب والكلام مختلفين وضعا وكذا وراسك
وراس لك وقلبك وقلب لك وصدرك وصدر لك وجاءني زيد وجاءني هو زيد ونحو ذلك على ان
امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة ايضا ممنوع اذ قد يوجد الموافقة بين المعرفة
والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه لك وراسك وراس لك وقلبك وقلب
لك وصدرك وصدر لك فان كلا منهما يفيد التعريف والكلام المنون منهما نكرة
من حيث الوضع نعم يمتنع الاتحاد بينهما اذا كان من كل وجه ودام ههنا من وجه دون وجه كلا
منهما يفيد الاختصاص خلافا لسيبويه فانه ذهب الى ان كل واحد منهما
قوله ابا وغلامي وناصري مضاف الى الهاء واللام زائدة لتأكيد الاضافة
او لتأكيد المقدرة والاول ارجح لان ضرورة التنكير وهو اختاره صاحب المفصل [illegible]
في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه لك وراسك وراس لك
وهو غير جائز قيل لانه وان كان معرفة لكنه يشبه النكرة بصورة الفصل بين المضاف
والمضاف اليه باللام فلا يلزم الرفع والتكرير ويحذف كثيرا اي يحذف اسم لا
كثيرا عند قيام قرينة فيأتي على حذف المبتدا لانه هو المبتدا في الاصل في مثل
لا عليك اي لا باس عليك والقرينة ههنا دخول لا على الحرف بعد الكلام
يقال [illegible] لما فرغ عن اسم لا شرع في بيان خبر ما ولا المشبهتين بليس فقال خبر
ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية قوله خبر ما مبتدا
محذوف الخبر اي ومنه خبر ما ولا وقوله هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا

ابتداء الكلام او مبتدأ وخبره المسند وهو فصل واحتراز بقوله والمسند عما هو المسند اليه وبقوله
بعد دخولهما عما اذا كان مسندا بعد دخولهما خبر المبتدا او نحوه فان قيل يدخل يضرب في ما زيد
يضرب فانه مسند بعد دخول ما وليس بخبرها بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند الذي اسند
الى الاسم فيخرج ذلك وفيه لانه على هذا التقدير قوله بعد دخولهما مستدركا فالاولى ان يقال
انه يخرج بقيد الحيثية لم يقصد كم في اسناده كونه بعد دخولهما فان يدخل في الحد يضرب في نحو ما زيد
رجلا يضرب مع انه ليس بخبرها بل صفة خبرها قيل المراد بالمسند الذي هو غير تابع بدليل
ذكر التوابع بعدهما فيخرج ذلك لانه تابع وهي اي انتصاب خبرها ولا واثباتهما باعتبار
الخبر **وهو لغة اهل الحجاز** وعند بني تميم بهما لا يعملان اذ القياس في الاداة
ان يختص بالقبيل الذي يليها في جزء الاسم او الفعل ليكون المتمكن بحوبة في مركوزة كالجوار
والجوازم وما ولا لا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان في الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا
شبههما بليس المختص بقبيل واحد وهو الاسم ثم لما فرغ عن بيان عملهما فقال **واذا
زيدت ان مع ما** بان زيدت بين ما واسمها للتأكيد نحو ما ان زيد قائم
وانما قيدنا بما لانها لا تزاد مع لا باستقراء **او انتقض النفي بالا** الموجبة للاثبات
بعد النفي **او تقدم الخبر** اي خبرهما على اسمهما نحو ما قائم الا زيد **بطل العمل**
اي عمل ما ولا وفيه نظر لان الشرط متقيد بما وحدها فلا يترتب عليه حكم كليهما فالاولى
ان يقال معناه وكل ما حصل فيه شيء من ذلك اما في صورة زيادة ان فلضعفها بان فصل بينها
وبين معمولها مع ضعفها في العمل اما في صورة تقديم فلتغير الترتيب المألوف مع ضعفهما في العمل
واما في صورة انتقاض النفي بالا فلان عملهما باعتبار شبههما بليس في ذلك الشبه مبني على
النفي فينتفي بانتفاء النفي اذ الحكم ينتفي بانتفاء علة المحضة او جزئها ونقل عن يونس
جواز الاعمال مع الانتقاض متمسكا بقول الشاعر وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات
الا معذبا ورد بانه ليس في البيت نص على الاعمال لجواز ان يكون منجونا نحو لا

على حذف الفعل اي وما الدهر الا يشبه منجنونا فيكون مفعولا لا خبرا او مفعولا على حذف المضاف
اي وما الدهر الا يشبه الا دوران منجنون فيكون على جعل معذبا مصدرا ميميا وجعل التعذيب
ونحو باب الا تعذيب الاسير اي وما الدهر الا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات الا يعذب
معذبا ثم لما فرغ عن بيان ما يبطل به عملهما شرع في بيان ما يبطل به عمل ما عطف على خبرها
فقال **واذا عطف عليه** اي على خبرها **بموجب** بكسر الجيم اي بحرف مثبت اي بحرف
يفيد اثبات النفي كبل ولكن فانهما يفيدان الاثبات بعد النفي **فالرفع** اي فرفع المعطوف
واجب لحمل على محل الخبر اذ محله الرفع في الاصل على الخبرية ليبطل ان عملهما لانهما عملا
لمشابهة ليس وقد بطلت بانتفاء النفي فيبطل عملها نحو ما زيد قائما بل قاعد ولا جالس
قائما ولكن قاعد ثم لما فرغ عن المنصوبات شرع في المجرورات فقال **المجرورات** مبتدأ
او خبر مبتدأ محذوف اي هذا ذكر المجرورات وهو في **هو ما اشتمل** فصل او مبتدأ وهو خبر
المجرورات او خبر هو اسم او معرب اشتمل **على علم المضاف اليه** وهو الجر والياء

المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر

اي حرف كان جاريا ثم الجار وانما قال كل اسم تنبيها على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما
ونحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ في الصور فيكون المراد بالاسم اعم من ان يكون
حقيقة او حكما وانما قال شيء تنبيها على ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا نحو غلام
زيد ومررت بزيد وانا مار بزيد وانما قال بواسطة حرف الجر احترازا عما نسب اليه شيء لا بواسطة
حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة **لفظا او تقديرا** خبر محذوف
اي ملفوظا كان ذلك الحرف نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او مقدرا نحو غلام زيد وخاتم فضة
او تمييز اي بواسطة لفظا حرف او تقديره وقال صاحب الحني انه حال كون ذلك الحرف ملفوظا
او مقدرا وفيه نظر لان وقوع المصدر حالا سماعي لا قياسي واجيب بان وقوعه حالا سماعي عند
سيبويه والمبرد قياسي فهذا محمول على مذهبه وفيه نظر لان ذلك ليس بقياس عنده مطلقا

بل اذا كان المصدر من انواع عاملة حتى جوازا تاني زيد ضحكا و هابكس لكن لك واجب بان الاعمال
بهما الواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدر المذكور ان من انواع التوسط
لان توسط حرف الجر قد يكون لفظا وقد يكون تقديرا وقوله **مرادا** حال اي حال كون
المقدر مرادا اي ظاهرا اثره اي مجرورا ما بعده وفيه احتراز عن نحو صمت يوم الجمعة فان
الحذف فيه غير مراد وفيه نظر لانه على هذا يلزم الدور لان اخذ مفهوم المضاف اليه في تعريف
المجرور واخذ المجرور في تعريف المضاف اليه واجيب بان تعريف المجرور بما ذكر لفظي لا حقيقي
فلا توقف فلا دور وفي قوله مرادا احتراز عن نحو صمت يوم الجمعة فانه وان ثبت الصوم فيه
بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو كان مرادا لظهر اثره وهو الجر فظهر من هذا الكلام
ان الجر في المضاف اليه في قولك غلام زيد وخاتم فضة بواسطة حرف الجر المقدر المراد
كما هو مذهب الجمهور فان قيل يخرج من هذا الحد نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث
ان الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقدير يا قيل انه من باب الاضافة
الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعل الحسن مضمر كما قال المصنف في الصفة المشبهة ومتى رفعت
بها فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير الموصوف فلو كان من باب الاضافة الى الفاعل لزم
تعدد الفاعل واما اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البيانية كما في خاتم فضة
لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل في نحو الحسن
الوجه بعد الاضافة واضمار الفاعل خرج من حيثية كونه فاعلا لئلا يلزم تعدد الفاعل
فصار شبيها به فلا ضير في تقدير حرف جر فيه او يقال يمكن ان يقدر فيه اللام الزائد في
لضرورة تصحيح الجر اذ الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا معناه ولا لكان معنوية
ولا شك ان الفاعل من مداخل حرف الجر الزائد كقوله تعالى وكفى بالله شهيدا او يقال
ان نحو حسن الوجه على نحو خاتم فضة في تقديره من حيث ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم
هو الفضة فيراد بتقدير حرف الجر حقيقة او حكما **فالتقدير** هو المفاد للتقدير اي تقديره

شرط

شرط تقديره ان يكون المضاف اسما نحو مررت بزيد قوله **فالتقدير** مبتدا وقوله
شرط مبتدا ثاني وقوله **ان يكون المضاف اسما** خبر مبتدا الثاني
والجملة خبر المبتدا الاول اي شرط كون المضاف اسما **مجردا تنوينه** مفعول ما لم
يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة قوله اسما والعبارة محمولة على القلب والمقلوب مقبول
عند البلغاء مطلقا سواء تضمن نكتة لطيفة اولا اي مجردا هو عن تنوينه او ما يقوم مقامه من نون
التثنية والجمع **لاجلها** اي لاجل للاضافة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن الوجه وضاربا
زيد وضاربو عمرو فلا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة
ولقائل ان يقول يشكل ذلك في نحو الحسن الوجه فانه جائز بالاتفاق مع سقوط التنوين
لا لاجل الاضافة واجيب بان المراد بكونه مجردا تنوينه لاجل الاضافة حقيقة او حكما فلا
يرد ذلك حذف ما اضيف اليه فاعل الذي هو كالجزء فيه لان الاصل الحسن وجهه والمضاف
اليه قام مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف اليه فكانه حذف من المضاف مثل
الجزئية فان قيل يشكل ذلك في نحو الضارب الرجل فانه جائز اتفاقا وان لم يكن مجردا
تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على الحسن الوجه
لما فيه فكان حكمه فان قيل يشكل ذلك في نحو كم رجل وضاربك وحواج بيت الله حيث
لم يكن فيها تنوين حتى يجرد لاجل الاضافة قيل المراد بالتنوين اعم من ان يكون لفظيا
او تقديرا وهي مجردة عن التنوين التقدير والمقدر كالملفوظ عندهم **هي** الاضافة بتقدير
حرف الجر **معنوية** اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظ لانها تفيد في اللفظ دون المعنى فالمعنوية اي الاضافة
المعنوية **ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها**
نحو مضافة صفة فيكون غير صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف اما غير صفة
اي اسم جامد نحو غلام زيد وقيام عمرو او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد

بل يقال كرم في البلد فان الكريم صفة غير مضافة الى معمولها فان البلد ليس بمعمول له اذ لا يقال كرم البلد بل
كرم في البلد وكذلك مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها فان مصر ليس بمعمول
وكذلك الاضافة في هذا ضارب زيد حسن فان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف
فكان في قوله غير صفة احتراز عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه لان المضاف صفة وفي
قوله مضافة الى غير معمولها احتراز عن خروج مصارع مصر وكريم البلد لان المضاف غير صفة
مضافا الى غير معمولها فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة على قوله
فالمعنوية لا يستقيم لان الاضافة المعنوية لا يستقيم لان للاضافة المعنوية هو انتفاء
غير الصفة او الصفة الى غير معمولها لا كون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها قيل
كلام الشيخ محمولا على حذف مضاف وفي المبتدأ او الخبر اي فعلامة المعنوية كون
المضاف كذا او المعنوية ذات كون المضاف كذا ثم لما فرغ عن بيان الاضافة
المعنوية شرع في بيان اقسامها فقال **وهي الاضافة اما بمعنى اللام**
فيما عدا جنس المضاف وظرفه اي في المضاف اليه الذي عدا جنس
المضاف وظرفه يعني اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه فان كان
المضاف اليه مباين المضاف نحو غلام زيد او اعم منه مطلقا نحو يوم الاحد وعلم
الفقه او بمعنى من في جنس المضاف اي في المضاف اليه الذي هو من جنس المضاف
اراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم
فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذا الفضة قد يكون خاتما وقد لا يكون
بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف
اليه مطلقا فيكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين
الغلام وزيد تباينا وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون
احد وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون

فقها

فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه
مطلقا كاحد اليوم او مساويا له كليث واسد فان الاضافة ممتنعة وما ذكرنا بهما من ان المراد
بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض
المحققين من ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف انه يصح اطلاق المضاف اليه
على المضاف وعلى غيره كما يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ المراد بالعموم الكل
والكل لا يطلق على بعضه وكذا الاضافة في ربع القوم وثلثه ويد زيد ووجهه والاضافة
في يوم الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وبين زيد وطورسيناء وسعيد كرز ايضا بمعنى اللام حيث
لم يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان **او بمعنى في ظرفه**
اي في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان
نحو ضرب اليوم وتقبل كرمي **وهو قليل** اي كون الاضافة بمعنى في قليل في الاستعمال
والاولى ان يحمل الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام كما ذهب اليه المحققون لان
ادنى ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة بادنى
ملابسة فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك
كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمراة الخرقاء بملابسة انها تشرع في تهيئة
لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المتهيئة للامور في احيانها
فاعرف وانحصار الاضافة المعنوية على الاقسام الثلثة المذكورة باستقرائي لا العقل والا
لزادت الاقسام على الثلثة وقيل انما انحصرت على هذه الاقسام الثلثة لان فائدة
الاضافة اما تخصيص المضاف بالمضاف اليه او تبيين به او ظرفية المضاف اليه للمضاف
وهذه الحروف وضعت لهذه المعاني فكانت هي المعينة للتقدير **مثل غلام زيد**
مثل غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام **وخاتم فضة** مثال الاضافة بمعنى من
وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في فان قيل الاضافة اللفظية ايضا

منحصرة على هذه الاقسام الثلثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه وسارق الليلة فالوجه تخصيص
الاضافة المعنوية بما قيل حرف الاضافة في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلث
المذكورة بل يقدر بحسب اقتضاء تعدى اسم الفاعل والمفعول كما في باغي البلد وعند عدم
اقتضاءه كما في حسن الوجه وضارب زيد بتقدير اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر فالاولى ان
ان الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا معناه والا لكانت معنوية او يقال
لا نم ان حرف الاضافة مقدر فيها بل نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير
اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في فهذا على مذهب الجمهور وهو الذي
اختاره المص واما على مذهب من قال ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة
الى تقدير حرف الجر وفيه نظر لان الاسم على ما يقال ابو علي لا يعمل في هذا الباب الا لنيابته
عن حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه ويمكن ان يجاب عنه بان عمل
الجر لمشابهة المضاف الحقيقي بتجريده عن التنوين والنون لاجل الاضافة حقيقة او حكما
وتفيد الاضافة المعنوية سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في وتفيد
تعريفا مع المعرفة اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرف نحو غلام زيد لسراية
التعريف اليه عن المضاف اليه لمكان الاتصال والامتزاج بينهما فان المضاف اليه
بمنزلة تنوين المضاف الذي لا يتصور فيه الانفصال فيجب ان يسري اليه كسراية
التانيث في قولهم سقطت بعض اصابعه فيراد بالمضاف المعهود فاذا قلت غلام
زيد يراد به وضعا غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه
غلاما له مزيدا او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن وحينئذ يتعين
على خلاف وضع الاضافة الا لاخير ونحو مثل وغير وشبه ونحوها لا يتعرف وان اضيفت الى المعرفة
لتوغلها في الابهام اللهم الا ان يكون المضاف اليه ضد واحد فقط او مثل مشتهر
في ثبوت لعدم الابهام نحو عليك بالحركة غير السكون وفلان مثل حاتم والا في جنبك

ومثلك

ومثلك وشبهك ونحوها فانها لا تتعرف لكونها بمعنى الفعل اي بمعنى كافيك والاصح ان
واحد امه وعبد وحده وعبيد بطنه عند البعض خلافا للاكثر لانه جاء ويل كريم ولئيم يقال فلان
واحد امه اي كريم وفلان عبد بطنه اي لئيم فكان نكرة وعلل بعضهم بعود الضمير المضاف اليه
الى المضاف وفيه نظر لان هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان عبد بلده ورئيس قبيلته
كذلك ولم يقل به احد وتخصيصا مع النكرة اي مع المضاف اليه النكرة نحو غلام
رجل وذلك لان الاضافة الى النكرة تفيد تقليل الشيوع فانك اذا قلت غلام كان شايعا
في امته فاذا قلت غلام رجل زال عنه بعض الشيوع حيث علم انه ليس محتملا لان يكون غلام
امراة فحصل التخصيص وقل الشيوع الثابتة في النكرة وشرطها اي شرط الاضافة
المعنوية تجريد المضاف من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليتناول
العلم ونحوه من المعارف فان قيل التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يكن في غلام زيد تعريف حتى
جرد منه قيل المراد بتجريد المضاف من التعريف اخلاؤه عنه حقيقة بان كان فيه اللام فيحذف لامه
او حكما فيما اول بالنكرة او حكما في غلام زيد بتنزيل الكلي منزلة المتحقق كقولهم ضيق فم الركية ووسعها
الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وانما اشترط تجريده منه لئلا تضيع الاضافة لان المعرفة
لو اضيفت الى النكرة بان قيل الغلام رجل لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى
وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة بان قيل الغلام زيد لكان تعريف المعرف وتحصيل الحاصل
وهو محال فلا تفيد الاضافة تعريفا ولا تخصيصا لكانت ضائعة فان قيل يجوز ان يكون
المضاف اليه اعرف من المضاف والاضافة الى المعرفة تفيد المضاف حصول مرتبة المضاف
اليه في التعريف فيصير ذو اللام اذا اضيف الى العلم او المضمر في حكمه فلا يكون ضائعة ولا يلزم
تحصيل الحاصل قيل انه فائدة تابعة فلا تعتبر بدون اصل التعريف او يقال
لما انتفى ازدياد المرتبة في الاضافة الى المساوي نحو الغلام الرجل حمل عليه صورة الاضافة
الى الاعرف نحو الغلام زيد وغلامك طردا للباب فان قيل لا فرق بين الاضافة المعرفة

وبين جعلها علماً فانحو النجم والصعق والفرزدق وابى زالان والى كراع في لزوم تعريف
المعرف مع اختلاف جهتي التعريف وازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف
فما جوزوا هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان المعرف باللام والاضافة نحو
الفرزدق وابى زالان اذا جعل علماً بقصد بذلك العلم التعريف ويكتفى بالتعريف الاصلى
باللام والاضافة لان التعريف في العلم بالقصد لا بالآلة وخلع التعريف القصدي ممكن
لانه يغير ومنع مجاز للمتكلم تغير ما يحصل بقصده فلا يلزم تعريف المعرف بخلاف التعريف باللام
فانه بالآلة دون القاصد ولا يمكن خلع التعريف منها مع قيامها لانه وضعي فلا مجال
للمتكلم في تغييره فلا يجوز اضافة المعرفة باللام لانه يستلزم تعريف المعرف ولهذا المعنى
جوزوا نداء الاعلام لامكان خلع التعريف عنها ومنعوا نداء المعرف باللام لامتناع
ذلك وللقائل ان يقول فلم لم يجز اضافة الاعلام للانخلع التعريف العلمي والاكتفاء
بالتعريف الاصلي بالاضافة فلما جوزوا نداء المضاف وهو معرف بالاضافة وخلع
التعريف الاضافي في الاضافة مع قيام الاضافة غير ممكن والجواب منع بان الاضافة
على الاطلاق ليست بموجبة للتعريف الاضافية وصفاً كاللام فكانت قاصرة لم يقوه
الالة الموضوعة بهذا المعنى فجمعوا بين حرف النداء والاضافة دون اللام لئلا يلزم
التسوية بين القوى والضعيف **وما اجازه الكوفيون** من عدم تجريد المضاف
وحرف التعريف في كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلثة الاثواب وشبهه من
العدد نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار متمسكين بان المضاف والمضاف اليه واحد
بما صدقا عليه فان الثلثة هي الاثواب فلما كان المضاف في الاعداد هو المضاف
اليه كانا بمنزلة ذات واحدة فلم يحصل التعريف في المضاف بواسطة المضاف
اليه اذ المعرف شرط ان يكون مغاير المعرف فاذا اريد التعريف ادخل حرف التعريف
في الجزء الاول لان محل التعريف لان المقصود تعريف العدد دون المعدود لكانا شيء واحد

ولم يجعل الثاني عنه لانه المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود الاصلي المعدود دون العدد
وهذا اعني التمسك بالاتحاد بينهما بما صدقا عليه غير صحيح لانه يستلزم جواز الخاتم الفضة ايضاً
لوجود الاتحاد بينهما بما صدق عليه فان الخاتم هو الفضة ولم يقل بجوازه احد ثم قوله ما استبداء
وخبره قوله **ضعيف** اي ما اجازه الكوفيون من كذا فهو ضعيف لانه خلاف القياس وخلاف
استعمال الفصحاء اما خلاف القياس فلما ذكرنا من لزوم تحصيل الحاصل واما خلاف استعمال الفصحاء
فانه ثبت منهم من عدم استعمال اضافة العدد الى المعدود مع اللام كقول الفرزدق شعر لا زال
مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك خمسة الاشبار وغير ذلك واما ما جاء في الحديث من
قولهم بالالف الدينار فمحمول على البدل دون الاضافة المعنوية ثم لما فرغ من بيان الاضافة
المعنوية شرع في بيان الاضافة اللفظية فقال **واللفظية ان يكون المضاف صفة**
وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **مضافة الى معمولها** اراد بالمعمول
ان يكون مجروراً لفظاً ومرفوعاً او منصوباً معنى وفي قوله ان يكون صفة احتراز عما اذا لم
يكن صفة كغلام زيد فانه اضافة معنوية وفي قوله مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت
الصفة مضافة الى غير معمولها نحو مصارع مصر وكريم العصر وضارب زيد امس فانه اضافة معنوية
اعلم ان محل قوله ان يكون صفة مثل قوله اللفظية لا يستقيم الا بحذف المضاف من المبتداء
والخبر اي علامة الاضافة اللفظية كون المضاف صفة او اللفظية ذات كون المضاف صفة
نحو ضارب زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول **وحسن الوجه**
اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابداً لفظية
لانها عاملة وكذا اضافة اسم الفاعل والمفعول الى فاعلها السببي ابداً لفظية لجواز
عملها فيه مطلق سواء كان بمعنى الاستمرار نحو زيد مسود وجهه او بمعنى الماضي نحو زيد
ضارب ابوه امس وذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاصه به
واما اضافتهما الى المفعول فانما يكون لفظية اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال

ولا تفيد الاضافة اللفظية شيئا الا تخفيفا في اللفظ المضاف بحذف
التنوين ونوني التثنية والجمع حقيقة او حكما لمحاذاتهما نحو الحسن الوجه والتخفيف بحذف
التنوين المقدرة نحو حواج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما اذ المقدرة كالملفوظ
ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال لان ما هو مجرور في اللفظ مرفوع
في المعنى او منصوب نحو حسن الوجه وضارب زيد فان قيل يرد عليه مررت برجل
ضارب امرأة او ضارب المرأة فانه اضافة لفظية وقد افادت تخصيصا فكيف يصح
الحصر قيل انها لم تفد تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف مررت بغلام
رجل فان الاضافة تفيد تخصيصا عند الاضافة فكيف هذا فانه مما ينبغي ان يعرف
في هذا المحال فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ قيل فائدته الاشارة الى وجه التسمية او
تحقيق التقابل بين الاضافة اللفظية والمعنوية صريحا ومن ثمه اي من اجل ان
لا اضافة اللفظية الا تخفيفا جاز مررت برجل حسن الوجه لحصول
المطابقة بين الصفة والموصوف تنكيرا حيث لم تفد الاضافة اللفظية تعريفا ولو افادت
التعريف لامتنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل ثم اشارة الى الحصر المذكور حيث لا يتعلق
له بعدم افادتها التخصيص قيل كلمة ثم ههنا اشارة الى ما هو المفهوم من الحصر المذكور لانه
لما قال لا تفيد الا تخفيفا فهم منه انها لا تفيد تعريفا وتخصيصا فهذا تفريع على انها
لا تفيد تعريفا اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفا جاز هذا الكلام وامتنع
مررت بزيد حسن الوجه لعدم حصول المطابقة بين الصفة والموصوف لان
الموصوف معرفة والصفة نكرة لان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا ولو افادت
التعريف لجاز ذلك لحصول المطابقة بينهما وجاز الضاربا زيد والضاربوا
زيد لحصول التخفيف بحذف نون التثنية والجمع وامتنع الضارب زيد
لعدم حصول التخفيف بسبب الاضافة اذ التنوين حذفت لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة

تخفيف

تخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالاضافة ونحو ذلك لعدم التخفيف على ان الثاني
يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا فان قيل لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب كما حمل
الضاربك على ضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لاشتراط التخفيف فائدة في صورة ما
خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء فانه اجاز ذلك قولا بتقديم
الاضافة على اللام فحصل التخفيف في الاضافة قبل ادخال اللام ثم ادخلت اللام
للتعريف واجيب بان الاضافة على هذا تكون منافية بقاء وان كانت مفيدة
ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل ولذا
ما عرضت الاضافة لاجل كذا في الحواشي بجانبه الاعمال في ضارب زيد النصب وانما
عرضت الاضافة لاجل التخفيف فاذا ازال التخفيف بادخال اللام لزم ان يرجع
الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول بتأخر اللام المتقدمة لفظا وحسا مجرد الدعوى
المخالفة للظاهر وضعف قول الاخفش الواهب المائة الهجان و
عبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها لكون هذا الكلام باعتبار عطف قوله وعبدها
على قوله المائة من باب الضارب زيد والحسن وجهه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب
عبدها ولكن قوله الواهب المائة من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن
الوجه على ما يأتي فان قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع فيلزم
امتناعه دون ضعفه قيل لما كان التابع بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المتبوع كما في
رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ونحو ذلك حيث لا يجوز رب سخلتها ويا الحارث
لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على
المعرفة احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون امتناعه ولقائل ان
يقول لما كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المعطوف عليه لزم ان
لا يحكم بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف المثالين المستشهد بهما ولو بضعفه لزم ان يحكم

بصفتها لانه مثلهما في الشرف اي الحكم بصفته ودونهما واجيب بان عدم الصحة في يا زيد
والحارث باعتبار ان حرف النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف
على المنادى محلى باللام او باعتبار ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا انه لا يختص
بالمعطوف عليه والتجرد عن اللام يختص بالمنادى لئلا يجتمع اداتا التعريف فلا يتعدى
الى ما عطف عليه وعدم الصحة في رب شاة وسخلتها باعتبار ان الاضافة في
حكم الانفصال لعدم قصد التعيين اي رب شاة وسخلة لها فيجوز دخول رب عليه او
باعتبار ان الضمير في سخلتها نكرة لانه عائد الى نكرة غير مختصة بحكم من الاحكام كالضمير
في ربه رجلا بخلاف ما اذا كان عائدا الى نكرة مختصة بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل
فضربته فانه معرفة لان الضمير عائد الى هذا الرجل الجائي دون غيره كذا في الرضي والجواب
ثم ضعف هذا الكلام على تقدير وعبدها واما اذا انتصب حملا على محل المائة وعلى انه
مفعول معه فلم يكن ضعيفا واذا عرفت هذا فلنرجع الى حل البيت فنقول قوله
الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به اي الذي يهب المائة الهجان اي
النوق البيض وهي صفة المائة او بدل منه وقوله وعبدها عطف على المائة اي عبد
تلك المائة والمراد بعبدها راعيها على الاستعارة اذ الراعي قائم بخدمة الحوائج كما
ان العبد قائم بخدمة المولى او على الحقيقة والاضافة بادنى ملابسة ككوكب الخرقاء
وقوله عوذا حال اي حال كون تلك المائة حديثات النتاج تزجي اي
تسوق **وانما جاز الضارب الرجل** جواب سؤال وهو ان يقال جاز الضارب
الرجل مع انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس
كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز **حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه**
وهو جر الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل الذي هو كالجزء منه
او الاصل الحسن وجهه ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسيهما

معرفين باللام كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا قولا بالاضافة اللفظية
عن التخفيف والا فان على الحمل لان فيه وجهين آخرين وهما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعول ووجه كون الجر مختارا ايضا في الصفة المشبهة [illegible] وقوله حملا
مفعول له للفعل المفهوم اي انما جوز حملا او لقوله جاز بجعله مصدرا مجهولا والا لا يجوز حذف اللام
لعدم اتحاد فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له لان الحامل النحوي والجائز المسئلة المذكورة
وانما جاز الضاربك وشبهه نحو الضاربه جواب سؤال آخر وهو ان يقال
جاز جاز الضاربك وشبهه على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام
دون الاضافة وهذا **فيمن قال** اي في قول من قال وهو سيبويه ومن تابعه **انه** اي ان
الضاربك **مضاف** دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه لا يحتاج جوازه الى حمل فاجاب بان القياس كان
يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز **حملا على ضاربك** واضافته تفيد التخفيف بحذف
التنوين المقدرة اذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة
فاذا اعتبرت الاضافة وسقطت من التقدير حصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ
ووجه الحمل اشتراكهما في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل الدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة وهلا قيل انها سقطت للاضافة حتى كان التخفيف
فيه بحذف التنوين المحققة قيل لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما
في ضارب زيدا ولما لم يتصور الانفصال علم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة فكان
التخفيف فيه بحذف التنوين المقدرة **ولا يضاف موصوف الى صفته**
لئلا يلزم الجمع بين الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان يكون تابعة
للموصوف في الاعراب فلو كان مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف
في الاعراب فيؤدي الى ان تكون مجرورة ومرفوعة وهو باطل ولان الموصوف يلزم

يلزم ان يكون اخص او مساويا والمضاف لا يجوز ان يكون اخص او مساويا بالزوم
كونه مباينا او اعم على ما سبق ذكره ولا يضاف صفة الى موصوفها لان
اضافتها الى موصوفها ان كان بتقديمها عليه يلزم تقدم الصفة على موصوفها وان كان بتأخيرها
عنه يلزم تاخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما ممتنع ومثل مسجد الجامع وجانب
الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء جواب سؤال يرد على قوله ولا
يضاف الى صفته وهو ان يقال ان الجامع والغربي والاولى والحمقاء صفات حيث يقال
المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وقد اضيف اليها
موصوفاتها فاجاب بان ذلك متأول بحذف الموصوف من المضاف اليه اي مسجد
الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد الصلوة
وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء واما اضيف البقلة الى
الحبة لانها تنبت من الحبة واما وصفت هذه الحبة بالحمقاء لانها تنبت في مسيل الماء فيقطعها
السيل وكان نبتها بمسيل الماء حمقا منها ومثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب جواب سؤال يرد على قوله ولا صفة الى موصوفها وهو ان يقال الجرد والاخلاق
صفتان للقطيفة والثياب حيث يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا الى موصوفيهما
فاجاب بان ذلك متأول بحذف الموصوف من المضاف وايراد المضاف اليه
مثل ذلك الموصوف المحذوف لبيان المضاف وتخصيصه حيث بقي مبهما بعد حذف موصوفه
فاصله قطيفة جرد وثياب اخلاق محذوف الموصوف وبقي الصفة مبهمة لاحتمال ان
يكون صفة لموصوف اخر فاضيفت الى ما كان موصوفا للتخصيص والبيان بقطع النظر عن كونه
موصوفا وهذا كما قيل في قول النابغة شعر والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة
بين الغيل والسند ان الطير بيان وتخصيص للعائذات بقطع النظر عن كونه موصوفا لا بتقديم
الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيفة واخلاق ثياب من باب اضافة

الاعم

الاعم الى الاخص تخصيصا وبيانا مثل خاتم فضة لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر
في الحواشي وتوضيحه ان الجرد ليس صفة للقطيفة وكذا الاخلاق ليس صفة للثياب ولكن
صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعمل الصفة مقامه
استغني عن ايراد الموصوف فصار في الاستعمال كانه غير صفة بمنزلة خاتم ثم حصل الابهام
وهو ان الجرد من اي جنس هو وان الاخلاق من اي جنس هي فاضافوا الى جنسه الذي
يتبين به كما اضافوا خاتم الى فضة وهو ما كان موصوفا لها في الاصل تخصيصا وبيانا لا نظرا
الى انها اضافة الصفة الى موصوفها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فحاصل التأويل
ان جردا واخلاقا بعد حذف موصوفها وقطع النظر عن موصوفها متأول بانهما غير صفتين
فلم يلزم اضافة الصفة الى موصوفها فان قلت لما كانوا محتاجين الى اتيان الموصوف
رفعا للابهام فلم لم يبقوا الكلام على اصله كفاية لمؤنة الحذف ثم الرد قلت هذا
الاحتياج ما كان وانما عرض بعد طول العهد بحذف الموصوف واما عند قرب العهد بحذف
الموصوف فلما كانت الاذهان شاعرة بالموصوف فلم يقع الابهام اذ ذاك
حتى لو كان الابهام اول وهلة لما غير الكلام عن اصله فان قلت بعد الابهام هلا رد
الكلام الى اصله قلت لان الصفة كانها خرجت بهذا الاستعمال عن كونها صفة
فلم يحتج الى الموصوف بل احتاجت الى المبين والبيان بالاضافة هو الاصل ثم الجرد
بفتح الجيم وهو العريان والقطيفة كساء له خمل كثير ومعنى قطيفة متعرية عن الخمل اي
ذهب خملها من كثرة اخلاقها والاخلاق بفتح الهمزة جمع خلق بفتحتين ولا
يضاف اسم مماثل اي لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة في العموم
وقوله مماثل اي مماثل في العموم والخصوص بان يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق
عليه الآخر فيمتنع الاضافة لعدم الانتفاع احد المتماثلين في العموم والخصوص الى الآخر لو اضيف
كما تماثلا وبين كالانسان والناطق او مترادفين كليث واسد مثال للمترادفين

من الاعيان وجبس ومنع مثال المترادفين من المعاني فلا يقال لبث الاسد ولا منع الحبس فان قيل قد جاء اضافة اللبوث الى الاسد بضم الهمزة وسكون السين في قول كعب بن زهير لبوث الاسد قيل هو متاول معناه لبوث كاملة من بين اللبوث بحيث انها لبوث بالنسبة الى سائر اللبوث كما يقال هي الاخواص الخواص اشرف الاشرف لعدم الفائدة المطلوبة من الاضافة وهو التعريف والتخصيص لامتناع كون الشيء معرفا لنفسه ومخصصا لنفسه وبهذا القيد اعني قوله لعدم الفائدة والا يمنع توجه النفي الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا وبهذا بخلاف كل الدراهم وعين الشيء والاول لبعد اي عين ذلك الشيء فانه اي المضاف يختص بالمضاف اليه لا يماثل المضاف في العموم والخصوص بل يختص فان الكل اعم من الدراهم والعين اعم من الشيء لان الكل قبل الاضافة جاز ان يكون دراهم او دنانير والعين قبل الاضافة يحتمل الموجود والمعدوم وبعد الاضافة يختص الكل بدراهم والعين بالموجود لان الشيء لا يطلق الا على الموجود فكان المضاف عاما والمضاف اليه خاصا فلا يكون من باب اضافة احد المتماثلين الى الاخر فيفيد الاضافة تخصيص المضاف والمضاف اليه وقولهم سعيد كرز ونحوه مما اضيف الاسم الى اللقب كزيد بطة وقيس قفة جواب سؤال ان سعيدا يماثل كرز اسم لمفهوم من حيث انهما علمان لشخص واحد وتقدير الجواب انه متاول بارادة المفهوم او المسمى بالاول واللفظ والاسم بالثاني فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مفهوم هذا اللفظ او مسمى هذا الاسم اي جاء في سعيد المسمى باسم كرز فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مفهوم اللفظ غير اللفظ ومسمى هذا الاسم غير الاسم ثم قوله وقولهم مبتدا وقوله متاول خبره وقوله سعيد كرز مقول قولهم او بدل منه واذا اضيف الاسم الصحيح اراد بالصحيح في كلام النحاة

بالبس

باليس في آخره حرف علة نحو غلام وثوب ودار وذلك لانهم يقع في اواخر الكلم او الملحق به اي بالصحيح والمراد بالملحق بالصحيح ما في آخره واو او ياء قبلهما ساكن كدلو وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون شبيها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في الابتداء او التلفظ لانه حركة كانت لقوة المتكلم في الابتداء فكذا بعد السكون لان هذه الحركة يقع عليها بعد استراحة اللسان فيتحمل كل حركة نحو وصل وبرود وقاية ونحو ذلك فكذا بعد السكون لا يثقل عليها الحركة اية حركة كانت وقوله الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضيف وقوله كسر آخره جزاء لقوله واذا اضيف اي كسر آخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل الياء لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي وظبي والياء مفتوحة والجملة الاسمية حال او عطف الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية على نحو لا يليق الدرهم المضروب ضربا لكن يعرّ عليها وهو مستقل فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو مستقل معطوفة على الجملة الفعلية وهي قوله يعرّ عليها بارادة الثبوت في ولم يرد الثبوت لكان المعنى لكن يعر عليها وهو مستقر لان الانطلاق هو المراد فكذا ههنا اراد بالثانية الثبوت فيحسن عطف الاسمية على الاسم الفعلية وانما فتحت الياء لان الاصل في الكلمة التي هي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة ككاف التشبيه وواو العطف ونحوهما او حكما لكاف الضمير في امرتك والياء في غلامي ودلوي وظبي كذلك والاصل فيما بني على الحركة الفتح للخفة او ساكنة للتخفيف ولما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح شرع في بيان حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا مطلقا سواء كانت للتثنية او غيرها تثبت تلك الالف عند الاضافة نحو عصاي ورحاي وغلاماي

لعدم الموجب للانقلاب **وهذيل** بضم الهاء وفتح الذال اسم قبيلة **تقلبها**
اي الالف التي كانت في اخر المضاف الى ياء المتكلم حال كونها كائنة **لغير التثنية**
ياء وتدغم تلك الياء المبدلة من الالف في ياء المتكلم فتقول عصيّ ورحيّ لانهم لما ارادوا
كسر الالف قبل ياء المتكلم لمناسبة الياء لم يقدروا فقلبوا الالف ياء فاجتمع متجانسان
فادغموا احدهما في الآخر بخلاف ما اذا كان للتثنية فانهم يثبتونها فيقولون غلاماي
وذلك لان الالف التثنية علامة الرفع فلو قلب ياء لالتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور
فان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **ياء او واو** كانت للتثنية او الجمع
او غيرهما **ادغمت** تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع مثلين نحو مسلميّ بفتح
الميم ومسلميّ بكسرها وقاضيّ وانما عاد المحذوف في قاضي لان بالاضافة سقطت
التنوين التي يلزم منها حذف الياء لاجتماع الساكنين **وان كان** آخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم **واوا** ساكنة **قلبت** تلك الواو ياء وادغمت تلك الياء المبدلة من
الواو في ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلميّ واصله
مسلموي فاعل فعل مرمي **وفتحت الياء** اي ياء المتكلم في الصور الثلث
المذكورة اي فيما كان آخره الفا او ياء او واوا **ليسلم للساكنين** اي
للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون فيفتح تحرزا عن ذلك واختير الفتح
لخفته **اما الاسماء الستة فاخي وابي** اي فيقال في اضافة
اخ واب الى ياء المتكلم اخي وابي بياء مخففة فلا يرد اللام المحذوفة وهي
الواو كما لا يرد في غير الاضافة اجراء لهما بعد حذف حرف العلة نسياً
منسياً مجرى الصحيح مثل يدي ودمي ولقائل ان يقول لا وجه لتقديم الاخ
على الاب في الذكر اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الى اضافة الاخ
الى ياء المتكلم اكثر بالنسبة الى اضافة الاب اليها **واجاز** ابو العباس

فاخي

المبرد اخيّ وابيّ بياء مشددة برد الواو المحذوفة وقلبه ياء وادغامه في
ياء المتكلم وانما يرد اجراء لهما مجرى اضافتهما الى الظاهر والى المضمر غير الياء نحو ابو زيد
وابوه اخو زيد واخوه متمسكا بقول الشاعر شعر وابي مالك ذو المجاز بدار فان
ابي عنده اب مضاف الى ياء المتكلم فصار ابوي باثبات حرف العلة عند الاضافة
الى ياء المتكلم اثباتها عند الاضافة الى غيرها فاعل واجيب بان ابا يجمع في كلامهم جمع
السلامة فيقال ابون وابين كما يقال بنون وبنين واذا كان ذلك شائعا ذائعا
في قول الشاعر وقد بيّنا بالابينا فيحتمل ان يكون قوله وابي جمع سلامة مجرورا
بواو القسم ويكون اصله ابين ثم اضيف الى ياء المتكلم فسقط نون الجمع وادغمت
ياء الجمع في ياء الاضافة ومثل هذا الاحتمال يدفع التمسك فان قيل الجمع بالواو والنون
مختص باعلام العقلاء وصفاتهم والاب اسم جنس وكذا الابن قيل ان مثل هذا
الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة المفتوحة بحذف اللام كقلون وثبون وسنون جبرا
لما فات منها والاب منقوص مثلها فلا يستبعد جمعه كجمعها لكن هذا الجمع
ليس بقياسي وان كان كثيرا اذ جريانه كثيرة ثم المبرد انما يرد المحذوف في اخي
وابي فقط ولا يرد في غيرهما وهو رواية جار الله الزمخشري وروى ابن يعيش وابن
مالك عنه الرد في اخي وابي حمي وهني **وتقول** في اضافة هن وحم الى ياء
المتكلم **حمي وهني** بياء المخففة بلا رد المحذوف يعني ان حكمهما حكم اخ
واب وانما صرح بهما بلفظ تقول ولم يعطف على اخي وابي تحرزا عن نسبة
الحم الى لغة ولو قال ويقال حمي وهني لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى المخاطب
مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه ابو الزوج فلا يضاف الا الى الانثى اللهم الا
ان يقال ان الرجل اذا قال حمي كان محمولا على حذف المضاف اي حم امرأتي او
ان ترد وتقول على صيغة الغائب دون المخاطب بقرينة حمي اي وتقول قائلته

ويقال في الاضافة فم الى ياء المتكلم فيّ بكسر الفاء وتشديد الياء في الاكثر
والافصح برد المحذوفة وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم وانما قلبت الواو ميما في المفرد
لاجل الضرورة وذلك لان اصل فم فوه بدليل افواه فحذفت الهاء ولمشابهته حرف العلة
ثم قلبت الياء ميما لقرب مخرجها ولو لم تقلب الواو ميما لقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فيبقى
الاسم المعرب على حرف واحد وهذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة لعدم موجب
حذفها وهو التقاء الساكنين فرد الى الاصل ولم تقلب ميما وقيل في نقلب الواو ميما
تنبيها على حالة الافراد وفي بعض النسخ وفمي وهو ليس بفصيح لان قلب الواو
ميما في الافراد للضرورة ولا ضرورة في الاضافة فابقاء الميم عند عدم ضرورة الاضافة
غير فصيح واذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن
وفم مثل يد ودم بحذف لاماتها وجعل الاعراب على عيناتها او ما هو بدل من العين
كما في فم وجاء اخ دون اب كدلو مطلقا فيقال هذا اخو واخوك ورايت اخوا
واخوك ومررت باخو واخوك وجاء اخا واب كعصا مطلقا فيقال هذا ابا واخا
او اباك واخاك ورايت ابا واخا واباك واخاك ومررت بابا واخا وباباك
واخاك ويقال في تثنيتهما ابوان واخوان وفي جمعهما اباء واخوة وجاء في تثنيتهما
ابان واخان وفي جمعهما اخون وابون وجاء اب واخ مشددين وجاء ابك واخك
معربين بالحركة مضافين الى غير ياء المتكلم ثم قوله ثم يجوز بفتح الفاء وضمها وكسرها في
وفتح الفاء افصح منهما اي من ضمها وكسرها لدلالة فتح الفاء عليهما وفي بعض
النسخ لم يذكر قوله منهما وجاء تشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل
التشديد فيه مبني على الضرورة وليس بلغة فيه وجاء مقصورا مع التثليث وفي الفاء
مطلقا وجاء اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب وجاء حم مثل يد اي

حكم

حكم حم مثل حكم يد في حذف اللام وجعل الاعراب على العين وجاء في كونه مهموزا
معربا بالحركات الثلث ودلو في كون آخره واوا خالصة وعصا في
كونه مقصورا معربا بالحركات التقديرية مطلقا متعلق بالكل اي في حال الافراد
والاضافة فاذا كان مثل يد يقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك واذا كان مثل
خبء يقال هذا حمء وهذا حمؤك ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك واذا كان
مثل دلو يقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك واذا كان مثل
عصا يقال هذا حما ورايت حما او حماك ومررت بحما او حماك وقد جاء مثل رشا في
مطلقا فيقال هذا حماء او حماءك ورايت حماء او حماءك ومررت بحماء او حماءك وجاء
هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن وهنك و
رايت هنا وهنك ومررت بهن وهنك وجاء هنّ بتشديد النون مطلقا وذو
لا يضاف الى مضمر بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لان وضع ذو ليتوصل
به الى جعل اسم الجنس صفة الاسم كمررت برجل ذي مال والمضمر ليس باسم جنس وقد
يقطع ذو عن الاضافة لوضعها لازمة للاضافة الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا
الى مضمر نحو اللهم صل على محمد وذويه اي اصحابه ومقطوع عن الاضافة كقول الشاعر شعر
ولكن اريد به الذويا اي اصحابنا فشاذ وجاء في ذو التضعيف والقصر ثم لما فرغ
من بيان المعربات التي اعرابها اصلي شرع في بيان المعربات التي اعرابها تبعي فقال
التوابع اللام للجنس فلا يلزم توجيه الافراد كلمات كل ثان كلمة كل لبيان الاطراد
وهو جنس من حيث انه يشمل التوابع وغيره من خبر كان وان وخبر المبتدا والمفعول
الثاني والحال ونحو ذلك فان ثان وفصل من حيث انه يخرج ما ليس بثان كالمبتدا
والفاعل والمفعول الاول ونحو ذلك باعراب سابقه الجار والمجرور صفة ثان
اي كل ثان ملتبس باعراب سابقه وفيه احتراز عن خبر كان وان فانهما وان كانا ثانيين

لكنهما ليسا باعراب سابقهما من جهة واحدة اي من مقتض واحد فرفع عاقل
في جاءني رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية اخرى وكذا رايت رجلا
عاقلا ومررت برجل عاقل وكذا سائر التوابع كما عرفت وفيه احتراز عن خبر المبتدأ والمفعول
الثاني والحال لان الحال ونحو ذلك مما هو ثان باعراب سابقه لا من جهة واحدة بل اعراب
الثاني من جهة اخرى فان قيل المراد من جهة واحدة ان يكون اعراب الثاني والسابق
بمقتض واحد وخبر المبتدأ كذلك لانه باعراب سابقه بمقتض واحد وهو المعنوية فينبغي
ان يكون كل منهما تابعا قيل المراد بالجهة الواحدة وحدة فردية فيخرج خبر المبتدأ اذ جهة
رفع المبتدأ وخبره متحدة نوعا وهو الفاعلية لا فردا لان فاعلية خبر المبتدأ غير فاعلية
المبتدأ لان فاعلية المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وفاعلية خبر المبتدأ من جهة كونه جزءا
ثانيا من الجملة وكذا جهة نصب مفعولي باب علمت واعطيت متحدة نوعا وهي المفعولية
لا فردا لان مفعول الثاني غير مفعول الاول لان مفعولية الثاني من باب علمت من جهة
كونه محكوما به ومفعولية الاول من جهة كونه محكوما عليه ومفعولية الثاني من باب اعطيت من جهة
كونه ماخوذا ومفعولية الاول من جهة كونه آخذا فان قيل يخرج من قوله ثان الصفة الثانية
والثالثة فصاعدا قيل المراد بالثاني المتاخر اي كل متاخر فلا يخرج ذلك فان
قيل يخرج من قوله باعراب سابقه نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم وزيد قائم زيد قائم فان
كل واحد من ضرب الثاني وان الثاني والجملة الثانية تابع لانه تاكيد وليس باعراب سابقه
قيل هذا التعريف للتوابع من الاسماء اذ البحث في قسم الاسم فيخرج ذلك او نقول المراد باعراب
سابقه على تقدير ان يكون له اعراب ولو فرضا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب
سابقه جاءني هؤلاء الرجال قيل المراد ما هو اعراب لفظا او محلا فلا يخرج ذلك فان قيل
يخرج من قوله باعراب سابقه يا زيد العاقل برفع العاقل ويا الرجل ظريفا بنصب ظريفا قيل
المراد ما هو اعراب حقيقة او حكما وضمة يا زيد وفتحة يا الرجل اعرابان حكما من حيث انهما

يشبهان

يشبهان الاعراب في العروض والاطراد ثم لما فرغ من بيان التوابع شرع في تقسيمها
بحسبه النعت والعطف بالحرف والتاكيد والبدل وعطف البيان فقال النعت
وانما قدم النعت لكثرة جهات تبعيته لانه يتبع المنعوت في الاعراب والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بخلاف سائر التوابع تابع جنس من
حيث انه يدخل فيه سائر التوابع وفصل من حيث يخرج عنه غير التوابع يدل على
معنى حاصل في متبوعه مطلقا زعم الشارحون ان في قوله يدل على
معنى في متبوعه احترازا عن سائر التوابع وفي قوله مطلقا احترازا عن الحال لان معنى قوله
مطلقا اي غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه وفي كل منهما نظر اما الاول
فلان التاكيد في مثل نحو جاءني القوم كلهم اجمعون لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول
والاجتماع الحاصلين في المتبوع واما الثاني فلان الحال قد خرج بقوله تابع فلا حاجة الى
اخراجه بقوله مطلق فالاولى ان يقال ان قوله يدل على معنى في متبوعه احتراز عن سائر
التوابع سوى التاكيد في نحو جاءني القوم كلهم اجمعون وفي قوله مطلق احتراز عن نحو جاءني
القوم كلهم اجمعون لان معناه اي غير مقيد بحال النسبة والتاكيد في نحو جاءني القوم كلهم اجمعون
وان دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن مقيدا بحال النسبة قال الشيخ
فهذا مما سنح به خاطري قال بعض الشارحين ان هذا القيد لا يخرج وهم من يتوهم ان الحال
داخل في التوابع لا للاحتراز عنه فان قيل يدخل في الحد بدل الكل وعطف البيان نحو
جاءني زيد صديقك اذا كان بدلا او عطف بيان وكذا يدخل بدل الاشتمال نحو اعجبني
زيد علمه ونحو ذلك قيل ان مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اي ذكر ليدل على معنى
في متبوعه بخلاف البدل المذكور فانه لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه بل ذكر ليكون
مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر بهذه الحيثية بل ذكر
ليوضح متبوعه فافهم فان قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاءني رجل حسن غلامه

فان حسن نعت مع انه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد
بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا او سببيا وفائدته اي فائدة النعت تخصيص
او توضيح التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرات
نحو رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا وصفته
بعالم ازالت الشيوع والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعالم والتوضيح
عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان قوله زيد كان يحتمل التاجر
وغيره فلما وصفته بالتاجر رفعت الاحتمال وقد يكون النعت لمجرد الثناء
اي لمحض الثناء من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك
الوصف قبل ذكره نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او لمجرد التوكيد اذا دل الموصوف على معنى ذلك الوصف بالتضمن نحو
نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت مؤكد اذ الوحدة تفهم بالتاء من نفخة
وقد يكون للكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت المؤكد والنعت
الكاشف ان النعت المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر واله واحد
ونفخة واحدة ودهر لبس وعذاب شديد وشمس منير وبدر رفيع والنعت الكاشف
يكشف تمام ماهية المنعوت كالمثال المذكور ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا بالنعت
المؤكد وقد يكون النعت للتعميم اي لانتفاء التخصيص بنوع دون نوع نحو كان ذلك
في يوم من الايام اي يقصد فيه مجرد كونه يوما لا امرا زائدا على ذلك من كونه يوم الخميس
او يوم الجمعة وكذا نحو كان ذلك في وقت من الاوقات اي يقصد فيه مجرد كونه
وقتا لا امرا زائدا على ذلك من كونه وقت الغداة، ووقت الضحى، او وقت الظهر
وكذا نحو جاءني رجل من الرجال اي يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امرا زائدا على ذلك من
كونه عالما او تاجرا ولما كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا

ذهب

ذهب الزمخشري ومن تابعه ومن وجدوا غير مشتق اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويل بعض الامثلة
في رد قولهم فقال ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا
كعالم وعاقل او غيره اي غير مشتق لان المعنى من النعت تابع يدل على معنى في متبوعه
وهذا المعنى كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن لما كان الاكثر
في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحاة ان الاشتقاق شرط حتى
اولوا غير المشتق واختار المص انه لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا وضع
قيد لكونه غير المشتق اي اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى اي الدلالة على
المعنى عموما اي وضعا عاما او دلالة عامة يعني في جميع الاستعمالات مثل تميمي
وذي مال تقول جاءني رجل تميمي او ذو مال فان كل واحد يدل على معنى في متبوعه
في جميع الاستعمالات او خصوصا اي وضعا خاصا او دلالة خاصة يعني في بعض
الاستعمالات كاي واسم الجنس واسم الاشارة نحو مررت برجل اي
رجل اي رجل كامل فان اي لا يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للنكرة في
في موضع المدح ولم يدل في قولك اي رجل عندك ومررت بهذا الرجل
فان اسم الجنس انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى تعين
حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة
للمبهم وذلك المعنى تعين حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات
دون المعنى قلت ان المبهم يدل على الذات فيتعين دلالة اسم الجنس على المعنى
ولذا لم يوصف المبهم الا بالاسماء والاجناس و مررت بزيد هذا او مررت
بغلام زيد هذا مررت بغلامك هذا او مررت بغلام هو لا فان اسم الاشارة انما
يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للعلم او المضاف الى العلم او الى المضمر او الى

شيء ولا يقع صفة في قولك هذا زيد **وتوصف النكرة بالجملة الخبرية**
وهي الجملة الخبرية تحتمل الصدق والكذب نحو مررت برجل قام ابوه او ابوه
قائم لان الدلالة على المعنى في مضمونها كما يوجد في المفرد يوجد في الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية
فلا يقال مررت بزيد قام ابوه وابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان توصف بها المعرفة
وانما كانت الجملة نكرة لان الجملة التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد
موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانها انما تكون باعتبار الحكم الذي هو النسبة التنكير جملة نكرة
لان الاصل في الحكم ان يكون مجهولا ليفيد السامع فينبغي ان يكون هذا المراد من تلك الجملة
كذا افاده **ويلزم الضمير** في الجملة التي تقع صفة للنكرة ليحصل الارتباط بينهما **ويوصف**
بحال الموصوف اي بحال قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن فالحسن حال قائمة
برجل **ويوصف بحال متعلقه** اي بحال قائمة بمتعلق الموصوف نحو مررت
برجل حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم
ان متعلق الموصوف هو الذي بينه وبين الموصوف علاقة اما قرابة او نسب
كمررت برجل قائم ابوه او ملك كمررت برجل حسن غلامه او مخالطة كمررت برجل
طويل ثوبه او صحبة كمررت برجل قائم غلام ابيه **فالاول** اي النعت بحال الموصوف
يتبعه اي يتبع الموصوف **في الاعراب** رفعا ونصبا وجرا **والتعريف**
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكون الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدقا عليه وقيامه بالموصوف ويوجد
من هذه الامور في كل تركيب اربعة الاعراب والواحد من التعريف والتنكير والواحد
من الافراد والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتانيث **والثاني** اي النعت
بحال متعلق الموصوف **يتبعه** اي يتبع الموصوف في الخمسة الاول اراد بالخمسة

الاول

الاول الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد من هذه الامور في كل تركيب اثنان
الاعراب والواحد من التعريف والتنكير **وفي الثاني** اي باقي الامور المذكورة من
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث **كالفعل** اي مع الفاعل الظاهر الذي
بعده في المطابقة في التذكير والتانيث وتعين الافراد لان النعت في هذا القسم
يشبه الفعل من حيث ان كلا منهما مسند الى ما بعده فكما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان
الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا ويجب افراده اذا كان
الفاعل مظهرا مثنى او مجموعا فكذا النعت بالنسبة الى ما بعده بخلاف الخمسة الاول
فنقول مررت برجل قائمة جاريته وبامراة قائم غلامها او برجل قائم ابوهما وبرجال
ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريته وقام غلامها وقام ابوهما وذهب
غلامهم **ومن ثمة** ما لها دون التابع على ما سبق ذكره اي ولاجل كون النعت
في هذا القسم في باقي الامور المذكورة كالفعل **حسن قام رجل قاعد غلمانه**
بافراد النعت والكائن قاعد جمعا كما حسن قام رجل يقعد غلمانه **وضعف**
قام رجل **قاعدون غلمانه** كما ضعف قام رجل يقعدون غلمانه لان النعت مع
فاعله في هذا القسم كالفعل مع فاعله والفعل اذا اسند الى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع
والقائل يمنع بجواز كونه من باب اكلوني البراغيث **ويجوز** من غير ضعف قام رجل
قعود غلمانه بجمع النعت مطابقا لفاعله لان جمع التكسير في حكم المفرد فكما تقرر
لم يجمع والجمع على صيغة لا توازي الفعل في حركاته وسكناته بخلاف قاعدون
يوازي الفعل في حركاته وسكناته **والضمير لا يوصف** بشيء لان الضمير
في المعارف النوع ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحها تحصيل
الحاصل وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما
طردا للباب **ولا يوصف به** اي لا يوصف شيء بالمضمر لان الموصوف

اعرف من الوصف او مساو ولا يشترط اعرف من المضمر ولا مساواة حتى يوصف بدون
المضمر اذ لا يقع صفة ولا موصوفة لا لجلاء اما ان يكون مضمرا وغيره لاستقامة الاول اذ المضمر بمعزل
عن الموصوفية على ما بينا وكذا الثاني لا لعزه دونه في التعريف ولا يقع موصوفا لانه الموصوف
يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها كما قال الشيخ **والموصوف اخص**
او مساو اى الموصوف المعرف اعرف اى اكمل تعريفا او مساويا لها في رتبة
التعريف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فان قيل يشكل هذا في نحو جاءني زيد
صديقك عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا
يشكل في نحو مررت بالرجل الذي قام ابوه عند الكوفيين لان الموصول اعرف من
المعرف باللام عندهم قلت اذا وجد الاعرف في مذهب انه وقع صفة لغير الاعرف فهو
بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فصديقك في المثال الاول بدل عند سيبويه
لا صفة وكذا اسم الاشارة في المثال الثاني بدل عند ابن السراج لا صفة وكذا
الذي في المثال الثالث عند الكوفيين ويمكن ان يحمل الذي على المعرف باللام
في الصورة ولكن الموصول مع الصلة بمعنى المعرف باللام فان الذي قام بمعنى القائم
ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف اليه اى ومن
اجل ان شرط الموصوف ان يكون اعرف او مساويا لم يوصف ذو اللام اى
ما فيه لام التعريف الا بمثله اى بذي اللام نحو جاءني الرجل العالم او بالمضاف الى مثله
اى الى ذي اللام سواء كان بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو مررت بالرجل صاحب لجام الفرس وانما لم يوصف بغيرهما لان غيرهما من المعارف
اعرف منه البتة فلو وصف ذو اللام بغيرهما من المعارف لكانت الصفة اعرف
من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو الذي اختاره المص وهذا ابناء على ان تعريف
المضاف على حسب تعريف المضاف اليه عنده وزعم بعضهم انه يوصف بجميع

فجاز

فجاز مررت بالرجل **صاحبك** صاحب زيد وصاحب هذا او هذا ابناء على ان تعريف
المضاف الى اى معرفة كانت ادنى من تعريف جميع المعارف عندهم او مثال الامثلة
المذكورة على ما ذكر المص محمولات على البدل فان قيل ان ذا اللام يوصف بالموصول بالالف
كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فكيف يصح الحصر قلت ان الموصول في حكم ذي اللام
وان كان تعريفه بالموصولية لا باللام لاشتراك في الصورة او لكونه مع الصلة بمعنى ذي اللام
فالذي ضرب بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل الاخص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق
فيكون المعنى ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة
او مساويا فيتناول الكلام الموصوف المعرف والمنكر لكنه يرد عليه حيوان ناطق فان الموصوف
ليس باخص من الصفة ولا مساويا بل الصفة اخص منه وكذا يرد قولهم حيوان ابيض
فان الموصوف ليس اخص من الصفة ولا مساويا بل كل واحد منهما اعم من وجه واخص من وجه
اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوانا بل بعض الحيوان ابيض وبعض الابيض
حيوان اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف والحيوان بعد
التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض اخص من الابيض ويمكن
ان يرد الموصوف اخص او مساويا بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم لان
اشتراط كون الشيء موصوفا وتقابل ان يقول المراد بالاخص والمساوي على اصطلاح
اهل المنطق لا ينبني عليه قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله
فان العالم في قولك جاءني الرجل العالم اخص من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد
بالاخص والمساوي ما ذكرنا اولا **وانما التزم** جواب ما يقال لما استوى ذو اللام
والمضاف الى ذي اللام في رتبة التعريف فما لاسم الاشارة التزم وصفه بذي
اللام دون المضاف الى ذي اللام او هو جواب ما يقال ان اسم الاشارة اعرف
من المضاف الى ذي اللام لكونه اعرف مما من ذي اللام فينبغي على الاصل المذكور

وهو اشتراط كون الموصوف اخص او مساويا دون يجوز وصفه بالمضاف الى ذي اللام
كما يجوز وصفه بذي اللام لاستوائهما في رتبة التعريف فثبت ان وصف ذي اللام
حيث يجوز وصفه بذي اللام او بالمضاف الى ذي اللام تقرير الجواب انه التزم وصف
باب هذا اراد بباب هذا اسماء الاشارة **بذي اللام** الجواب ليس
بما ذي اللام للصورة او لكونها مع الصفة بمنزلة ذي اللام **للابهام** اي ذي الابهام
المقتضي لبيان الجنس وذلك اعني بيان الجنس لا يتصور باسم **اشارة** آخر لابهامه
ولا بالمضاف الى شيء من المعارف لانه اكتسب البيان من المضاف اليه فلو اكتسب
المبهم البيان منه كان كالاستعارة من المستعير والسؤال من السائل المحتاج والفقير والعلم
بمعزل عن كونهما وصفين لفقدان معنى الوصفية فيهما وهو الدلالة على المعنى فلم
يبق له الا ذو اللام وما الحق به من الذي والتي وانما يقتضي المبهم بيان الجنس لانه مبهم الذات
فيقتضي صفة تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذات هي اسماء الاجناس
ومن ثم اي ومن اجل ان المقصود من صفة المبهم بيان الذات وكشف الجنس ضعف
مررت بهذا الابيض وان كان الصفة ذا اللام من حيث ان الابيض عام
لا يختص بجنس واحد لانه يوجد في الاجناس الكثيرة فلا يكون فيه بيان الجنس وحسن
مررت بهذا العالم لان العالم يختص بجنس واحد وهو الانسان فتبين به انه
انسان وتبين الجنس ثم لما فرغ من النعت شرع في بيان العطف بالحرف ويسمى
عطف النسق ايضا فقال **العطف** بالحرف **تابع مقصود بالنسبة**
مع متبوعه واحترز بقوله تابع مقصود بالنسبة عن غير البدل من التوابع
لانها غير مقصودة بل متبوعاتها وبقوله مع متبوعه عن البدل لانه مقصود دون متبوعه
فان قيل يخرج من هذا الحد العطف ببل نحو جاءني زيد بل عمرو فان عمرا ليس مقصودا
بالنسبة مع متبوعه لان كلمة بل للاضراب عن الاول والاثبات للثاني والاضراب

لا يجامع

لا يجامع القصد قيل المراد بكونه مقصودا اعم من ان يكون مقصودا ابتداء والمعطوف
عليه ببل مقصودا ابتداء والمعطوف عليه ببل مقصودا ابتداء والمعطوف عليه ببل مقصودا
ابتداء والمعطوف بها مقصودا انتهاء بتبدل الراي وكلاهما مقصودان بهذا الطريق وهذا
هو الفرق بين المعطوف ببل وبين بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا اي لا ابتداء
ولا انتهاء لانه مبني على سبق اللسان بخلاف متبوع المعطوف ببل فانه مقصود ابتداء
فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو كنت قاصدا للاخبار بمجيء زيد ثم تبين لك انك غلطت
في ذلك فتضرب عنه الى عمرو واما اذا قلت مررت برجل حمار قاصدا للاخبار بمرور
حمار فسبق لسانك على مرور رجل فان قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا نحو جاءني
زيد لا عمرو فان المعطوف ليس بمقصود بالنسبة التي قصد بها المتبوع بل المتبوع مقصود بالنسبة
الايجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فان المتبوع مقصود
بالنسبة السلبية والتابع بالنسبة الايجابية قيل معناه تابع مقصود باصل النسبة ولا يلزم
فيه كيفية النسبة من السلب والايجاب فلا يرد نقضا ثم لما فرغ من حد العطف
شرع في بيان شرطه فقال **ويتوسط بينه** اي بين المعطوف **وبين متبوعه**
اي متبوع العطف **احد الحروف العشرة** سيأتي بيان الحروف
العشرة في قسم الحروف **مثل قام زيد وعمرو** فعمرو تابع مقصود بالنسبة مع
متبوعه ويتوسط بينه وبين متبوعه الواو **واذا عطف على الضمير المرفوع**
المتصل اكد بمنفصل بضمير منفصل **مثل** نحو **ضربت انا وزيد** عطف
على تاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وانما اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه
اذ هو بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه والمستقل قوي وغير المستقل
ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع عن التابع
ومرتبة التابع على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل وجه ولقائل

العطف

ان يقول هذا منقوض في البدل والتاكيد وعطف البيان حيث جاز ان يكون كل منهما
مستقلا او متبوعهما مضمرا مرفوعا متصلا كالتاكيد في المثال المذكور في المتن والبدل في قوله
تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على من قال الذين ظلموا بدل من الضمير البارز في اسروا
او عطف البيان في قولك زيد جاءني ابو عبد الله فان قوله ابو عبد الله عطف بيان للضمير
المستكن في جاء فيلزم مزية التابع على المتبوع والحطاط المتبوع عن التابع واجيب
بان التاكيد وعطف البيان وان كانا مستقلين لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير
مقصودين بالنسبة فيتبعان الضمير المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه
بخلاف العطف بحرف فانه مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما واما البدل فهو
مستقل لفظا وحكما كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود وحيث انه في حكم التنحية
فهو متبوع لفظا لا معنى فلا ضير في انحطاط هذا النوع من المتبوع والاستقلال تابعه مع جزئية
بخلاف العطف بالحرف فانه متبوع مقصود فلا يسوغ انحطاطه عن التابع او يقال لا ضير
في استقلال التاكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانهما لما كانا غير مقصودين بالنسبة
كانا منحطين عن متبوعهما ولان انحطاطهما في عدم القصد جابر من استقلالهما وكذا لا ضير
في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل لان متبوعه وان كان متبوعا منحطا في حكم التنحية
فتعارض هذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستلزم انحطاط جزئية مع استقلال تابعه وفي
العطف التابع والمتبوع كلاهما مقصودان او يقال انما جاز تاكيد الجزء والبدل منه
وبيانه دون العطف عليه ليتحقق الفرق بين العطف عليه وبين تاكيده والبدل منه
وبيانه لان التاكيد وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين لمتبوعهما
والبدل وان كان مقصودا لكنه غير صريح مغاير لمتبوعه فبنا في انحطاطهما عن متبوعهما فلا ضير
في استقلالهما مع جزئية متبوعهما بخلاف المعطوف فانه مقصود مغاير للمتبوع فاستقبح
استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل لما كان التاكيد غير مقصود ولا مغاير للمتبوع كان

ينبغي

ينبغي ان يجوز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس بلا تاكيد بمنفصل اذ لا ضير في استقلاله مع
جزئية متبوعه قلت الكلام يجوز التاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس الا بعد التاكيد
بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة لخوف اللبس بالفاعل لانهما يقعان فاعلين كثيرا نحو
طابت النفس زيد وجاء عينه فلو جعلا تاكيدي المتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل التبس
التاكيد بالفاعل مثل زيد يضرب هو نفسه وهند جاءت هي عينه بخلاف كل واجمع حيث لا يقع
وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس واما قال على المرفوع المتصل احترازا
عما اذا عطف على المنصوب المتصل او على المرفوع المنفصل فانه يجوز مطلقا سواء اكد
بمنفصل او لا نحو ضربتك وزيدا وما جاءني الا انت وزيد بخلاف المرفوع المتصل فانه
لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد الا ان يقع فصل استثناء مفرغ اي كذا
بمنفصل في جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل بين المعطوف وبين المرفوع
المتصل المعطوف فيجوز تركه اي ترك التاكيد بمنفصل مثل ضربت اليوم
وزيد فانه عطف على التاء في ضربت بدون التاكيد بالمنفصل لمكان الفصل وانما
يجوز ترك التاكيد في صورة الفصل لطريان حدوث فتور في المعطوف باعتبار ابعده
عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية التابع عن المتبوع من الجهة باعتبار استقلال
التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضة هذا الفتور واذا عطف على الضمير
المجرور اعيد الخافض سواء كان الخافض حرف جر او مضافا نحو مررت
بك وبزيد ومررت بغلامك وغلام زيد وانما وجب اعادة الخافض لئلا
يلزم العطف على جزء كلمة لان الضمير المجرور كالجزء من الجار لشدة اتصاله بالجار حيث
انه لم ينفصل عن الجار اصلا فلو عطف بدون اعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة
فان قيل لم لم يؤكد بضمير منفصل لئلا يلزم العطف على الجزء من كل وجه كما قلتم في العطف
على المرفوع قيل تاكيد الضمير المجرور غير ظاهر لاحتياجه الى استعارة الضمير المرفوع للضمير المجرور بان

يقال مررت بك انت وزيد ولم يوجد للمجرور ضمير منفصل كما وجد للمرفوع المنفصل اما قراءة
حمزة تساءلون به والارحام بالجر عطف على الضمير المجرور في قوله به فشاذ وقيل
الواو في قوله والارحام للقسم دون العطف فان قيل هل تقول بعد اعادة الخافض
انقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام نقول المجرور عطف على المجرور قيل المجرور
والعامل مكرر لكن اختلف في جر المعطوف فقيل جره بالجار الاول والجار الثاني
كالعدم معنى بدليل قولهم المال بيني وبينك فان ضمير المخاطب لما عطف على
الضمير المتكلم المجرور اعيد الجار وهو بين وجعل كالعدم معنى ليتحقق اضافته الى المتعدد
لما عرف انه لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جر المعطوف بالجار الثاني فانه
ليس بما تقدم من الجار المبهم والحرف الزائد في نحو ثم اسم السلام وكفى بالله [illegible] لا تنفي
مع اخواتها وزيادتها وهو الاصح **والمعطوف في حكم المعطوف**
عليه فيما يجب ويمتنع وكذلك صنف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب
الرجل وزيد لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل يمتنع هذا ومن ذلك [illegible]
بها ان الضمير في الاول عائد الى المائة وهي المعرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها فكها
فكان في حكم الواهب المائة بخلاف وزيد في الثاني حيث يكون التقدير الضارب زيد
فيمتنع فان قيل هذا الاصل وهو المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع منتقض
في كثير من المواضع مثل لا رجل وزيد [illegible] ويا زيد وعبد الله حيث بين المعطوف عليه
واعراب المعطوف مخالفة ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمهما اعرابا
وبناء ومثل يا زيد والحارث حيث صح دخول يا على المعطوف عليه لتجرده عن اللام ولم
يصح دخولها على المعطوف لعدم تجرده عن اللام ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه
لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخول يا في المعرف باللام ومثل زيد منطلق وغلامه
حيث اشتمل المعطوف عليه الضمير وخلا عنه المعطوف عليه ونحو ذلك قيل المعطوف

في حكم

في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه الضمير وخلا عنه المعطوف ونحو ذلك
قيل المعطوف في حكم المعطوف [illegible] ولا يتعدى [illegible] الى غيره كما في لا رجل وزيد ويا زيد وعبد [illegible]
فان البناء في اسم لا التي لنفي الجنس لتضمنه الاستغراقية وذا يختص باسم لا المنكر فلا يتعدى
الى ما عطف عليه من المعرفة وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوك وذا يختص بالمنادى
المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف اذ الاضافة مانعة البناء وكذا التجرد
عن اللام في يا زيد والحارث فان التجرد عنها لرفع اجتماع الى التعريف وذا يختص بالمنادى
فلا يتعدى الى ما عطف عليه وكذا اشتمال الضمير في زيد منطلق وغلامه ونحو ذلك فان اشتمال الضمير
الخبر يختص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجوب السبب وعدمه بان يوجد سبب البناء
او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون المعطوف فلم يكن
المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه يجب
ان يمتنع رب شاة وسخلتها لامتناع دخول رب على المعارف قيل الاضافة فيه سخلتها
في حكم الانفصال لعدم قصد التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير على
سبيل الشذوذ مثل نعم رجلا وربه رجلا وفيه نظر لان نكارة الضمير شاذ [illegible]
بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح القياس على ربه رجلا ونعم رجلا **ومن**
ثمة اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع **لم يجز في ما زيد**
بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع اي رفع ذاهب على انه
خبر مقدم لعمرو وهو مبتدأ ويكون عطف جملة على جملة ولا يجوز النصب والجر بالعطف على
معمولي عامل اي بعطف ذاهب على بقائم وقائما وعطف عمرو على زيد لامتناع عمل ما في الخبر
المقدم وقال بعض المحققين انما لم يجز النصب والجر لانه لو نصب او جر عطفا على الخبر
المنصوب او المجرور لزم في المعطوف عدم ما وجب في المعطوف عليه وهو الضمير العائد

الى اسم ما لكونه خبرا مشتغلا عنه وفيه نظر لانه يحتمل ان يكون هذا بعض التركيب كما فيما نحن فيه زيد قام
وعمرو اكرمته على تقدير العطف على الصغرى وتمام التركيب ان يقال ولا ذهبا
عمرو وعنه او في داره فلا يلزم ما ذكرتم واجيب بان عدم جواز النصب والجر على تقدير
ان يكون هذا تمام التركيب واما على تقدير ان يكون بعضه فلا يلزم عدم جوازهما **وانما**
جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب سؤال وهو ان
يقال ان قوله يطير في هذا الكلام صلة الذي وفيه ضمير يعود الى ما عطف عليه وهو قوله فيغضب زيد
فاجاب بانه انما جاز هذا الكلام اى ما جاز هذا الكلام **الا لانها** اى لان الفاء في قوله
فيغضب **فاء السببية** لا العاطفة كذا قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة ايضا كقوله
اطعمته فاشبعته وسقيته فارويته فيكون يغضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف
عليه سببا للمعطوف فكيف يصح نفي كونها عاطفة وقيل انها فاء السببية ويكفي بها الارتباط
لانها توجب سببية الاول للثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تعد من الروابط
فكيف يكفي بها الرابطة بينهما والاولى ان يقال انها فاء السببية وهي وان كانت السببية
عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في احدهما عن ان يوجد في الاخرى
نظير الربط في الاولى الذي يطير فيغضب زيد الذباب والمعنى الذي اذا يطير يغضب
زيدا والذي يغضب زيد يطير انه الذباب فنظير الربط في الثانية يقال الذي يطير انه الذباب
ونظير الربط في الثانية يقال الذي يطير الذباب فيغضب زيد وفيه خبر الذي وكان الفعل يغضب
ضمير مستكن فيه اى فيغضب هو زيد ثم اعلم ان يغضب من باب سمع **واذا عطف**
على معمولي عاملين مختلفين لم يجز في صورة ما نحو زيد في الدار وعمرو الحجرة
لان الواو حرف ضعيف فلا يقوم مقام عاملين مختلفين فيعمل عملهما ولان الواو في
ان زيدا في الدار وعمرو الحجرة اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع بين في ومجروره
مجروره فاصل اجنبي اذ التقدير وفي عمرو في الحجرة واذا قال عاملين مختلفين احترازا

عما اذا عطف

عما اذا عطف على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
لعدم المانع المذكور فان قيل لا نعرف الاستعمال اذ او الاماني مهما جهة حسن لان الاستعمال
هما بدل على وجود العطف على معمولي عاملين مختلفين وغلبة وقوعه فكيف يترتب على
وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يجز العطف على معمولي عاملين مختلفين
قيل في استعمال اذا والمانع هما اعتبار لطيف وهو الاشارة الى ان العطف على معمولي
عاملين مختلفين يختار بحكم بعدم جوازه وان ادعى المخالف جوازه وغلبة وقوعه بناء على
الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف **خلافا للفراء**
اى فانه يجوزه مطلقا قياسا على العطف على معمولي عامل واحد **الا** ... ان يقع الكلام
يجز في صورة ما الا في صورة تقديم المجرور على المرفوع والمنصوب **كما في الدار زيد**
والحجرة عمرو فانه جائز وهو مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتاخرين وهو الذي
اختاره المص فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه في وعمرو عطف على زيد والعامل
فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف
في هذه الصورة لانه سمع من العرب في قول الشاعر شعر اكل امرء تحسبين امرء ونار توقد
بالليل نارا اى وكل نار عطف على امرء المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا عطف على امرء
المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما في امثالهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فان قوله
عطف على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيه ما فاقتصر
الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا في صورة
تقديم المجرور **خلافا لسيبويه** فانه منعه مطلقا واليه ذهب البصريون المتقدمون
وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه والتقدير وكل
نار توقد بالليل نارا ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء في بعض القراءة تريدون عرض
الدنيا والله يريد الاخرة بالجر اى عرض الاخرة ثم ادخاء المضاف اليه على اعرابه ولكن ان شاذا

لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع اي فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا
سابقا مضافا الى شيء آخر قليل ثم لما فرغ من العطف بالحرف شرع في بيان التاكيد
فقال التاكيد تابع يقرر اي يثبت امر المتبوع في النسبة اي نسبة الحكم الى المتبوع
نحو جاءني زيد نفسه فانك اذا قلت جاءني زيد قبل ذكر نفسه توهم نسبة الفعل الى
نفس زيد ويحتمل ان يكون النسبة الى غيره مجازا وهو متعلقه وهو غلامه او رسوله او كتابه
فاذا قلت نفسه قررت امر زيد في نسبة الفعل اليه او في الشمول اي شمول نسبة
الفعل الى المتبوع نحو جاءني القوم كلهم فانك قلت جاءني موجبة الشمول والاحاطة وقوله
في النسبة تعبير عن نسبة في اضافة الامر الى المتبوع اي يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او تقريرا
عن الذات المذكورة التامة بالاضافة وهو الامر واحترز بقوله تابع عن غير التوابع وبقوله
يقرر امر المتبوع عن سائر التوابع سوى الصفة المؤكدة فانها لا تقرر امر المتبوع وذلك في
عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المؤكدة ظاهر وكذا في البدل لان متبوعه
في حكم غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا او توهم ان الابدال للتقرير لا يصدق عليه البدل
لا تقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة المؤكدة فانها ايضا تقرر امر المتبوع
نحو نفخة واحدة والله واحد وامس الدابر فلا يخرج بهذا القيد وبقوله في النسبة او الشمول
عن الصفة المؤكدة لان تقريرها في المعنى الافرادي لا في النسبة او الشمول ثم الفرق
بين التاكيد وبين الصفة المؤكدة وفرق المصنف بينهما بان تقرير الصفة المؤكدة بالتضمن
وتقرير التاكيد بالمطابقة وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاء القوم كلهم اجمعون انما
يقرر امر المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان مفهومه يدل على الشمول والاجتماع وهذا
يدل على الاجتماع فقط فينبغي ان لا يكون تاكيدا على ان الصفة الكاشفة ايضا يقرر امر
المتبوع بالمطابقة فينبغي ان يكون تاكيدا فالفرق الصحيح ما ذكرنا اولا فان قيل فقد ذهب
الزجاج والمبرد الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو المختار نحو قوم جاءني القوم

اجمعون

اجمعون ان مجيئهم كان مجتمعا فقد افاد هذا ما لم يفده الكلام الاول لان الكلام الاول لا يفيد
الا الشمول فقط فكيف يكون تاكيدا عندهما بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاءني
القوم جميعا قلت كونه دالا على صفة الاجتماع لا ينافي كونه دالا على الشمول مقررا له وتقرير
الشمول بكلهم لا ينافي تقريره باجمعون وانما قلنا انه قد يقرر الشيء مرادا ويكرر مرارا وليس اسماء
يدل على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول اصلا فنقول تقرير امر المتبوع في نفس الشمول
او صفته واجمعون يقرر امره في صفة الشمول وهو الاجتماع فان قيل يخرج من هذا التعريف
ان ان زيدا قائم لعدم التقرير في النسبة او الشمول قيل هذا التعريف لنوع من التاكيد وهو
التاكيد الاصطلاحي اذ البحث في قسم الاسم فلا يضر في خروج التاكيد الحرفي وفيه نظر لان قوله
ويجري في الالفاظ كلها يشير الى ان هذا التعريف لجنس التاكيد سواء كان اسميا او فعليا
او حرفيا واجيب بان المراد تقرير امر المتبوع في نفس النسبة او وصفها وان المكررة تقرر صفة
نسبة الجملة وهي كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية والنسبة الانكارية هي التي
ينكرها السامع والطلبية هي التي يطلبها السامع لكونه مترددا فيها والابتدائية اي التي
لا ينكرها السامع ولا يطلبها بل هو خالي الذهن عنها ويمكن ان يحمل التعريف لنوع من
التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي يرجع الى جنس التاكيد
دون التاكيد المحدود فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ على دخول التاكيد الحرفي في
الحد فان قيل يصدق هذا الحد على نحو يا زيد زيد وقد ذكر صاحب المفصل انه بدل
قيل لكن ان ذكر زيد الثاني بحيث يقرر امر زيد الاول في النسبة فلا شك انه تاكيد ولكن
ذكر زيد الاول بحيث يكون توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصد دون غيره فذكره ثانيا
بهذا الطريق يكون بدلا ولا خير في كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود لاختلاف
الزمان فافهم فان قيل ما لصاحب المفصل جعل يا زيد زيد بدلا وجعل رأيت زيدا
زيدا تاكيدا قلت ان باب الاخبار يجوز فيه الاتساع والتجوز فيجوز فيه التاكيد لا في النداء

بانه لا تتابع فيه بخلاف باب النداء فانه لا يدخل تابع فيه لان المنادى لا ينادى شخصا
الا بعد ان يتصور من ذلك الشخص اعراضه عن النداء فلا تتابع في ندائه لئلا يفوت غرضه
ثم لما فرغ من التاكيد شرع في بيان تقسيمه فقال **وهو لفظي ومعنوي** فان
قيل لا يجوز ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الاول
والتاكيد هو اللفظ المكرر لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل بمعنيين بمعنى التابع المذكور
وبمعنى التكرير فيه او بلفظ التاكيد المذكور المعنى الاول وبضميره المعنى الثاني وهو من باب
صنعة الاستخدام فعلى هذا يكون معنى قوله والمعنوي بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بجزئيات
مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور ويحمل قوله تكرير اللفظ الاول شاملا لما به
تكرير اللفظ الاول ويحمل قوله بالفاظ محصورة على حقيقة اى التاكيد المعنوي كائن بالفاظ
محصورة **فاللفظي تكرير اللفظ الاول** اى فالتقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول
او فالتاكيد اللفظي ما به تكرير اللفظ الاول **نحو جاءني زيد زيد** فان قيل
ان اريد بالتاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول بعينه يخرج منه ضربت انت وضربت
انا وضربتك اياك وجامع ومانع وليث اسد اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه
مع ان كلا منها تاكيد لفظي وان اريد به تكرير اللفظ الاول حقيقة او حكما بالقاء الترادف
لا يخرج ذلك لكن يدخل الصنوان الكنون ابتعوف لترادفهما وهو تاكيد معنوي لا لفظي بل
المراد الاخير وترادف هذه الالفاظ ممنوع على ما سنبينه ولقائل ان يقول لما لا ترادف
بين ابصع وابتع كذلك لا ترادف بين اجمع وابتع خبيث وبنيث لان بنيث ماخوذ
بنيث الثرى لاستخراجه فيكون ابصع وابتع تاكيدا معنويا ويكون خبيث وبنيث تاكيدا لفظيا
مشكل اللهم الا ان يمنع كون بنيث تاكيدا او يحمل صفة اخرى لموصوف خبيث فليتامل
وقيل ان الضمير المتصل في ضربتك اياك بدل لا تاكيد بخلاف الضمير المنفصل في ضربتك
اياك بدل لا تاكيد بخلاف الضمير المنفصل في ضربت انت فانه تاكيد قالوا ان الضمير المتصل

مضمرا او مجرورا لا يؤكد الا بمنفصل مرفوع نحو ضربتك انت ومررت بك انت ولو قلت
ضربتك اياك ومررت بك اياك كان بدلا لا تاكيدا كذا في المفتاح قال صاحب المغني وهو
عجب لعدم الفرق بين الضميرين في المقامين والفرق بينهما ان المنصوب في باب البدل
اولى لان البدل في نية استيناف التعلق به كذا في المفرد في شرح المفتاح **ويجري**
التاكيد اللفظي **في الالفاظ كلها** اى في الاسماء والافعال والحروف والجمل
والمركبات التقييدية وغيرها نحو جاءني زيد زيد وضرب ضرب زيد وان ان زيدا
قائم وزيد قائم زيد قائم وهذا رجل ظريف وهذا غلام زيد غلام زيد وقد يزاد في
التاكيد اللفظي حرف عطف نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من
العذاب فان قوله فلا تحسبنهم تاكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك في نحو قرات الكتاب
سورة سورة وجاء ربك والملك صفا صفا وبينت له حسابه بابا بابا وجاء القوم ثلثة
ثلثة ليس من باب التاكيد ولا من شيء من التوابع وجه تاما غلطا وانما هو تكرير المعنى وان الثاني
غير الاول معنى والاعراب للاول والثاني في اعراب واحد لتنزلهما منزلة لفظ واحد اى قرات
الكتاب سورا وجاء ربك والملك صفين وبينت له حسابا مبوبا ومفصلا وجاء القوم
مثلثين وانما ظهر الاعراب في موضعين بجزء اخر الترجيح بديع **والمعنوي**
بالفاظ محصورة اى والتقرير المعنوي كائن ملتبس بجزئيات معدودة او على
حقيقة اى التاكيد المعنوي كائن بالفاظ معدودة وفي بعض النسخ وفي مخصوصة مكان
محصورة **وهي** اى تلك الالفاظ المحصورة **نفسه وعينه وكلاهما** اى كلا
معناه اثنان **وكله واجمع وابتع وابصع** بالصاد المهملة وقيل بالمعجمة
المعجمة كذا في الرضي ثم الثلثة الاخيرة مؤكدات لاجمع وقيل لا معنى مفردة نحو
دبن فان قوله بسن لا معنى له مفردا بل اذا ضم الى حسن لتزيين الكلام لفظا

وتغوية معنى وقيل الكنع من حول كنع اى نام والبضع الوقت اى سال واتنع من النسخ بفتحتين
وهو طول العنق مع شدة مغرزة والجامع بينهما الركادة والظهور فالاولان اى
النفس والعين يعمان اى يعمان مثال الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث اى
يؤكد بهما كل واحد منها ملتبسا باختلاف صيغتهما وضميرهما صيغتهما بحسب المؤكد
ضميرهما نحو قولك في المذكر الواحد جاء زيد نفسه وفي المؤنث الواحد جاءتني هند
المتصل الاول اى مثال النوع الاول من الانواع الخمسة وهو المرفوع المتصل ضربت
على صيغة الماضي المعروف وضربت على صيغة الماضي المجهول الى ضربن وضربن
على البناء المعروف وضربن مثال البناء المجهول يعني ضربت ضربنا ضربت ضربتما
ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وكذا المجهول
وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف فلذلك قدم في العدد واخر ضمير الغائب
لانه دون الكل فان قيل لا يدخل في هذا التعداد باء ضمير المخاطبة نحو تضربين وبعض
المستكنات في المضارع نحو اضرب ونضرب وتضرب ولو قيل مكان وضربت الى ضربن
واضرب الى يضربن لكان اولى لانه لا فرق بين الماضي المجهول والمعروف في الضمائر
بخلاف المضارع فان بعض ضمائره يفارق ضمائر الماضي قيل المصنف لعل اعتبر الفرق
بين الماضي المجهول والمعروف في الضمائر من حيث المعنى باعتبار ان ضمير المعروف
ضمير الفاعل وضمير المجهول ضمير ما لم يسم فاعله بخلاف تضربين والمستكن نحو اضرب
وتضرب لانهما من حيث انهما ضمير المخاطب والمتكلم عين ضميري المخاطب والمتكلم في الماضي
لان كل واحد منهما ضمير الفاعل وان كانا مختلفين بالنظر الى الصورة فلم يذكرهما على حدة
اذ العبرة للمعنى لا للصورة فان قيل كلمة الى ههنا لمد الحكم لا للاسقاط لعدم دخول ما بعدها
فيما قبلها او يقال ان ما بعد الى الاستدادية لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها الا
بدليل خارجي وههنا دخل ما بعدها في حكم ما قبلها بدليل خارجي او يقال معناه

الاول ضربت وضربت بالغا الى ضربن وضربن او واصلا الى ضربن وضربن فالى ههنا
صلة البلوغ والموصول لا الاستدادية ولا الاسقاطية فلا يلزم خروج ضربن وضربن عن الحكم
ولو قيل ان الى بمعنى حتى فيدخل ما بعدها فيما قبلها في الحكم لا يستقيم احديهما اما الاول
فلانها لو كانت بمعنى مع لا يدخل اللفظ على حكم ما بين ضربت وضربن وضربت وضربن
واما الثاني فلان حكم حتى ان يكون ما بعدها مما ينتهي به المذكور اوضعف وضربن وضربن
ليس مما ينتهي به ضربت وضربت اوضعف والثاني اى المرفوع المنفصل انا
الى هن يعني انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
كلمة الى ههنا اسقاطية ومعناه انا وما دونه فيدخل ما بعدها فيما قبلها والثالث
اى المنصوب المتصل ضمير ضربني وما دونه الى ضمير ضربهن اى ضربني ضربنا
ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
وانني اى وضمير انني وما دونه الى ضمير انهن اى انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن
انه انهما انهم انها انهما انهن الاول نظير المتصل بالفعل والثاني نظير المتصل بالحرف وانما
اورد نظيرين ليعلم ان الضمير المنصوب يتصل بالفعل والحرف والرابع
اى المنصوب المنفصل اياي وما دونه الى اياهن يعني اياي ايانا اياك
اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن والخامس
اى المجرور المتصل ضمير غلامي ولي وما دونهما الى ضمير غلامهن ولهن
اى غلامي غلامنا ولي لنا غلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن غلامه
غلامهما غلامهم غلامها غلامهما غلامهن ولك لكما لكم لك لكما لكن وله لهما لهم لها
لهما لهن الاول مثال المتصل بالحرف وانما اورد مثالين ليعلم ان الضمير المجرور
المتصل بالاسم والحرف ثم لما فرغ من بيان اقسام الضمير شرع في بيان محل
اتصال الضمير المتصل فقال فالمرفوع اى فالضمير المرفوع المتصل خاصة

يستتر في الماضي فقوله خاصة حال من فاعل يستتر فان قيل فاعله مذكر والخاصة مؤنث
والحال يجب ان يكون لصاحبها قيل التاء في خاصة للمبالغة لا للتانيث كالتاء في علامة
ويمكن ان يكون الخاصة مصدرا كالعافية فاعلة بمعنى الخصوص كالعافية بمعنى المعافاة منصوب
بفعل محذوف اي يخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة بين المبتدا او خبره
او حال مؤكدة وانما قال خاصة احترازا عن المنصوب والمجرور المتصلين لعدم الاستتار
فيهما وانما يستتر المرفوع لان علة الاستتار دلالة الفعل على ما هو كجزئه وهذا
انما يتحقق في المرفوع المتصل والجار والمجرور في قوله **للغائب والغائبة**
صفة الماضي اي الماضي الكائن للغائب والغائبة نحو زيد ضرب وهند ضربت
للمتكلم **مطلقا وفي الغائبة** عطف على قوله في الماضي الكائن **وفي المضارع**
ظرف او مفعول مطلق اي يستتر في المضارع المتكلم زمانا مطلقا او استتارا مطلقا
اي سواء كان المتكلم واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب والمخاطب
عطف على قوله للمتكلم اي في المضارع للمخاطب اذا كان مفردا مذكرا نحو يا زيد تضرب
والغائبة نحو هند تضرب **وفي الصفة** اي في اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل مطلقا ظرفا او مفعول مطلق اي يستتر في الصفة
زمانا مطلقا او استتارا مطلقا اي سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان
ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو في ضاربان وضاربون
حرفان زيدتا علامة للمثنى والجمع كالالف والواو في الزيدان والزيدون وليسا
بضميرين بدليل اختلافهما بالعامل نحو جاءني الضاربان او الضاربون ورايت
الضاربين او الضاربين ومررت بالضاربين او الضاربين **ولا يسوغ**
المنفصل لا يجوز الضمير المنفصل **الا لتعذر المتصل** مستثنى مفرغ

واللام

واللام بمعنى الوقت اي لا يسوغ المنفصل في جميع الاجل تعذر المتصل وذلك الاوقات
الا وقت تعذر المتصل او على حقيقتها اي لا يسوغ المنفصل لاجل شيء الا لاجل تعذر المتصل
وذلك لان وضع الضمائر للاختصار لان الاصل في الكلام الصريح والكناية خلاف الاصل
فالعدول عنه لا يكون الا للاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فلا يسوغ العدول عن
الاصل الا عند تعذره فلا يقال ضرب انت ولا ضربت اياك لعدم تعذر المتصل
وذلك بالتقدم اي تعذر المتصل كائن بسبب تقدم الضمير **على عامله**
نحو اياك ضربت لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال لا يكون الا ب
تأخر العامل اذ المتصل كالجزء منه **او بالفصل** بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل
الا به او لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر الانفصال نحو ما ضربك الا انا وانما تعذر المتصل بالفصل
اذ الفصل في الاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل الا به **او بالحذف**
اي بحذف عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به نحو اياك والشر **او بكون**
العامل معنويا او بكونه عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد **او يكون عامله حرفا**
والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لفوات ما يتصل به الضمير المرفوع لا يتصل الا
بالفعل وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز اتصاله بالحرف
نحو انني وانك وبي ولك ثم قوله والضمير مبتدا وقوله مرفوع خبره والجملة حال لا عطف على
الخبر لان الجملة في مثل هذا الموضع اجريت مجرى الظرف كما في قولك لقيتك والجيش
قادم اي وقت قدوم الجيش **او بكونه** اي بكون الضمير **مسندا اليه** اي الى ذلك
الضمير **صفة** اي اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة **جرت**
تلك الصفة **على غير من هي له** اي على غير الذي تلك الصفة كائنة له
نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتدا وزيد مبتدا ثان وضاربته خبر مبتدا
الثاني وهي فاعل ضاربته فهي ضمير اسندت اليه ضاربته وهي صفة جرت

على غير من هي له فانه جارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب
بها فابرز الضمير واما وجب ابراز الضمير حينئذ لحصول اللبس في بعض الصور نحو زيد عمرو ضاربه
هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والمضروب عمرو او على العكس فابرز الضمير واما وجب
ابراز الضمير حينئذ لحصول اللبس في بعض الصور نحو زيد عمرو ضاربه هو حيث لا يعلم ان
الفاعل زيد والمضروب عمرو او على العكس فابرز الضمير ليدل الانفصال الذي هو
خلاف الاصل على عوده الى البعيد الذي هو خلاف الاصل ولما حصل اللبس في
هذه الصورة التزموا ابرازه في الصورة لا لبس فيها كما في هند زيد ضاربته هي فانه
يعلم ان الضاربة هند والمضروب زيد وهذا عند البصريين واما عند الكوفيين فلا يلتزمون
ابرازه في صورة عدم اللبس قياسا على الفعل فان قيل ما الفرق بين الصفة التي جرت
على غير من هي له وبين الفعل الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير في الصفة
مطلقا عند البصريين وحمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس وفي الفعل اقتصر ابرازه
على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف هند زيد تضربه حيث لا تبرز بها
لعدم اللبس ولم يحمل فيه صورة على صورة اللبس عدم حاد كما في الباب قيل انما حمل
صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الصفات دون الافعال تحصيلا للفرق بينهما
وبين الافعال في تحمل الضمائر ولم يعكس لان الفعل اولى بالتخفيف وذلك باستتار الضمير
فيه ثم الحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة الجارية على غير من هي له وبين الصفة الجارية
على غير ما هي له لكنه ذكر الاول وهي من المختلف المختص بالعقلاء ثم لما فرغ من بيان
مواضع تعذر الاتصال شرع في بيان اشتباه على الترتيب فقال مثل اياك
ضربت مثال التقدم على عامله واضربك الا انا مثال الفصل لغرض واياك
والشر مثال حذف العامل اذ اصله اتق نفسك والشر اي اتق نفسك
ان تتعرض للشر واتق الشر ان يهلك على ما سبق بيانه في التحذير وانا زيد

مثال

رب يسر وتمم بالخير

مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع وهند
زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي
له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث
قام الضرب بها وانما اختار بالتمثيل صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس
بخلاف ما لو عكس ثم الضمير البارز في امثال هذا ليس للتاكيد والا لكان داخلا في
صورة الفصل لغرض وقيل هو تاكيد الضمير المستكن في ضاربته لكنه تاكيد لازم
لا فاعل مثل الزيدون العمرون الضاربون نحن حيث جمع الضاربون ولو كان
نحن فاعلا لضعف جمعه لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع
وحينئذ ضعف قام رجل قاعدون غلمانه على ما عرف من قبل وروي عن الز
الزيدون العمرون ضاربهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا يكون الضمير البارز فاعلا
لا تاكيدا واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
الواو للحال اي والحال انه ليس احد الضميرين ضميرا مرفوعا فان كان احدهما
احد الضميرين اعرف من الآخر وقدمته اي قدمت الاعرف فلك
الخيار في الثاني اي في اتصال الضمير الثاني المؤخر وانفصاله نحو
الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه وضربيك وضربي
اياك اجتمع في المثالين ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما في اعطيتكه وجر
الاول ونصب الثاني في ضربيك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتكه
وياء المتكلم في ضربيك وقدم الاعرف فيهما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال
وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما
منصوبا والآخر مجرورا واما ما قيل فيما سبق انه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل فهنا
لا يجوز الا اذا تعذر الاتصال اصلا او احد المقتضيين ههنا قائم لا محالة فان تعذر وجب

ان يتعين الانفصال وان لم يتعذر وجب ان يتعين الاتصال فما وجه الخيار قلت
تعارض فيه جهة التعذر وعدمه اما جهة التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا
بين الضمير وعامله وقد عرفت ان الفصل ينافي الاتصال واما جهة عدم التعذر فباعتبار
عدم الفصل حكما لما ان تلك الفضلة مضمر متصل والفصل بما هو متصل غير معتد به فكذا
هذا الفصل كلا فصل فلما تعارض فيه جهتان جاز الوجهان توفيقا بين الجهتين وانما قال
وليس احدهما مرفوعا احترازا عما اذا كان احد الضميرين مرفوعا نحو اكرمتك فانه
وجب الاتصال اذ الضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتخلل الاجنبي اصلا لا لفظا
ولا حكما فيجب الاتصال وانما قال فان كان احدهما اعرف احترازا عما
اذا استويا نحو اعطاه اياه واعطيته اياه حيث يجب الانفصال في الاخير
للتحرز عن تقدم احد المثلين على الاخر من غير مرجح ولكون الاول راجحا على
الثاني بالاتصال ولا يستنكف الثاني عن اللحوق بمثله من كل وجه وفيه نظر
لان المفعول الاول في باب اعطيت راجح على الثاني معنى لان في الاول
معنى الفاعلية وفي الثاني معنى المفعولية فهو يستحق التقديم نظرا الى الترجيح
المعنوي فلا يلزم تقدم احد المثلين على الاخر من غير مرجح ولا يستنكف
الثاني عن اللحوق بمثله من كل وجه ولا يحتاج الى ترجيحه بالاتصال وانما قال وقدمته
احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك حيث يلزم انفصاله
لانه لو قيل اعطيتهوك لزم تاخير الاعرف عن غيره وهو خلاف الاصل فوجب انفصاله
ليكون المتكلم معذورا في تاخير الاعرف باعتبار الصورة ولا يلحقه طعن في اول الوهلة
بايراده على وجه خلاف الاصل وحكى سيبويه فيه تجويز الاتصال نحو اعطيتهوك لان
الثاني وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية فهو يستحق التقديم نظرا الى
الترجيح المعنوي باعتبار المقام المغني عن الترجيح اللفظي باعتبار المقام اللفظي والا



فهو منفصل اي وان لم يكن احدهما اعرف او لا يكون الاعرف مقدما
فالثاني منفصل لا غير كما بينا نحو اعطيته اياك اجتمع فيه ضميران وليس شيء
منهما مرفوعا واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب لكنه لم يكن مقدما و اعطيته اياه
اجتمع فيه ضميران متساويان وليس شيء منهما مرفوعا والمختار في خبر باب كان
الانفصال يعني اذا وقع خبر كان ضميرا جاز اتصاله نحو كنته لانه بعد دخول العامل
عليه اشبه المفعول والمفعول اذا كان ضميرا وجب اتصاله نحو ضربته وجاز انفصاله
نحو كنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا وخبر المبتدا اذا كان ضميرا وجب انفصاله
لان عامله معنوي لكن الحقيقة راجحة على الشبه فيختار الثاني والاكثر انه اذا كني
عن الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية وعسى ان يوقع بعد لولا ضمير مرفوع منفصل وبعد
عسى ضمير مرفوع متصل فيقال لولا انت الى اخرها اي لولا انت لولا انتما
لولا انتم لولا هو لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن وعسيت
بفتح التاء الى اخره اي عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن عسا
عسيا عسوا عست عستا عسين عسيت عسينا وذلك لان ما بعد لولا مبتدا
وما بعد عسى فاعل والمبتدا اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوي
والفاعل اذا كان ضميرا وجب اتصاله لانه كالجزء من الفعل ولقائل ان يقول
لو قال لولا انا وعسيت بضم التاء اي آخرهما لكان اولى لان المتكلم مقدم على المخاطب
والغائب فيه خلل بادونه في قوله الى آخره بحذف ذكر المخاطب حيث لا يدخل
المتكلم في قوله الى آخره لانه في اول المخاطب لا في آخره فيكون العبارة قاصرة عن ذكر
المتكلم الا ان يقال انه اختار ضمير المخاطب لانه متوسط وخير الامور اوساطها وجاء
بعد لولا وعسى ضمير متصل فيقال لولاك وعساك الى اخرهما اي
لولاك لولاكما لولاكم لولاك لولاكما لولاكن لولاه لولاهما لولاهم لولاها لولاهما

لولاهن لولاي لولانا وعساكا عساهما عساك عساكما عساكم عساك عساكن
عساكن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عساي عسانا لكنهم اختلفوا
في هذا الضمير اي في الضمير المتصل بلولا وعسى اي اخرهما فذهب سيبويه الى ان الضمير
في الاول مجرور بجعل لولا جارة في الضمير خاصة على ان لولا مع الضمير مثلها في
مع المظهر كما ان لدن مع الغدوة مثل ليس لم مع غيرها وفي الثاني منصوب
تشبيها بعسى بلعل من حيث ان عسى فيها معنى الترجي كما في لعل ويلزم سيبويه ان
الجار اذا لم يكن زائدا لابد له من متعلق ولا متعلق في لولا ظاهرا او يمكن ان يقال
ان متعلق لولا جوابه فيكون المعنى في نحو لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك وذهب
الاخفش الى ان الضمير في الاول مرفوع على انه مبتدا وفي الثاني مرفوع على انه فاعل
كالضمير في المنفصل بعدهما باستعارة الضمير المجرور للضمير المرفوع في الاول كما في مررت
بك انت واستعارة الضمير المنصوب للضمير المرفوع في الثاني كعكسه في مررت بك انت
لما ان الكاف ليس من المضمرات المرفوعة بل هو اما من المضمرات المنصوبة او المجرورة
فاحتيج الى الاستعارة ويلزم الاخفش تغير اثنى عشر ضميرا في كليهما ويمكن ان يقال ان
التغير مستعمل وان كان كثيرا وهو مما لم يستعمل وان قل **ونون الوقاية مع**
الياء اي مع اتصال ياء الضمير المتكلم **لازمة في الماضي** مطلق نحو ضربني وضربوني
وفي المضارع اذا كان عريا اي خاليا **عن نون الاعراب**
نحو يضربني ويكرمني واضافة النون الى الاعراب بمعنى من كما تم فضة لان بين النون
والاعراب عموما وخصوصا من وجه وانما لزمت النون فيهما لانه اذا اتصل ياء الضمير
وجب كسر ما قبلها للمجانسة فلزمت النون لصون الفعل عن الكسرة التي هي
اخ الجر المختص بالاسم وانما سميت هذه النون بنون الوقاية الى الصيانة لانها
تقي اي تحفظ الفعل عن اخ الجر وتسمى نون العماد ايضا لاعتماد بقاء حركة اخر الفعل

وسكونه

وسكونه عليها فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ الجر المختص
بالاسم ينبغي ان يصان الحرف ايضا عن اخ الجر المختص بالاسم لان خاصة
الشيء لا توجد في غيره قلنا كسرة نون الوقاية ليست باخ الجر لعدم كونها
في الاخر لكونها على حرف واحد والاخر انما يكون لما له اول وثان فان قيل في دعني ورني
لا يلزم الكسرة عند اتصال ياء الضمير اذ يمكن ان يقال دعاني ورماني فلم زيدت
النون فيها قيل لزوم الكسرة قد يكون لفظا كما في ضربني وقد يكون تقديرا كما في دعاني
ورماني او يقال لما لزمت الكسرة في ضربني حمل عليه دعاني ورماني طردا للباب فان قيل
الكسرة في القول نحو تضربين ولم يكن الذين كفروا وقل الحق قيل المراد بالكسرة الكسرة التي
في الاخر لزوما بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط وبخلاف كسرة لم يكن الذين وقل الحق
لوجودها بانضمام كلمة مستقلة منفصلة فيكون عارضا محضا ولهذا لا يعود المحذوف فيهما
بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولك وضربني فان قيل كيف يستوي بين قولك
وضربني مع ان ضمير قولك فاعل وضمير ضربني مفعول والفاعل بمنزلة الجزء للفعل والمفعول
منفصلة واتصال ضميره دون اتصال ضمير الفاعل قيل سلمنا ان ضربني دون قولك لكنه
لم يكن الذين وقل الحق لان الحركة فيه حاصلة باتصال كلمة متصلة كما في قولك فلا يكون
عارضا محضا بخلاف الحركة في المثالين المذكورين حيث حصلت الحركة فيهما بانضمام
كلمة منفصلة فيكون عارضا محضا كما عرف وانما تركت النون في قولهم عساي حملا لعسى على لعل
والاكثر عساني مع النون وانما تركت النون في قول الشاعر عهدي بقومي كعهد الظبي
اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على ... واجاز الكوفيون ترك النون في فعل التعجب فقالوا
ما احسني وما اجملني بترك النون **وانت مع النون فيه ولدن وان**
واخواتها مخير فانت مبتدا ومخير خبره وهذا الخطاب لمخاطب غير
معين واللام في النون للعهد وفيه صفة النون اي انت مع نون الاعراب

الكائنة في المضارع ومع لدن وان وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي في ان وكان ولكن والتخيير
بين اتيان النون وتركها تقول اضربانني واضربونني ولدني بالتشديد وانني واني وكانني وكاني
ولكنني ويضربانني ويضربونني ولدني بالتخفيف واني واني وكاني ولكني وانما استثناء
ليت ولعل من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء الجانبين
ولا يستوي الجانبان فيهما بل الاتيان في ليت والترك في لعل مختار كما قال الشيخ
من بعد ويختار في ليت وعكسها في لعل فهذا الكلام ويطلب خروجها عن التخيير لعدم استواء
الجانبين فيهما اللهم ان يقال التخيير لا يوجب استواء الجانبين بل جوازهما ورجحان
احدهما لا ينافي التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صورة اختيار الاتيان في ليت
واختيار الترك في لعل قسما من صور التخيير فلا يبطل كلام الشيخ بعده على خروج ليت
ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى الاستثناء بهما وانما خير فيها بين الاتيان والترك
لان الاتيان فللمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون الذي هو الاصل
في البناء فيها واما الترك ففي غير لدن للتحرز عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها
واما في المضارع مع نون الاعراب فعند لحوق النون الثقيلة وفي لدن فلكونه اسما
مستغنيا عن هذه النون فان قيل اجتماع النونات في ان وان وكان مسلم
وفي ليت ولعل غير مسلم قيل اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما كما في
لعل لان اللام تشبه النون لقربهما في المخرج ولكونه محمولا على انها واخواتها وهي
لعن ونحو لان وكما في ليت لكونه محمولا على اخواتها لكنها لما لم يكن في ذاتها مانع
وهو اجتماع النونات وتحقق الداعي الى اتيانها وهو قصد المحافظة على حركتها
البنائية والحمل على الاخوات خلاف الاصل اختير فيه الاتيان ولما ازداد المانع
في لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل اجتماع اللامات اذ ليس بين اللام
الاولى والاخرى الا حرف واحد وهو العين اختير فيه الترك **ويختار** لحوق

نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان استعمالا فيقال ليتني اذ لا يلزم فيه اجتماع النونات
ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يحذف النون في ليت الا لضرورة الشعر كقول زيد
الخيل كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي وفي من وعن وقد وقط وكما
بمعنى حسب فيقال مني وعني بالتشديد وقدني وقطني بمعنى حسبي اي كفاني والاتيان
في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء وعلى
الحركة اللازمة حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست باصلة في البناء والترك فيها
على لحوق الساكن بالظاهر نحو من ابنك وعن الرجل **وعكسها** اي عكس ليت **لعل** اي يختار
فيها تركها فيقال لعلي لثقل تكرار اللامات وكثرة الحروف وحكم بجل بباء وجيم ونحو
ولام ساكنة وهو بمعنى حسب حكم لعل فيقال بجلي بمعنى كفاني لكراهية لام ساكنة بين
النون **ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل**
اللفظية عليها نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعها نحو ما ولا المشبهات
بليس **وبعدها** اي بعد دخول العوامل اللفظية **صيغة مرفوع منفصل**
نحو زيد هو القائم وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمت زيدا هو القائم
وما زيد هو الكريم وانما قال صيغة مرفوع منفصل ولم يقل ضمير مرفوع منفصل لمكان الاختلاف
في كونه ضميرا على مذهبين ولا يمكن الاختلاف في كونه صيغة مرفوع فان قيل يلزم في المبتدأ
والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز لانهما قبل دخول العوامل عليهما مبتدأ وخبر حقيقة وبعد
دخولها مجازا من باب تسمية الشيء باعتبار ما كان قيل الجمع بينهما جائز عند البعض باختلاف
الجهة بانه ان عدم جواز الجمع بينهما للشافعي ولا ثاني عند اختلاف الجهة اي عند اختلاف
القرائن كما قال لا تنكح ما نكح ابوك عقدا ووطيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة
قوله وطيا والمجاز بقرينة قوله عقدا ومنه قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء
عند من جوز الجمع حيث اريد بالاخوة الاخوة والاخوات بقرينة قوله رجالا ونساء

فكذلك اريد بقوله المبتداء والخبر ما كان كذلك في الاصل او في الحال لقرينة قوله وبعدها
او يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتداء المسند اليه المقدم
وبالخبر المسند به المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتداء الجزء الاول من الجملة الاسمية وبالخبر
الجزء الثاني منها او نحو ذلك مما يصلح او يقال ان الاشكال انما يتوجه اذا كان
الظرف اعني قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتداء والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله
يتوسط فلا يتوجه الاشكال اصلا كما ان الظرف في قولك رايت بهذا الثياب
في شبابه ورخائه متعلق بقوله رايت وليس لصفة الثياب فعلى هذا يكون قوله
المبتداء والخبر على الحقيقة فافهم وانما عينت صيغة المرفوع المنفصل لانها ادل على
الخبرية لان مرفوعية كثيرة في كلامهم وانما عينت صيغة المرفوع المنفصل لان فيه
اما حرف موضوع على صورة الانفصال او اسم مبتداء والمبتداء اذا كان خبره كان
حقه الانفصال قوله مطابق للمبتداء صفة اخرى اي يطابق له في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة نحو زيد هو القائم
والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون وهند هي القائمة وان ترني انا
اقل منك وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وانما كان مطابق للمبتداء لكونه
هو الغفور الرحيم عبارة عنه قوله يسمى فصلا الجملة صفة اخرى اي يسمى تلك الصيغة
فصلا وانما يتوسط هذه الصيغة بين المبتداء والخبر ليفصل تلك الصيغة بين كونه
نعتا وخبرا ويفيد نوعا من التاكيد هذا علة التوسط لا علة التسمية لان هذا
الوجه لا يحصل بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور في المتن ثم قال الخليل وسيبويه وانما
يسمى فصلا لانه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس في خبر الاول
ولبس عن صفاته وسماته وقال المتاخرون انما سمي فصلا لانه يفصل اي يفرق بين
الخبر والنعت وقال كلا الوجهين واحد وانما الفرق في العبارة فهذه التسمية عند

البصريين والكوفيون يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت والضمير
في قوله كونه عائدا اي الخبر دون المبتداء وان كان المذكور سابقا المبتداء والخبر لتعينه
بالقرينة اذ هو المتعين لصلاح النعت دون المبتداء ويمكن ان يقال الضمير عائد
اي ما بعده بمعونة المقام اي بين كون ما بعده وانتصاب نعتا على انه حال او خبر لكون
كان قيل الاحتياج الى الفصل انما يكون اذا اتحد اعراب المبتداء والخبر وكان المبتداء ظاهرا
لحصول اللبس نحو زيد هو القائم اما اذا اختلف اعرابهما نحو ان زيدا هو القائم وكان
زيد هو القائم او كان المبتداء ضميرا نحو كنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم
فلا احتياج اليه لعدم اللبس قيل لما حصل اللبس في بعض الصور حمل صورة عدم اللبس
عليه طردا للباب قوله وشرطه اي شرط هذا التوسط او شرط الفصل اي شرط المذكور من الصيغة
ان يكون الخبر اي خبر المبتداء معرفة او بمقابله مثل افعل من كذا
بالمعرفة
وانما شرط ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه اذا كان الخبر معرفة
اذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعت فلا يحتاج الى الفصل وافعل من كذا ملحق
بالمعرفة لامتناع دخول اللام فيه لقيام من فيه مقام اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال
زيد الافضل من عمرو واجاز ابو عثمان المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم المعرفة
في امتناع دخول اللام فيه كقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور واجيب لا يتعين في الاية كونه فصلا
لاحتمال ان يكون مبتداء ما بعده خبره او تاكيدا لما قبله كما في قوله تعالى وانه هو اضحك وابكى
وانه هو امات واحيى مثل كان زيد هو افضل من عمرو هذا
مثال كون الخبر افعل من كذا وانما ذكر مثال كون الخبر افعل من كذا بعد دخول العامل
العامل
دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر قبل العوامل مع انهما اصلان لان الفصل
انما يحتاج اليه فيهما لوقوع اللبس بخلاف كون الخبر افعل من كذا وكون الخبر بعد العوامل
فانهما فرعان لعدم الاحتياج فيهما الى الفصل لعدم اللبس فيهما غالبا فاختار بالمثال للفرعين

ليستدل به على الاصليين بخلاف ما لو عكس ولان كون الجزء معرفة وكون الجزء قبل العوامل
مستغنيان عن المثال لكثرتهما بخلاف الفرعيين فانهما يحتاجان الى المثال لقلتهما ولا
موضع له اي لا محل لضمير الفصل من الاعراب عند الخليل لانه حرف
على صيغة الضمير وضع للفصل ويتغير بتغير المبتدأ فيكون بمنزلة كاف الخطاب في ذلك وذلكما
وذلكم وتاء الخطاب في انت انتما انتم فكما ان هذه الحروف لا محل لها من الاعراب فكذا
هنا وعند بعضهم اسم ملغى ليس بمعمول ولا عامل واستبعد الخليل الغاء الاسم وقوله
عند الخليل متعلق بقوله له لكونه ظرفا مستقرا اي لا موضع كائن له عند الخليل او متعلق
بالنفي اي انتفى الموضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله اي يجعل ضمير
الفصل مبتدأ وما بعده خبره يجوز ان يكون قوله خبره بالرفع فيكون قوله ما بعده
مبتدأ وقوله خبره خبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون ما بعده عطفا على
اول مفعولي يجعل وخبره عطف على ثاني مفعولي يجعل اي بعض العرب يجعل هذا الضمير
مبتدأ ويجعل ما بعده خبره فلا ينتصب في كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق
وبعضهم يجعل هذا الضمير تاكيدا لما قبله ورد بانه يجوز دخول لام الابتداء على هذا الضمير ولو كان
تاكيدا لما جاز ذلك فدخول اللام يمنع كونه تاكيدا وبعضهم يجعله تابعا لما بعده في الاعراب
ورد بان كون الشيء تابعا لما بعده ليس بمعهود في كلامهم على انه ينتقض بقوله كنت انت الرقيب
منصوب فان الرقيب منصوب وانت ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعده
لوجب اتفاقه باختلاف المتبوع فوجب ان يقال كنت اياه الرقيب وكذا ينتقض
بنحو كان زيد هو القائم وعلمت زيدا هو المنطلق فانه لو كان تابعا لما بعده لوجب ان يقال
اياه القائم واياه المنطلق اذ المتبوع منصوب فيجب ان يكون التابع ضميرا منصوبا وهذا النقض
متوجه على من جعله تاكيدا لما قبله ايضا لانه لو كان تاكيدا لما قبله لوجب ان يقال كان
زيدا اياه القائم وعلمت زيدا اياه المنطلق لان التاكيد ابدا يتبع المؤكد والخصم لا يقول

هذا من باب

هذا من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما في ضربتك انت وانما خصت
الاستعارة لما مر ان الضمير المرفوع اول على الضميرية لانه مرفوعية كثيرة في كلامهم ثم لما
ثم لما فرغ عن بيان ضمير الفصل شرع في بيان ضمير الشأن والقصة فقال ويتقدم
قبل الجملة ضمير غائب مرفوع على انه صفة ضمير يسمى ضمير الشأن والقصة
الجملة صفة اخرى لقوله ضمير اي يسمى ذلك الضمير ضمير الشأن ان كان مذكرا كقوله
تعالى قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثا كقوله تعالى اولم تكن لهم آية ان يعلمه
علماء بني اسرائيل اي اولم تكن القصة وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم وللاجلال لان
ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب في النفس تعظيما واجلالا ويكون وتيقظا بوقوع
الكلام من السامع عند غفلة وانما يسمى هذا الضمير ضمير الشأن والقصة لانه عائد الى
ما هو المعهود في الذهن من شأن او قصة وقيل انما سمي ضمير الشأن لان هذا الضمير
لا يجوز دخوله الا في كلام له شأن عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد
امرا عظيما له وقع في قلوب الناس ويختار تانيث هذا الضمير راجعا الى القصة اذا كان
في الجملة المفسرة مؤنث غير فضلة لقصد المناسبة لا لقصد انه راجع الى ذلك المؤنث كقوله
تعالى فانها لا تعمى الابصار فان قيل قوله قبل حشو لا فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم
الجملة ضمير غائب قيل يمكن ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان معنى التقدم الوقوع مقدما
وان يراد بها مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده
ليلا حيث اريد بالاسراء مجرد الاذهاب لا الاذهاب بالليل بدلالة قوله ليلا اي وقع
قبل الجملة ضمير غائب ويمكن ان يقال القبلية وان استفيد بقوله تقدم لكنه صرح بها لتاكيد
التقدم لان تقدم الضمير مع معاد غير ظاهر فالحري ان يؤكد وقوله يفسر صفة بعد صفة
لقوله ضمير غائب اي يفسر ذلك الضمير لابهامه بالجملة بعده والظرف صفة الجملة
اي بالجملة الكائنة او الواقعة بعده اي بعد ذلك الضمير وانما وجب تفسير هذا الضمير

بالجملة لانه عايد الى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة والفراد يجوز تفسيره بالمفرد
المؤول بالجملة نحو كان قايما زيد فان زيد قايم وانما قال بالجملة دون بها مع ان الموضع
موضع الضمير لتقدم المعاد لزيادة التمكن في الذهن لان عود ضمير الشان الى الجملة خلاف
ما عليه شان كثير الضماير فكان مظنة التأكيد واما ذكر قوله يتبع مع انه مستدرك بقوله
ويتقدم قبل الجملة فلمكان التأكيد ايضا **ويكون منفصلا ومتصلا مستترا**
وبارزا قوله منفصلا ومتصلا تقسيم ضمير الشان والقصة وقوله مستترا او بارزا
تقسيم المتصل اي يكون ذلك الضمير ~~منفصلا او متصلا~~ مستترا اذا كان الضمير المتصل او بارزا
على حسب العوامل اي انفصاله واتصاله مستترا كان او بارزا على حسب العوامل
فان كان عامله معنويا بان كان الضمير مبتدا كان منفصلا لفوات ما يتصل به **نحو هو**
زيد قايم وان كان عامله لفظيا فان كان صالحا لاستتار الضمير كان مستترا وان لم يكن
صالحا لاستتار الضمير بان يكون الضمير منصوبا وعامله فعل او حرف كان الضمير بارزا
نحو ظننته زيد قايم وانه زيد منطلق فقول الشيخ **مثل هو زيد قايم** مثال المنفصل
وكان زيد قايم مثال المتصل المستتر **وانه زيد منطلق** مثال المتصل البارز
وحذفه اي حذف ضمير الشان حال كونه **منصوبا ضعيف** لعدم الدليل
عليه بعد حذفه لان الخبر كلام مستقل ليس فيه رابط والجواز لكونه على صورة الفضلات
ولقايل ان يقول قد يقوم الدليل عليه بعد حذفه كرفع زيد في ان زيد قايم وانما
قال منصوبا لان حذفه مرفوعا لا يجوز اصلا لانه ان كان فاعلا فظاهر وان كان
مبتدا فلعدم الدليل عليه بعد حذفه على انه مع كونه ركنا **الا مع ان** استثنى
مفرغ اي ضعيف مع كل عامل الا مع ان المفتوحة **اذا خففت** ظرف
لضعيف المقارنة او لعين الاستثناء اي الا مقرونا بان وقت تخفيفها او استثنى
وقت تخفيفها فانه اي فان حذفه **لازم** اما القول بوجود هذا الضمير

فلان

فلان ان المكسورة والمفتوحة كل واحد منهما يميلان لمشابهتهما الفعل على ما عرف لكن
المفتوحة اقوى شبها من المكسورة به لان صيغتها مثل صيغته مفتوح مشدد فعلى تقدير وجود
هذا الضمير لم تكن ان المفتوحة عاملة اعتبارا لقوة شبهها بالفعل واما امتناع التلفظ
بهذا الضمير فليكون ان ملغاة صورة عملا بتخفيفها وتغير صورتها مثاله قوله تعالى واخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين **اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه** كلمة
ما جنس وقوله وضع لمشار اليه فصل خرج به غير اسم الاشارة فان قيل ان اراد
بقوله لمشار اليه الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يعرف به في المعرفة والجهالة
او المشارة في الحدود واصطلاحية وان اريد الاشارة اللغوية لا يستقيم التعريف حيث
يدخل فيه ضمير الغايب والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظي وهو تعريف لفظ
بلفظ اجلى منه او نقول الاشارة في الحدود لغوية في الاصل صارت اي تجرد الحدود والحدود
اسماء الاشارة او نقول المراد الثاني ويخرج ضمير الغايب ونحوه باعتبار الحيثية فان
ضمير الغايب وان وضع للاشارة الى شيء بالمعنى اللغوي لكنه لم يقصد فيه ذلك بل يقصد كونه
كناية عن غايب متقدم الذكر او نقول المراد به الاشارة الحسية وهو الاشارة بالجوارح
اي ما وضع لمشار اليه اشارة حسية فلا يرد ضمير الغايب ونحوه فانه يشير الى معاد
اشارة ذهنية ويرد عليه ذلكم الله فان الله منزه عن الاشارة الحسية واجيب بانه
محمول على التجوز وهي ذا للمذكر ولقايل ان يقول لا يستقيم جعل قوله ذا خبر القول وهي
اذ لم يعطف على ذا غيره من ساير اسماء الاشارة فلا يصح حمل ذا على الضمير العايد الى
اسماء الاشارة ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على تاويل وتسامح وذلك بوجوه
احدها ان قوله وهي مبتدا محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة بعده مبينة والثاني
ان قوله هي مبتدا وقوله هي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدا محذوف اي وهو
للمذكر وللمثناه كذا والثالث ان قوله هي مبتدا وقوله ذا مبتدا ثان محذوف

فيكون المجموع بضرب اسماء الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة خمسة
وعشرين لفظا والقياس يقتضي ان يكون حروف الخطاب ستة واشترك لفظ
الاثنين فبقي خمسة ثم لفظ الحرف يذكر ويؤنث وههنا اعتبر التذكير ولذا انث العدد
لما عرفت ان تانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس تانيثه جميع الاشياء وهي
اي تلك الخمسة اسقاطية ومعناه ذاك واما سواه والعشرون ذاك الى ذاكن
كلمة الى ههنا اسقاطية ومعناه ذاك وما سواه الى ذاكن فلا يخرج ما بعدها عن حكم ما قبلها
وذانك وما سواه الى ذانكن بتخفيف النون وتشديدها قال الله تعالى فذانك برهانان
من ربك ووجه التشديد سنذكره بعد اسطر ان شاء الله تعالى وكذلك البواقي
اي تاك الى تاكن وكذلك سائر لغاتها وتانك الى تانكن واولئك الى اولئكن و
يقال ذا للقريب اي للمشار اليه القريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط اي للمشار اليه المتوسط اي الذي بين القريب والبعيد وانما يقال هكذا
للمناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف وانما اخر ذكر
المتوسط عن الطرفين والظاهر ان يذكر في الوسط لتوقف معرفته على معرفة الطرفين
وانما احال المصنف الفرق الى غيره حيث قال ويقال ذا للقريب ولم يقل والقريب
لانه لما راى كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذلك مكان اخويه وبالعكس لم يتحمل نسبته
واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وذانك وتانك مشددتين واولئك
مثل ذلك خبر لقوله وتلك وما عطف عليه اي لفظ تلك وما عطف عليه مثل لفظ ذلك
في افادة البعد وقال الاندلسي لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قربا وبعدا
وقيل ان ذلك مذهب المبرد ووجه التشديد ان احدى النونين منهما نون التثنية والاخرى
بدل من اللام المحذوفة في الواحد عند المبرد وعوض عن الالف المحذوفة في الواحد عند غيره
لان الالف فيهما الف التثنية لا الف الواحد وانتصاب قوله مشددتين على انه

خبر كان

خبر كان المحذوف اي ان كانتا مشددتين وفيه نظر لان حذف كان بدون حرف الشرط
سماعي وقيل على انه حال منه ذانك وتانك المحكوم عليهما بمماثلة ذلك فيكونان
فاعلين معنى وفيه ايضا نظر لان معنى المماثلة في مثل ذلك عامل معنوي والحال
لا يتقدم على العامل المعنوي واما ثم بفتح الثاء وتشديد الميم وهنا بضم الهاء وتخفيف
النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا
فللمكان اي فللاشارة الى المكان خاصة اي اخصه خاصة اي خصوصا
والجملة معترضة يعني ان هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان خاصة
اي لا اشارة بها الى غير المكان لكن هنا اشارة بها الى المكان القريب وهناك
الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد واما قولهم قلت كذا وثمه
ثم قلت كذا فللاشارة الى المكان الاعتباري الموصول من الموصول
لانه يفتقر اي الصلة فاشبه الحرف في الافتقار الى الغير ما لا يتم جزءا
من الكلام اي مبتدأ او خبرا او فاعلا ونحو ذلك انتصابه على التمييز اي لا يتم جزء
او على الحال اي لا يتم حال كونه جزءا من الكلام الا بصلة وعائد مستثنى
مفرغ اي لا يتم شيء الا بصلة وعائد من الصلة اليه فان قيل ان اريد بالصلة
في تعريف الموصول اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد وان اريد
الاصطلاحية فاما يوخذ الموصول في تعريفها بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية
للموصول اولم يوخذ بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية وعلى الاول يلزم الدور
ان المراد بالموصول الاصطلاحي وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة وليس
كذلك قيل المراد به الاصطلاحية وليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة فيه
من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى تعريف اخر من غير ان يعود الى المحدود حتى يلزم
الدور كما يقال العالم من قام به العلم ثم يقال العلم صفة ينجلي به المذكور لمن قامت

هي به فكذا ههنا فالموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة ثم فسر الصلة بقوله **وصلته جملة خبرية** لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه ولا يلزم منه ان يسمى كل جملة خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزءا بدونها بدلالة التقسيم فافهم وقال المصنف اريد بالصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحي وفيه نظر لانه لو لم يرد الصلة الاصطلاحية لا يتم الحد ويلزم الا ... والاشكال في الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم اقل بجملة كما قال الزمخشري جريا على اصطلاحهم فيناقض كلامه فان قيل الموصول كما لا يتم جزءا من الكلام الا بصلة وعائد نحو جاءني الذي قام ابوه كذلك لا يتم فضلة في الكلام الا بهما نحو ضربت الذي قام ابوه فما وجه تخصيص الجزئية قيل الجزء اعم من الركن يتناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن ركنا يفوت الكلام بفوته فان قيل لو قال ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح قيل انه سالك طريق الاجمال والتفصيل وذلك باب من البلاغة او يقال انه قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة وكذا الضمير وقيل انما قال بصلة احترازا عن الاسماء التي يتم جزءا من الكلام بدون صلة نحو زيد ورجل وانما قال وعائد احترازا عن بعض الظروف المضافة الى الجملة كحيث واذ واذا فان هذه الاسماء مما لا يتم جزءا الا بصلة بعدها لكنها لا يحتاج الى عائد وليست بموصولة في الاصطلاحية وفيه نظر لانه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج لاخراجها الى قيد آخر لان جملها لا تسمى صلة اصطلاحا ولو اريد بالجملة بالكلمة كان قوله وعائد احترازا عن الموصول الحرفي وهي ان وان وكي وما المصدريات واذا اريد بها الاسم بدلالة مورد التقسيم كان ذلك خارجا عنها وصلته اي صلة الموصول جملة خبرية معلومة مضمونها وانما وجب ان يكون صلته جملة لان وضع الذي والتي وتثنيتهما ومجموعهما لغرض وصف

المعارف بالجمل فحمل اخواتها عليها وانما وجب ان يكون تلك الجملة خبرية لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها وايجاب الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وانما وجب ان يكون معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من حيث هي ان يكون معلومة للمخاطب قبل اجرائها على الموصوف فلا يقال جاءني الذي قام الا لمن عرف قيامه ورجل مجهول فاما قيل الموصول معرفة فكيف يتبين بالجملة وهي نكرة على ما عرف قيل لا ضير فيه اذ قد يفيد النكرة بالاقتران المعرفة **والعائد في الصلة ضمير له** اي للموصول وانما احتيج الى العائد لربط الصلة بالموصول والا لكانت اجنبية غير مفيدة **وصلة الالف واللام** وهما بمعنى الذي والتي صارتا بعينهما للتخفيف **اسم فاعل ومفعول** وهما بمعنى الفعل ولهذا كان يرفعهما جملة ولو لم تكن بمعنى الفعل لما صح وقوعهما صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة بالحقيقة اسم موصول وهو انما يدخل في الجملة لكنها لشبه اللام الحرفية اعني لام التعريف صورة وهو انما يدخل في المفرد فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه لا الصفة المشبهة لنقصان مشابهتها بالفعل ولا اسم التفضيل لانها ليست بمعنى الفعل بسبب الزيادة ولا المصدر لانه لا يقدر بالفعل الا بتضمنه ان وهو معها بتقدير المفرد وكان حق الاعراب ان يكون على اللام الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها واعربت باعرابها كما في الا التي بمعنى غير على ما مر في باب الاستثناء فقيل جاءني الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب **وهي** اي الموصولات **الذي** للمفرد المذكر **والتي** للمفرد المؤنث **واللذان** لمثنى المذكر **واللتان** لمثنى المؤنث **بالالف** رفعا وبالياء نصبا وجرا **والاولى** على وزن العلى والهدى **والذين** كلاهما لجمع المذكر

واللاتي واللواتي كلاهما لجمع المؤنث ومن وما وهما بمعنى الذي يستوي فيهما
المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث غير ان من يختص بذوي العقول وما بغيرها
بطريق الحقيقة وقد يستعمل احدهما بمكان الآخر مجازا **واي** للمذكر بمعنى الذي
كقوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا **واية** للمؤنث بمعنى التي نحو اتيهن احسن
هند عندي **وذو الطائية** اي ذو المنسوبة الى بني طي اي ذو التي يستعملها بنو طي
بمعنى الذي والتي ثم اعلم ان ذو تجيء لمعنيين بمعنى صاحب كما في الاسماء الستة
وبمعنى الذي والتي في لغة بني طي وهو المرادة ههنا والفرق بينهما ان الاول معرب
وهي مبنية لا تتغير تقول جاءني ذو قام ورايت ذو قام ومررت بذو قام ويستوي
فيها المذكر والمؤنث والواحد والمثنى والمجموع والغائب والحاضر كقول طارق بن لم
يفنه بعض ما صغروه لانني لعظم ذو انا عارفه اي العظيم الذي انا عارفه وكقول
لا اخذ فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
والتي طويتها **وذا بعد ما الاستفهامية** نحو ماذا صنعت اي اي الشيء
الذي صنعت وكذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا اكرمت وقيل ان ذا في الموصولات
ملحق **والالف واللام** عطف على ما ذكر من الموصولات فان قيل قوله والالف
واللام يوهم ان يكون كلا منهما موصول قيل الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فكانه قال
ومجموعهما **والعائد المفعول يجوز حذفه** اي الضمير العائد من الصلة الى الموصول
يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله رسولا
وانما جاز حذف مثل هذا الضمير لحصول العلم به لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول
اليه فيدل على الحذف وعلى ان المحذوف ضمير لا الظاهر مع كونه فضلة بخلاف
ما اذا لم يكن الضمير محتاجا اليه حيث لا دليل على حذف الضمير لحصول الغرض وهو
الاختصار بحذف الظاهر الذي هو الاصل فلا حاجة الى حذف الضمير الذي هو خلاف

الاصل

الاصل وذلك جاز ان لا يكون عائدا الى الموصول نحو سمع الله لمن حمده ارجعوا اليه
خبرا آخر ايهما كالاعرف نحو الذي ضربت عنده غلامه وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم
ظهور الموصولية فيها والضمير احد ولا يعلم موصولها وبخلاف ما اذا كان في الصلة ضمير الفاعل
اذ الفاعل لا يحذف فالحاصل ان العائد الى الموصول غير اللام اذا كان فضلة ولا يكون
ضمير سواه يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف ما اذا كان ضمير الفاعل اذ الفاعل لا يحذف
وبخلاف الضميرين نحو الذي ضربت عنده غلامه وبخلاف العائد الى غير الموصول نحو سمع
الله لمن حمده فان الضمير عائد الى غير الموصول فلا يجوز حذفه منويا حيث لا يدل الموصول
على المحذوف لاستغنائه عنه فاذا قال سمع الله لمن حمد قاصدا قوله لمن حمده على ما هو
شان من يعتقد اتباع السنة كان هذا غير جائز من جهة النحو للزوم حذف الضمير المستغنى
عنه مرادا فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن فينبغي ان تفسد الصلوة كما جاء في بعض الروايات
وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية فيها والضمير احد ولان موضع ليس فان
قيل اي حاجة اي دلالة الموصول عليه ثم لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان
في الصلة ضميران او كان الضمير عائدا الى غير الموصول قيل لان الاصل ان الضمير ولكن فضلة
يحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوي
الظاهر والمضمر فلا حاجة اي ارتكاب المخالفتي للاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض
وهو الاختصار بحذف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا احتيج الى الضمير من حيث
هو ضمير كالعائد الى الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الاصل وهما الاضمار
والحذف في هذا التحقيق ظهر ان اللام في العائد للعهد اي العائد الذي لا يتم الموصول الا بالعائد
اليه المعهود وانما قيد العائد بالمفعول ليخرج العائد الذي هو فاعل وفيه نظر لانه لم يخرج
العائد الذي هو فاعل بل يخرج العائد الذي هو مبتدا وقد جاز حذفه اذا كان خبره غير جملة
في صلة اي مطلقا نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا اي هو اشد وفي صلة غيره

عند طولها كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله فحذف العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها
فانه اي قيد المفعول ثم اعلم ان العائد المفعول يجوز حذفه الا اذا كان العائد ضميرا منفصلا
واقعا بعد الا نحو الذي ما ضربت الا اياه فح لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم انه حذف
ضمير منفصل بعد الا لجواز ان يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل الا فيفوت الغرض
الذي لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا للمانع **واذا اخبرت** عن شيء هو
جزء جملة **بالذي** او بالتي الباء للاستعانة اي باستعانة كلمة الذي و التي
لجملة الاخبار لان الذي يخبر عنه لا يخبر به **صدرتها** الجملة الفعلية مع ما عطف عليه
جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون متاخرا عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط
قيل معناه واذا اردت ان تخبر عن شيء باستعانة الذي او باستعمال الذي وهذا
مقدم على الجزاء لا محالة اي اوقعت كلمة الذي في صدر الجملة **وجعلت موضع المخبر عنه**
اي في موضع الذي قصد الاخبار عنه **ضميرا لها** اي لكلمة الذي **واخرته خبرا**
عنه اي اخرت المخبر عنه حال كونه خبرا عنه اي عن الذي **فاذا اخبرت** الفاء للتفريع
او للتعليل اي فاذا كنت اردت الاخبار **عن زيد من ضربت زيدا**
بالذي الجار والمجرور صفة زيد اي عن زيد الكائن في ضربت زيدا وكلمة من تبعيضية
اي عن زيد الذي هو بعض هذا التركيب **قلت الذي ضربته زيد** بتقدير
الذي وجعل الضمير في موضع زيد وتاخير زيد خبرا للذي **وكذلك** اي مثل الذي
الالف واللام في الجملة الفعلية المتعرفة **خاصة** اي خصت الالف
واللام بالجملة الفعلية خاصة اي خصوصا **ليصح بناء** صفتها وهي **اسم الفاعل**
او المفعول من الفعل الذي في الجملة الفعلية اذ لا يصح بناؤهما من جملة اسمية
فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا بالالف واللام **قلت** الضاربه انا زيد واذا اخبرت
عن زيد من قام زيد بهما قلت القائم زيد **فاذا تعذر امر منها** اي من الامور

المذكورة

المذكور اي الشرط من الشروط المذكورة وهي تصديرها بالذي وجعل الضمير موضع المخبر عنه
وتاخير المخبر عنه خبرا لها **تعذر الاخبار** المذكور وهو الاخبار بالذي و من
ثم اي لاجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار **امتنع** الاخبار بالذي **في**
ضمير الشان نحو هو زيد قائم في حق العبارة ان يقول ومن ثم امتنع عن ضمير الشان
لان ضمير الشان ان يخبر عنه لا يخبر فيه الا انه جعل المخبر عنه ظرفا على الاتساع نحو النجاة
في الصدق ملاك في حاجتك وانما امتنع الاخبار بالذي عن ضمير الشان لامتناع تاخير
خبرا عن الذي بان يقال الذي زيد قائم هو لانه يستلزم تقدم على الجملة المفسرة
عليه فيلا يلزم تقديم المفسر على المفسر وانما يراد بالتقريب من الاخر الى الاول اخذا
فيه من القريب **والموصوف والصفة** فلا يجوز في ضرب زيد العاقل
ان يخبر بالذي عن زيد ولا من العاقل لامتناع جعل الضمير في موضع واحد منهما
لانه لو جعل في موضع الموصوف بان يقال الذي ضرب هو العاقل زيد لزم وقوع
الضمير موصوفا ولو جعل في موضع الصفة بان يقال الذي ضرب زيد هو العاقل
لزم وقوع الضمير صفة وقد عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ثم الاخبار
عن الموصوف انما يمتنع اذا كان بدون الصفة اما اذا كان مع الصفة فغير ممتنع
نحو الذي ضربته زيد العاقل **وفي المصدر العامل** فلا يجوز في عجبت من
ما دق القصار الثوب دق لزم اعمال الضمير وهو ممتنع ثم الاخبار عن المصدر العامل
انما يمتنع اذا كان بدون معموله اما اذا كان مع المعمول فلا يمتنع نحو الذي عجبت منه
دق القصار الثوب **وفي الحال** فلا يجوز فيما نحو جاءني زيد راكبا ان يخبر بالذي عن
قوله راكبا لامتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل في موضعه بان يقال الذي جاءني
زيد هو راكب لزم وقوع الضمير حالا وهو ممتنع لما عرفت ان الحال لا يكون معرفة
وفي الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي فلا يجوز في زيد ضربته ان

بالذي عن الضمير العائد الى المبتدا لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد
ضربته هو فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدا عن العائد وان عاد الى المبتدا
لزم خلو الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع وفي الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المتحقق
لغيرها فلا يجوز في زيد ضربت غلامه ان يخبر بالذي عن غلامه لامتناع تصدير الذي
لانه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته غلامه فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم
خلو المبتدا عن العائد وان عاد الى المبتدا لزم خلو الموصول عن العائد وكل منهما
ممتنع **وما الاسمية انواع** فيه احتراز عن ما الحرفية كالنافية والمصدرية والكافة
اي ما المنسوبة اي الاسم نسبة الجزئي الى الكلي لان ما جزئي والاسم كلي اي ما
التي هي من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحرف انواع ستة **موصولة**
بمعنى الذي نحو اعجبني ما صنعت اي الذي صنعت **واستفهامية** نحو ما تلك
بيمينك يا موسى **وشرطية** نحو ما تصنع اصنع **وموصوفة** اما بمفرد نحو مررت بما
معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة كقول الشاعر ربما تكره النفوس من الامر
له فرجة كحل العقال وما في البيت يحتمل ان يكون كافة اي مانعة عن العمل مهيئة
لدخول رب على الفعل كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا الا ان النحاة اختاروا كونها
موصوفة بمعنى شيء والعائد محذوف اي رب شيء تكرهه النفوس لانها لو كانت
كافة لابد لها من حذف مفعول تكره فكان تقدير الكلام ربما تكره النفوس شيئا
من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكره في شرح
وفيه نظر لانه لا يمتنع ان يكون من متعلقة بقوله تكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم
اي من الدراهم شيئا فلا حاجة الى حذف الموصوف اقامة الجار والمجرور مقامه فالاولى
ان يقال وان كانت ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافة والمثال يصلح محتملا لكن
يرد عليه ان المثال وان صلح محتملا لكن غير المقصود اذا كان مساويا للمقصود كان

قبيحا والكلام راجحا كان اقبح ويدفع بان جعلها موصوفة راجحة ههنا لحمل رب على
بابه الاكثر وهو كونها غير مكفوفة وغير داخلة على الفعل **وتامة بمعنى شيء**
منكر عند ابي علي الفارسي وبمعنى الشيء معرفا عند سيبويه نحو قوله تعالى ان تبدوا الصدقات
فنعما هي اي فنعم شيئا هي او فنعم الشيء هي وانما سميت تامة لانها لا تحتاج الى صلة
وصفة نحو اكرمته بوجه ما اي بوجه اي وجه وقيل هي حرف زائدة وفائدتها الابهام
وتأكيد التنكير تعظيما نحو لامر ما غلبت او تحقيرا نحو اعطيت عطية ما او تنويعا نحو اضرب ضربا
من ... ما ولما ذكر انواع ما شرع في الموصولات لانها ليس لها باب على حدة واما موافقة
لما الموصولة لفظا وبينها في ضمن ما الموصولة **ومن كذلك** اي مثل ما في اوجهها
الا في **التامة والصفة** فان من لا يكون تامة ولا صفة خلافا لابي علي فالموصولة
نحو اكرمت من جاءك اي الذي جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد نحو قوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب
النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا وبالجملة نحو رب من جاءك قد اكرمته وبنا من وما
لشبه الحرف في الافتقار وبنا الاستفهاميتين والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام
والشرط وبنا الموصوفتين وما التامة والصفة لشبهها الموصولة لفظا **واي**
للمذكر بمعنى الذي **واية** للمؤنث بمعنى التي **كمن** في اوجهها اي كونهما موصولتين
نحو اضرب ايهم وايتهن لقيت واستفهاميتين نحو ايهم اخوك وايتهن اختك
وشرطيتين نحو اياما تدعو فله الاسماء الحسنى وايه سلكت سلكت وموصوفتين نحو يا ايها
الرجل ويا ايتها المراة ولا يعرف كونهما موصوفتين في غير هذا المقام واجاز الاخفش
كونهما موصوفتين في غير هذا المقام ايضا نحو مررت باي معجب لك فان قيل قوله كمن
يشير الى عدم كونهما صفتين لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق نحو مررت برجل اي رجل
وامراة اية امراة اي رجل كامل وامراة كاملة قيل لعل الشيخ ادرج في الاستفهام

لان اصلها صفتين هو الاستفهام لانه اذا قيل مررت برجل اى رجل فكانه
قيل مررت برجل عظيم لا يعرف كنهه ولا يسأل عن شأنه ويقال اى رجل فنقل اى الى الصفة
وذلك المبنى عظيم فاعرب باعراب الموصوف فعلى هذا يكون كان تشبيهها بمن
في جميع ثبوت الوجوه الاربعة وانتفاء التامة والصفة فيكون التشبيه تاما ويحتمل
ان يكون التشبيه في حق ثبوت ما ثبت فيه دون انتفاء ما نفي عنه فيكون التشبيه ناقصا
فلا يرد ومجيئها صفتين دون من فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون
آية ههنا فينبغي ان يكون غير منصرف لوجود السببين العلمية والتأنيث وقد نقل
ههنا منونا قيل هو غير منصرف وتنوينه لمشاكلة مساه والممنوع في غير المنصرف
تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة وقد سبق مثل هذا الطعن في قوله واما قوله منصرف
وهي معربة اى كلمة اى الموصولة معربة **وحدها** حال اى منفردا او مصدر
قائم مقام الحال اى تنفرد انفرادها والجملة حال فان قيل سائر انواع اى واخواتها
كونهما موصوفتين للعلم معربة فلا وجه التخصيص كونهما موصولتين قلت انفرادها في الاعراب
بالنسبة الى نوع الموصولات لا مطلقا اى وهى معربة من بين الموصولات وحدها
اى لا يشاركها من الموصولات في الاعراب غيرها وذلك للزوم اضافتها المانعة
عن البناء المنزلة بمنزلة التنوين المنافي للبناء ولا يرد نحو حيث فانها لازم
الاضافة اى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة ههنا مانعة لا رافعة وذو جهة
قد سبق في بحث علق ولا يرد نحو يومئذ ويوم ينفخ في الصور فان الاضافة
والجملة داعية الى البناء فكيف يكون مانعة لان بعض الاضافة من حيث
انها اضافة الى الجملة او الى المضاف الى الجملة داعية لما عرف ان الجملة شبيه
مبنى الاصل لكنها من حيث انها قائمة مقام التنوين مانعة مجوزة البناء
فتعلقا بين جهتي كونها داعية ومانعة **الا اذا حذف صدر صلتها**

اى صلته

اى صلته اى في جزئها مبنى على الضم لكثرة حذفها كقوله تعالى لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد على الرحمن عتيا اى لننزعن من كل طائفة من طوائف الغى والفساد
الذى هو اشد على في الطغيان والغلو في الكفر فنبدأ به في ادخاله في النار
فمذهب الكوفية اى انها معربة مبتداة استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة
متعلق لننزعن ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتأويل مقول فيهم لان الجملة
الانشائية لا تقع صفة وحملها يونس على التعليق بالاستفهام ويلزم التعليق في غير افعال
القلوب وهو من خصائصها وفيه ان اختصاص التعليق بها ليس مذهب يونس فلا يلزم
عليه ذلك وحمل الاخفش على زيادة من في الاثبات كما هو مذهبه فيكون كل شيعة
مفعوله وجعل ايهم مستأنفة وانما بنيت بعد حذف صدر صلتها لان البناء
كان صفة اشباهها واخواتها اعنى سائر الموصولات لشبهها بالحرف في الافتقار
وهذا انما منع عن صفة اشباهها الاضافة المانعة للبناء فاذا حذف صدر صلته
ازداد شبهه بالحرف لازدياد افتقاره بحذف صدر صلته التى هى مبنية ومن صح
له معارض بهذه الجهة جهة اضافتها فعاد مبنيا لان ما هو صفة الاشباه سبيل اليه
كل شئ مادى سبب وفيه انه منقوض بما اذا كان هذا غير مضاف وقد حذف
صدر صلته نحو اضرب ايا افضل اى هو افضل حيث وجد ازدياد افتقاره
بحذف صدر صلته ولم يبن لانه لم يسمع الا منصوبا وانما بنى على الضم لانه لما
تمكن فيه نقصان لحذف بعض ما يوضحه ويبينه وهو الصلة فانها مبينة للموصول
جبر ذلك النقصان بالضم الذى هو اقوى الحركات كما في قبل وبعد لكن لما تحقق
فيهما نقصان لحذف ما اضيفا اليه جبر ذلك النقصان بالضم الذى هو اقوى الحركات
وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صدر صلتها ايضا لغة جيدة قال الجرمى
خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب ايهم افضل الا منصوبا

وفي ماذا صنعت وكذا في ذا من وجهان احدهما
اي احد الوجهين ما الذي اي ا[ي] شيء معين الذي يكون ذا موصولا وما استفهاما
بمعنى اي شيء اي اي شيء الذي صنعته وجوابه اي جواب ماذا صنعت
على هذا الوجه رفع اي مرفوع او ذو رفع على انه خبر المبتدا المحذوف فالتقدير في
قولك الاكرام في جواب من قال ماذا صنعت الذي صنعته الاكرام والوجه الآخر
اي شيء اي اي شيء معين اي شيء يكون ماذا بمنزلة اسم واحد بمعنى اي شيء
كانه قيل اي شيء صنعت فيكون منصوب المحل على انه مفعول لقولك صنعت وجوابه
اي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه نصب اي منصوب او ذو نصب على انه مفعول
به فاذا قيل الاكرام في جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقد قرئ قوله
تعالى قل العفو في جواب ماذا ينفقون بالرفع والنصب فالرفع على انه خبر مبتدا
محذوف اي الذي ينفقونه العفو والنصب على المفعولية اي ينفقون العفو وعفو المال
بالفضل عن النفقة اسماء الافعال بنيت لقيامها مقام الامر او الماضي كما اشار
اليه الشيخ بقوله ما كان بمعنى الامر او الماضي كلمة كان ههنا يحتمل الوجوه الاربعة
وهي ان يكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى صار او زائدة اي ما كان كائنا
بمعنى الامر او الماضي او ما وجد بمعنى الامر او الماضي او ما صار بمعنى الامر او الماضي
او بمعنى الامر او الماضي قدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه ويرد ان اسماء
الافعال قد يكون بمعنى المضارع نحو اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فكيف
الحصر اجيب بان اصلهما كونهما بمعنى تضجرت وتوجعت ولان عبر عنه بالمستقبل مجازا
فلا يرد نقضا فان قيل نحو الضارب امس بمعنى الذي ضرب فينبغي ان يكون
اسم فعل قيل معناه ما كان بمعنى الامر او الماضي وضعا وانه صار بمعنى الماضي لعارض
لحوق امس وفيه نظر لان اسم الفعل ما كان بمعنى الامر او الماضي وضعا وصدق عليه

دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا واجيب بانها وضعت اولا اسماء
لا بانه في الاصل اما مصدر او ظرف او جار ومجرور ووضعها بمعنى الافعال وضع
ثان وهو وضع اعتباري استعمالي فانها استعملت بمعنى الافعال بعد النقل فلم يتناول
تعريف اسم الفعل نحو الضارب امس لعدم الوضع الثاني ولم يخرج عن الاسماء لتحقق الوضع
الاول فيه فتأمل فان قيل بم عرفت ان هذه الكلمات اسماء الافعال قيل على ما قيل و
ذلك لان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولان بعضها ينون عند التنكير نحو صه ومه و
وآيه وبعضها يدخل فيه اللام وبعضها منقول عن المصدر والظرف والجار والمجرور كرويد
فانه منقول عن المصدر لانه في الاصل تصغير ارواد تصغير الترخيم بحذف الزوائد
كقوله تعالى امهلهم رويدا وكذا اليك فانه منقول عن الظرف وكعليك فانه منقول عن
الجار والمجرور وهذا دليل ظاهر على اسميتها وبعضها يشبه ان يكون مصدرا كما ثبت
استعماله مصدرا نحو وشكان بمعنى سرع وشتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد
ونزال بمعنى انزل فان هذه الكلمات يحتمل ان يكون منقولة عن المصادر لان و
وشتان على وزن لبان اصله لوبان وهو مصدر لوى يلوي على احد ضرب
يضرب وهيهات على وزن قوقاة وهو مصدر قوقى ونزال على وزن ذهاب
وهو مصدر ذهب نحو ما هو منقول على الافعال على ما هو منقول على اليقين وجعل
الكل منقولا نحو رويد زيدا اي امهله نظرا ما يكون بمعنى الامر وهو متعد والمنقول
عنه فيه مستعمل وهيهات ذلك اي بعد نظرا ما يكون بمعنى الماضي وهو
لازم والمنقول عنه فيه غير مستعمل وانما اختار هذين المثالين لينبه الى تقسيم
اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر او الماضي والى ما كان متعديا او لازما والى
ما كان المنقول عنه فيه مستعملا اولا وفي محل هذه الاسماء من الاعراب مذهبان
احدهما الرفع على الابتداء فيكون مع فاعلها اسما وسد الخبر جملة كما قائم الزيدان

وفيه نظر لان معنى الفعل يمنع الابتدائية واجيب بانا لا نسلم ان هذا النوع من المبتدأ فيه
معنى الفعل لكونه مسندا به لا مسندا اليه الا ترى ان قائما في قولهم اقائم الزيدان مبتدأ
وفيه معنى الفعل لانه بمعنى ايقوم الزيدان والثالث في النصب على المصدرية نحو رويد زيدا اصله
في تقدير ارود زيدا ارواداً ثم حذف الفعل وصغر ارواد تصغير الترخيم بحذف الزوائد
وفيه نظر لانه يستدعي تقدير الفعل قبلها فلا يكون ح من اسماء الافعال والحق انه
لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل واخذها حكمها **فعال** اي ما يوزن بفعل
بمعنى الامر الجار والمجرور صفة فعال اي فعال الكائن بمعنى الامر من الثلاثي
الجار والمجرور اما صفة الامر يعني الامر الكائن من الثلاثي او حال من الضمير في قياس
وهو خبر لقوله فعال اي قياسي او ذو قياس اي مجيء فعال بمعنى الامر من كل ثلاثي
قياس عند سيبويه يعني ان كل فعل ثلاثي يصح ان يشتق منه فعال بمعنى الامر **كنزال**
الكائن **بمعنى انزل** وضراب بمعنى اضرب واكال بمعنى كل وكتاب بمعنى اكتب
وعلام بمعنى اعلم وفي غير الثلاثي سماعي لم يات الا قرقار وعرعار وعند المبرد
يكون فعال مطلقا سماعي وعند الاخفش يجعلها مطلقا قياسي ثم اعلم ان فعال الذي
بمعنى الامر من اسماء الافعال وجنس سائر اقسامها ليس منها **وفعال** مبتدأ
مصدرا حال من ضمير قوله مبني ولا يجوز ان يكون حالا عن فعال لانه ليس بفاعل
ولا مفعول به **معرفة** اي علما للمعاني **كفجار** علم للفجرة اي الفجور وهو من المعاني
فانما قلنا انه مصدر لان العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى فيكون معناه المصدر
وانما قلنا انه معرفة بدليل قولهم فجار الفجرة واما لزوم التانيث فيه فباعتبار
ان سائر اقسام فعال مؤنثة **وصفة** عطف على قوله مصدرا اي صفة
مختصة بالنداء **مثل يا فساق** ويا خباث او غير مختصة به مثل حضار للشمس
وحلاق للمنية **وقوله مبني** خبر لقوله وفعال اي فعال مصدرا او صفة مبني

وانما بني فعال التي هي مصدر معرفة او صفة **لمشابهته** اي لمشابهة فعال التي
هي مصدر معرفة او صفة لفعال فعال التي بمعنى الامر **عدلا ووزنا** تميز اي
لمشابهته عدلا ووزنا لعدل فعال بمعنى الامر ووزنه او حال اي حال كونه
معدولا وصاحب زنة فعال يعني كما ان فعال بمعنى الامر معدول نحو انزل فكذا فعال
مصدرا معدول عن المصدر المعرفة وصفة معدول عن فاعلة **وعلما للاعيان**
الجار والمجرور صفة قوله علما وقوله **مؤنثا** صفة اخرى لقوله علما اي علما كائنا
للاعيان مؤنثا معنويا واللام في قوله للاعيان للجنس فيبطل معنى الجمعية اي
علما للعين المؤنث المعنوي فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان بل
علم للعين فلا يصح التمثيل وفيه احتراز عما اذا كان علما للمعاني كفجار والواو في
قوله وعلما والحالة على قوله مبني للعطف على قوله مبني اي الواقع خبر المبتدأ وهو قوله
فعال ولا يجوز ان يكون قوله علما عطفا على حالا عن فعال المقدر بواسطة العطف لانه ليس
بفاعل ولا مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم يجعلها
بمعنى خبر واحد اي مختلف فيه حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبني
في الحجاز معرب في تميم لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما
لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال **كقطام وغلاب مبني في الحجاز**
في فجار وفساق اي لمشابهته لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا **معرب في تميم**
اي في استعمال بني تميم لجعلهم في استعمالهم معربا على ما حكوا ولان العدل التقديري
لا يؤثر في البناء لضعفه **الا ما كان في اخره راء** اسم كان وقوله في اخره
خبره والجملة صلة ما او صفة ما وما منصوبة المحل على الاستثناء من الموجب لانه
مستثنى من قوله وفعال علما للاعيان لانه يعني كل ما يوزن بفعال فيكون عاما فيستثنى
منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف في بنائه واعرابه بين اهل الحجاز وجميع بني تميم في

بعض النسخ إلا ما اضطر إليه بدون كان وفي فإنه مبني باتفاق أكثر بني تميم لأنه لم
يعرف الامتناع وبعد ذلك بناؤه على ثقل الراء التي هي من حروف التكرير فوجب التخفيف
فيه بالإمالة وهي لا تحصل بدون البناء على الكسر **نحو حضار** علم كوكب وحمار
اسم للمكان المرتفع وكرار اسم لخرزة تستجلب بها النساء أزواجهن ونحو ذلك الأصوات
وهي سميت بالأسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الأسماء المبنية لإجرائها
مجريها وأخذها حكمها وبعثت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الأسماء نحو زيد عمرو
وعدد عدد إن وإنما قال الأصوات ولم يقل أسماء الأصوات لأن المطلوب بيان
الأصوات مما يصوت به الإنسان لبهيمة نحو نخ عند إناخة البعير أو يشبه بغيره كالتشبيه
بصوت الغراب وغيره لا بيان الأسماء الدالة على الأصوات من نحو نخ صوت إناخة
البعير وغاق صوت الغراب **كل لفظ حكي به صوت** وليس المراد به حكاية
الصوت في نحو غاق صوت الغراب لأنه اسم للصوت ولاستواء القسمين
فيه حيث يقال الصائح صوت إناخة البعير فيصير القسمان قسمًا واحدًا
بل المراد ما شبه به الإنسان بصوت غيره من بهيمة أو طائر أو غيرهما أي لفظ
صوت به مثل صوت بهيمة أو طائر أو غيرهما كما يفعل الصيادون عند الصيد لئلا
ينفر الصيد الصوت والتصويت بمعنى واحد يقال قد صات الشيء يصوت صوتًا
وكذلك صوت الإنسان تصويتًا **أو صوت به** الجار والمجرور مفعول ما لم
يسم فاعله أي كل لفظ صوت بذلك اللفظ للبهائم أي زجرها أو دعائها أو
نحوهما أو غير ذلك مثل هدس زجر للبهائم ولس دعاء للغنم وهج
وحس للكلب أي طرده ونخ حث للإبل والغرض من هذا التصويت انقياد
البهائم عند سماع هذه الأصوات وذلك لإجراء الله تعالى العادة بذلك فإن
قيل لم لم يذكرها قسمًا ثالثًا وهو ما هو صوت الإنسان ابتداء من غير تعلق بالغير

كوى

كوى صوت المتعجب يقال وي ما أغفله أي التعجب من كمال غفلته قال الله تعالى ويكأنه
لا يفلح الكافرون أي ما أشبه الحال بأن الكافرين لا ينالون الفلاح وكآه صوت
المتوجع يقال أوه أي التوجع ونحو ذلك قيل لأن حكمه يعلم بالدلالة لأنه أولى الأقسام
وذلك لأن هذين القسمين لما كانا ملحقين بالأسماء المبنية لجريها مجرى ما لا تركيب
فيه من الأسماء كان كون ذلك القسم ملحقًا به أولى لكونه صوت الإنسان من غير تعلق
بغيره أو يقال في الكلام حذف معطوف أي صوت به للبهائم أو غيرها فلا يخرج
ما صوت به للتعجب كوي أو للوجع كآه والحذف لقرينة أن هذا القسم أولى
الأقسام **فالأول** أي ما حكي به صوت **كغاق** حكاية صوت الغراب بأن صوت
به إنسان تشبيهًا بالغراب **والثاني** أي ما صوت به للبهائم **كنخ** مشددة
أو مخففة صوت عند إناخة البعير **المركبات** اللام للعهد أي المركبات المذكورة
من قبل أي في صدر الأسماء المبنية **كل اسم من كلمتين** أي ركب من كلمتين
أو حاصل من كلمتين وجعلها كلمة واحدة وفي حمل كل اسم على المركب أو نوع
تسامح أي المركب كل اسم من كلمتين وإنما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين لئلا
يخرج نحو بخت نصر لأن ثاني الجزئين فعل لا اسم لكنه يخرج منه علم مركب من كلمتين
نحو جيق مسق علمًا لأن المهمل ليس بكلمة لعدم الوضع وقيل الأولى لم يقل من اسمين
لئلا يخرج نحو سيبويه لأن ثاني الجزئين صوت لا اسم وفيه نظر لأنه إن لم يكن اسمًا
فما هو إن قيل إنه حرف فهو قول لم يقل به أحد وإن قيل إنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم
كونه دالًا بالوضع بل هو قسم رابع فيخرج من كلمتين أيضًا إذ الكلمة لا تكون إلا اسمًا
أو فعلًا أو حرفًا فلو قال من لفظين لكان أولى ليتناول نحو سيبويه وجيق مسق علمًا
ويمكن أن يراد بالكلمتين اللفظتين على طريق ذكر الأخص وإرادة الأعم ويمكن أن
يقال إن كلامنا في المركب الذي سبب بنائه التركيب وسيبويه ليس كذلك فكان

خارجا عن المبحث فلا حاجة الى عدم اخراجه عن هذا التعريف ليس بينهما نسبة اى بين
صفة كلمتين اى ليس بين تينك الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة
ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة معنى نحو مثل تابط شرا وعبد الله وبرق نحره
اعلاما فان قيل تابط شرا مبني فكيف يحترز عنه قيل الكلام ههنا في المركب
الذي سبب بنائه التركيب وهو ليس كذلك فان تضمن الجزء الثاني
من المركب حرفا بنيا اى بني الجزءان على الفتح الاول لكونه صار وسطا بالتركيب
والوسط ليس بمحل الاعراب والثاني لكونه متضمنا للحرف كخمسة عشر فان اصله
خمسة وعشر حذفت الواو قصدا لتمزيج الاسمين وتركيبهما وحادي عشر بفتح
الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كخمسة عشر وهو الافصح وجاز سكون الياء
تخفيفا وكذا الحكم في بناء في ثماني عشر على ما يأتي واخواتها اى اخوات حادي عشر
الى تاسع عشر ولقائل ان يقول ان بناء حادي عشر واخواتها مشكل لان الجزء
الثاني لا يتضمن الحرف لان معناه واحد من احد عشر وهذا المعنى لا يستقيم بتقدير حادي
وعشر ويمكن ان يجاب عنه بان احد عشر بمعنى احد وعشر ثم اطلق واريد به بيان حاله من بينه
في التعداد غير المركب المذكور مع بقاء التركيب الى واحد من احد عشر بمعنى واحد من
احد عشر بتغيير الجزء الاول وهو الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب عن الواحد الى صيغة
الحادي فانه مقلوب عن الواحد بدليل امثلة اشتقاقه فاخرت الواو عن الدال وقدمت
الحاء على الالف فصار الحادو ثم قلبت الواو ياء كما قلبت في الداعي وفي الثاني عشر
الى التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم استقامة معنى الواحد والعطف بعد التغيير اذ
الاعراب والبناء في المنقولات باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول
اليه ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال المعدود من المحل الى الذي
لبيان المعدود في حادي عشر محمول على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات هذا

الا اثني عشر

الا اثني عشر مستثنى من قوله بنيا لا من اخواتها الا اثني عشر بمعنى اخوات حادي
عشر اى بني الجزءان الا اثني عشر فانه لا يبنى فيه الجزء الاول بل يعرب الثاني ويعرب
الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعطي حكم
المضاف والا اعرب الثاني اى وان لم يتضمن الثاني حرفا فاعرب الجزء
الثاني لعدم سبب بنائه مع امتناعه عن الصرف لوجود السببين اى العلمية والتركيب
كبعلبك وبني الجزء الاول على الفتح في الافصح اى في افصح الوجوه للتوسط الخالي
عن الاعراب وعدم التوسط بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الاول مضافا
الى الثاني مع امتناع الثاني عن الصرف لوجود السببين وقيل مع انصرافه الكناية
اى بعض الكنايات اذ جميع الكنايات اى بعض الكنايات ليس بمبنية نحو فلان
وفلانة كناية عن الاعلام وهن وهنة كناية عن الاجناس فانها معربات
ثم الكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم الجملة مبهما
على المخاطب او لنسيانه هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وفيه نظر لانه يخرج من هذا
التعريف كم وكذا لانه غير معبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم وانما
لم يعرف الكنايات في المتن واكتفى بذكر الجزئيات لانها معدودة منحصرة معلومة
بالتعيين فلا حاجة الى تعريفها ومن جزئياتها كم وكذا للعدد صفة كذا اى وكذا
الكائن للعدد او صفة كم وكذا اى كم وكذا الكنايتان للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو
خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاحد ونحوهما وكيت وذيت
للحديث والقصة ولا يستعملان الا مكررتين تقول كان مني وبين فلان
كيت وكيت او ذيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة
واصلهما كيّة وذيّة بالتشديد فخففتا وانما بنيت الكنايات للتركيب كذا
مبنيين الكاف وذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية عليها

التي هي نقيضها لكونها للتكثير وكون رب للتقليل او على الاستفهامية لانها مثلها
في اللفظ وحمل كيت وذيت على الجمل المكنى عنها بها وهي تشبه مبني الاصل
على ما عرف **فكم الاستفهامية** اي الدالة على الاستفهام **مميزها** اي مميز
الاستفهامية **منصوب** على التمييز **مفرد** نحو كم درهما عندك **وكم رجلا ضربت**
فكم مبتدأ ومميزها مبتدأ ثان ومنصوب خبر المبتدأ للاول **والخبرية** اي مميز كم
الخبرية بحذف المضاف واللام بعد الحمل **مجرور** على الاضافة **مفرد**
مرة ومجموع اخرى نحو كم رجل او رجال عندي وانما كان مميز الاستفهامية
منصوبا مفردا ومميز الخبرية مفردا ومجموعا لانهما لما حملتا على العدد باعتبار كونهما
كناية عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف اي المبني وثانيهما المميز
بالمنصوب ففرق بين كم الاستفهامية والخبرية حيث اعطي الاستفهامية حكم العدد
المميز بالمنصوب فنصب تمييزها واعطي الخبرية حكم العدد المضاف الى المميز فخفض
مميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على المضاف وهو نوعان مضاف
الى الجمع وهو من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة والالف جرى
فيها حكم كليهما وانما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية لما حملت على العدد حملت
على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين ودون العدد القليل
وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها لئلا يلزم الترجيح بلا
مرجح والمتوسط راجح لان خير الامور اوسطها ولانه كثير والخبرية لما حملت على العدد
حملت على العدد المضاف لانها نقيضة رب فكان الجر بعدها اليق واجرى ثم الجر
بعد الخبرية انما يجب اذا لم يفصل بينها وبين مميزها بشيء فان فصل بينهما فالمختار النصب
حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل فتقول كم في الدار رجلا
فان قيل قد قالوا ان كم الخبرية لانشاء التكثير فما وجه الجمع بين كون كم خبرية

لانشاء التكثير

لانشاء التكثير فما وجه الجمع بين كون كم خبرية وكون جملتها انشائية والتنافي بين
الخبر والانشاء ظاهر ولهذا يجري التصديق والتكذيب في الخبر دون الانشاء
ظاهر قيل لا تنافي بينهما لاختلاف الجهة فنحو كم رجل ضربت بمعنى ضربت كثيرا من
الرجال وانشاء الاستكثار الضرب ولهذا يقال لم تكذب ما ضربت كثيرا من الرجال
ولا يقال لم تكذب ما استكثرت الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال لم تعد اكثرهم ولم
يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم فاختلف جهتا الانشاء والخبر ولا تنافي مع اختلاف
الجهة **وتدخل كلمة من البيانية فيهما** اي في مميز كم الاستفهامية ومميز كم
الخبرية كقوله تعالى وكم من قرية واذا كان الفصل بينها وبين مميزها بفعل متعد وجب دخولها
لئلا يلتبس مميزها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية وكم اتيناهم
من اية بينة **ولهما** اي لكم الاستفهامية والخبرية **صدر الكلام** اي لا يعمل فيهما
ما قبلهما من الفعل لا لانهما فاعلتين وصفتين لان الفاعل والصفة واجب التاخر وانما
يستحقان الصدر لان الاستفهامية تتضمن معنى الاستفهام والخبرية تتضمن معنى الانشاء
في التكثير كما ان رب تتضمن الانشاء في التقليل اولحمل على الاستفهامية **وكلاهما**
الضمير عائد الى كم الاستفهامية والخبرية فان قيل لو قال وكل منهما لكان اوفق لتثنية
الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليهما بتاويل التذكير اي كل واحد من
كم الاستفهامية والخبرية او كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا ومجرورا
فشرع في تفسير كونهما مرفوعين ومنصوبين ومجرورين فقال **فكل ما بعده**
الفاء للتفسير فكلمة ما موصوفة دون كونها موصولة نظرا لان ما الموصولة معرفة وكلمة
كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت احاطة الاجزاء دون الافراد وهو لا يستقيم
المعنى وذلك ظاهر فيكون موصوفة من كم الاستفهامية والخبرية وقع بعده فعل

بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره اي غير معرض عنه بسبب تعلق ضميره او متعلقه كان منصوبا
بمميزه كان العائد الى قوله كل ما بعده اسمه ومنصوبا خبره والجملة خبر المبتدأ وهو كل ما بعده
وانما كان منصوبا لتوجه الفعل اليه وعمله فيه **معمولا على حسبه** اي حسب العامل
واقتضائه اي على حسب ما يقتضيه العامل يعني ان اقتضى العامل مفعولا به كان كم منصوبا
على ذلك نحو كم رجلا لقيت وكم غلام اشتريت وان اقتضى ظرفا كان منصوبا على
ذلك نحو كم يوما سرت وكم يوم صمت وان اقتضى مصدرا كان منصوبا على ذلك نحو كم ضربا
ضربت وكم قصد قصدت وان اقتضى خبرا كان منصوبا على ذلك نحو كم رجلا كان
من جاءك وكم رجل كان من احضرت وفي قوله غير مشتغل عنه نظر لان اشتغال الفعل عن
كم بسبب تعلق ضميره او متعلقه لا يمنع انتصابه على شريطة التفسير وتسلط مثل ذلك الفعل عليه
اذ لا شك في جواز نصب كم في نحو كم رجلا او رجل ضربته على شريطة التفسير تقديره كم
رجلا او رجل ضربت غلامه لان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول التصدر
يقدر مؤخرا فلا فائدة في اشتراط هذا القيد لانتصابه اللهم الا ان يقال ان اشتراط
هذا القيد لانتصابه على سبيل الوجوب والنصب في كم رجل او رجل ضربته جائز لا واجب
بل الرفع على الابتداء اولى لسلامته عن الحذف ثم المراد بقوله منصوبا كونه منصوبا
على سبيل الوجوب ويرد عليه ان قوله والا فمرفوع يقتضي وجوب الرفع فيما اذا كان بعده
فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه فكيف جاز الوجهان في امثال المذكور ويدفع بان المراد
بقوله منصوبا الوجوب وبقوله والا فمرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب
فيدخل في قوله والا فمرفوع نحو كم رجلا ورجل ضربته او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل عنه
لفظا او تقديرا فلا يرد نحو كم رجلا او رجل ضربته لان التقدير كم رجلا ضربت ضربته لما ذكرنا
ان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر مؤخرا فيه
هذا ايراد بقوله منصوبا وبقوله والا فمرفوع الوجوب في كلا الموضعين على معنى وان لم يكن

كذلك

كذلك لا لفظا ولا تقديرا فمرفوع اذ يتعلق الا قيد به احترازا عن نحو كم رجلا او رجل ضربته
اذ رجل كم مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه **وكل ما قبله** موصوفة لما
اي كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية قبله **حرف جر او مضاف فمجرور**
بالاضافة الحاصلة بواسطة الحرف الجار اللفظي او التقديري نحو بكم درهما اشتريت
العبد وبكم رجل مررت وغلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فان قيل كم له
الصدر فاذا دخل عليه الجار او المضاف لا يكون داخلا في الصدر قيل اذا دخل الجار
او المضاف عليه انتقل الصدارة منها الى الجار والمضاف لمكان الاتحاد والجزئية
بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه **والا فمرفوع** اي وان لم يكن بعده
فعل ناصب غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبله جار او مضاف فهو مرفوع
لانه اذا لم يكن بعده غير فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبله جار او مضاف
كان مجردا عن العوامل اللفظية فيكون مبتدأ او خبرا فان قيل يمكن ان لا يكون
بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه بل مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون
كم مجردا عن العوامل اللفظية بل يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير نحو كم رجلا
او رجل ضربته فيكون منصوبا على شريطة التفسير لا مرفوعا قيل معنى قوله فمرفوع
انه يرفع على الوجوب مرة كما في كم رجلا او كم رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع
في مثل ذلك اولى لسلامته عن الحذف ثم قوله فمرفوع خبر مبتدأ محذوف اي فهو مرفوع
مبتدأ ان لم يكن كم الاستفهامية والخبرية ظرفا نحو كم رجل قام او قائم لصدق
حد المبتدأ عليه **وخبر ان كان** كم الاستفهامية والخبرية ظرفا نحو كم يوما سرت وكم
يوم سرت لصدق حد الخبر عليه ويعلم كونه ظرفا بالمميز ان كان ظرفا فظرف والا فلا
وقيل في الكلام حذف مضاف اي مبتدأ ان لم يكن مميز كم الاستفهامية والخبرية ظرفا
وخبر ان كان مميزها ظرفا فان قيل هذا الاصل منقوض بكم درهما مالك فان كم ليس

مبتدأ مع كونه غير ظرف ونحو كم يوما او كم من شهر سرت فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا فقيل المراد
بالظرف الظرف المستقر فلا يرد ذلك لانه ظرف لغو متعلق بفعل معناه مبتدأ ان لم يكن
ظرفا وليس ما بعده ما يصلح للابتدائية فلا يرد ذلك لانه وان كان ظرفا لكن ما بعده صالح
للابتدائية فتعين للابتداء وفيه نظر لانه على هذا ينتقض بمثل كم رجل او كم رجلا لك
فان ما بعده صالح للابتداء وليس مبتدأ بل هو خبر وكم مبتدأ واجيب بان ما بعده وان
صلح لغة لكن كم متعين للابتداء اصطلاحا على ما عرف في نحو ابوك عند سيبويه وكذلك
اي مثل كم في محل الاعراب اسماء الاستفهام والشرط نحو ما ومن واين ومتى
فانه ان كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بضميرها او متعلقها كان محلها النصب نحو من ضربت
وما صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وان كان قبلها حرف جر او مضاف
فمحلها الجر نحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن تمرر امرر به وغلام من تضرب اضرب
وان لم يكن بعدها فعل غير مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف فمحل اسماء الاستفهام
الرفع على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال
وان قيامك ومحل اسماء الشرط على الابتداء فقط نحو من يأتني فهو مكرم وما تفعله
لانكم من خبر نحو من عندي ولا يتأتى فيها الخبرية اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو
لا يصلح للابتداء وبهذا اعلم ان التشبيه في اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي
اسماء الشرط في بعض الوجوه وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير
وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري ثلثة اوجه البيت للفرزدق
يهجو جريرا اي جاز في تمييز كم الذي احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف المميز ثلثة
اوجه النصب على ان كم استفهامية والجر على انها خبرية وعلى هذين الوجهين
يكون كم مبتدأ ولك ظرف مستقر صفة لقوله عمة وقد حلبت علي عشاري
خبره والرفع على ان عمة مبتدأ ولك ظرف مستقر صفة لها فيكون المبتدأ

نكرة مخصصة بالصفة وحذف مميز كم وقد حلبت علي عشاري خبرها وعلى هذا الوجه يكون
كم استفهامية او خبرية وقع مصدرا ان كان مميز المحذوف حلبة او ظرفا ان كان
المميز المحذوف مرة اي كم حلبة او كم مرة عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي
عشاري وبهذا ظهر ان التسمية ثمة تمييز ليس باعتبار الوجوه الثلثة بل باعتبار نصبها
وجرها فقط ثم ان نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتها
جررتهما لكونهما تابعين لها لكون خالة عطفا عليها وفدعاء صفة لها ويحتمل ان يكون
صفة خالة وان يكون صفة عمة وخالة بتأويل كل واحد منهما لكن جرها في صورة
النصب لانه غير منصرف ويمكن رفعها على انه خبر المبتدأ او يكون قد حلبت صفة
او حالا ونصبها على انه حال من ضمير لك والفدعاء المرأة التي اعوجت رسغها من
كثرة الحلب او غيره والعشار بكسر العين جمع عشراء على وزن علماء وهي التي
اتى على حملها عشرة اشهر فكم الخبرية تدل على كثرة عماته وخالاته الحالبة عشاره
والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث خرج عددها عن علمه واحتاج الى الاستفهام
مع ان هذا الاستفهام يتضمن التقرير وهو حمل المخاطب على الاقرار بامر يعرفه
كقوله تعالى الم نشرح لك صدرك ويتضمن الاستهزاء وصنيع الامر بحيث يفرح الخصم
عند الاستفهام عنه وتنكير عمة اما للتحقير او للتكثير او للتفخيم وفي ذلك اللام في لك تخصيص
اشاعة به ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالة والجملة الندائية اعني يا جرير
معترضة متضمنة للايقاظ لسماع ما ذكر والتصريح بتوجه الشتيمة اليه وفي قوله فدعاء
ذم لها بسوء الخلقة او صبر وبها كذلك بكثرة حلب عشاره وانما ذكر الحلب لانه خدمة
المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي وحلب العشار يدل على دوام هذا
الفعل منها طريقة لان العشار يتأذى من الحلب ولا تطيع الا من الفته واعتادت
حلبه فيدل حلبها العشار على استدامة هذا الفعل منها والفة العشار بها واستقبال

على يدل على حليتها عشارة مع كراهة ذلك واستنكافه من خدمتها وهذا الكلام يقال لمن
القائم عليه وارد في دينه كأنه يستنكف ان يحلب اشتاها عشارة وقد يحذف
مميزها عند قيام قرينة في مثل كم مالك مثال حذف مميز كم الاستفهامية اي كم
درهما مالك وكم ضربت مثال حذف مميز كم الخبرية اي كم مرة ضربت
الظروف وستعرف وجه بنائها منها اي من الظروف المبنية ما قطع
عن الاضافة كلمة ما عبارة عن ظرف اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف
المضاف اليه وهو مقصود منوي اما اذا حذف نسيا اعرب المضاف مع
التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل اي رب متأخر كان خيرا من متقدم
وبعد تقول جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا تحت
وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل ومن
ومن عل بمعنى من فوق تقول اتيته من عل بضم اللام اي من فوق وكذا تقول ابتداء
بهذا اول بضم اللام اي اول فعلك اي قبل فعلك واذا حذفت المضاف اليه
نسيا قلت جئته من عل بالجر والتنوين وابتدأ به اولا بالنصب والتنوين
اي اول فعلك اي قبل فعلك وسميت الظروف المقطوعة غايات لان غاية الكلام
في النطق كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف المضاف اليه صارت غايات
بها ينتهي الكلام وانما بنيت هذه الظروف لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبهه
في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة ثابتة على تقدير ذكر المضاف اليه ايضا
كاحتياج الموصول الى صلته مع وجود ذكرها قيل نعم لكن الاضافة تمنع البناء واما
نحو حيث واذ واذا فبناؤه لكون جاء المضاف اليه واعيا اليه معارض لذلك المانع
واختير الضم لجبر النقصان حيث تمكن فيه نقصان بحذف المضاف اليه فجبر ذلك
بالضم لكونه اقوى الحركات واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة

ما حذف

في حذف المضاف اليه والبناء على الضم لا غير وليس غير وحسب والمانع
يمكن ظروفا اي لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب لابهام في غير لا يتعرف بالاضافة
وكثرة الاستعمال في حسب تقول جاءني زيد لا غير وليس غير او فحسب ومنها
اي من الظروف المبنية حيث وانما بني حيث للزوم اضافتها الى الجملة وهي
نائب مبني الاصل ولا يضاف الا الى الجملة بمستثنى مفرغ اي لا يضاف
حيث الى شيء الا الى جملة اسمية كانت او فعلية لاحتياجها الى جملة تبين معناها
كاحتياج الموصول الى ما يتم به لانها موضوعة لمكان يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث
جلس زيد او حيث زيد جالس اي مكان جلوس زيد وانما قيد بقوله في الاكثر
استعمالا لانه قد جاء اضافتها الى مفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب
ساطعا ومنها اي من الظروف المبنية اذا وهي للمستقبل اي للزمان المستقبل
الجار والمجرور اما صفة اي اذا كائن للمستقبل او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة
اي وهي للمستقبل نحو اذا يقوم زيد واذا دخلت على الماضي يجعله بمعنى المستقبل نحو اذا
قام زيد وقد استعمل في الماضي نحو قوله حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا بلغ
مغرب الشمس ونظائره كثيرة وفيها اي في اذا معنى الشرط ولذلك
اي ولاستعماله في الشرط اختير بعدها اي بعد اذا الفعل فعل ماض مجهول من الاختيار
اي ولذلك قيل باولوية الفعل بعدها اذ الشرط يقتضي الفعل لكنه لما كان غير عريق
في الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالجملة الفعلية
وقد يكون اذا للمفاجاة اي لوجود الشيء فجاءة بغتة يعني بطريق المفاجاة والفجاءة
مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة معناه ناگاه رسيدن والفجاءة بالمد ناگاه
رسيدن من باب فتح وسمع فيلزم المبتدأ بعدها اي بعد اذا المفاجات في
الاستعمال غالبا نحو خرجت فاذا زيد بالباب ومنها اي من الظروف المبنية

اذ للماضي الجار والمجرور اما صفة لاذ او خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة
اى الكائنة للماضي او هي كائنة للماضي اى للزمان الماضي نحو جئتك اذ قام زيد
واذا دخلت على المستقبل يجعله بمعنى الماضي نحو جئت اذ يقوم زيد اى قام وقد يقع بعدها
اى بعد اذ الجملتان اى الفعلية والاسمية نحو اذ قام زيد واذ زيد قائم لان اذ للزمان
الماضي والماضي مستقر ثابت والمستقر والثابت من صفات الاسم فتناسب الاسمية
لثباتها والفعلية لكونها بمعنى الماضي فصحت اضافتها اليهما ومنها اى من الظروف
المبنية اين وانى للمكان صفة او خبر مبتدا محذوف اى الكائنتان للمكان او هما
كائنتان للمكان استفهاما وشرطا انتصاب استفهاما على انه تمييز ايهما
من حيث الاستفهام اى للاستفهام عن المكان او حال اى حال كون المكان ذا استفهام
او ظرف اى وقت الاستفهام وانما بني لتضمن حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد وانى
تكن اكن وانى يكون لى ولد وانى تذهب اذهب ويجيء انى بمعنى كيف كقوله تعالى
فاتوا حرثكم انى شئتم اى كيف شئتم ولا يجيء بمعنى كيف الا بعد فعل كذا في الرضي
ولو اجري بها كانت بمعنى اين لا غير ومتى للزمان فيهما اى في الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وانما بني لتضمن حرف الشرط والاستفهام وايان
للزمان الجار والمجرور صفة ايان اى ايان الكائنة للزمان او خبر مبتدا محذوف
اى هو للزمان استفهاما عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانه اعم واجاز المجازاة به
بعض المتاخرين وهو غير مسموع من العرب وانتصاب استفهاما على انه تمييز اى ايان
للزمان من حيث الاستفهام اى للاستفهام عن الزمان او ظرف اى وقت الاستفهام او حال
اى حال كون الزمان ذا استفهام ويختص بالامور العظام كقوله تعالى يسالونك عن الساعة
ايان مرسيها وايان يوم الدين وايان يوم القيمة وانما بني لتضمن حرف الاستفهام
ثم قيل اصله اى آن فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي ايان فادغمت

بعد القلب

بعد القلب وقيل اصله اى آن فخفف بحذف الهمزة التي قبل الالف مع الالف
وفيه نظر لان الآن غير مستعمل بلا اللام بل هو موضوع في اول احواله مع اللام وقد لزمه
لبس للتعريف وبهذا بني لتضمنها حرف التعريف واجيب بان عدم استعماله الا مع
اللام لا يمنع تقدير الاصل كذلك وقيل زيدت في اين تشديد والف فوزنه فعلان وفيه نظر
لان اين للمكان وايان للزمان فكيف يكون ذلك اصل هذا واجيب بانه يحتمل التغير
معنى بعد التغير لفظا فان كثيرا من الاسماء والحروف تتغير معانيها بعد تغير الفاظها
وكيف للحال اى الكائنة للحال او هي كائنة للحال استفهاما اى
وقت استفهام او من حيث الاستفهام او حال كون الحال ذات استفهام
وانما كان كيف في الظروف بناء على مذهب الاخفش واما عند سيبويه فهو اسم غير ظرف
بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدل منها
الظروف نحو متى جئت اليوم الجمعة ام يوم السبت والاخفش يقول معناه كيف انت
اى في حال الصحة الصحة او في حال السقيم بابدال الظرف او يقال انما عده في الظروف لانه
بمعنى على اى حال فاذا قلت كيف زيد معناه على اى حال هو من الصحة او السقم
او غيره والحال والظرف متقاربان وانما بني لتضمن حرف الاستفهام ومذ ومنذ اى ومنها
مذ ومنذ وانما قدم مذ مع كونه فرعا لمنذ لان مذ مقصور منه لكونه اخف من منذ وانما
بنيا لتضمن معنى الاضافة لان معنى مذ يوم الجمعة اول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة
وللشبه بالغايات في القطع عن الاضافة المنوية الا انهما لم يجيئا مبنيين لانهما
مقطوعان عن الاضافة المنوية بخلاف الغايات والحمل على مذ ومنذ الاخفش وقوله
بمعنى اول المدة اما صفة اى مذ ومنذ الكائنات بمعنى اول المدة او خبر مبتدا
محذوف اى هما كائنتان بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة اى يقع
بعدهما ويتصل بهما او يقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة خبرا عنهما لا المثنى ولا المجموع ولا النكرة

نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة بالرفع اي اول مدة عدم رؤيتي يوم الجمعة وأما المفرد فلان اول المدة
امر واحد لا يكون متبينا الا شيئا وأما المعرفة فلان الوقت المجهول لا يكون لا ابتداء
كل امر معلوم لان كل واحد يعلم ان انتفاء رؤيته كان من وقت ما لا محالة فلا فائدة في
ذكره فلا بد من التعيين والمعرفة هو الاصل فلا يجوز العدول عنه الى النكرة المخصصة وقيل المخصص
نحو ما رأيته مذ يومان اللذان صاحبتنا فيهما وكذا المنكر المتخصص نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه
لحصول التعيين وهو المقصود وثانيهما **بمعنى الجميع** اي جميع المدة فيليهما الزمان المقصود
بالعدد معرفة كانت او نكرة اي يقع بعدهما الزمان الذي قصد هو مع عدد اي
التي قصدت هي مع عدد فالباء بمعنى مع حتى لو كان المقصود ان جميع المدة انتفت
فيها الرؤية يومان قيل ما رأيته مذ يومان اي جميع مدة عدم رؤيتي يومان وذلك لانه
لما قصد بيان جميع المدة لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد ولقائل ان يقول
ان المقصود بيان جميع المدة وهذا لا يستلزم العدد لصحة ما رأيته مذ يوم السبت هذا او شهر هذا
او اجيب بان المراد عدد الافراد او عدد الاجزاء اذ الجميع يستلزم ذلك فلا يرد ما ذكر ثم
وقد يقع المصدر او الفعل او ان المثقلة بعدهما نحو ما فرحت
مذ ذهابك وما فرحت مذ ذهبت وما فرحت مذ انك ذاهب فيقدر زمان
مضاف لصحة الحمل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
بمعنى اول مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ انك ذاهب مذ زمان
انك ذاهب بمعنى مذ زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت
باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم ينفخ في الصور فان قيل لم لم يذكر ان المخففة نحو فرحت
مذ ان ذهبت قيل لعله ادرجها في ذكر ان بارادة ان مخففة او مشددة معا او لعدم
في ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا او مع ان المصدرية **وهو** اي كل واحد من مذ
ومنذ **مبتدأ خبره ما بعده** وصحة وقوعها مبتدأين لتأولها بالمعرفة

اي بالاضافة

اي بالاضافة لكونهما بمعنى اول المدة او جميعها **خلافا للزجاج** فانه يجعل ما بعدهما
مبتدأ وهما خبران مقدمان اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع المدة لانهما لو كانا
وما بعدهما معرفة او نكرة متخصصة بتقديم الحكم والجواب ما ذكرنا من التاويل بالمعرفة
وانتصاب خلافا على انه مصدر اي يخالف هذا القول خلافا للزجاج والجملة معترضة
لبيان الخلاف **ومنها** اي من الظروف المبنية **لدى ولدن** بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون وفيها لغات غيرها وقد اشار اليها بقوله **وقد جاء**
لدن بفتح اللام والدال وسكون النون **ولدن** بفتح اللام وسكون الدال **ولدن**
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون **ولدن** بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
ولد بضم اللام وسكون الدال **ولد** بفتح اللام وضم الدال واصل اللغات لدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون كما ان عضد بفتح العين وضم الضاد اصل لغاته فاسكنت
العين بلا نقل ضمته اي الضاد فالتقى الساكنان فحركت الدال فتحا وكسرا او حركت النون
كسرا او حذفت النون او سكن العين بنقل ضمة اي الضاد فحركت النون كسرا او حذف
النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ وقع هذه اللغات بترتيب آخر
وهو هكذا لد بفتح اللام وضم الدال ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون
الدال ولدن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال
وكسر النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غير بحذف النون من اصل
اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او بنقل او بتحريك العين فتحا او كسرا
للساكنين بعد اسكانها بغير نقل او كسر بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسرا بعد
اسكان العين بلا نقل فتامل ثم اعلم ان لدى بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه الا
ان يقال بحمل لدن واخواته على لدى لشبههما بالحرف وهي من بين ازواجها مبني
الثانية لانه بمعنى من عند ولهذا يلزمها من لفظا او تقديرا وحمل لدى بمعنى عند بغير معنى

عليه طرد اللباب وقيل بني لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء لانها
بمعنى من عنده وحمل لدى التي بمعنى عند عليها طرد اللباب وفيه نظر لانه وجب الا يبنى عند
اظهار من في نحو من لدن لعدم التضمن ح وقيل بني لدن بالحمل على الذي الموضوعة
وضع الحرف وكذا سائر لغاته وفيه نظر للان وضع بعض اللغات وضع الحرف مبني
على بنائه وعدم التصرف فيه فلو بني بناؤه على وضعه وضع الحرف لزم الدور واجيب
بانا سلمنا ان بناءه مبني على وضعه وضع الحرف ولكن لا نسلم ان وضعه وضع الحرف
مبني على بنائه وعدم التصرف فيه بل مبني على شبهه من في لزوم معنى ابتداء الغاية او على
تضمن معنى من وهو الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور والفرق بين لدى وعند ان عند
تستعمل للحضرة حقيقة او حكما فتقول عندي مال سواء كان المال حاضرا او قريبا عندك
او بعيدا عنك لكنه في حرزك وحفظك فكانه حاضر قريب عندك بخلاف لدى
فانه تستعمل للحضرة الحقيقية فلا تقول لدي مال الا ان يكون حاضرا قريبا عندك **ومنها**
اي من الظروف المبنية **قط** بفتح القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهي
قط بضم القاف والطاء المشددة المضمومة وقط بضم القاف وكسر الطاء المشددة
وقط بضم القاف وفتح الطاء المشددة بفتح القاف وضم الطاء المخففة وقط بضم القاف
والطاء المخففة المضمومة **وهي للماضي المنفي** عموما نحو ما رايته قط اي ما رايته
في جميع الازمنة الماضية والمراد بالنفي اعم من ان يكون لفظا او معنى كقول الشاعر
جاءوا بمذق هل رايت الذيب قط وقد يستعمل في الاثبات نحو كنت اراه قط
اي دائما ثم الماضي الكائن صفة الزمان اي للزمان الماضي فاسناد المنفي الى الظرف اي
للزمان الذي نفي شيء فيه اي نفي وقوع شيء فيه والكائن صفة العامل اي الفعل
المنفي اي عامله ماض منفي نحو ما رايته قط فاسناد المنفي اليه ظاهر وكذا الاطلاق فيه
وعوض للمستقبل المنفي اي للزمان المستقبل المنفي وقوع شيء فيه

اوللام

او للامر المستقبل المنفي اي عامله يكون امرا مستقبلا منفيا عموما نحو لا اراه عوض اي لا اراه
في جميع الازمنة المستقبلة بني عوض لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبه الحرف في الاحتياج
الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العائضين بدليل استعماله كذلك واعرابه في
مثل قبل وبعد ولذلك بني على الضم كقبل وبعد والعائضين الباقين على وجه الارض اي وقت
بقاء الباقين وبناء قط لتضمن معنى لام الاستغراق واختيار الضم للحمل على عوض ولو قال
ومنها قط وعوض للماضي والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه الاختصار
المستحسنة وسلامته عن تكرار لفظ المنفي لكنه لما كان مما يحتمل الجمع بين الماضي والمستقبل في
كليهما اعرض عنه الى التكرار **والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها**
اي بناء تلك الظروف **على الفتح** نحو يوم ينفخ في الصور ويوم ينفع الصادقين صدقهم
ويومئذ وحينئذ اذ المعنى يوم اذ كان كذلك وانما جاز بناؤها لان الجملة مبنية من حيث
هي هي حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان المراد بمبني الاصل
ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليها والجملة كذلك
فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب لانها لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها اذ
لكن اكتسب بعضها الاعراب لقيامها مقام المفرد اخرج عن كونها مبنية الاصل لان ما هو مبني
الاصل كالحرف والماضي والامر بغير اللام لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا
او نحو مررت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة لا مجرد الماضي فوجب الجملة عن كونها مبنية
الاصل في عدم وقوعها فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها بل هي مبنية قوية بالشبه
غيرها من المبنيات فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها ولو بواسطة كما في اذ المضاف الى الجملة
جواز البناء واختيار الفتح للخفة ثم اعلم ان جواز البناء في الظروف انما يكون بالاضافة
الى الجملة جوازا كيوم وليلة وحين ووقت وزمان واما الظروف المضافة اليها وجوبا
مثل اذ واذا وحيث ولما كان بناؤها واجبا على ما عرفت **وكذلك** اي مثل الظروف

المذكورة في جواز البناء على الفتح **مثل وغير مع ما** اي مقرونا بما **وان وان**
يعني اذا اضيف مثل وغير الى ما او الى ان المخففة او الى ان المثقلة يجوز بناؤهما على الفتح
مثل الظروف المذكورة كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وكقول الشاعر لم يمنع الشرب منها
غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال رحم وقل وهو شجر المقل شجر معروف
وفي الطلع قلب اي في اوقال ذات غصون والاقلب لضرورة الشعر والحمامة عند العرب
ذات طوق كالفاختة والقمري ونحوهما وكقولك لم ينفعني من الملبوس غير انك قائم
بني مثل في المثال الاول لاضافته الى ما انكم وغير في المثال الثاني لاضافته الى ان نطقت
وفي المثال الثالث لاضافته الى انك قائم وانما بنيا لاضافتهما الى الجملة صورة وتشبيههما
بالظرف للابهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام وانما ذكرناهما في بحث
بناء الظروف وان لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهتين للظروف ثم قسم
الاسم اولا الى المعرب والمبني وبين احكام قسميه شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار
وضعه لمعين او غير معين فقال **المعرفة ما وضع لشيء بعينه** الجار والمجرور
صفة لشيء اي لشيء ملتبس بعينه اي لشيء معين قيد به احترازا عن النكرة فانها لم توضع
لشيء معين والمراد بشيء معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود خارجا
وانا وانت وهو او جنسا معينا كاسامة فانه علم لجنس الاسد وكالاسد المحلى باللام
الجنس او جملة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق او بلام
المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا الحد المضمرات والمبهمات لانها ما وضعت لشيء
معين لانها كليات الوضع لان انا مثلا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب
وهذا موضوع للاشارة الى كل شيء قيل معناه ما وضع ليستعمل في شيء معين في التركيب
اي في الاستعمال فتدخل المضمرات والمبهمات لكونها وان كانت كليات الوضع
لكنها جزئيات الاستعمال فان انا لا يستعمل في التركيب الا في المتكلم المعين وانت لا يستعمل

الا المخاطب

الا المخاطب معين وهذا لا يستعمل الا للمشار اليه معين وهذا لا يستعمل الا للمشار اليه معين
او فقال معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئي كالاعلام والمضمرات والمبهمات او بوضع
كلي وقانون كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد نحو وجه لك ورأس لك فانه نكرة
مع انه يقع على شيء معين لعدم تعدد وجه المخاطب ورأسه لان وضع امثاله لغير معين
وان وقع على معين بعارض توحد وجه المخاطب ورأسه وكذا لا يرد نحو ادخل السوق
معرفا بلام العهد الذهني فانه معرفة مع انه يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك
وبين مخاطبك في الخارج ولهذا يوصف بالجملة نحو ولقد امر على اللئيم يسبني لما مر ان المراد
بشيء معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود خارجيا وحقيقة معينة
كاسامة والاسد اذا كان محلى بلام الحقيقة فلا شك ان المعرف بلام العهد الذهني
وضع للوقوع على حقيقة معينة مثل اسامة وان كان الفرد غير معين اذ لا معهود
بينك وبين مخاطبك في الذهن او فقال انه في حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا
يوصف بالجملة فليكن خارجا من الحد وفيه نظر لانه لو كان في حكم النكرة لما جرى عليه
احكام المعرفة من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك
لان المعرف بلام العهد الذهني موضوع لشيء معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس اي
للماهية المعينة ووقوعه على كل فرد غير معين بجار من لحوق القرينة كالدخول مثلا
فان الدخول في ماهية السوق من حيث هي هي ممتنع يعني ما ذكر في الهروي وغيره
ان الفرق بين النكرة وبينه ان النكرة اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا والمعرف
المعرف بلام العهد نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من
القرينة كالدخول مثلا **وهي** اي المعرفة او المعارف **ستة** بالاستقراء **المضمرات**
نحو انا وانت **والاعلام** نحو زيد وعمرو **والمبهمات** اي الموصول واسماء
الاشارة نحو هذا والذي وانما سميا مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة

حيث الى مشار اليه مبهم عند المخاطب عند النطق به لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان
يكون مشارا اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب ولم يقولوا المضمر الغائب
مبهم لان ما يعود اليه مقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية
كذا في الرضي **وما عرف باللام** العهدية او الجنسية او الاستغراقية
نحو الرجل والغلام وفي ذكر اللام فقط اختيار مذهب سيبويه وعلى مذهب الخليل حرف
التعريف اللام مع الالف وانما قال وما عرف باللام ولم يقل ما دخله اللام ليلا يدخل
ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم **او بالنداء** نحو يا رجل لقصد التعيين بخلاف
يا رجلا لغير معين بالنداء فانه نكرة وفي ذكر المعرف بالنداء نظر لرجوعه الى المعرف باللام
اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل ولهذا لم يذكره المتقدمون وانما لم يذكر المعرف بالميم في قوله
عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر لان الميم بدل من اللام فلا يعد على حدته
في قسما آخر من المعارف **والمضاف الى احدها** اي احد الاربعة المذكورة
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف اي اضافة معنى اي اضافة مفيدة معنى او مفعول
له بحذف مضاف اي لافادة معنى اي الذي اضيف اي احدها لاجل افادة معنى او مفعول
فيه لقوله والمضاف بحذف مضافين اي وقت افادة معنى وفيه احتراز عن المضاف الى
احد المعارف الاربع المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ثم الشيخ ذكر هذه المعارف
حسب ترتيبها في مراتب التعريف عند سيبويه وجمهور النحاة واشار الى الترتيب في الذكر الى
في المرتبة **العلم ما وضع لشيء بعينه** صفة لشيء اي لشيء ملتبس بعينه اي
معين انما خص العلم بذكر التعريف من بين سائر المعارف لان المضمرات والمبهمات والمضاف
بين تعريفها قبل والمعرف باللام مستغن عن التعريف فبهذا العلم بذكر التعريف وكلمة
ما موصولة او موصوفة جزم عبارة اسم او لفظ والمراد بشيء بعينه اعم من ان يكون فردا كزيد
او جنسا كاسامة وكذا اعم من ان يكون عينا كزيد او معنى كفجار وخباث الف ما كما او غير

انسان

انسان وذلك ما يتخذ ويؤلف كاعوج علم فرس لبني هلال او لا كاسامة علم الجنس الاسد
غير متناول غيره انتصاب غير على الحال وانتصاب غيره على انه مفعول به
لقوله متناول فان قيل يدخل في هذا الحد المضمرات والمبهمات لانها وضعت لشيء بعينه
غير متناول غيره في تركيب واحد قلنا معناه غير متناول غيره في شيء من التراكيب
فيخرج المضمرات والمبهمات والمعرفات باللام والمضاف لتناولها فردا آخر في تركيب
آخر فلا يرد عليه علم الجنس مثل اسامة حيث يقع على افراد غير معينة لانها وضعت
لان يقع على حقيقة معينة غير متناولة غيرها وان كان ما صدقت عليه من الافراد غير
معين وفيه نظر لانه على هذا ينبغي ان يكون الرجل والذي علم جنس لانه وضع لانه يقع
على حقيقة معينة مثل اسامة وانما قال **بوضع واحد** ليلا يخرج
العلم المشترك من التعريف نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل آخر لانه وضع
لشيء بعينه ويتناول غيره ايضا لكنه يتناول غيره باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق
عليه انه غير متناول غيره بوضع واحد ثم العلم ما وضع لشيء واحد **غير متناول غيره**
بوضع واحد سواء كان منقولا كفضل او مرتجلا كعمران اعني مفردا نحو زيد او مركبا نحو
عبد الله وبرق نحره او اسما نحو زيد او لقبا نحو الصديق او كنية نحو ابو بكر موضوعا لمعين
كزيد او معنى حدثا كسبحان علم التسبيح او وقتا كغدوة او لفظ لوزن به نحو فعل ان
الذي موزنه فعلا او عددا او لمحض لفظ كسعيد كوز او لمحض عدد كستة ضعف ثلثة وانما قال
غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما اشبهه كما قال الزمخشري ليلا يخرج لفظة الله لانه لا شبيه
له حتى يحكم بانه لا يتناول ما اشبهه فللزمخشري ان يقول في جوابه ان السالبة لا يقتضي
فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود فلا يشترط لنفي تناول ما اشبهه
وجود ما اشبهه ولقائل ان يرد ذلك بان نفي التناول وان كان سلبا لكن الصلة وهي
قوله اشبهه موجبة فيوجب ثبوت الشبيه وذلك باطل ولكن وللزمخشري ان

والعلم ... في اصطلاح
ان المرتجل ما نقل لما
المعنى ... بلا مناسبة
للمعنى الاول كجعفر علم
وضع للنهر والمنقول
ما نقل لمناسبة والمشترك
ما وضع لمعنى متعدد
وضعا اولا بلا ملاحظة
الوضع ...
كان في زمان او زمانه
وكذا او ...
او لا ...

أي يدفع ذلك بأن الموصول مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت الشيء لا يوجب
ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما أشبهه إما بنفي
التناول مع وجود ما أشبهه أو بنفي التناول مع عدم ما أشبهه وعدم ما أشبهه إما بعدم
الذات والصفة أو بعدم الصفة فاعرف واعرفها أي أعرف المعارف أي أكملها
تعريفا المضمر المتكلم نحو أنا ثم المخاطب نحو أنت لاستحالة الاشتباه في المضمر
المتكلم وقلته في المضمر المخاطب إذ الخطاب في الغالب لمعين أما الخطاب لغير معين
فقليل كقوله تعالى ولو ترى إذ المجرمون الآية ثم المضمر الغائب ثم العلم ثم اسم
الإشارة ثم الموصول والمعرف باللام أو بالنداء والمضاف
أي أحدها معنى يعتبر بحسب المضاف إليه وهو مذهب سيبويه وعليه
جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر وفائدة الخلاف
تظهر في الوصف فقط النكرة ما وضع لشيء لا بعينه أي لشيء غير
معين من حيث أن ينظر فيه الوضع لمعين بوضع جزئي أو كلي نحو رجل وفرس وفيه احتراز
عن المعرفة ولا يرد وجه لك ورأس لك فإنه نكرة مع أنه يقع على شيء معين لأن
ذلك موضوع لشيء لا بعينه وإن وقع على معين باعتبار عارض توحد وجه المخاطب ورأسه
ولا يرد نحو ادخل السوق فإنه معرفة وقد وقع على فرد غير معين لأن وضعه باعتبار
وضع اللام للحقيقة المعينة ووقوعه على فرد غير معين لعارض كالدخول فإن
الدخول في حقيقة السوق من حيث هي هي ممتنع ولا يرد نحو أسامة حيث يقع على فرد
غير معين وليس بنكرة لأنها لم توضع لفرد غير معين بل لماهية معينة وإنما تقع على الفرد
لأن الحقيقة لا وجود لها إلا في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم
باعتبار وصفه لمعين وغير معين شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار دلالته على الكمية
وعدمه أسماء العدد فالأسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على ذكر

أسماء

(لا اختصارا)
أسماء العدد وأشار إلى أن كل ما سواه من القسم الآخر طلبا للاختصار أو تنبيها لما ذكر
النكرة أعقبها بذكر أسماء العدد التي يلازم أكثرها التمييز (التفسير) بالنكرة ولو أخرها عن المذكور
عن المذكر والمؤنث لكان أولى لتعلقها بمبحث التذكير والتأنيث أيضا ما وضع لكمية آحاد
الأشياء والآحاد جمع الأحد وهو الفرد أي أسماء العدد أسماء وضعت لكمية (أي للعدد؟) أي على مقدار
أفراد الأشياء أي على مقدار المعدودات فخرج بقيد الوضع نحو رجل لأنه وإن فهم (منه)
الكمية لكنه يفهم باعتبار سياق الإثبات لأن النكرة في سياق الإثبات تخص
لا بالوضع وكذا خرج نحو رجلان لأنه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وفي هذا
الجواب يتأتى في رجل أيضا وبهذا اندفع ما قاله صاحب الرضي أنه يدخل في هذا الحد رجل
ورجلان لأنهما وضعا لكمية الشيء وإن كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشيء أيضا
إلى هذا أجاب بقوله لا يقال إنهما يخرجان بقوله آحاد الأشياء لأنا نقول إنهما لو خرجا بهذا
القيد لخرج واحد واثنان به أيضا وهما لم يخرجا على ما بينه ههنا فلا بد مما ذكرنا فهم وخرج
بقيد الكمية الجمع لأن كمية الشيء عدده المعين فكأنه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين
فخرج الجمع لأنه وضع لعدد غير معين وفيه نظر لأن الكمية هي الصفة المنسوبة إلى كم أي الصفة
التي يستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص فلا يلزم منه التعيين وإنما يلزم التعيين في الجواب (بكم)
بل خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية وخرج بقيد آحاد الأشياء ما وضع لكمية المسافة دون الآحاد
كالفرسخ والميل وكذا خرج به الخط والسطح والجسم التعليمي لأنها لم توضع لبيان كمية آحاد
الأشياء فالخط في اصطلاح أهل الهندسة ما له طول فقط والسطح ما له طول وعرض والجسم
التعليمي ما له طول وعرض وعمق وكذلك يخرج بهذا القيد الذراع وفيه نظر لأن الذراع
وضع لما يذرع به فيخرج بقوله ما وضع للكمية ولا يحتاج خروجه إلى قوله آحاد
الأشياء وأجيب بأنه وإن لم يوضع للكمية ما يذرع به لكن لا يخفى أنه وضع لكمية الخشبة (المقدرة)
لأنه وضع لخشبة متصفة بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع للكمية فيحتاج خروجه إلى قوله

احاد الاشياء فان قيل يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاثنان ولا خلاف
عند النحاة في انهما من اسماء العدد لصحة وقوعهما جوابا لمن قال كم عندك من كذا وهذا انهما
من اصول الاعداد حيث قال اصولها اثنا عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والف قيل انهما
يدلان على الاحاد بالموضوعات وان لم يدلا عليه دفعة واحدة وقيل ان قوله احاد الاشياء
في مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى
كل اسم من اسماء العدد وضع لكمية شيء من المعدودات فلا يخرجان من الحد وقيل معناه ما وضع
لبيان مقدار المعدودات فيندرج الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بها كذا
في الشامل وقال بعض الشارحين لو قال ما وضع لكمية لكان اولى ليشمل يخرج الواحد
والاثنان فانهما من اسماء العدد عند النحاة ولا بد لان على كمية احاد الاشياء فقوله
احاد الاشياء ما نفع الا ما ضر وفيه نظر لانه يدخل في الحد ما وضع لكمية المسافة
كالفرسخ والميل وكذا يدخل الذراع على ما بينا فلا بد من هذا القيد فان قيل يخرج
من هذا القيد نحو ثلث جماعات وثلثة جموع فانه يدل على الجماعات دون الاحاد
قيل لا نسلم ذلك بل يدل على احاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا اصولها
اي اصول اسماء العدد اثنا عشرة كلمة فقوله اصولها مبتداء وقوله اثنا
عشرة كلمة خبره والجملة مستانفة كانه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع
ان يسال ما هي فقال اصولها اثنى عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنا عشرة كلمة وما عداها من الالفاظ
متفرع عنها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف
كثلثة وعشرين وكاحد ومائة وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف او باضافة
نحو ثلثمائة وثلثة الالف كذا في الرضي دار نقابح قوله واحد على انه خبر مبتداء
محذوف اي احدها واحد او على انه بدل بعض من اثنا عشرة وفيه نظر لان الضمير لازم في بدل

البعض

البعض وليس بها ضمير واجيب بان المراد باللزوم فيه الغلبة والا لزوم الاستعمال للاضمير
في تركه في بعض الاستعمالات على انه يمكن ان يكون الضمير محذوفا لحصول العلم به كما في قولهم
البر الكر بستين والتقدير واحد منها فان قيل كلمة الى في قوله الى عشرة لبيت الغاية لعدم
دخول ما بعدها فيما قبلها حتى فيكون استدادية فيلزم ان لا يدخل العشرة في حكم ما قبلها عملا بالاتفاق
قيل معناه واحد وغيره فيكون الغاية فيدخل ما بعدها فيما قبلها فقوله ومائة عطف على قوله
واحد لا على قوله عشرة تقول على صيغة المخاطب دون الغائب والغائبة اي تقرا ان
في الاعداد مفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان للمذكر واحدة اثنتان
ثنتان للمؤنث وهذا جار على الاصل والقياس بتذكير المذكر وتانيث المؤنث و
بين الاعداد وما بعدها موقوفة لانها مذكورة على طريق التعداد وثلثة الى عشرة
للمذكر وثلث الى عشر للمؤنث وهذا غير جار على الاصل والقياس بالحاق التاء
في المذكر للتاول بالجماعة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فبالحري ان يول بالجماعة
ليطابق اللفظ مدلوله وتركها في المؤنث للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر
سابق فاحتج الى تانيثه اولا وكلمة الى في كلا الموضعين للغاية معناه ثلثة وما زاد
عليها الى عشر وثلث وما زاد عليها الى عشرة او صلة لا استدادية ولا للغاية اي قولا
منتهيا الى عشرة والى عشر وقوله قولا منتهيا مفعول مطلق لقوله تقول ولما فرغ عن بيان
العدد المفرد شرع في العدد المركب فقال احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى
عشرة واثنتا عشرة ثنتا عشرة للمؤنث وهذا جار على الاصل والقياس
بتذكير الجزئين في المذكر وتانيثهما في المؤنث ثلثة عشر وما زاد عليها الى تسعة
عشر للمذكر ثلث عشرة وما زاد عليها الى تسع عشرة للمؤنث يجري في
باسقاط التاء من العشرة واثباتها في النيف في المذكر وعكس ذلك في المؤنث اي
بتانيث الجزء الاول وتذكير الثاني في المذكر ~~وعكس ذلك في~~ المؤنث يرجع الى عشرة

بعد التركيب الى الاصل دون النيف تقليلاً لخلاف الاصل والنيف بالتشديد والتخفيف
هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني **وتميم تكسر**
الشين اى شين العشرة المركبة مع جزء في المؤنث فقوله وتميم مبتداء وقوله تكسر الشين
خبره والجملة معترضة لبيان الخلاف وفي المؤنث ظرف تكسر وانما تكسر لئلا تتوالى
اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة في احدى عشرة وثنتا عشرة وخمس فتحات في ثلث
عشرة الى تسع عشرة احدها فتحة الحرف الآخر من الجزء الاول والبواقي فتحات العشرة
لان اللفظين بالتركيب والامتزاج صارا بمنزلة لفظ واحد والحجاز تسكنها لئلا تتوالى اربع
متحركات مع ثقل التركيب وما ذهب اليه تميم ضعيف لانه عدول من الفتح الذي هو الاخف
الى الكسر الذي هو الاثقل وهذا الخلاف في المؤنث واما في المذكر فالشين مفتوحة بلا خلاف
عشرون واخواتها اى اخوات عشرون اى نظائرها واشباهها
فيهما اى في المذكر والمؤنث وضعا وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا
في المفصل فقوله عشرون من مقولات تقول على وجه التعداد وبعد الواو على الحكاية
واخواتها منصوبة بكسر التاء وعلى الحكاية هذا بيت عطف على قوله عشرون وفيهما ظرف
تقول وان رفع اخواتها فهو مبتداء محذوف الخبر اى واخواتها مثلها والجملة معترضة
ولو جعل عشرون مبتداء واخواتها عطفا عليه وفيهما خبرا لانقطع سلسلة التعداد وينكشف قوله
احد وعشرون حيث لا خبر ههنا فلابد من جعل هذه الاعداد مقول تقول
والرفع في عشرون على الحكاية يعني اذا اردت على عشرين تقول في المذكر احد وعشرون
وفي المؤنث **احدى وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم**
اى بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم
ذكره من ثلثة مع التاء في المذكر وثلث بدون التاء في المؤنث فتقول ثلثة وعشرون
الى تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امراة وكذا سائر العقود وتقول

ثلثة

ثلثة وتسعون الى **تسعة وتسعين** رجلا وثلث وتسعون الى تسع وتسعين امراة
فقوله ثم **بالعطف** عطف على مقوله تقول اى تقول كذا ثم تقول بعطف عشرون
واخواتها على النيف ملتبسا **بلفظ ما تقدم** فقوله بلفظ ما تقدم حال من المعطوف عليه
المفهوم وهو النيف اى ثم تقول بعطف عشرين واخواتها على النيف حال كونه ذلك النيف
ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره او صفة للعطف اى بالعطف الملتبس او الملتبس بما تقدم كان
الملتبس بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه اعني النيف دون العطف فكيف يكون صفة
للعطف قيل ان التباس المعطوف عليه لشيء يوجب التباس العطف بذلك الشيء
مائة والف مائتان والفان فيهما اى في المذكر والمؤنث وضعا قوله
مائة في مقولات تقول على وجه التعداد وفيهما ظرف تقول اى تقول كذا وكذا فيهما
ثم تقول **بالعطف على ما تقدم** اى ثم تقول قولا ملتبسا بعطف النيف على المائة
والالف وتثنيتهما وجمعه او بالعكس اى بعطف المائة والالف وتثنيتهما وجمعه على النيف
واقعا على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر في الافراد والاضافة
والتركيب والعطف كما عرفت فتقول في الافراد مائة وواحد او واحد ومائة واثنان
او اثنتان وفي الاضافة مائة وثلثة رجال وثلث نسوة وفي التركيب مائة واحد
عشر رجلا واحدى عشرة امراة ومائة وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وفي
العطف مائة وعشرون رجلا وامراة ومائة وواحد وعشرون رجلا وواحد وعشرون
رجلا وامراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة
وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة ثم تقول مائتان وكذا وثلثمائة وكذا الى ثمانمائة
وكذا والف وكذا والفان وكذا وثلثة آلاف وكذا الى عشرة آلاف وكذا
واحد عشر الفا وكذا وتسع وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكرنا من
الالفاظ وعلى هذا فقس وقد يجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة

دو احدة ومائة واثنان ومائة واثنتان الى آخر ما ذكرنا و في ثماني عشرة فتح
الياء مبتدأ مقدم الخبر اى فتح الياء كائن في ثماني عشرة وهو الكثير الشائع قياساً
على اخواته لان صدور الاعداد المركبة مبني على الفتح كثلث عشرة وجاز اسكانها
اى اسكان ياء ثماني عشرة تخفيفاً وحذفها بفتح النون شاذ جز قوله
وحذفها اى حذف الياء مع فتح النون شاذ وانما جاز حذفها قوله لاجل التخفيف
وانما فتحت النون جعلا لهذا العدد بعد الحذف على صورة اخواته من انفتاح الصدر و
ويجوز حذف الياء مع كسر النون لدلالة الكسر على الياء وكذا يجوز حذف الياء اذا افرادا اى
غير مركب على العشرة وجعل النون معتقب الاعراب اى موضع لحوق الاعراب فيدخل الرفع
والنصب والجر على حسب العوامل نحو قوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان ثم لما
فرغ عن بيان كيفية استعمال الاعداد شرع في بيان حال المميزات اعني المعدودات فقال
ومميز الثلثة وما زاد عليها الى العشرة مخفوض بالاضافة اى باضافة الاعداد
الى المميزات مجموع لفظاً كثلثة رجال او معنى كثلثة رهط وثلثة ذود
وخمسة نفر وانما ابتدا ببيان مميز الثلثة لعدم مجيء المميز لما دون الثلثة وانما كان
مميزها مخفوضاً على الاضافة ولم يكن منصوباً على التميز كمميز ما زاد على العشرة لان مميز
الاعداد موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة لان حق
الاضافة مثل الاضافة في اخلاق ثياب فلو نصب مثل حق التميز يصير على صورة
الفضلات فوجب خفضه لئلا يكون على صورة الفضلات واما النصب فيما زاد على العشرة
لضرورة امتناع الاضافة كما ستعرف وانما كان مميزها مجموعاً ولم يكن مفرداً كمميز ما فوق
العشرة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فيلزم ان يفسر بالجماعة ليطابق العدد المعدود
لان العدد هو المعدود في المعنى فان الثلثة هي الرجال في المعنى واما افراد مميز ما فوق
العشرة فلدليل ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا بتنوين ثلثة ونصب اثوابا في الشعر

على الشذوذ ثم ذلك الجمع يجب ان يكون مكسراً او سالماً بالالف والتاء اذا لم يوجد غيره وقد جاء
سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجئ الاضافة الى الجمع السالم بالواو والنون اصلاً فلا يقال
ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين ثم المكسر يجوز ان يكون كل جمع سواء كان جمع قلة او كثرة ان
تعين ولم يوجد غيره فيقال ثلثة ارجل ورجال اذ لم يوجد لواحدهما جمع غيرهما فيكون هذا الجمع
مشتركا بين القلة والكثرة وان وجد جمع كثرة وقلة غلبت الاضافة اى جمع القلة ليطابق
العدد المعدود لان الثلثة اى العشرة حد القلة وقد جاء الاضافة الى جمع الكثرة مع وجود القلة
لنكتة فيكون جمع الكثرة مستعاراً عن جمع القلة كالاضافة في قوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء
وليس بقياس وقال المبرد قياس والنكتة في استعمال جمع الكثرة في الاية مع وجود جمع
القلة التنبيه على ان الثلثة في التربص في حق النساء لغاية توقهن الى الازواج كثيرة
الا في ثلثمائة مستثنى مفرغ الى مخفوض مجموع في جميع المواضع الا في ثلثمائة وما زاد
على ذلك الى تسعمائة فان مميز الثلث الى التسع في ثلثمائة الى تسعمائة وهو لفظ المائة
مخفوض مفرد ولم يستعمل ثلث مئين استغناء بلفظ الف وكان قياسها اى
المائة المضاف اليها ثلث اى تسع مآة للمؤنث او مئتين للمذكر لكنه ترك بحث القياس
لكراهتهم ان يرجعوا بعد التزام المفرد في احد عشر الى تسعة وتسعين فهو الى الجمع الذي
طال عهده في ثلثة الى عشرة فاستخف الحمل على القريب وهو احد عشر الى تسعة عشر
وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا في لزوم افراد التميز وانما رجعوا الى الخفض
تحرزا عن اهدار حكم الثلثة اى التسعة من كل وجه فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو
والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين فكيف يقال كان القياس
ثلث مئين قيل سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون
وفيه نظر لانه لو كان كذلك لاكتفى بنظر واحد فانه قياس الجمع بالواو والنون يختص بذوي
العقلاء فكيف يجمع المائة بالواو والنون رفعا وبالياء والنون نصبا وجرا فان جمع الخ

والنون شاذ والكتاب في الشذوذ لجبر النقصان الواقع في مائة بحذف اللام فيجوز ان يجمع
بالالف والتاء كثبات جمع ثبة وبالياء والنون كثبين جمع ثبة وان لم يكن القياس فيه
كلا التقديرين الميم مكسورة وبعضهم يقول مئون رفعا ومئين نصبا وجرا بضم الميم وقال الاخفش
ولو قلت مئات كميم مئين جاز ومميز احد عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين
منصوب مفرد نحو احد عشر رجلا قال الله تعالى تسع وتسعون نعجة اما النصب فلامتناع الاضافة
اما في احد عشر الى تسعة عشر فلامتناع تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوي الحاصل
من الاضافة الى المفسر بخلاف نحو احد عشرك فانه تركيب ثلثة اشياء او حادي عشر
احد عشر فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوي الثابت عن الاضافة الى
المفسر واما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلامتناع حذف النون وابقائها
عند الاضافة لانها لو اضيفت مع حذف النون لزم حذف نون اصلي وصنف بنية
الكلمة ولو اضيفت مع بقائها لزم بقاء نون الشبه بنون الجمع وكل منهما منكر واما الافراد
فلان المفرد امكن وهو اخف من الجمع والغرض من التمييز وهو التفسير والتبيين يحصل
فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة ومميز مائة والف وتثنيتهما اى تثنية الالف والمائة
وهى مائتان والفان وجمعه اى جمع الالف وهو الآف والوف مخفوض
مفرد واما قال وجمعه ولم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان جمع المائة لم يثبت مستعمل حيث
يقال ثلثمائة الى تسعمائة ولا يقال مئون او مئات واما كان مميز المائة والالف
مخفوضا ومفردا اما الخفض لانهما يشبهان الثلثة الى العشرة في اللفظ من حيث انهما من اصول
العدد مثلها ولا تركيب فيهما ولا زيادة ولا عطف وكذا يشبهان احد عشر الى
تسعة وتسعين في الكثرة لان كلا منهما عدد الكثرة مع انهما يقربان بهذا القسم فاعطى
مميزهما احد حكمي مميز الثلثة الى العشرة وهو الافراد والخفض على الاضافة واحد حكمي
مميز احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين ولم يعكس اى تمييز

اسم الافراد مع حصول غرض التفسير به واذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ الدال عليه مذكرا كالشخص المطلق على المرأة او كان الامر بالعكس
اى بعكس ما ذكرنا بان كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا كالنفس المطلقة
على الرجل فوجهان اى في لفظ العدد وجهان اعتبار التأنيث واعتبار التذكير عملا
بالاعتبارين فتقول عندي ثلثة اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ وثلث اشخص
منهن اعتبارا بالمعنى وكذا تقول عندي ثلث نفوس من الرجال اعتبارا باللفظ لكن
اعتبار اللفظ اولى لان نظر النحوي الى اللفظ وقائل ان يقول حق هذا الحكم ان
يذكر عند الاعداد التي تفرق تذكيرا وتأنيثا كواحد وواحدة واثنان واثنتان وثلثة
وثلث لا عند بيان المائة والالف حيث يستوي فيهما التذكير والتأنيث ولا يميز
واحد ولا اثنان اى لا يذكر لواحد واثنين تمييز بعدهما استغناء
بلفظ تمييزه اى تمييز كل منهما مثل رجل ورجلان عنهما اى عن ذكر الواحد والاثنين
يعني ان ذكر التمييز بعدهما يستغنى عن ذكرهما مثل رجل ورجلان فان
ذكرهما بعد الواحد والاثنين يستغنى عن ذكرهما لافادته اى لافادة ما هو تمييز لهما
اى تمييز الواحد والاثنين مثل رجل ورجلين مثل النص المقصود بالعدد
اى التصريح الذي قصد بالعدد وهو بيان الكمية اى بيان الفرد الواحد في مميز واحد والاثنين
في مميز اثنين فلا يصح ان يقع تمييزا اذ التمييز لا يصح ان يكون مغنيا عن المميز لان حكم
التمييز قصد الابهام اى التمييز والمميز ليحصل الاجمال والتفصيل وعدم استغناء
كل واحد منهما عن الآخر فان قيل الاستغناء عن شيء لا يمنع ذكره على وجه التاكيد او
التشويق او نحوهما كما في الواحد ولا تتخذوا الهين اثنين ونعم رجلا وربه رجلا
قيل لما كان تمييزهما بلفظ يدل على نصوصية العدد وهي بيان العدد اى الوحدة والاثنينية
فان رجلا مثلا يدل على الواحد ورجلين يدل على الاثنين امتنع الجمع بينهما

كون التمييز مغنيا عن المميز خلاف ما عليه باب التمييز بل باب التمييز على افادة النسبتين اي النسبة
الاجمالية والنسبة التفصيلية معا وعدم استغناء كل واحد عن الاخرى لما عرف في نحو
منوان سمنا وقفيزان برا وعشرون درهما وملؤه عسلا واما نعم رجلا وربه رجلا فعلى
خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بهما النقض واما قوله تعالى اله واحد وقوله تعالى
لا تتخذوا الهين اثنين فلان ذكر العدد بعد ذكر المعدود والدال على ذلك العدد تأكيد ونحو
او صفة مذكرة موضحة مثل نفخة واحدة وعكس ذلك لا يجوز اذ التأكيد لا يجوز ان يكون
ازيد من المقصود وفيه نظر لان سيبويه جوز عكس ذلك ايضا بجعل المعدود على كونه
بدلا لا تأكيدا او في بعض الشروح لافادة النص المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد
اي الى ذكر الواحد والاثنين مع تمييزهما وهو رجل ورجلان مثل الحصول المقصود
به بلفظ التمييز وفيه نظر لان حصول المقصود بلفظ التمييز لا يمنع ذكره على وجه تأكيد
او تشويق وفي بعض الشروح لافادة النص المقصود بالعدد فلو ذكر معه اي فلو ذكر
العدد اعني الواحد والاثنين مع التمييز اي مع رجل ورجلين مثل الكلام صار معادا فيه
ايضا نظر لان ذكره معه يفيد التأكيد والتشويق مثل نعم رجلا وربه رجلا فلا يكون لغوا
واجيب بان التمييز لما دل على خصوصية العدد امتنع ان يقع تمييزا لان كون
التمييز مغنيا عن المميز خلاف ما عليه باب التمييز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه
لا يفيد النص المقصود بالعدد لعدم دلالته على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء به فاحتيج
الى ذكر العدد لبيان الكمية فان قيل قوله استغناء مفعول له لقوله ولا تمييز فيلزم
منه توجه النفي الى هذا القيد ويصير الفعل مثبتا فيفسد المعنى قيل هو مفعول له للنفي
الفعل بحذف المضاف لا الفعل المنفي اي ترك تمييز واحد واثنين خوف استغناء
او مخافة استغناء اي مخافة لزوم استغناء او هو مفعول له لفعل محذوف اي [illegible]
ولا تمييز تركهما استغناء وقوله بالعدد متعلق بالمقصود على ما بينا اي الافادة النص

الذي

الذي نص بالعدد او متعلق النص اي التصريح بالعدد المقصود وهو التصريح بالوحدة او من
واحد اي واحد اي الاثنينية وتقول على صيغة المخاطب دون الغائب والمتكلم
اي تقول انت في المفرد اي في استعمال العدد في احد المعدودات من
المتعدد الجار والمجرور اما صلة الافراد اي الذي افرد من المتعدد او ظرف مستقر
واقع صفة للمفرد اي الواحد الكائن من المتعدد باعتبار اي فرد ملتبس باعتبار تصيير
اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اي باعتبار تصيير ذلك المفرد عددا
انقص من عدده عددا ازيد عليه بواحد الثاني مقول تقول اي تقول الثاني
في المذكر اي ثاني الاول اي مصير الاول اثنين يعني دوكننده يكي والثانية في المؤنث
اي ثانية الاولى اي مصيرة الاولى اثنين الى العاشر في المذكر اي عاشر التسعة
اي مصير التسعة عشرة يعني ده كننده نه والعاشرة في المؤنث اي عاشرة التسع اي
مصيرة التسع عشرا وانما ابتداء بالثاني والثانية دون الاول والاولى لان لا عدد انقص
من الواحد حتى يصيره واحدا وكلمة الى اما القاطعة اي الثاني والثانية وما زاد عليهما
الى العاشر والعاشرة او صلة اي منتهيا الى العاشر والعاشرة لا غير مبني على الضم وكلمة لا
عاطفة اي لا تقول غير ذلك مما قبل الثاني والثانية وهو الاول والاولى وما بعد
العاشر والعاشرة وهو احد عشر فصاعدا بهذا المعنى اي بمعنى التصيير اما ما قبل الثاني
والثانية فلما مر انه لا عدد انقص من الواحد حتى يصيره واحدا واما بعد العاشر والعاشرة
فلعدم فعل ومصدر بمعنى التصيير في ذلك حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون
ربعت ثلثة عشر ولا ثالث اثنين عشر رابع ثلثة عشر بخلاف الثاني والثانية الى العاشر
والعاشرة فان لكل منهما فعلا ومصدرا فانهم يقولون ثنيت الاحد تثنية وثلثت الاثنين
تثليثا وكذا ربعت الثلثة الى عشرة وهو مذهب كثير من النحاة وهذا اجرى القياس وجاز
بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشرة ايضا في العقود وغيرها بما روي عنهم انهم يقولون

كان القوم عشرين فثلثتهم اي صيرتهم ثلاثين وكانوا ثلثين فربعتهم اي صيرتهم اربعين
ومنهم من اجاز ذلك فيما بعد العاشر والعاشرة في النيف فيقول انا ثالث اثني
عشرهم ورابع ثلث عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر واربعة عشر قلنا لا نسلم الصحة ولئن
سلم الصحة لكان محمولا على ثلثة عقودهم وثالث نيف اثنا عشرهم ورابع نيف
ثلثة عشرهم بتقدير المضاف اي انا مصير نيف اثني عشرهم وهو الاثنان ثلثة ومصير
نيف ثلثة عشرهم وهو الثلث اربعة فلا يرد ذلك اشكالا وباعتبار حاله
اي وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته في التعداد اي باعتبار انه واحد
من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني في المذكر
والاولى والثانية في المؤنث بمعنى بكم وردوم الى العاشر في المذكر والعاشرة
في المؤنث بمعنى دهم وكلها الى ... ومعناه وما زاد عليها من المفردات الى العاشر
والعاشرة والحادي عشر عطف على الاول لا على العاشر والذي يلزم تعددا
اي وتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة من المركبات الحادي عشر في المذكر بتذكير الجزئين
بمعنى يازدهم والحادية عشرة في المؤنث بتانيث الجزئين والثاني عشر
في المذكر والثانية عشرة في المؤنث وما زاد على ذلك الى التاسع عشر
في المذكر والتاسعة عشرة في المؤنث واما قال الاول ولم يقل الواحد لان
لفظ الواحد اسم عدد وليس المراد هنا اي في اعتبار التصيير وبيان الحال اسم العدد بل المراد
الاسم المشتق منه اعني الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني
واختلف في وزن اول فقيل وزنه افعل وقيل وزنه فوعل ويؤيد الاول مجيء الاولى
في مؤنثه ولو كان وزنه فوعل لكان مؤنثه فوعلة ويؤيد الثاني صرفه نحو ابتدأت اولا
ولو كان وزنه افعل لكان غير منصرف للصفة ووزن الفعل واجيب بانه لما كان
مشتقا مما لا فعل له كان معنى الوصفية فيه خفيا فلم يؤثر وصفية في منع الصرف

الا مع ذكر

الا مع ذكر من التفضيلية بعده فانها علامة الوصفية واذا اخلي عنها صرف ويكون منصوبا
على الظرف نحو جئتك اولا واخيرا والا وانما جاز هذا الاعتبار فيما زاد على العاشر
والعاشرة لجواز كون الشيء واحدا من احد عشر وما فوقه وانما ذكر في صورة التصيير
الى العاشر والعاشرة لا غير ولم يذكر في صورة بيان الحال الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة لا غير اشارة الى انها غاية المركب لا غاية بيان الحال فان بيان الحال شائع
فيما فوق ذلك لجواز كون الشيء واحدا مما فوق ذلك فتقول الرجل العشرون والمرأة
العشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية والعشرون الى التاسع والتسعين والتاسعة
والتسعين والرجل المائة او الالف والمرأة المائة او الالف والحادي والمائة او الالف
والحادية والمائة او الالف فصاعدا الى ما لا يتناهى وانما ذكر بيان الحال في العدد
المركب دون العقود من العشرين والثلثين الى التسعين ودون المائة والالف لعدم التغير
فيها الى بناء اسم الفاعل حيث يقال باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائة او الالف
بخلاف المركب حيث يتغير فيه الى اسم الفاعل ودون ما زاد على العشرين والمائة والالف
لان تغيره بحسب تغير المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا حاجة الى ذكر ذلك وانما ذكر العدد
المركب مع انه ذكر العدد المفرد لان تغير المركب ليس في تغير المفرد اذ تغير المفرد في اول المفردات
الى الاول وتغير المركب الى الحادي دون الاول فلا بد من ذكره اذ لو لم يذكر لتبادر الفهم
الى ان تغيره الى الاول ايضا ومن ثم اي ولاجل انه يجري في الواحد من المتعدد
اي اعتبار التصيير واعتبار بيان الحال قيل في الاول اي في الاعتبار الاول
الاول وهو اعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى عدد انقص منه بدرجة
اضافة لفظية ولا يجوز اضافة ما صيغ للتصيير اي عدد انقص منه بدرجتين فصاعدا
اولا الى عدد يساوي عدده ولا الى عدد فوقه اي مصيرهما ثالث بمعنى ثالث الاثنين
اي مصير الاثنين ثلثة يعني سه كننده دو وهو اسم فاعل من ثلثتهما اي صيرت الاثنين

ثلثة يعني سه كردم دو را او هو من الثلث بفتح الثاء و هو تصيير الاثنين ثلثة بفتح
كردانيدن دو را او في الثاني اى في الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال ثالث
ثلثة بالاضافة الى عدد يساوي عدده اضافة معنوية اى احدها
تعبير معنى ثالث ثلثة اى احد الثلثة المتاخر بدرجتين يعني سيوم سه وهو ايضا من الثلث
بفتح الثاء ومعناه سه يكدان ويجوز اضافته ما صيغ لبيان الحال الى عدد فوقه فيقال ثالث
اربعة او خمسة فصاعدا الى احد الاربعة واحد الخمسة ولا يجوز اضافته الى عدد انقص منه
ونقول في اضافة ما زاد على العشرة مما صيغ لبيان الحال حادي عشر احد عشر
اى واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات يعني يازدهم يازده على الثاني الجار
والمجرور حال اى واقعا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
حال من الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر للفعل المحذوف اى خص الاعتبار الثاني
بذلك خصوصا والجملة حال مؤكدة او معترضة وان شئت مفعول محذوف بقرينة
جواب الشرط اى وان شئت ان تقول قلت حادي احد عشر بحذف
الجزء الاخير من المضاف تخفيفا الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول
لانتفاء التركيب المقتضي للبناء وبين الثاني لبقاء التركيب المقتضي للبناء وقد تعرب
الاول عطفا على الجزاء او استيناف على معنى ثابت لتعرب الاول على نحو قوله ان لم
الم تسأل الربع القواء فينطق اى فهو مما ينطق اى الم تسأل المنزل الخالي فينطق آخره
وهل تخبرك اليوم بيداء سملق اى المفازة الخالية ثم لما فرغ من تقسيم الاول باعتبار
ومنعه لمعين وغير معين شرع في تقسيم آخر له باعتبار التذكير والتانيث فقال المذكر
والمونث او يقال لما وقع ذكر التذكير والتانيث في باب العدد وجب ذكر هذا التقسيم
واما قدم المذكر على المونث لاصالته المونث ما فيه علامة التانيث
وهي التاء التي تصير في الوقف هاء او الالف المقصورة و الممدودة كما ذكر في المتن

وكذا

وكذا الياء في نحو هذي وذي عند البعض واما قدم المونث في البيان او ما للاختصار
ببيانه وتعميم التذكير بكل ما مخالفه كتعميم الاعراب التقديري وتعميم اللفظي في كل ما عداه
ويمكن ان يقال انما قدمه ليفرغ البيان من القريب ولان المونث وجودي
لانه عبارة عما وجد فيه علامة التانيث والمذكر عدمي لانه عبارة عما لم يوجد فيه
علامة التانيث والوجودي راجح على العدمي فقدم ذلك ترجيحا له على العدمي
لفظا او تقديرا هذا تقسيم علامته باللتي اى سواء كانت تلك العلامة ملفوظة
او مقدرة فالملفوظة نحو امراة وناقة وغرفة وغلبة وطلحة وعلامة والمقدرة
نحو دار ونار ونعل وقدم وشمس وعين وغيرهما من المونثات السماعية فان التاء
في مثل ذلك مقدر بدليل رجوعها في التصغير فان قيل يخرج من هذا التقسيم نحو عقرب
لا سيما اذا سمي به مذكر ونحو حائض وطالق من الصفات المختصة بالتانيث ونحو كلاب
والكلب وكل ما جمع مكسرا اذ ليس فيها علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا اما لفظا
فظاهر واما تقديرا فلانها لو كانت مقدرة فيه لرجعت في التصغير قيل المراد بقوله
لفظا اعم من ان يكون حقيقة كما ذكرنا او حكما كعقرب لان الحرف الرابع في حكم تاء
التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المونثات السماعية لئلا يجتمع
علامتا تانيث ونحو حائض لانه صفة مختصة بالمونث ونحو كلاب والكلب لانه
مؤول بالجماعة والمذكر بخلافه اى بخلاف المونث اى ما لم يوجد فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا ولا حكما وعلامة التانيث اى
علامة التي ذكرت في حد المونث التاء التي تصير في الوقف هاء والالف
سواء كانت ممدودة او مقصورة وبعضهم عد الياء ايضا في هذي وذي من
علامات التانيث وذكر ان التانيث بالياء من خصائص اسم الاشارة
فلعله قال بذلك في اسم الاشارة بالتصرف تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا

والمصدر لم يذكرها لان تانيث نحو هذي يحتمل ان يكون صيغيا عندهم لا بالعلامة
كتانيث هي وانت بعين هذه الكلمة بكمالها موضوعة للتانيث وكتثنية هذا
والذي نحو هذان واللذان على قول من يرى بناءهما وهو اي المونث حقيقي
ولفظي فالحقيقي وهو الحقي ما بازائه كلمة ما عبارة عن مونث اي
مونث ذكر من الحيوان الجار والمجرور ظرف مستقر واقع صفة لذكر اي ذكر كائن
في جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد وانما قال في الحيوان
احترازا عن الانثى من النخل لان بازائه ذكرا منه وتانيثه غير حقيقي والمراد بالذكر
ههنا خلاف الانثى لا مقابل الرجال كامراة في الاناسي وناقة في البهائم
اذ بازائهما رجل وبعير وكذا نفس رجلي واتان وعناق وغيرها قيل ان يقول
لو فرض انثى ليس بازائها ذكر في الحيوان لا يصدق عليه هذا الحد فلو قال ما له فرج
لا ذكر لكان اشمل واجيب بانه حينئذ يدخل الخنثى المذكر في الحد لوجود الفرج
فيه على ان اللفظ بالفرج سمج واللفظي اي المونث اللفظي اي المنسوب الى اللفظ
بوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيثه خلقي في معناه
بخلافه اي بعكس مخالفة المونث الحقيقي اي ما ليس بازائه ذكر في الحيوان سواء
وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد كظلمة وعين واخواتها
من المونثات السماعية وطلحة وحمزة وكالجمع المكسر والمصحح بالالف والتاء كرجال
ومسلمات والفرق واحدهما مونثا حقيقيا ثم اعلم ان المونث اللفظي اما ان يكون
معناه مذكرا حقيقيا مسمى علم اي مفهوم علم كطلحة علما للمذكر او مسمى صفة كعلامة صفة
للمذكر او مسمى اسم جنس كنملة ذكرا او لا يكون مذكرا حقيقيا ولا مونثا حقيقيا كظلمة
وعين فان معناهما ليس بمذكر حقيقي ولا مونث حقيقيا بل هما مونثان لفظيا لوجود
علامة التانيث لفظا في ظلمة وتقديرا في عين والاول لا يوثر تانيثه اللفظي

الا في حكم

الا في حكم نفسه وهو منع الصرف فيمتنع طلحة للتانيث اللفظي والعلمية ولا يسري
تانيثه اللفظي والعلمية الى غيره من فعل او صفة او خبر او حال فيقال قام طلحة وطلحة
القائم وطلحة قائم ومررت بطلحة قائما وانما اعتبر التانيث في منع صرفه لا في الاسناد
لان التذكير الحقيقي لما طرء عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويسري واما منع
الصرف فحال يختص به لا بغيره وذهب بعض الكوفيين الى ان تانيثه يسري الى غيره
فيقولون قالت وقالوا على تانيث عقرب علما لمذكر فان تانيثه يسري الى غيره بالاتفاق
والثاني نحو نملة فذكر كتانيث ظلمة وعين لان التاء فيها فارقة بين الجنس وواحده
لا بين التذكير والتانيث كالتاء في نملة فيكون مونثا لفظيا فيجوز في فعله التذكير
والتانيث وعلى هذا الاصل تانيث قالت في قوله تعالى قالت نملة على ان نملة
انثى وعند ابن السكيت تانيثه كتانيث طلحة علما للمذكر فلا يجوز التاء في فعله
وعلى هذا يدل تانيث قالت نملة على ان النملة انثى كما ان تانيث قالت طلحة
يدل على ان طلحة علم مونث وعلى هذا القول بنى ابو حنيفة رضي الاستدلال
على ان النملة في قالت نملة انثى اذ لو كان ذكرا لما جاز التاء في فعله كما لم يجز
التاء في فعل طلحة وذلك لان ابا حنيفة كان صاحب راي في اللغة كما انه كان صاحب
راي في علم الشريعة لكنه اشتغل بعلم الشريعة ولم يشتغل باللغة بخلاف محمد ابن
الحسن وابي يوسف رحمهما الله فانهما اشتغلا بكليهما حتى عدا من علماء الشريعة واللغة فيحتمل ان
يكون رايه في هذا الحكم موافق لراي ابن السكيت فبنى الاستدلال على هذا او قصة الاستدلال
ما روي ان قتادة رضي دخل الكوفة فالتف عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان
ابو حنيفة رضي حاضرا وهو شاب فسأله عن نملة سليمان صلوات الله عليه اكان ذكرا
ام انثى فافحم فقال من كتاب الله وهو قوله تعالى قالت نملة ولو كان ذكرا لقال
قال نملة كما يقال قال طلحة ثم اعلم انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد في باب غير المنصرف

مقابل للمعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن فنحو سلمى وسلمة علمين للمؤنث مؤنث
حقيقي على ما اريد ههنا ومؤنث لفظي على ما اريد في باب غير المنصرف و[illegible]
مؤنثات لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية على ما اريد في باب غير المنصرف
وعلى هذا فقس **واذا اسند اليه** والضمير عائد الى المؤنث اذا كان حقيقيا
او لفظيا مظهرا بقرينة السياق حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر غير الحقيقي
بالخيار اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي مظهرا او مضمرا او الى اللفظي مضمرا ما لم يكن
علم مذكر نحو طلحة **الفعل فالتاء** مبتدأ محذوف الخبر اي فالتاء واجب في فعله اسند
اليه نحو حضرت المرأة والمرأة حضرت والشمس طلعت وانما قلنا واجبة لا جائزة
بقرينة مقابلة التخيير والجملة الاسمية جزاء الشرط فلذا وجب الفاء ولا يسوغ ان يجعل
التاء فاعلا لحذف الفعل فوجب التاء لانه يلزم امتناع الفاء في الجزاء الماضي
اي الجزاء اذا كان ماضيا متصرفا بغير قد يمتنع فيه الفاء وانما وجبت التاء لان تانيث
المسند اليه يسري الى تانيث الفعل اما في المضمر مطلقا فلكمال الالتزاق واما في
ظاهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصور في الالتزاق
وقصور في التانيث لعدم كونه حقيقيا فالجري انه لا يلزم فيه السراية بل يجوز
بناء على قصور الالتزاق باعتبار الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه لانه
تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث باعتبار المعنى ثم التاء انما تجب اذا كان
الفعل متصرفا والمؤنث الحقيقي من الاناث ولم يقع فصل بين الفعل والمؤنث
الحقيقي اما اذا كان غير متصرف نحو نعم المرأة او كان المؤنث من البهائم نحو سار
الناقة او وقع فصل بينهما نحو ضرب القاضي امرأة لا يجب سراية التانيث الى الفعل
لجمود الفعل ولكون تانيث البهائم دون تانيث الاناث ولمكان الفصل فان
قيل اذا كان وجوب التاء مقيدا بهذه القيود فلم اطلق الشيخ قيل تخلف الوجوب

في صورة

في صورة الفصل او لكون الفعل جامدا او كون المؤنث الحقيقي من البهائم بالدليل وتخلف الحكم
عن القاعدة بالدليل امر شائع مستفيض لكنه قال فالتاء ولا فاذا دل دليل على خلافه
فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا **وانت فيما ظاهر المؤنث غير الحقيقي** اي لم
علما للمذكر نحو طلحة اي انت في اسناد الفعل اي الظاهر المؤنث اللفظي وما في حكمه
من مؤنث البهائم كسار الناقة **بالخيار** خبر لقوله انت اي متلبس بخيار كي بين اثبات التاء
وعدمه اي بين تانيث الفعل وتذكيره لانه مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار
المعنى فيجوز الوجهان اعتبارا بالوجهين وكذا المؤنث من البهائم مؤنث حقيقة غير
مؤنث حكما لانه كالمذكر في عامة الاغراض غالبا فجاز فيه الوجهان فيقال طلع الشمس
وطلعت الشمس وانما قال في ظاهر غير الحقيقي احترازا عن مضمره نحو الشمس طلعت فان التاء
فيه واجبة لكمال الالتزاق كما مر **وحكم ظاهر الجمع غير جمع المذكر السالم** سواء كان مكسرا
او سالما بالالف والتاء **مطلقا** اي سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا كالنسوة و
والمؤمنات او مذكرا حقيقيا كالرجال والجمال **حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقي**
في جواز تذكير الفعل وتانيثه نحو جاء الرجال وجاءت الرجال قال الله تعالى اذا جاءك
المؤمنات وقال نسوة وقالت الاعراب وانما جاز فيه الوجهان لانه مؤول بالجماعة
والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان عملا بالاعتبارين
ولم يؤول بها جمع المذكر السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر الا نحو
بنين فان حكمه حكم الابناء وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحده
وهو ابن قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذي
واحده مؤنث كسنين وارضين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت
سنون لان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء
وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر المؤنث غير الحقيقي ولم يلحق حيث لم يقل حكم الجمع غير المذكر

السالم مطلقا حكم المؤنث غير الحقيقي لان مضمر الجمع غير المذكر السالم ليس كمضمر المؤنث غير الحقيقي
لان مضمر هذا يستلزم التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمر ذلك يستلزم التاء او الواو
في المذكر العقلاء نحو الرجال جاءت او جاؤا ويستلزم التاء او النون في غير العقلاء
نحو الليالي والايام مضت او مضين فكان حكم مضمر ذلك حكم مضمر هذا في الحاق التاء
لا في طرق التاء والاضافة ظاهر الى الجمع من باب جرد قطيفة واخلاق ثياب
فان قيل لفظ غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فكيف يقع ههنا صفة الجمع قلنا
انه بدل لا صفة او صفة الجمع وكلمة اللام زائدة او على القول بتعرف غير اذا
اشتهر بمغايرة المضاف اليه لان له نقيضين فان جمع المذكر السالم
مشهور بان نقيضه الجمع المكسر والجمع السالم بالالف والتاء على نحو كل
المبني الحركة غير السكون وقوله مطلقا ظرف معنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم
كانه قال وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مثل حكم ظاهر غير الحقيقي في جميع الاحيان
فيكون معنى التشبيه عاملا في الظرف المستقر **وضمير جمع العاقلين**
المذكر السالم اي ضمير جمع الذكور العاقلين الا الضمير العائد الى
الذكور العاقلين من جموع التكسير **فعلت وفعلوا** اي ضمير ما بوزن فعلت
وفعلوا وهو ضمير فعلت وهو هي المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة التي هي
تاء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو نحو الرجال جاءت او جاؤا بالتاء الساكنة
التي هي تاء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو نحو الرجال جاءت او جاؤا بالتاء
للتانيث بتاويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع وهو جمع
العاقلين وفي بعض النسخ وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا فقوله
غير المذكر صفة جمع العاقلين وانما قيل جمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا
عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو فحسب نحو الزيدون او المسلمون

جاؤا

جاؤا ولان الواو وضعت لهذا النوع من الجمع ولا يقال الزيدون او المسلمون جاءت بتاويل الجماعة
كراهة اعتبار التانيث مع انعقاد صيغة المذكر وضمير نحو الف دار التاء من جمع المؤنثات وفي
حكمها من المؤنثات الحقيقية والمعنوية وضمير نحو الايام من جميع غير العقلاء **فعلت وفعلن**
اي ضمير فعلت وهو هي المستتر فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث وضمير فعلن
وهو النون نحو الايام مضت او مضين بتاء التانيث بتاويل الجماعة او بالنون
ايضا نحو الايام فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت
لجمع العاقلين وانما في نحو الف دار فلكونها في جمع غير العقلاء او ذا الاناث لغلبة حكمهن لكن
يجرين مجرى غير العقلاء ويمكن ان يراد بالنساء المؤنثات على طريق عموم المجاز
او جمع المؤنث على ارادة الصفة المشهورة من لفظ النساء كما في لكل فرعون
موسى ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للاسم شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار الافراد
والتثنية والجمع فقال **المثنى** فالاسم على ثلثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وبين النوعين
وهي المثنى والمجموع ليعلم ان ما سواهما المفرد روما للاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبقه
عدده على عدد المجموع ولقربه بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لتقدم اخصائه
بشريطة بخلاف الجمع لاختصاص احد اقسامه وهو الجمع بالواو والنون بذكور العقلاء
وبان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا مع المؤنث ولا تاء تانيث
كعلامة واختصاص القسم الآخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بمذكر لم يكسر
نحو سرادقات او كان من صفات غير العقلاء نحو الجبال الراسيات او خماسيا نحو
سفرجلات وان لا يكون فعلاء افعل ولا فعلى فعلان ولا مستويا مع المذكر ولا مجردا
عن التاء مع الصفة المختصة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير
بسماع الصيغة وتوقيف الوضع **ما لحق آخره الف نحو المسلمان والزيدان** وقوله
آخره مفعول لحق والالف فاعله واللحوق دررسيدن او ياء مفتوح ما قبلها

اي قبل الياء نحو المسلمين والزيدين وقوله مفتوح صفة سببية لقوله ياء وكلمة ما مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله مفتوح عبارة عن حرف اي يا فتح حرف فصل قبلها لو قف ما قبل
الالف **ونون مكسورة** لان الاصل في البناء السكون وانما عدل عنه تحرزا
عن اجتماع الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالي
الامثال وبعد فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون المتعادل
ثقل الكسرة خفة الالف والفتحة وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف
العلة لكثرة دورها في الكلام لان المتكلم لا يخلو عنها او عن ابعاضها وهي الحركات الثلث
فخصت بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تقليل للاشتراك وخصت الالف بالتثنية لكثرتها
وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية في الفعل ولوفق آخر ضميرها في الفعل وهو هما
وانتما وخصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع في الفعل ولكونها للجمع في العطف لانها تجمع
بين المعطوف والمعطوف عليه ولحصولها بجمع الشفتين ولوفق ضميره في الفعل وهو
هم وانتم ثم زيدت الياء لكثير الابنية التثنية والجمع السالم ليتوسل بها الى تقليل
الاشتراك في الاصول الثلث والالكان الالف وللواو فيها في الاحوال الثلث
وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء ففتح في التثنية لوفق ما قبل الياء وكسر في الجمع لوفق
الياء فرقا بينهما او كسر في الجمع لوفق الياء وفتح في التثنية فرقا وقوله **ليدل** متعلق بلحق
والضمير عايد الى كل واحد من الالف والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحوق الالف والواو
والياء والنون ولا قرينة على تعيين الالف والياء وقيل انه عايد الى ما لحق آخره ذلك
وفيه ايضا نظر لانه على هذا لا يستقيم تعلق قوله ليدل بقوله لحق وقيل انه عايد الى اللحوق
وفيه ايضا نظر لانه يشمل لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ما ذكر في المتن فالحق ان
يؤخر ذكر النون عن قوله ليدل ويقدم قوله ليدل على النون لان النون عوض عن الحركة
والتنوين الثابتين في الواحد ولا دخل لها في هذه الدلالة اي في الدلالة **على ان**

معه الضمير عائد الى ما هو عبارة عن اسم اي ليدل على ان مع ذلك الاسم **مثله**
اي مثل ذلك الاسم في اللفظ فردا كالزيدين او جماعة كجمالين ورجلين **من جنسه**
اي من جنس ذلك الاسم في المعنى ففي قوله مثله اشارة الى اشتراط جنسية اللفظ وفي
قوله من جنسه اشارة الى اشتراط جنسية المعنى اذ معناه من جنسه في المعنى وانما اشترط
جنسية المعنى احترازا عن المشترك فانه لا يثنى لا يقال العينان للشمس والباصرة ولا القرءان
للحيض والطهر خلافا للاندلسي وفي اشتراط جنسية اللفظ نظر لانه منقوض بنحو القمرين
للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والابوين للام وللاب وكذا منقوض بنحو العينين
للشمس والباصرة ان ثبت جوازه كما هو مذهب الاندلسي واجيب عن النقض الاول
بان ذلك من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليبا للمذكر على المؤنث كما في القمرين والابوين وللمفرد على المركب كما في العمرين
وعن الثاني بانه محمول على عموم المجاز اي المسميان بالعين وهذا الجواب يتاتى في التغليب ايضا
بانه يراد بالقمرين نيرا كواكب السماء وبالعمرين افضل امة محمد عليه الصلوة والسلام
وبالابوين المنتسبان بالولاد وعلى هذا فقس سائر النظائر او يقال المراد بقوله
مثله ما يماثله في الوحدة بقرينة قوله في الجمع ليدل على ان معه اكثر منه فلا يرد التثنية
من ذلك فعلى هذا معنى قوله من جنسه اي الواحد من خلاف جنسه فلا يرد بقوله مثله في
الوحدة والجنس جميعا لا يستغني عن قوله من جنسه لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ
والمعنى وفي اشتراط جنسية المعنى ايضا نظر لان المشترك المثنى فرد من افراد
المثنى ولكان هذا الفرد ممتنعا والامتناع فرد لا ينافي كونه فردا من الماهية فلا يجوز
تعريف الماهية بما يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع الا ترى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه
كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه ولم يحترزوا عن المفعول له والمفعول معه والمفعول الثاني
من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت في الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف
في آخره تخفيفا ولم يحترزوا عن ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه ليدل

رب يسر وتمم بالخير

على تقليل ولم يخرجا التصغير الضماير ونحوه من المثنيات اى غير ذلك ولحق ما ذكره الزمخشري
في المفصل تابعد المثنى وما لحقت آخره زيادتان الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليكون
الاولى علما لضم واحد والاخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد الى هنا
عبارة الشريفة حيث جعل الالف والياء علما على ضم واحد الى واحد من غير تقييد باتحاد
الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثنى الصحيح غير المبنى فانه قيل لو كان الجنسية في الجمع
شرطا لما جاز تثنية العلم المشترك نحو الزيدان قيل المراد بالجنسية في المعنى ان يصدق حقيقة
احدهما على حقيقة الآخر والزيدان كذلك فالمقصور اى فالاسم المقصور وهو
وهو الذي في آخره الف مقصورة وسمي مقصورا للامتناع عن المد والقصر الحبس الاول
المستفادة من عموم قوله ما لحق آخره كذا لاشتماله على الصحيح والمنقوص والمقصور والممدود
لكنه ترك ذكر الصحيح والمنقوص لظهور حكمهما لعدم حدوث تغيير في تثنيتهما وبين حكم المقصور والممدود
فقال المقصور ان كان الفه كائنة عن واو حقيقة كعصا او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالمتى بالى ولدى وهو ثلاثي الواو قلبت اى والحال
ان ذلك المقصور ثلاثي اى ثلاثي مجردا ذو ثلاثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي فيخرج
الرباعي والثلاثي المزيد فيه نحو معطى ومصطفى قلبت الفه واوا فيقال عصوان في عصا
والوان ولدوان في المسمى بالى ولدى اعتبارا للاصل حقيقة او حكما مع خفة الثلاثي بخلاف
ما كان على اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى الاصل لمكان الثقل كمعطى ومصطفى ونحوه
رسم بقوله والا اى وان لم يكن بان كان الفه عن ياء حقيقة كرمى او حكما بان
كان مجهول الاصل اصلا وقد امل كالمسمى بمتى وبلى او كان على اربعة احرف فصاعدا
اصلية كانت الالف كمعطى ومصطفى او زائدة كحبلى وارطى وحبنطى وحبارى فبالياء
اى فالفه مقلوبة بالياء فيقال رحيان في رحى ومتيان وبليان في المسمى بمتى وبلى
ومعطيان ومصطفيان وحبليان وارطيان وانما قلبت ياء اعتبارا للاصل فيما اصله

الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف وتقابل ان يقول ثم لك والا ياء لكان
اولى لقوله قلبت واوا واخص الا ان يقال انما عدل عنه لقصد التبرك بايراد الجملة
الاسمية في الجزاء لكثرة صورة ونسبة وجوه والممدود اى الاسم الممدود ان كان
همزته اى همزة الممدود اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصل او نحو
كقراء جمع قاري ثبتت الهمزة لمكان الاصالة فيقال قراءان وحكى ابو علي الفارسي
عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان حملا على اخواته من الحمراء والصحراء وان كانت
همزته للتانيث كحمراء وصحراء قلبت واوا نقول حمراوان وصحراوان
وانما لم يثبت لكراهة وقوع صورة علامة التانيث في الوسط فان قيل ان
في نحو مسلمة التاء علامة التانيث وقد وقع صورة علامة في الوسط في التثنية حيث
يقال مسلمتان فينبغي ان لا يثبت قيل ان التاء انما يثبت لئلا يلتبس تثنية المؤنث
بتثنية المذكر وانما قلبت واوا لا ياء تحرزا عن اجتماع اليائين في النصب والجر ولان الواو
اقرب الى الهمزة من الياء لما بينهما اى لقرب مخرجيهما في الثقل ونحوه والا
اى وان لم يكن اصلية ولا للتانيث بل كانت منقلبة عن اصلية واو ككساء اصله
كساو او ياء كرداء اصله رداي او كانت زائدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بسرداح والعلباء
رگ گردن والسرداح ماده شتر بزرگ وجای نرم كه در وی گیاه بروید فالوجهان
اى ففيها الوجهان اى ففي الالف وجهان او ففيه الوجهان اى في الاسم الممدود الوجهان
الثبوت والقلب اما الثبوت فلكونها في مكان الاصلية باعتبار الالحاق بها او الانقلاب
عنها واما القلب فلشبهها بهمزة التانيث في عدم كونها اصلية فيقال كساءان وكساوان
ورداءان ورداوان وحذف نونه اى نون المثنى للاضافة اى وقت
الاضافة او لان النون لقيامها مقام التنوين الثابت في الواحد يوجب تمام الكلمة
وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان فان قيل لم لا نون التثنية

قائمة مقام التنوين الثابتة في الواحد لوجب ان تسقط بدخول اللام نحو الغلامان
لعدم التنوين في الواحد قبل اللام تسقط باللام حيث اعتبر معها عوضا عن الحركة
فقط فان هي النون عوض عن الحركة والتنوين في نحو غلامان وعن الحركة فقط
في نحو الغلامان وعن التنوين فقط في نحو عصوان واليه ذهب علي ابن عيسى وابن
جني وهو مختار وبعض المتاخرين واما عند سيبويه فهي عوض عن الحركة والتنوين جميعا
على ما عرف في المطولات **وحذفت تاء التانيث** الثابتة في الواحد عند
التثنية على خلاف القياس والشذوذ في **خصيان والييان** اي في تثنيتي
خصية والية واخصيان الجلدتان اللتان فيهما بيضتان والقياس ان لا يحذف التاء
لالتباس تثنية المؤنث بالمذكر ولكن هذا الالتباس مرتفع فيهما فلذا اختصا بالذكر وقيل
انما خصا بالذكر لانهما لاتصالهما صارا كشيء واحد فنزلتا لذلك منزلة المفرد وتاء التانيث
لا تقع وسط المفرد واما نحو قوله ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان اي حقتان
وقوله يرتمي المناقب لا تقعقعان من ابن شتيتا بما ضيا والعدا ابو الالاي اي قعقعتان
فمن ضرورات الشعر لمجيئه في السعة بخلاف خصيان والييان حيث يحذف عنهما
التاء بدون ضرورة لكن جاز الاوجه بالمجيئ قوله متى ما تلقني فردين ترجف روانف
اليتيك وتستطارا وقوله يلي ابراطار وخصياه احب الى فزارة من فزار وقيل انهما
ايضا من ضرورات الشعر كما في قوله كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
وقوله ترتج الياه ارتجاج الوطب وقيل خصي والى وهما لغتان في خصية والية فخصيان
والييان تثنيتهما لا تثنية خصية والية فلا يكونان من باب حذف التاء ثم لما فرغ عن بيان
المثنى شرع في بيان المجموع فقال **المجموع ما دل على احاد مقصودة**
بحروف مفردة بتغير ما الاحاد جمع احد وهو المفرد وقوله بحروف متعلق بقوله
مقصودة وقوله بتغير صفة لقوله مفردة اي ما دل على افراد قصدت فيه بحروف مفردة

الملتبس

الملتبس بتغير ما اما في صيغة الواحد قبل التغير ثم التغير اما بزيادة كما في نوعي الجمع الصحيح وكذا
في نحو رجالات في جمع رجال واحجار في جمع حجر او نقصان كما في كتب في كتاب او تغير هيئة اي حركة
كما في اسد في اسد فان قيل يرد الشكل في نحو فلك وهجان من حيث لا يتحقق فيه التغير اصلا
حيث تجد فيهما صيغة الواحد والجمع حروفا وهيئة قيل قوله بتغير ما يشير الى ان التغير التقديري
كاف لان معناه اي تغيير كان اي سواء كان حقيقة كما في الجموع او تقديرا كما في فلك
وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة في اسد
ورجال وفي الواحد اصليين مثل الضمة والكسرة في قفل وحمار فحصل التغير بهذا الاعتبار
تقديرا او فرضا وفي قوله على احاد مقصودة احتراز عن اسم الجنس نحو نخل وتمر لانهما
احاد غير مقصودة احتراز عن اسم الجنس نحو نخل اذ المقصود بها وضعا هو الجنس والاحاد
باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها كما عرف ويمكن ان يكون قوله بحروف متعلقا
بقوله دل اي دل بحروف مفردة على احاد مقصودة فلا يرد نحو نخل وتمر اصلا لعدم دلالتهما
على الاحاد بحروف المفرد اذ ليس لهما مفرد بل النخل والنخلة كلاهما مفردان بدليل جريان
احكام المفرد فيهما وكذا التمر والتمرة وفي قوله بحروف مفردة احتراز عن اسم الجمع نحو رهط
وقوم وابل وخيل فانها ليست بجموع حيث لم يوجد فيها بحروف مفرداتها فيقصد احادها
بها فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها نحو ركب وصحب فانه
يوافق الراكب والصاحب في الحروف فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان
نحو ركب وان وافق الراكب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد له بل كلاهما مفردان
بدليل جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بلا رد الى الاصل مع كونه على غير صيغ
القلة وعود الضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد بحروف مفردة
كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد به الفرد الواحد يصدق عليه قصد الاحاد
بحروف مفردة وان اريد به كونه مفردا له اصطلاحا يكون موقوفا على كونه جمعا

وعلى هذا

فيلزم الدور فان قيل يرد على الحد المجموع التي على غير لفظ الواحد مثل نسوة في جمع امراة ومحاسن ومشابه

معنى الفرق لعدم حروف المفرد فيها قيل المراد بالحروف حروف المفرد حقيقة كرجال او تقديرا

وفرضا كما في الجموع المذكورة وذلك لانها لما كانت على اوزان الجموع واستعمالها في التانيث

والرد في التصغير الى الاصل والامتناع عن النسبة والمنع عن الصرف عند تحقق صيغة منتهى الجموع

واعتبر له واحد فرضا كعدل عمر منه نحو عباديد وعبابيد ونحوها على وزن فعال بضم الفاء كتعلم

وعلمة بخلاف اسم الجمع نحو ابل وغنم وخيل وقوم ورهط حيث لم يفرض لها واحد لعدم الداعي

لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونها على اوزان الجمع المختصة به والمشهورة فيه بل في

وزن الواحد متحقق فيها وهو جريان احكام المفرد فيها فان قيل ان اريد بقوله الحروف حروف مفرده

كل حروف مفرده يرد نحو سفارج في جمع سفرجل وفرازد جمع فرزدق وان اريد به جنس الحروف الاصلية

على الجنس يكفي الحرف الواحد فوجب ان يكون نساء جمع امراة جمعا على لفظ الواحد لوجود

الهمزة في كليهما وليس الامر كذلك للاتفاق على انه جمع على غير لفظ الواحد قيل المراد

به جمع حروف مفرده كرجال وجعافر او بعضها كسفارج وفرازد ونحو تمر وركب

ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كجماعة

وطائفة وهو قول سيبويه لجريان احكام المفردات التي لا الفرق بين اسم الجنس و

اسم الجمع ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين فصاعدا وضعا بخلاف اسم الجمع

فانه يقع على الثلاثة فصاعدا فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل

ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا خبر في التزام كون الكلم اسم جمع انما ذلك

على الاصح لان فيه خلافا قال الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل

وباقر وركب وصحب وخدم وسفر جمع للدلالة على الاحاد فابل عنده جمع جمل وباقر جمع

بقر وركب جمع راكب وصحب جمع صاحب وسفر جمع مسافر وخدم جمع خادم وقال الفراء

وكذا اسماء الاجناس لها احاد من تركيبها كتمر وتمرة ونخل ونخلة ولها اسم جمع او اسم

جنس

جنس لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فلم يجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس مما يفرق

بينه وبين واحده بالتاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ونحو فلك جمع فلك تحقيقا للتغيير

تقديرا على ما مر وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر و

لمؤنث المذكر اي جمع المذكر الصحيح او المذكر المجموع صحيحا والجملة مستانفة

لانه لما قال فالصحيح لمذكر ولمؤنث كان سائلا قال ما جمع المذكر الصحيح وما جمع المؤنث

الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ فالمذكر فالفاء

للبيان ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها اي قبل تلك الواو ونون

الواو فقوله اخره مفعول لحق وواو فاعله وكلمة ما موصولة او موصوفة مفعول لحق وقط

فاعله وكلمة ما موصولة او موصوفة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم او مبتدا و

مقدم الخبر والجملة الاسمية صفة واو اي واو ما قبلها مضموم وكذا الكلام في قوله او ياء

مكسور ما قبلها اي قبل الياء ونون الياء ونون مفتوحة عطف

على قوله واو او ياء اي ما لحق اخره احدهما ونون مفتوحة وانما فتحت ليعادل خفة الفتحة

ثقل الواو والضمة او الياء والكسرة ليحصل متعلق لحق والضمير عائد الى لحوق الواو

والياء وقيل عائد الى اللحوق وفيه نظر لان لحوق النون لا اثر له في رفع الدلالة

بل هو عوض عن الحركة والتنوين فالحق ان يعود قوله ليدل على قوله ونون الا

ان يحمل الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى لحقه ذلك ليدل على ان معه

اكثر منه وينحو عوض الحركة والتنوين فيستقيم الكلام على اللف والنشر والضمير

في قوله معه عائد الى ما وهو عبارة عن الاسم اي مع ذلك الاسم اكثر من ذلك الاسم

فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد

قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون تحقيقا او على سبيل الفرض وههنا كان على سبيل الفرض

يعني لو فرض الكثرة في الواحد لكان ذلك في المثنى اكثر منه لما يقال فلان افقه من الحمار

واعلم من الجدار بمعنى لو فرض الفقاهة في الحمار والعلم في الجدار لكان فلان افقه واعلم
منهما ومنه بيت الحماسة اللوم اكرم من وبر ووالده واللوم اكرم من وبر وما ولدا والوبر
اسم رجل فان قيل لم لم يقل ههنا على ان معه اكثر منه من جنسه ليخرج المشترك فانه لا يجمع
كما لا يثنى قيل انما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر في التثنية ويمكن ان يقال انما لم يقل ذلك لانه
اراد ههنا تعريف ماهية المجموع مطلقا بقطع النظر عن كونه صحيحا او ممتنعا فلم يحتج الى
هذا القيد لاخراج المجموع الممتنع فان كان الفاء لتفسير الاحكام المستفادة من عموم قوله
ما لحق آخره لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه
بحكم وسلامته عن التغيير وبين حكم المنقوص والمقصور فقال فان كان آخره
اسم كان اي آخر الاسم ياء خبر كان قبلها اي قبل تلك الياء كسرة عطف على الخبر
او مبتدا مقدم الخبر والجملة صفة ياء اي ياء حال قبلها كسرة كقاضي حذفت
الياء لالتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستثقال مثل قاضون
جمع قاض اصله قاضيون فنقلت حركة الياء الى ما قبلها لاستثقال الحركة على الياء
ثم حذفت لالتقاء الساكنين وان كان الاسم مقصورا اي اسما آخره
الف مقصورة نحو مصطفى حذفت الالف المقصورة لالتقاء الساكنين وبقي
ما قبلها اي قبل الالف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتحة على الالف المحذوفة
مثل مصطفون جمع مصطفى اصله مصطفيون فقلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقاء
الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا للدلالة على الالف المحذوفة ثم قوله مثل خبر
مبتدا محذوف ومضاف ومصطفون مضاف اليه والرفع على الحكاية اي نظيره
مثل مصطفون وشرطه اي شرط الاسم الذي جمع بالواو او الياء والنون ان كان
الاسم الذي اريد جمعه اسما اي غير صفة فمذكر علم يعقل اي شرط الامور الثلاثة
التذكر والعلمية والعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع لسلامة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل

الشرف

الشرف من غيره فاختص الاشرف بالاشرف ثم اعلم ان قوله وشرطه مبتدا وقوله فمذكر
خبر بمعنى حصول مذكر والفاء زائدة والشرط معترض وفي هذا الوجه ضعف لان اعتراض
الشرط بين المبتدا والخبر انما يكون في الشعر ولم يوجد في السعة وزيادة الفاء في الخبر ضعيفة
اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف اما فيكون الفاء في جواب اما ويمنع اختصاص اعتراض
الشرط بين المبتدا والخبر بالشعر او يقال ان قوله وشرطه مبتدا والجملة الشرطية
خبر والضمير العائد الى المبتدا مقدر بعد الفاء اي وشرطه ان كان اسما فهو مذكر وفيه نظر لانه
حينئذ يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وهذا غير جائز كما صرح به الشارح في بحث
المبتدا ولا يجاب الا بتكلف في هذه العبارة قال الشارح هذه عبارة ركيكة وقال شيخنا استادي
طاب ثراه يمكن تصحيحها بوجوه احدها ان يقدر حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة
ويكتفى به رابطا اي شرطه ان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالواو والنون اسما فذلك
فذلك الشرط حصول مذكر والثاني ان قوله وشرطه مبتدا خبره محذوف اي شرطه ما يذكر وقوله
ان كان الى آخره استيناف اي ابتداء كلام كما في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا لان التقدير
الزانية والزاني حكمهما ما يذكر وقوله فاجلدوا ابتداء بيان والثالث انه مبتدا محذوف الخبر
اي وشرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملتين اعني قوله ان كان اسما
فكذا وان كان صفة فكذا والرابع انه مبتدا والجملة الشرطية خبر تاويل مضمون هذا الكلام
والخامس انه مبتدا بحذف مضاف والجملة الشرطية خبر تاويل هذا الكلام اي بيان شرطه
هذا الكلام وهو ان كان اسما فمذكر علم يعقل والضمير في شرطه عائد الى الاسم الذي جمع بالواو
والنون او الى المذكر في هذا الجمع اي شرط ذلك المذكر في هذا النوع من الجمع والضمير كان عائدا
الى الاسم الذي اريد جمعه بالواو او الياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك [illegible]
مرارا فادق قوله فهو مذكر قوله علم يعقل فيلزم اتحاد الشرط والجزاء وقوله فمذكر خبر مبتدا
محذوف اي فذلك الشرط حصول مذكر او فذلك المذكر علم يعقل وقوله علم خبر بعد خبر

للمبتدا المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيها تسامح اذ العاقل مسمى العلم لا العلم ثم
اعلم انه اريد بالمذكر الذات المتصفة بالمذكورة يعني المذكر الحقيقي يراد بقوله علم مسمى علم
لان المذكر الحقيقي هو مسمى العلم دونه ويكون حمل المذكر على الضمير الذي هو عائد الى الاسم الذي
اريد جمعه بالواو والنون من باب التسامح بحذف مضاف اي فهو اسم مذكر ولا تسامح
في يعقل اذ المذكر الحقيقي هو الموصوف بالعقل وان اريد اللفظ المذكر بمعنى المذكر اللفظي
فلا تسامح في حمل المذكر على الضمير العائد الى الاسم لانه مذكر لفظي ولا حاجة الى تقدير
مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح اذ العاقل المذكر الحقيقي دون اللفظ ويكون
قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل علامة فانها تخرج باشتراط التذكير اللفظي
واجيب بان ذكره لرفع وهم من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى دون
اللفظ فيجوز جمع علامة بالواو والنون لانه مذكر من جهة المعنى ايضا ولقائل ان يقول
لو قال يعلم مكان يعقل لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى نحو قوله تعالى
نعم الماهدون بخلاف يعقل حيث يخرج عنه حينئذ صفات الله اذ لا يجوز اطلاق
العاقل عليه تعالى اللهم الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو نعم الماهدون مندرج فيما جمع
بالواو والنون بالتاويل نحو بلغت منا البلغين بضم الباء جمع بلغة وهي الداهية
اي بلغت منا الدواهي وانما جمع بالواو والنون لان الدواهي لما صدر منها فعل العقلاء
وهو اصابة المكاره والنكاية اي العقوبة نزلت منزلة العقلاء فجمع لها هذا الجمع ويمكن
ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما لا يجوز اطلاقه عليه سبحانه وتعالى
لكون اسماء الله تعالى توقيفية ومنع الشرع لا ينافي اطلاق اللغة كذا في بعض شروح [illegible]
وان كان صفة مميز كان عائدا الى الاسم الذي قصد جمعه بالواو او الياء والنون اولى المذكر
المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدار افادة قوله مذكر يعقل هو الصفة او ارادة المسمى اي
المذكر المجموع بذلك مسمى صفة فقوله مذكرا اي مذكر غير علم او خذ لك المذكر مذكر يعقل

اوفهو

اوفهو مذكر يعقل لكن اذا قدر فذلك المذكر مذكرا وفهو مذكر كان قوله وان لا يكون
افعل فعلاء محمولا على حذف مضاف اي ذو عدم كونه افعل فعلاء واذا قدر فهو ذو
مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف اذ المعنى ح وحصول عدم كونه كذا والمراد بالمذكر الذات
المتصفة بالمذكورة بتقدير مضاف اي فهو اسم مذكر وان اريد به اللفظ المذكر
كان قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل علامة فانها تخرج باشتراط التذكير
اللفظي وان لا يكون افعل فعلاء عطف على قوله مذكر اي فهو مذكر وذو ان
لا يكون المذكر فيه مسمى هذه الصفة اي ذو عدم كون المذكر فيه مسمى هذه الصفة ولكن
تقدير قوله فمذكر بمفعول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله افعل خبر لا يكون وان فيه
الى هذا ما يجيء في مؤنثه اي افعل الذي مؤنثه فعلاء لكن يرد عليه ان افعل بهذا علم لما
بوزن يحسن نحو احمر واسم وغيرها والعلم لا يتصف واجيب بان سلمنا ذلك لكن العلم
يجوز اضافته بعد تنكيره اي بواحد من جنسه وما كذلك وكذا الكلام في فعلان فعلى
مثل احمر فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بين افعل هذا وبين افعل التفضيل حيث
يجمع افعل التفضيل بهذا الجمع كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل
كامل وفي الكل هذا الجمع جمعا حيث يجمع جمعه بالواو والنون نحو احمرون لان جمعه
بالواو والنون على خلاف القياس او هو في الاصل افعل التفضيل لا افعل فعلاء
لعدم كونه من الالوان والعيوب واعلى وافعل فعلاء يختص بذلك ولا يكون
تانيثه على جمعا على خلاف القياس فلا يتوجه الا يشكل اصلا ولا فعلان
فعلى عطف على افعل ولا زائدة لتاكيد النفي واضافته فعلان الى فعلى بادنى
ملابسة كافعل فعلاء اي ولا فعلان الذي مؤنثه فعلى مثل سكران فانه لا يقال
سكرانون للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان فعلانة حيث يجمع جمعه هذا الجمع
كندمانون ولا مستويا عطف على افعل ولا زائدة لتاكيد النفي اي ولا ان يكون

المذكر مستويا فيه اى فى ذلك الوصف مع المونث نحو جريح اذا كان
بمعنى مفعول وصبور فان المذكر فيهما مستويا مع المونث يقال رجل جريح وصبور وامراة
وامراة جريح وصبور فلا يقال رجل جريحون ولا صبورون لانه لو جمع مذكره بالواو والنون
لجمع مونثه بالالف والتاء ايضا ليرتفع الاستواء المقصود فيه قال الشارح العلامة هذه العبارة
اسمج اى اركّ واضعف من الاولى لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف المذكر فيكون
المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا
الكلام فكيف يستوى الشىء فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث
لكان اسبك اى احسن عبارة وقال شيخى واستاذى تغمده الله تعالى بالرحمة والرضوان
ان ضمير ان لا يكون عائد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ذكر وجه السماجة ثم ضمير قوله
الكان من صفة ان عاد الى المذكر دون الاسم بدلالة ان البحث فى المذكر لان مورد البحث
المذكر ما لحق اخره فلا اشكال اصلا ولم يحتج فى الربط الى تقدير فيه فى قوله وان لا يكون افعل
فعلاء ويكون المعنى شرطه ان كان صفة حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا فى ذلك
مع المونث وكذا ان عاد الى الاسم لكن يحتاج فى الربط الى تقدير فيه فى قوله وان
لا يكون افعل فعلاء فيكون المعنى شرطه ان كان صفة فهو مذكر يعقل وعدم كون المذكر
فيه مستعمل افعل فعلاء وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المونث فلا يكون
فى هذه العبارة سخافة اصلا كما ظن الشارح فانظر فيه بعين الانصاف ولا متابعة
التانيث والواو عطف على قوله مستويا اى وان لا يكون ذلك المذكر كائنا
بتاء التانيث مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك لكان اما ان يبقى التاء
او يترك فان ابقيت لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث وهو مستكره وان
تركت فات الغرض وهو المبالغة ولزم الالتباس بجمع ما فيه التاء لجمع ما لا تاء فيه
كمسلم ويحذف نونه اى نون الجمع للاضافة لان نونه عوض عن التنوين

فى للاضافة لان الاضافة يقتضى الاتصال والتنوين يقتضى الانقطاع وقد شذ نحو
ارضين بفتح الراء كارضات وثبات وسنين وثبين وقلين ونحو ذلك هذا جواب
سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والثبة والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو والنون
مع انتفاء شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل والعلمية والصفتية فاجاب بقوله
وقد شذ نحو ارضين وسنين وارتكاب هذا الشذوذ فى نحو سنين وارضين
لجبر النقصان الواقع فى واحده وهو حذف العجز كالتاء المقدرة فى الارض
لانها فى التقدير ارضة بدليل تصغيرها على اريضة وكاللام فى سنة فان اصلها
سنوة فحذفت التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبرا لما دخل عليهما من النقص
بحذف التاء واللام وهذا الجبر ليس بقياس ولذا كان ذا جزئيات كثيرة ونحو العالمين
من باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف الموجودات فجمع
لهم هذا الجمع ونحو بلغت منا البلغين اى الدواهى ونحو قوله تعالى رايتهم لى ساجدين
محمول لانه لما صدر فعل العقلاء وهو اصابة المحال والنكاية من الدواهى وفعل السجود
من الكواكب اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع والمونث اى جمع المونث الصحيح
او المونث المجموع صحيحا ما لحق اخره الف وتاء نحو هندات ومسلمات وشرطه
اى شرط الاسم الذى جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المونث فى هذا النوع من
الجمع ان كان الاسم الذى جمع سالما بالالف والتاء او لكون ذلك المونث
صفة وله مذكر الواو للحال اى ولذلك المونث او لذلك الاسم مذكر فان
يكون مذكره اى مذكر ذلك الاسم او ذلك المونث جمع بالواو والنون
لان المذكر اصل فى الجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء وان الحفظ اصل
سلامة بناء الواحد فيه والمونث فرع وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد
فيه فلما جمع النوع وهو المونث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر

وهو المذكر بالواو والنون لا جمع التكسير ليكون الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد
وان يلزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم ان في العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله
وشرطه مبتدا وقوله فان يكون مذكرا خبره والفاء زائدة والشرط معترض بين المبتدا
والخبر كما مر وفيه ان اعتراض الشرط بين المبتدا والخبر انما يكون في الشعر
والاولى ان يقدر المبتدا بعد الفاء اسم الاشارة ويكون المبتدا المقدر
وخبره جزاء والفاء جزائية والجملة الشرطية خبر لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان
كان ذلك المؤنث او ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالالف والتاء صفة فذلك
الشرط كونه مذكرا كذا او يقال ان قوله وشرطه مبتدا محذوف الخبر اي وشرطه
ما يذكر والجملة الشرطية بيان له بتقدير الفاء الزائدة والزائدة فاجلد واكما مر او يقال انه
مبتدا وخبره محذوف اي وشرطه على التفصيل وحذف هنا الخبر بقرينة ما بعده
من الجملة كما مر او يقال انه مبتدا بحذف مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل هذا الكلام
اي وبيان شرطه هذا الكلام كما مر وان لم يكن اي ذلك المؤنث او ذلك الاسم
مذكرا يجمع بالواو والنون فان لا يكون اي فالشرط عدم كونه مجردا
عن التاء اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم اللبس بذي التاء كحائض
حيث يقال في جمع حائضة التي اريد بها الصفة حائضات فلو قيل في جمع حائض التي
اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس في جمع حائض على حوائض ولم يعكس لان فيه
التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء مما فيه التاء تقديرا والا اي وان لم يكن المؤنث
صفة بل كان اسما نحو هند ودعد وثمرة وكسرة وغرفة جمع مطلقا اي
او مجردا اي زمانا مطلقا او جمعا مطلقا الى غير مقيد بشرط فيقال هندات و
دعدات وثمرات بفتح التاء وكسرات بكسر الكاف وفتح السين وكسرها
وغرفات بضم الغين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ عن بيان نوعي الجمع الصحيح شرع

في بيان

في بيان الجمع المكسر فقال المكسر اي الجموع المكسر وفي بعض النسخ جمع التكسير ما تغير كلمة
ما على النسخة الاولى عبارة عن مجموع وعلى الثانية عن جمع اي مجموع او جمع تغير فيه بناء
واحده المحقق كرجال في جمع رجل وافراس جمع فرس او المقدر كنسوة في جمع نساء
بضم النون اراد بالتغير اعم من ان يكون حقيقة كما في الجموع المكسرة او تقديرا كما في فلك
وهجان كما مر فان قيل في الحد منتقض بنحو مصطفون ومعلون وداعين ورامين وثمرات
بفتح الميم جمع ثمرة بسكون الميم وكسرات بفتح السين وكسرها جمع كسرة بسكون السين
وغرفات بفتح الراء وضمها جمع غرفة بسكون الراء فانها جمع سلامة مع وقوع التغير
قيل الاعتبار بالتغير هنا ما يكون في اوان الجمع لا ما يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكر
فان اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا البواقي وجمع التكسير
ينقسم الى جمع القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي يقع على الثلثة الى العشرة
والعددان داخلان اي حد الابتداء وهو الثلثة وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان
في القلة وابنية جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والجمع الصحيح
عطف على قوله فعلة اي والجمع السالم يعني ابنية جمع القلة هذه الامثلة الاربعة
وكلا نوعي جمع السلامة وزاد الفراء فعلة ككلمة جمع الكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء
جمع صديق وقال الشارح الظاهر ان جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
ويصلحان لهما ثم اعلم ان الامثلة الاربعة المذكورة ثلاثة منها غير منصرفات افعل للعلمية ووزن
الفعل وافعلة وفعلة للعلمية والتانيث وافعال منصرف لما فيه من سبب واحد وهو
العلمية لان اللفظ الذي يوزن به علم جنس على ما عرف وما عدا ذلك اي ما عدا
المذكور من الاوزان الاربعة وجمعي الصحيح جمع كثرة اي واقع على ما فوق العشرة والزائد
يجيء الاسم الا جاء جمع القلة كارجل في الرجل او بناء جمع كثرة كرجال في الرجل فهو
مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر نحو ثلثة

لنكتة كقوله تعالى ثلث وزدا مع وجود افراد ثم شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار كونه متصلا
بالفعل او غير متصل به فقال **المصدر** وانما اخر هذا التقسيم عن جميع تقاسيم الاسم ليكون
ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلطيف ايضا من لطائف هذا
هذا الكتاب ثم الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل والظرف والالة والمراد بالاسماء المتصلة ههنا العاملة لاجل دلالتها
على معاني الافعال ولذا لم يذكر الظرف والالة لانهما لا يعملان وانما قدم المصدر على سائر الاسماء
المتصلة بالفعل لانه اصل في الاشتقاق عند البصريين او نقول انما قدمه لكونه مظنة للاختلاف
لكمال الاختلاف بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها اسم الحدث
الجاري على الفعل وانما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح
هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى وانما قيد الحدث بالجاري على الفعل احترازا
عن اسماء المصادر نحو الوضوء والغسل بالضم لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على الحدث
ولقائل ان يقول يخرج بهذا القيد المصادر التي لا فعل لها من لفظها نحو ويل وويح وويس
وتعسا وويحك وويلك وويبك الا ان يراد الجاري على الفعل حقيقة او
فرضا وفيه نظر لانه على هذا يشكل الفرق بين هذه المصادر وبين اسماء المصادر لامكان
فرض الفعل في كل منهما اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان جريان الشيء على
ما يقوم هو به مبتدا او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على
الفعل اي موازنته اياه في حركاته وسكناته وجريان المصدر على الفعل اي تعلقه به بالاشتقاق
وهذه المعاني تشتمل على مذهب البصريين والكوفيين وكل واحد من هذه المعاني اصطلاح مشهور
فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد لان المذكور ههنا جريان اسم الحدث على الفعل وجريانه عليه
مشهور بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم الابهام **وهو**
اي المصدر **من الثلاثي** اي من الفعل الثلاثي او من البناء الثلاثي **سماع**

اي مسموع

اي مسموع او سماعي او ذو سماع يحفظ كما سمع عن العرب ولا يقاس عليه يرتقي الى
اثنين وثلثين بناء والمراد بالثلاثي المجرد او ما على ثلثة احرف لا الثلاثي في
الاصطلاح والا لدخل اكرم وكرم ومصدره قياسي لا سماعي وكلمة من ابتدائية والجار والمجرور حال
من مفهوم الكلام اي قصر المصدر على السماع حال كونه اي كائنا من جنس البناء الثلاثي او ابتدائية
اي حال كونه ماخوذا من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يتاتى على مذهب الكوفية وفي جعل
الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس لقوله سماع فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمر
لانه مصدر وليس في المصدر ضمير **ومن غيره** اي من غير الثلاثي **قياس** اي مقيس او قياسي
او ذو قياس اي من شانه ان يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدا
محذوف اي وهو من غيره قياس وحذف هذا المبتدا بقرينة السياق فيكون الكلام
من باب عطف الجملة على الجملة ولا يجوز ان يكون من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين
بعاطف واحد بان يكون قوله ومن غيره قياس وحذف هذا المبتدا بقرينة السياق
فيكون الكلام من باب العطف عطفا على قوله من الثلاثي وقوله قياس عطف على سماع
لعدم تقدم المجرور لان قوله من الثلاثي منصوب المحل على الحال كما مر اللهم الا ان يثبت الجواز
في صورة تقدم مع الجار ويقال بالجواز في الدار زيد وفي الحجرة عمرو كجواز والحجرة عمرو ولكنه
لم يثبت او يحمل الكلام على قول الفراء فانه جوز عطف معمولي عاملين مطلقا على ما وقف
من قبل وزيد في بعض النسخ مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا وفرح تفريحا واستغفر
استغفارا وقاتل مقاتلة واجتنب اجتنابا ودحرج دحرجة **ويعمل المصدر عمل فعله**
لمناسبته بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما **ماضيا وغيره** حال من فاعل يعمل اي
حال كونه ماضيا او غير ماض اي سواء كان بمعنى الماضي نحو اذكر ضربك امس زيدا او بمعنى
غير الماضي اعني الحال والاستقبال نحو ضربك زيدا الان او غدا اشد ولم يشترط لاعماله ان يكون
بمعنى الحال او الاستقبال كما اشترط لاعمال اسمي الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار الاشتقاق

بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه الفعل ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان
بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى وهذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضي كان مشابهته له معنى ومخالفا له لفظا وشبها بالمضارع لفظا
ومخالفا له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الاصح وقيل انما كان
المصدر بمعنى الحال لا يعمل نحو الاستقبال ضربك الآن زيدا شديد لانه انما يعمل لكونه في تقدير ان
مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت على المضارع
خلص للاستقبال ثم المصدر انما يعمل اذا لم يكن مفعولا مطلقا اما اذا كان مفعولا
مطلقا فلا يصح ان يعمل بل العمل للفعل لانه قوي والمصدر ضعيف ولا يتعلق المعمول بالضعيف
مع وجدان القوي لان عمله لكونه بتقدير الفعل مع ان واذا كان مفعولا مطلقا فتقديره
بان مع الفعل اذ لا يصح تقدير ضربت ضربا بضربت ان ضربت واذا سد مسد الفعل
ان يعمل لا للمصدرية بل لنيابته مناب الفعل كما يجي ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر
عليه اي على المصدر لانه ضعيف العمل ولهذا قد يوجد ولا فاعل له مظهرا ولا مضمرا
بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصان مشابهته الفعل لفظا ومعنى اما لفظا
فلعدم موازنته في حركاته وسكناته واما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل
فانه يوازنه لفظا ومعنى وكذا اسم المفعول على ما سنبينه في موضعه ولكونه بتقدير ان مع الفعل
ومعموله مما في حيز ان لا يتقدم عليها لانه حرف موصولة والفعل الذي بعدها صلتها ومعمولها
مما في حيز الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدم ولا يضمر فيه اي لا يضمر معموله اي فاعله
مستترا فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف الفعل نحو ضربنا زيدا وانما لا يضمر الفاعل
فيه لانه لو اضمر فيه لاضمر في مثناه ومجموعه كما في صيغة المثنى والجمع للواحد ولا يجوز اظهاره
في المثنى والجمع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين في المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل
المضمر واجتماع الجمعين في الجمع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل المضمر وهو مستقل

المصدر

المصدر ولا يجمع عند تثنية الضمير وجمعه يلزم اللبس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لاتحاده مع فاعله
فيما صدق عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية وجمع للآخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره
المص وللقائل ان يقول يجوز ان يتحمل المصدر ضمير المثنى والجمع ولا يثنى ولا يجمع كالظرف
المستقر واسم الفعل فانهما يتحملان ضمير المثنى والجمع ولا يثنيان ولا يجمعان يقال يا زيد
رويد عمرا او يا زيدان رويد عمرا يا زيدون رويد عمرا فهذا حاصل ما ذكر في الامتحان واجيب
بان الاستتار في الظرف واسم الفعل تبع باعتبار قيامهما مقام ما استتر فيه وهو الفعل
حقيقة بخلاف المصدر فانه غير قائم مقام غيره فافترقا ولا يلزم ذكره اي المصدر
ذكر الفاعل نحو اعجبني ضرب زيدا ومنه قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
لضعف عمله لما مر ولهذا كانت اضافته معنوية ولان التزامه يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان
مسندا الى الغائب والاضمار لم يكن لازما وقد تبين ان الفاعل لا يضمر فيه ويجوز
اضافته اي اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني دق القصار الثوب وهو الاكثر
من اضافته الى المفعول ودليل عليه قوله وقد يضاف المصدر الى المفعول
اذا قامت القرينة على كونه مفعولا ان اريد بالمفعول اذ اعم من ان يكون مفعولا به او ظرفا
او علة نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب ويكون
ذلك المفعول منصوب المحل ان قدر المصدر بفعل معروف مع ان او مرفوعه ان قدر بفعل مجهول
مع ان واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا على كونه فاعلا
ومفعولا به نحو اعجبني ضرب اليوم زيد عمرا واعماله اي اعمال المصدر باللام الجار
والمجرور حال اي حال كونه مقرونا باللام او مصاحبا باللام قليل لان مدار عمله تقديره
بالفعل مع ان واذا كان باللام لم يصح تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع
عمله لعدم مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارض ومنه قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال
الفرار يراخي الاجل والمبرد منعه وجعل تقديره في اعدائه او بتقدير مصدر منكر عاملا فيه

ضعيف الكفاية اعداده وقيل لم يات في القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا
في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان
كان مطلقا نحو ضربت ضربا فالتقييد بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا والجملة المتوسطة معترضات
لبيان بعض احكام اعمال المصدر عند ذكر عمله اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل
دون المصدر لان العمل لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوى وان كان المفعول المطلق بدلا
منه اى من الفعل اى سادا مسد الفعل بعد حذفه نحو حمدا لله وشكرا له لا كفرانا بمعنى
الفعل كاسم الفعل لتعين عمله دون الفعل ذو وجهان اى فاعل فعل محذوف اى
يجوز الوجهان او مبتدا محذوف الخبر اى ففيه الوجهان والعامل جائز على الوجه الاول
واجبة على الثاني كما ستعرف ان الخبر اذا كان مصدرا مستندا بحرف الاول واذا كان
جملة اسمية تجب يعني جاز ان يكون الفعل عاملا لاصالته وجاز ان يكون المصدر عاملا
لنيابته لا للمصدرية ولان المصدر قوى من حيث الذكر ضعيف من حيث الفرعية
والفعل قوى من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعف في
المصدر حتى يمنع عمله ثم لما فرغ من بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال
اسم الفاعل ما اشتق من فعل اما قال فعل ولم يقل من مصدر مع ان
الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق
الصفات عن المصدر بواسطة الفعل لمن قام به متعلق اشتق اى اشتق لمن قام
الفعل به وفيه احتراز عن اسم المفعول فانه مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل بمعنى
الحدوث الجار والمجرور حال اى حال كونه كائنا بمعنى الحدوث اى بمعنى الذات
مع صفة حادثة لا ثابتة وفيه احتراز عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث نحو حسن وكريم اذ معنى زيد حسن وكريم ثبت له الحسن والكرم وليس
معناه حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن ولذا يرد الحدوث قيل حاسن وكارم الآن

او غدا وكذا

او غدا وكذا نحو جنب بمعنى ثبوت الجنابة لا بمعنى حدوثها وكذا احتراز عن اسم التفضيل الذي
بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم لكن يدخل في الحد اسم التفضيل الذي صيغ للتفضيل
الفاعل بمعنى الحدوث نحو اضرب واقتل فانه مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث
لكن مع زيادة فيعتبر الحيثية فانها منظورة في جميع الحدود لا سيما الحدود النحوية فيكون
المعنى ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل اى من حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه
قام به زيادة الفعل على الغير فيخرج ذلك لانه من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير
ويخرج عن الحد نحو حائض وطامث وطالق من الصفات الثابتة مع انها اسماء الفاعلين
الا ان يقال ان مثل هذه الصفات بمعنى ذات حيض وطمث وطلاق بل من باب اسم فاعل
او يقال ان معنى الثبوت فيها جار من الاستعمال لا بالوضع ويخرج عن الحد نحو خالد
ودائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع انها اسماء
الفاعلين واجيب بانها تدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار
ويخرج عن الحد صفات الله تعالى كالخالق والرازق وغيرهما فانها اسماء الفاعلين مع
انها تدل على الاستمرار والدوام واجيب بان الاستمرار والدوام فيها ليس بوضعي
بل واقعي باعتبار الموصوف القديم المنزه عن التغير والحدوث ويخرج عن الحد الناهق
والصاهل والعادى وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانها اسماء الفاعلين مع انها
يخرج بقوله لمن قام به لان كلمة من تختص بالعقلاء واجيب بانها تدخل في الحد على سبيل
التغليب حيث غلبة العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله لمن قام به اسماء الفاعلين
من الصفات الاضافية مثل قارب وباعد ونحوهما لانها ليست بمعان قائمة بالذات
بل هي امور اعتبارية عدمية لا وجود لها على الاصح الا ترى انك اذا وصفت زيدا
بالقرب في قولك قرب زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائما به الا
ان يراد بالقيام اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قال لمن

قام به ولم يقل لمن فعل لئلا يخرج نحو منكسر ومتكسر من الانفعالات وكذا نحو كارم وحاسن
اذا صيغ لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بحادث بفعله وصيغته وهذا مطرد
في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث نحو طائب وشائق وغير ذلك **وصيغته**
اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي الاضافة من باب جرد قطيفة لان الاصل من
الثلاثي المجرد **على فاعل** الظرف مستقر خبر لقوله وصيغته اى واقعة على زنة
فاعل اراد بصيغته صيغة الكثيرة المشهورة ولا الافعال وفعول وحذر ونحو ذلك
القياس من جميع اسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد وانما بين صيغته ههنا مع ان بيان
الصيغة من وظائف التصريف دون النحو استطرادا وضمنا وقوله من مجرد الثلاثي
الجار والمجرور صفة الصيغة اى صيغته الكائنة من كذا وفيه نظر لانه يلزم منه في قوله
ومن غيره على صيغة المضارع العطف على معمولي عاملين مختلفين بغير تقدم المجرور والجواب
عنه يأتي بعد سطره والحق ان محل الجار والمجرور حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله
على فاعل ولا يتقدم الحال المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدار لك درهم فان
قوله في الدار حال من الضمير الذي في الظرف وهو لك والعامل فيه هو الظرف **ومن**
غيره على صيغة المضارع عطف جملة على جملة والتقدير وصيغته **من غير المجرد الثلاثي**
يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه على صيغة المضارع ويمكن ان يكون
الكلام من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم المجرور على الجار على وجه ان
ثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطفا على قوله من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع
عطفا على قوله على فاعل والحق انه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف
فالواو عاطف وقوله على صيغة المضارع عطف على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف
وقع حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على العامل
المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا كما مر اى وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي

بلميم مضمومة

بميم مضمومة الباء بمعنى مع اى مع ميم مضمومة **في موضع حرف المضارعة**
ولكن حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج **وكسر ما قبل الآخر** كلمة
ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة اى وكسر الحرف الذي او حرف ثبت
او حصل قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل فان
ما قبل آخرها فتح **نحو مدخل ومستخرج** مثل بمثالين احدهما ما كان على صيغة
المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها في حركة
ما قبل الآخر ايضا نحو متفاعل فان قيل قد جاء اسم فاعل غير المجرد الثلاثي بكسر الميم
لمتابعة ما قبل الآخر وبضم ما قبل الآخر لمتابعة الميم كما في منتن من انتن منتن فانه
جاز فيه كسر الميم وضمها كما قلنا قيل هذا فرع والكلام فيما بني على الاصل فان قيل قد جاء
اسم الفاعل غير المجرد الثلاثي بفتح ما قبل الآخر نحو احصن فهو محصن واسهب فهو مسهب بالفتح
قيل انه قليل او استعار من اسم المفعول كسيل مفعم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال
حتى هجر الاصل **ويعمل** اسم الفاعل **عمل فعله** اى فعله الذي اشتق هو منه وهو الفعل المبني
للفاعل لازما ومتعديا مقدما او متأخرا بشرط معنى **الحال او الاستقبال** لان
عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه فيه سقطت قوة المشابهة
وهو المشابهة لفظا ومعنى ولا يلزم من اعمالهم ما قوي شبهه اعمالهم ما لم يقو نوته وقيل هذا
الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع لان ادنى مشابهة الفعل يكفي
للرفع لشدة اختصاصه به وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر من المعمولات
القوية كالمفعول به فلهذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على ما بينه في بحث
اسم التفضيل ولانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في
الفاعل مطلقا ايضا لشبهه بالفعل في الدلالة على الحدث ولشبهه الخاص بفعل التعجب في
اختصاص بجنسه بتغير لون وعيب فلما عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط الحال

اى متلبسا بشرط او خبر مبتدا محذوف اى وهو متلبس بشرط والجملة حال او معترضة
والاضافة الشرط الى معنى اضافة المصدر الى المفعول بمعنى اللام اى بشرط هو معنى الحال
والاستقبال او بيانية اى بشرط هو معنى الحال او الاستقبال اى بوجود شرط هو معنى الحال
او الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بشرطية معنى كذا او باشتراط معنى كذا فالاضافة
المعنى اى الحال بيانية او بادنى ملابسة اى بمعنى يحصل عند اقتران الحال او الاستقبال
وقال الكسائى انه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال والاعتماد
عطف على معنى اى بشرط معنى الحال او الاستقبال وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل
عن النص على المتصف به على صاحبه وهو المبتدا او الموصوف او الموصول
او ذو الحال نحو زيد قائم ابوه وجاءنى رجل قائم ابوه وجاءنى القائم ابوه وجاءنى
زيد راكبا غلامه او الهمزة اى همزة الاستفهام نحو اقائم زيد او ما النافية
نحو ما قائم زيد وانما اشترط الاعتماد على ما ذكر ليتقوى فيه اى فى اسم الفاعل
جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه او متصفا بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام
او النفى وانما شرط تقوى جهة الفعل فيه تنبيها على فرعيته فى العمل واشتراطه عن
الاسم فلم يجز ابتداء ضارب زيد عمرا وهذا عند سيبويه وسائر البصريين واما
الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شىء مما ذكر لانهم اعتبروا
نفس الشبه للاعمال فان كان اى اسم الفاعل للتعقيب فى الاخبار اى فان كان اسم
الفاعل للماضى اى بمعنى الماضى او الاستمرار المتضمن للماضى وجبت
الاضافة اى اضافته معنى تمييزا اى من حيث المعنى مزال عن الفاعل اى وجب
معنى الاضافة او ظرف اى وجبت الاضافة فى المعنى او حال اى وجبت الاضافة
ذات معنى او وجبت بمعنى الاضافة معنوية لفوات شرط اللفظية وهو اضافة
الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل غير عامل لانتفاء شرط عمله وهو كونه بمعنى

الحال

الحال او الاستقبال هذا اى وجوب الاضافة اذا كان بعده معمول واما اذا كان
لا يضاف نحو هذا ضارب امس ولا يعمل الا فى الظرف والجار والمجرور نحو زيد مار
امس بالشرط لانه يكفيهما رائحة الفعل خلافا للكسائى فانه اعمل اسم الفاعل مطلقا
كما مر ولم يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية بل لفظية لانه
يقول ان اصله الحال والاستقبال واما الماضى فعارض لا يثبت بدون قرينة له
يعتبر ولانه يعتبر شبهه فى ذى اللام فانه يعمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر فى المتن ولانه
يتمسك لجواز زيد معطى بكر امس درهما بالاتفاق ولا تمسك له به لانه بتقدير
فعل مدلول عليه باسم الفاعل اى اعطاه درهما كما ذكر فى المتن والجملة مستأنفة
لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه قال الاندلسى هذا اعنى تقدير الفعل لا يستقيم
فى اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيدا امس ذاهبا لانه لو قدر لهما
فعل آخر يلزم الاقتصار على احد المفعولين اللهم الا ان يمنع جواز ذلك للزوم الاقتصار
او يجعل عاملا مع المضى ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب كسائر الخصائص
التى ستذكره فان كان معمول آخر لفظ كان هنا تامة اى ان وجد معمول
آخر لاسم الفاعل غير ما اضيف اليه معنى بعد كونه بمعنى الماضى او ناقصة اى ان كان
له اى لاسم الفاعل الذى بمعنى الماضى معمول آخر غير ما اضيف اليه معنى بان استقر
من فعل له مفعولان نحو زيد معطى عمرو امس درهما فبفعل مقدر اى فهو متلبس بفعل مقدر
فعل مقدر دل عليه اسم الفاعل اى اعطاه درهما والجملة مستأنفة لانه لما قال
زيد معطى عمرو امس فكان سائل سأل ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولقائل
ان يقول هذا اى تقدير الفعل لا يتاتى فى اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان
زيد امس ذاهبا للزوم الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا مع المضى ويجعل ذلك
من خصائص افعال القلوب وقد مر ولقائل ان يقول ان قوله معمول آخر نقيض

ان يكون المضاف اليه ايضا معمولا لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي وليس كذلك اذ ليس
بانا لا نسلم انه يقتضي ذلك حيث لم يقل معمول آخر لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم
قلنا ان معنى قوله معمول آخر اي صالح لعمله فيه على تقدير ان لا يكون بمعنى الماضي او يقال
على المعمول على تقدير من التقادير لا على كل تقدير اي على تقدير كونه بمعنى الماضي او الحال
او الاستقبال ولا على هذا التقدير اي على تقدير كونه بمعنى الماضي ولا شك ان درهما في زيد
معطي عمرو امس درهما والمضاف اليه وهو عمرو وكلاهما معمولان لاسم الفاعل على
تقدير من التقادير وهو تقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال اطلق على المعمول لكن
حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونهما معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم
في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا لان الاستمرار في حكم المضي على ما عرفت ولقائل ان
يقول ان في اطلاق قوله والكان معمول اخر نظرا حيث لا يترتب عليه الجزاء
المذكور مطلقا لانه لو كان بعده معمول تابعا للمضاف اليه او معمول لفظا مؤخر عنه
او غيره لا يصدق عليه كونه منصوبا بفعل مقدر **فان دخلت اللام** الاسم التعريف في الاخبار
اي فان دخلت اللام الموصول على اسم الفاعل **استوى الجميع** اي جميع الازمنة
في جواز الاعمال او جميع انواع اسم الفاعل اي ما يتضمن الحال او الاستقبال او الماضي
لان اسم الفاعل حين يقع صلة للموصول يصير بمعنى الفعل حتى كان مع مرفوعه جملة ولم يجئ
بمعنى الفعل الماضي وقوعه صلة وانما اورد على صورة اسم الفاعل لما ذكرنا في
الموصولات والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها فكذا فيجوز الضارب امس
غلامه زيدا قائم كما يجوز عند لحوق غدا والآن **وما وضع منه** اي من اسم
الفاعل **للمبالغة** في الفعل **كضراب وضروب ومضراب** معناه
كثير الضرب **وعليم** معناه كثير العلم **وحذر** معناه كثير الحذر **مثله** خبر لقوله
وما وضع يعني ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الذي

لم يوضع

لم يوضع للمبالغة في العمل والاشتراط تقول زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا
او زيد من الضراب ابوه عمرا الآن او غدا او امس فان قيل لم يعمل هذا مع انه لا يكون
على الفعل المضارع اي لا يوازيه في حركاته وسكناته فلم يبق المشابهة اللفظية قيل الاعمال
اعتبار الاصل وعدم اعتبار العارض او نقول ان ما صدق عليه من الالفاظ صدق
عليه صيغة الفاعل البتة فان الضراب ضارب وكذا الضروب والمضراب والعليم عالم
والحذر حاذر فكانت موازنة في حركاته وسكناته حكما باعتبار ملازمتها لما تضمنها ايا
كذا في حواشي المصباح **والمثنى والمجموع مثله** خبر لقوله والمثنى اي مثنى اسم
الفاعل ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط وانما كرر
قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لكنه ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم
كلا نوعي الموحد اي الموحد الموضوع لغير المبالغة والموحد الموضوع للمبالغة **ويجوز**
حذف النون اي نون التثنية والجمع السالم من اسم الفاعل **مع العمل**
وعدم الاضافة اي مع كون اسم الفاعل عاملا او غير مضاف اي مع نصب ما بعدها
والتعريف اي ومع التعريف باللام **تخفيفا** نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة وذلك
لان اللام موصولة وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون
كما حذفت من الموصول ثم لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول
فقال **اسم المفعول ما اشتق من فعل** بهذا القيد خرج المصدر على قول
البصريين واما على قول الكوفيين فيخرج بقوله **لمن وقع الفعل عليه** كما خرج
به اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل
لكنه يبقى اسم التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو اشهد واعرف الا ان يعتبر الحيثية
اي من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر واعرف فانه ليس بهذه الحيثية
لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل في الحد

اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب نبعا على سبيل
التغليب والامن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وانما قال ما اشتق من فعل ليعلم
ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جريان لا اصطلاح على جعل الصفات
كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل **وصيغته** اي صيغة المفعول **من الثلاثي**
المجرد بدلالة لام العهد **على مفعول** غالبا والظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اي
كائنة على مفعول **كمضروب** وقوله من الثلاثي حال من ضمير الخبر تقدم على العامل
المعنوي لكونه ظرفا وانما قلنا غالبا لان صيغته قد تجيء على فعيل نحو قتيل وجريح
لا يقال انه صفة مشبهة لا اسم مفعول لانا نقول ان الصفة المشبهة يكون مشتقة
من فعل لمن قام به الفعل وهذا اشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لانهما بمعنى مقتول
ومجروح **ومن غيره** اي غير الثلاثي **على صيغة** اسم **الفاعل بفتح** ما قبل
الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول وللفرق بينه وبين اسم الفاعل وللموافقة
مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول **كمستخرج** وقد شذ اشتعفت
الشيء فهو مضعوف بمعنى اضاعيف اي جعلته مضاعفا وقوله على صيغة الفاعل
ورد فاعل فصل بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة ما موصولة او موصوفة
اي بفتح الحرف الذي او حرف حصل قبل الاخر **وامره** اي امر اسم المفعول
اي شانه **في العمل** اي في كونه عاملا اعمل فعله الذي هو مشتق منه وهو الفعل المبني
للمفعول **والاشتراط** اي اشتراط احد الازمانين الا اذا كان في اللام واشتراط
الاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما النافية لعمله في المنصوب **كامر** اسم **الفاعل**
وكذا في وجوب الاضافة معنى الى المفعول ان كان بمعنى الماضي نحو زيد معطي
درهم امس وذلك لانه عمل عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول المشابهة لم يحتج
الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل فشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرائط

يبتل

الاستقبال
فيعمل بتلك الشرائط مثله وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او
في اسم المفعول لكن المتاخرين كابن علي الفارسي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك
كما في اسم الفاعل **مثل زيد معطى غلامه درهما** الان او غدا حيث
يعطي ثم لما فرغ من بيان اسم المفعول شرع في بيان اسم المفعول شرع في بيان الصفة
المشبهة **فقال الصفة المشبهة** باسم الفاعل وشبهت به في انها تثنى وتجمع وتؤنث
بخلاف اسم التفضيل فانه في بعض استعمالاته وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث كما ستعرف **ما اشتق من فعل لازم** اصلا او ردا فقد ذكر
في بعض شروح الكشاف في بحث الرحيم ان الفعل المتعدي قد يجعل لازما وينقل الى فعل
بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والسميع والعليم ونحو
ذلك وفي هذا القيد احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين **لمن قام الفعل به** احتراز
عن اسم المفعول **على معنى الثبوت** اي على الدلالة على صفة ثابتة لا حادثة فمعنى زيد كريم
ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد ان لم يكن واذا اريد ذلك قيل كارم
الان او غدا وكذا معنى زيد حسن ثبت له الحسن وفي هذا القيد احتراز عن نحو قائم وذاهب
مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل واسم التفضيل الذي صيغ التفضيل
الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم واشرف فانه مما اشتق من فعل لازم لمن قام به على
معنى الثبوت لكن مع زيادة الفهم الا ان يقصد الحيثية اي من حيث انه قام به الفعل فخرج
ذلك لانه من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير نحو ابي الدرداء ونحو الخالق والبار
عرف الجواب عن ايراد ذلك في حد اسم الفاعل **وصيغتها** اي صيغة المشبهة
مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل
قياسية او من حيث ان صيغتها ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل وعلى الثاني
الاول كان قوله على **حسب السماع** اي على قدر السماع ووقفه من الواضع خبر بعد خبر

فان اسم فاعل لا صفة مشبهة ولكن يوضح في هو الحد اسم ص

لوله وصيغتها يتضمن وجه الخبر الاول اي صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث
ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية وعلى الوجه الثاني كان خبرا بعد خبر
يتضمن حكما علىحدة لان الخبر الاول اثبت ان صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من
حيث ان صيغتها ليست على زنة صيغ الفاعل وهذا الخبر اثبت ان صيغتها مقتصرة
على السماع من الواضع كحسن وصعب وشديد وكذا احمر وسكران وتعمل
الصفة المشبهة عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال
لمشابهتها باسم الفاعل المشبه بالفعل مطلقا عن الزمان اي من غير اشتراط الازمان
والاعتماد على صاحبها او الهمزة او ما النافية فشرطهما في اسم الفاعل فان قيل
اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة فرع اسم
فرع على اسم الفاعل تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم مزية الفرع على الاصل
قيل المزية بكون اعماله من غير اشتراط الزمان متحملة ضرورة لان اشتراط الزمان فيها
يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث على
ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل لعمله في المفعول به ولا عمل فيه ههنا لانها ابدا
مشتقة من فعل لازم وتقسيم مسائلها اي مسائل الصفة المشبهة ان تكون
الصيغة اي الصيغة المشبهة باللام اي كائنة او متلبسة او مقرونة باللام
باللام اي لام التعريف نحو الحسن او مجردة عن اللام نحو حسن ويكون معمولها اي معمول
الصفة المشبهة على التقديرين مضافا نحو وجهه هذا من باب العطف على معمولي
عامل واحد وهو جائز مطلقا اتفاقا او باللام اي متلبسا او مقرونا باللام نحو
الوجه او مجردا عنهما اي عن اللام والاضافة نحو وجه فهذه ستة فهذه اي
فهذه الاقسام ستة بضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة
في كل واحد منها اي من الاقسام الستة المذكورة مرفوع ومنصوب ومجرور

صارت

صارت الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلثة في اقسام الحاصلة بضرب صيغتي
الصفة في صفات المعمول الثلث فقوله صارت ثمانية عشر جملة مستانفة كان سائلا
قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية عشر قسما ثم اعلم ان ما ذكر الشيخ ههنا احد تقاسيم
مسائلها ولها باعتبارات اخر تقاسيم اخرى يرتقي مسائلها الى الوف وتنقسم الى حسنة
التاليف وقبيحة وممتنعة وهي حسب تعدادها وقد ذكرها شيخنا سقى الله ثراه وجعل الجنة
مثواه في رسالة له على التفصيل فان رغبت فعليك بها فالرفع اي رفع المعمول في
معمولاتها المرفوعة على الفاعلية اي على كون المعمول فاعلا نحو حسن وجهه والنصب
اي نصب المعمول في معمولاتها المنصوبة على التشبيه اي تشبيه المعمول بالمفعول اي
بمفعول اسم الفاعل في المعرفة اي في المعمول المعرفة نحو الحسن الوجه بالنصب فانه مشبه
بالمفعول به وليس بمفعول به لان فعل الصفة المشبهة غير متعد فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا
به لكن لما شبهوا الصفة باسم الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما ان
الجر في نحو الضارب الرجل مشبه بالجر في نحو الحسن الوجه فهنا اعني الضارب الرجل والحسن
الوجه متعارضان ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل اصله النصب والجر بالاضافة
لتشبيه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه حقه الرفع على الفاعلية والجر على
الاضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل على ما عرفت بيانه في بحث الاضافة
ونصب لشبهه بالضارب الرجل في كون الصفة والمعمول معرفين باللام ثم قوله
بالمفعول متعلق به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور صحيح نحو قوله تعالى
لا يحب الله الجهر بالسوء وعلى التمييز عطف على قوله على التشبيه بالمفعول اي
والنصب على التمييز في النكرة اي في المعمول النكرة نحو الحسن وجها والجر
اي جر المعمول في معمولاتها المجرورة على الاضافة اي مبنيا على كونه مضافا اليه
وتفصيلها اي مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشرة حسن وجهه الصفة

مجردة عن اللام والمعمول مضاف مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً فهذه ثلثة فقوله تفصيلها
مبتدأ محذوف الخبر اي تفصيلها فيما يذكر بعد وقوله حسن وجهه مبتدأ وقوله ثلثة
يعني ذو ثلث اوجه خبر والجملة مبينة للتفصيل او يقال قوله حسن وجهه خبر لقوله تفصيلها
وقوله ثلثة خبر مبتدأ محذوف اي هي ثلثة وفيه نظر اذ لا يستقيم ان يجعل قوله حسن
وجهه خبراً اذ تفصيل مسائلها اثنا عشرة لا يتم بهذا الخبر ولم يعطف على هذا الخبر جزء
حتى يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها وكذلك حسن الوجه
اي مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا وكذا في كون كل ذا ثلثة اوجه فالصفة في
حسن الوجه مجردة عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً فهذه ثلثة
فان قيل اي حرف يقدر في اضافة الحسن الى الوجه ويصلح لدخوله في الفاعل قيل تقدير
الحرف في الاضافة المعنوية واما الجر في الاضافة اللفظية فمحمول على ما فيه الحرف
وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الاضافة بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديراً
محمول على كونه تعريفاً للاضافة المعنوية وفيه نظر لان تقسيم الاضافة الى معنوية ولفظية
يأبى هذا الحمل ولان الاسم في باب الاضافة لا يعمل الا نيابة عن حرف جر فاذا
لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه او محمول على ارادة التقدير حقيقة او حكماً
فيتناول الاضافة اللفظية على القول بالتقدير الحكمي على ما ذكرنا من الحمل على كونه
تعريفاً للاضافة او يقال ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه
ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة ونحو الضارب
الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في ولا خبر في تقدير من البيانية في نحو الحسن الوجه
بعد خروجه عن كونه فاعلاً لفظاً بالاضافة والقول باستتار الفاعل او لو لم يخرج عن الفاعلية
لفظاً او الى الفاعل معنى او يقال حروف الجر في الاضافة اللفظية غير منحصرة
في الثلثة المذكورة بل حروفها ما يتعدى به اصل الفعل المشتق منه الكلام نحو راغب

زيد فانه بمعنى الى اي راغب الى زيد او اجعل اضافته الى المفعول وكذا بالغ القدر واذا لم
يتعد ذلك بحرف نحو حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لمزيد التخصيص
الجري مجرى المضاف لا الجر بالنيابة عن حرف جر ويكون فيما ورد الزائدة في حكم
العدم اذ الاضافة الصورية يستدعي صورة اللام لا معناه والا لكانت معنوية وحسن
وجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً
هي ثلثة الحسن وجهه الصفة ذات اللام والمعمول مضاف مرفوع ومنصوب ومجرور
هي ثلثة فقوله معطوف بحذف العاطف لعله حذفه تحرزاً عن كثرة التكرار ولما غير
السنن السابق يشير الى انه شرع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة
كانت للصفة المجردة عن اللام وهي الصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات
اللام والمعمول ايضاً ذو اللام مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً هي ثلثة الحسن وجه الصفة ذو
اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً هي ثلثة اثنان
منها ممتنعان فالاثنان مبتدأ ومنها صفة وممتنعان خبره اي اثنان كائنان من
الاقسام الثماني عشرة ممتنعان وهما الحسن وجهه بكون الصفة ذات لام والمعمول
مجروراً ومضافاً الحسن وجه بكون الصفة ذات لام والمعمول مجروراً مجرداً عن اللام
والاضافة وامتناعهما ظاهر لعدم افادة الاضافة التخفيف على ان الثاني يتضمن
اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لان اللفظية
يجري مجرى المعنوية فكما لا يجوز في المعنوية اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز
في اللفظية واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله الحسن وجهه خبر مبتدأ محذوف اي احدهما الحسن
وجهه والحسن وجه وقوله الحسن وجه عطف بحذف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد
واختلف في جواز واحد منها وهو حسن وجهه بكون الصفة مجردة عن اللام
والمعمول مجروراً مضافاً فقال بعضهم انه ليس بجائز لان اضافته تستلزم اضافة الشيء الى نفسه

الى نفسه وقال بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة اضافة الشيء الى نفسه لاختلاف
مدلوليهما لكون الحسن اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما
سيأتيه قريبا والجار والمجرور اعني قوله في حسن وجهه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله واختلف
والبواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها او ثنتان على مذهب صاحب الاختلاف
ماكان فيه ضمير واحد وهو فيما اذا كان المعمول مضافا مرفوعا او مفردا منصوبا
او مجرورا **احسن** خبر ماكان والجملة خبر لقوله والبواقي والضمير محذوف اي البواقي فما كان
منها فيه ضمير واحد احسن لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع قلة العبارة
وخير الكلام ما قل ودل وما يليه تسع الحسن وجهه بالرفع والحسن الوجه بالنصب والحسن الوجه
بالجر والحسن وجها وحسن وجهه برفع وجهه وحسن الوجه بالجر وحسن الوجه بتنوين حسن ونصب
الوجه وحسن وجهه بالاضافة وحسن وجها فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل
لانه من الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها والا
ففيها ضمير الموصوف قيل الفاعل بعد الاضافة خرج عن حيز كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى
وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه نظر يتبعه تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب
اعتبار فاعلية الوجه واجيب بان الحمل على المحل باعتبار المعنى وهو بهذا الاعتبار فاعل
وماكان منها فيه ضميران وهو فيما اذا كان المعمول مضافا منصوبا او مجرورا
حسن لحصول المقصود واما عدم احسنيته فلوجود الزائد على المقصود وما يليه ثنتان
او اثنان على مذهب صاحب الاختلاف الذي زيد حسن وجهه بنصب الوجه وحسن وجهه بجر الوجه وهو
اختلف فيه والحسن وجهه بنصب الوجه **وما لا ضمير منها فيه** وهو فيما اذا كان المعمول مرفوعا
غير مضاف **قبيح** لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا وما يليه اربع الحسن
وجه برفع وجه وحسن برفع وجه وحسن الوجه بتنوين حسن ورفع الوجه والحسن الوجه برفع
الوجه **ومتى رفعت بها** اي بالصفة المشبهة ما بعدها **فلا ضمير فيها**

اي في الصفة

اي في الصفة المشبهة والا يلزم تعدد الفاعل **فهي كالفعل** الفاء للتعليل اي لان
الصفة المشبهة ح كالفعل والفعل اذا رفع ما بعده لا يكون فيه ضمير فكذا هذه ويحتمل ان
يكون قوله فهي كالفعل نتيجة اي فح يكون الصفة المشبهة كالفعل في افرادها لا في التثنية
والجمع ويكون تذكيرها وتأنيثها باعتبار فاعلها الظاهر **والا** ان حرف الشرط والنفي
محذوف اي وان لم يرفع بها بل يجر بالاضافة او ينصب على التشبيه بالمفعول **ففيها**
اي في الصفة **ضمير الموصوف** لان الفاعل لما جر بالاضافة او نصب على التشبيه
بالمفعول خرج عن حيثية كونه فاعلا فلا جرم ان يكون فيها ضمير يكون فاعلا فتؤنث الصفة
وتثنى وتجمع اي اذا تحقق وجود الضمير فيها وهو اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فتؤنث
الصفة وتثنى وتجمع على حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة تتحمل ضمير موصول
هند حسنة وجها او حسنة وجها والزيدان حسنا وجها او حسنان وجها والزيدون حسنو
وجه او حسنون وجها **واسما الفاعل والمفعول** اصله اسمان فسقطت النون
بالاضافة اي اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان **غير المتعديين**
اي غير المتجاوز من الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله **مثل الصفة المشبهة فيما ذكر**
من الصور اي ما جاز في الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز في اسم الفاعل والمفعول غير المتعديين
لان جواز هذه الصور في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسم الفاعل فجواز ما جاز فيها
اولى فتقول القائم الغلام وكذا الصور التسعة ليجوز القائم من الغلام وكذا نحو المضروب الغلام
او غلامه او غلام بالحركات الثلث وكذا تترك اللام عن المضروب وكذا الاسم المنسوب
لانه ملحق بالصفة المشبهة نحو التميمي الاب الى اخر الصور فان قيل اسم المفعول لا يبنى عن غير
المتعدي فكيف يستقيم قوله غير المتعدي وكيف يورد المضروب مثال الاسم المفعول
غير المتعدي قيل المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول
الغير المتعدي هنا غير المتعدي عن مفعول ما لم يسم فاعله الى المفعول الثاني وانما قيد

اسم الفاعل والمفعول بغير المتعدي احترازا عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيد او معطي
درهما حيث لا يجري فيهما مع ما تعديا اليه ما ذكر من الاقسام بل يجري فيهما اما نصب المعمول
على المفعولية او جره على الاضافة وذلك لانا لو اجرينا فيهما تلك الاقسام لزم الالتباس
لو قيل زيد ضارب اياه وزيد معطي اياه مثلا لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول
الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني مفعول ثان للمعطي او
اول له اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا اذا قيل
زيد ضارب ابيه ومعطي ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل
اضيف اليه وكذا ابيه في المثال الثاني مفعول للمعطي اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان
اضيف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا
لبا فلا يحصل الالتباس ولا بشبهة المنصوب والمجرور ثم لما فرغ من بيان الصفة المشبهة
شرع في بيان اسم التفضيل فقال **اسم التفضيل** اي اسم يدل على تفضيل شيء
على شيء وهو في الاصطلاح **ما اشتق من فعل** فيه احتراز عن الجوامد **لموصوف**
بزيادة على غيره اي على غير ذلك الموصوف وقوله بزيادة اما صلة موصوف
اي لما وصف بزيادة على غيره في ذلك الفعل او بمعنى مع وهو صلة الموصوف محذوف
اي لامر موصوف بذلك الفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف ولم يقل
لمن قام به او لمن وقع عليه ليشتمل على كلا نوعي اسم التفضيل او على اسم التفضيل الذي
صيغ لتفضيل الفاعل والذي صيغ لتفضيل المفعول نحو اضرب واشهر فان الاول
لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول والمراد بالزيادة على غيره الزيادة عليه في
ذلك الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الزيادة او الكمال مثلا
بل في امر اخر بخلاف نحو اضرب واعلم فان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق هو منه
وهو الضرب والعلم ولا يدخل في الحد اسماء الفاعلين التي وضعت للمبالغة

فلا يرد نحو زائد ولا ما هو حقيقته بالقصد فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه

كفراب

كفراب وضروب ونحوهما لانهما وان دلت على الزيادة لكن لم يقصد فيهما الزيادة بان
على الغير **وهو افعل** اي صيغة افعل ونحو خير وشر اصلهما اخير واشرر **وشرطه**
اي اسم التفضيل **ان يبنى من ثلاثي مجرد** احترز بقوله من ثلاثي عن
الرباعي نحو دحرج وبقوله مجرد عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتدر ونحوهما **ليمكن** بناء
افعل منه اي من الثلاثي المجرد اذ الزائد على ثلثة لا يمكن منه بناء افعل لانه لو نقص
لاختل لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل اخرج من استخرج لم يعلم انه من الخروج او من
الاستخراج ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل وقوله ليمكن خبر مبتدا محذوف اي هذا
الاشتراط ليمكن بناء افعل منه والجملة معترضة وقيل انه علة لقوله يبنى وفيه نظر لان
الامكان بناء افعل منه ليس علة لبنائه بل علته ارادة تفضيل شيء على شيء في الفعل
الذي اشتق هو منه **ليس بلون ولا عيب** الجملة صفة اخرى للثلاثي اي الثلاثي
ليس بلون ولا عيب واحترز بقوله ليس بلون عن نحو احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو
اعمى **لان منهما** خبر مبتدا محذوف اي وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة
اي لان من اللون والعيب **افعل لغيره** صفة افعل اي افعل الكائن لغير التفضيل
من غير اعتبار الزيادة نحو احمر واسمر واعمى واعور فلو بني منهما افعل التفضيل لزم الالتباس
واشتبه افعل التفضيل بما ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت هو احمر لا يعلم ان المراد
ذو حمرة او زائد في الحمرة **مثل افضل الناس** فانه بني افعل التفضيل من
العيوب نحو اجهل وابله وقيل المراد بالعيوب هي العيوب الظاهرة والجهل والبلادة
ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة وفيه نظر لانه يصح على هذا احمق مثلا
مع التفضيل اذ الحماقة ايضا ليس من العيوب الظاهرة وقد حكموا بشذوذه نحو احمق
من هبنقة اللهم الا ان يراد بالحماقة ما يبدو في الظاهر من اثر البلادة كما حكي عن
هبنقة من تعليق خرزات وعظام على عنقه وصدره مخافة ان يفقد نفسه فيكم

من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجيء منه اسم التفضيل الا شاذا وفيه نظر لان الحمق
من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة للحقيقة وظهور اثر الحماقة في بعض الموصوفين
بها من العوارض والعوارض غير معتبرة في وضع الالفاظ فكيف يحكم بشذوذه ولو اعتبر
العوارض لوجب ان يحكم بشذوذ اجهل وابلد ولو اريد بها ما يبدو في الظاهر من
اثر الجهل والبلادة في احد ولم يحكم بشذوذهما احد فان قصد غيره اي تفضيل غير
الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه والرباعي مجردا ومزيدا
فيه او ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب توصل اليه اي الى تفضيله غيره بمثل
هو اشد اي بان يبنى اسم التفضيل مما يجيء بناؤه منه مثل اشد واكثر واحسن وانسب
مما كان مناسبا له ويقع مصدر ما امتنع بناؤه منه تميزا ابانة للمقصود على وجه يمكن
تقول هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى المثال الاول لغير الثلاثي
المجرد والثاني للون والثالث للعيب وكذا تقول هو احسن منه استغفارا
واقبح منه دحرجة وعمى وقياسه اي اسم التفضيل للفاعل اي تفضيل الفاعل
لانه يدل على زيادة الموصوف على الغير في المصدر المشتق هو منه واصل المصدر
ما يبنى للفاعل اي ما كان معروفا فينصرف عند الاطلاق الى كونه مشتقا من المصدر
المبني للفاعل اي من المصدر المعروف والمراد بالفاعل من قام به الفعل ولم يرد به
ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول ما جاء التفضيل الفاعل والصفة
المشبهة نحو اضرب وافضل واحسن واكرم وان اريد به ما يقابل المفعول كان الكلام محمولا
على حذف المعطوف اي قياسه للفاعل او الصفة المشبهة نحو اضرب واحسن وقوله
وقياسه مبتدا محذوف الخبر وقوله للفاعل حال فيكون بحكم العبارة من باب
ضربي زيدا قائما اي قياس اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل ويمكن
ان يكون قوله وقياسه مبتدا وخبره محذوف وقوله للفاعل متعلق الخبر المحذوف

اي وقياس

اي وقياسه مجيئه للفاعل بقرينة قوله وقد جاء للمفعول كثيرا قد للتقليل اي
قلما يجيء اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعا نحو اعذر والوم واشغل واشهر
وزيد في بعض النسخ واعرف اي اكثر معذورية واكثر ملومية واكثر مشغولية واكثر
مشهورية واكثر معروفية ويستعمل اسم التفضيل في كلام العرب على احد
الجار والمجرور حال اي واقعا على احد ثلثة اوجه فقط وفي بعض النسخ ثلثة اشياء
مضافا بدل من قوله على احد ثلثة اوجه نحو زيد افضل القوم او بمن اي كائنا
بمن نحو زيد افضل من عمرو ومعرفا باللام نحو زيد الافضل وهذا اللام للعهد
ليس الا اي اللام العهدية ليكون بالعهد مشتملا على ذكر المفضل عليه ويكون المعنى في
قولهم الافضل الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلا وكلمة او مانعة الخلو والجمع
فلا يخلو اسم التفضيل من احدها ولا يجتمع اثنان منها فلا يجوز زيد الافضل من
عمرو باستعماله بدون واحد منها الا ان يخرج اسم التفضيل عن استعماله بمعنى التفضيل
بالعدل كما في آخر واخر فانه خرج عن معنى التفضيل عن استعماله بمثله وصار بمعنى غير
فاستغني عن استعماله باحد ثلثة اوجه لان استعماله باحدها لبيان التفضيل فاذا
ذهب عنه معنى التفضيل استغني عن هذا الاستعمال وانما يستعمل مع احد من الامور
الثلثة ليدل على المقصود لان المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة للموصوف
به على غيره اي على المفضل عليه في المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا
باحد الامور الثلثة المذكورة لانها تدل على المفضل عليه وذلك في من والاضافة
ظاهر لانك اذا قلت زيد افضل لا يعلم من الذي زاد عليه هو في الفضل فاذا قلت من عمرو او
افضل الناس فهم ذلك وكذا في اللام لما قلنا انها للعهد فيكون المفضل عليه مقصودا
منويا لان اللام العهدية تشير الى افضل المذكور معه المفضل عليه على ما بينا ان معنى
قولهم الافضل الشخص الذي عهد كونه افضل من عمرو مثلا واما لا يجتمع اثنان منها

لحصول الغرض باحدها وكون الآخر بعد حصول المقصود ضائعا فلا يجتمعان الا شاذا فان قيل قد نحو
اسم التفضيل عن احد الثلثة المذكورة نحو الله اكبر فعل ما يشاء وليس مشتملا على احدها حقيقة نحو زيد
الافضل والاشرف الناس واكرم من عمرو تقديرا فلا يرد ذلك لانه في تقدير الله اكبر من كل كبير
فان قيل ما تقول في الدنيا والجلى فانهما من اسماء التفضيل لان الدنيا تانيث
الادنى والجلى تانيث الاجل من الدنو والجلال وقد جاز تجردهما عن احد الامور الثلثة
في قوله في سعي دنيا طالما قد مدت وفي قوله وان دعوت الى جلى ومكرمة قيل
جواز تجردهما عن احد الثلثة المذكورة بعد صيرورتهما اسمين والخارجين عن التفضيل عنهما
فان الدنيا صار اسما للزمان المتقدم على الآخرة والجلى اسما للخطة العظيمة فيجوز استعمالها
بدون احدها فان قيل فما تقول في نحو الحسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا وفي نحو
السوأى في قول الشاعر ولا يجزون من حسن بسوأى ولا يجزون من غلظ بلين فانهما
من اسماء التفضيل لانهما تانيث احسن واسوء وقد جاز تجردهما عن احد الثلثة المذكورة
قيل لا نسلم انهما تانيث احسن واسوء بل هما مصدران كالرجعى والبشرى فلا يرد جواز تجردهما
عنها فان قيل قد يجتمع اثنان منها في قول الشاعر ولست بالاكثر منهم حصا وانما العزة
للكاثر اي لمن هو اكثر عددا قيل كلمة من في البيت ليست تفضيلية بل هي بيانية
على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اي من بينهم كانه قال لست بالاكثر من بينهم
حصا فلم يستعمل بمن واللام وقيل بيانية متعلقة بمحذوف لا بالاكثر اي لست كائنا
منهم بل الاكثر حصا او هي تفضيلية متعلقة بافعل آخر محذوف عار عن اللام اي لست بالاكثر
باكثر منهم والمحذوف بدل فلا يرد الا ان يعلم المفضل عليه استثناء مفرغ اي لا يستعمل
مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات الا وقت معلومية المفضل عليه بمجرد [illegible]
على القرينة نحو الله اكبر اي اكبر من كل كبير ونحو زيد كريم وعمرو اكرم اي اكرم منه في المعطوف
هنا محذوف اي الا ان يعلم او يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فيستغني عن استعماله

باحد ثلثة

ن

باحد ثلثة اشياء **فاذا اضيف** اسم التفضيل **فله** اي فلاسم التفضيل **معنيان**
احدهما اي احد المعنيين **وهو الاكثر** اي وهذا المعنى اكثر من المعنى الثاني والجملة
معترضة والواو اعتراضية **ان يقصد به** اي باسم التفضيل **الزيادة** اي زيادة
موصوف اسم التفضيل في الفعل الذي اشتق هو منه **على من اضيف**
اسم التفضيل **اليه** ضمير اليه عائد الى من وكلمة من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعا
على سبيل التغليب فلا يخرج نحو اعدى الخيول واجسم الغول ونحو ذلك واذا عرفت هذا
فاعلم انه لو اريد بالمعنى في قوله معنيان المصدر اي التثنية فحمل القصد على قوله احدهما
صحيح حيث يصير المعنى احد المعنيين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لانه حمل القصد على القصد
ولو اريد به المفعول اي المعنى ففي الحمل اشكال حيث يصير المعنى احد المقصودين قصدك
الزيادة وهو معنى غير صحيح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان
يقصد به كذا او حذف الجار من ان وان كثير شائع او يكون المعنى قصد احدهما قصدك كذا
او احدهما ذو قصدك كذا **فيشترط ان يكون موصوفه بعضا منهم** اي ممن اضيف اليهم
وذلك بحكم الوضع والاستعمال **مثل زيد افضل الناس** فزيد بعض من الناس
ولقائل ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوفه بعضا ممن اضيف اليهم تفضيل الشيء
على نفسه واجيب بان موصوفه داخل في المضاف اليهم افرادا خارج عنهم تركيبا او
داخل فيهم واقعا خارج عنهم ارادة يعني هو داخل فيهم في الافراد والواقع ثم خرج عنهم
في الارادة وقت التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه **فلا يجوز**
يوسف احسن اخوته اي ولاجل انه يشترط في هذا المعنى ان يكون موصوفه
داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى
الثاني **لخروجه عنهم** علة عدم الجواز اي لخروج يوسف عن الاخوة اي عن
عمومهم **باضافتهم اليه** اي باضافة الاخوة الى يوسف لانه اذا اضيف الاخوة الى الضمير

العابد اى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا من اخوته لانه
نفسه لكان احسن معنا اى من ليس بموصوف بعضا منه ولو قيل يوسف احسن الاخوة
او احسن ابناء يعقوب لكان من ذلك لان يوسف بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب
وان لم يكن بعض اخوته **والثانى** اى والمعنى الثانى **ان يقصد زيادة مطلقة**
اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو منه زيادة مطلقة اى غير مقيدة بكونها
زيادة على من اضيف اليه اى ان يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف
اليه وحده **ويضاف** بالنصب عطف على يقصد اى المعنى الثانى حاصل بان
يقصد كذا ويضاف اسم التفضيل **للتوضيح** وبالرفع على الابتداء والاستيناف
اى وح يضاف للتوضيح لا للتفضيل كالاضافة ما لا تفضيل له فلا يشترط ان يكون
موصوفه من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب بل يجوز كلا الامرين اى يجوز ان يضاف
الى جماعة هو بعض منهم نحو محمد هو افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش ولم
يقصد التفضيل على قريش وان كان النبى عليه السلام واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم
بغداد ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته وكذا
نحو فلان اكرم ابيه **فيجوز يوسف احسن اخوته** بهذا المعنى اى احسن من
غيره له ملابسة باخوته وكذا نحو الناقص والاشج اعدلا بنى مروان كان فيهما عادلا
بنى مروان والمراد بالناقص يزيد بن الوليد عبد الملك بن مروان لقب به لانه
نقص حق من ياخذ من بيت المال اكثر ماله حق فى الشرع ورده الى القدر المستحق
فى الشرع والمراد بالاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما [illegible]
من شجة وانما اختار لفظ التوضيح وعدل عن لفظ التخصيص الذى ذكره صاحب المفصل لان
ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة الى النكرات يوهم التزام اضافته الى النكرة
وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا بنى مروان ثم

اعلم

اعلم ان حمل قوله ان يقصد على قوله والثانى اى والمعنى الثانى مما لا يصح لانه حمل القصد على
المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثانى حاصل بان يقصد وحذف الجار والمجرور من
ان وان كثيرا ويكون المعنى قصد المعنى قصدك كذا **ويجوز فى الاول** اى
فى اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليه او فى النوع الاول من
نوعى اسم التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى فى المعنى الاول وفيه نظر حيث
اياه قوله والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اى اسم التفضيل فلو حمل الاول
والثانى على المعنى الاول والثانى لم يكن الكلام مطابقا فالحق ما ذكرنا اى ويجوز فى هذا
النوع من اسم التفضيل **الافراد** اى افراد اسم التفضيل والتذكير مع وجود ما يثنى الموصوف
كذا فى المفصل اى يجوز فيه الافراد والتذكير على كل حال اى وان كان الموصوف
مثنى او مجموعا او مؤنثا نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون افضل
القوم وهند افضل القوم وانما لم يذكر التذكير اكتفاء بقوله فيما يقابله بعد والذى
ذكر التذكير لانه لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير فقط علم ان المراد بهما الافراد والتذكير
والمطابقة لمن هو له اى لمن اسم التفضيل ثابت له اى مطابقة الموصوف افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا القوم والزيدون
افضلو القوم او افاضل القوم وهند فضلى القوم وانما جاز الافراد والتذكير فى كل حال
لكون هذا النوع من اسم التفضيل مشابها لاسم التفضيل المستعمل بمن فى المعنى من حيث ان ازدياد
المفضل عليه يعتبر فى كل واحد منهما فيجوز فيه الافراد والتذكير اعتبارا بالمعنى وانما جاز المطابقة
لكونه مخالفا فى اللفظ لوجود الاضافة ههنا فيجوز المطابقة اعتبارا باللفظ **واما الثانى**
اى واما النوع الثانى اى اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقة **والمعرف
باللام فلا بد من المطابقة** اى مطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو الامتزاج مع من

التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما بخلاف النوع الاول فانه ممتزج
بمن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده وبخلاف المستعمل بمن فانه ممتزج
بها لفظا ثم اعلم ان قوله واما الثاني عطف الجملة الشرطية على الجملة الفعلية اعنى
قوله يجوز في الاول الافراد وقوله فلابد جواب اما والفاء جزائية وهو خبر المبتدا
والضمير محذوف اى فلابد له من المطابقة وقوله من المطابقة خبر لا وفي جعل من متعلق
بدو القول بحذف الخبر نظر لانه ح يكون مضارعا للمضاف على نحو لا حافظا للقرآن
فيجب نصبه والذي بمن اى اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا
غير المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او هندان او الهندات
افضل من كذا لان من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها اى الفارقة بين
افعل التفضيل وافعل الصفة فكانها من تمام الكلمة وبهذا لا يجوز الفصل بينهما الا بمعمول
اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها في حكم وسط الكلمة ولحوق علامة
التثنية والجمع والتانيث يختص بآخر الكلمة دون اوسطها فلو لحقه علامة التثنية والجمع
والتانيث لزم لحوقها فيما هو في حكم وسط الكلمة وهو مستكره ولا يعمل اسم التفضيل في
المفعول به بلا واسطة حرف جر مطلقا سواء كان مظهرا او مضمرا وكذا لا يعمل في فاعل
مظهر لان الصفات انما تعمل بشبه الفعل كاسم الفاعل والمفعول او بشبه
ما شبه به الفعل كالصفة المشبهة فانها تعمل بشبه اسم الفاعل على ما عرفت واسم
التفضيل والفعل لا ابدال عليها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع فيما هو اصل
استعماله وهو استعماله بمن فلاجل هذه المخالفة لا يعمل في المفعول به بلا واسطة
مطلقا او مضمرا ولا في الفاعل مظهر الا انها معمولات قوية الا اذا وجدت الشرائط
الثلثة المذكورة في المتن فح يعمل في الفاعل المظهر لانه ح يصير بمعنى الفعل ولقيام القرينة
في اعماله كما ستعرف بيانه قريبا لكنه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث

وكذا

وكذا يشبه افعل التعجب في الزنة وفي اختصاص مجيئه بالثلاثي المجرد مما ليس بلون ولا عيب
فلاجل هذا الشبه الضعيف يعمل في المعمولات الضعيفة وهي الفاعل المضمر المستكن
وفي الظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف جر وذلك لان مثل هذا
الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفيه رائحة من الفعل والحال والمفعول به بالواسطة
ملحقان بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل واما المفعول
معه والمفعول له لان العامل الضعيف يقوى على العمل بواسطة حرف لفظا وفي بعض
الشروح انما لا يعمل اسم التفضيل في فاعل مظهر الا انه في الاسم نظير افعل التعجب في الفعل
وهو لا يعمل في فاعل مظهر فكذا هذا وفيه نظر لانه افعل التعجب يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقا
مظهرا او مضمرا وهو لا يعمل فيه البتة والشرائط الثلثة المذكورة ما اشار اليه الشيخ بقوله
ولا يعمل في مظهر اى في فاعل مظهر الا اذا كان اسم التفضيل في اللفظ صفة
كائنة لشيء اى الا اذا كان اسم التفضيل جاريا على شيء كرجل في المثال وهو في
المعنى لمسبب الواو للحال والتنوين بدل من الاضافة اى والحال ان اسم التفضيل
جار على شيء كرجل في المثال وهو في المعنى اى في المعنى صفة كائنة لمسبب ذلك الشيء
اى لمتعلق ذلك الشيء كالكحل في المثال فانه مسبب قوله رجل اى لانه حصل في عينه بسببه فان
قيل المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الموصوف اسم السبب دون المسبب
قيل لعل الشيخ استعمل غير المشهور للتنبيه على صحة اطلاق المسبب ومفضل مسبب
اى المسبب مفضل باعتبار الموصوف الاول اى باعتبار تعلقه بالموصوف الاول
كرجل في المثال حيث نفى كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل باعتبار نفسه اى مفضل على
نفسه باعتبار غيره متعلق المفضل عليه اى باعتبار تعلقه بغيره اى بغير الموصوف
الاول كعين زيد في المثال حيث نفى في المثال كون الكحل مفضلا عليه في عينه منفيا
حال اى حال كون اسم التفضيل منفيا او صفة مصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت

رجلا احسن فی عینه الکحل منه ای من الکحل فی **عین زید** فاحسن فی هذا المثال جری علی رجل ووقع صفة له فی اللفظ وهو فی المعنی صفة لسبب ای لمتعلقه وهو الکحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل علیه ای الکحل احسن من الکحل لکن باعتبارین مفضلا باعتبار تعلقه بما جری علیه اسم التفضیل وهو رجلا حیث نفی کونه مفضلا باعتبار عین رجل ما واما کونه مفضلا علیه فباعتبار غیر ما جری علیه وهو کونه فی عین زید حیث نفی کون الکحل مفضلا علیه فی عینه فالمقصود من هذا الکلام مدح الکحل فی عین زید بنفی تفضیله فی عین رجل ما علیه اما لو جعل هذا الکلام مثبتا لکان المقصود علی عکس ذلک واذا عرفت هذا فاعلم ان کلمة ما نافیة وقوله رجلا مفعول ما رایت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو اسم احسن عامل فی ذو الحدثین ای دال علی الحدثین حدث المفضل وحدث المفضل علیه ای حدث التفضیل والتفضیل علی الشیء فیتعلق به ظرفان او حالان وقوله فی عینه وقوله فی عین زید کل ظرف او حال بحدث یعنی تعلق قوله فی عینه باحسن باعتبار معنی التفضیل وقوله فی عین زید یتعلق ایضا باعتبار معنی التفضیل علی الشیء وذلک لکن جهة کون الکحل مفضلا باعتبار عین رجلا وجهة کونه مفضلا علیه باعتبار عین زید کالتشبیه فی نحو زید فی الدار مثله فی السوق فان معنی التشبیه عامل معنوی ذو الحدثین ای دال علی حدث المشبه وحدث المشبه به ای حدث التشبیه والتشبیه بالشیء تعلق به ظرفان وهما فی الدار وفی السوق کل ظرف بحدث فان زیدا مشبه باعتبار کینونته فی الدار ومشبه به باعتبار کینونته فی السوق ونظیر هذه المسئلة الحدیث الذی ذکر الشارح وهو قوله علیه السلام ما من ایام احب الی الله فیها الصوم منه فی عشر ذی الحجة وانما اشترط کونه منفیا لتغییر معنی الفعل لان نفی صفة التفضیل بحیله بمعنی اصل الفعل لان التفضیل بمنزلة القید والنفی اذا دخل علی مقید ینصرف ذلک النفی الی القید ویبقی اصل الفعل مثبتا فقولهم ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید بمعنی حسن الکحل فی عین

کل رجل

کل رجل مثل حسنه فی عین زید او دون حسنه لا فوقه لانه لما نفی التفضیل ای الزیادة ثبت المساواة او الانحطاط ضرورة فیظهر بهذا ان احسن فی المثال المذکور عامل فی الفاعل المظهر وهو الکحل لانه **بمعنی حسن** وانما اشترط کون المتعلق مفضلا ومفضلا علیه باعتبارین لاعتبار هذا العارض لضعف المعارض فافهم فانه من مواضع الاشکال وذهب بعض الافاضل ای انه انما صار بمعنی حسن عند اجتماع هذه الشرائط لان هذا الترکیب یستعمل فی مقام المدح ومقام المدح یستدعی ان یکون بمعنی حسن وذلک لان مقام المدح یدل علی ان کون الکحل فی عین رجل لیس مساویا للکحل فی عین زید بل دونه فیدل هذا المعنی علی ان احسن بمعنی حسن لانه لو کان علی حاله یجوز ان یکون الکحل فی عین رجل مساویا للکحل فی عین زید اذ نفی الاحسنیة یجوز ان یصیر الکحل فی عین رجل مساویا للکحل فی عین زید وهذا ینافی مقام المدح فاما بمعنی اصل الحسن یکون الکحل فی عین زید فوق ما یکون فی عین رجل وهو المقصود **مع انهم** ای مع ان النحاة **لو رفعوا** احسن علی انه خبر والکحل مبتدا او لا وجه یکن سواه لذلا رافع لفظیا وامتنع لکثرة المبتدا لاستقباحه اذا کان الخبر معرفة فلم یبق عند رفع **احسن الا کون الکحل** مبتدا واحسن خبرا **فصلوا** **بینه** ای بین احسن **وبین معموله وهو منه باجنبی وهو الکحل** اذ المبتدا اجنبی من الخبر لکونه غیر داخل فی خبره وغیر معمول له فدعت الضرورة ای الحاجة الی تقدیم منه علی المبتدا حتی لا یلزم الفصل بین العامل والمعمول باجنبی قیل لا یمکن تقدیمه علیه لانه اذا تعلق بعامل ذی الحدثین ای دال علی الحدثین ظرفان او حالان یلزم ان یلزم کل واحد منهما لمتعلقه ای بحدثه ولا شک ان اسم التفضیل عامل ذو الحدثین ای دال علی الحدثین حدث المفضل وحدث المفضل علیه ای حدث التفضیل والتفضیل علی الشیء فیتعلق به ظرفان وهو قوله فی عینه وفی عین زید لکن تعلق قوله فی عینه باعتبار حدث المفضل علیه فیلزم ان یلی کل واحد منهما بمتعلقه وجهة کون الکحل مفضلا باعتبار

من رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في عينه وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاؤه
منه المفضل لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يلي ايلاؤه منه بقوله في عين
زيد وايلاء الكحل بقوله في عينه هذا حاصل ما ذكره صاحب الرضي في بحث هذا الباب
منه رجلا بناء على انه اذا كان المسموع تاخيره منه واحتجنا الى تصحيح الكلام مع التاخير لا ينبغي التقديم
فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف انه قال لم يقدم منه كيلا يلزم عود الضمير الى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل
لان المبتداء رتبته التقديم ويكفي به في صحة عود الضمير كما في نحو في داره زيد اللهم الا ان
يجعل مدار هذا الامتناع ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتاخر في نحو هذا المثال ممتنع لا باعتبار
تقدم معاد الضمير بل باعتبار كونه خبر المفضل عليه فلو قدم لزم انفصاله عما تعلق به كونه
مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل كما امتنع الفصل بين العامل والمعمول باجنبي
امتنع عمل اسم التفضيل فليجوز الفصل بالضرورة كما جوز العمل بالضرورة قيل من ابتلي
ببليتين يختار اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم التفضيل
وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا والوجه الاول اخص والثاني اعم فامتناع الاعم
اقوى فان قيل منع الضرورة لا ياتي في العبارة الثالثة اذ ليس لاحسن معمول فصل
منه في العبارة الاولى وهو عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه وبين
معموله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل بينه وبين معموله قيل في العبارة الثانية
يلزم الفصل تقديرا على ما سنبينه فان قيل منع الضرورة ينافي في الاثبات المنفية نحو
رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فينبغي ان يجوز اعماله لقيام الضرورة
قيل صحته غير متحققة لعدم الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى التصحيح بخلاف صورة
النفي لمجيئه في الاحاديث وكلام العرب العرباء ولك ان تقول في الجملة
المذكورة بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فاختصره

بحذف

بحذف المضاف من مجرور من وهو العين اذ التقدير من كحل عين زيد لان المقصود من
هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ونظير هذه العبارة في الحديث
ما جاء في حديث ابن مسعود من الصحيحين مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه الصلوة
والسلام ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث فان قدمت في هذه الجملة ذكر
العين على اسم التفضيل قلت بهذه العبارة من غير ذكر من غير ذكر بمعنى ولك
ان تقول في هذه الجملة بعبارة ثالثة وهي ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل فاعل احسن فان قيل لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن
ان يكون احسن مرفوعا على انه حينئذ خبر والكحل مبتدا حيث لا يلزم الفصل بين العامل
والمعمول باجنبي اذ ليس لاحسن معمول فصل منه في العبارة الاولى وهو عين زيد في العبارة
الثانية حتى يلزم الفصل قيل يلزم الفصل في هذه العبارة تقديرا اذ التقدير ما رايت
مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها او التقدير ما رايت عينا كعين زيد
احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول لرايت
قوله احسن لانه لما حذف العين الموصوف الذي هو مفعول اول واقيم احسن
الصفة مقامه صار احسن مفعولا وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متعديا اذا
المفعول الاول في باب علمت مسند اليه والجار والمجرور لا يقع مسندا اليه وعلى التقدير
الثاني بالعكس وهذا الكلام ان رايت من افعال القلوب اما ان كان بمعنى الابصار وهو
الظاهر كان قوله احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا عن مفعول رايت
عينا مثل عين زيد في حال كون الكحل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عين
زيد احسن فيها الكحل مفعول رايت ويكون قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون
قوله كعين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفتين للمفعول المحذوف اي ما رايت
عينا متصفة بهاتين الصفتين ونظير هذه العبارة مثل ما انشد سيبويه من قوله

مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين
يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا واما
اورد المظهر وهو وادي السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل الضمير ولكان
التهديد بذكر المظهر ثم قوله لا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا
اولا وقوله كوادي السباع مفعولا ثانيا متقدما وجه التقديم ما عرفت اي لا ارى واديا
كوادي السباع وقوله اقل صفة سببية لقوله واديا ان كان قوله واديا مفعولا اولا
وقوله كوادي السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان بمعنى لا ابصر كان قوله واديا
مفعولا وقوله كوادي السباع حالا متقدمة عليه او كان قوله كوادي السباع مفعولا و
واديا عطف بيان او بدلا او حالا موطئة او تميزا على ما عنده مثل زيد رجلا
وقوله اقل به صفة سببية لقوله واديا او تميزا او حالا من قوله واديا بتخصيص شأن الوادي
بالتنكير حتى لا يلزم كونه حالا عن النكرة المحضة مؤخرا اي واديا مفعولا ثانيا حال كونه ذلك
الوادي اقل به ركب وقوله حين يظلم ظرف لمعنى التشبيه او لقوله لا ارى اي ولا ارى
واديا يشبه وادي السباع وقت اظلامه واديا وقوله به يعني فيه اي اقل فيه والضمير
للوادي وقوله ركب فاعل اقل عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرائط ويلزم الفصل بين
العامل والمعمول تقديرا اذ التقدير اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان ثم ذلك
بالرحالة وقوله اتوه الجملة صفة ركب اي اي الركب في ذلك الوادي تائية اي نفسا
وتوقفا وتثبتا وهو تفعل من تركيب اتى كجبى فيقال تأتى اي تثبت وهو تمييز من فاعل
اقل او مفعول له اي اتوه لاجل التأنية والمكث او مفعول مطلق اي اتوه اتيانا
تأنية او حال اي اتوه ذوي تأنية او ظرف اي اتوه في زمان التأنية والنزول
وقوله واخوف عطف على قوله اقل اي اخوف ركب منهم بغيره ولو كان اخوف
بمعنى المفعول كاشهر كان صفة لواديا غير سببية فلا يكون ح من هذا الباب

وقوله

وقوله الا ما وقى الله مستثنى مفرغ وما مصدرية حينية اي اقل به ركب واخوف في
جميع الاوقات الا وقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكر ما ذهابا
الى الصفة كما عرف في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم او مستثنى منقطع اي لكن وقاية الله ثابتة
او وقاه الله وقوله ساريا اسم فاعل من السرى او من السراية وعلى الاول كان حالا
من قوله ركب او مفعول له او صفة واديا على المجاز العقلي من باب الاسناد الى المكان
وعلى الثاني صفة مصدر اخوف اي خوفا ساريا الى الهلاك ثم لما فرغ من بيان
قسم الاسم شرع في بيان قسم الفعل فقال **الفعل ما دل على معنى في نفسه**
كلمة ما عبارة عن كلمة وقوله في نفسه صفة معنى والكلمة في على حقيقتها او بمعنى الباء والضمير
عائد الى ما اي الفعل كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها اي مدلولها لا على لفظ احد
من اسم او فعل او حاصل بنفسها اي بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر آخر من اسم
او فعل وفيه احتراز عن الحرف كما مر **مقترن باحد الازمنة الثلثة** الماضي
والحال والاستقبال وفيه احتراز عن الاسم فان قيل يخرج المضارع عن هذا التعريف
على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترن بالزمانين قيل ان
ما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما لوجود الاحد في المثنى ولانه مقترن في
كل وضع بواحد وانما عرض الاشتراك بغفلة الواضع او تعدده فان قيل هذا الحد غير منعكس
لانه لم يصدق على نحو عسى ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجامدة وغير مطرد لانه يصدق على
هيهات وشتان وغيرهما من اسماء الافعال قيل المراد بالاقتران بحسب الوضع فيدخل
الافعال الجامدة ويخرج اسماء الافعال فان قيل يدخل في الحد لفظ الماضي او المستقبل لانهما
مقترنان باحد الازمنة قيل اذا اريد بهما الفعلان المخصوصان كان معناهما غير مقترن
اذ معناهما اللفظ ولا اقتران فيه انما المقترن معناهما وان اريد بهما الزمان فقط كان معناهما
الزمان لا شيء آخر مقترن بالزمان وقد ذكرنا هذا في صدر الكتاب بالاستقصاء ومن

خواصه اي من خواص الفعل وهو جمع خاصة بمعنى الخاصة فلا يعتد به دخول قد نحو قد خرج
انما اختصت قد بالفعل لانها اما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وكل ذلك
لا يتصور الا في الفعل وقوله دخول مبتدا مضاف الى قد وهي مضافة اليه بتاويل اللفظ او
ومن خواصه خبر لقوله دخول والسين وسوف نحو سيخرج وسوف يخرج انما اختصتا
بالفعل لانهما وضعتا للدلالة على الاستقبال الوضعي وذا ليس الا في الفعل وقيد الاستقبال
بالوضعي احترازا عن نحو زيد ضارب غدا وانما عرف السين باللام لان المراد سين معهود
وهي سين الاستقبال لا سين الاستفعال ولا سين التحقيق ولا سين السكتة نحو
استغفر وساطلب بعد الدار عنكم وانما قدم السين على سوف لدلالتها على الاستقبال
القريب ودلالة سوف على الاستقبال البعيد والجوازم نحو لم يضرب ولما يضرب ولم يضرب
ولا يضرب وان يضرب اضرب وانما اختصت الجوازم بالفعل لانها وضعت لنفي الفعل
كلم ولما او لطلب الفعل كلام الامر او النهي عن الفعل كلا النهي او لتعلق الشيء بالشيء الفعل
كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل وقيل انما اختصت به لان اثر ما هو
الجزم تخيص به فكذا المؤثر والا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر وفيه نظر لانه يمكن تخلف الاثر
عن المؤثر بفوت شرط وهو كون مجزومه فعلا ولحوق تاء فعلت اي ما هو
جنس تاء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة به لانه ضمير الفاعل فلا يلحق الا ما له فاعل
والفاعل انما يكون للفعل او فرعه وحرم فرعه عنه بمنع احد نوعي الضمير وهو البارز
تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر
فهو بالتعميم احق واجدر ولحوق تاء التانيث ساكنة وانما قيد التاء بالساكنة
احترازا عن التاء المتحركة فانها تختص بالاسم وانما اختصت تاء التانيث الساكنة
بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا يلحق الا ما له فاعل وهو الفعل وما الحق به من الصفات
والصفات استغنت عنها بالحاقها التاء التانيث المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث

فاعلها لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها بما صدقت عليه فلا جرم اختصت تاء التانيث
الساكنة بالفعل ولانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت
اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم على ثلثة اقسام
ماض ومضارع وامر مخاطب الماضي ما دل اي فعل دل على زمان قبل
زمانك ظرف مستقر وقع صفة زمان اي على زمان حاصل في زمان سبق زمانك
ولا يميز في لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والخصوص والكلية والبعضية
كما يقال الزمان يوجد في الازمنة الثلثة ووقت الظهر في يوم الجمعة وهذا الخطاب
لغير معين واضافة الزمان الى كاف الخطاب ما دل على طلبة اي قبل زمان انت فيه
مبني على الفتح خبر بعد خبر لقوله الماضي او خبر مبتدا محذوف اي هو مبني على الفتح
والجملة مستانفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حده وانما بني الماضي لان الاصل في الفعل
البناء لفقد المعاني الموجبة للاعراب ولا مقتضي للعدول عنه من المشابهة التامة في الاسم
وانما بني على الفتح لانه لما عدل فيه عن السكون الذي هو اصل في البناء الى الحركة اعتبارا
لنوع مشابهة له بالاسم في وقوع كل واحد صفة للنكرة في مررت برجل ضارب
وضرب اختار راس الحركات الفتحة لخفتها ادلت بينها السكون الذي هو اصل
في البناء مع غير الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت لوجوب السكون اذ هو
تحرزا عن توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء من الفعل بخلاف
الضمير المنصوب نحو ضربك فانه ضمير المفعول ومع الواو من الضمائر اذ لكنه يضم نحو ضربوا
حيث يضم لموافقة الواو ثم لما فرغ من الماضي شرع في بيان المضارع فقال المضارع
ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت الباء للسببية اي بسبب زيادة احد
الحروف الاربعة التي يجمعها نأيت او أتين او انيت عدل عن تركيب اتين لان
فيه تقديم حرف المتكلم وتقديم حرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف

الترتيب اذ الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب منتهى الكلام بخلاف نايت
وكذا تركيب اتين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمنه الحروف الاربعة
واما معنى فلصلاحية صفة الحروف المذكورة لانها انيت في اول المضارع فهو تركيب انيس
باجنبي عن المقام من كل وجه بخلاف نايت اذ لا اخفاء في بعده عن هذا المقام في المعنى لانه
من النأي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ولانه كان يلزم
في اتين تقديم حرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم في نايت تقديم النون التي اي
المتكلم وحده مع الهمزة التي هي للمتكلم الواحد وهو خلاف الترتيب اذ الواحد اصل والمثنى
والمجموع فرعان فلو جمع هذه الحروف بتركيب انيت مع ان الاولى لكان اولى بالنسبة الى
نايت فيكون على وفاق الترتيب من كل وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد
على النون التي للفرعية **لوقوعه مشتركا** حال اي لوقوع المضارع حال كونه مشتركا
بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او المراد به الاشتراك اللغوي وهو الابهام
فيكون المعنى لكونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد **وتخصصه**
بالسين وسوف عطف على وقوعه اي تخصيص المضارع بسبب السين وسوف
باحد الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول لام العهد وكتخصيص لفظ العين باحد المعاني
بالقرينة **فالهمزة للمتكلم مفردا** مذكرا او مؤنثا نحو افعل **والنون**
له اي للمتكلم **مع غيره** حال اي حال كونه متكلما مع غيره اي غير المتكلم واحدا
او اثنين او جماعة فاذا كان معه واحد كان مثنى واذا كان معه اثنان كان جماعة نحو
نفعل **والتاء للمخاطب** مطلقا اي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
نحو تفعل انت وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلان وتفعلن **وللمؤنث**
والمؤنثين غيبة ظرف اي في الغيبة او حال اي حال كون المؤنث والمؤنثين
ذوي غيبة نحو تفعل هي والهندان تفعلان **والياء للغائب غيرهما**

اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه وقوله غيرهما بالجر
على انه صفة الغائب وفيه نظر لان غير نكرة وان اضيف الى المعرفة او على انه بدل
من الغائب وفيه نظر لان النكرة اذا كانت بدلا من المعرفة يجب ان توصف ولم توصف
هنا مع الكلام واجب بانه بدل عن التابع وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير للغائب
غائب غيرهما فالبدل نكرة موصوفة وبالنصب حال وهو الاولى لموافقة المتن
حيث قال فالهمزة للمتكلم مفردا ولم يقل للمتكلم المفرد وانما زيدت هذه الحروف في اول
المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع معنى وجبت المخالفة لفظا ليدل
اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى وذلك اما ان يكون بالنقصان وهو غير ممكن لئلا
يختل البناء ويصير انقص من اقل الابنية وهو الثلاثي او بالزيادة وهو ممكن فتعينت
والاولى بها حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام لان المتكلم لا يخلو عنها او عن ابعاضها
وهي الحركات الثلث فتعينت الياء للغائب لان مخرجها الوسط والغائب متوسط
بين المتكلم والمخاطب فاعطيت له رعاية للتناسب والمتكلم الواحد مبدا الكلام والالف
مخرجها مبدا المخارج وهو الحلق فاعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر الابتداء بالالف والواو
مخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام فاعطيت له لكنها قلبت تاء لئلا يجتمع في المضارع
نحو توجل في العطف ثلث واوات فيعسر وورد عن الاول واو العطف والثانية واو
المضارعة والثالث واو الفاء فيشبه الصوت نباح الكلب وهو مستكره فقلبت
الواو تاء لقربها في المخرج وقد جاء ابدال الواو بالتاء في نحو تجاه وتراث وتخمة وتكلان
فان قيل التاء توجد في المؤنث الواحد والمثنى من الغائب فكيف يصح التقسيم وهو تقطع
الشركة قيل الواو لما ابدلت بالتاء تعارض في المؤنث الغائب اعتبار الخطاب والتانيث
والتانيث والغيبة تناسب الياء لتناسبهما في التوسط والتانيث يناسب التاء لتناسبهما
في الفرعية لان التانيث فرع التذكير والتاء فرع الواو فعلمنا بالاعتبارين فاعطيناه التاء

الفوقانية في الواحد والمثنى والياء التحتانية في الجمع ولم يعكس لان التانيث صفة راجعة
الى الذات لانه لا يزول اصلا فاعتباره في اللفظين المتقدمين وهما الواحد والمثنى
اولى والغيبة صفة عارضة متحولة غير راجعة الى الذات لانها تزول عند الحضور فاعتباره في
لفظ واحد وهو الجمع اولى وبعد استبعاد الحروف الثلث التي هي الاولى في باب الزيادة
ولم يبق للمتكلم الذي معه غيره حرف زيدت حرف يشبه حرف المد واللين وهي النون
لكونها من الخيشوم كما انها من الحلق **وحروف المضارعة** اي الزوائد المذكورة
مضمومة في الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيكرم
لانه لما فتح اول الماضي ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين والتقابل بينهما
مفتوحة فيما سواه اي في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كينصر وما زاد
على اربعة احرف كينفعل ويستفعل ونحوهما للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال
في الثلاثي المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظائف
التصريف ذكره في النحو منها واستطرادا **ولا يعرب من الفعل غيره** اي
غير المضارع فان قيل المستثنى المتصل ما يكون نحو جامع متعددا لهما ليس كذلك فان قوله
الفعل ليس بمتعدد حتى يصح الاخراج منه قيل اللام في الفعل اما للجنس او للاستغراق
اي من جنس الفعل او من انواع الفعل فيصح الاستخراج منه وانما لم يعرب غيره حيث لم
يوجد فيه ما يقتضي للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبه ما يقتضيه
عن اصله وانما اعرب المضارع لمشابهته للاسم مشابهة تامة في اللفظ للموافقة في الحركات
والسكنات وفي المعنى في العموم والخصوص كما مر في الاستعمال لوقوعه صفة النكرة
في صورة برجل ضارب ويضرب وهذا القدر قد افاد لان المضارع وهو النكرة لمتعقد
مشركة الامر الحاضر للمضارع في الاعراب فيقطع الحقه تلك الشركة ويثبت الاعراب
اذا لم يتصل به اي بالمضارع **نون التاكيد ونون جماعة النساء**

نون

ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فاذا قيل قال ولا يعرب غير المضارع فهم منه ان المضارع
معرب واعرابه مقيد بهذا القيد اي بقيد وقت عدم اتصال نون التاكيد ونون جمع
به لانه اذا اتصل به احدهما خرج مبنيا اما نون التاكيد فلانه بدخولها يشبه الامر الذي
هي عليه نحو اضربن لانه اصل في لحوق نون التاكيد واما نون الجمع فلانه بدخولها يشبه
الماضي لانه الاصل في لحوق الضمائر المتحركة ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون بضربا وضربوا
لان الماضي في لحوق الضماير الساكنة ليس باصل **واعرابه** اي اعراب المضارع
رفع ونصب وجزم مكان ما منع منه من الجر المختص بالاسم **فالصحيح** اي فالفعل
المضارع الذي في اخره حرف صحيح اي في المضارع الصحيح **المجرد عن ضمير بارز**
مرفوع للتثنية سواء كان تثنية مذكرا او تثنية مونث **والجمع** سواء كان جمع
مذكرا او جمع مونثا غائبا او مخاطبا **والمخاطب المونث بالضمة** خبر لقوله فالصحيح اي
يعرب بالضمة رفعا **والفتحة** نصبا **والسكون** جزما مثل يضرب صاحب العوامل تقول
هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب وانما قال الصحيح احترازا عن نحو يدعو ويرمي ويرضى
ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المونث احترازا عن
نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربن ويضربن وتضربين **والمتصل به**
ذلك الجار والمجرور متعلق بالمتصل والضمير عايد الى اللام الموصولة وقوله ذلك فاعل
المتصل اي المضارع الذي اتصل به ذلك اي الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمونث وجمع المذكر
غائبا او مخاطبا والمخاطب المونث فيكون خمسة امثلة **بالنون** خبر لقوله والمتصل اي
يعرب بثبوت النون رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين **وحذفها**
اي حذف النون نصبا وجزما نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربوا ولن تضربي ولم يضربا
ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربي وانما اعرب المضارع رفعا بالنون عند لحوق
هذه الضماير لانه يستحق الاعراب بالمشابهة وللمشابهة باقية بعد لحوق هذه الضماير

اعرابه بالحركة لان المضارع اذا اتصل به الساكن امتزج به لشدة طلبهما الاتصال من [كون]
الضمير فاعلا وضميرا متصلا وحرف علته ساكنا فتوسط آخره فامتنع اعرابه بالحركة [اللام] في
لفظا كان او تقديرا لان الوسط ليس بمحل الاعراب اللفظي والتقديري وفي الضمير لان
الضمير اسم على حدة فلا يمكن ان يكون محل الاعراب لفظا غيره ولانه اسم التحق اعراب الاسم
على الفاعلية فلا يمكن اعتبار اعراب الفعل فيه لا لفظا ولا تقديرا فلذلك جرى اعرابه بالنون
زيدت حرف بعده واعرب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان [يكون]
من حروف العلة التي هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون [لشبهها]
بها في امتداد الصوت فثبت في الرفع وسقطت في الجزم لسقوط الحركة وجعل حذفها
جزما كما ان حذف الحركة كذلك لما ان حذف الحرف بمنزلة حذف الحركة
وجعل النصب على الجزم للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فجعل النصب ايضا بالحذف
فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قلنا اعتبر في باب [الفعل]
جزئية الكلمة اذ الفاعل كالجزء فاذا كان الفاعل ضميرا متصلا كان في كمال الامتزاج
فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر الضمير جزءا لزم ان يجوز كونه محلا لتقدير الاعراب
ولا يحتاج الى زيادة حرف قلنا هذا الضمير ذو جهتين كما لعامته فاعتبر في امتناع محلية
الاعراب كونه اسما على حدة وفي جواز الفصل كونه جزءا **والمعتل الآخر بالواو والياء**
للالصاق اي المعتل الآخر الملصق بالواو او للسببية اي المعتل الآخر الحاصل بسبب [الواو]
او للاستعانة اي المعتل الآخر الحاصل بواسطة الواو نحو يدعو **والياء** نحو يرمي **نحو**
بالضمة تقديرا ظرف اي في التقدير او حال اي حال كون الضمة مقدرة او تمييز
اي تلبس بتقدير الضمة في الرفع نحو هو يدعو ويرمي لثقل الضمة على الواو والياء [والفتحة]
لفظا في النصب نحو لن يدعو ولن يرمي لاجل خفة الاعراب اللفظي وعدم المانع لخفة [الفتحة]
والحذف في الجزم نحو لم يدع ولم يرم لان اجتماع الساكنين محال فان قيل لم لا يقدر

السكون

السكون في الحرف الساكن في مثل يدعو ويرمي كما يقدر الجر في الحرف المكسور في نحو مررت [بغلامي]
قبل تقرير السكون في الحرف الساكن بهذا يوجب الاستواء بين السكون الحقيقي والتقديري
في الفعل اذ اعراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى من المعاني الثلثة ولا فرق بين
السكون المقدر والمحقق لفظا في الصورة وليس له معنى من المعاني الثلثة حتى يعتبر الافتراق بينهما
في المعنى بخلاف مررت بغلامي فان اعراب غلامي باعتبار المعنى فيتحقق الافتراق بين
الحركة المقدرة والمحققة في المعنى فنزل حذف حرف العلة التي هي اخت الحركة في [الفعل]
منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف علامة لكي يكون حذف الحركة جزما فان قيل فليجعل السكون
اللفظي في مثل يدعوا ويرمي اعرابا في الجزم كما يجعل الف مسلمان اعرابا دالا على الفاعلية
قلنا يمكن في مسلمان اعتبار الاختلافات بين الاضافة الى العامل وبعدها حيث
يفيد المعنى بعد الاضافة بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكونه اللفظي
صورته حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق له معنى من المعاني الثلثة مثلا زيد
على الصورة بشرط الاضافة الى العامل بلا تاثير فافترقا فان قيل لا نم ذلك بل يظهر
اثر الاضافة الى العامل في التوابع قلنا ظهور الاثر في التوابع متحقق في المبني ايضا فلا يظهر
اثر الاضافة الى العامل في حق المتبوع **والمعتل الآخر بالالف بالضمة رفعا**
وبالفتحة نصبا تقديرا نحو هو يرضى ولن يرضى لان الالف لا تقبل حركة ما **والحذف**
جزما علامة للجزم نحو لم يرض **ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم**
اي عن كل ناصب وكل جازم والرافع وقوعه موقعا يصلح للاسم **مثل يقوم زيد** فان
يقوم واقع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يبدا كلامه
بالاسم او الفعل فاذا ابتدا بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم فان
قيل المضارع في خبر كاد غير واقع موقعا يصلح للاسم حيث يلزم في خبر كاد كونه مضارعا
ويمتنع كونه اسما قلنا الاصل في الخبر ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل في كاد واستعمال الكلام

المضارع في خبره واقعا موقعا يصلح للاسم باعتبار الأصل وقد استعمل الأصل المهجور في قول الشاعر
فأبت إلى فهم وما كدت آئبا وينصب المضارع بأن المصدرية ولن وإذن وكي
ملفوظات وقيل إذن وكي ناصبان بإضمار أن وإليه ذهب الخليل والعامل مثل المشبهة
بأن الناصبة للاسم في المصدرية والصورة أي المادة وهي نصب ما دخلت عليه فكذا هنا
وإنما عمل نظيرها أعني لن وإذن وكي لشبهها بها في إفادة الاستقبال ثم اعلم أن
كلمة لن عند سيبويه حرف برأسها غير متغيرة عن أصل وهو الصحيح وقال الخليل أصلها لا أن
فقصر بحذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال كأيش وعلام في أي شيء وعلى ما
وقال سيبويه لو كان كذلك لكان ما بعدها بتأويل المصدر ولما جاز تقدم ما في خبرها عليه
كما لم يجز تقدم ما في خبر أن عليها ولا معنى لمصدرية ما بعدها ولا منع عن تقدم ما في خبرها عليها
نحو زيدا لن أضرب لحذف ما في خبر أن والخليل لا يقول لا يبعد أن يتغير الكلمة بالتركيب
عن مقتضاها معنى وحكما إذ التركيب وضع مستأنف ألا ترى أن لو إذا ركب مع لا بطل معناها
وحدث معنى التحضيض نحو لولا أخرتني وكذا أن الفراء حيث لا تغير عنده بعد الإبدال
بالنون إلى إفادة النفي المؤكد وكذا كلمة إذن عند سيبويه حرف برأسها الأصل فيه وقيل
أصله إذ أن فخفف وقيل أصله إذا الظرفية فحذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها
التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنة بعد ما كان مختصا بالماضي فإذن هنا هي إذ
في قولك يومئذ وحينئذ إلا أنه كسر الذال في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة
ما أضيف إليه الظرف المقدم وإذا لم يكن قبله ظرف مكرر نادر وفتح الذال ههنا
ليكون في صورة ظرف منصوب لأن معناه الظرف وبأن عطف على قوله بأن
أي ينتصب المضارع بأن حال كونها مقدرة بعد ستة أحرف وهي حتى
نحو سرت حتى أدخلها ولام كي نحو أسلمت لأدخلها ولام الجحود وهي اللام الجارة
الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم والفاء نحو زرني فأكرمك والواو

نحو

نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وأو بمعنى إلى أن أو إلا أن نحو لألزمنك أو تعطيني حقي
أي إلى أن تعطيني أو إلا أن وإنما قدرت بعد هذه الحروف لأن الثلاثة الأول أعني
حتى ولام كي ولام الجحود جار فيمتنع دخولها على الفعل إلا بجعله مصدرا بتقدير أن المصدرية
والأخيرة أعني أو بمعنى إلى الجارة فأخذت حكم الجار أو بمعنى إلا فكان في حكمها في لزوم
المفرد بعدها والرابعة والخامسة أعني الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الإنشاء أي
بعد الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض والنفي وإن لم يكن إنشاء ولكنه محمول
على النهي لما بينهما من المناسبة في الدلالة على العدم فيكون في حكم الإنشاء وقد امتنع
عطف الخبر على الإنشاء فأول الإنشاء بالجمل على اسم وجعل الخبر مصدرا بإضمار أن
ليكون من عطف المفرد على المفرد فيكون المعنى في زرني فأكرمك ليكن منك زيارة
فإكرام مني إياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك أكل السمك وشرب
اللبن معه وفي أين بيتك فأزورك ليكن منك تعريف فزيارة مني وفي ليت
لي مالا فأنفقه ليت حصول مال فإنفاقا وفي ألا تنزل بنا فتصيب خيرا ليكن منك نزول
فإصابة خير منا فإن الفاء للتعقيب أي فإن مثل أريد أن تحسن إلي مثال
النصب بالفتحة وأن تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون والتي أي
أن التي تقع بعد العلم وما يشابهه من التبيين والتحقق والانكشاف والظهور
والشهادة ونحو ذلك هي المخففة من المثقلة الناصبة للعلم وما يشابهه في التحقق
التحقق خلافا للفراء وابن الأنباري وليست أن الواقعة بعد العلم وما يشابهه هذه
أي أن المصدرية الناصبة التي نحن بصددها لئلا يجب فصلها عن الفعل بالسين نحو علمت
أن سيقوم قال الله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى أو سوف نحو واعلم فعلم المرء ينفعه أن
سوف يأتي كل ما قدرا أو بقد نحو ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم أو بحرف نفي
نحو علمت أن لم يقم وأن لا تقوم قال الله تعالى أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا

ذهب عنهما من حذف احدى نونيها واسمها وهو ضمير الشان وفرقا بينها وبين ان المصدرية
من اول الامر لان المصدرية لا تفصل بينها وبين الفعل لشئ من الحروف المذكورة لكونها
مع الفعل بتاويل المصدر بمعنى فلا تفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها ولكونها للاستقبال
وهذه الحروف بعضها للاستقبال وبعضها للحال فلو فصل يلزم التكرار او التنافي وشذ
علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد والتي اي ان التي تقع بعد الظن
وما بمعناه كالحسبان فان الظن غالبا كالعلم لما اول ما بالظن ففيها الوجهان اي جاز ان
يكون مصدرية وجاز ان يكون مخففة من المثقلة ولذلك قرئ قوله تعالى وحسبوا
ان لا تكون بالنصب والرفع والتي تقع بعد غيرهما من الرجاء والطمع والخشية والخوف
والشك والوهم والايجاب ونحوها فمصدرية لا مخففة نحو رجوت ان تفعل وخشيت
ان لا تفعل وانما تعين المخففة من المثقلة بعد العلم وما بمعناه لان ان بعد
التخفيف من كلمة ان المصدرية وهي انسب بالعلم لان كلا منهما يدل على التحقيق
والتي بعد من المصدرية لانها تدل على التوقع والطمع والرجاء الدالة على ان ما بعدها
غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعدها غير معلوم التحقق فلو وقعت المصدرية
بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة المناسبة للعلم في معنى التحقق فيلزم
اللبس لا سيما في الفعل الموقوف والمقصور اللذين لا يظهر فيهما الاعراب واما الظن
وما بمعناه ففيه وجهان لانه باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يناسب ان المخففة
المؤكدة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يناسب ان المصدرية الدالة على التوقع
فلذا يجيء المصدرية بعده اي عن الظن كما يجيء عن العلم فيساوي المصدرية المخففة
في المناسبة فيصح وقوع كليهما بعده فيجوز في ان التي بعدها الوجهان واما التي تقع
بعد العلم والظن وما بمعناهما نحو الرجاء والطمع والخوف والخشية والوهم والاعجاب
وغيرها فمصدرية لا غير وقال بعض الشارحين انما لا تقع المصدرية بعد العلم

وما بمعناه لمنافاة بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم التيقن واما التي للتحقيق فتقع
بعد العلم او بعد ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك لمكان التنافي
بين التحقق والشك وفيه نظر لان ذلك يتأتى في المثقلة ايضا وقد جاء شككت انك خارج
ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عايد والحق ان يقال ان المشددة او المخففة لا تدل على ثبوت
الخبر والحقيقة بل على التاكيد والمبالغة كما هو ويمكن ان يجاب بان ما وقع في الشرح من
انها للتحقيق يراد بها بعض معناها وهو التاكيد والمبالغة كما هو قرينة وقوعها بعد الشك في
بعض الشروح ثم اعلم ان ان بعد التحقيق تغايرت خطا فلا تقع مجرورة المحل فلا يقال عجبت
من ان سيقوم ولا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما بمعناه من التيقن والتحقق والانكشاف
والظهور والشهادة ونحوها او بعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال احب
ان ستفعل ولا شككت ان سيقوم ثم اعلم ان المراد بالعلم في قوله بعد العلم ليس [illegible]
بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية والمخففة بعده فيجوز علمت ان لا يخرج زيد بالنصب
والرفع بمعنى ظننت ورأيت اي ومثال لن مثل لن ابرح الارض ومعناها اي معنى لن
نفي المستقبل لا نفي الحال وفي اطلاقه نظر لانه يوهم انها ترادف لا لان معناها ايضا
نفي المستقبل لا نفي الحال وليس الامر كذلك بل معناها الا نفي المستقبل لا نفي الحال وليس
الامر كذلك بل معناها نفي المستقبل نفيا مؤكدا وقيل معناها نفي المستقبل نفيا مؤبدا
وهو باطل لانه لو كان كذلك كان قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولن ابرح الارض
حتى يأذن لي ابي تناقضا واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي اذا لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها بان
كان ما بعدها خبر المبتدأ السابق نحو انا اذا اكرمك او جزاء للشرط السابق نحو ان
تاتني اذن اكرمك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن لا افعل في انتصاب المضارع
وقيل نصبه اذا كان خبر المبتدأ السابق ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على ما قبلها

في غير هذه المواضع بالاستقراء وإنما لا ينصب ح لأنها ضعيفة العمل بدليل صحة دخولها
على ما ليس بفعل نحو إنك إذن لصادق فلا يقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها لأن
ما قبلها معارض قوي فيلغى وصار كأنه سبق حكما وذهب بعض الشارحين إلى أن معنى
قوله إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها أي إذا لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها بخلاف ما إذا كان
معمولا لما قبلها فإنها لا ينصب لئلا يلزم توارد العاملين وهما إذن وما قبلها على معمول
واحد وفيه نظر لأن هذا التعليل يتأتى فيما إذا كان ما بعدها جزاء الشرط السابق ولا يتأتى
فيما إذا كان خبر المبتدأ السابق أو جوابا للقسم السابق على أنه لا محذور في لزوم ذلك لا
لإمكان عمل أحدهما باعتبار اللفظ وعمل الآخر باعتبار المحل كما في أن زيدا قائم وعمرو
فإن زيدا معمول العامل اللفظي لفظا والمعنوي محلا حتى كان مرفوع المحل على الابتداء
ومنصوب اللفظ على أنه اسم إن فافهم وإذا عرفت هذا فاعلم أن قوله وإذن
مبتدأ وقوله مثال إذن تدخل الجنة خبره أي ومثال إذن مثل هذا القول وقوله إذا لم
يعتمد خبر مبتدأ محذوف أي وهذا إذا لم يعتمد ما بعدها الخ والجملة معترضة بين المبتدأ
والخبر لبيان حكم إذن ويمكن أن يكون قوله إذا لم يعتمد خبر إذن بتقدير حذف مضاف
أي عمل إذن أو نصب إذن أو حكم إذن حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها
وكونه مستقبلا ويكون ح قوله مثل إذن تدخل الجنة خبر مبتدأ محذوف أي مثاله
مثل إذن تدخل الجنة لكن الوجه الأول أوفق لتشبيه حيث قال فإن مثل كذا أو وكلمة
مثل فالظاهر أن يقول إذن مثل كذا وكان الفعل مستقبلا عطف على قوله
إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها فيكون هذا شرطا آخر لعمل إذن مثل قولك لمن قال أسلمت
إذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل إلا الاستقبال بخلاف ما إذا كان الفعل
حالا نحو إذن أظنك كاذبا فإنه لا يعمل لأنه إنما عمل لشبهها بأن في معنى الاستقبال فإذا
فات الشبه فات العمل وإذا وقعت إذن بعد الواو والفاء فالوجهان

جائز أن النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لأن الفعل مع الفاصل لما كان مفيدا
مستقلا من غير النظر إلى حرف العطف فكأنه غير معتمد على ما قبلها لا اعتبار اعتماد ما بعدها على
ما قبلها بالعطف وإن ضعف نحو قولك في جواب من قال أنا آتيك فإذن أكرمك وكذلك قوله
تعالى وإذا لا يلبثون بالرفع وقرئ في غير القراءات السبعة وإذن لا يلبثوا بالنصب الخ
وكي أي ومثالها مثل أسلمت كي أدخل الجنة ومعناها أي معنى كي السببية
أي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى
إذا كان الفعل بعدها مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها أي قبل حتى سواء كان
مستقبلا بالنظر إلى زمان التكلم أولا سواء كان مستقبلا عند الإخبار أو لم يكن وفيه احتراز
عما إذا كان الفعل بعدها لا بالنظر إلى ما قبلها فإنها ح كانت حرف ابتداء على ما ذكر في
في المتن نحو مرض حتى لا يرجونه بمعنى كي أي للتوصل والسببية وهو الغالب أو بمعنى إلى أن
أي للغاية وهذا جعل حتى بمعنى إلى أن تسامح لأن أن مقدرة لا داخلة في معناها إذا
عرفت هذا فاعلم أن قوله حتى مبتدأ وقوله مثل أسلمت حتى أدخل الجنة
خبره أي مثال حتى مثل هذا القول وقوله إذا كان مستقبلا خبر مبتدأ محذوف أي وهذا
إذا كان والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه أوفق لتشبيه
ويمكن أن يكون قوله إذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير مضاف أي حكم حتى وهو النصب
بتقدير أن حاصل وقت كون ما بعده كذا ويكون ح قوله مثل أسلمت حتى أدخل الجنة
خبر مبتدأ محذوف هذا مثال حتى بمعنى كي وما بعدها وهو دخول الجنة مستقبل بالنظر
إلى ما قبله وهو الإسلام وبالنظر إلى زمان التكلم أيضا وكنت سرت حتى أدخل
البلد مثال حتى بمعنى كي وما بعدها وهو دخول البلد مستقبل بالنظر إلى ما قبله وهو السير
وبالنظر إلى وقت التكلم يحتمل أن يكون ماضيا أو مستقبلا وأسير حتى تغرب
الشمس مثال حتى بمعنى إلى وما بعدها مستقبل بالنظر إلى ما قبله وبالنظر إلى زمان

المتكلم اليه فان اردت الحال الشاد للنتيجة فيكون هذا نتيجة التقييد بقوله اذا كان مستقبلا
او للتعليل فيكون هذا دليلا على التقييد بقوله اذا كان مستقبلا اى فاذا اردت زمان
الحال من المضارع بعد حتى **تحقيقا او حكاية** حالان اى حالا محققة بان يكون
زمان التكلم نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا اخبرت عن السير حال الدخول او حكاية
بان تحكيه حالا ماضية بحيث كانك تتكلم فى تلك الحال او تجعل تلك الحال موجودة
عند تكلمك كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع فانه حكاية حال ماضية
كانت حرف ابتداء جواب الشرط اى كانت حتى فيه حرف ابتداء الحرف
اى حرف استيناف اى ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها
ولا يعنى بذلك ان يقدر بعدها مبتدا كما ظن بعض الشارحين حيث لا يطرد فى الجملة
الفعلية كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فى قراءة الرفع وفى الجملة الشرطية كقوله تعالى
حتى اذا جاء امرنا الاية بخلاف ما قلنا حيث يدخل فيه الجملة الفعلية والشرطية فاذا
كان حرف ابتداء لا حرف جر يمتنع تقدير ان الناصبة المختصة بالاستقبال بعدها
فيرفع المضارع بعدها لعدم الناصب والجازم اما عدم الجازم فظاهر واما عدم الناصب
فلان ان المصدرية انما يقدر بعد حتى اذا كان المضارع بعدها مستقبلا واما اذا كان
حالا يمتنع تقديرها لتنافيهما لان ان المصدرية للاستقبال لان ان الداخلة على الافعال
للتوقع والطمع والرجاء الدالة على الاستقبال **ويجب السببية** اذا كانت
حرف ابتداء اى يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما فات الربط اللفظى
اى الاتصال اللفظى بين ما بعدها وما قبلها لصيرورتها حرف ابتداء ومدلولها الا
وهو الغاية تقتضى ربط ما بعدها بما قبلها والجملة بعدها جملة مستقلة وجب تحقق الربط
المعنوى اى الاتصال المعنوى لتحقق الغاية التى هى مدلولها للاتصال وذلك بالسببية
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه اى حتى اقاربه واحباؤه لا يرجون

حيوته

حيوته الان فقوله حتى لا يرجونه بيان حال المريض فى مبرورته بحيث لا يرجى حيوته .
والمرض سبب لذلك فرفع المضارع بسبب لم يسقط عنه النون **ومن ثم** اى لاجل ان
حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء لا جارة **امتنع الرفع** اى رفع المضارع فى قولك
كان سيرى حتى ادخلها فى الناقصة اى فى وقت تحقق كان الناقصة
بحذف متعلقين لانه على تقدير الرفع كانت حتى حرف ابتداء وما بعدها جملة
مستانفة لا تعلق لها بما قبلها فبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز فوجب النصب
ليكون حتى حرف جر فيكون الجار والمجرور خبر كان وكذا امتنع الرفع فى قولك **اسرت حتى
تدخلها** على صيغة الخطاب والهمزة للاستفهام اى اسرت كى تدخلها او اى
ان تدخلها الان لانه لو رفع كانت حتى ابتداء والفعل بعدها حالا فيجب ان يكون ما قبلها سببا
لما بعدها وهنا يمتنع السببية لان الحال معلوم مقطوع به فيكون الدخول حالا مقطوعا به
والسير المستفهم منه مشكوكا فيه وفى الحال ان يكون وقوع السبب مقطوعا به مع الشك فى وقوع
السبب **وجاز فى التامة** اى فى وقت تحقق التامة بحذف متعلقين هذا التركيب
وهو **كان سيرى حتى ادخلها** الان بالرفع اى وجد سيرى حتى ادخلها حيث لا يحتاج
الى الخبر فلا يضر كون حتى ابتدائية وكون ما بعدها مستانفا **وجاز ايهم** اى
الرجال **سار حتى يدخلها** الان بالرفع لان الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوع
لان الاستفهام عن الفاعل لا عن الفعل فكان السير مقطوعا به والسائر مشكوكا فيه فلا يلزم
المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب ثم اعلم ان قوله وايهم سار حتى يدخلها
اما فاعل بحذف الفعل كما ذكرنا اى وجاز هذا التركيب او مبتدا بحذف الخبر اى وكذا هذا التركيب
وليس بعطف على قوله كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاح تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف
عليه **ولام كى** سميت بها لان معناها معنى كى اى ومثال اللام بكى مثل اسلمت لادخل
الجنة اى لان ادخل الجنة **ولام الجحود** اى الانكار سميت بذلك لاستعمالها فى مقام

الانكار وهي لام تاكيد للنفي زيد في خبر كان بعد النفي لكان لفظا مثل قوله تعالى
وما كان الله ليعذبهم اي لان يعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وقد تحذف
الاستعمال قيل كان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب
لها لائق بها وفيه نظر لانها لو كانت كذلك لما اختصت بخبر كان المنفي فان قيل اذا قدر
ان بعد لام الجحود صار الفعل بمعنى المصدر بان المصدرية المقدرة فكيف يصح الحمل
قيل يصح الحمل على حذف مضاف اما من الاسم اي وما كان صفة الله تعذيبهم او
من الخبر اي وما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي وما كان الله معذبهم
او يقال جاز الحمل لصورة الفعل كذا في بعض الشروح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر
الى استقامة المعنى لا بالنظر الى صورة اللفظ ولذا وقت هذا اعلم ان قوله ولام الجحود مبتدا
وقوله مثل وما كان الله ليعذبهم خبره اي ومثال لام الجحود مثل وما كان الله ليعذبهم وقوله
لام تاكيد خبر مبتدا محذوف اي وهي لام تاكيد والجملة معترضة او خبر قوله لام الجحود وعلى
هذا قوله مثل وما كان الله خبر مبتدا محذوف فان قيل قد اضمر ان بعد اللام الزائدة
بعد فعل الامر والارادة كقوله امرت لاعدل وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل
البيت وما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم ويريد الله ليبين لكم كذا
ذكر في الشرح وصرح بذلك صاحب الكشاف ولم يذكرها المص في الحروف التي تضمر بعدها
ان قيل يجوز ان يكون هذه اللام لام كي ومفعول فعل الامر والارادة محذوفا ويكون
المعنى وامرت بالعدل لافعل العدل ويريد الله ذلك اي اقامة الصلوة وايتاء الزكوة
واطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل
عليكم من حرج ولكن يريدهما ليطهركم ويريد الله ذلك اي ذكر ما ذكر ليبين لكم ويهديكم
فلعل المص اختار هذا لكن فيه تكلف وتمحل والاولى ان يقال ان المحققة بلام كي
داخلة في المراد والغرض فاكتفى بلام كي عنها وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقا

تتناول

لام كي ولام الجحود واللام الزائدة بعد فعل الامر والارادة وهو المنصوب والفاء
بشرطين اي الفاء التي تضمر بعدها ان مشروط بشرطين احدهما السببية اي احد
الشرطين ان يكون ما قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة وهي امر نحو زرني فاكرمك
او نهي نحو لا تشتمني فاضربك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه او نفي
نحو ما تاتينا فتحدثنا او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه او عرض بكون الاداة نحو الا تنزل
بنا فتصيب خيرا وانما شرطت السببية لان العدول عن الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث
بدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة على السببية اي لا يحتاج
الى العدول من الرفع الى النصب الدال على السببية وانما شرط ان يكون ما قبلها احد الاشياء الستة
المذكورة ليبعد بتقديم الاشياء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة واما نحو قوله
سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقديم احد الاشياء الستة المذكورة فمحمول
على ضرورة الشعر فان قيل لم ترك التحضيض نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ونحو لولا ارسلت
الينا رسولا فنتبع اياتك والترجي نحو قوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
الى اله موسى بالنصب على قراءة حفص ونحو قوله تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب
والدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك قيل لان التحضيض مندرج في النفي معنى لانه
يستلزم نفي فعل والترجي اريد به التمني وان كان على صيغة الترجي والدعاء مندرج في الامر
والنهي لكونه على لفظهما غالبا فان قيل العرض على لفظ الاستفهام مولد منه فلم ذكره على
حدة قيل العرض معناه حسن المحبة كذا افاده الاستاذ العلامة زائر الحرمين الشريفين
جمال الحق والدين وقت قراءة كتاب المفصل وهذا المعنى معين مفقود في نفس شانه
في تاتينا تحدثنا كلاهما خبر او انشاء لكنه شائع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الا مولدا منه
كذا في المفتاح فاعتبر قسما على حدة باعتبار المعنى وان كان مندرجا في الاستفهام لفظا اندراجا
اتفاقيا غير متعلق باختصاص معنوي بخلاف التحضيض لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي

احد الشرطين ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها والثاني [illegible]

في النفي والدعاء طلب فيندرج في صيغ الطلب من الامر والنهي والواو بشرطين
اي الواو التي تضمر بعدها ان تنصب بشرطين الجمعية خبر مبتدأ محذوف اي احدهما
الجمعية وان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مثل احد الامور الستة
المذكورة كذا قيل وفيه نظر لان المشبه ينبغي ان يكون قبلها مثل احد الاشياء الستة
المذكورة لا الجمعية وفيه ف ولا يخفى فالاولى ان يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء في كونه
احد الامور الستة المذكورة او يقال ان كلمة مثل مقحمة اي وان يكون قبلها ذلك اي
احد الاشياء المذكورة اي امر او نهي او استفهام او نفي او تمن او عرض نحو زرني و
ازورك اي ليجتمع الزيارتان ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع بينهما هل تأكل
وتشرب اللبن اي اتجمع بينهما ولا تأتيني وتحدث اي لا يجتمع بين الاتيان والتحديث
وليتك تأتيني وتحدث اي ليتك تجمع بينهما والا تنزل بنا وتصيب خيرا اي الا تجمع بينهما
وانما اشترطت الجمعية لانه لما قصد في الواو معنى الجمعية نقلوا المضارع بعدها ليدل
تغير اللفظ على تغير المعنى واذا لم يقصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالة على الجمعية وانما اشترط
تقدم احد الامور الستة ليبعد تقدم لان في ... عطف الجملة على الجملة السابقة
كما في الفاء واو بشرط معنى الى ان او التي تضمر بعدها ان تنصب بشرط معنى
الى ان او الا ان على حسب الاختلاف نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان او
الا ان تعطيني حقي وفي ادخال ان في معنى او تسامح لانها مقدرة بعدها لا داخلة
في معناها والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اي حكم الحروف
العاطفة في باب اظهار ان بعدها واضمار وقت كون المعطوف عليه اسما جواز
نصب المضارع بعد الحروف العاطفة باضمار ان اذا كان المعطوف عليه اسما
لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم نحو اعجبني قيامك وتذهب باضمار ان ليكون في
تأويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم ومنه قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب

يتعاطى

عيناي الدموع

عيناي الدموع لتجمدا حيث نصب تسكب بعد الواو العاطفة ليصح عطفه على الاسم وهو قوله بعد الدار
فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذكرها في التفصيل لما لم يذكره في الاجمال
السابق اي في تعداد الحروف التي تضمر بعدها ان وان اريد الحروف العاطفة من الحروف
الاربع المذكورة اي حتى واللام ولو والواو لم ... نحو اعجبني ضرب زيد ثم ...
التفصيص في الرواية والاشتمال الحكم في غير ما ذكر وليس كذلك كما عرفت قيل هو متعلق
بالحروف الاربع المذكورة كما عرفت قيل هو متعلق بالحروف الاربع المذكورة اي العاطفة
من الحروف المذكورة يقدر بعدها ان اذا كان المعطوف به عليه اسما فيكون تفصيلا
لحكم ما ذكر اجمالا بيانا لقسم آخر لم يذكره قبل لم يذكره فلا يرد ما ذكرتم انه لم يذكر العاطفة
في التعداد فكيف ذكرها في البيان ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئت
لان تكرمني ومع ما الحق بلام كي من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وامرت
لان تذهب ومع الحروف العاطفة اي عاطفة المضارع على الاسم نحو اعجبني
قيامك وان تذهب وذلك لان لام كي والحروف العاطفة مثل اللام الزائدة
تدخل على الاسماء الصريحة في نحو جئتك للاكرام حيث دخلت لام كي على الاسم
الصريح وفي نحو اعجبني ضرب زيد وغضبه حيث دخلت الواو العاطفة على الاسم الصريح
وفي نحو ردف لكم حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم الصريح وانما كانت زائدة لان ردف
متعد بنفسه فيصح ان تدخل على الفعل مع ان لانه بتقدير الاسم بخلاف حتى ولام
كي فانها لا تدخل على الاسم الصريح ودخل عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام الجحود لا تدخل على الاسم
لاختصاصها بخبر كان المنفي اذا كان فعلا واما الفاء التي للسببية بعد الاشياء الستة والواو
التي للجمعية بعدها واو التي بمعنى الى فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية
والجمعية والانتهاء صارت كبدل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار
ان مع لا في اللام اي مع لام كي يعني يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لام كي

تحرزا عن اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وانما لم يكن بحرف النفي
لاقتضائه التقدير ويجزم المضارع بلم ولما ولام الامر ولا في النهي الجار
والمجرور صفة لا وكلم المجازاة الكلم جمع كلمة او جنس كما عرفت اي الكلم الدالة على
كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببا لها اي كلمات الشرط والجزاء وهي
اي كلم المجازاة ان نحو ان تكرمني اكرمك ومهما نحو مهما تأتني اكرمك واذما نحو
اذما تأتني اكرمك واذا ما نحو اذا ما تخرج اخرج وفي اكثر النسخ هذه الكلمة اعني
اذا ما غير مذكورة وحيثما نحو حيثما تجلس اجلس واين نحو اين تذهب اذهب ومتى
نحو متى تخرج اخرج وما نحو ما تصنع اصنع ومن نحو من يأتني اكرمه ومن تزر ابرر واي
نحو ايا تضرب اضرب قال الله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وانى نحو انى تذهب
اذهب وانما الجزم المضارع بلم ولما لاختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم
النحو ان كل ما اختص بشيء وهو خارج عن حقيقته يؤثر فيه ويغيره غالبا كسائر حروف الاستغراق
وتعين الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف
في الاسم مع اختصاصه به وخروجه عن حقيقته وحرفا الاستقبال اعني السين وسوف
في الفعل مع اختصاصه به وخروجه عن ذاته لجريانها مجرى بعض اجزاء ما دخلتا عليه لشدة
الامتزاج فكانها غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل وانما الجزم بلام الامر ولا في
النهي لانهما شابهتا ان الشرطية في نقل المضارع واخراجه عن اصله حيث تنقل ان
الشرطية المضارع من احتمال الحال الى الاستقبال وتخرجه من القطع الى الشك وتنقل لام الامر
ولا في النهي عن احتمال الحال الى الاستقبال وتخرجه من الخبر الى الانشاء وانما الجزم بان الشرطية
لاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما وانما الجزم بغيرها من كلمات الشرط لتضمنها ايا
وانما لم يعمل لو مع اختصاصها بالفعل لانها للماضي وان دخلت على المضارع وانما
لا يقبل الجزم وانما الجزم مع كيفما واذا بدون ما فشاذ لم يجيء في كلامهم على

الاطراد

الاطراد وفي تركه ما اشارة الى ان الجزم بها مع ما غير شاذ ثم اعلم ان معنى هذا التركيب
مهما يكن من شيء فالجزم مع كيفما واذا شاذ فقد حذفت الفاء الى الجزاء لانه ان يقوى
بين حرف الشرط والجزاء ويجزم بان الشرطية حال كونها مقدرة نحو ستعرف من بعد
ثم لما فرغ من تعداد الجوازم شرع في بيان معانيها فقال فلم الى آخره التغيير لقلب المضارع
ماضيا ونفيه اضافة القلب والنفي الى المضارع وضميره من باب الاضافة المصدر الى المفعول
وماضيا مفعول ثان للقلب اي لم موضوع لقلب المضارع الى معنى الماضي ولنفيه الى نفي
المضارع نحو لم تضرب ولما مثلها اي مثل لم في قلب المضارع ماضيا ونفيه لكن في لما معنى
التوقع اي ينفى بها منفي من قبل متوقع ويختص لما دون لم بالاستغراق اي باستغراق
ازمنة الماضي نفيا اي باستمرار النفي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما يركب
الامير اي انتفى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب الى زمان التكلم وجواز
بالجر عطف على الاستغراق اي ويجوز حذف الفعل نحو قاربت المدينة ولما اي
لما ادخلها ولام الامر المطلوب بها الفعل الباء للاستعانة اي بواسطتها الفعل
قوله الفعل مفعول ما لم يسم فاعله للمطلوب ولا النهي المطلوب بها الباء للاستعانة
اي بواسطتها الترك اي ترك الفعل قوله لا مبتداء مضاف وقوله النهي مضاف اليه
وقوله المطلوب بها خبر لا النهي بحذف موصوف اي ولا النهي لا التي يطلب بها ترك الفعل
وكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
اي لكون الفعل الاول سببا ومسببية الفعل الثاني اي كون الفعل الثاني مسببا
ويرد عليه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله فمن الله جواب المبتدأ المتضمن لمعنى
الشرط وهو ما الموصولة اي وما حصل بكم من النعمة الملابسة بالمخاطبين ليست سببا للصدور
النعمة من الله بل الامر بالعكس فان صدورها من الله سبب لالتباسها والتصاقها بهم
وكذا يرد عليه قولك ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس حيث لا يستقيم

السببية لان الاحسان المستقبل لا يكون سببا للاحسان الماضي واجيب بانا اردنا السببية ولو باعتبار
الحكم به والاخبار عنه اي وما بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها من الله وان احسنت الي فيحكم او فيخبر
اني قد احسنت اليك امس فتستقيم السببية وكذلك ان اي ليستتبع الفعلان بعد كلم المجازات
شرطا وجزاء فيه لف ونشر اي ليستتبع الفعل الاول شرطا والفعل الثاني جزاء وانما
سمي الاول شرطا من حيث انه شرط تحقق الثاني وانما سمي الثاني جزاء من حيث انه
يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الفعلان اي الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تزرني ازرك او كان الاول مضارعا والثاني ماضيا نحو ان تزرني زرتك
فقوله او الاول عطف على الضمير المرفوع المتصل وهو ضمير كانا بلا تاكيد بمنفصل لمكان
الفصل وخبره محذوف اي او كان الاول مضارعا نحو قوله وفيها ربها فقرب فالجزم
اي فجزم المضارع في الشرط والجزاء في الوجه الاول وفي الشرط فقط في الوجه الثاني
واجب او متعين لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاح المحل للانجزام لكونه معربا
والماضي مبني فلا يظهر فيه الجزم العامل والوجه الثاني اضعف الوجوه في الشرطية لم يات
في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر لانه في الصورة سببية المستقبل
للماضي على ان تاثير الحروف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التاثير في القريب
بعيد كذا في الشروح وفيه نظر لان الحرف يؤثر في محل صالح للتاثير وان كان بعيدا
ولا يؤثر في محل غير صالح له وان كان قريبا ولا شك ان القريب هنا غير صالح للتاثير
لانه مستقبل وجعل المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد صالح للتاثير لانه ماض
على انا لا نسلم انه لم يؤثر في القريب بل اثره حيث اخرجه عن احتمال الحال الى الاستقبال
ودخل القطع اي اليقين في حرمه وان كان الثاني مضارعا والاول ماضيا فالوجهان
مبتدا محذوف الخبر اي فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان نحو ان اتاني زيد آتيه او آتيه
اما الجزم فللتعلق بالجازم وهو اداة الشرط مع قابلية المحل للانجزام واما الرفع فلضعف التعلق بالجازم

الماضي

لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول والجزم افصح وان كان في ماضيين فهما مبنيان في محل
الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا في الرضي ثم لما فرغ عن تفصيل مواضع انجزام الجزاء وعدم انجزامه
شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء فيه وعدمه فقال واذا كان الجزاء ماضيا بغير
قد الجار والمجرور صفة ماضيا اي ماضيا كائنا بغير قد لفظا او معنى تفصيل للماضي اي
اي لفظيا كان الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنويا نحو ان دخلت لم اخرج لم يجز الفاء
لتاثير حرف الشرط فيه في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء
وان اذا كان الجزاء ماضيا مع قد في الاثبات ومع ما ولا في النفي تجب الفاء على سبيل
نحو ان جئتني اليوم فقد احسنت اليك امس وان زرتني فما اهنتك وان اتيتني فلا
ضربتك ولا شتمتك وانما كرر لا لانها لا تدخل في الماضي الا ان يكون مكررا او ترك ذكرها ولا
بتغير المعنى فيه هذا كان للواجب ان يقول بغير قد في الاثبات وبغير ما ولا في النفي
يجب الفاء الا ان يحمل الكلام على حذف معطوف اي بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة
للفاء نحو ما ولا ولو اريد الماضي المثبت لا يستغنى عن هذه الزيادة لكنه يأباه قوله او معنى
لان ذلك في المضارع مع لم وذلك بمعنى الماضي المنفي الا ان يقال ان لم اخرج في قوله ان
دخلت لم اخرج بمعنى انتفى خروجي فيكون بمعنى الماضي المثبت معنى واذا عرفت هذا فاعلم
ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر بالسين او سوف ولن وقد وغير مصدر بلا
او كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية ولا انشائية بخلاف الجزاء حيث يقع فيه ذلك كله وان كان
الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان
الاتيان بالفاء وتركها كقوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه
وكقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وكقولك ان تاتني
او ان اتيتني لا اكرمك اي وقد اثبتك لان اداة الشرط لم يؤثر في تغير معناه وما اثر
في الماضي فتوقي بالفاء واثرت في تغير المعنى حيث خلصت للاستقبال فيترك الفاء

لوجود التأثير من وجه وان لم يكن التأثير قويا وانما قيد بكونه مستقبلا احترازا عما اذا كان
منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير
اداة الشرط فيه كقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وفي اطلاق المضارع المثبت
نظر حيث يمتنع ترك الفاء في المضارع المثبت مصدرا بالسين او سوف كقوله تعالى وان تعاسرتم
فسترضع له اخرى فالحق ان يقول ولا يكون مضارعا مثبتا بغير السين او سوف والجواب
ان ذلك الامتناع بالمانع وهو عدم الدلالة على التعليق بين الشرط والجزاء وذلك لان اداة
الشرط لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزمه فلزمت
الفاء الدالة على التعليق بينهما والموانع مستثناة عن القواعد والمستثنى وفيه نظر لانه
على هذا لا حاجة الى ذكر قوله والا فالفاء ولان امتناع ترك الفاء فيما ذكره بالمانع الاكثر
والموانع مستثناة عن القواعد والا فالفاء واجبة اي وان لم يكن كذلك اي لم يكن
ماضيا بغير قد ولا لفظا من الحروف المانعة لفظا او معنى فيمتنع الفاء ولا مضارعا مثبتا
بغير السين او سوف او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد او ما ولا ومضارعا مع السين او سوف
او منفيا بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء فالفاء واجبة لان الاداة لم تؤثر
فيه معنى حيث لم تجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم تجزم فلزمت الفاء للدلالة على
التعليق بينهما واما ترك الفاء في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية
لضرورة الشعر وروى المبرد من يفعل الخير فالرحمن يشكره واما ترك الفاء
في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغي هم ينتصرون مع كون الجزاء جملة
اسمية لان اذا ههنا لمجرد الظرفية لا يتوجب فيها معنى الشرط كقوله تعالى والليل اذا يغشى
ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء
اي في محل الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والفاء
اكثر وانما اقيمت اذا المفاجاة مقام الفاء في الجملة الاسمية لانها تدل على التعقيب كالفاء

لان المفاجات

لان المفاجات تنبني على حدوث امر عاقب ما قبله فاشبه الجزاء ولهذا قارنت الفاء
نحو خرجت فاذا السبع وان الشرطية مقدرة مبتدأ او خبر بعد الاشياء الخمسة
وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض يعني بجزم المضارع
بان مقدرة بعد هذه الاشياء الخمسة اذا قصد السببية اي اذا قصد كون ذلك الامر
واخواته سببا لمضمون هذا المضارع فيما في معنى الشرط مثل اسلم تدخل الجنة جواب الامر
بغير الفاء لان المعنى ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة جواب النهي بغير الفاء لان المعنى
ان لا تكفر تدخل الجنة وهل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندك ماء اشربه وليت لي مالا
انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والا تنزل بنا تصب خيرا لان المعنى ان تنزل بنا تصب
خيرا وانما قدر الشرط مثبتا في العرض مع انه منفي والنفي لا يدل على الاثبات لان كلمة
العرض وهي همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات كما في الم نشرح
ان في النهي انما يقدر ان في بعض المواضع اي فيما اذا كان السبب للمضارع ترك الفعل
كما في المثال المذكور في المتن وكما في قولك لا تفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف لا تدن
من الاسد ياكلك فانه لا يجوز لان التقدير ان لا تدن من الاسد ياكلك اذ المضمر يجب
ان يكون من جنس المظهر ولا اختفاء في فساد المعنى على ذلك لان سبب الاكل الدنو لا ترك
الدنو وان قدر الشرط المثبت كان تقدير الشرط لا يدل عليه اللفظ لان النهي لا يدل
على الاثبات ولذلك امتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه
اجاز تقدير الشرط المثبت بعد النهي على وفق لفظ النهي بقرينة المسبب الذي
عليه وليس ببعيد لو وافقه نقل وانما امتنع عند العامة لان التقدير اي تقدير
هذا القسم ان لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط المنفي على وفق الملفوظ ولا اختفاء
في فساد المعنى على ذلك لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار وانما سببه الكفر
وان قدر الشرط المثبت كما قدر الكسائي كان تقدير الشرط لا يدل عليه اللفظ لان النفي

لا يدل على الاثبات ولم يصح تقدير ان الشرطية بعد النفي مطلقا فلا يقال ما تأتينا فتحدثنا
لان النفي خبر يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب التردد
فتنافيا ثم لما فرغ من المضارع شرع في بيان الامر فقال **مثال الامر** اي بناؤه
صيغة يطلب بها الباء للاستعانة اي بواسطتها الفعل **من الفاعل المخاطب**
اي فاعل من الفاعل احتراز عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله نحو
لتضرب انت على صيغة المجهول وانما قيد المخاطب بالفاعل احترازا عن امر الغائب والمتكلم
لدخولها في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلها جازم **بحذف حرف**
المضارعة الجار والمجرور صفة اخرى لصيغة اي صيغة منقلبة بحذف حرف المضارعة
من المضارع المخاطب هذا قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احتراز عن نحو تدحرج
ولا يرد النقض بقوله تعالى وبذلك فلتفرحوا حيث لم يحذف حرف المضارعة لانه شاذ
وحكم آخره اي آخر بناء الامر **حكم المجزوم** اي وهو موقوف اي مبني على
السكون عند البصرية وحكمه حكم المجزوم في اسكان الصحيح نحو اضرب وسقوط نون الاعراب
نحو اضربا واضربوا واضربي وحذف حرف العلة نحو ادع وارم واخش وعند الكوفيين
هو معرب مجزوم حقيقة **فان كان بعده** اي بعد حرف المضارعة **ساكن وليس**
برباعي الواو للحال اي والحال ان ذلك الفعل المحذوف فيه ليس برباعي اي
ليس بذي اربعة احرف فيه احتراز عن نحو اكرم **زدت همزة وصل مضمومة**
بالنصب على انه صفة لقوله همزة وصل **ان كان بعده** اي بعد الساكن **ضمة** للموافقة
اي للاتباع **ومكسورة** صفة بعد صفة لقوله همزة وصل اي همزة وصل مكسورة **فيما سواه**
اي في لفظ سوى ما كان فيه بعد الساكن ضمة سواء كان البعد اي بعد الساكن كسرة
او فتحة **مثل اقتل** مثال ما كان فيه بعد الساكن ضمة هذا معطوف بحذف العاطف
واعلم مثال ما كان فيه بعد الساكن فتحة وانما كسر فيما كان بعد الساكن كسرة للموافقة

واضرب مثال لما كان بعد الساكن كسرة

كما في اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحة حملا على ما كان فيه بعد الساكن كسرة نحو اعلم
وانما لم يفتح للموافقة لئلا يلتزم التباس الامر بصيغة المتكلم وقفا فاذا امتنع الموافقة حمل على
غيره **وان كان** الفعل المحذوف **رباعيا** اي ذات اربعة احرف **فمفتوحة**
اي فهمزة الامر منه مفتوحة **مقطوعة** نحو اكرم لان هذه الهمزة هي همزة باب الافعال
وهي مقطوعة ثم لما فرغ عن تقسيم الفعل اي ماض ومضارع وامر شرع في تقسيم آخر له الى معروف
ومجهول اي الى مسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال **فعل ما لم يسم فاعله** واضافة
الفعل الى ما لم يسم فاعله بيانية من اضافة العام الى الخاص اي فعل الذي لم يسم
فاعله او ما بني على ما بنى اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله وقوله لم يسم فاعله صلة
ما لا الفعل ما لم يسم فاعله **هو ما حذف فاعله** ويرد عليه ضرب زيد وضرب
زيدا على قول الكسائي فان الفعل الاول حذف فاعله عنده لما عرفت من قبل
انه اجاز حذف الفاعل في الفعل الاول عند تنازع الفعلين وليس ذلك فعل ما لم يسم
فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر على قول سيبويه فانه جعل المجرور فاعلا
او قد حذف من ابصر اللهم الا ان يراد ما حذف فاعله بتغير الصيغة او بعد بنائه للمفعول
ويمكن ان يقال معناه ما حذف فاعله واقيم مفعول مقامه فكأنه لسبق الاشارة
عنه استغنى عنه ثم اعلم ان كلمة ما في قوله ما حذف اذا كانت موصولة كان قوله
فعل ما لم يسم فاعله مبتدأ وما في قوله ما حذف فاعله خبره وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب
وذلك لان ضمير الفصل انما يتوسط بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة او ملحقا بالمعرفة
واذا كانت موصوفة كان ادخل اي هو بالمعرفة واذا كانت موصوفة كان قوله فعل
ما لم يسم فاعله خبر مبتدأ وهو مبتدأ ثان وما حذف خبره والجملة خبر المبتدأ الاول
ويمكن ان يكون قوله فعل ما لم يسم خبر مبتدأ محذوف اي هذا باب فعل ما لم يسم فاعله
وقوله هو كذا جملة مستأنفة **فان كان** بيان تغيير الصيغة اي فان كان الفعل ماضيا

ضم اوله وكسر ما قبل اخره نحو ضرب وكرم وانشج ودحرج وتدحرج وعندك هذا
من لطائف التصريف ذكره في النحو ضمنا واستطرادا وانما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضي
المجهول بالماضي المعروف وانما اختير التغيير في المجهول لانه فرع وانما اختير هذا النوع من التغيير
اعني ضم الاول وكسر ما قبل الاخر لان معنى فعل ما لم يسم فاعله غريب وهو اسناد الفعل
الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن غريب لم يوجد في الاوزان
لخروج الضمة الى الكسرة ليدل غرابته على غرابة المعنى وانما لم يختر وزن فعل بالخروج من الكسرة
الى الضمة ولكان هذا الوزن ايضا غريبا يدل على غرابة المعنى لان الخروج من الكسرة الى الضمة
اثقل من الخروج من الضمة الى الكسرة ولا ضرورة في اختياره بعد حصول دلالة غرابة اللفظ
على غرابة المعنى بغيره **ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل** حال اي حال
كونه مقرونا مع همزة الوصل فيما فيه همزة وصل نحو افتعل واستفعل **ويضم الحرف
الثاني مع التاء** حال اي حال كونه مقرونا مع التاء الزائدة في اوله **خوف
اللبس** اي لبس الماضي المجهول بالامر عند الدرج والوقف في الاول نحو افتعل وانفعل
وبالمضارع المجهول من التفعيل والمعروف من المفاعلة والمجهول من الفعللة عند الوقف
في الثاني نحو تكلم وتقوعل وتدحرج **ومعتل العين الافصح قيل وبيع** واصلها
قول وبيع فاعلا بنقل الكسرة من العين استثقالا وابدل واو قول بعد النقل ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها والمراد بمعتل العين المعتل العين فقط لحذف طي وروي من التخفيف
فانه لم يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي ثم قوله ومعتل العين
مبتدا وقوله الافصح مبتدا ثان وقوله قيل وبيع خبر المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا
الاول والضمير العائد الى المبتدا الاول محذوف اي الافصح فيه قيل وبيع لان الجملة
الواقعة خبر المبتدا وجب فيها ضمير عائد الى المبتدا **وجاء الاشمام** وهو ان
تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو اذ هي تابعة لحركة

ماقبلها هذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين في حال
كسر الفاء خالصا معناه تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير ان يتلفظ به بل يتلفظ بكسر الفاء
خالصا وهذا خلاف المشهور هنا وانما هو الاشمام في الوقف وقال الغرض من الاشمام
الايذان بالاصل الذي تغير لغرض اي الايذان بان الاصل في اوائل هذا الحروف الضم ولم
يجيء الاشمام في بعض جمع الا في قبل وبيع لانهم قصدوا باتيان هذا الوزن
اي وزن قيل وبيع غرضا لا يتاتى الا به وذلك الغرض هو دفع اللبس فارادوا الايذان
الى الاصل عند تغيره ولا كذلك في بعض **وجاء الواو** فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل
وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها **ومثله** اي مثل باب قيل وبيع في باب
اختير وانقيد اي الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال في جواز الوجوه
الثلثة لكون المشاركة من باب قيل وبيع وباب اختير وانقيد في العلة **دون
استخير واقيم** اي دون المعتل العين من باب الاستفعال والافعال حيث لم يجيء
فيهما الا اخلاص الكسر دون الاشمام والضم لسكون ما قبل حرف العلة فيهما اصلا
اذ اصلهما استخير واقوم **وان كان الفعل مضارعا ضم اوله** وهو حرف المضارعة
حملا على الماضي **وفتح ما قبل اخره** لخفة الفتحة ولقلة المضارع بالزيادة نحو يضرب ويكرم
ويكرم وينشج ويدحرج ويتدحرج **ومعتل العين ينقلب فيه العين الفا**
نحو يقال ويباع ويستقال لما عرف من قواعد التصريف ان كل موضع انفتح الواو
والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن ثم ابدل المنقول عنه بالالف ابدالا مطردا
على الوجوب اذا عريت عن الموانع وانتصاب قوله الفا على انه حال او على انه خبر ينقلب لجعل
يعني يصير ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم آخر باعتبار اقتضاء المفعول به
وعدمه فقال **المتعدي وغير المتعدي** مبتدا محذوف الخبر اي من الافعال المتعدي
وغير المتعدي او خبر محذوف المبتدا اي هذا بيان المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما توقف

فهمه على متعلق خاص كضرب فان الضرب يتوقف فهمه على متعلق لانه لا يتم بدون المضروب
وكذا المتعدى بواسطة الحرف كرغب اليه واعرض عنه فان الرغبة والاعراض لا يتحققان
ولا يتحققان بدون المرغوب اليه والمعرض عنه فهما متعديان بالواسطة بخلاف نحو ذهب
فانه تام بدون تعقل متعلق الا ان يجعله المباد فيصير بمعنى اذهب ويكون متعديا بالعارض
ولا يرد توقف الفعل على الظرف اى على المفعول فيه لانا نقول ان الظرف لازم لوجود
الفعل والمفعول به لازم لماهيته فالمفعول فيه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا
لا فهمه لان الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث يتوقف عليه فهمه
وماهية الضرب هو استعمال آلة التأديب في محل قابل للايلام فالمحل داخل في ماهية
الضرب ولذا قال ما يتوقف فهمه على متعلق ولم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق فلا يرد
الافعال الناقصة حيث يتوقف فهمها على الخبر لانا نقول المراد متعلق هو فضلة وخبر الافعال
وفيه نظر لان على هذا يخرج باب علمت من هذا الحد لان مفعوليه عمدة في الاصل والجواب بانا لا نسلم
ذلك بل هما فضلتان لجواز تركهما بخلاف خبر الافعال الناقصة او نقول ان الافعال
الناقصة ما لم يتعقد بخبرها فهمها بل ذكرت هذه الافعال لتقييد الخبر والمقصود اسناد الخبر الى
الاسم لا الاسناد اليه وانما هي بمنزلة الظروف في الفهم كما ان كان زيد قائما معناه زيد قائم
في الزمان الماضي وصار زيد غنيا معناه زيد غني الآن لا قبل في الزمان وعلى هذا القياس البواقي
ليست مما يتوقف فهمه على متعلق وانما يتوقف كيفيته فذلك المتعلق على مفهوماتها وغير
المتعدى بخلافه مبتدأ وخبر اى غير المتعدى متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق
كقعد فان القعود لا يتوقف فهمه على متعلق والمتعدى يكون متعديا الى
مفعول واحد كضرب ومتعديا الى اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت زيدا
درهما وعلمت زيدا قائما امثال الاول مثال ما يتعدى الى الاثنين ثانيهما غير الاول
ومثال الثاني مثال ما يتعدى الى اثنين ثانيهما عين الاول فيما يصدق عليه ومتعديا

الى ثلثة

الى ثلثة مفاعيل كاعلم وارى وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث
نحو اعلمت او اريت او انبات او نبات او اخبرت او خبرت او حدثت زيدا
عمرا فاضلا واجاز الاخفش اظن واخال الى آخر افعال القلوب قياسا لا سماعا
وهذه الافعال المتعدية مفعولها الاول كمفعولي اعطيت في الاحكام
فيجوز حذف مفعولها الاول كما يجوز حذف كل من مفعولي اعطيت والثاني
والثالث اى مفعولها الثاني والثالث كمفعولي علمت في الاحكام فيجوز
ترك مفعوليها الثاني والثالث معا ولا تقتصر على احدهما كما لا تقتصر على احد مفعولي
علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة
تقول اعلمت عمرا اخبر الناس من غير ذكر الثاني افعال القلوب ويسمى افعال الشك
واليقين وهي سبعة ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت
ورايت ووجدت وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لتعلقها بالقوى
الباطنة او لان القلوب محل هذه الافعال والمشهور افعال القلوب لتعلقها بالقوى
الباطنة في التسمية اصطلاحى واستقرائي لا عقلي والا فعرفت واعتقدت من افعال
القلوب ايضا ولا يتعديان الى مفعولين استعمالا ولا يجرى فيهما احكام افعال القلوب وانما
قدم افعال الشك وهي الاربعة الاول على افعال اليقين وهي الثلثة الاخيرة لعلية
افعال الشك وتقدم الشك على اليقين وجودا انما تدخل هذه الافعال على
الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتدأ وقوله ظننت الخ خبره وقوله تدخل
على الجملة الاسمية جملة مستانفة ويمكن ان تقول ان قوله افعال القلوب مبتدأ
وقوله ظننت الخ بدل منه وقوله تدخل على الجملة الاسمية خبره اى افعال القلوب
تدخل على الجملة الاسمية اى على المبتدأ والخبر لا بيان متعلقاتها لبيان ما هي عنه
كلمة ما موصوفة عبارة عن الشيء وقوله هي مبتدأ عائد الى الجملة الاسمية وقوله عنه

خبره والجملة صفة حال اي لبيان ان افعالا تلك الجملة صادرة عنه او ناشئة عنه من علم او ظن
او حسبان او نحو ذلك كذا في الشرح او عبارة عن شك ويقين اي لبيان شك ويقين
تلك الجملة صادرة عنه او ناشئة عنه وفي بعض النسخ وقع عنه مكان عنه اي لبيان
صفة تلك الجملة عند الموصوف من العلم والظن والحسبان ونحو ذلك فتنصب
الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية اي المبتدا والخبر على انهما مفعولان لها
ومن خصائصها اي خصائص افعال القلوب انها اذا ذكر احدهما اي احد المفعولين
ذكر المفعول الآخر غالبا اي من خصائصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر احد
مفعوليها يعني لا يجوز الاقتصار على احدهما وفي بعض النسخ ومن خصائصها ان لا يقتصر على
احدهما واي لا يجوز الاقتصار على احدهما ذكر المفعول الاول في هذا الباب توطئة
ووسيلة الى ذكر الثاني لما عرفت ان تأثيرها في الثاني دون الاول فلو اقتصر على الاول
يلزم ذكر المقصود بدون ما هو توطئة ووسيلة على الاول لزم ذكر التوطئة والوسيلة
وترك المقصود ولان كلا المفعولين في هذا الباب بمعنى مفعول واحد لان المعلوم
في قولك علمت زيدا فاضلا مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت فضل
زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا فكان ذكر احدهما وترك الآخر بمنزلة ذكر بعض
الكلمة وترك البعض الآخر فلا يجوز الاقتصار على احدهما ولقائل ان يقول فعلى هذا
ينبغي ان يجوز علمت فضل زيد لوجود المعلوم في قولك علمت زيدا فاضلا وهو مصدر المفعول
الثاني مضافا الى الاول فان قيل هذا يشكل بقوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قراءة الياء التحتانية وجعل الذين فاعلا حيث حذف المفعول
الاول اذ التقدير ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله بخلهم هو خيرا لهم قيل هو
نعلب فلا يعبأ به وان تأملت اذا ذكر احدهما ذكر الآخر لانه جاز ان لا يذكر كلاهما كقولهم
من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحا وكقوله تعالى وظننتم ظن السوء اي ظننتم الباطل حقا

ظن

ظن السوء ثم اعلم ان الجملة الشرطية اعني اذا ذكر احدهما ذكر الآخر خبران والضمير العائد
الى اسم ان محذوف اي اذا ذكر منها احدهما ذكر الآخر لان الجملة الواقعة خبرا لان
وجب فيها ضمير عائد الى اسمها ولان اسمها وخبرها بتأويل المفرد مبتدا وتقدم خبره
وهو قوله ومن خصائصها بخلاف باب اعطيت اي وهذا ملتبس بمخالفة باب
اعطيت فانه يجوز ان يذكر احدهما دون الآخر لعدم المانع نقول اعطيت زيدا ولا تذكر
ما اعطيت واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت ومنها اي من خصائصها جواز
الالغاء اي جواز ابطال عملها لفظا ومعنى وفي بعض النسخ ومنها انه يجوز فيها
الالغاء اذا توسطت هذه الافعال بين جزئي الجملة اي بين المفعولين نحو زيد ظننت
قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت لاستقلال الجزئين
المفعولين كلاما علة جواز الالغاء عند توسطها او تأخرها وانتصاب كلاما على انه
حال او تمييز اي لان مفعوليها كلام مستقل لصحة الحمل فيستغنيان عن كونهما او عن انتصابهما
لمكان استقلالهما كلاما لصحة الحمل ويمكن ان يعمل فيها العامل لقوته ذاتا
فيجوز الوجهان بخلاف اعطيت اي وهذا ملتبس بمخالفة باب اعطيت فانه لا يجوز
الالغاء لو توسط او تأخر عنهما لان مفعوليه ليسا بمستقلين كلاما لعدم صحة
الحمل مثل زيد علمت قائم او زيد قائم علمت الاول مثال التوسط
والثاني مثال التأخر ثم اعلم ان الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر الواقع ظرفا اي زيد
قائم في علمي ومنها اي من خصائصها انها اي ان افعال القلوب تعلق
وجوبا اي تبطل عن العمل لفظا وتعمل معنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام
وحرف النفي واللام اي لام الابتداء يعني انها تعلق اذا دخل اداة الاستفهام
او متضمنة كالاسماء المتضمنة لمعنى حرف الاستفهام كأي ومن وما ونحوها او حرف
النفي او لام الابتداء على معموليها او على ما اضيف اليه معمولها مثل علمت ازيد

معمول لامع ضعف العامل
بالتأخر عن كليهما

عندك ام عمرو وقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت ما زيد منطلق وعلمت
لزيد قائم وعلمت غلام اي الرجلين قائم والمص ذكر مثال التعليق بالاستفهام فقس عليه
مثال التعليق بحرف النفي ولام الابتداء والتعليق بهمزة الاستفهام على القائم وهل
مختلف فيه وانما تعلق هذه الافعال بهذه الامور الثلثة لان هذه الثلثة تقع في
صدر الجملة وصف ما تقتضيه بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغيرها الى النصب فوجب
وجب التوفيق باجرائها لفظا والاخر معنى ودخول هذه الثلثة على المفعول الثاني
لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين
وليس ذلك بقوي والالغاء ابطال عملها لفظا واعمالها معنى تعليقا لانها عند تعليقها
لا هي ذات عمل ولا ملغاة فكانت مشبهة بالمرأة المعلقة وهي التي يغيب زوجها
من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا خلي فارغة عنه والدليل على اعمالها معنى صحة
العطف على معموليها بالنصب فان قيل قد جاء التعليق في غير هذه الافعال ايضا
نحو قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وقوله تعالى يسألونك
ماذا ينفقون قيل انه ليس من باب التعليق بل بتقدير القول اي سل بني اسرائيل قائلا
كم آتيناهم من آية بينة وقوله تعالى يسألونك قائلين ماذا ينفقون او تأويل المفرد
اي سل بني اسرائيل جواب هذا السؤال ويسألونك جواب هذا السؤال فهي في محل
النصب على انها مفعول بها وهي بعد افعال القلوب ايضا مأولة بالمفرد ولكنها
قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلا نحو شككت في زيد ابو كرم اي في
كرمه ومنها اي من خصائصها ايضا اي افعال القلوب يجوز ان يكون
فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين لشيء واحد اي لما صدقا
عن شيء واحد ومفعولها الثاني مظهر مثل علمتني منطلقا ومثل قوله تعالى
اي اراني اعصر خمرا بخلاف غيرها من الافعال حيث لا يجوز ضربتني وشتمتني بل ضربت

نفسي

نفسي وشتمت نفسي لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني وذكر الاول توطئة الى
ذكر الثاني لما عرفت ان تاثيرها في الثاني دون الاول فلا يلزم في هذا الباب اتحاد
الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الافعال ويلحق بهذه الافعال في جواز كون الفاعل
والمفعول ضميرين لشيء واحد متى وفقدتني لان مفعوليهما كمفعولي افعال القلوب
في عدم التاثير لان العدم والفقدان لكونهما عدميين لا اثر لهما في شيء ولبعضها
اي لبعض هذه الافعال معنى آخر يتعدى به الى مفعول واحد وذلك المعنى اي
مفعول واحد فقط فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة وعلمت
بمعنى عرفت وعرفت وان كان من افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين
استعمالا وانحصار افعال القلوب في السبعة باستعمالها في الاعتقاد ورأيت بمعنى
ابصرت ووجدت بمعنى اصبت وحسبت بمعنى صرت احسب
اي استقر ... وخلت بمعنى صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت بمعنى كفلت به وقيل
المعنى لا يقتضي الا مفعولا واحدا ولما فرغ عن التقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم آخر
للفعل باعتبار التمام والنقصان فقال الافعال الناقصة ثم الناقصة معدودة
ما ذكرها بالذكر ليعلم ان ما سواها تامة وذلك ما وضع لتقرير الفاعل
اي لتثبيته على صفة مخصوصة نحو كان زيد قائما فكان قرر زيدا على صفة كونه
قائما في الزمان الماضي الجار والمجرور ظرف مستقر لكان حالا متعلقا بعامل عام
محذوف اي كائنا على صفة او ظرف لغو لكان متعلقا بعامل خاص مذكور وهو
التقرير وفي هذا القيد احتراز عما سواها من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة
لنقصانها من سائر الافعال لان سائر الافعال دال على الحدث والزمان وهذه الافعال
لا تدل الا على الزمان فقط ولان سائر الافعال يتم بمرفوعه وهذه لا يتم به
وهي اي الافعال الناقصة كان وصار وقد زيد عليها مرادف صار نحو آل و

ورجع وحال وحار واستحال وتحول وانقلب سماعا دون انتقل وانكفى بمعنى تحول
ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاول واصبح واضحى وظل وامسى
وبات وآض اى رجع وعاد اى صار وغدا اى كان فى الغداة وهو
ما قبل الزوال وراح اى كان فى الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان
غدا بمعنى رجع فى الغداة او دخل فى الغداة وراح بمعنى رجع فى الزوال او دخل فى
الرواح كانا تامين وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة ودون الياء وهى
فى اللغة بمعنى زال ولا يستعمل الا مع النفى وفيه لغتان بكسر العين وفتحها مع الهمزة
فيهما والمضارع يفتحها بالفتح مع الهمزة وما برح هذه الاربعة للاثبات لان
نفى النفى اثبات واحد هذه الاربعة ان تكون تامة بمعنى ما انفصل لكنها جعلت
بمعنى كان فصار لذلك زيد عالما بمعنى كان زيد عالما دائما وكذا اخواته فنصبت نصب
كان وما دام وليس فلم يذكر سيبويه من هذه الافعال سوى كان وصار وما دام
وليس ثم قال وما كان نحوهن من الافعال مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة
وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم السبعة بهذا عشرة اى صير
بهذا عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا وقد جاء كلمة فى تفعيل اى تجيئ
جاء لفظ ما جاء من الافعال الناقصة اى بمعنى تقرر شئ على صفة نحو قولهم ما جاءت
حاجتك فما استفهامية مبتدأ وجاءت ناقصة بمعنى صارت وضميرها العائد الى
ما اسمها وحاجتك خبرها اى اى شئ صارت حاجتك وانما انث الضمير فى جاءت
مع انه عائد الى ما الاستفهامية باعتبار الخبر كما فى قولهم من كانت امك فان ضمير
كانت عائد الى من وانما انث باعتبار الخبر وقيل انما انث الضمير فى ما جاءت لكون
ما عبارة فى المعنى عن الحاجة اى اية حاجة صارت حاجتك وفيه وجه لا يخفى واول
من تكلم بهذا الكلام الخوارج قالوا لابن عباس رضه حين ارسله على ابن ابى طالب اليهم

يدعوهم

يدعوهم الى الطاعة وقد جاء قعدت ايضا من الافعال الناقصة اى بمعنى تقرر الشئ على صفة
نحو قول الاعرابى ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت تلك الشفرة كانها حربة اى كان
تلك الشفرة حربة معناه حد وشحذه اى سكينه الكبير حتى قعدت اى صارت تلك الشفرة
كانها اى كان تلك الشفرة صارت تلك الشفرة مشبهة بالحربة يعنى نيزه كوته يعنى
وسنه وقال الاندلسى لا يتجاوز بهما اى جاء وقعد الموضع الذى استعملها العرب
فيه فلا يقال جاء زيد غنيا وقعد عمرو فقيرا بمعنى صار وقال بعضهم ان كونهما بمعنى صار
مطرد او قال المصنف والاولى ان يكون بمعنى صار مطردا نحو جاء البر قفيزين اى صار ولا
ان قفيزين حال لا خبر اذ لا معنى لجعله حالا لانه لا يفيد ان البر جاء فى هذه الحال وهذا
ليس المقصود بل المقصود تقرير حصته على هذه الصفة ولا يطرد وقعد كانها بمعنى صار كانها
ان يقال قعد كانه كاتب لكونه مثل قعدت كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية الا
ان هذه الجملة مستأنفة اى تدخل هذه الافعال على المبتدأ والخبر لانها لتقرير الشئ
على صفة فلا بد من ذكر الشئ وصفته وانما تدخل عليها لاعطاء الخبر اى خبر
هذه الافعال حكم معناها اى معنى هذه الافعال من معنى ثبوت كما فى كان
وانتقال كما فى صار ومرادفاتها ودوام كما فى ما زال وما انفك وما فتئ وما برح
وتوقيت كما فى ما دام ونفى كما فى ليس فمعنى كان زيد قائما زيد قائم فى الزمان الماضى
ومعنى صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغنى وعلى هذا فقس فترفع هذه الافعال
الجزء الاول من الاسمية لكونه اسما لها وتسمية المرفوع بها اسما اولى من تسميته فاعلا
وتنصب الجزء الثانى على انه خبرها وانما ترفع اسمها لكونه فاعلا وانما تنصب
خبرها لشبهه بالمفعول فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فقوله مثل
اما منصوب على انه مصدر محذوف اى رفعا ونصبا مثل رفع هذا الكلام ونصبه او
مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اى هو مثل كذا فكان مبتدأ وخبره الجملة التى

بعدها وهو قوله تكون **ناقصة** تكون كلمة او لفظة كان تكون ناقصة وانما اولت
بالكلمة او اللفظة لاستعمالها مؤنثة كقوله ناقصة وتامة ونحو ذلك **لثبوت** اي لتحقق
خبرها اي خبر كان **ماضيا دائما** نحو قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما
او منقطعا نحو قولك كان زيد غنيا فافتقر والجار والمجرور اعني قوله لثبوت
خبرها صفة ناقصة اي ناقصة كائنة لثبوت خبرها وقوله ماضيا حال وقوله دائما
صفة ماضيا **وبمعنى صار** عطف على قوله لثبوت خبرها اي يكون ناقصة
بمعنى صار نحو **ويكون فيها** اي في كان **ضمير الشان** نحو قوله كان زيد قائم
نحو قوله اي كان الشان زيد قائم **ويكون** اي كلمة كان **تامة بمعنى ثبت**
او وجد وانما سميت تامة لانها تتم بالفاعل ولا تحتاج الى خبر نحو قوله تعالى وان كان
ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اي ان وجد او ثبت ذو عسرة **ويكون زائدة** وهي
التي لا يختل المعنى الاصلي في الجملة باسقاطها فيكون وجودها كعدمها نحو قوله سراة
بني ابي بكر تسامى على ما كان المسومة العراب وقوله تعالى لمن كان له قلب متوجه على
الوجوه الاربعة وتوجيه هذه الاية على الوجوه الاربعة ان يقال اذا كانت ناقصة
كان قلب اسمها وله خبرها واذا كانت تامة كان قلب فاعلها وله صلة متعلقة بها
واذا كان زائدة كان له قلب مبتدأ او خبرا والمعنى لمن له قلب واذا كان فيها
ضمير الشان كان ذلك الضمير اسمها وله قلب مبتدأ او خبر في موضع خبرها واذا كانت
بمعنى صار كان قلب اسمها وله خبرها فيستقيم تقدير الاية على الوجوه الاربعة **وصار
للانتقال من صفة الى صفة** نحو صار زيد غنيا اي انتقل من الفقر الى الغنى **واصبح
وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة** الواقعة بعدها
باوقاتها اي باوقات هذه الافعال والاضافة بادنى ملابسة اي بالاوقات
التي تدل هذه الافعال عليها وذلك الاوقات هي من الصباح والمساء والضحى نحو
اصبح

اصبح زيد صايما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا **وبمعنى صار** عطف على قوله
لاقتران مضمون الجملة اي تكون هذه الافعال الثلثة بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي
صار **وتكون** هذه الافعال الثلثة **تامة** بمعنى الدخول في الاوقات التي تدل
عليها هذه الافعال نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح وامسى عمرو اي دخل في المساء
واضحى خالد اي دخل في الضحى عطف على الجملة الظرفية السابقة ايضا وهي لاقتران
مضمون الجملة **وظل وبات لاقتران مضمون الجملة** الواقعة بعدهما
بوقتيهما اي بوقتين هذين الفعلين وهما النهار والليل اي النهار في ظل
والليل في بات نحو ظل زيد مسرورا وبات زيد محزونا قال الله تعالى ظل وجهه
مسودا ويبيتون لربهم سجدا واضافة الوقتين اي خبر ظل وبات بادنى ملابسة
وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اي صار وقد يجيئهما تامتين
نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا ولم يذكر مجيئهما تامتين للقلة **واما**
فصل هذين الفعلين عن الافعال الثلثة السابقة ولم يقل واصبح وامسى واضحى
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة باوقاتها لمكان الافتراق بينهما وبين
الثلثة في قلة مجيئهما تامتين بخلاف تلك الثلثة ولذلك لم يذكر مجيئهما
تامتين **وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها**
اي خبر هذه الافعال **لفاعلها** اي لاسمها **مذ قبله** ظرف الاستمرار و
والضمير المرفوع المستكن عائد الى الفاعل والضمير المنصوب البارز عائد الى الخبر
اي مذ قبل الفاعل ذلك الخبر معناه ان ذلك الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار
مذ كان الفاعل قابلا وصالحا لذلك الخبر في المعتاد ولانه لا يفهم من قول القائل ما زال
زيد اميرا انه كان اميرا في حال كونه طفلا بل يفهم انه كان كذلك مذ كان قابلا و
صالحا **ويلزمها** اي يلزم هذه الافعال **النفي** ليفيد الاستمرار لان معنى

هذه الافعال النفي ودخول النفي عليها يدل على الاثبات لان نفي النفي اثبات ثم
الكائنت الافعال مثبتة يلزمها ما دام ولا وان كانت مضارعة يلزمها لم او لن او لا او ما
وما دام لتوقيت امر اي امر الخبر **بمدة ثبوت خبرها** اي خبر ما دام **لفاعلها**
اي لفاعل ما دام اي لاسمها وانما كان توقيتا لان كلمة ما في ما دام مصدرية ومعناه التو
اي توقيت امر الخبر بمدة ثبوت الخبر لها لان المصدر قد يجعل حينا فاذا قلت اجلس ما دام
زيد جالسا كان المعنى اجلس مدة دوام جلوس زيد اي مدة جلوسه بخلاف ما في بواخواتها
فانها نافية لورودها على معنى النفي ثم ردها الى الثبوت وفي ثابتا متميز ما دام في قوله خبرها
وفي قوله لفاعلها نظر لان ما نبه لا يتاتى في تاويل الكلمة ولا تاويل اللفظ لان كلمة ما على
ما عليه [illegible] وهذا ذكر ضمير من ثم احتاج ضمير للنه ظرف اليهم الا ان يجعل كلمة ودواخلتها على سبيل
التجوز **ومن ثم احتاج** اي لاجل ان ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج ما دام في صحة التلفظ به **الى كلام** اي الى جملة قبله يتعلق بها كاجلس في قولك
اجلس ما دمت جالسا ولا تقول ما دمت جالسا بلا تقدم كلام قبلها كما تقول يوم الجمعة
ولسكت بل لا بد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة فكذا هنا **لانه** اي لان ما دام على تقرير
كون ما مصدرية وجعل المصدر حينا لصحة المعنى **ظرف** والظرف معمول وفضلة في التركيب
فلا بد له من عامل من حيث انه معمول ومن ان تقدمه كلام اي مسند ومسند اليه من حيث انه
فضلة فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله احتاج وقوله لانه ظرف ايضا يتعلق به فيلزم تعلق
العاملين بفعل واحد وهو ممتنع قيل يمكن ان يكون قوله لانه ظرف بدلا عن قوله ومن ثم
كانه قال اي لاجل ان ما دام ظرف احتاج الى كلام ويقال الظرفية علة للاحتياج الى كلام
وكون ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت الخبر له علة لكونه ظرفا وتحقق الاحتياج بما اليه
فلا يتوجه الاشكال **وليس لنفي مضمون الجملة حالا** اي في زمان
الحال نحو ليس زيد قائما اي قيامه منتف الان **وقيل** لنفي مضمون الجملة مطلقا

اي زمانيّ مطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره واستدلوا عليه بقولهم ليس زيد قائما غدا ويرد
الاول وقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم اي العذاب يوم القيمة يويد الثاني
واجيب بان هذا الاستدلال [illegible] لاختلاف في اخبارات عدكا لواقع فاستعمل اداة
الحال لذلك **ويجوز تقديم اخبارها** اي اخبار الافعال الناقصة **كلها**
تاكيد المضاف اعني الاخبار اي كل الاخبار او تاكيد المضاف اليه اعني الافعال اي كل
الاخبار او تاكيد المضاف اليه اي كل الافعال الناقصة **على اسمائها** اي
اسماء الافعال الناقصة كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ بل نحن الحاسم في التقديم اوسع
حيث تقدم معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لافتراقها بالقرينة وهي الاعراب
بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب لا يجوز تقديمه على
المبتدأ لمكان اللبس **وهي في تقديمها عليها** الضمير في قوله عليها
راجع الى الافعال الناقصة وفي قوله في تقديمها راجع الى اخبارها الافعال الناقصة
الافعال الناقصة في تقديم اخبارها على تلك الافعال **على ثلثة اقسام** وقيل
الضمير في قوله وهي وفي قوله في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة وفي قوله
عليها راجع الى الافعال الناقصة وفيه نظر لان قوله وهو من كان اي راجع الى
يابباه [illegible] وهو من خبر كان الى خبر راجع وهو خبر ما في اوله ما وهو خبر ليس
بانه يمكن اصلاحه بحذف المضاف اي وهو من خبر كان الى خبر راجع وهو خبر ما في
اوله ما وهو خبر ليس الاول هو الاظهر **قسم يجوز** تقديمه على الافعال الناقصة وفيه
نظر لان الافعال الناقصة في تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام فكيف يستقيم
قوله قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة واجيب بان الضمير في قوله يجوز عائد
الى قوله قسم بحذف المضاف الى قسم يجوز تقديم خبره عليه **وهو** اي هذا القسم
من كان كلمة من للابتداء اي **راجح** لكون العامل فعلا وهو عامل قوي
الكون

يصلح تقدم معموله عليه ولا مانع يمنع تقدم معموله عليه وفي كلمة الى ههنا نظر لانها ان كانت
ابتدائية يلزم خروج راح عن الحكم لان الغاية لا تدخل تحت المغيا وان كانت
انتهائية فلا وجه لها لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما وان جعلت بمعنى مع كما في قوله تعالى
ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم يأباه من الابتدائية المناسبة لذكر الغاية والانتهائية لو كان
بمعنى مع لا يدل اللفظ على حكم ما بين كان وراح مع انه لو بمعنى مع لا يدل اللفظ على حكم
ما وراءهما وان جعلت زائدة لا يستقيم لان من الزائدة يختص دخولها في النفي والكلام
ههنا مثبت وان جعلت بمعنى حتى ليدخل ما بعدها في حكم ما قبلها لا يستقيم ايضا لان
حكم حتى ان يكون ما بعدها مما ينتهي به المذكور او عنده وراح ليس مما ينتهي به الافعال
الناقصة او عنده واجيب بانه يمكن ان يكون استئنافية بحذف معطوف اي
وهو من كان وما بعدها اي راح او نقول يمكن ان يكون ابتدائية والغاية لا تدخل
في المغيا الا اذا دل الدليل وههنا قد دل الدليل على ان ما بعدها داخل في حكم
ما قبله وهو حصر تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام ثم بيان كل قسم بحكم مختص او تفصيل كل
كلمة اي ههنا ليست ابتدائية ولا استئنافية بل هي صلة البلوغ المحذوف او الوصول
المحذوف اي وهو من كان بالغا اي راح او واصلا الى راح وفيه نظر لان جعلها صلة يأباه
عن الابتدائية المناسبة لذكر الغاية **وقسم لا يجوز** تقديمه على الافعال الناقصة **وهو
ما في اوله ما** اي وهو فعل كان في اول ذلك الفعل ما المصدرية كما في ما دام
او نافية كما في اخواته لتحقق المانع وهو ما المصدرية او النافية لان كلتيهما يمنع تقدم ما في
حيزهما عليهما لان النفي وما المصدرية يستحقان الصدر **خلافا لابن كيسان**
في غير ما دام لعدم المانع بمعنى التأويله اياها بالمثبت لما ان معنى هذه الافعال
النفي ودخول ما النافية عليها يدل على الاثبات لان نفي النفي اثبات فكانت
بمنزلة كان فما زال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما دائما وفيه نظر لان صورة ما التي

تستحق

تستحق الصدر كافية في منع تقدم اخبارها عليها وقد تحقق والكلام المبني على الاثبات
وانما قال في غير ما دام لان ابن كيسان يوافق غيره في منع التقديم لتحقق المانع لفظا ومعنى
وهو المصدرية **وقسم مختلف فيه وهو ليس** فقد ذهب سيبويه الى ان حكمه حكم ما في اوله
ما لكونه بمعنى النفي وامتناع تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى ان حكمه حكم كان
لعدم ما صورة فان قيل كما اختلف في ليس اختلف فيما في اوله ما غير ما دام لما ان رايه يجوز
خلافا لابن كيسان في غير ما دام فما وجه تخصيص ليس باطلاق الاختلاف فيه فالجواب ان
وقسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس وما في
اوله ما غير ما دام قيل قول ابن كيسان في القسم الثاني مرجوح لما ان صورة ما التي
تستحق الصدر كافية للمنع فقوله خلافا خلاف لا اختلاف فلا يندرج في هذا القسم
ثم لما فرغ من الافعال الناقصة شرع في افعال المقاربة فقال **افعال
المقاربة** وانما ذكرها بعد الافعال الناقصة لانها مثلها في اقتضاء الخبر لانه
وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو عسى زيد ان يخرج فعسى تقرر زيدا على صفة
كونه خارجا في الزمان الماضي لكن خبرها اخص حيث لا يكون الا فعلا مضارعا بخلاف
خبر الافعال الناقصة فانها اسم وهي **ما وضع** اي فعل وضع **لدنو الخبر** اي تقريبه
رجاء او حصولا او اخذا فيه اي شروعا في الخبر اي في تحصيله انتصاب
هذه الافعال على التمييز اي لقرب رجاء الخبر او حصوله او الاخذ فيه **فالقسم
الاول** وهو ما وضع لقرب رجاء الخبر **عسى وهو فعل غير متصرف** حيث لا يجيء
منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة كاسم فاعل واسم مفعول
لانه يشبه الحرف لكونها للانشاء والذي اصله ان يكون بالحروف ويحمل على لعل
لكون كل واحد منهما للطمع الحصول **تقول عسى زيد ان يخرج** اي قارب
زيد الخروج **وعسى ان يخرج زيد** اي قرب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال

قوله

تامة وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد يحذف ان من خبر عسى لتشبهها بكاد نحو

للقرب

عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والقسم الثاني وهو ما وضع

لدنو حصول الخبر كاد تقول كاد زيد يجيء وقد يدخل ان في خبر كاد لتشبهها بعسى نحو قوله قد كاد

من طول البلى ان يمصحا واذا دخل حرف النفي على كاد فهو كالافعال

اي كسائر الافعال على الاصح وقيل اذا دخل حرف النفي عليها يكون

للاثبات اي لاثبات الخبر مطلقا سواء كان ماضيا او مستقبلا اما في الماضي

فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون لان المراد اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل قوله تعالى

فذبحوها وجه الدلالة ان فعل الذبح قد وقع منهم بلا شك فالنفي بدل على قوله تعالى فعل الذبح

وما كادوا يفعلون يدل على الاثبات اذ لو حمل على النفي يلزم فساد المعنى واما في

المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى

من حب مية يبرح اي يزول وجه التمسك ان الشعراء فهموا من قوله لم يكد الاثبات

وهو زوال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لتخطئتهم وجه ولتغيير ذي الرمة بعد

التخطئة الى لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما غيروا ولما قبل تخطئتهم والجواب عن

قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون انه نفي قرب فعل الذبح قبل فعل الذبح ولا منافاة

بين نفي قرب فعل الذبح في زمان وحصول فعله في زمان آخر وانما تنافي بين نفي

قرب الفعل وحصوله في زمان واحد فيكون معنى النص لم يحصل منهم فعل الذبح وما قاربوا

ان يفعلوا فعل الذبح قبل حصول الذبح منهم وعن التخطئة بانها شبهة والشبهة مما يثبت به

الثابت وليست بثابتة وعن التغيير بانه احتياط لما فيه من دفع الشبهة ويمكن ان يقال

بان التخطئة والتغيير لابد لان قطعا على الاثبات في نفس الامر اي في الواقع بل يحتمل

ان يكون التخطئة بناء على انه لما كان عند البعض للاثبات وادنى درجات الاحتمال

ان مورث للشبهة تمكن في البيت شبهة فساد المعنى ولا ينبغي ان يصار في الكلام الى ما فيه

شبهة

الشبهة

شبهة فساد المعنى وان يكون تغييره الى لم اجد بعد استخطئة للاحتياط لما انه لم يكد

فساد المعنى وان يكون تغييره الى لم اجد بعد استخطئة للاحتياط لما انه لم يكد

لشبهة فساد المعنى وقيل اذا دخل حرف النفي على كاد يكون في الماضي

للاثبات اي لاثبات الخبر وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال

في النفي تمسكا لكونها في الماضي للاثبات بقوله تعالى وما كادوا

يفعلون اذ المراد اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها وجه الدلالة

وجوابه قد مر ولكونها في المستقبل لنفي الخبر كسائر الافعال بقول ذي الرمة

اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب

مية يبرح اي يزول وجه التمسك ان البراح منفي فعلم ان النفي في المستقبل

للخبر كسائر الافعال فهذا القائل يتمسك بقول ذي الرمة والقائل الثاني

يتمسك بتخطئة الشعراء ذا الرمة والهجر الفراق والرسيس هو الثابت والالف في

من باب جرد قطيفة اي لم يكد الهوى الرسيس اي الثابت عن حب مية وهي اسم

معشوقته والبراح هو الزوال معنى البيت اذا غير الهجران الاحباب والمحبين

عن الحب بحكم طول العهد بينهم وزالت محبتهم عن قلوب المحبين لم يقرب براح

اي زوال حب مية يعني اذا لم يقرب زوال حبها فكيف يزول حبها وفيه مبالغة

في نفي الزوال فعلى هذا كان حرف النفي داخلا على يكاد للمبالغة في نفي خبرها وهو

يبرح فالبيت مستقيم فلا وجه لتخطئة الشعراء والقسم الثالث وهو ما وضع

لقرب الاخذ في الخبر جعل وطفق وكرب بفتح الراء والكروب نزديك

شدن الكار كبي من حد نصر واخذ وهذه الافعال الاربعة في الاستعمال

مثل كاد يعني يقتضي كل واحد منها اسما وخبره فعل مضارع بغير ان واو

عطف على اخذ فيكون او سلك في جملة الثالث وقوله مثل على خبر مبتدأ محذوف

اى وهو مثل عسى وكاد فى الاستعمال يعنى انها فى الاستعمال
تارة مثل عسى فى وجهيها اى فى كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية عنه اذا كان اسمها
مع ان نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة مثل كاد فى اقتضائه
الخبر وكون الخبر بغير ان نحو اوشك زيد يخرج ثم لما فرغ من افعال المقاربة
شرع فى بيان فعلى التعجب فقال فعلا التعجب وتوهم [illegible] من الكوفيين
انهما اسمان واستدلوا على ذلك بتصغير ما املح فى قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا واجيب
انه شاذ منزل منزلة الاسم فى جواز التصغير وهما ما وضع لانشاء التعجب
اى لايجاده وفيه احتراز عن نحو عجبت وتعجبت وانا متعجب لانها الفاظ اخبارية
والانشاء اثبات امر لم يكن والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شئ خرج عن حد
نظائره وخفى سببه ولقائل ان يقول التعريف انما يكون لحقيقة الكلمة لا للفرد
والفردين والافراد فلا يستقيم هذا التعريف مع قصد الفردين الا ان يثبت
ان اضافة التثنية كاضافة الجمع فى نحو المضاف حسب لكنهم لم يصرحوا بذلك على
ان جعل المضاف حسب حد العهد فى الجمع الذى منتف ولا خفاء فى عهديته بالفعلين
فلا معنى للجنس فيلزم التعريف للفردين واجيب بان التعريف كما يوجد تحته فردان
وهما افعله وافعل به كما ان الشمس كلى لانه اسم جنس يوجد تحته فرد واحد فقط
او يقال انه تعريف لفظى لا لبيان ماهية وكلمة ما عبارة عن فعلين وانما وصف
باعتبار لفظ ما واحد فعل التعجب فعلان وصفا لانشاء التعجب فيكون هذا التعريف
بيانا لما فهم من الاضافة فى قوله فعلا التعجب ولو قال فعلا التعجب ما افعله
وافعل به لكان اخصر واسلم لان التحديد لا يصح للجزئيات فلما انحصر فى جزئى
او جزئيين لا احتياج لذلك ولقائل ان يقول يدخل فى الحد نحو قاتله الله من شاعر
لانه لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء اللهم الا ان يقال التعجب فيه استعمالى لا وضعى

وله اى وللتعجب اولما وضع لانشاء التعجب صيغتان مبتداء متقدم الخبر ما
افعله وافعل به وهما غير متصرفين حيث لا يجىء منهما مضارع
ومجهول وامر ونهى ونحو ذلك وتثنية وجمع مثل ما احسن زيدا واحسن
بزيد ولا يبنيان اى لا يبنى فعل التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
اى من ثلاثى مجرد قابل للتفاوت ليس بلون ولا عيب وانما قلنا قابل للتفاوت
اى قابل الزيادة والنقصان احترازا عن مات زيد حيث لا يقال فيه ما اموت
زيدا لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت شخص ازيد من
موت شخص آخر او انقص والاكثر ان يتعجب من الفاعل دون المفعول وقد جاء نحو
ما اشغله لكنه فى اسم التفضيل وشذ ما اعطاه وجوزه سيبويه قياسا ذكره المحقق
فى الحواشى قول غير سيبويه فان قيل ان افعل التفضيل يبنى من فعل بمعنى الحدوث ومن
فعل بمعنى الثبوت نحو انا اضرب منك غدا واحسن من عمرو وصيغتا التعجب لا يبنيان
الا من فعل بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف يستقيم القصد قيل هذا قصر بيان صيغتى
التعجب على ما يبنى منه افعل التفضيل دون العكس فيلزم ان صيغتى يبنيان مما يبنى
منه افعل التفضيل ولا يلزم منه ان ما يبنى منه افعل التفضيل يبنى منه صيغتا التعجب
فلا يلزم ما ذكرتم ويتوصل فى الممتنع اى فى الذى امتنع بناؤه منه مما ليس بثلاثى
مجرد من غير الالوان والعيوب بل رباعى او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد مما فيه لون
وعيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد به اى بما يبنى من فعل لا يمتنع بناؤه
منه وايقاع الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ومثل ما اشد استخراجه وما احسن استغفاره
وما اقبح دحرجته واشدد باستخراجه واحسن باستغفاره واقبح بدحرجته ونحو ذلك
ولا يتصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب بتقديم وتاخير اى تقديم
المفعول والمجرور وتاخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيدا احسن وبزيد احسن ولقائل

ان يقول ان قوله وتأخير مستدرك لان كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر

فتقديم شئ يستلزم تأخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال ان احدهما ينفك عن الآخر بان يقصد

دون الثاني فكأنه اعتبر القصد او يقال انه في ذكر التأخير تأكيدا لما في قوله لا يتقدم ولا يتأخر عن

سابقه ولا يستعملون ولا فصل بين الفعل والمعمول وبين ما والفعل فلا يقال ما احسن

اليوم زيدا ولا ما احسن زيدا لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغير

ان كما لا يغير الامثال وجاز الفصل بكان الزائدة نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس

عليه غيرها يكون خلافا لابن كيسان وشذ الفصل بما نحو وما اصبح ابردها والنعيم

الغداة وما امسى ادفاها والنعير للعشية وهو مقصور على السماع واجاز المازني

الفصل بالظرف حيث يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره نحو ما اليوم الجمعة احسن زيدا

او ما احسن بالرجل ان يصدق وما احسن اليوم زيدا والمراد بالظرف الظرف المتعلق

بصيغة التعجب بخلاف الفصل بالظرف الذي لا يكون متعلقا بها فانه لا يجوز اتفاقا فلا يقال

لقيته ما احسن امس زيدا لان امس متعلق بقوله لقيت لا بقوله احسن واجازه ابن

كيسان الفصل بالخبر بين لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا تكلف زيدا وما اي لفظة

ما في ما افعله نحو ما احسن زيدا ابتداء نكرة اي مبتدأ نكرة او ذو ابتداء نكرة اي

غير موصولة ولا موصوفة فيكون تامة بمعنى شئ وذلك لان التعجب من مواضع الابهام والبعد

عن الوضوح والبيان والموصولة معرفة والموصوفة قريبة من المعرفة فلا يليق بهذا

الموضع بل اللائق ان تجعل تامة بمعنى شئ عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف اي

ذلك عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اي وقعت ما مبتدأ مع النكارة عند سيبويه

وكذا عند الاخفش في احد قوليه وما بعده اي ما بعد ما من الجملة الفعلية الخبر

اي خبر المبتدأ تقديره شئ احسن زيدا وانما جاز وقوع النكرة ههنا مبتدأ لكونه فاعلا

في المعنى على وزان شر اهر ذا ناب اي ما احسن زيدا الا شئ او لكونه في معنى نكرة مخصصة

بالصفة

بالصفة اذ معنى ما احسن زيدا شئ من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا وهذا التقدير

باعتبار الاصل ثم نقل اي الانشاء التعجب وانمحى عنه المعنى الاول بالكلية جوازا ما قدر لنبه

وما ارجح مع تنزهه عن الجعل والتصيير موصولة خبرا خبر لقوله ما اي ما موصولة

عند الاخفش في احد قوليه والخبر اي خبر ما الموصولة الواقعة مبتدأ

محذوف والمعنى الذي حسن زيدا شئ عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف

الخبر من غير سد شئ مسده وذهب الفراء الى انها استفهامية مرفوعة المحل

على الابتداء وهو قوي من حيث فيه جهات الضعف وما قيل انه يلزم فيه النقل من الاستفهام

الى التعجب وكلاهما انشاء والنقل من انشاء الى انشاء لم يثبت في كلامهم ففيه

نظر لان الاستفهام قد اريد به الامر في فهل انتم منتهون وقد اريد به العرض

في الا تنزل بنا فتصيب خيرا وقد اريد به التمني في الا ماء اشربه الى غير ذلك من الصور

ولا غير نظر وكل ذلك انشاء فكذا يجوز ان يراد بالاستفهام انشاء التعجب وبه اي

به نحو احسن بزيد فاعل خبر لقوله به وهو مبتدأ بتأويل اللفظ اي لفظ به في افعل

فاعل عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف اي هذا الحكم عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام

اي ثبت كون به فاعلا عند سيبويه فلا ضمير في افعل اي في فعل التعجب لا ضمير في

افعل لكون به فاعلا والفاعل واحد وليس الامر والامر ههنا بمعنى الماضي

ولذا لم يجب استتار ضمير الفاعل والهمزة للصيرورة كالبقل والتمر لا للتعدية والباء

زائدة في الفاعل كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا فيكون معنى احسن بزيد صار زيد

ذا حسن وفيه نظر لان كون الامر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم وجعل الباء زائدة في الفاعل

شاذ وفاعل صيغة الغائب لا يكون الا مظهرا او مستترا مفعول خبر بعد خبر لقوله به اي

به مفعول عند الاخفش والباء في به للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فعلى هذا يكون همزته

للصيرورة لا للتعدية فمعنى احسن به صيره ذا حسن اي صفه بالحسن او زائدة في

كما في قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم فعلى هذا يكون أحسن متعديا بنفسه ويكون الهمزة للتعدية
كأخرج **فقيه ضمير** أي ففي أحسن على هذا الوجه ضمير هو فاعله أي أحسن أنت بزيد
أو زيدا أي اجعله حسنا بمعنى صفه به ثم لما فرغ من فعل التعجب شرع في بيان **أفعال المدح**
والذم فقال أفعال المدح والذم **ما وضع** كلمة ما عبارة عن الأفعال فذكره وجمع
باعتبار اللفظ وما أي الأفعال وضعت لإنشاء **مدح أو ذم** فإذا قلت نعم الرجل
زيد فقد مدحته وأنشأت مدحه بأنه نعم الرجل وفيه نظر لأن نحو كرم زيد وشرف
بكر كذلك وأجيب بأنه لازم لذلك لكنه غير موضوع له بخلاف نعم الرجل وحبذا ونحو
بهذا المعنى اللازم وهذا هو الفرق بين كم رجل لقيتهم وكثير من الرجال لقيتهم فإن كم رجل
لقيتهم موضوع لإنشاء التكثير بخلاف كثير من الرجال لقيتهم فإنه وإن كان لازما له
لكنه غير موضوع له بل هو موضوع للإخبار عن التكثير من حرف وهذا فرق دقيق **فمنها**
أي من الأفعال المدح والذم **نعم وبئس** فعلان ماضيان وأصلهما فعل بكسر العين
وجاز فيه إتباع الفاء العين وجاز إسكان العين في الأصل وفي الإتباع ففيهما أربعة
أوجه نعم بفتح الفاء مع كسر العين وهو الأصل ونعم الإتباع أي بكسر الفاء مع كسر العين
ونعم بإسكان العين في الأصل أي بفتح الفاء وسكون العين ونعم بإسكان العين بعد
الإتباع أي بكسر الفاء وسكون العين وهذه الوجوه الأربعة مطردة في كل فعل على وزن
فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا في كل اسم على وزن فعل ثانيه حرف
حلق كفخذ وزعم غير البصريين من الكوفيين أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف
النداء في يا نعم المولى والجواب أنه محمول على حذف المنادى واتصال تاء التأنيث
الساكنة واستتار الضمير حجة عليهم **وشرطهما** أي شرط نعم وبئس أي شرط فاعلهما
بحذف المضاف **أن يكون الفاعل معرفا باللام** نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام
للعهد الذهني وإنما شرط أن يكون معرفا بلام العهد الذهني لحصول المبالغة في المدح

وهو المناسب لباب نعم وذلك لأن اللام لما كان للعهد الذهني يكون المعهود مبهما واقعا
على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بذلك على وجه
الإجمال والتفصيل وهو أوقع في النفس وجوز بعضهم أن يكون اللام لاستغراق الجنس كما ذهب إليه
أبو علي واللام للإشارة إلى ما في الذهن من الماهية أي للجنس كما قال المصنف وصاحب لب
الإعراب لأنه يعبر بالواحد والمثنى والجمع وشرط المفسر أن يصح حمله على المفسر ولا يصح
حمل الواحد والمثنى على المعرف باللام في الصورتين إذ لا يصح أن يقال زيد نعم
كل الرجل أو نعم جنس الرجل وكذا لا يصح أن يقال الزيدان نعم كل الرجال أو نعم جنس
الرجل اللهم إلا أن يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة كما في أنت الرجل كل الرجل وزيد
كل جنس الرجل **أو يكون الفاعل مضافا إلى المعرف بها** أي باللام بلا
واسطة أو وسائط نحو نعم صاحب الفرس عمرو ونعم غلام صاحب الفرس بشر ونعم
غلام آخر صاحب الفرس بكر وإن شئت فزد **أو يكون الفاعل مضمرا مميزا** أي مفسرا ذلك
الضمير **بنكرة منصوبة** على التمييز نحو نعم رجلا خالد وإنما أضمر الفاعل للاختصار لأن
نعم رجلا زيد أخصر من نعم الرجل زيد ولأنه إضمار على شريطة التفسير وفيه مبالغة في المدح
واختص هذا الإضمار بباب نعم لأن المدح من مظان التفخيم والمبالغة وكذا الذم
الذي هو ضده وجار مجراه في كونه من مواضع المبالغة وإنما يميز ذلك الضمير بنكرة
منصوبة لأن الضمير في نعم لا يختص بواحد بعينه فيجري أن يفسر بنكرة منصوبة
كما في عشرين درهما **أو** مميزا ذلك الضمير **بما مثل فنعما هي** أي فنعم شيئا أو نعم خطة
هي أي الصدقة أي إبداؤها ولقائل أن يقول لا حاجة إلى قوله أو بما في التخصيص
لأن ما فيه بمعنى نكرة منصوبة لأن معنى فنعما هي فنعم خطة أو نعم شيئا هي أي الصدقة
أي إبداؤها إلا أن يقال إنما أبرزها نظرا إلى الصورة دون المعنى **وبعد ذلك**
المخصوص مبتدأ وتقدم خبره أي المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل وأما الفعل

ذلك لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس **وهو** اي المخصوص **مبتدأ** ما قبله
خبره او خبر **مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد** فزيد مبتدأ ونعم
الرجل خبره والتقدير زيد نعم الرجل او خبر مبتدأ محذوف اي هو نعم الرجل هو زيد والجملة
مستأنفة للبيان لانه لما قال نعم الرجل كان سائلا سأل من هو فقال هو زيد وقيل لا يجوز
في المخصوص الا الوجه الاول لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه نحو ان زيدا نعم الرجل وكان زيد
نعم الرجل وحكى الاندلسي ذلك الغير ودواخل المبتدأ تدخل على المبتدأ والخبر جملة
دون الخبر وحده **وشرطه** اي شرط المخصوص **مطابقة الفاعل** اي ان يكون
مطابقا للفاعل في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعم المرأة هند وانما وجب
المطابقة لاتحادهما فيما صدق عليه ولكونه بيانا للفاعل فلا جرم يطابقه **وقوله تعالى**
بئس مثل القوم الذين وشبهه متأول جواب سؤال حيث وقع المخصوص
وهو الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم فاجاب بانه متأول بحذف
مضاف تقديره بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا او بحذف المخصوص وجعل الذين
صفة القوم والتقدير بئس مثل القوم المكذبين مثلهم **وقد يحذف المخصوص**
بالمدح والذم **اذا علم** بالقرينة **نحو قوله تعالى نعم العبد** اي نعم العبد ايوب
لان الكلام في قصته **وقوله تعالى فنعم الماهدون** اي نعم الماهدون نحن ودل عليه سياق
الآية وهو قوله تعالى والارض فرشناها فنعم الماهدون **وساء مثل بئس** في افادة الذم
ومنها اي من افعال المدح **حبذا وفاعله** اي فاعل هذا الفعل **ذا** ولا يتغير عن حاله
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند لجريانه مجرى
الامثال التي لا تتغير **وبعده** اي بعد ذا **المخصوص** بالمدح كما في نعم نحو حبذا الرجل
زيد فحب فعل ماض وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح واعرابه

اي اعراب

اي اعراب المخصوص بعد حبذا **كاعراب مخصوص نعم** في الوجهين المذكورين وقال
بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان وقيل ذا زائد والمخصوص فاعل **ويجوز ان**
يقع قبل المخصوص اي قبل مخصوص حبذا **او بعده** اي بعد مخصوص حبذا تمييز
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولم يجز في نعم وبئس تأخير التمييز عن المخصوص فلا يقال
نعم زيد رجلا لان الاسم الاول في الابهام مثل الضمير في نعم رجلا زيد فيحتاج الى التمييز
الا انهم تركوا التمييز بها دون الضمير في نعم وبئس فيقال حبذا زيد كما يقال ولا يقال نعم زيد
تفضيلا للظاهر على المضمر واما من الالتباس المخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف نعم
حيث يلزم من ترك الضمير فيه الالتباس بالفاعل فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا
نحو رجلا السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان واريد نعم رجلا السلطان
لالتبس المخصوص بالفاعل فحمل عليه فيما اذا لم يلتبس نحو نعم رجلا زيد او الالتباس **او حال**
نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسول محمد عليه الصلوة والسلام **على وفق مخصوصه**
الجار والمجرور صفة قوله تمييزا وحالا اي كائنا على وفق المخصوص اي على موافقة المخصوص
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وانما وجب الموافقة لاتحادهما فيما صدق
عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافقه والحق ان العقول على وفقه لتقدم المخصوص عليه
الا انه وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التوضيح لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل
وغيره ثم لما فرغ من قسمي الاسم والفعل شرع في قسم الحرف فقال **الحرف ما دل**
على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي مدلول الغير تضمنا او مطابقة كاللام فانه يدل
على معنى حاصل في الاسم اي مدلول له دلالة تضمن لانه تدل على معنى اي على التعريف
يدل عليه الاسم الواقع بعده تضمنا باعتبار الوضع التركيبي وكلم فانه يدل على معنى
حاصل في الفعل اي مدلول له دلالة تضمن لانه يدل على معنى اي على النفي يدل عليه الواقع
بعده تضمنا باعتبار الوضع التركيبي وكنعم فانه يدل على معنى حاصل في الجملة اي مدلول

لها دلالة مطابقة لانه يدل على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة وذلك المعنى نحو تقدير
ما سبقها دقيل معنى قوله ما دل على معنى في غيره ما كان علامة لتحقق معنى في غيره ولا
في نفسه وكلمة في معنى الباء او على حقيقتها وقد سبق الكلام في هذا كله في تعريف الاسم
على سبيل التوضيح والتشريح فلا نشتغل بذلك هنا **ومن ثم** اي لاجل ان الحرف يدل
على معنى في غيره **احتاج الحرف في جزئيته** اي في كونه جزءا من الكلام ولم يصح
الى اسم وفعل فالحرف يصح ان يكون جزءا من الكلام وان لم يصح ان يكون ركنا له نحو
بعونه **حروف الجر** وانما قدمها لكثرتها ولكثرة دورها وانما سميت حروف الجر لانها
تجر معاني الافعال اي الاسماء او تجر الاسماء وهي **ما وضع لافضاء الفعل**
كمررت بزيد **او معناه** اي معنى الفعل والمراد بمعنى الفعل اسما الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل ما يستنبط
منه معنى الفعل كانا مار بزيد وزيد في الدار او على السطح **اي ما يليه** كلمة ما عبارة
عن امر والضمير المرفوع المستتر راجع الى ما التأنيثية والمنصوب البارز راجع الى ما
الاولى او على العكس **وهي** حروف الجر ثمانية عشر حرفا **من والى وحتى**
وفي والباء واللام ورب وواوها اي واو رب **وواو** القسم
وتاءه اي تاء القسم **وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا**
وعدا وخلا وانما قدم من لانها للابتداء وهي للابتداء اولى واعقبها بالى
للطباق لكونها للانتهاء والطباق الجمع بين معنيين متقابلين وهو من المحسنات واعقبها
بحتى للتناسب لكونها للانتهاء ايضا واعقب الثلثة بفي لمناسبتها اياها في تعلق الابتداء
والانتهاء بالمكان الذي هو احد قسمي الظرف واعقبها بالباء لمشابهتها في نحو
اطلب العلم ولو بالصين واعقبها باللام لمناسبتها اياها في لزوم الحرفية والكسر وكونها
على حرف واحد واعقب الست مما هو نص في الحرفية بما وقع الاختلاف في كونها اسما

اوحرفا وهو رب واعقبها بذكر واوها لكونها فرعا لها واعقبها بذكر واو القسم لمناسبتها
اياها في كونها واوا وفرعا لان واو رب فرع رب وواو القسم فرع باء القسم
واعقبها بالتاء لكونها فرع الواو واعقبها بذكر ما اشترك بين الاسم والفعل والحرف
وقدم عن لكونها بالحرف انسب منه بالاسم لوصفه ومنع الحرف لكونه اقل من ثلثة
احرف بخلاف على وقدم على على الكاف والكاف اقرب بالحرف لوضعه على
حرف واحد لقلة مداخلها حيث لا يدخل على المضمر وقدمهما على مذ ومنذ لكونهما اقل
منها مداخلا حيث يدخل الظروف الزمانية خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية اضعف
وهي حاشا وخلا وقدم على ما فيه جهة الفعلية اقوى وهو خلا وعدا **فمن**
للابتداء اي لابتداء الغاية اي لابتداء المعيا نحو سرت من البصرة **والتبيين** وعلامته
ان يصح حمله على مبنيه نحو عشرة من الدراهم فانه يصح ان يقال الدراهم عشرة **والتبعيض**
وعلامته ان يصح ان يقال اخذت بعض المال **وزائدة في غير الموجب** نحو ما جاءني
من رجل وهي جاء رجل من احد **خلافا للكوفيين والاخفش** فانهم جوزوا زيادتها
في الموجب في اسم الجنس الخ **ويقولهم قد كان من مطر وشبهه متأول** جواب سؤال
حيث زيدت من في الموجب فاجاب بانه متأول بالحمل على التبعيض اي قد كان
بعض مطر او شيء من مطر **والى للانتهاء** اي لانتهاء الغاية اي لانتهاء المعيا نحو
ثم اتموا الصيام الى الليل ونحو خرجت الى السوق **وبمعنى مع قليلا** اي
زمانا قليلا اراد بمعنى مع كون ما بعده داخلا في حكم ما قبله نحو قوله تعالى ولا تأكلوا
اموالهم اي اموالكم اي مع اموالكم **وحتى كذلك** اي مثل الى في كونها للانتهاء
وبمعنى مع كثيرا اي زمانا كثيرا اي يدخل ما بعده في حكم ما قبله نحو اكلت
السمكة حتى راسها الى مع راسها وفي قوله كثيرا اشارة الى ان مجيئه بمعنى الى قليل و
ويختص حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه وحتاك استغناء

عنها بالى والصواب التمسك فى ذلك بالاستعمال خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها
على المضمر ايضا كالى وفى للظرفية اى لجعل ما بعدها ظرفا لما قبلها حقيقة نحو زيد فى
الدار والمال فى الكيس او توسعا واعتبارا نحو نظرت فى الكتاب والنجاة فى الصدق
وبمعنى على قليلا اى زمانا قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع
النخل والباء للالصاق اى لالصاق الفعل بالمجرور حقيقة نحو به داء او مجازا نحو
مررت بزيد اى التصق مرورى بمكان يقرب من زيد والاستعانة اى للدلالة على
ان ما دخلت فيه عليه آلة للفعل نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب
السفر اى مع ثياب السفر والمقابلة نحو اخذت هذا الثوب بدرهم اى بمقابلة درهم
والتعدية اى لجعل الفعل اللازم متعديا بمثل الهمزة والتضعيف فى اذهبت زيدا
وذهبته نحو ذهبت بزيد اى اذهبته وخرجت بعمرو اى اخرجته واما فى غير التعدية
فذلك لانها قد تستعمل بمعنى تعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه وفى هذا المعنى تشترك
بجميع حروف الجر والظرفية نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم
فى الصين وزائدة فى الخبر اى فى خبر المبتدا فى الاستفهام اى فى وقت الاستفهام
نحو هل والنفى نحو ليس زيد بقائم وما زيد بقائم قياسا اى زيادة قياسية او ذات
قياس او زيادة تلابس القياس ولقائل ان يقول ان ذكره مطلق الاستفهام يتناول
الهمزة ومن وذكر مطلق النفى يتناول ليس وما ولا المشبهتين بليس ولا التبرئة والحكم
مخصوص بهل وبليس وما المشبهة به دون لا التبرئة الخ ففى اطلاق الاستفهام
والنفى نظر ولعل المراد بالاستفهام والنفى المعهودين فى هذا الباب فى اصطلاحهم المشهور
وهو الاستفهام بهل والنفى بليس او ما المشبهة به فلا يقال ازيد بقائم ولا رجل بقائم وفى
غيره اى غير الخبر المذكور سماعا اى زيادة سماعية او زيادة سماع مثل بحسبك
زيد وبحسبان درهم وقوله بحسبك فى هذا المثال مبتدا ودرهم خبره فالباء زائدة

فى المبتدا

فى المبتدا سماعا وبحسبك زيد على العكس فالباء زائدة فى الخبر سماعا والقى بيده
اى بنفسه فالباء زائدة فى المفعول قال الله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اى لا تلقوا
انفسكم الى الهلاك بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد وغلب الاعداء قتلوكم واللام
للاختصاص سواء كان اختصاص ملك نحو المال لزيد او اختصاص استحقاق نحو الجل للفرس
او اختصاص نسبة نحو فلان ابن له والتعليل سواء كانت العلة سببا غائيا نحو ضربت للتاديب
فان التاديب علة غائية يقصد الفعل لاجلها او سببا باعثا ليس غاية يقصد الفعل لاجلها
نحو خرجت لمخافتك فان المخافة ليست علة غائية يقصد الفعل لاجلها بل هى سبب باعث
على الخروج وزائدة نحو قوله تعالى ردف لكم اى ردفكم لان ردف متعد بنفسه وبمعنى
عن مع القول نحو قلت له انه لم يفعل الشر اى قلت عنه قال الله تعالى وقال
الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اى عن الذين امنوا وبمعنى الواو
فى القسم صفة الواو متعلق بالظرف المستقر اى بمعنى الواو الكائن فى القسم اى بمعنى
واو القسم للتعجب اذا كان الجواب امرا عظيما نحو لله لا يؤخر الاجل بمعنى والله لا يقال
لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى التقليل افراد ما دخلت عليه وكم للتكثير افراد
ما دخلت عليه هذا هو الموضوع له الاصلى ثم استعمل لكثرة استعماله فى ضده حتى صار
فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة كقولك رب بلد قطعته
ونظيرها فى ذلك قد فانها عند المضارع للتقليل ثم استعملت للتكثير فى مقام المدح كقوله
تعالى قد يعلم الله الذين وذهب الاخفش الى انه اسم وهو مختار صاحب المفتاح واستدل
عليه بوجوه الاول انها فى مقابلة كم الخبرية لكونها للتقليل وكون كم للتكثير وهو اسم بالاتفاق
فكذا ما يقابله والثانى انا لم نجد فيه لازم حرف الجر وهو التعدية اى تعدية الفعل او معناه
الى ما يليه لان عاملها قد يكون متعديا بنفسه نحو رب رجل كريم اكرمته فان اكرمت متعد
بنفسه ويمكن الجواب عنه بالمنع جواز ذلك لضعف العمل المتاخر عن المفعول عن العمل

فيعمل بحرف الجر فكان حرف الجر في مثل ذلك لتقوية العامل الضعيف وفيه نظر لان العامل
الضعيف بالتاخر انما يتقوى باللام فقط لافادتها التخصيص كقوله تعالى لربهم يرهبون
وكقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون واما تقويته بغيرها فغير معهودة في كلامهم والثالث انه لو كان
حرف جر لما جاز نحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى معمول بحرف الجر والى ضمير
ذلك الحرف معا فلا يقال لزيد ضربته فعلم انه اسم واعتذر عنه الرضي بان اكرمته
صفة والفعل الذي تعلق به رب رجل محذوف اي رب رجل كريم اكرمته اكرمت
ونحو ذلك لان رب لا يدخل الا على نكرة موصوفة وعاملها محذوف غالبا كما ذكره
المتن والرابع انه لو كان حرف جر لما جاز ظهور الفعل في نحو رب رجل كريم جاءني في جواز
من قال ما جاءك من رجل لما عرف ان اظهار عامل الظرف المستقر لا يجوز وقد صرح المص
بظهور الفعل في رب رجل كريم حصل ويتعلق به رب على وجه القيام لا على وجه الوقوع
وهذا دليل على اسميته ولها صدر الكلام حملا على كم الخبرية التي هي نقيضها
لكونها للتقليل وكون كم للتكثير ولكم الخبرية صدر الكلام مختصة
اما اختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق معنى التقليل الذي هو مدلول رب لان التقليل
انما يتحقق اذا النكرة مجهولة تحتمل التقليل والتكثير بخلاف المعرفة فانها متعينة فلتها
كالمفرد والمثنى او كثرتها كالجمع فلا يتحقق التقليل واما اختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق
معنى التقليل ايضا لان الموصوف اخص من غير الموصوف والاخص اقل مما هو اعم
الا ترى ان الرجل العالم اقل من مطلق الرجل والرقبة المؤمنة من مطلق الرقبة ولورود
الاستعمال على ذلك وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب ولذا قال على الاصح
وهذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تابعهما وفعلها اي عاملها ماض ولو كانت
مكفوفة بما لكونها للتقليل المتحقق الواقع وذلك لا يتصور الا في الماضي محذوف في الاكثر
على انه صفة ماض نحو رب رجل لقيته فلقيته صفة رجل والفعل الذي يتعلق به رب محذوف

وانما حذف لحصول العلم به لان الجار والمجرور يدل على الفعل العام وهو كاين او حاصل
ولانه حذف بقرينة السوال لان الاكثر ان يكون رب جواب سوال ظاهرا او مقدرا
فكان سائلا يقول هل اكرمك من لقيته فتقول رب رجل لقيته اي رب رجل لقيته اكرمني
او يقول هل اكرمت من لقيته فتقول رب رجل لقيته اي رب رجل لقيته اكرمته في
هذا المقيس وانما قال غالبا اي حذفا غالبا او زمانا غالبا لانه قد جاء رب كريم حصل وقد
تدخل رب على مضمر مبهم ليس له معاد معين مميز بنكرة منصوبة على انه
تمييز لان الضمير لما كان مبهما احتاج الى التفسير والتمييز نحو ربه رجلا وهذا الضمير نكرة كالنكرة في نعم
رجلا وهذا الضمير مفرد مذكر لا غير فتقول ربه رجلا وربه امراة وربه رجلين وربه امراتين
وربه رجالا وربه نساء لانه عايد الى شيء في الذهن لا الى شيء تقدم ذكره ليجب مطابقته
خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فيقولون ربه رجلا وربها رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نسوة وتلحقها
اي تلحق رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل رب بعد لحوق ما على الجمل الاسمية
والفعلية نحو ربما زيد قائم وربما قام زيد قال الله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زايدة
فيدخل الاسم ويجر نحو قول الشاعر ربما ضربة بسيف وواوها تدخل على نكرة
موصوفة وهي الواو التي يبتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب وهي عند بعض حرف
الجر لان الجار هو رب المقدرة بعدها والواو للعطف وتدخل بعد الواو على
مظهر منكر موصوف في كلامهم وبلدة ليس بها انيس وواو القسم انما يكون عند
حذف الفعل اي لا يكون الا عند حذف الفعل لكثرة استعمالها فهي اكثر استعمالا
من اصلها وهو الباء فلا يقال اقسمت او حلفت او اقسم او احلف والله لتفعلن
السوال فلا يقال والله اجلس بل بالله اجلس مختصة بالظاهر فلا يقال وك ولا وه
كذا احقق رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص منهما الظاهر لاصالته ثم اعلم

ان قوله وواو القسم مبتدأ والجملة التي بعدها خبر وقوله لغير السؤال خبر آخر وقوله مختصة خبر آخر
وقوله بالظاهر صلة الاختصاص والباء دخلت في المختص به دون المختص والتاء مثلها
اي مثل الواو في الاختصاص بحذف الفعل وكونها لغير السؤال فلا يقال احلف تالله او لا تالله
اخبرني مختصة باسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يقال تالرحمن وتالرحيم
لانها مبدلة عن الواو فلم يدخل الا على لفظ الله تقليلا لانحطاطها عن محل اصلها وهو الواو
بخصيصه ببعض المظهرات وخص منها ما هو الاصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى
والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في جميع اي في جميع ما ذكر اي في
حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المضمر والدخول اسم الله تعالى فان قيل
قوله في الجميع يتناول الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى لاعمية الباء حيث لا يصح ان يقال
الباء يوجد مع الاختصاص بالظاهر وبدونه لمكان التنافي قيل معنى كونها اعم في جميع
الامور انها لا تختص بهذه الامور بل استعمالها اعم من ان يكون في هذه الامور
او خلافها فيجوز فيها اظهار الفعل نحو اقسمت بالله واستعمالها في كل مقسم به ظاهرا
او مضمرا نحو بالله وبالرحمن وبك لافعلن كذا ويتلقى اي كل باب القسم باللام وان
في الاثبات نحو قوله تعالى تالله لاكيدن اصنامكم ونحو قوله تعالى ان سعيكم لشتى في جواب
والليل اذا يغشى وحروف النفي في النفي كقوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك
ربك وما قلى ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين جزئي الجملة المقسمة نحو زيد والله قائم وضرب والله زيد وان تذهب والله
اذهب والتقدير في زيد والله قائم والله لزيد قائم وفي ضرب والله زيد والله
لقد ضرب زيد وفي ان تذهب والله اذهب والتقدير ان تذهب اذهب او تقدمه
اي تقدم القسم ما يدل عليه اي على الجواب نحو زيد قائم والله وضرب زيد والله والهلال
والله والتقدير في زيد قائم والله والله لزيد قائم وفي ضرب زيد والله والله لقد ضرب زيد

وفي الهلال

وفي الهلال والله والله لهذا الهلال وانما حذف الجواب في هاتين الصورتين لانه لما توسط القسم
بين ما هو جوابه في المعنى او تقدم القسم ما هو جوابه في المعنى استغني عن الاعادة ثم اعلم
ان كلمة ما فاعل تقدم ومفعوله ما الفصل عن الخبر وعن للمجاوزة للمجاوزة نحو رميت
السهم عن القوس وعلى للاستعلاء اي للاستعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على السطح
او حكما نحو عليه دين وقد يكونان اي يكون على وعن اسمين بدخول من اي عند دخول
من عليهما عليهما يعني اذا دخل من على على يكون بمعنى الفوق نحو قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
اي من فوقه واذا دخل من على عن يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه
والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عندي وقوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا يولى عليكم
التولية ما يكون في الحالة تكونون عليها اي يولى عليكم تولية مثل كونكم في الخير والشر والكاف
في قولهم خلق الاشياء كما شاء وكاف التشبيه لم يرد بها معنى آخر وجه التشبيه تعلق الخلق بكل
من المشبه والمشبه به من غير تفرقة اي خلق الاشياء خلقا مثل خلق شائه وهذا التشبيه الضمني
الخارجي بنوع من الخلق المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمشية وكذا الكاف في قولهم
كما يحب اي حمدته حمدا مثل حمد يحب وهذا تشبيه الحمد الخارجي بنوع من الحمد المتصور في الذهن
في تعلق كل منهما بالمحبة وفي الكم والكيف اللذين يتعلق المحبة بالحمد باعتبارهما وقد يكون
للمقارنة في الوقوع نحو انك كما طلع الفجر اي اقترن الاتيان وطلوع الشمس في الوقوع
وزائدة نحو ليس كمثله شيء ويمكن ان لا يكون الكاف منه زائدة بل يكون من باب نفي
الشيء على سبيل الكناية لانه يلزم من نفي مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له مثل كان
لمثله مثل بالضرورة وقد قلنا ليس لمثله مثل فيلزم نفي المثل وقد يكون الكاف اسما
كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم ويختص الكاف بالظاهر فلا يقال كه استغناء
بلفظ المثل عنها ولانها لو دخلت على المضمر لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب
فيطرد المنع في الكل واما قولهم ما انا كانت ولا انت كانا فلان ضمير المنفصل عندهم كالمظهر

كذا في الصحاح **ومذ ومنذ** وانما قدم فرع كونه فرعا لكونهما اخف **للزمان** للابتداء

بدل الاشتمال من قوله للزمان اى مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي نحو ما رايته منذ

يوم الجمعة اى انتفى رويتي اياه من يوم الجمعة **والظرفية** اى بمعنى في **في الحاضر** نحو

ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اى انتفى رويتي اياه في شهرنا وفي يومنا ولا تدخل

على المستقبل لوضعهما للماضي والحال وصفا **وحاشا وعدا وخلا للاستثناء**

نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد لكن حاشا تستعمل في الاستثناء عن السوء لتنزيه

المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو ساء القوم حاشا زيد ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا

زيد لفوات معنى التنزيه ثم اعلم ان حاشا من حروف الجر على الاصح وعدا وخلا منهما على الاصح

فان قيل لم يتعلق الجار اعني حاشا في قوله تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء اذ كان

حرف جر وكيف دخل الجار على الجار وهو اللام قلت اللام زائدة وحاشا متعلق بمحذوف

والتقدير اتصف كل موجود بالسوء وحاشا لله فلانه منزه بل هو عن كل سوء ولكنا ما علمنا عليه من سوء

وهذا قريب مما يقال بالفارسية في المدح بالحسن بالعيب خلاف است فلان بي عيب

كفت وليكن ورودي جميع منهما بدينم لما فرغ من بيان الحروف الجارة شرع في بيان الحروف المشبهة

بالفعل فقال **الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت**

ولعل وانما سميت هذه الحروف بهذا الاسم لكونها مشابهة للفعل في انقسامها

الى ثلاثية ورباعية وفي البناء على الفتح كالماضي وفي اقتضائها الاسمين واما آخر

ليت ولعل لاحتمالات والتمني وان الترجي بخلاف الدرعية ال لغة لها

لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان المفتوحة فهي بعكسها

لانها بعكس المراد اى يلزم فيها عدم الصدر والتعلق بغيرها **وتلحقها** اى تلحق هذه الحروف

ما الكافة فتلغى هذه الحروف بعد لحوق ما الكافة عن العمل لان ما الكافة تكفها عن العمل

الاصح لان ما الكافة اخرجتها عن بعض وجوه مشابهة الفعل وهي اقتضاؤها الاسماء

ولان

ولان ما الكافة اذا دخلت عليها صارت عاملة وتعبير ضعيفة وقد تعمل بحمل ما زائدة

وتدخل هذه الحروف حينئذ اى حين اذ لحقتها ما **على الافعال**

لان ما الكافة اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم كقوله تعالى انما حرم عليكم

الميتة **فان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تقرر وان المفتوحة** مع

جملتها الاضافة بادنى ملابسة اى مع جملة واقعة بعدها **في حكم المفرد** لان

تحويل الجملة بتاويل المفرد وطريق تاويل الجملة بالمفرد ان يجعل مصدر الخبر مضافا الى

الاسم فيقال في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد او يجعل مصدر جزء الخبر مضافا

الى الاسم فيقال في بلغني ان زيدا انقطعت شكرك بلغني شكر زيد عند اعطائك اياه

او يجعل مصدر الخبر مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا له

اى متعلقا له فيقال في بلغني ان زيدا ابوه قائم بلغني قيام ابي زيد فان مصدر الخبر اضيف

الى الاب المضاف الى الاسم وذلك لان الاب من اسبابه اى من متعلقاته وان لم يمكن

للخبر والجزء مصدر يقدر مصدر فعل عام ويضاف الى الاسم او ما يضاف الى الاسم

اذا كان ما يضاف اليه سببا له فيقال في بلغني ان زيدا غلام عمرو بلغني كون زيد غلام

عمرو وعلى هذا القياس **وثم** اى من اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة

تجعلها في حكم المفرد **وجب الكسر** اى وجب اتيان ان المكسورة **في موضع**

الجملة اى في موضع يختص بالجملة بحالها ولم يمكن فيه تاويل المفرد **والفتح** اى وجب اتيان

ان المفتوحة **في موضع المفرد** اى في موضع يكون ان مع ما بعدها فيه تاويل المفرد فكسرت

الفاء للتفسير اى كسرت همزة ماذة **ان ابتداء** اى في ابتداء الكلام كقوله تعالى

ان الله غفور رحيم **وبعد القول** الذي بمعنى الحكاية دون القول الذي بمعنى

الظن والتعوذ لان معمول القول بمعنى الحكاية جملة محكية **وبعد الموصول** نحو

الذي اكمك ضربته في الدار لان صلة الموصول لا يكون الا جملة **وفتحت** همزة

مادة ان حيث كونها فاعلة نحو بلغني انك قائم ومفعولة نحو عرفت انك قائم
ومفعولة ومبتدأة نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو حصل على انك قائم
لوجوب كون الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه مفردا ومفعولة وان في علمه
ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها مجاز لان الفاعل هو ان مع ما بعدها لا ان وحدها وكذا
البواقي وانما فتحوا بعد لولا وقالوا لولا انك منطلق لانطلقت لانه اي لان بعد
لولا مبتدأ محذوف الخبر عند البصريين والمبتدأ انما يكون مفردا وانما فتحوا بعد لو وقالوا
لو انك قمت لقمت لانه اي لان بعد لو فاعل لفعل محذوف وهو ثبت بدلالة
ان اي لو ثبت قيامك والفاعل لا يكون الا مفردا ومثال [illegible] ولو انهم صبروا اي لو ثبت
صبرهم فان جاز التقديران اي فان كان موضع جاز فيه التقديران اي تقدير المفرد وتقدير الجملة
جاز الامران اي فتح ان وكسرها مثل من يكرمني فاني اكرمه فان جعلته جملة
جملة اسمية جزائية وجب الكسر وان جعلته بتأويل المفرد ومبتدأ محذوف الخبر والجملة
جزائية وجب الفتح لان المبتدأ لا يكون الا مفردا اي فثابت اني اكرمه اي فثابت
اكرامي اياه وكذا قول الفرزدق وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا
واللهازم فالكسر على انه جملة اسمية واقعة بعد اذا المفاجأة اي فاذا هو عبد القفا واللهازم
واللهازم والفتح على انه مفرد واقع مبتدأ محذوف الخبر اي اذا ثابت انه عبد القفا
اي ثابت عبوديته للقفا واللهازم واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ارى بمعنى اظن وضميره
مفعول لم يسم فاعله وقوله زيدا مفعول ثان وقوله كما قيل معترضة وقوله سيدا مفعول
ثالث واللهزمتان عظمان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بارادة ما فوق
الواحد او بارادتهما مع ما حواليهما تغليبا ومعنى عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه
اي همته ان يكسب لما يأكل ويعظم قفاه ولهازمه قيل من كان همته ما يدخل في جوفه
فقيمته ما يخرج من جوفه ولذلك اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة

اسمها

اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم لان فائدتها التأكيد فجاز العطف على محل ذلك الاسم
بالرفع جاز العطف على اسم المكسورة لفظا وحكما اي لفظ المكسورة بان تكون
المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او حكما وهي التي وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا
قائم وعمرو او حكما وهي التي وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فانها وان كانت
مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لسدها مسد الجزئين حيث قامت مقام مفعولي العلم
وقوله بالرفع متعلق بالعطف اي منتسب بالرفع حملا على المحل دون المفتوحة حال
اي متجاوزا عن المفتوحة يعني لا يجوز العطف على الاسم ان المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة
كالمكسورة في صحة العطف على المحل مثل ان زيدا قائم وعمرو فان قوله عمرو معطوف على
اسم ان المكسورة بالرفع حملا على المحل وهذا المثال غير مذكور في بعض النسخ ويشترط
في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا
نحو ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم اذ التقدير ان زيدا قائم وعمرو
قائم ومنه قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اي انا بغاة وانتم بغاة
ما بقينا في خلاف وعداوة وانما اشترط مضي الخبر لانه لو عطف على محل اسم ان قبل مضي
الخبر وقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان لادى الى كون الشيء الواحد معمولا لعاملين مختلفين اذ
قوله ذاهبان من حيث انه خبر زيد معمول ان لان زيدا معمولها ومن حيث انه خبر لعمرو
معمول الابتداء وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لم يشترطوا مضي الخبر متمسكين بنحو
قوله الا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق وسيبويه حمله على تقدير الخبر ولا اثر في
جواز العطف على محل اسم ان بدون مضي الخبر لكونه اي اسم ان مبنيا كما في البيت المذكور
وكما في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون بعطف قوله
والصابئون على محل الذين قبل مضي الخبر عندهما اي اسم ان وهو الذين خلافا
للمبرد والكسائي فانهما فرقا بين اسم ان المعرب والمبني في ذلك فجاز العطف على

على محل اسمها المبني قبل مضي الخبر لفظا وحكما وشرط في العطف على محل اسمها المعرب مضي
الخبر مثل انك وزيد ذاهبان تجويز الحمل على محل اسمها قبل مضي الخبر لكون
اسمها وهو الكاف مبنيا وهذا باطل لان مانع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر
لا يفرق بين اسمها المبني والمعرب وقال الشارح الظاهر ان التقييد مذهب الفراء والاطلاق
مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو يعني جاز العطف على محل اسمها عند الفراء
قبل مضي الخبر اذا كان اسمها مبنيا وعند الكسائي يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها
معربا او مبنيا والصحيح ان مضي الخبر شرط جواز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان معربا
او مبنيا لان المانع المذكور موجود مطلقا واستعمال الفصحاء على هذا ولكن كذلك اي مثل
ان المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد لكن
عمرو خارج وخالد لان لكن للاستدراك وهو لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافي التأكيد
واما سائر الحروف فلم يجز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء ولذلك اي لاجل
ان المكسورة لما لم تغير معنى الجملة وان المفتوحة تجعلها بمعنى المفرد دخلت اللام
اي لام الابتداء مع ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم دونها اي دون المفتوحة
على الخبر فلا يقال بلغني ان زيدا لمنطلق لان لام الابتداء انما تدخل لتأكيد الجملة وان المكسورة
مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد ثم حق هذه اللام ان تدخل
اول الكلام لصدارتها لكنهم كرهوا اجتماع حرفين متوافقين في المعنى وهما كذلك لان
معنى اللام هو معنى ان اعني التأكيد وكلاهما حرف ابتداء فكرهوا اجتماعهما فاخروا اللام
وصدروا ان لانها عاملة واللام غير عاملة والعامل احرى بالتقدم على ما ليس بعامل
فادخلوها على الخبر اذا فصل بينه وبين ان بالاسم مثل ان زيدا لقائم او على الاسم
اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان بظرف وهو خبر مقدم نحو قوله تعالى
وان من شيعته لابراهيم او على ما بينهما اي بين الاسم وبينها اي بين ان بظرف

والخبر نحو معمول

والخبر نحو معمول الخبر المتقدم نحو ان زيدا لطعامك اكل وان زيدا لفي الدار قائم ودخول
هذه اللام في لكن اي في خبرها او في اسمها اذا فصل او متعلق الخبر المتقدم ضعيف
وذهب الكوفيون الى ان دخول اللام مع لكن جائز متمسكين بقوله ولكنني من حبها لعميد
والعميد الذي امرضه العشق وبانها لا تغير معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على محل اسمها
بالرفع فيلحق بها كما يلحق بان والبصريون استضعفوه وقالوا كان حق اللام ان تمنع منها
بان ايضا لبطلان صدارة اللام بالتوسط لكنه اغتفر في ان لقوة مناسبتها بها لاتحاد معناهما وهو
تاكيد الجملة ولام الابتداء فيقع في خبرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذوذ كقوله ام الحليس
لعجوز شهربة ترضى من الشاة بعظم الرقبة حيث دخل اللام في خبر المبتدا بدون ان او على ان
اصل لكنني لكن انني فخفف كما قيل علما ربي على الكلام والبس في اي تجي في اللام دخلت في خبر ان
المكسورة لا في خبر لكن وتخفف المكسورة اي المكسورة الهمزة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فيلزمها اي فيلزم ان المكسورة بعد التخفيف اللام سواء اعملت او اهملت اما في
الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما في الاعمال فللطرد والجمهور على عدم لزومها
في الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك يلزم اللام مع الاهمال عند خوف
اللبس وذلك في المبني والمقصور واختلف في هذه اللام فذهب ابو علي واتباعه
الى ان هذه اللام ليست لام الابتداء والا لوجب التعليق في ان علمت زيدا لقائما ولما دخلت
في غير لام الابتداء نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وذهب جماعة الى انها لام الابتداء
واجابوا عن قولهم ان التعليق انما وجب لو دخلت على المفعول الاول وهنا دخلت
على المفعول الثاني والبيت محمول على الشذوذ ويجوز الغاؤها اي المكسورة
بعد التخفيف عن العمل وهو الغالب لفوات الشبه اللفظي ولكونها عاملة مفتوحة
الاخر كقوله تعالى ان كل لما جميع لدينا محضرون ويجوز اعمالها نحو قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف
ان وعند الكوفيين يجب الغاؤها والاية حجة عليهم ويجوز دخولها اي دخول

المكسورة بعد التخفيف على فعل من افعال دواخل المبتدأ والخبر نحو باب كان
وباب علمت لئلا يخرج ان المكسورة عن دهر دخولها على الجملة الابتدائية بالكلية
يلزم اللام نحو وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
الا اذا كان ذلك الفعل دعاء فلا يلزم اللام لان اللام انما لزمت للفرق بين المخففة
وان النافية والدعاء لا يدخله ان النافية فلا لبس خلافا للكوفيين في ايه
اى في تعميم دخولها على كل فعل وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت
عليك عقوبة المتعمد وبقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وذلك عند
البصرية شاذ وتخفف المفتوحة اى ان المفتوحة الهمزة مشتمل المفتوحة بعد التخفيف
في ضمير شأن مقدر اعمالها وعملها لقوة شبهها بالفعل على ما بيناه في خبر ان كقولك
اشهد ان لا اله الا الله وانما عملت في ضمير شأن مقدر ليحصل بينها وبين الجملة
التي تليها ربط من حيث اللفظ بسبب ... الاسم لان لها باسمها ارتباطا ولاسمها
بخبرها ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي
للارتباط بينهما معنوي وذلك انها حرف موصول هي مع جملتها في تقدير المفرد اى المصدر
اذ هو حرف مصدري فكان ان وصلة بعض حروف فلذلك الحرف فتدخل ان
المفتوحة بعد التخفيف على الجمل مطلقا مفعول مطلق اى دخولا مطلقا او مفعول
فيه اى زمانا مطلقا اى سواء كانت اسمية او فعلية سواء كان فعلها من دواخل المبتدأ
والخبر او لا وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة بعد التخفيف في غيره اى في غير
ضمير الشأن كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق فما
بعث نفسه بكمال الجهد وبعثه ذلك على الشدة من كل شديد ووصالك احب الى من كل
محبوب مع ذلك اى مع فرط حب الوصال لو سألتني فراقك لاجبت الى ذلك طلبا لرضاك
وتحصيلا لسؤلك ففي هذا البيت كمال مبالغة ارشاد العاشق المعشوق ويلزمها.

اى يلزم المفتوحة

اى يلزم المفتوحة المخففة مع الفعل ظرف اى عند دخولها على الفعل او حال اى يلزم
ان حال كونها مقرونة بالفعل السين كقوله تعالى علم ان سيكون او سوف نحو
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا
رسالات ربهم او حرف النفي كقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى
ايحسب ان لم يره احد وكقولك علمت ان ما خرج زيد وعلمت ان لن يخرج زيد وانما لزم
احد هذه الحروف ليكون عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نونيها واسمها وهو
ضمير الشأن وللفرق بينها وبين ان المصدرية في اول الوهلة لان المصدرية لا تنفك
وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى فلا يفصل بينهما
وبين ما يؤثر فيها لضعفها وانما ثبت بهذه الحروف للتعويض والفرق لانها مختصة بالفعل
بالافعال فلما ذهب عنها ما به شابهت الفعل عوض عنه ما هو مختص بالافعال ثم المراد بالفعل
الفعل المتصرف اى ويلزمها مع الفعل المتصرف احد هذه الحروف بخلاف الفعل الغير
المتصرف نحو وان ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب
اجلهم حيث لا يلزم فيه ذلك لعدم الحاجة الى الفاصل لان ان المصدرية لا تدخل على
فعل غير متصرف وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم لا يلزمها احد هذه الحروف
لانه لا تشتبه بالمصدرية فلم يحتج الى الفرق والتعويض ولكن يجوز مع الجملة الاسمية
التقدير بلا خلاف نحو قولنا اشهد ان لا اله الا الله وباداة الشرط نحو علمت ان
من يضربك اضربه او بكم نحو علمت ان كم غلاما لي ويجوز التجرد عن ذلك كقوله في فتية
كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكأن للتشبيه نحو كأن
زيدا الاسد يكون الاسد نحو كانك شمس وتخفف كأن فتلغى بعد التخفيف عن العمل
على الافصح اى على الاستعمال الافصح كقوله تعالى وصدر مشرق اللون كأن ثدياه
حقان ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشأن قياسا على ان المفتوحة المخففة كذا

قالوا ويجوز ان لا يقدر لعدم الداعي اليه وهو كمال الشبه بالفعل ولكن للاستدراك
اي لطلب درك السامع دفع ما عسى ان يتوهم وهذه الكلمة مفردة وقال الكوفيون هي مركبة
من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى
الكاف وحذفت الهمزة يتوسط لكن بين كلامين متغايرين اي متغايرين نفيا
واثباتا من حيث المعنى لان معنى الاستدراك دفع توهم تولد من الكلام السابق فاشبه الاستثناء
فكان ان الاستثناء المستدرك فيه بحرف الاستثناء النفي بالايجاب والايجاب بالنفي والمقصود
التغاير المعنوي فلذا قيل اذ اللفظ قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد
حاضر لكن عمرا غائب وقال الله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم اي لكن الله
لم يركهم كثيرا وتخفف لكن فتلغى بعد التخفيف عن العمل لانها انما اشبهت بالتخفيف
بلكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها في ترك العمل والاخفش ويونس اجازا
اعمالها مخففة ولا اعرف لهما شاهدا كذا في الشرح ويجوز معها اي مع لكن
مخففة او مشددة الواو وهي اما زائدة او عاطفة لان دخول حرف الجر للعطف على مثلها
ليس بجائز وليت للتمني المحبة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر ونكتة الاعتراض
تميز المخففة عن الاستدراكية العاطفة نحو ليت الشباب يعود والفرق بين التمني والترجي
ان التمني متخيل ومستبعد جدا والترجي ممكن جدا واجاز الفراء ليت زيدا
قائما بنصب الجزئين بتقدير فعل من التمني اي تمنيت او اتمنى زيدا قائما وهو متعد الى
مفعولين ولعل للترجي نحو لعل زيدا عابد وشذ الجر بها اي بلعل كجعلها من الجار
كقوله لعل ابي المغوار منك قريب ويشكل في بيان المتعلق لان الجار اذا لم يكن زائدا
لا بد له من متعلق ولا متعلق في لعل ظاهرا ثم لما فرغ من بيان الحروف المشبهة بالفعل
شرع في بيان حروف العاطفة فقال الحروف العاطفة الواو والفاء وثم
وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن المخففة وانما قدم الواو لكونها

اصله

اصلا في باب العطف ولكونها لمطلق الجمع واعقبها بذكر ما يشاركها في الجمع
وقدم منها الفاء على ما للتراخي والتدريج واخر حتى لانها للتدريج فحقها التاخير ثم
ذكر ما لاحد الامرين وهي او واما وام ثم اعقبها بذكر ما للنفي والاضراب والاستدراك
فاعرف فالاربعة الاول جمع الاولى للجمع بين المفرد في نحو كونهما
مسندين نحو زيد عالم وقارئ او مسندا اليهما نحو زيد وعمرو قائمان او مفعولين
نحو ضربت زيدا وعمرا وصمت يوم الخميس ويوم الجمعة وخرجت مخافة الشر
واتقاء الخير وقمت فرحا وعمرا او حالين نحو جاءني زيد راكبا وضاحكا او تمييزين
نحو طاب زيد نفسا وعلما ونحو ذلك او بين الجملتين في حصول مضمونهما نحو جاءني
زيد وذهب عمرو فان قلت يعلم حصول مضمونهما بلا عطف ايضا بان يقال
جاءني زيد ذهب عمرو قلت الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا او كون
الاولى غير مقصود او غلطا قالوا وتقييد الاولى على كونهما مقصودين وعدم كون الاولى
غلطا قالوا والجمع مطلقا من غير تقييد بترتيب او قران او تراخ او تدريج لا ترتيب
فيهما اي في الواو والفاء للترتيب مع الحصول الوصل وثم مثلها
اي مثل الفاء في الترتيب لكن بمهلة اي مع مهلة وحتى مثلها
اي مثل ثم في الترتيب بمهلة زمانية مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة
بين الفاء وثم ومعطوفها اي معطوف حتى جزء من متبوعها
اي جزء من المعطوف عليه نحو اكلت السمكة حتى راسها فان قيل هذا منقوض
بنحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح ليس بجزء من البارحة قيل المراد بالجزء
اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصباح وان لم يكن جزءا من البارحة لكنه قريب
منها والقريب من الشيء في حكم الجزء منه او نقول ان كلامه محمول على حذف معطوف
اي جزء من متبوعه او قريب من متبوعه فلا يشكل بنحو نمت البارحة حتى الصباح

وانما اشترط كون معطوفها جزءا من متبوعه ليفيد هذا العطف **قوة** في المعطوف نحو
قدم الجيش حتى الامير **او ضعفا** نحو قدم الحاج حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء
على ما يتعلق بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى تاكيدا او تخصيص بعض الاجزاء
بالتاكيد دون بعض لا يكون الا لتحقق مميز له من غيره من الاجزاء يوجب احتمالا
في ترتيب الحكم فيه من قوة او ضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار
يفعل ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف في تحمل تلك النسبة
وهذا كما هو منظوم في وضعه اذ حتى وضعت للتدريج اي ليعطف بها جزء
من المتبوع لافادة هذا الغرض وهذا وان كان يتاتى في الواو وغيرها ايضا لكن لم
يقصد في وضعها اذ حتى وضعت للتدريج اي ليعطف بها جزء من المتبوع لافادة
هذا الغرض وهذا وان كان يتاتى في الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد في وضعها واذا
افاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة افادة ما هو في حكم الجزء حكما نحو نمت البارحة حتى
الصباح وقوله ليفيد يتعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المتبوع ليفيد
قوة او ضعفا **واو واما وام** تشترك في انها لاحد الامرين او الامور مبهما
اي غير معين وهي في غير الموجب نحو ولا تطع منهم آثما او كفورا على اصلها اي لاحد
الامرين مبهما والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي ثم اعلم
ان او واما لو في المعنى الا ان او يفارق اما في انك في اما تبتني اول الكلام
على الشك وفي او تبتدئ على القطع ثم يظهر الشك وفي ان او يجي بمعنى الى او الا وتجي
ايضا للاضراب نحو قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون
بخلاف اما فان قيل بل للاضراب وتدارك الغلط ولا يصح ذلك في اخبار الله تعالى
فما معنى الاضراب في كلامه تعالى قيل معنى الاضراب في كلام الله تعالى ان الاول
كان اخبارا كما عند الناس ثم اضرب عما يغلط فيه الناس من عددهم وقال او

يزيدون

يزيدون ارسلناه الى جماعة عددهم عند الناس مائة الف وليس كذلك بل يزيدون
واما المتصلة احتراز عن ام المنقطعة **لازمة لهمزة الاستفهام** دون
هل لان الهمزة عريقة في الاستفهام والمراد من همزة الاستفهام اعم من ان يكون لفظا
او تقديرا كقوله تعالى لعمري لا ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان **يليها**
اي يلي ام المتصلة اي بعدها ويتصل بها **احد الامرين المستويين** وهو
الثبت احد الامرين **والاخر** اي يلي المستوي الاخر او الامر الاخر **الهمزة** اي
همزة الاستفهام اي الكلام ان يلي ام المتصلة اسم مفردا وجملة فعلية او اسمية يلي
الهمزة ذلك نحو ارجل في الدار ام امرأة واضرب زيد ام اكرم بخلاف او واما فانه لا يلزم
ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة **بعد ثبوت احدهما** اي بعد ثبوت العلم
بحصول احد الامرين مبهما عند المتكلم لا على التعيين لطلب التعيين الجار متعلق بقوله يليها
ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة لم يجز هذا
التركيب في نحو **ارايت زيدا ام عمرا** حيث لم يل احد المستويين الهمزة لان المستويين
زيد وعمرو ولم يل الهمزة احدهما بل ولي ورايت وهو ليس احد المستويين فالصحيح
وهو جائز حسن ازيدا رايت ام عمرا احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارايت
زيدا ام رايت عمرا او **ومن ثم** اي لاجل انها لطلب التعيين بعد العلم بثبوت
احد الشيئين عند المتكلم **كان جوابها** اي جواب ام المتصلة **بالتعيين**
دون نعم او لا فيقال في جواب ارجل في الدار ام امرأة رجل ويقال امرأة بتعيين
احد الجنس ولا يقال نعم او بلى **والمنقطعة** اي ام المنقطعة **كبل والهمزة**
اي للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني **مثل انها** اي هذه القطيعة
لابل ام شاة اي بل اهي شاة كانه ظهر لك قطيعة من بعيد فغلبت على ظنك
انها لابل اي ان القطيعة التي تراها لابل هي جملة خبرية لان المتكلم لما راى

اتسعد كونها ابلا بلا شك فاخبر بها جزما فاذا قرب منه علم انها ليست بابل فاضرب
عن هذا الاخبار ثم شك انها شاء ام شيء آخر فان قيل هذا من باب عطف الانشاء
على الخبر قيل اي استفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار او المعطوف
بالتاويل لانه لما اضرب عن الاول وشك في الثاني كان كانه قال بعد قوله انها
لابل ليست كذلك فقال ام هي شاء اي ابل هي شاء وام شاء فيقول على هذا الوجه
المنفصلة من حيث المعنى واما قبل المعطوف عليه لازمة مع
اما فقوله واما مبتدا وقوله لازمة خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف للازمة
اي كلمة اما لازمة قبل المعطوف عليه في مع اما العاطفة استعمالا جائزة مع
او نحو جاءني اما زيد واما عمرو وجاءني اما زيد او عمرو وذلك لان وضع اما العاطفة
لبناء اول الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك بتقدير اما قبل المعطوف
عليه بها ويجوز ان يجعل دالة على عروض الشك وذهب ابو علي الفارسي الى ان
اما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف عليه فلو كان عاطفة
لما دخل واو العطف ولما تقدم على المعطوف عليه والجواب بان اما المتقدمة
ليست بعاطفة بل هي للشك المحض من غير معنى عطف والواو الداخلة عليها
ليست للعطف كيف وهي للجمع والمقصود احد الشيئين بل هي زيدت للتاكيد
لمعنى اما غير عاطفة ايضا كما زيدت مع لكن العاطفة كذلك الا انها وجبت ههنا
لمقارنتها غير العاطفة في التركيب بخلاف ولكن فان الواو معها جائز لعدم
مجيئها غير العاطف في التركيب ولا وبل ولكن لاحدهما اي لاحد الامرين
معينا لكن لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع ولا يعطف بها الا الاسم
وعطف المضارع بها نادر قليل وبل للاضراب ومعنى الاضراب جعل الاول حكما
او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيحتمل ان يكون صحيحا

او غلطاً

او غلطاً كانه غير مذكور اصلا او ما بعدها في الموجب موجب وفي غير الموجب اختلاف
فقال الجمهور موجب بمعنى لكن وقال المبرد منفي فما جاءني زيد بل عمرو ومعناه عند الجمهور
بل جاءني عمرو وعنده بل ما جاءني عمرو ولكن للاستدراك اي مغايرة ما قبلها لما بعدها
نفيا واثباتا من حيث المعنى كما مر في لكن المشددة ولكن لازمة للنفي اي
لسبق النفي استعمالا نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فنفي مجيء زيد باق على حاله لم يكن
الحكم به غلطا منك وانما جئت بلكن دفعا لتوهم المخاطب انتفاء عمرو ولم يجئ ايضا للملازمة
بينهما في سبب من الاسباب فيكون نقيضة لا حيث لزمت سبق الايجاب نحو جاءني
زيد لا عمرو ثم لما فرغ من بيان حروف العطف شرع في بيان حروف التنبيه
فقال حروف التنبيه الا واما وها سميت بها لتنبيه المخاطب بها فالا
واما للتوكيد مضمون الجملة يبتدأ بهما الكلام لايقاظ السامع وتنبيهه لتمكن الجملة
في ذهنه وتدخلان على الجملة خبرية او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا
او غير ذلك دون المفرد بخلاف ها فانها تدخل المفردات وتكثر في اسماء الاشارة
ويفصل بينها وبين الاشارة اما بالقسم نحو ها والله ذا وها لعمري ذا واما بالضمير
المرفوع المنفصل نحو قوله تعالى ها انتم اولاء واما بغيرهما قليلا كقول الشاعر
اقسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا والالف في قوله
وذاليا والالف في قوله وذا ليا للاشباع اصله وذا لي والضمير في قوله لها للمرأة
اي هذا النصف لتلك المراد وذلك النصف لي والمراد بالاستشهاد الفصل
بين حرف التنبيه وهو ها وبين اسم الاشارة وهو ذا بحرف العطف وهو
الواو ولفظ هذا وها وذا بمعنى واحد ثم لما فرغ من حروف التنبيه شرع في بيان
حروف النداء فقال حروف النداء خمس يا وايا وهيا واي
والهمزة لكن يا اعمها اي اعم جميع حروف النداء اي يستعمل في القريب

والبعيد وقال الزمخشري هي للبعيد وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها في القريب والبعيد
على السواء وايا وهيا للبعيد اي بفتح الهمزة **والهمزة للقريب** ووا للندبة وقد
تستعمل للنداء فقوله حروف مبتدأ ويا خبره وايا وهيا عطف على يا واي والهمزة
عطف على ايا وهيا وقوله اعمها خبر مبتدأ محذوف اي هي اعمها والجملة معترضة
وكذا قوله للبعيد اي هما للبعيد والجملة معترضة وكذا قوله للقريب ثم لما فرغ
من بيان حروف النداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال **حروف الايجاب**
نعم وبلى واي بكسر الهمزة **واجل وجير** بكسر الراء وقد يفتح **وان**
بكسر الهمزة وتشديد النون ولقائل ان يقول لو اريد بالايجاب ايجاب النفي السابق
لم يتناول نعم ونحوها اذ هي ليست لايجاب النفي السابق بل هي مقررة لما سبق ايجابا
او نفيا ولو اريد اثبات ما قبلها اي تقرير ما قبلها وتحقيقه كما هو نفيا او اثباتا
لم يتناول بلى اذ هي مختصة بايجاب النفي السابق فلو قال حروف التصديق والايجاب
لكان اولى واشمل ويمكن ان يراد به الاول وانما سماها حروف الايجاب تغليبا
فنعم مقررة اي محققة **لما سبقها** ايجابا او نفيا خبرا او استفهاما فهي في جواب
اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وانما لم يقل لتصديق
ما سبقها لان التصديق انما يكون للخبر ونعم يعم القسمين الخبر والاستفهام ثم اعلم
ان في نعم اربع لغات نعم بفتحتين ونعم بفتح النون وكسر العين ونعم بكسرتين
ونحم بفتح النون وقلب العين حاء مهملة **وبلى مختصة بايجاب النفي**
السابق اي بجعل النفي السابق ايجابا خبرا كان ذلك النفي او استفهاما فلا تقع بعد الايجاب
ولا بعد النفي لتصديق الجملة بل لجعله ايجابا فهي في جواب الم يقم زيد بمعنى قام
زيد فبلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قال نعم في موضع بلى
لكان كفرا لانه حينئذ يكون بمعنى لست ربنا وقول ابن عباس رضي الله عنهما وقيل يجوز

استعمال

استعمال نعم هنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي لان الهمزة
للانكار ودخلت على النفي فافادت الاثبات ويؤيد هذا القول ما ورد في حديث
الحديبية من قولهم نعم بعد قوله عليه الصلوة والسلام لو كان على ابيك دين فقضيته
اما كان يتقبل منك فانه ايجاب القبول لا تصديق النفي وقد اشتهر هذا في
العرف كذا في الشرح وقد يشذ استعمالها لتصديق الايجاب نحو قوله وقد بعدت
بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة **واي**
للاثبات اي حرف اثبات او مثبتة **بعد الاستفهام ويلزمها القسم**
اي لا يستعمل الا مع القسم فيقال اي والله واي وربي ولا يستعمل فعل القسم
بعدها فلا يقال اي اقسمت بربي وفي اي ها الله اذا تجرد عن ها التنبيه وجوه
احدها حذف الياء لالتقاء الساكنين والثاني فتح الياء لدفع اجتماع الساكنين وخفة
الفتحة والثالث الجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب
بصون اخرها من التحريك والحذف ولكن يلزم اجتماع الساكنين على غير حدهما
لكونهما في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حدهما
وهذا ايضا من خصائص لفظة الله تعالى وذكر بعضهم ان هذه الكلمة تجيء لتصديق الخبر
ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف ما ذكره الشيخ ابن الحاجب
واجل وجير وان تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا فلا تقع
بعد الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب نحو قولك في جواب من قال قام زيد
اجل او جير او ان وذكر بعضهم جواز ان لتصديق الدعاء ايضا كما جاء في قول عبد الله
ابن الزبير ان وراكبها قصته ان اعرابيا جاءه فسأله شيئا فلم يعطه فقال
ذلك الاعرابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير جوابا له ان وراكبها
اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وهذا خلاف ما ذكره المصنف من تخصيص كون ان تصديقا

ما ذكره
للتحضير اللهم الا ان يراد بالمجز المتكلم دعا الذي يخبر بخبر فلا مخالفة بين هذا وبين
المص وان في قوله يكسر همزة اول في الصحيح بمعنى نعم والو مهنه وقيل سبب قد علاك وقد كبرت
فقلت انه يحتمل ان يكون للتصديق والهاء للسكت ويحتمل ان يكون من حروف
المشبهة بالفعل والهاء والضمير وخبران محذوف اي انه كذلك ثم لما فرغ من حروف
الايجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال حروف الزيادة اي الحروف التي
قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة وسميت حروف الصلة ايضا لانها
في الكلام التاكيد او تحسين النظم او كلاهما وسميت زائدة مع انها تفيد التاكيد
وتحسين النظم لكونها زائدة على اصل المعنى وهي ان وان بكسر الهمزة في الاولى وفتحها
في الثانية وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية اكثر تفيد
وفي هذا الكلام تفسير مواضع زيادتها اي فان تزاد زيادة حاصلة مع النافية
اي فان الزائدة كائنة مع ما النافية كثير التاكيد النفي كقول الحسان في مدح
نبينا عليه الصلوة والسلام ما ان مدحت محمدا بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد بل
النافية صفة وهي مجرورة على انها مضاف اليها بارادة اللفظ ويجوز في نحوها
ولا عند ارادة اللفظ ان يحكى كما هو وهو الكثير الشائع فيقال ما النافية ولا النافية
وان يعرب وحين يعرب يضعف بزيادة الف مجهولة بهمزة للساكنين
ليكون على اقل الابنية فيقال ماء النافية ولاء النافية وقلت مع المصدرية
اي قلت اي ان زيادتها بحذف المضاف من الضمير والضمير عائد الى زيادتها
اي قلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوس
القاضي ولما عطف على المصدرية اي قلت زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد
قمت والكثير بعد لما زيادة ان المفتوحة وان مع لما عطف على قوله
فان مع ما اي وتزاد ان المفتوحة مع لما كثيرا اي تزاد ان الزائدة كائنة مع لما

كقوله تعالى

كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم عطف على قوله لما اي تزاد ان المفتوحة
بين لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت اي زيادتها او قل مجي زيادة
ان الزائدة مع الكاف اي كاف التشبيه كقوله تعالى كان ظبية بمعنى كظبية
اي كظبية وليست ان في قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وامر
ثم زائدة كما توهم بعضهم بل الاوليان مخففة من المثقلة والثالثة مفسرة وما مع
اذا اي تزاد ما زيادة حاصلة مع اذا او زيادة كائنة مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى
نحو متى ما تذهب اذهب متى تذهب اذهب واي نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى واين نحو اينما تجلس اجلس وان نحو اما ترين من البشر وقوله شرطا قيد
لجميع ما ذكر لان كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما مختصة بحال الشرطية وانتصابه على
الحال اي في ذوات شرطا او ذوات شرط او على الظرف اي وقت اتيان الشرط او في
الشرط ومع بعض حروف الجر سيما كقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم ومما
خطيئاتهم اغرقوا وقلت زيادة ما مع المضاف نحو لاسيما زيد اي لا مثل زيد ونحو
توكل غضب من غير ما جرم اي من غير جرم ونحو قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقيل انها بعد حروف
الجر والمضاف نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها ولا مع الواو اي لا تزاد لا مع
الواو العاطفة او زيادة لا كائنة مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا او معنى
نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ونحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين فان غير بمعنى
لا النافية وكذا بعد النهي نحو لا تضرب زيدا ولا عمرا وبعد ان المصدرية
عطف على قوله مع الواو اي وتزاد لا بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد
اذ امرتك وليس بعطف على قوله بعد النفي لفساد المعنى لانه ح يصير المعنى وتزاد لا مع
الواو العاطفة بعد ان المصدرية ولا معنى له ولا قبل القسم الزائدة قبل القسم كقوله تعالى لا اقسم
بيوم القيمة وقلت زيادة لا او قل مجي لا بهذا البلد والشرع في زيادتها قبل اقسم التنبيه على

التنبيه بحيث يستغني عن القسم فتبرز لذلك في صورة نفي القسم وقلّت مع
المضاف اي تلك زيادة لا وشذ مجيء لا الزيادة كاثبته مع المضاف كقوله
في بير لا حور سرى وما شعر والحور الهلاك اي فلان في بير الهلاك سرى وما علم ومن
واللام الزائدة تقدم ذكرها اي ذكر زيادتها في باب حروف الجر فلا يعيدها ثم لما فرغ من
نوع من بيان حروف الزيادة شرع في بيان حرفي التفسير فقال حرفا التفسير
نون التثنية بالاضافة اي وأن فأن التي للتفسير اي فأن المفسرة مختصة
بما في معنى القول كالامر والنداء والكتابة ونحوها نحو وناديناه ان يا ابراهيم
وكتبت اليه ان قم وامرته ان اذهب واوحينا الى ام موسى ان ارضعيه ولا يقع
بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول واما نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما
امرتني به ان اعبدوا الله فتفسير للامر لا القول وشرطها ان يكون ما بعدها غير متعلق بما
قبلها بل تابعة اذ كل نحو قوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست فيه
ان مفسرة لكون ما بعدها خبر المبتدأ قبلها ثم الفعل قبلها اما حذف منه مفعول عام
هي تفسيره او هو منزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير فنحو قوله وناديناه ان يا ابراهيم
ناديناه بشيء او بلفظ وهو قولنا يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير للمفعول العام المحذوف
وهو بشيء او بلفظ او فعلنا معنى ناديناه فعل النداء فاحتاج الى بيان المنادى به فقره
مستانفا فقال ان يا ابراهيم وقد يذكر المفعول العام فتفسيره نحو كتبت اليه ما يفعله
ان قم ونحو امرته بما يفعل به ان اسرع بالعدو ونحو قوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذ
فيه واي تفسير لكل مبهم مفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله او جملة كقوله وترمينني بالطرف
اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي فقوله وترمينني بالطرف كلام مبهم يحتاج
الى تفسيره باي انت مذنب بمعنى تشيرين بطرفك الى انك مذنب ولكن مشددة واسمها
ضمير شان محذوف اي لكنه ولولا فيها ضمير الشان لما وليت الجملة الفعلية ولما فرغ من

حرف التفسير

حرف التفسير شرع في بيان حروف المصدر فقال حروف المصدر الاضافة بيان
ثلاثة اي حروف تجعل الجملة مصدرا ما وأن وأنّ وقد جاء كي ولو مصدر
في بعض الاستعمالات فالاوليان اي ما وأن للفعلية اي لجعل الجملة الفعلية مصدرا
وأنّ للاسمية خاصة اي لجعل الجملة الاسمية مصدرا وقد عرفت كيفية جعلها
مصدرا ولعلها في جزئي الجملة الاسمية الا اذا خففت او كفت بما فحينئذ تجوز فيها الفعلية
والاسمية وهذا عند سيبويه وجوز غيره بعد ما المصدرية الجملة الاسمية ايضا كقوله اعلاقة
ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس واما ان فصلتها فعل منصرف لا غير
ماضيا او مضارعا واجاز سيبويه كونه امرا او نهيا والهمزة في قوله اعلاقة للاستفهام
وهو مصدر محذوف العامل والشاعر خاطب به نفسه اي التعلق علاقة اي اتحب حبا
ام الوليد بعد افنان راسك اي اشعار راسك كالثغام المخلس الثغام بالفتح نبت
في الجبل ابيض اذا يبس يشبه الشيب به المخلس المختلط رطبه بيابسه يقال اخلس النبات
اذا اختلط رطبه ويابسه واخلس الشعر اذا خالط سواده بالبياض اي اتحب ام الوليد
حبا بعد الشيب ثم لما فرغ من بيان حروف المصدر شرع في بيان حروف التحضيض فقال حروف
التحضيض اي حروف تدل على التحريض على الفعل هلا تتوب قبل الموت واذا دخلت
على الماضي افادت التنديم والتوبيخ على ما فات نحو هلا قرأت القرآن وهي هلا
والا ولولا ولوما لها صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام وهو
التحضيض فيقصد ليدل من اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع ويلزمها
اي حروف التحضيض الفعل لفظا هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
تضربه لان التحضيض والحث انما يتعلق بالفعل وقد جاءت الجملة الاسمية بعدها للضرورة
نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها ثم لما فرغ من بيان
حروف التحضيض شرع في بيان حرف التوقع فقال حرف التوقع قد اي كون

يكون ما بعدها متوقعا كقولك لمن يتوقع ركوب الامير فينتظره قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعدها نحو قوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت فحذف الفعل لصحة المعنى على الارتحال وفي المضارع للتقليل اي لتقليل الفعل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتكثير في موضع المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين يتسللون منكم وقول الشاعر قد اترك القرن مصفرا انامله والقرن بكسر القاف الكفو في الشجاعة واصفرار الانامل كناية عن الموت ثم لما فرغ عن حرف التوقع شرع في بيان حرف الاستفهام فقال حرفا الاستفهام سقطت نون التثنية بالاضافة الهمزة وهل لهما اي للهمزة وهل صدر الكلام اي لا يتقدم عليهما ما في حيزهما لانهما تدلان على احد انواع الكلام وهو الاستفهام فتصدران للدلالة من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل نحو هل زيد قائم وهل قام زيد والهمزة اعم تصرفا اي اكثر تصرفا في الاستعمال من هل من حيث ان الهمزة تدخل على الاسم عند وجود الفعل في الكلام بخلاف هل فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام لكونها في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل كقوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فاذا وجدت الفعل تذكرت العهد السابق وهو كونها بمعنى قد المختصة بالفعل وحنت اليه اي اشتاقت ومالت اليه ولم تقنع بغيره بخلاف ما اذا لم تجد الفعل فانها تصبر وتذهل عنه نحو هل زيد خرج ولا يحسن هل زيدا ضربت الا نحو قد زيد خرج وقد زيدا ضربت ويجوز ازيد خرج وازيدا ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في التركيب ومن حيث انها تستعمل للانكار ايضا دون هل ومن حيث انها تستعمل مع ام متصلة وهل لا تستعمل الا منقطعة ومن حيث انها تدخل على حروف العطف وتدخلها اي بخلاف هل وذلك لان الهمزة اصل في الاستعمال واظهر من هل لكثرة الاستعمال اليق واشار الشيخ الى ما ذكرنا بقوله تقول ازيدا ضربت

ولا تقول

ولا تقول هل زيدا ضربت حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في التركيب واتضرب زيدا وهو اخوك بمعنى الانكار على ضرب زيد في حال الاخوة ولا تقول هل تضرب زيدا وهو اخوك للمعنى المذكور لان هل لا تستعمل للانكار وازيد عندك ام عمرو ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو لان ام لا تقابل الا الهمزة وقوله تعالى اثم اذا ما وقع بدخول الهمزة على ثم العاطفة ولا تقول هل ثم فقوله اثم اذا ما وقع معطوف على مقدر اي اذا جاء وقت العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم به حين لا ينفع الايمان وقوله تعالى افمن كان على بينة من ربه اي افمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا فهو مبتدأ محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوفة على مقدر اي من كان مؤمنا كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه كمن كان يريد الحيوة الدنيا وقوله تعالى اومن كان ميتا فاحييناه مبتدأ خبره قوله كمن مثله في الظلمات والجملة معطوفة على مقدر اي امن كمن لا يؤمن ومن كان ميتا فاحييناه كمن مثله في الظلمات ولا تقول هل فمن كان وهل ومن كان فتورد دون هل ظرف لقوله تقول فيكون قيد الكل اي تقول باستعمال الهمزة في جميع ما ذكر دون هل واما حمل الامثلة المذكورة على حذف المعطوف عليه فهو ما ذهب اليه صاحب الكشاف فانه اذا دخلت الهمزة على حرف العطف قدر المعطوف عليه بقدر في نحو قوله تعالى اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اكفروا وكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم وذكر الشارح انه يثبت بالعاطفة على محذوف والا لجاز وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الاستعمال على كلام مقدم مثل قوله تعالى اوكلما عاهدوا الآية عطفا على انزلنا ثم لما فرغ من بيان حرف الاستفهام شرع في بيان حروف الشرط فقال حروف الشرط ان ولو واما لها اي لحروف الشرط صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على كون الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من ذلك النوع فان للاستقبال وان دخلت

في الماضي نحو ان خرجت خرجت وكلمة ان في قوله وان دخلت متصلة ولو عكسه
اي لو للماضي وان دخلت في المستقبل نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو فهم في الجهد و
والهلاك ويلزم ان اي يلزم ان يلي لو الفعل لفظا نحو ان تكرمني ولو طلعت الشمس او تقديرا
نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقولهم لو ذات سوار لطمتني والتقدير ولو لطمتني
ذات سوار وجواب لو محذوف اي لطمتني ذات سوار لم يكن لي عار بل لطمها ومن ثم
اي لاجل التزامها الفعل قيل لو انك بالفتح الجار والمجرور حال لانه فاعل
فعل محذوف وهو ثبت باعتبار لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله ومن ثم متعلق
بقوله قيل وقوله لانه فاعل ايضا متعلق به فيلزم المتعلقات من جنس واحد قيل قوله
لانه فاعل دليل على ترتب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك وانطلقت بالفعل
اي بصيغة الفعل عطف على قوله لو انك اي ومن ثم قيل كذا وقيل في خبر لو انك انطلقت
بصيغة الفعل موضع منطلق ليكون لفظ الفعل في الخبر كالعوض اي من الفعل
عن الفعل المفسر المحذوف في لو انك وهو ثبت لا للضرورة في الشعر ثم اعلم ان ابدا
في الخبر لهذا الغرض مترتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان من جنس واحد واما قوله
اكرم باخلة لو انها صدقت موعودها ولو ان النصح مقبول بصيغة الاسم فمحمول على تقدير
ولو ان النصح امر مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة الخبر لا خبر او وارد على قول البعض وفيه
نظر لانه يكون حينئذ من باب ضعف التاليف لمخالفة الجمهور وضعف التاليف مخل
بالفصاحة واجيب بان الكلام الوارد من العرب الموثوق بعربيتهم قبل وضع قانون النحو
لا يكون ضعيفا ولا ممتنعا وان خالف الجمهور اذ الكل لم يثبت فاذا كان الخبر
جامدا جاز وقوع الاسم في الخبر لتعذره اي لتعذر الفعل نحو ولو ان زيدا رجل قال الله
تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واذا تقدم القسم اول الكلام
على الشرط متعلق بتقدم وقوله اول ظرف تقدم فان قيل شرط ترك في الظرف ان

يكن

يكون زمانا او مكانا مبهما واول ليس كذلك فكيف يصح تركه قيل بل هو ظرف تقدم
بتضمين معنى الدخول اي وان تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام لزمه الماضي
الضمير عائد الى الشرط او الى القسم اي لزم ذلك الشرط الماضي او لزم ذلك القسم الماضي
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى بدخول لم على المضارع وانما لزمه الماضي لان
لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله في الجواب لكونه جوابا للقسم لفظا فالتزم الماضي في الشرط
لئلا يظهر عمله ايضا فيه فيتوافق في عدم عمل الحرف وكان الجواب للقسم لفظا
وللشرط معنى توجيها للسابق مع كثرة الاستعمال نحو والله ان اتيتني او ان
لم تاتني لاكرمنك فقوله ان اتيتني مثال الماضي اللفظي وقوله ان لم تاتني مثال
الماضي المعنوي وان توسط القسم بتقدم الشرط او غيره اي غير الشرط
جاز ان يعتبر وان يلغى والضمير في قوله يعتبر ويلغى نحو ان يكون عائدا الى الشرط
اي جاز اعتبار الشرط والغاؤه وان يكون عائدا الى القسم اي جاز اعتبار القسم والغاؤه اي
جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حرف الشرط الماضي ويصير الشرط ملغى وجاز
ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضي ويصير القسم ملغى نحو انا
والله ان اتيتني اتك بالجزم باعتبار الشرط او ان اتيتني والله لاتينك باعتبار
القسم والغاء الشرط وتقدير القسم كاللفظ اي كلفظ القسم اي القسم المقدر
مثل القسم الملفوظ في الاعتبار والالغاء كما في مثل قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم
اي والله لئن اخرجوا لا يخرجون فلولا تقدير القسم قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب
في قوله لئن اخرجوا اي اللام الموطئة للقسم وهي لام تدخل على الشرط بعد تقدم القسم
لفظا او تقديرا لتؤذن ان الجواب له لا للشرط وقوله تعالى وان اطعتموهم انكم
لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط لوجب
الفاء في الجواب لانه جملة اسمية واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمل المتكلم نحو فمنك

جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما بشر فاهنته واما خالد فاعرضت عنه والتزم حذف
فعلها اي فعل اما اي الفعل الداخل عليه اما وهو الشرط لتضمنها معنى الابتداء وعوض
عن الفعل المحذوف بينها اي بين اما وبين فائها اي فاء اما جزء مما في حيزها
اي في حيز جوابها وذلك الجزء اما مبتداء نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء
نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان قوله يوم الجمعة معمول منطلق مطلقا اي زمانا مطلقا
اي سواء كان ما بعدها مما يمتنع تقدم ما في حيزه نحو اما زيدا فانا ضارب او لم يكن نحو اما زيد
فمنطلق وهذا مذهب ابي العباس المبرد اختاره المص وانما عوض ذلك الجزء ليشغل حيزا لئلا يتوالى
بين حرفي الشرط والجزاء لفظا وللتنبيه على ان المتقدم هو المقصود بالتفصيل دون ان يفصل
وقيل هو اي ما بعد اما معمول الشرط المحذوف مطلقا لا جزء الجزاء مثل
اما يوم الجمعة فزيد منطلق تقديره اما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو جاز
نصبه بتقدير تذكر لجاز رفعه بتقدير تذكر لحاز حصل لكنه لم يجز ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق
بتقدير مهما تذكر زيدا فهو منطلق لكنه لم يجز وقيل وهذا قول المازني ان كان ما بعد
اما جائز التقديم نحو اما يوم الجمعة فانا خارج فمن القسم الاول اي هو جزء الجزاء
والا اي وان لم يكن جائز التقديم نحو اما زيدا فاني ضارب لان ان تقطع ما بعدها
عن العمل فيما قبلها فمن القسم الثاني اي معمول الشرط المحذوف لضرورة امتناع
كونه جزء الجزاء لامتناع التقديم وجوزه ابو العباس المبرد وجعل لاما خاصية تصحيح التقديم
لما يمتنع تقديمه فلان زيدا معمول ضارب عنده اقيم مقام فعل الشرط لما مر ان اقامة
جزء الجزاء مقام فعل الشرط لازم عنده ثم لما فرغ من بيان حروف الشرط شرع في بيان
حرف الردع فقال حرف الردع اي المنع والزجر كلا معناه ليس كذلك وهي بمعنى
نبت وهذه الكلمة موضوعة لردع المتكلم اي لمنعه وزجره كقولك كلا لمن قال فلان يبغضك
او ردع الطلب كقوله تعالى كلا بعد قوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا وقد جاء بمعنى حقا

حقا كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ولا يجعلي كونه اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته
لكونه بمعنى حقا ايضا كان وكلا في نحو قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا يحتمل ان
يكون للردع وكونها بمعنى حقا ثم لما فرغ من بيان حرف الردع شرع في بيان تاء التانيث
الساكنة فقال تاء التانيث الساكنة صفة تاء التانيث وهي باعرف من الموصوف
لان المضاف الى ذي اللام في باب الصفة حكم ذي اللام تلحق الفعل الماضي لتانيث
المسند اليه ليتحقق الاتفاق بين التاء والمسند اليه نحو ضربت هند واللام في قوله لتانيث
المسند اليه للتعليل لا للغرض فان تانيث المسند اليه علة للحوق التاء وليس بالغرض منه
وانما قال تاء التانيث الساكنة احترازا عن تاء التانيث المتحركة فانها تلحق لتانيث
الاسم لا لتانيث المسند اليه فان كان غير حقيقي فمخير واما الحاق علامة
التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في الفعل عند كون الفاعل ظاهرا للدلالة على
ان المسند اليه مثنى او مجموع مذكرا او مؤنث كالحاق تاء التانيث للدلالة على ان المسند اليه مؤنث
فضعيف نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك للزوم تعدد صورة الفاعل
بخلاف الحاق ضمير التثنية والجمعين في الفعل فانه غير ضعيف نحو اخواك قاما واخوتك قاموا
واخواتك قمن وجاز الحاق هذه العلامة في اسم الفعل نحو هاتيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا
بل اضعف ثم اذهب العلامة ليست بضمير بل هي حرف تزاد للدلالة في اول الامر على
ان المسند اليه مثنى او مجموع مذكرا او مؤنث كتاء التانيث تدل على ان المسند اليه مؤنث
ويدل عليه انه لو كان ضميرا لامتنع الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث والنون
في ذكور العقلاء نحو يعصرن اقاربه ثم لما فرغ من بيان تاء التانيث الساكنة شرع في
بيان التنوين فقال التنوين نون ساكنة وضعا فلا يرد نحو لم يكن لان حركتها لاجتماع الساكنين
نحو زيد العالم عند تتبع حركة الاخر فلا يرد نحو اب واخ ويد ودم حيث
يتبع تنوينها حركة الوسط لان تنوينها وان تبعت حركة الوسط لكن بعد ما صار الوسط

آخر الحرف الآخر ... لا لتاكيد الفعل قيد به احترازا عن النون الخفيفة
نحو اضربن وهو اى التنوين للتمكن نحو زيد والتنكير نحو صه والعوض
عن المضاف اليه نحو اذ ح اى اذ كان كذا وحين اذ كان كذا والمقابلة
نحو مسلمات والترنم وهى التنوين اللاحقة قافية الشعر مقيدة او مطلقة
بدل حرف الاطلاق والقافية المطلقة التى آخرها احد مدات الثلث وحرف الاطلاق
هى احرف التى نشأت من اشباع حركة آخر الشعر وهو احد مدات الثلث نحو قوله
اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن والقافية المقيدة التى
آخرها حرف ساكن غير مدات الثلث نحو قوله وقاتم الاعماق خاوى المخترقن
ويحذف التنوين من العلم موصوفا حال من العلم اى حال كون العلم موصوفا
بابن مضافا حال من ابن اى حال كون ابن مضافا الى علم آخر نحو جاءنى
زيد ابن عمرو وانما يحذف لقصد التخفيف لطول اللفظ بثقل العلم وكثرة الاستعمال ويحذف
الف ابن خطا للتخفيف فى الكتابة والدلالة على الامتزاج وانما لم يحذف التنوين
فى قوله جارية من قيس ابن ثعلبة مع ان قيس علم موصوف بابن مضافا الى علم آخر لان
الضرورة دعت اليه او غير ذلك نحو قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ احد بغير التنوين فى
الوصل من الشواذ وقوله ولا ذاكر الله الا قليلا بحذف التنوين من ذاكر ووصف الله
على الضرورة ثم لما فرغ من التنوين شرع فى بيان نون التاكيد فقال نون التاكيد
خفيفة ساكنة قدم النون الخفيفة على النون الثقيلة وان كانت فرعا للثقيلة عند
اكثر الكوفيين لخفتها ومشددة مفتوحة لخفة الفتحة مع غير الالف
سواء كانت الف ضمير نحو اضربان او الالف الزائدة فى جمع المؤنث نحو اضربنان
فتقول اضربن ومكسورة مع الالف لشبهه بنون الاعراب والتثنية وان لم تقل الكسرة
وخفة الالف تختص نون التاكيد بالفعل المستقبل فى الامر فصاعدا الفعل

المستقبل

